

تَحْمِتِيق وَتَعْلِيْقَ ٱلذَّكُوُّ رِشَرِيْفِي عَبْداً لَكَيْمُ ٱلْبُحَّارِ







الأبي عَلِى لَلْسَن زاحْتُ دبزعَبْدالغَفَار الفارسي

كتابٌ فيه منْ كلام الشيخ أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي رَحِمهُ اللهُ في مسائل من النحو منثورة غريبة عجيبة علِقها لنفسه الفقير إلى رحمة ربه أحمد بن تميم بن هشام بن أحمد اللبلي

بسم الله الرحمن الرحيم

حسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله على محمد وآله.

مسألة (١)

قَـالَ أَبِـو عَلَـيّ رَحِمَـهُ اللهُ: المصَادِرُ تَقَعُ للمُبالَغَةِ (١) ، فَإِذِا قلت: (ضَرَبْتُ ضَرْباً) فَكَأَنْكَ أَرَدْتَ المُبالَغَةَ، فَلِذلِكَ ذَكَرتُه.

مسألة (٢)

كُلُّ مَا كَانَ مِن المَصادِر على أَفَعِلْ أُواْفَعَلَ يَفْعُلُّ فالمَصْدَرُ والمَكَانُ مِنه مَفْعَلَ، وإنِّما كُلُّ مَا ذَلْكَ لأنِّهُ أَنْ ذَلْكَ فِي الْكَلامِ لم كَانَ ذَلْكَ لأَنِّهُ لَيْسَ فِي الْمَسْدَرِ مِفْعُلْ مَضْمُومَةُ الْعِينُ (٢) فَلَمَّا لم يَكُنُ ذَلْك فِي الْكَلامِ لم يُفَرِّقُوا بَينَ مصدرو ومَوْضِعِهِ، وَحَمَلُوهُ عَلى شَيءٍ واحِدٍ.

قَالَ: لَيْسَ فِي الكَلامِ إلا مُفعُلةٌ نحو: (مشرُبةٌ) بالهاءِ^(٤)، فلمّا لم يَكُنْ ذلِكَ في الكَلام جَعَلوا مَصْدَرَهُ ومَكَان الفعل منه مفعَلا.

وَ يَقُولُونَ :(مَقْدَمَ الْحُجّاجِ)، فَفِي ذَلْكُ وَجُهانَ :

⁽١) رأى الفارسي أن يبدأ بهـذا تمهيداً لحديثه عن المصدر، والمبالَغَةُ من مَعاني المصدَر، وتجد معنى قوله هذا في كثير من كتب النحو، انظر الكتاب ١/ ٣٨٢ و شرح الكافية ١/ ٣٨٢ والأمالي الشجرية ١/ ٦٩ .

⁽٢) في الأصل: (لأن).

⁽٣) يقول سيبويه: 'وأما ما كان يفعُل منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعُل منه مفتوحاً ولم يبنوه على مثال يفعُل لأنه ليس في الكلام مفعُل سيبويه ٤/ ٩٠، و انظر الأصول ٣/ ١٤١، ١٤١، والحجة ٣٠٨/٢، ونزهة الطرف ٢٠، والمفتاح في الصرف ٥٩، ٢٠، وابن يعيش ٢/ ١٠٧، 'وذكر الكسائي والمبرد مكرُماً و معوناً ومألكاً على مفعُل المزهر ٢/ ٥١ 'وقال الفراء: فإذا كان يفعُل مفتوح العين آثرت العرب فيه مفعُل وربما كسروا العين إذا أرادوا به الاسم وليس بالكثير، فإذا كان يفعُل مضموم العين مثل دخل: يدخُل، وخرج: يخرُج، آثرت العرب في الاسم والمصدر فتح العين 'اصلاح المنطق ١٢١.

⁽٤) قـال أبـو حـيان في تذكرة النحاة : وكان يلزم أن يقال في يفعُل مفعُل فيقال في المكان من يقتُل ويقعُد: مقتُل ومقعُد: مقتُل ومقعُد ، وإنمـا عدلـوا عـن هـذا لأنه ليس في الكلام مفعُل إلا بالهاء نحو مَكرُمة و مَيْسُرة ومقبُرة ومشربُة، فعدلـوا إلى مفعِل أو مَفعَل ، و اختاروا مفعَلا لأن الفتح أخف تذكرة النحاة ٥١/ و انظر الكتاب ٤/ ٩١ وابن بعيش ٢/ ١٠٧ وقوله في التكملة ٥٦ .

إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَجعلَ الزَّمانَ عِبارةً عن المكان ؛ لأن الزَّمانَ مفعولٌ فيه والمكانَ مفعولٌ فيه والمكانَ مفعولٌ فيه ، فلا يُنكَرُ أَنْ يَقومَ أحدُهما مَقامَ صاحبهِ (١٠).

و إن شِئت جعلته في موضع المَصْدرِ ، وَتُضيفُه إليه كَما تَقولُ : (جئتكَ الظُهْرَ)، تُدريدُ وقت الظُّهر ، وَأَقمت (٢) الظَهرَ مقامَ الوقتِ ، فليسَ بمستَنكرٍ أَنْ تُقيمَ ها هنا هذا أيضاً مَقامَه (٣).

وَمِنَ المصادِرِ قُولُكَ للرَّجُلِ تراه قَدِمَ من سَفَرٍ: (مقدمَ خير) ومثلُه: (مَبرورًا مأجوراً) (٤). قال سيبويه (٥): إذا نصبت شيئاً من هذه المصادِرِ فالمضمَرُ هو غيرُ المظهَرِ، وإذا رَفَعْتَ فالمضمر هو المظهر (٦)، فلذلك جاز.

مسألة (٣)

قَـالَ أَبـو عَليّ : (هنِيئاً) جُعِلَ في مَوْضِعِ المَصْدَرِ وَهوَ حالٌ؛ لأَنْكَ تَقُولُ:(أَخَدْتُ

⁽۱) قال ابن يعيش: و كذلك لو بنيت من الفعل اسما الزمان والمكان كان كل واحدٍ منهما على مثال المفعول لأن الزمان والمكان مفعول فيها والفعل يعمل فيها كلها عملاً واحداً فلما اشتركت في وصول الفعل إليها ونصبها اشتركت في اللفظ فقالوا في المكان والزمان: ممسى و مصبح، وكذلك إذا أرادوا المصدر ابن يعيش ٦٦/٣٥.

⁽٢) في الأصل (فأقمت) .

⁽٣) هذا رأيه في التعليقة ٤ / ٢٤٥ وهي من المصادر المقامة مقام الظروف، يقول صاحب الأصول: واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً وهذه الأسماء تجئ على ضربين أحدهما: أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف محذوف اسم الزمان اتساعاً نحو جئتك مقدم الحاج وخفوق النجم الأصول ١/٩٣١، وانظر الكتاب ١/٢٢١، وابن يعيش ٦/٣٥.

⁽٤) وأمـن هـذا الباب خيرَ مقدم أي: قدمت وإن شئت خيرُ مقدم الأصول ٢/ ٢٤٨-٢٤٩ .وانظر الكتاب ١/ ٢٧٠-٢٧٠ وابن يعيش ٦/ ١١٣ .

⁽ه) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، فارسي الأصل ، كان أعلم المتقدمين والمتأخرين في النحو ، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب، وأخذ اللغة عن أبي الخطاب الأخفش توفي سنة ثمانين ومائة ، انظر وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣ ، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٦ ، وطبقات النحويين واللغويين ٦٦.

⁽٦) نص سيبويه في الكتاب ١/ ٢٧١: فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت و إذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت وهو الفعل والذي أظهرت الاسم وانظر العبارة نفسها في الأصول ٢/ ٢٤٩.

هـذا هَنيـئاً)، فهـذا حـال (١٠)، فلما ظَهَر في الدُّعاءِ كَما يَظْهَرُ في المَصْدَرِ أَشْبَهَ هذا الوجه، فَشُبُه به لِهذه العِلَّةِ ، وَإِنْ كان مخالفًا في الأصلِ .

مسألة (٤)

إِنَّمَا تُصِبَ (وَحْدَه) فِي كُلِّ وَجْهِ لأَنَّه جُعِلَ فِي مَوْضِع المَصْدَرِ، كَأَنَّه أَراد: أَفْرَدته إفْراداً (٢) ولم يَقْصِد إلى الإفرادِ ، فلذلك تُصِبَ إِذْ لَمْ يُسْتَعمل إلا كذلك، وَقَصَدْتَ به إلَيْه.

فإذا أضَفْته وَقُلْتَ: (تسِيجُ وَحْدِه) وَ (جُحَيْشُ وَحْدِه) وَ(عُيَيْرُ وَحْدِه) جَرَرْتَ؛ لأَنَّ هـذا لَيْسَ بموضع المَصْدَر، إلِّما أَرَدْتَ: عُيَيْرُ نفسِه وجحيشُ نَفْسِه، وَلَمْ تُردْ به: جُحَيْشُ وَعُيَيْر، فلذلك أضَفته (٣).

وَلَـمْ يُـئَنَّ ويُجْمَع لأَنَّه في موضع المَصْدَر؛ والمَصْدَرُ لا يُكَنَّى ولا يُجْمَع، فلذلك لم يُسَنَّ ولم يُجمَع (٤).

وَإِنَّمَا لَمْ يُكُنَّ الْمَصْدَرُ وَلَمْ يُجْمَع لأَنَّه اسْمٌ يُؤَدِّي غَرَضًا من الجِنْسِ، فَإِذَا كَانَ عبارةً عن الجِنْسِ لَمْ يَجُزْ أَنْ تُثَنَّيه وتَجْمَعَه؛ لأَنَّه يُستغرَقُ به جَميعُ ما تُريدُ أَنْ تَذْكُرَه، فاسْتَغْنَبْتَ عن ذلك (٥).

⁽۱) قال في التعليقة ١ / ١٩٤: هنيئاً ينتصب على إضمار هنّاك، وانتصابه على الحال؛ لأنه صفة، وإذا جاز أن ينصب المصدر على تأويل الحال كان ذلك في الصفات أجوز وفي الأمالي الشجريه ١٦٢/١: وذهب أبو علي إلى أنّ هنيئاً حال وقعت موقع الفعل بدلاً من اللفظ به كما وقع المصدر في قولهم سقياً له ورعياً وفي ابن يعيش ١/١٢٢- ١٢٣ ينصب بفعل مضمر تقديره: ثبت لك ذلك هنيئاً مريئاً، فتكون حقيقة نصبه على الحال وذلك تقوله لشيء تراه عنده مما يأكل أو يستمتع به على سبيل الدعاء بلفظ الخبر كما تقول رحمه الله، ثمّ حذف الفعل وجعل بدلاً من اللفظ.

⁽٢) هـذا رأي سيبويه في الكتاب ٣٧٣/١ ٣٧٣ وفي الأصول ١/ ١٦٥: ومذهب سيبويه أنّ قولهم : مررت به وحده وبهم وحدهم ومررت برجل وحده أي مفرد أقيم مقامَ مصدر يقوم مقام الحال

⁽٣) وتقـول: هو نسيج وحده لأنه اسم مضاف إليه بمنزلة نفسه إذا قلت: جحيش وحده الكتاب ١/٣٧٧ وانظر الجمل ١٨٩، وإيضاح الشعر ١٤٧ والبصريات١٣.

⁽٤) انظر اللمع ٤٩ والجمل ١٨٩، إيضاح الشعر ١٤٦–١٤٧، البصريات ١٣.

⁽٥) يقول ابن جني: ولا يجوز تثنية المصدر ولا جمعه لأنه اسم للجنس، ويقع بلفظه على القليل والكثي،ر فجرى

وأَمَّا (١) (خَمْسَتَهم) وَ(سِتَّهم) إلى العَشرةِ (٢)، فمن نَصَبَ وَقَصَدَ أَنَّهُم أَتُوه (٣) لَاغَيْر ، فَتُوجِّهُه إلى وَجْهِ من التَّخْصِيصِ أيْ: مَرَرْتُ بهِم لا يغَيْرهم ، كَما قالَ في (وَحْده) (١) ، ومن جرَّه جعله في منزلة (كُلِّهم) وَلا يَكُونُ فيه تَخْصيصٌ لهم مِنْ غيرِهم (٥).

وَكَذَلَك : (قضُّهم بِقَضيضِهم) يُريدُ بَعْضاً على بَعْض ، وَإِذَا نَصَبْتَ خَصَّصْتُه كَتَخْصيصِ الأَوَّل (١) ، وَكَذَلَك : (وَزْنَ سَبْعَةٍ) (٧) ، لأَنّ الوَزْنَ يَختَلَفُ ، فَإِذَا اخْتَلَفَ فُصِلَ كَتَخْصيصِ الأَوَّل (١) ، وَكَذَلك : (وَزْنَ سَبْعَةٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَزْنَ غَيْرِ سَبْعَةٍ اللّه وَزْنُ سَبْعَةٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَزْنَ غَيْرِ سَبْعَةٍ فَتَخَصَّصَ بذلك ، وَعَلى هذا جميع المصادر .

مسألة (٥)

إِنَّما بُنِيَ (شَتَّانَ)على الفَتْحِ لأنَّه (() وَقَعَ مَوْقِعَ الفِعْلِ المَاضِي لأَنَّ مَعْنى (شتّان) معنى تَبايَنَ زَيْدٌ وَعَمْرو، فَلمَّا كَانَ كَذَلَكُ المَعْنَى بُنى (٩).

لذلك مجرى الماء والزيت والتراب، فإن اختلفت أنواعه جازت تثنيته وجمعه اللمع ٤٩ ، الجمل ١٨٩.

⁽١) في الأصل (وإنّما).

⁽٢) يقصد : أتوا خمستهم وستتهم .

⁽٣) في الأصل(أتوهم).

⁽٤) وزعم الخليل رحمه الله آله إذا نصب ثلاثتهم فكالله يقول : مررت بهؤلاء فقط ، لم أُجاوز هؤلاء، كما آله إذا قال: وحده فإنّما يريد: مررت به فقط لم أجاوزه الكتاب١/٣٧٤،وانظر الاصول١/ ١٦٥ .

⁽٥) وزعم الخليل أن الذيـن يجـرّونه ، فكـأنهم يـريدون أن يَعمّوا كقولك: مررت بهم كلهم أي : لم أدع منهم واحدا أنظر الكتاب ١/ ٣٧٤

⁽٦) في البصريات: قال أبو عمر في الفرخ: قوله: (قضُّهم بقضيضهم) يرفع وينصب مثل (خمستهم) و(ثلاثتهم) قال: وكلاهما جيدان كثيران البصريات لوحة ١٣ ، وهو مثل خمستهم في الكتاب ١/ ٣٧٤، وانظر الأصول ١/ ١٦٦٨.

⁽٧) يقصد بذلك قولك : هذه الدراهم وَزْنَ سبعةٍ ، وهو منصوب على أنه مصدر وليس حالاً؛ لأنّ الحال لا تكون معرفة و يجوز لك أن ترفعه شرط أن يكونَ الذي قبله نكرة: فيجوز لك فيه الرفع والنصب، فالنصب على أنه مصدر والرفعُ على الابتداء و الخبر . انظر في ذلك المقتضب٤/٣٠٣-٣٠٤.

⁽٨) في الأصل (وإنّما).

⁽٩) في الأصل (و بني).

وَفَتَحُوا^(۱) وَلَمْ يَكْسِروها^(۲) لأَنَّها لَيْسَتْ بنون زائِدَةٍ^(۳) كَنونِ الاثنينِ فيلزم^(۱)فيها ما لَزمَ في تلْكَ، وَإِنَّما هي بَمُنْزِلِةِ النَّونِ مِن تَبايَنَ ، فلَما تَنزَّلت مَنْزِلَتَها وَجَبَ لَها مِنَ الحُكْمِ ما وَجَبَ لَها (۱۰).

وَ(حَنانَـيْكَ)و(هَذاذيـكَ) يشنّى وَ إِنْ كَانَ مَصْدَراً؛ لأَنّه في مَعْنى الْمِالَغَةِ شَيءٌ بَعْدَ شيءٍ، فلما خَرَج عن المَصادِرِ بِالْمِالَغَةِ وأريدَ به: شيئاً بعد شيءٍ ثُنّي لأَنَّ التثنية مُبالَغَةٌ (١٠).

قُوْلُ الشَّاعِرِ:

[١] أَطَرَباً وَأَنْتَ قَنَّسريٌّ (٧).

بكيت و المحتزن البكيّ

⁽۱) والمذي أوجب بناء شتّان أنه وقع موقع الفعل الماضي والفعل الماضي مبني فبني أشرح الكتاب للسيرافي ١/ والمذي أوجب بناء شتّان أنه وقع موقع الفعل ١٨٥، وابن يعيش ١٨٣-٣٧، وانظر شتان في البغداديات ١٨٢، وانظر الأصول ١٨٢، والمقتصد ١/ ٥٧٥، وابن يعيش ١٨٢، وزعم المزجاج أن الذي أوجب له البناء أنه مصدر جاء على فعلان السيرافي ١/ ١٨٢، انظر ابن يعيش ١٨٢/٤.

⁽۲) وإنّما فتح إتباعاً للفتحة قبله ،وقِيل :إنما فتح لأن الفتحة حركه مسماه ابن يعيش ٢٤/٣، وانظر السيرافي ١ / ١٨٢، والبغداديات٥٢٣ وربما كسروا نونه والفتح المشهور ابن يعيش ٣٦/٤، واختار الفراء كسرها. انظر إعراب ثلاثين سورة ١٠٩.

⁽٣) ذكر الخليل في الكتاب أنّ نونها كنون سبحان زائدة الكتاب ٣/ ٢٩٣.

⁽٤) في الأصل: فلزم.

⁽٥) قـد زيـدت الـنون في فعـلان من المصادر، وعلى هذا ذهب الخليل إلى زيادتها في شتان في الكتاب ٢٩٣/٣ وذهـب الـزجاج إلى أنهـا مصـدر جـاء على فعلان. انظر السيرافي ١٨٢/١. ولم أجد غيرهما ذكر زيادتها، وهي نون أصلية على قول الفارسي ،وانظر زيادة النون في التكملة ٥٥٥. والتعليقة ٣/ ١٠٥.

⁽٦) وانتصابه على المصدر الموضوع موضع الفعل و التقدير: تحنّنَ علينا تحنناً وثنّى مبالغةً وتكثيراً أي تحنناً بعد تحنن ولم يقصد بها قصد التثنية خاصة وَإِنّما يراد بها التكثير فجعلت التثنية علماً لذلك لأنها أوّل تضعيف العدد وتكثيره وهذا المثنّى لا يتصرف ومعنى عَدَم التصرف آنه لا يكون إلا مصدراً منصوباً ولا يكون مثنى إلا في حالة الإضافة أبن يعيش ١/١٨١، وانظر الكتاب ٣٤٨/١ ، والمقتضب٣/٣٢٣-٢٢٢ .

⁽۷) الرجـز للعجـاج في ديوانـه ٣١٠، وانظـر سـيبويه والشنتمري ١/ ١٧٠ والخزانه ٤/ ٥١١، واللسان (قنسر)، والبيـت غـير منسوب في المقتضب ٣/ ٢٦٨ ، ٢٦٤ ، ٢٨٩، والمقرب ٢/ ٥٥ والمقتصد ٩٥٥، والجمل لابن شقير ٨٧. وهو من قصيدة مطلعها:

أرَادَ: أَتَطْرَبُ.

إِذَا قُلْتَ :(هذَا تُوْبُ نُسْجَ اليَمَنِ) فَإِنَّه يَجُوزُ الرفعُ (١٠).

قُوْلُه : (حَـذار) و (نـزال) وَكذلكَ الأمر مبنيُّ على الكَسر؛ لأنَّه أَمَرَ به كَما يُؤْمَرُ بالأَمْر ،فكَسَر كما يُكْسَرُ الأَمْرُ^(٢).

[مسألة] (٦)

بابٌ آخَرُ يُشَبُّهُ بمامَضى

يُقالُ: (لَه صَوْتٌ صَوْتَ الأَسَدِ) لأَنَّ الهاءَ في لَهُ " بَمُنْزِلَةِ الفاعِل؛ لأَنَّ صَوْتَ يَدُلُّ عَلَى تُصوِّت ، فَنَصَبْتَ صَوْتاً إذْ قَامَ مَقَامَ تُصوِّت ".

وَقُوْلُ النَّابِغَةِ (١):

وفي اللسان (قنسر) قيل: لم يسمع هذا إلا في بيت العجاج .

والقنسري هـ و الشيخ المسن ، يخاطب الشاعر نفسه فيقول :أتطرب إلى اللهو طرب الشبان و أنت شيخٌ مسنّ. والشاهد في الرجز نصب (طرباً) على أنه مصدر نائب عن فعله ، كأنه أراد : أتطرب طرباً .

⁽۱) وإن شت رفعت فقلت :هذا درهم وزن سبعة وهذا درهم ضرب الأمير ، فنعته بالمصدر لأن المصدر مفعول فكأنك قلت : هذا درهم مضروب للأمير وهذا ثوب منسوج باليمن المقتضب ٤/ ٣٠٤ وانظر الحليات ٣٠٤ والاغفال ٩٠٤ .

⁽٢) أعلم أنّه إنّما بُني أسماء الأفعال لمشابهتها مبني الأصل وهو فعل الماضي والأمر '، شرح الكافية ٢/ ٦٥ وانظر ابن يعيش ٤/ ٥٠ ، وفي الكتاب ٣/ ٢٧٤، وانما كسروا فعال ها هنا لأنهم شبهوها بها في الفعل وعند ابن يعيش كان الكسر فيها أولى لوجهين أحدهما أن نزال وبابه مؤنث والكسر من علم التأنيث نحو قمت وضربك فحرك بأشكل الحركات به والوجه الآخر أنّه كسر على حدّ ما يوجبه التقاء الساكنين ابن يعيش ٤/ ٥٠ ، والسيرافي ١/ ١٢٤.

 ⁽٣) وذلك أنّ قولنا :له صوت في معنى يصوّت ، فالمصدر نائب عن الفعل وانتصاب صوت حمار على هذا إمّا على المصدر وإما على الحال أبن يعيش ١/ ١١٥، وانظر الكتاب ١/ ٣٧٥.

⁽٤) النابغة الذبياني زياد بن معاوية من الطبقة الأولى في الشعراء ، وكانت تضرب له قبة في سوق عكاظ يقصده الشعراء، وصف المتجردة زوجة النعمان فغضب عليه وثارت ثائرته .

لَهُ صَريفٌ صَريفَ القَعْو بالمسَد(١)

وَمِثلُه قَوْلُ الشَّاعِر :

تَقاصَرَ حتى كادَ في الظِّل يَمْصَحُ [٣] دَأَبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِلُّ بَعْدَما

ئمَّ قالَ :

[٤] وَجِيفَ المُطايا^(٢)

فَكَأَلَّهُ قَالَ: وَجِفَت وَجِيفَ المطايا .

وَإِذَا قَالَ : (لَـهُ صُـراخٌ بُكاءَ تَكُـلي) نصَبَ؛ لأَنَّ الصّراخَ في الحَقيقَةِ ضَرَّبٌ من البكاء.

(١) عجز بيت صدره:

مقذوفة بدخيس النحض بازلها

والبيت للنابغة النبياني في ديوانه ٨٠، وانظر سيبويه والشنتمري١٧٨/١، واللسان (قعو) (صرف) والقرطبي ٢٠/ ٢٤١، وهو غير منسوب في أسرار العربية ١٦٧.

وهو من قصيده يمدح فيها النعمان بن المنذر مطلعا :

أقوت وطال عليها سالف الأبد

يا دار ميّة بالعلياء فالسّند

والصريف هو صوت الأنياب والأبواب والقعو هي البكرة، وقال الجوهري : القعو خشبتان في البكرة فيها المحور، وصريف القعو : صوته ، والشاعر هنا يصفها بالكلال، انظر (اللسان) (قعو) (صرف) والشاهد في البيت نصب صريف على المصدر، والفعل مضمر تقديره يصرف صريف.

(٢) البيـتان للـراعي الـنميري في ديوانــه ٤٤ برواية (في الآل يمصح) وانظر سيبويه والشنتمري ١/١٩١، ١٩٢ والإنصاف ٢٣١.

وهو غير منسوب في إعراب القرآن ٨٨٣ برواية (في الآل يمصح) والمقتصد ١٠٨٣ .

وتتمة البيت الثاني في الديوان ٤٤:

ولم ينزلوا أبردتم فتروحوا وجيف المطايا ثم قلت لصحبتي

الـدَّأْبُ : الاجتهاد في الشيء والمواصلة في السـير ، ينبـت الظـلّ : يـزداد ،يمصـح :يذهب ، والوجيف : الأضطراب.

أراد: إنه اجتهد في السير في الصحراء حتى وجد مكاناً واستظلّ به ثم واصل سيره بعدما استراح. والشاهد في البيت نصب (وجيف)على المصدر و الفعل محذوف تقديره: وجفت وجيفَ المطايا .

وَأَمَّا قُولُ العَجَّاجِ(١):

طَيَّ اللِّيالي زُلَفاً فَزُلَفا

[٥] ناجِ طُواه الأَيْنُ مَّا وَجَفا

سَمَاوَةَ الهِلالِ حَتَّى احْقُوْقَفا (٢)

قالَ أَبُو عَلَيّ : فيها قَوْلان: / ٢و / فَأَمّا سِيبوَيْه فَإِنّه [قال]: لمّا قالَ : ناجِ طَواه الأَيْنُ طَيّ اللّيالي، عُلم أَنّه يَنْحُلُ كَما تنحل سماوَةُ الهلالِ ، وَهي أعالِيه، فكأنّه أراد: لَمّا طَواه الأَيْنُ طَيّ اللّيالي جَعَله سَماوَةَ الهِلالِ^(٣).

وَقَالَ غَيْرُه (1): تَصَبَ سَمَاوَةَ الْجِلال؛ لأَنّ اللّيالي تَطْويهِ، فَكَأَنّه قال :طَواه (٥) طَيَّ اللّيالي سَماوَةَ، فَنَصَبَ سَماوَةَ بالطَيّ لا يفِعْلِ مضمَر (١٦).

وَأَمَّا قُوْلُ الشَّاعِرِ :

منه وَحرَوْفُ السَّاقِ طيَّ الحُمَلِ(٧)

[٦] ما إنْ يَمَسّ الأرضَ إلا مَنْكبّ

الـناج: الجمـل ، طـواه الأيـن : طـواه التعـب، الوجـف : سرعة السير ، زلفاً فزلفا :درجة درجة ، سماوة الهلال: أعاليه

كأنَّه أراد: لما طواه الأين طيّ الليالي جعله سماوة الهلال دلالة ضعفه. والشاهد في البيت نصب طيّ على المصدر بفعل مضمر كأنّه قال: تطويه طيّ الليالي .

- (٣) وعند سيبويه ينصب طيّ بفعل مضمر . انظر رأيه في الكتاب ١/ ٣٥٩.
 - (٤) أبو عثمان المازني .انظر هامش الكتاب ١/ ٣٥٩ .
 - (٥) في الأصل (أن طواه)
 - (٦) انظر هامش الكتاب ١/ ٣٥٩
- (۷) البيت لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين ۲/ ۹۳ وانظر سيبويه والشنتمري ۱/ ۱۸۰ والعيني ۳/ ۵۶ وشرح
 التصريح ۱/ ۳۳۶ والمرزوقي ۹۰ والمقتصد ۵۷٦ والخصائص ۲/ ۳۰۹.

والبيـت غـير منسـوب في المخصـص ٨/ ١٣٨ والأشمونـي ٢/ ١٢١ والإيضـاح ١٦٦ والإنصـاف ١٢٧

⁽١) العجاج عبد الله بن رؤبة بن لبيد من تميم لُقّب بالعجاج لقوله : حتى يعجّ ثخناً مَن عجعجا وكان مقرّه البصرة وهو والد رؤبة الراجز.

⁽۲) الرجز للعجاج في ديوانـ٤٩٦ وانظر سيبويه والشنتمري١/ ١٨٠ واللسان (زلف) (وجف) (حقف) والكامل ١٨٠/ ومجاز القرآن وهو بلا نسبة في المخصص ١٣٧/١٠.وهو في الديوان من قصيده مطلعها : يا صاح ما هاج الدموع الدُّرِّفا من طلل أمسى تخال المصحفا

فَكَانَ هَذَا رَجِلاً يَنامُ مُتَيقظاً ، لا يَمَس ّ الأَرضَ غَيْرُ منكبهِ وَحَرْفُ ساقِه، وهو قَصيفٌ دَقيقٌ ، فَشُبّه ذلكَ كَأَنّه طُوِيَ طيَّ المِحْمَلِ مما لا يقَع على الأرض (١١).

أُمَّا قَوْلُ جرير (٢):

[٧] تَضْحَى الرِّياحُ لها حنّانَةً حَدَراً سُوْفَ الرَّوائِم بوّاً بين أَظارَ (٣)

فَإِنَّه أَرادَ أَنَّ الرِّياحَ إِذَا أَضْحَتْ بها حَنَّانة فَعَلَتْ فِي ذَلَكَ المَوضِعِ فعلاً يُشيهُ المسافة (٤) إذا ماستّته الريح فَكَأَنّه لمّا عَزَّتُه (٥) وَنَقَلَتْه أَرادَ: سفّته سَوْفَ الرَّوائِمِ .

وَقَالَ أَبِو عُمَر (٢): كَانَ سيبويه يُجيز (٧) فيما كَانَ نكرةً أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلى

والمقتضب ٣/ ٢٠٣ وأوضح المسالك ٢/ ٢٤

المنكب: مجتمع رأس الكتف والعَضُد، وحرف الساق: طرفه، وهو في البيت يصف رجلاً ضعيفاً قصيراً فإذا نام لم يمس إلا منكبه وحرف ساقه.

والشاهد في البيت نصب (طيّ الحمل) على المصدر.

- (١) في الكتاب ١/ ٣٥٩-٣٦٠: "صار "ما إن يمسّ بمنـزلة له طيّ؛ لأنه إذا ذكر ذا عُرف أنه طيّان"
- (٢) جرير بن بلال بن عطيّة شاعر تميمي من كُليب من شعراء العصر الأموي، اشتهر بالهجاء وهومن أصحاب النقائض مَدَح الخلفاء وأكثر من مديحه.
 - (٣) البيت لجرير في ديوانه ٢٣٣ وانظر اللسان (بوا) وهو من قصيدة مطلعها.

حُيُّوا المقام وحيُّوا ساكن الدار ما كدت تعرف إلا بعد إنكار.

الحنّانة : من الحنان والعطف، سوف الروائم: إذا عطفت الناقة على وَلَد غيرها فهي رائم ،والبوّ:ولد الناقة، والظئر: الناقه العاطفه على غير ولدها.

يُريدُ: أَنّ الرياح إذا أضحت بهذه الأطلال فإنّها تفعل في رمالها كما تفعل الناقة في ولد غيرها، تشمُه شماً. والشاهد في البيت نصب (سوف) على المصدر كأنه أراد: سفّته سوف الروائم .

- (٤) في الأصل الساسة، والمراد في البيت الدلالة على فعل السوف.
 - (٥) عزّته من العزّة بمعنى الغلبة.
- (٦) أبو عمر صالح بن اسحاق الجرمي النحوي كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة ، بصري المذهب ، أَخَذَ النحو عن الأخفش الأوسط ،لقي يونس بن حبيب ولم يلق سيبويه، شرح كتاب سيبويه بكتاب سمّاه الفرخ وَله كتاب الأبنية والعروض ، تـوفي سـنة خمس وعشرين ماثتين، انظر الوفيات ٢/ ٤٨٥ وأنباه الرواة ٢/ ٨٠ وطبقات النحويين واللغويين ٧٤.
 - (٧) وضع الناسخ فوقها ضبة.

الحال، وإنَّما أجاز ذلك لأنَّ الحالَ تَكُونُ نَكرَةً ، وَلا تَكونُ حالاً إلا وقبلها جُمْلَة (١).

وأَمَّا قَوْلُه : (لَه صَوْتٌ صوتَ حمار) جملةٌ من فِعْلٍ وَفاعِلٍ ،فلذلك أجاز نَصْبَه عَلَى الحال^(٢)، وَإِذا كان معرفةً لم يَجُز إلا على المصدر^(٣).

إذا قُلْتَ : (صوتَ الأسَد (٤)) أو (له نَوْحٌ نوحَ الحَمامَةِ) لم يَكُن النَّصْبُ عَلى الحَالِ؛ لأَنَّ الحَالَ لا تكُوِنُ مُضافةً بالأَلِف واللهم، وَإِذا كانَ كَذلكَ فالأَجْوَدُ أَنْ يكونَ نصبُ الجَميع عَلى المَصْدَر في المَعْرِفةِ، والنّكرةِ أَجوَد (٥).

إذا قُلْتَ: (عِلْمٌ عِلمُ الفُقَهاءِ)،فالرَّفْعُ أَحْسَنُ ؟لأَنَّ التَّقْديرَ آنَّه قَدْ تَبَتَ له عِلْمُ الفُقَهاءِ، وَلَمْ تُرد بذلك أَنّه يَتعَلَّم .وإنّما (٢) أَرَدْتَ (فَعْلان) (٧)؛ لأَنّ الإنسانَ لا يُقالُ له مِثْلُ هذا وهو مُبْتدئٌ في العِلْم، وَإِنَّما يُقالُ له إِذا بَلغَ فيهم مَرْتَبَةٌ رفيعة (٨).

وَلَمَّا لَمْ يَكُن فِي الحَقيقةِ فَاعِلاً ضَعُفَ النَّصْبُ فِي هذا. وَكَذَلكَ يَضْعُفُ النَّصْبُ إِذَا قلت: (عَلَيْه نوحٌ نوحُ الحمامِ)؛ لأَنَّ (عَلَيْه) الهَاءُ مَفْعُوْلَةٌ ؛ لأَنَّ التَّقْديرَ: يُنَاحُ عَلَيْه، وَلَيْس هاهنا فاعل وفعلٌ مقدّر فيُجعَل المَصْدرُ منه، فلذلك قَبُح النَّصبُ^(٩).

⁽١) انظر الكتاب ١/٣٥٦

⁽٢) في الكتاب: فإن قلت: صوت حمار، فألقيت الألف و اللام فعلى إضمارك فعلاً بَعْد الفعل المظهر سوى الفعل المظهر، وتجعل صوت حمار مثالاً عليه يخرج الصوت أوْ حالاً . الكتاب ١/٣٥٦

⁽٣) في الكـتاب ١/ ٣٦٠: وَإِذَا كـان معـرفةً لم يكـن حـالاً وكـان على فعل مظهر إن جاز أن يعمل فيه أو على مضمر إن لم يجز المظهر ويقول في ١/ ٣٦١ وإن كان معرفةً لم بجز أن يكُون صفةً لنكرة كما لا يكون حالاً "

⁽٤) يريد:له صوتٌ صوتَ الأسد.

⁽٥) في الهمع ١٩٣/١: فإذا كمان معرفة تعيّن فيه ما ذكر من النصب على المصدرية نحو: له صوت صوت الحمار، وإن كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية وانظر الكتاب ٢١٢١-٣٦٥

⁽٦) في الأصل (ولا).

⁽٧) أراد صيغة فعلان .

 ⁽٨) في الكتاب ١/ ٣٦١-٣٦٢: ولم ترد أن تخبر باتك مررت برجل في حال تعلّم ولا تفهم ، ولكنك أردت أن
 تذكر الرجل بفضل فيه وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها .

⁽٩) قـال سيبويه :ومن ذلك: عليه نوح نوح الحمام على غير صفة لأنّ الهاء التي في عليه ليست بفاعل كما أنّك إذا قلـت: فيها رُجُلٌ فالهاء ليست بفاعل فعل بالرجل شيئًا، فلما جاء على مثال الأسماء كان الرفع الوجه

وَيَجوزُ عِنْدَ الْحَليل^(۱)، قالَ: لأَنّه قَدْ عُلِمَ أَنَّ لذلك الفِعْل فاعِلاً، وَهذا شيءٌ يُعْلَمُ بدليل، وَلَمْ يُعْلَم يُعْلَم بُجَرّد اللّفظّة كما عُلِمَ ذلك الذي قَبْلَه، وَتُقدّرُ قَوْلَك: (عِلْمٌ عِلْمَ الفُقَهاءِ): لم يُرَ عِلْمٌ "^(۱) لأَنّك لا تُخْيرُ عَنْه بهذهِ الحال ِ إلا وَعِنْدك أنّه قد صارَ كالجُزْءِ منه كيدِه وَرجْلِه (۳).

وَإِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِهِ فَصَوْتٌ صَوْتُ الْجِمارِ)، لَمْ يَكُن إِلاَ الرَّفْع، لأَنَّ الفَاءَ إِذَا دَخَلَتْ قَطَعَتْ الكلام، ويكونُ ما بَعْدها تَقَديره الابتداءُ والخبرُ (٤)، أَلا تَرى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِه فَإِذَا صَوْتُه صَوْتُهُ) جَازَ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِه فَإِذَا صَوْتُه صَوْتُهُ) جَازَ اللهِ اللهُ اللهِ المُلْعُلِمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المُلْمُ الهُ المُله

مسألة (٧)

إِذَا قُلْتَ : (فَعَلْتُه مَخَافَةَ الشَّرِّ) فهذا مَفْعُولٌ لَه، لأَنَّ الفِعْلَ لا يُفْعَلُ إلاّ لِغَرَضِ من الأَغْراضِ، وَمَعْ شَيءٍ أَوْ لِشيءٍ، من الأَغْراضِ، وَمَعْ شَيءٍ أَوْ لِشيءٍ، فَيَفْعَلُ بأَنْ يَكُونَ يَفْعلُ بشَيءٍ وَمَعْ شَيءٍ أَوْ لِشيءٍ، فإذا كَانَ هـذا لهذا، وَحَدَفْتَ هذه الحروف الجارّة تَسَلَّطَ الفِعْلُ إلى مفعوله فنصبه إذ قد

الكتاب ١/ ٣٦٥. وانظر التعليقة ١ / ٢٠٥.

⁽١) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي كان إماماً في علم النحو والعروض ، وهو الـذي استنبط علم العروض، له معجم العين وتوفي سنة خمس وسبعين وماثة انظر الوفيات ٢/ ٢٤٤، إنباه الروا ة١/ ٣٤١، بغية الوعاة ١/ ٧٥٥، وطبقات النحويين واللغويين ٤٧.

⁽٢) في الأصل (لم يرا علم).

⁽٣) رأيه في الكتاب ١/ ٣٦٢: وإن شئت نصبت فقلت :له علمٌ علمٌ الفقهاء ،وكأنك مررت به في حال تعلم وتفقه،وكأنه لم يستكمل أن يقال له عالم ،وإنما فرق بين هذا وبين الصوت لأنّ الصوت علاج وأن العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجلُ.

 ⁽٤) عند سيبويه لم يكن فيه إلا الرفع وذلك لأنه ابتدأ والذي يبنى على الابتداء بمنزلة الابتداء. انظر الكتاب ١/
 ٣٦٦.

⁽٥) في الكتاب١/٣٦٧: فإن قال: فإذا صوته يريد الوجه الذي يسكت عليه، دخله نصب لأنه يضمر بعدما يستغنى عنه وانظر شرح الكافية١/ ١٢١.

المسألة (٨)

تَقُولُ : ﴿ لَقَيْتُه فَجْأَةً ﴾ وَ(كِفاحاً) وَ(عَدُواً) وَ(رَكْضاً) وَ(سَيْراً).

قَالَ شَيْخُنا أَبُو عَلَيّ :هذا مَصْدَرٌ وَقَعَ فِي مَوْقِعِ فِعْلٍ ،دَلّ ذلكَ الفِعْلُ عَلَى حال . قَالَ :لأَنّه إِذا قَالَ : (عَدُواً) دَلَّ عَلَى (أَعْدُو)،و دَلَّ (أَعْدُو) على (عادٍ)(٢).

واخْتَلُفَ أَصْحابُنا في هذا عَلى وَجْهَيْنِ :

فقالَ قَوْمٌ: إِنَّ هذا القِسْمَ لا يَجوزُ أَنْ يُقاسَ عَلَيْه (٣). وَذلكَ لاَّه بَعيدٌ الْأَنَّ الحالَ لا يَدلُ عَلَى الفِعْل ، أَلا تَرى أَنْك توقِعُ الفِعْل في موضع الحال، لا يَدلُ عَلَى الفِعْل ، فَيدلُ كُلُ واحِدٍ منهما عَلى صاحِبه ، والحالُ لا تدُلُ عَلى المَصْدَر ، فَلمّا لَمْ يَدُلُ عَليه كانَ هذا شاذاً، وَسَبيلٌ أَنْ يُقالَ فيما قالوا ، ولا يُقاس عليه .

وَوَجْه من قال: إِنَّه يَقِيسُ ذلك (٤)، قالَ :الحالُ نكرةً وهذا المصدر نكرة، والحالُ تُدُلُّ على الفعل والمَصْدَر أَيضاً يَدُلُّ ، فَقَدْ دَلَّ كُلُّ واحِدٍ منهما عَلى ما يَدُلُّ عَلَيْه الآخر، وَمَع ذلكَ فَقَدْ وَقَعَ نكرةً كَما يقع ، فَلا يَمْتَنِع أَنْ يُجيز ذلكَ وَيَقِيسه.

⁽۱) قبال في الإيضاح: وإنّما تذكره ليعرف الغرض الذي من أجله فعلت ذلك الفعل فهذا جواب لِمَ، كما أن الحال جواب كيف وذلك قولك: ضربته تقويماً له ،وجنتك إكراماً لك ، وأكرمته حذر شرّه، فالمعنى ضربته للتقويم وجنتك للإكرام وأكرمته للحذر فلما حذف الحرف وصل الفعل إلى المصدر فنصبه. الإيضاح ١٩٧١، وانظر سيبويه ١/٣٦٧، وابن يعيش ٢/٢٥ وشرح الكافية ١/١٩١.

⁽٢) في المفصل: 'وقد يقع المصدر حالاً كما تقع الصفة مصدراً في قولهم: قم قائماً، وقُوله : ولا خارجاً من فيه زور الكلام وذلك قتلته صبراً ولقيته فجاءةً وكفاحاً وكلمته مشافهة واتيته ركضاً وعدواً ومشياً المفصل ٦٢ وانظر الكتاب ١/٣٧٠ .

⁽٣) وهـو مذهـب سيبويه يقول وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع لأنّ المصدر هاهنا في موضع فاعل إذا كان حالاً الكتاب ١/ ٣٧٠، وفي ابن يعيش ٢/ ٥٩: والأول مذهب سيبويه وليس ذلك بقياس مطرد وإنّما يستعمل فيما استعملته العرب لأنه شيءٌ وضع موضع غيره وعلى هذا الزجاج وابن يعيش ٢/ ٥٩.

⁽٤) هو أبو العباس المبرد في المقتضب ٣/ ٢٣٤ ، ٢٦٨ وانظر المفصل ٦٢.

مسألة (٩)

إِذَا قُلْتَ: (فاها لفيك) نَصَبْتَ فاها لأنَّه دُعاءٌ،فَكَأَنَكَ أَرَدْتَ:أَلْزَمَ اللهُ فاها لِفيكَ الفَمَ للفَم، وَذا ليس (١) تكونُ المُقاربةُ بشيءٍ مِثْلِه لأنّه قد قارَبه (٢).

وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذلكَ قُولُهُ:

ن يَرْهَبُها النّاسُ لا فالَها (٣).

[٨]وَداهِيَةٍ من دُواهي المنو

مسألة (١٠)

قال الشاعر:

وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغْصِ الدخال (٤).

[٩] فَأَرسَلَها العِراكَ ولم يذدها

(١) في الأصل (فليس).

- (٢) في ابن يعيش ١/ ١٢٢: وإنّما يخصون الفم بذلك لأنّ أكثر المتالف فيما يأكله الناس ويشربه، وصار فاها بدلاً من اللفظ بقولك: دهاك الله ،وإنما قلنا بدلاً من هذا اللفظ تقريباً لأنه فم الداهية في التقدير، فقدر الفعل المتصرف من الداهية، وليس القصد إلا تقدير فعل ناصب، ليس شيئاً معيناً لا يتجاوز ، وإنّما يقصد ما يلائم المعنى ويقارب اللفظ وانظر الكتاب ١/ ٣١٥.
- (٣) نسب البيت إلى ثلاثة من الشعراء، نسب لعامر بن الأحوص انظر سيبويه ١/١٥٩ ونسبه البغدادي في الحنزانة ١/٢٧٩ لعامر بن جوين، ونسبه الأعلم الشنتمري إلى الخنساء، انظر الشنتمري ١/١٥٩، والبيت بلا نسبة في المخصص ١/١٥٩، اللسان (فوه)، وابن يعيش ١/٢٢١ برواية (يحسبها الناس).

المنون: الدهر والموت، والداهية: هو الأمر المنكر العظيم، يريد: إن هذه الداهية ليس لها فم تعالج فيه. والشاهد في البيت هو أن المراد في (لا فالها) هو فم الداهية.

(٤) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ٨٦ ، وانظر سيبويه والشنتمري ١/١٨٧ ، والعيني ٣/ ٢١٩ والخزانة ١/ ١٩٢ م البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ٨٦ ، وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ١٩٧ ، والعيني ٣/ ١٩١ ، والمخصص ١٩٧٧ م ١٩٠ م ١٩١٠ ، والمخصص ١٩٧٧ والمختصص ١٩١٧ ، والمنتب ١٩١٨ ، وأساس البلاغة والتاج (نغص) والمقتصد ١٩٧٨ ، والمبيت بلا نسبة في الأمالي الشجرية ٢/ ٢٨٤ ، والمقتضب ٣/ ٢٧٣ ، وأسرار العربية ١٩٣ ، وابن عقيل ٢/ ٢٧ ، والإنصاف ٨٢٢.

وهو في الديوان من قصيدة مطلعها:

ألَمْ تلمم على الدَّعن الخوالي لسلمى بالمذانب فالقفال .

والعراك : الازدحام ،الذود:الطرد والدفع ،نغص الدخال :عدم تمام الشرب، يريد: إنّه أرسل ناقته لتشرب من ماء عليه إبل كثيرة فلم يبال بنغص دخالها . والشاهد في البيت نصب (العراك)على الحال وهو مصدر ومعرف بالألف واللام .

قَالَ شَيْخُنا أَبُو عَلَيّ رضي اللهُ عَنْه: هذا مَصْدرٌ وَقَعَ في مَوْقِع / ٢ ظ / الحال، دَلَّ الحَالُ عَلَى الفِعْلُ (١).

فَإِذَا قَالَ:فَأَرْسَلَهَا العراكَ دَلَّ عَلَى اعْتِراكِ، وَدَلَّ اعْتِراكٌ عَلَى يَعْتَرِكُ، وَدَلَّ يَعْتَرِكُ عَلَى مُعْتَرِكَةٍ، وَإِذَا كَانَ عَلَى هذا الوَجْهِ لَمْ يَجُز فيه القِياسُ، لأَنَّه بالأَلِفِ واللام، وَقَدْ وَقَعَ فِي مَوْقِع الحال والحالُ لا يجيءُ بالأَلفِ وَ اللام، فلذلك بَعُدَ^(٢).

مسألة (١١)

يَقُولُ :أَمَّا السِّمَنَ فَسَمِينٌ، وَأَمَّا النُبْلَ فَنَيْبِلٌ "، فَمَعْنَاهُ مَهْمَا يَكُنْ مِن شيءٍ فَهُوَ سَمِينٌ بالسِّمَنِ، وَيُعْلَمُ أَنَّ الفاءَ للجَزاءِ (3)، وَإِذا كانتْ للجَزاءِ كانتْ عامِلَةً في المَصْدَرِ والحال، لأَنَّ المَعاني لا تَعْمَلُ في الأَسْماءِ وَتَعْمَلُ في الحال (0).

أَلَا تَرى أَنَّكَ لا تَقُولُ: (أَمَّا (٢) زَيْداً [فإنِّي (٧)] ضارَبٌ)، لأَنَّه يَعْمَلُ ما بَعْدَ الفاء (٨) فيما قَبْلَها، فَلِذلِكَ اسْتَحالَ في الأَسْماء (٩)، وَجازَ فيما ذَكَرْناه لأَنَّه يَعْمَلُ فيه بالمَعْني (١٠).

⁽١) في ابن يعيش ٢/ ٦٢: وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة وهي في تأويل النكرات وانظر سيبويه ١٩٣١.

⁽٢) في ابن يعيش ٢/ ٦٢: فنصب العراك على الحال، وهو مصدر عارك يعارك معاركة، وجعل العراك في موضع الحال وهو معرفة إذ كان في تأويل معتركة، وذلك شاذ لا يقاس عليه وهي عند ابن السراج بتأويل الرسلها تعترك العراك فهي نائب عن حال وليست بحال، انظر الأصول ١٦٤/١.

⁽٣) ويجوز الرفع على لهجة تميم فيقولون: أما العلمُ فعالمُ على تقدير: فأنا أو فهو عالم به الكتاب١/٣٨٦.

⁽٤) قـال المـبرد في (أمّـا): والدليل على أنها في معنى الجزاء لزوم الفاء لجوابها المقتضب ٢/ ٣٥٣ وانظر ٣/ ٢٧ وانظر البغداديات ٣٣٢ وسر الصناعة ١/ ٢٦٨–٢٦٩.

⁽٥) انظر عمل المعاني في الحال والتمييز في الحجة الفارسي ١١٨/١-١١٩.

⁽٦) في الأصل (ما).

⁽٧) الزيادة من البغداديات ٣٣٣ وهي زيادة اقتضاها وجود إنّ.

⁽٨) في الأصل (إن).

 ⁽٩) انظر رأي الفارسي في البغداديات ٣٣٣ ويجوز عند المبرد أن تقول:أمّا زيداً فإنِي ضارب ، انظر ابن يعيش ٩
 / ١٢٢.

⁽١٠) و المعنى الموجود في (أما) هـو معنى الفعل في البغداديات ٣٣٢ وهو معنى الشرط و الجزاء في المقتضب ٣٣/٢. ٣٥٣/٢ وسرا الصناعة ٢/٨١٨.

وَإِذَا قُلْتَ: (أَمَّا صَديقاً مصافِياً فَلَيْسَ لك) تَقْدِيرُه: مَهْما يَكُن من شَيءٍ صَديقاً مصافياً، فَانْتَصَبَ عَلى الحالِ و العامِلُ فيه مَعْنى الفِعْلِ^(١).

والذي بَعْدَ الفاءِ هُوَ مُرادٌ قَبْلَ الفَاءِ وَهْوَ المضمر فَلِذلكَ جَازَ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ ما لاَ يَأْتِي بَعْدَ الفاءِ (٢).

مسألة (١٢)

إذا قلت: (جاءني القومُ الجماءَ الغفيرَ)، نَصَبتَ الجماءَ لأنّه اسمٌ وقعَ موقع المصدر إذ (٣) دلَّ على ما يدلّ عليه المصدرُ (١٠).

ألا ترى أنّه يدلُّ على ضربٍ من الكَثْرةِ والجماعَةِ (٥)، كذلكَ يدلُّ قولُك: (طُرَّاً)و(قاطبةً)، فلما دلّ هذا على حَدَث (٢) كما يدلُّ المصدر صارَ بمثابتِه (٧).

مسألة (١٣)

إِذَا قُلْتَ : (هذا زيدٌ حقاً)، و(هذا زيدٌ الحق) نَصَبتَ الحقَّ بالمعنى (١٠)؛ لأنّكَ إذا قُلْتَ : هذا زيدٌ ، فكأنّك قُلْتَ : أحقٌّ ذلك. فلمّا كانَ هذا الـمَعْني جاز النصبُ.

⁽١) ونما ينتصب من الصفات حالاً كما انتصب المصدر الذي يوضع موضعه ولا يكون حالاً، قوله: أما صديقاً مصافياً فليس بصديق مصافي وأما طاهراً فليس بطاهر وأما عالماً فعالم، فهذا نصب لأنه جعله كائناً في حال علم الكتاب ١/ ٣٨٧.

⁽٢) انظر البغداديات ٣٣٢-٣٣٣.

⁽٣) في الأصل (إذا).

⁽٤) وأَمَّا قولهم: مررت بهم الجماء الغفير فهما من الأسماء التي تجيء بها مجيء المصادراًبن يعيش ٢/٦٣ وانظر الكتاب ١/٣٨٧.

⁽٥) والغفير نعت له وهو في المعنى بمنزلة قولك الجم الكثير لأنّه يُراد به الكثرةُابن يعيش ٢/ ٦٣.

⁽٦) في الأصل (حذف) ووضع الناسخ فوقها ضبّة.

⁽٧) وْهذا جُعِلَ كقولك: مررت بهم قاطبة ومررت بهم طراً، أي جميعاً الكتاب ١/ ٣٧٥-٣٧٦.

⁽٨) "هـذه المصادر تنصب عند الجمهـور بفعـل مقـد تقديره حقّ وما جرى مجراه 'ابن يعيش ١١٦/١ وانظر الكتاب ١٧٨/١.

وكذلك : (هذا القولُ و لا قُوْلُك)(۱)، أردت: أقول ذلك ولا أقولُ قولُك. فلمّا كان في الكلام دليلٌ على الفِعْلِ انتصبَ ذلك المصدرُ بالـمَعْنى، وقد بيّنا أنّ المعاني تعملُ في المصادر.

مسألة (١٤)

إذا قال : (له على ألفُ درهم عرفاً) و (اعترافاً) ، فكأنّهُ لمّا قال ذلك كان فيه اعتراف (٢) ، وكذلك قو له جل وعزّ: ﴿وتّرى الجِبال تَحْسَبُها جَامِدَةً وهي تَمرٌ مرّ السَّحابِ صُنْعَ اللهِ (٢).

كأنه قبال: صنع الله صُنعاً (٤). وكذلك قَوْله تَعالى: "كتابَ [اللهِ] عَلَيْكُم (٥) فَنصَبَ (كِتَابَ اللهِ) لأنّه لَمّا قال: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّها تُكُم (١) الآية ، فكانَ ذلكَ كَتْبُه ، فَلَمّا كانَ بِمَعْنى كَتَبَ انْتَصَبَ بِالْمَعْنى (٧).

مسألة (١٥)

الظَّرْفُ ظَرْفان:ظَرْفُ زَمَان وَظَرْفُ مَكان . فَظُرُوفُ الأَزْمِنَةِ تَتَعَدَّى إِلَيْها جَميعُ الظَّنْ فَ الطَّرْفُ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ ذَلكَ، وَإِنَّما كَانَ ذَلكَ لأَنَّ الْأَفْعَالِ مُؤَقَّتَةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَ ذَلكَ، وَإِنَّما كَانَ ذَلكَ لأَنَّ

⁽١) وَإِذَا قَـالَ هَـذَا القولَ وَلا قولَكَ فَكَأَنَّه قال : هذا القول وَلا أقول قولك ' ابن يعيش ١١٦/١ وانظر الكتاب ٣٧٨/١.

⁽٢) وإنّما صار توكيداً لنفسه لأنه حين قال :له علي فقد أقرّ واعترف سيبويه ١/ ٣٨٠وانظر ابن يعيش ١١٦٦/. (٣) النما ٨٨٨.

⁽٤) فصنع الله منصوب على المصدر المؤكّد لأنّ ما قبله صنع الله في الحقيقة ' ابن يعيش ١١٧/١ وانظر الكتاب١ / ٣٨١ والمقتضب٣/ ٣٠٢. وانظر رأي الفارسي في التعليقة ١ / ٢٠٧.

⁽٥) النساء٢٤. وفي الأصل (كتاب عليكم) والصحيح في الآية ماذكر.

⁽٦) النساء ٢٤.

⁽٧) اختلف فيها فعند سيبويه و البصريين وذهب الفراء من الكوفيين معهم أن هذا منصوب بما دلت عليه الآية وهـو فعـل تقديره :كتب الله عليكم ابن يعيش ١١٧/١ وانظر الكتاب ٣٨١/١ والمقتضب ٢٠٣٣ وقال الكسائي : كـتاب الله منصوب بعلـيكم عـلى الإغراء ابن يعيش ١١٧/١ وانظر الخلاف في أسرار العربية ١٦٥-١٦٥.

الفِعْلَ يَدُلُّ دَلالةً لَفْظِيَّةً عَلَى الزِّمان، فَلَمَّا كَانَ يَدُلُّ عَلَى ذَلَكَ تَسَلَّطَ عَلَيْه إِذ كَانَ يَدُلُّ عَلَى ذَلَك تَسَلَّطَ عَلَيْه إِذ كَانَ يَدُلُّ عَلَيْه ، ولا يَفْعَلُ إلا فيه، فَلذلك لا يَمْتَنِع مِن جميع الزّمان (١).

وَأَمَّا الظُّروف من الأَماكن فَلا يَتَعَدَّى إِلَيْها الأَفْعالُ إِلاّ إِذَا كَانَتَ مُبْهَمَةً؛ لأَنَّها إِنْ لَمْ تَكُنْ مُبْهَمَةً فهي كَسائِرِ الأَسْماءِ، فَإِذَا وَقَعَ الإِبْهامُ تَسَلَّطَ الفِعْلُ عَلَيْها لأَنَّه لا يَفْعَلُ إلا في مكان (٢).

وَيُعْلَمُ بِالدَّلَالَةِ أَنَّ الفِعْلَ لا بُدَّ لَه مِن مَكَان يَفْعَلُ فيه، فَلاَّجْلِ هذه الدَّلَالَةِ صَارَ يَتْعَدّى إِلَيْه فَيَنْصِبُه، لأَنَّ الشيءَ لا بُدَّ له من جهات سِتُّ (٣)، وَإِذَا خُصِّصَتْ صَارَتْ أَسماء (٤)، وَإِذَا وَقَعَ الإِبْهامُ تَسَلَّطَ الفِعْلُ عليها لما قدّمنا.

مسألة (١٦)

إِذَا قُلْتَ : (سيرَ عَلَيْه فَرْسَخاً) وَ (فَرْسَخَيْنِ) ، فَإِيَّما تَعَدَّى الفِعْلُ إِلَى هذا وإِنْ كَانَ اسْماً لَخُطَىً مَعْرُوفَةً ، فَإِيَّه وَقْتٌ من المكانِ كَما أَنَّ ذلك وَقْتٌ من الزّمانِ^(٥)،

⁽۱) يقول في الإيضاح: فجميع الأفعال تتعدى إلى جميع ضروب الزمان نكرتها ومعرفتها وموقّتها ومبهمها وإنما تعدى إلى جميع ضروب المصادر لاجتماعها في أن الدلالة وقعت عليهما في لفظ الفعل. ألا ترى أنه إذا قال: ضرب أو يضرب علم الزمان من صيغة الفعل ولفظه الإيضاح ١٧٧ و انظر الأصول ١/٠٩ والإغفال ١٧٥.

⁽٢) في الأصول: وإنما الظروف منها التي يتعدى إليها الفعل الذي لا يتعدى، ما كان منها مبهماً خاصة، ومعنى المبهم أنه هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره الأصول ١/ ١٩٧، وانظر المقتصد ٦٤١ و اللمع ٥٦ و الأغفال ١٧٥ و اسرار العربية ١٧٨.

⁽٣) يقصد بذلك صفة التنقل الموجودة في الظروف لأنّ الجهات الست ليس فيها تخصيص فلذلك اعتبرت ظرفاً لأن الأماكن المخصصة لا يجوز أن تكون ظروفاً كما ذكر ابن السراج في الأصول ١/ ١٩٧ ،وانظر المقتصد ٢٣٣ و ابن يعيش ٢/٣٤ .

⁽٤) وأما مكة والمدينة والمسجد والدار فلا يجوز أن تكون ظرفاً لأن لها أقطاراً محدة ومعلومة الأصول ١/ ١٩٧ و المقتصد ٦٤١ وابن يعيش ٢٣/٢ و في الإيضاح: وقد استعملوا أسماء مخصوصة استعمال الظروف وحكم ذلك أن يحفظ ولا يقاس عليه الإيضاح ١٨٢.

⁽٥) إنما يريد بذلك زمن فرسخين فهو وقت من المكان. والمقصود بقوله: وقت من الزمان قولك: سير عليه شهراً أو شهرين. و في ابن يعيش ٢/ ٤٥: ومن ذلك سير عليه ترويحتين و انتظر به نحر جزورين يريد زمن ترويحتين وزمن نحر جزورين و المراد مدة هذا الزمن .

وَذلك أَنَّ الإبهامَ يوجَدُ فيه ، لأَنَّه اسْمٌ للخُطى . فليست الخُطى بأَنْ تكُونَ في مَوْضِعِ أَوْلَى من مَوْضِعٍ ، كَما أَنَّ الشَّهْرَ لَمَّا كانَ اسْماً للثلاثين يَوْماً، وَلَيْسَ هذا الشَّهْرُ أَوْلَى من شَهْرِ آخَر ، صار فيه إِبْهام (١) ، وكذلك الفَرْسَخُ أَيْضاً مثلُ هذا في الإَبْهام .

وأُمَّا قولُ عَمْرو بن كلثوم (٢):

[10] وكانَ الكَأْسُ مَجْراها اليَمينا (٣) .

فَفَيْه وَجُهان (٤): فَأَمَّا سيبويه فَرَفَعَ الكَأْسَ بكانَ وَ رَفَعَ مَجْرَاها بالا بُتِداءِ ، ويَجْعَل اليمين خبرَ المبتدأ، و الجُمْلةُ خَبَرُ الكَأْسِ فتقديره: وكان الكَأْسُ مَجْراها في اليمين (٥).

والقَوْلُ الآخَرُ: تَرْفَعُ الكَأْسَ بكان، وَ مَجْراها بَدَلٌ منه، وتَجْعَلُ اليَمينَ هو المَجْري، وَ تَنْصبُه (٦) عَلى السعة (٧).

صددت الكأس عنا أم عمرو

و البيت لعمرو بن كلثوم في معلقته انظر جمهرة أشعار العرب ٢٧٤، وانظر سيبويه و الشنتمري ١١٣/١ و الجمل لابن شقير٤٢، ونسب لعمرو بن عدي في الأغاني ٢٥٢/١٥ و الدرر ١٦٩/١ و البيت بلا نسبة في الإيضاح ١٨٧ و المقتصد ٢٥٤ وشرح شذور الذهب ٢٣٢ .

و الشاهد في البيت الإبهام في الظرف (اليمينا).

⁽۱) في الأصول ١/ ١٩١١: يقول القائل: كم سرت فتقول: شهرين أو شهراً أو يوماً ولا يجوز أن تقول: الشهر الذي تعلم ولا اليوم الذي تعلم لأن هذا من جواب متى ، وأما قولهم: سار الليل و النهار و الدهر و الأبد فهو و إن كان لفظه لفظ المعارف فهو في جواب كم و لا يجوز أن يكون في جواب متى لأنه إنما يراد به التكثير وليس بأوقات معلومة محددة وانظر الكتاب ٢١٧/١.

⁽٢) عمرو بن كلثوم بن مالك وينتهي نسبه إلى ربيعة ، من قدماء الشعراء وأعزهم نفساً و حساً وهو من أصحاب المعلقات وتوعد في معلقته عمرو بن هند.

⁽۳) عجز بیت صدره

⁽٤) انظر وجـوه إعـراب الشاهد الشعري في المقتصد وهي وجوه أربعة في المقتصد ٦٥٥ و في الإيضاح وجهان انظر الإيضاح ١٨٨.

⁽٥) انظر الكتاب ١/ ٢٢٢ و ١/ ٤٠٥ .

⁽٦) في الأصل (ينصبه).

⁽٧) في الإيضاح: أحدهما أن يجعل المجرى اليمين على الاتساع أو يريد: المجرى مجرى اليمين الإيضاح ١٨٨.

مسألة (۱۷)

تَقُولُ: (هُوَ مِنِّي مَناطَ الثرَيَّا) وَ (مَنْزِلَةَ الشِّغافِ) (۱) ، هذه ظُروفٌ تُريدُ بها المُباعَدَة ، وَيُريدُ بقولِه : (مَنْزِلةَ الشَّغافِ) القُرْبَ فصارَ مُبْهَماً لأَنَّه ضربٌ مِنَ القُرْبِ (٢) ، وقالَ الشَّاعِرُ:

[١١] وَإِنَّ بَنِي حربٍ كَما قَدْ عَلِمْتُم مَناطَ الثَّرَيّا تَعَلَّتْ نُجومُها (٣)

فَنَصَبَ مَناطَ الثُّرَيَّا لأنَّه أَرادَ به البُعْدَ.

وَأَمَّا (داخِلُ الدَّارِ) وَ(خارجُ الدَّارِ) وَ(بابُ المدينةِ) فَلا تكُونُ ظروفاً لأَنَّها قد تَخَصَّصَتْ وَلَيْسَ فيها إبهامٌ (١٠).

مسألة (١٨)

إذا قلت: (زيدٌ بابُ الدّار) ، إنَّما يُرفَعُ هذا لأنَّه أرادَ به أنَّه لازمٌ بابَ الدّارِ فَصارَ لا يَبْرَحُ مِنْه ، فَجُعِلَ هُوَ بابَ الدَّار (٥٠).

⁽١) هذه أسماء مخصوصة استعملت استعمال الظروف وحكمها أن تحفظ ولا يقاس عليها الإيضاح ١٨٢.

⁽٢) وممـا اتسعوا فيه قولهم :هو مني بمنزلة الولد إنما أخبرت أنه في أقرب المواضع وإن لم ترد البقعة من الأرض، وهـو مـني منزلة الشغاف ومزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا ومعقد الإزار الأصول ١/ ١٩٩ و انظر الكتاب ١٩٢/ ٤١٣ .

⁽٣) البيت للأحوص انظر شعر الأحوص الأنصاري ١٩١ وانظر سيبويه والشنتمري ٢٠٦/١ ونسب إلى عبد الرحمن بن حسان في الأمالي الشجرية ٢/٢٥٤ ، والبيت بلانسبه في المقنضب ٣٤٣/٤ المخصص ١٩١/٥٥ و الأصول ٢٠١/١.

يقول: إن بني حرب في علو منزلتهم وارتفاع شأنهم قدر ارتفاع الثريا، و الشاهد في البيت نصب مناط الثريا على الظرف.

⁽٤) وكذا خارج الدار فملا يقال زيمد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه شرح الكافية ١٨٤/١ وانظر الأصول ١/ ١٩٧ والكتاب ٤١١/١ - ٤١١.

⁽٠) اشترط في الظرف الإبهام و باب الدار لم يعد مبهماً فصار مكاناً مخصصاً محدداً يعرب إعراب الاسم في موقعه .

مسألة (١٩)

إذا قلت : (زيدٌ منّي مَرأَى وَمَسْمَعاً) بالرَّفْع و النَّصْبِ.

فَأَمَّا الرَّفْعُ فَتَقْديرُه المَصْدَرُ: ذو مَرْأَى ، وَدُو مَسْمَع ، فَيُحْدَف وَ يَقومُ مَقَامَ المَحْذوفِ (١) لأَنَّه قَدْ دَلَّ عَلَيْه (٢).

وَ النَصْبُ يُرِيدُ به (٣): هُو مِنِّي مَكاناً قَريباً فَيُنْزِلُهُ مَنْزِلَةَ القُرْبِ فينصبهُ.

مسألة (٢٠)

إِذَا قُلْتَ :(وَيْلَ زَيدٍ وَعَوْلَه) ، نصَبْتَ ؛ لأَنَّ هذا دُعاءٌ ، وَ كَأَنَّك أَرَدْتَ :أَلْزَمَه اللهُ وَيْلً ، وَلَيْسَ بُمُنْكَرٍ أَنْ يَرِدَ هذا المصدرُ وَلا فِعْلَ ، كَما وَرَدَ (طُرَّا) و (قاطِبَةً) ،فَتَنْصَبُهُ بهذا الفعْلِ (٤).

فَإِذَا أَضَفْتَ جَازَ الوَجْهَانُ و النّصْبُ أَجْوَدُ^(٥)؛ لأَنّه لَيْسَ للمبتدأ خَبَرَ^(١). و يَجوزُ إِضْمَارُ الخَبَرَ كَأَنَّكَ أَرَدْتَ: وَيْلُه ثابتٌ وَ وَيْلُه دائِمٌ. وَإِذَا أَفْرَدْت^(٧) جَازَ النَصْبُ عَلَى الأَوَّل^(٨).

⁽١) أي: يُحدَّفُ (ذو) ويقوم المصدر مقامه.

⁽٢) في الكتاب ١/ ٤١٥ : "وأما قول العرب :أنت مني مرأى و مسمع فإنما رفعوه لأنهم جعلوه هو الأول حتى صار بمنزلة قولهم : أنت مني قريب وانظر الأصول ٢٠٠/١ وانظر قول سيبويه في الحلبيات ٥٨.

⁽٣) السيرافي : ومن العرب من ينصب فيقول : أنت مني مرأى ومسمعاً فجعله ظرفاً لأنهم لما قالوا: بمرأى ومسمع فدخلت عليه الباء صار غير الاسم الأول فإذا صار غيره ولا يأتيه نصب على الظرف كما تقول : أنت منى مكان قريب أو أنت بمكان زيد هامش الكتاب ١/ ٤١٥، وانظر وجه النصب في الأصول ١/ ٢٠٠.

⁽٤) وأما ويلاً له و أخاه و ويله وأباه فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه، كأنك قلت: الزمه الله ويله و أباه، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه 'الكتاب ١/ ٣١٠ .

⁽٥) في المقتضب ١/ ٢٢٠ فإن أضفته لم يكن إلا النصب.

⁽٦) هـذا وجـه الـرفع و تفسيره و في المقتضب ٣/ ٢٢٠ وأما الرفع فعلى قولك : ثبت ويل له لأنه شيء مستقر فويل مبتدأ وله خبر ".

⁽٧) في الأصل (أدخلت) والمقصود إفرادُ اللفظ وقطعه عن الإضافة .

⁽٨) يقصد النصب على الدعاء .

مسألة (٢١)

الظُّروفُ من المَكانِ تكُونُ خَبَراً عن الأَسْماءِ و عن الأَحْدَاثِ؛ لأَنَّه يَصِحُّ وُقُوعُها فِي الأَمْكِنَةِ / ٣و / ، وَظُروفُ الزَّمان لا تَكُونُ إِلا خَبَراً عن الأَحْداثِ ، وَلا تَكُونُ خَبراً عَن الأَسماءِ، فَمُحالٌ أَنْ تقولَ زيدٌ اليومَ ؛ لأَنَّ زيداً قَدْ حَصَلَ فِي اليَومِ حَيَّا كَانَ أَوْ مَيْتاً (١).

مسألة (٢٢)

الظُروفُ من الأَمْكنَةِ وَالظَّروفُ من الأَزْمِنَةِ يَجوزُ أَنْ تَكُونَ مَفْعُولاتٍ عَلَى السَّعةِ، وَذلكَ أَنَها مَفْعُولاتٌ كَالمَفْعُول به (٢) ، فَيجُوزُ تَشْبيهُ بَعْضِها بِبَعْضٍ ، ويَجُوزُ أَنْ يُعَدِّى الفِعْلُ إلى جَميعِها فَيَجْعَلُها عِنْدَ ضُرُّوبِ الأَفْعالِ مَفْعولاتٍ على السَّعةِ إلا في وَجْهِ (٣) واحِدٍ (٤) ، وهو الفِعْلُ الذي يَتَعَدّى إلى ثلاثة مَفعولين، لا يَجُوزُ ذلك لأَنه لَيْسَ في الأَصُول فِعْلٌ يَتَعَدّى إلى أَرْبعَةِ مَفْعُولينَ.

مسألة (٢٣)

تَقُولُ: (أَخْطَبُ ما يَكُونُ زَيْدٌ قائِماً)، يَنْتَصِبُ عَلَى الْحَالِ مِن فِعْلٍ مُضْمَر تَقْديرُه: إذا كانَ قائِماً، ولا يجوز أَنْ يَنْتَصِبَ بـ (يكون) فَتَجْعَلُه كالفعل الذي يَتَعَدّى إلى مَفْعول (٥٠).

وَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً لـ (يَكُونُ) ، وَ (يَكُونُ) بِمَعْنى حَدَثَ وَوَقَعَ ؛ لأَنَّه

⁽١) في المقتضب ٤/ ٣٢٩: واعــلم أن الظروف من المكان تقع للأسماء و الأفعال ، فأما وقوعها للأسماء فلأن فيها معنى الاستقرار ، تقــول: زيد خلفك وزيد أمامك و عبد الله عندكم لأن فيه استقر عبد الله عندك ، فأما الظروف من الزمان فإنها لا تتضمن الجثث لأنّ الاستقرار فيها لا معنى له .

⁽٢) في الإيضاح: "واعلم أن هذه الظروف يجوز أن يتسع فيها فتنصب نصب المفعول به انظر الإيضاح ١٨٤.

⁽٣) يقصد في فعل واحد .

⁽٤) وأما التوسع في ظرف المتعدي إلى ثلاثةٍ فلم يجوّزه إلا الأخفش ' شرح الكافية ١/٠١٠.

⁽ه) ذكر ذلك في الحلبيات ٢٠٢: فإذا كان كذلك انتصب قائماً من قولك : أخطب ما يكون زيد قائماً على تقدير: إذا كان و كان إضمار ذلك سائغاً لأنه حيث صار أخطب و نحوه عبارة عن حدث على الاتساع وانظر الأصول ٢/ ٣٦٠ .

كَيْفَ تُوَجَّه فَقَدْ تُنَزِّل بَمْنْزِلَةِ اسْمٍ واحدٍ، فَيَصيرُ بَمْنزِلَةِ عَبْد الْمَلِكِ ، فَإِذَا صَارَ بَهْذِهِ الْمُنْزِلَةِ بَقْ مَنْ لَا خَبَر لَه فلا يَتِمّ الكَلامُ ، فَيُعْلَمُ يَهْذَا أَنَّ الْخَبرَ الْفِعْلُ الْـمُضَمَّرُ الذي دَلَّ عَلَيْه الحَالُ وَهُوَ قَائِمٌ، وَيَجُوزُ فِي (قَائِم) الرفعُ وهو قبيح (١).

قالَ شَيْخُنا أَبُو عَلَيّ رَضِيَ الله عنه : يَجُوزُ ذلكَ لأَنّه يَجْعَلُ : (أَخْطَبُ) كانَ قِيامَه، وَيَكُونُ تَوَسُّعاً ، وَوَجْهُ التَّوسُّع في ذلك : أَنَّ الخطابة تكُونُ مَعَ القِيامِ ، و القِيامُ يَكُونُ مَعَ الخَطابةِ وَإِذا التَبَسَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُما بصاحِبهِ جَازَ أَنْ تَجْعَلَهُ كَأَنه هو عَلَى الانساع(٢).

قىالَ أبو عَلىيّ رضي الله عنه : وَلا يَجوزُ أَنْ (يقُومَ) لأنَّه اتساعٌ على اتساعٍ؛ لأَنَّ (يَقُومُ) بَمَعْنى (قَائِم) اتساعٌ، وَقَدْ حُذِفَ من الكَلامِ شيءٌ على وَجْهِ الاتساعِ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اتساعٌ على اتساعٍ.

فإن قُلْتَ : (أَرخَصُ ما يَكُونُ البُرُّ قَفيزان) و(قَفيزَيْن)، فالرفعُ والنَّصْبُ جائِزٌ، تَجْعَلُ القَفيزينِ هِي أَرْخَصُ، لأَنك تَقُولُ:قَفيزٌ رَخيصٌ وَتُشيرُ إِلَى الطَّعام، لا إلى نفسِ القَفيز، إذِ قَدْ عُلِمَ أَنَّ القَفيزَ إِنَّما هـو (٢) للكيل، فلِهـذا جـازَ أَنْ تَجْعَلَ أَرْخَصَ هي القفيزانِ في الحقيقةِ، إذِ قدْ قالوا:قَفيزٌ رَحيصٌ يُريدونَ الطَّعام لما بيّنا ولا يكونُ فيها السَّاعُ (١٠).

والنَّصْبُ عَلَى ما مرَّ من الـمَسأَلَةِ الأُولى .

⁽١) أجازه الأخفش انظر الأصول ٢/ ٣٦٠ و الحلبيات ٢٠٣.

⁽٢) ووجه قول أبي الحسن أنه يحمله على المعنى لأن أخطب وإن كان قد جعل عبارة عن حدث بدلالة إضافته إلى الأحداث فهو في الأصل و الحقيقة على غير ذلك فتحمل الكلام على الأصل و المعنى ، وهذا قبيح لأن هذا الأصل قد أزيل عنه وألزم ماخرج عن ذلك فقبح أن ترده إلى الأصل مع مصاحبة ما يكون نخرجاً له منه الحليات ٢٠٣.

⁽٣) في الأصل (هو له).

⁽٤) ويجوز رفعه فنقول:جماء السبر قفيزان بدرهم فيكون قفيزان مبتدأ وبدرهم خبر والجملة في موضع الحال و الكلام حينتلز جملتان ابن يعيش ٢/ ٦٦ .

فَإِنْ قُلْتَ : أَطْيَبُ مَا تَكُونُ البَدَاوَةُ شَهْرَيْ رَبِيعٍ نَصَبْتَ (شَهْرَيْ) عَلَى الْأُوَّلِ (١)، فإذا قُلْتَ (شَهْرا رَبِيعِ) اتَّسَعْتَ، لأَنَّ الطِّيبَ في البَدَاوَةِ في الشَّهْرَينِ ، فلمّا التَبَسَتْ الطَّيبَةُ بالشَّهْرَيْنِ وَ صَارَت مُلابِسَةً لَهَا ، جازَ أَنْ تُجْعَلَ كَأَنّها هي عَلَى الاتساعِ ، (فَرَفَعَ شَهْرا) ربيع عَلَى الاتساعِ (١).

مسألة (٢٤)

إِذَا قُلْتَ : (يَـوْمُ الـجُمْعَـةِ) أَو (يَـوْمُ السَّبْتِ أَبْطؤُه) ففيها وُجوهٌ : آتيكَ يومَ الحُمْعَةِ أَوْ يومَ السَّبْتِ أَبْطأَه) و (أَبْطَؤُه) الرَّفْعُ و الحُمْعَةِ أَبْطأَه) و (أَبْطَؤُه) الرَّفْعُ و النَّصْبُ (٣) .

قالَ أَبِو عَلَيّ رَضِيَ الله عنه : إِذَا قَلْتَ: (آتيكَ يَوْمَ الجُمْعَةِ) كَانَتْ هذه جُمْلَةً مُكْتَفِيةً بنَفْسِها وَ قُلْتَ : (أَوْ يَوْمُ السَّبْتِ) ، فَتَرْفَعُ يومَ السَّبْتِ (١٤) بالابْتِداءِ وَ تَجْعَلُ أَبْطاًه (٥) خَبَرَ الابْتِداءِ ؟ لأَنَّ البطْءَ فِي السَّبْتِ (١٦) يَقَعُ ، فتجعَله خبراً عَنْهُ كَأَنه قد التَبَسَ به (٧).

وَإِذَا نَصَبْتَ أَبْطَأَه نَصَبْتُه بَآتِيكَ ، لأَنَّهُ فِعْلٌ يَتَعَدَّى بَعَدَ تَعَدِّيه إِلَى المصدَرِ والحال،

⁽۱) وتقـول: عـبد الله أخطب ما يكون يوم الجمعة والبداوة أطيب ما تكون شهري ربيع كأنك قلت: أخطب ما يكـون عـبد الله في يـوم الجمعـة وأطيب ما تكون البداوة في شهري ربيع الكتاب ٢/١، وانظر الحلبيات ٢٠٤.

⁽٢) ومن العرب من يقول: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة وأطيب ما تكون البداوة شهرا ربيع ، كأنه قال: أخطب أيام الأمير يوم الجمعة وأطيب أزمنة البداوة شهرا ربيع، وجاز: أخطب أيامه يوم الجمعة على سعة الكلام وكأنه قال: أطيب الأزمنة التي تكون فيها البداوة شهرا ربيع الكتاب ٤٠٣/١ وانظر الحلبيات ٢٠٣.

⁽٣) انظر الكتاب ٢٠٣١ وانظر الحلبيات ٢٠٦-٢٠٨.

⁽٤) في الأصل (الجمعة).

⁽٥) في الأصل (أبطؤه).

⁽٦) في الأصل (الرفع).

 ⁽٧) في الحلبيات ٢٠٧: يريد إن شئت آتيك يوم الجمعة أو يوم السبت أبطؤه فرفعت يوم السبت والمعنى أو إتيان
يـوم السبت أبطـؤه ، فحذفـت المضـاف لمـا تقدم من الدلالة عليه كما حذفت في قولك: أخطب ما يكون
الأمير في يوم الجمعة ولا يكون إلا على ذلك لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى وانظر الكتاب١/٤٠٣ .

فَيَتَعَدَّى الفِعْلُ إِلَى أَبْطأ لأَنَّهُ صِفَةٌ للمَصْدَرِ فهو بِمَنْزِلَتِه ، وَيَكُونُ تقديره: آتيك (١) أَحَدَ اليَوْمَيْنِ، وَ أَبْطؤُه نَصْبٌ بتَعَدِّي الفِعْلِ إِلَيهِ (١).

وَإِذَا قُلْت : (أَتَيْتُكَ يُومَ الجُمْعَةِ أَو يَوْمَ السَّبْتِ أَبْطَؤُه)، رَفَعْتَ أَبْطَأَه، خَبَرُ^(٣) ابتداءِ محذوف تقديره: ذاك^(٤) أَبْطَأُ الإِنْيَانِ ، فَيَكُونُ مَرْفُوعاً خَبَرَ^(٥) الابتداءِ، وَيَكونُ قَدْ دَلَّ على الـمَحْذوفِ وَهُو الـمُبْتَداً^(٢) وبالله الـتوفيق.

مسألة (٢٥)

تَقُولُ: هـو قُرْبُكَ وَقُرَابَتَكَ (٢) و صَدَدَك (١) وَحَياتي والدَّهْرَ (١) هذه ظُروفٌ لأَنَّ فيها إِنْهامِ وَإِذَا كَانَ فيها إِنْهامٌ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً ، لأَنَّهُ لَيْسَ تُقَدِّرُ دَلكَ تَقْديراً وَتَقْصِدُ إلِيهِ قَصْداً مَحْصوراً، وَلكنَّه عَلى وَجْهِ التَّقْريبِ ، فلذلكَ نَصَبَه فَجَعَله ظَرْفاً (١٠).

وَتَقُـولُ :هـو قُـرْبَكَ وَقُرابَتَك ، فَتَنْصِبُ لأَنَّه ظَرْفٌ ، وَقَرِيْبًا مِنْكَ (١١) تَجْعَلُه ظَرْفاً

⁽١) في الأصل (أتيتك).

⁽٢) وإن شاء قال : آتيك يـوم الجمعة أبطأه أي أبطأ الإتيان هذا ينتصب على المصدر لأن المثال الذي هو أتى يتعدى إلى جميع ضروبه بطيئه وسريعه وغير ذلك مما يكون ضرباً منه الحلبيات ٢٠٩ وانظر الكتاب ١/ ٢٠٣ .

⁽٣) في الأصل (بخبر).

⁽٤) في الأصل (وإلى).

⁽٥) في الأصل (بخبر).

⁽٦) في الحلبيات ٢٠٦: وتقول: آتيك يـوم الجمعـة أبطـؤه وآتيك يوم الجمعة أو يوم السبت أبطأه ، أبطؤه في الوضعين خبر مبتدأ محذوف دل عليه ما تقدم من الكلام، فصار لذلك بمنزله المذكور من اللفظ كأنك قلت: ذاك الإتيان أبطأه أي أبطأ الإتيان فكنيت عن الإتيان لما تقدم من الذكر .

⁽٧) قرابتك : قربك ، انظر حروف المعاني ١٨ .

⁽٨) صددك : قصدك ، انظر حروف المعاني ١٨.

⁽٩) في الأصل (وحياتي الدهر).

⁽١٠) في الكتاب ٢/٢١٪ ومن ذلك قول العرب: هم قرابتك أي قربك، يعني المكان، وهم قرباً منك في العلم، وكان هذا بمنزلة قول العرب: هو حذاءه وإزاءه وانظر الأصول ١٩٨/١ .

⁽١١) وزعـم الخلـيل رحمه الله أن النصب جيد إذا جعله ظرفاً وهو بمنزلة القول : هو قريب منك وهو قريباً منك

لأنَّه مُبْهَم ، وَبَعيدٌ أَنْ تَقُول : (هو بَعيداً مِنْك) ، وَوَجْهُ بُعْدِه : أَنَّ الظَرْفَ يَحْتَاجُ وَإِنْ كَانَ مُبْهَماً إِلَى ضَرْب من الاخْتِصَاصِ ، و(بَعيدٌ) لَيْسَ فِيه اختِصاص، فَلَمَّا لَم يَكُن فيه اخْتِصاص، فَلَمَّا لَم يَكُن فيه اخْتِصاص، بَعُدَ أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً. وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَلَيّ : وَيَجُوزُ أَنْ تَحْمِلَه عَلَى ما [هُو] نقيضُه ('')، وَهُو (قريبٌ)، كَما حَمَلْتَ (أَيّ) على نقيضِها وهو (كُلّ).

مسألة (٢٦)

تَقُولُ: (إِذَا كَانَ غَدُّ فَالْقَنِي)؛ لأَنَّ (كَانَ) بَمَعْنَى الْحَدَثِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ^(٢): (إِذَا كَانَ عَلَى عَلَيْهِ مِن السَّلامَةِ غَداً ، فَنَصَبَ عَداً لأَنهُ ظَرْفُ زَمَان ^(٣).

وَيَــدُلُّ عَلَــى الضَــمِيرِ الحــالُ (٤)، وَلا يَجوزُ في غَيْرِ غَدٍ (٥) ؛ لأنَّه قد اتَّسَعَ فيه، ولا يجوز أَنْ يُقاسَ على المَّسَعِ ، فَإِنْ كانَ ذِكْرٌ ما قَد تَقَدَّمَ جازَ ذلكَ في سائِرِ الظُروف (٦) .

مسألة (۲۷)

تَقُولُ : (إِنَّ اللَّيْلَةَ الهِلالُ) ، وَفيه ثلاثةُ أَقُوال :

يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ الهِلالَ حَدَثاً، لأَنَّه قَدْ نُطِقَ مِنْهُ بِفِعْلٍ، قَدْ قَالُوا: (أَهَلَّ الهِلالُ)، وَإِذَا نُطِقَ مِنهُ بِفَعِل صَارَ حَدَثاً ، فَجَازَ ذَلكَ لأَنَّهُ قَدْ صَارَ مُصْدَراً، فَجَازَ أَنْ يُخْبَرَ عَنْه

أي: مكاناً قريباً منك 'الكتاب ١/ ٤٠٩ وانظر الأصول ١٩٨/١ .

⁽١) في الأصل (على ما يقتضيه).

⁽٢) وهم بنو تميم في الكتاب ١/ ٢٢٤.

⁽٣) في الأصل (مكان).

⁽٤) في الأصل (ضمير الحال غد).

⁽ه) في إيضاح الشعر ٤٩٣: والمعنى إذا كان مانحن عليه من الرخاء أو البلاء في غد، فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه و وانظر الكتاب على ١/ ٢٢٤

⁽٦) ذكر الفارسي هذه المسألة في الحلبيات ٢٣٢ وإيضاح الشعر ٤٩٢ ـ ٤٩٣ والمقصود فيها أن قولك: (إذا كان غداً) فيه إضمار لم يجر له ذكر وإنما دلّت عليه حال مشاهدة، ومثله في الإضمار قولك: (مَنْ كَدَب كان شراً له) أضمرت الكذب ولم يتقدم له ذكر، وإنما ذكر ما يدل عليه، أمّا إذا تقدّم ذكرٌ فيجوز النصبُ في سائر الظروف.

بظَرفِ الزَّمان .

والوَجْهُ الآخرُ: أنَّه يُريدُ بهِ: أَنْ يَجْعَلَهُ شَبيهاً بالحَدَثِ ، وذلكَ لأَنَّه وَإِنْ كانَ جُرماً وشَخْصاً فَإِنَّه لا يَثْبُتُ في كُلِّ موضعٍ ، وَيَغيبُ وَلا يُرى ، فلمّا كانَ كَذلكَ أَشْبَهَ الأحداثَ وأُجريَ مَجْراها(١) .

/ ٣ظ/ والوَجْهُ الثَّالِثْ : أَلَّهُ أَرادَ: اللَّيْلَةُ لَيْلَةُ الهِلالِ ، فَحَـدْفَ (لَيْـلَةَ) وَجَعَلَ الهِلالَ دالاً عَلَى المَحْدُوفِ (٢) ، كَما قالَ عزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاسْأَلُ القَرْيَةَ﴾(٣) ، يُريد أَهْلَ القَرْيَةَ ، وبالله التوفيق.

بابُ شَرْحِ الحالِ مسألة (٢٨)

(إِنَّ يَـوْمَ عَـبدُ الله أَمـيرٌ زَيْداً جالِسٌ) ، نَصَبْتَ (زَيْداً) بـإِنَّ و(جالسٌ) خَبَرُ إِنَّ و (اليومَ) ظَرْفٌ، وَ أَضَفْتَ إِلَيه الجُملةَ، و هي المبتدأ و الخبرُ^(١).

وَالظروفُ عَـلَى ضَـرَبَيْن (٥٠): فمـا كـانَ مِـنْه مَاضِياً أَضَفْتُه إِلَى الْمُبْتَداَ والخَبَر، وَإِلَى الفِعْلِ وَالفَاعِلِ. الفِعْلِ وَالفَاعِلِ.

وَإِذَا كَانَ مُسْتَقَبِّلاً فَهُو بَمُنْزِلَةِ (إِذَا) وَ (إِذَا) للشُّرْطِ وَالْجَزَاءِ، وإِذَا تَنَزَّلَ مَنْزِلَتُهَا

⁽١) وأما قولهم الليلة الهلال ولا يجوز الليلة زيد لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث ، وانما استقام هذا لأن فيه معنى الحدوث إنما يريد الليلة يحدث الهلال المقتضب ٤/ ٣٥١ وانظر الأصول ٢/ ٣٦ وانظر أسرار العربية

 ⁽٢) ولمو قلمت: الليلة الهلال كان جيداً، تريد ليلة الهلال فلما حذفت (ليلة) أقمت الهلال مقامها المقتضب ٤ /
 ٣٥١ وفي إيضاح الشعر هي من باب حذف المضاف انظر: إيضاح الشعر ٣٦٨ وأسرار العربية ٧٥.

⁽٣) يوسف ٨٢.

⁽٤) وتقول: إنَّ يوم عبد الله أمير زيداً جالس تريد إن زيداً جالس يوم عبد الله أميرُ الأصول ١٩٥/.

⁽ه) جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر لأنه في معنى إذ، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال لأنه في معنى إذا وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال الكتاب ٣/ ١١٩ وانظر المقتضب ٣/ ١٧٦-١٧٧ وانظر الأغفال ٢٤٦

جَرَى عَلَيْه من الحكم ما جَرَى عَلى (إِذا) إِذا أَفَادَ ما أَفَادَتْهُ، وَيَسْتَحيلُ إِذا كانَ ماضِياً أَنْ يُضافَ إِلى ما يُضافُ إِليه [هذا](١) القِسْمُ.

وَ لَيْسَ شَيَّ تُضَافُ إِلَيه الظُّروفُ إِلاَّ هذين القِسْمَيْن ، فَيَبْقَى القِسْمُ الآخرُ وهو المبتدأ و الخبرُ، فَتُضِيفُه إِلَيْه إِذَا كَانَ ماضِياً ،فَإِنْ جَعَلْتَ فِي الكَلامِ (فيه) فَقُلْتَ : (إِنَّ يَوْماً فيه عبدُ الله جالس زَيْداً مُقيمٌ) (٢)، فَيصيرُ عَبْدُ الله وَما بَعْدَه بَمْنْزِلَةِ الوَصْفُو؛ لأَنه جملةٌ ، والجُملةُ توصف بها النّكراتِ (٣)، وَ يكونُ تَقْديرُه : إِنَّ يَوْماً طيِّباً زيداً (٤) جالس (٥).

فَإِنْ جَعَلْتَ فِي الكَلامِ "فيه قلت (٦): (إِنَّ يَوْماً فيه عَبْدُ اللهِ جالسٌ زَيْدٌ فِيه مُقيمٌ) (٧)، لأَنَّ (اليَوْمَ) لَمَّا خُبِّرَ عَنْه بالخَبرِ الثَّاني ، وَهي الهاءُ التي [في] (٨) "فيه الثانِيَةِ، خَرَجَ من أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً ، وَصَارَ اسْماً والخبرُ عَنْهُ، وَلا يحتسب بـ (فيه) التي في الصِّفةِ لأنَّه بَمُنزِلَتِهِ فَلَيْسَ بَخَبَرِ عنه (٩) لما بيَّنا (١٠).

وهذه المَسْأَلَةُ تَتْلُو مَسائلَ الظُّروفِ قبلَ شُرْحِ الحالِ.

⁽١) (هذا) زيادة اقتضاها المعنى.

⁽٢) في الأصول ١/ ١٩٥ : "فإن حصلت في أول كلامك فيه قلت: إن يوماً فيه عبد الله خارج زيداً مقيم فتنصب زيداً بإنّ ومقيمٌ خبره ويوماً منتصب بأنه ظرف لمقيم وفيه عبد الله خارج صفه اليوم ".

⁽٣) الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال .

⁽٤) في الأصل (زيد) .

⁽ه) في الأصل (جالساً).

⁽٦) في الأصل (فقلت).

⁽٧) جواب الشرط محذوف والمعنى واضح، والمقصود: فإن جعلت... خَرَج (يوماً) من أن يكون ظرفاً.

⁽٨) (في) زيادة اقتضاها المعنى .

⁽٩) في الأصول ١/ ١٩٥: فلم قلت: إن يوماً فيه عبد الله خارج زيد فيه مقيم خرج اليوم من أن يكون ظرفاً وصار اسماً لإنَّ وإنما أخرجه من أن يكون ظرفاً أنك جثت بفيه فأخبرت عنه بأن إقامة زيد فيه ففيه الثانية أخرجته عن أن يكون ظرفاً لأنك شغلت مقيماً عنه ".

⁽١٠) يقصد بهمذا الكلام أن (يوماً) اسم لإن، و الجملة التي بعدها في موقع الصفة لليوم، والهاء التي في جملة الصفة بمنزلة اليوم، فهي تعود إليه، أما الخبر فهو الجملة الثانية ، فقوله (وصار اسماً والخبر عنه)يعني أن (يوماً) اسم و الخبر عنه الجملة التي وقعت فيها (فيه) الثانية، وهي التي منعت يوماً من أن يكون ظرفاً ، وليس هناك ضرورة لوجود زيادة على النص فهو واضح .

مسألة (٢٩)

هذا(١) شَرْحُ بابِ الحال:

الحالُ مَفْعُولٌ فيها^(٢) ، وَ هْيَ زِيادَةٌ فِي الخَبَرِ ، فَإِذَا قُلْتَ : (جَاءَ زِيدٌ رَاكِباً) فَقَد خَبَرْت عَنْ مَجِيئِه، وَزَدْتَ فِي الكَلَامِ خَبَراً بِرُكُوبِه ، فَعَلَمْتَ بِهِذَا أَنَّ الحَالَ زِيادةُ فَائدةٍ (٣).

وَيَعْمَـلُ فيها الفِعْـلُ وَ مَعْـنى الفِعْـل^(۱)، وَ إِنِّمـا عَمِـلَ فيهـا مَعْنى الفِعْلِ؛ لأَنَّها مَفْعولاً مَفْعولاً فيها ، و هي هَيْئَةُ الفاعِلِ و المَفْعُول^(٥) فَمِنْ حَيْثُ أَشْبَهَتْ الظَّرْفَ صارَتْ مَفْعولاً فيها .

وَإِذَا [قلت]: (جاءَ رَجُلِّ راكِبٌ) قَبُحَ أَنْ تَنْصِبَهُ عَلَى الحالِ ؛ لأَنَّ هَذَا كَلامٌ قَلَيلُ الفَائدة وَ إِذَا كَانَ قَلِيلَ الفَائدة وَ جَبَ أَنْ تَصِفَه لَتُخْلِصَه إلى ما يَصِحَ أَنْ يَزِيدَ عَنْه فِي الخَبر وهو الصَّفَةُ، وَ إِذَا لَم تَصِفْه وَ أَخْبَرْتَ عَنْه زِيادَةَ خَبَر فَقَد نزّلتَهُ مَنْزِلَةَ الكَلام الكَثِيرِ الفَائِدةِ ، وأَنْتَ إِلى أَنْ تُقَوِّيَه بالصِّفَةِ لِيَلْحَقَ بالكَثِيرِ الفَائِدةِ أَوْلى؛ فَلذلِكَ قَبُحَ.

مسألة (٣٠)

فَإِذَا قُلْتَ : (زَيدٌ فِي الدَّارِ قَائِماً)، كَانَ فيه وَجْهان : فَالوَجْهُ الْأَوَّلُ^(٢): أَنْ تَرْفَعَ زَيْـداً بالاَبْتِداءِ وَ يَكُونُ (فِي الدار) خَبَرَ المُبتَدأ ؛ لأَنَّ^(٧) فِي الكَلامِ مَحْذُوفٌ ، و لا يَخْلو

⁽١) في الأصل (بعد) .

⁽٢) انظر المقتضب ٢٠٠/٤

⁽٣) في الأصول ٢١٤٨: ولا تكون الحال إلا نكرة لأنها زيادة في الخبر والفائدة '.

⁽٤) في المقتضب ٤/ ٣٠٠: والحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو شيء يكون بدلاً منه دالاً عليه .

⁽٥) في الأصول ٢/٣١١: " والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه ."

⁽٦) في المقتضب ٤/ ٣٠٠: 'إذا كان قائماً بعد قولك في الدار انتصب ولا يصلح: قائماً في الدار زيد ولا: زيد قائماً في الدار ولا: قائماً زيد في الدار لما أخرت العامل ولم يكن فعلاً لم يتصرف تصرف الفعل فينصب ما قبله وهذا إذا جعلت في الدار خبراً فقلت: زيد في الدار وفي الدار زيد فإستغنى زيد بخبره قلت: قائماً ونحوه لتدرك على أية حال استقر أ

⁽٧) بعدها في الأصل إشارة إلى تصحيح من الناسخ، وذلك بالإشارة إلى وجود كلمة (كان) بعدها، ولا أرى

الَمحْ ذُوفُ مِنْ أَحَدِ شَيْئِين : إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِعْلاً أَوْ اسْمَ فَاعِلٍ ، فَأَيَّ وَجْهِ كَانَ فَفيهِ ذِكْرٌ مِنْ زَيْدٍ، فَدَلَّ (في الدَّكُرُ الَّذي لَوْ مَنْ زَيْدٍ، فَدَلَّ (في الدَّكُرُ الَّذي لَوْ أَظْهَرْتَ الفِعْلَ لَكَانَ يَكُونُ فيه الدِّكُرُ، و هُو الفعلُ المُخْتَزَلُ .

وَ يَنْتَصِبُ قَائِماً بِقَوْلِكَ : (فِي الدَّارِ) ، إِذ كانَ فيه مَعْنى الفِعْلِ المَحْذوفِ الَّذي قَامَ مَقَامَه وَسَدَ مَسَدَّهُ، فَيَنْتَصِبُ مِنْ هَذا الوَجْهِ (قَائماً) .

فَإِذِا قُلْتَ : (زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمٌ) (١) ، رَفَعْتَ (زَيْداً) بالابْتِداءِ وَ (قَائِمٌ) خَبَرُه ، وَ جَعَلْ حَتَ (فَيْداً) بالابْتِداءِ وَ (قَائِمٌ) خَبَرُ ، وَ جَعَلْ حَتَ (فِي الدَّارِ) أَنْ يَكُونَ خَبَراً ، فَيَصِيرُ بَمْنْزِلَةِ قَوْلِكَ : (زَيْدٌ قائِمٌ عِنْدَك) ، منتصب فَقَدْ خَرَجَ (فِي الدّارِ) أَنْ يَكُونَ خَبَراً ، فَيَصِيرُ بَمْنْزِلَةِ قَوْلِكَ : (زَيْدٌ قائِمٌ عِنْدَك) ، منتصب بقائِم ؛ لأنّه مُتَعَلِقٌ به ، ومِثالُ ذلك آتك لَوْ قُلْتَ : (زيدٌ ضاربٌ عَمْراً) لَكَانَ (زَيْدٌ) رَفْعاً بالابْتِداءِ و (ضاربٌ) خَبَرُه ، و(عمروٌ) (٣) مُنْتَصِبٌ بـ(ضارب) ، وَ لَيْسَ لـ(زيدٍ) فِي بالابْتِداءِ و (ضاربٌ) خَبَرُه ، والنّاصِبُ لَهُ (فِي الدَّارِ) فِي المَسْأَلَةِ الَّتِي هُو الخَبَرُ عن (زيدٍ) ، فَمَنْزِلَةُ (فِي الدَّارِ) فِي المَسْأَلَةِ الَّتِي ذَكَرِناها مَنْزِلَةُ (فِي الدَّارِ) فِي المَسْأَلَةِ الَّتِي ذَكَرِناها مَنْزِلَةُ (غَيْ الدَّارِ) فِي هذَا المَوْضِعِ و بالله التوفيق .

مسألة (٣١)

إِذَا قُلْتَ : (هذا عاقِلاً رَجُلٌ)، نصَبْتَ (عَاقِلاً)عَلَى الحال ، وَإِنَّمَا لَم يَجُز الرَّفْعُ لأَنَّ الرَجُلَ جَوْهَرٌ ، وَ الجَوْهَرُ إِنَّمَا يُنْعَتُ بِمَا يُحَلِّيه ، وَالتَّحْلِيَةُ هِيَ العَقْلُ^(٥)، فَلا يجوز أَنْ يُجْعَلَ ما هُوَ مَوْصُوفٌ صِفَةً، فَلَمّا قَبُحَ ذلِكَ نُصِبَ على الحال ، وصَارَ هذا مع

مبرراً لوجودها فالمعنى واضح بدونها وهو غير سليم بوجودها.

⁽١) في المقتضب ٤/ ٣٠٠: 'فإن جعلت قائماً هـو الخبر رفعته، وكان قولك (في الدار) فضلة مستغنى عنها لأنك إنما قلت: زيد قائم فاستغنى زيدٌ بخبره، ثم خبّرت أين محل قيامه؟ فقلت: في الدار ونحوه .

⁽٢) في الأصل: (لأن يكون قائماً خبراً).

⁽٣) في الأصل: (عمروا).

⁽٤) في الأصل: (خبر عنه).

⁽ه) كل ما ينعت جوهر والنعوت هي التحلية، والتحلية هي الكشف عن الجوهر ونعت الجوهر هو كالكشف عنه، وانظر ما سبق من أن النعوت هي التحلية في المقتضب ٣/ ٢٥٨.

(رَجُلِ) الذي هو مُتَأَخِّرٌ جُمْلَةٌ خَرَجَ الحال منها .

مسألة (٣٢)

إِذَا قُلْتَ : (هُـوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً) ، مُحالٌ، وَذلكَ أَنَّ الحالَ هي زيادةٌ في الخَبَر، فلمَّا كَان هُو زَيْدٌ عَلَى كلّ حالٍ ، لَمْ يَكُنْ في (مُنْطَلقِ) زِيادةٌ في الخَبَرِ وَلا خَبَر .

وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا وَجَبَ أَلا يَجُوزَ الحَالُ هَاهُنَا، فَإِنْ أَكَّدْتُه جَازَ، فَقُلْتَ : (هُوَ زَيْدٌ حَقَّاً)؛ لأَنْ الحَقَّ تُأْكِيدٌ لِزيدٍ فَأَكَّدْتُهُ (١)، قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لَسَانًا عَرَبِياً ﴾ (٢) فَجُعِلَ (لِسَانًا) (٣) تَأْكِيْداً (٤).

مسألة (٣٣)

إِذِا قُلْتَ : (هـذا حُلْـوٌ حامِضٌ)، كانَ (هذا) مُبْتَدأَ و(حُلْوٌ حامضٌ) خَبَرٌ عَنْ هَذا .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَالذَّكُرُ الْعَائِدُ عَلَى هَذَا فِي (خُلُوٍ) أَوْ فِي (حَامِضٍ) .

قِيلَ لَه : لَيْسَ الذَّكْرُ فِي أَحَدِ مِنْهُما ، وذلكَ أَنَّهما تَنزّلا بَمَنْزِلة شيءٍ واحدٍ فَقَاما مَقَامَه (٥) ، وَذلكَ أَنَّه أَرَدْتَ : هذا مُزٌّ ، فَجَعَلْتَ حُلُواً حامِضاً يَدُلاّن عَلى مَحْدُوفٍ ، وَذلكَ النَّح نُوفُ فيه ذكْرٌ من (هذا)، فَرَجَعَ عَلى (هذا) [ذكر] مِنْ شَيءٍ مَحْدُوفٍ وذلكَ المَحْذُوفُ فيه ذكْرٌ من (هذا)، فَرَجَعَ عَلى (هذا)

⁽١) في ابن يعيش ٢/ ٦٤: ولا يجوز أن يقع في هذا الموضوع إلا ما أشبه المعروف مما يعرف ويؤكد ولو قلت هو زيد منطلقاً لم يجز وانظر المقتضب ٤/ ٣١٠_٣١١.

⁽٢) الأحقاف ١٢.

⁽٣) في الأصل: (فجعل مصدق).

⁽٤) في هذه الآية خلاف، قال بعضهم: (لساناً) منصوب على الحال، وذهب آخرون إلى أنه توطئة مؤكدة، وهو ما يريده الفارسي هنا، قال الزجاج: فالمعنى وهذا كتاب مصدق له، أي مصدق التوراة ولساناً عربياً منصوبان على الحال، المعنى: مصدق لما بين يديه عربياً، وذكر لساناً توكيداً كما تقول: جاءني زيدٌ رجلاً صالحاً معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٤٤١ وانظر إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٦٢.

⁽٥) في الكتاب ٢/ ٨٣: أن تجعلهما جميعاً خبراً بهذا كقولك: هذا حلو حامض لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين.

قَامَ (هذا) مَقَامَه .

وَمِثْلُ ذَلَكَ : (مَرَرْتُ برَجُلِ قائِم أَبواه لا قاعِدَين)، و (قاعِدَين) لَيْسَ فيه عائِدٌ عَلَى (رَجُلِ)، وَإِنمَا التَّقْديرُ : لا قاعدين أَبُواهُ ، فَعَادَ عَلَيْه الذّكرُ مِن شيءٍ مَحْذوفٍ قامَ هذا مَقَامَه وَدُلَّ عَلَيْه .

وَمِثْلُ ذلكَ : (مَـرَرْتُ برَجُلَيْنِ قَائِمٍ وَقَاعِدٍ) / ٤و/ لَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُما ذكرٌ ، وَإِنَّما الذَّكْرُ مِنْ شيءٍ مَحْدُوفٍ دَلَّ هذا عَلَيْه ، وَتَقْديرُه : برَجُلَيْن فاعِلَيْن.

مسألة (٣٤)

تَقُولُ: (هذا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْه تَمْراً)(١)، فَتَنْصِبُه عَلَى الحالِ مِن الجُمْلَةِ، وَالجُمْلَةُ وَالجُمْلَةُ وَالجُمْلَةُ وَالجُمْلَةُ وَالجُمْلَةُ وَالحَالِ أَطْيَبُ مِنْه فِي الحالِ الخَمْلَةُ وَالحَالِ الْحُمْلَةِ مَنْه فِي الحالِ الْحُمْلَةِ. الخالِ أَطْيَبُ مِنْه فِي الحالِ الْأُخْرى.

مسألة (٣٥)

(مَرَرْتُ برَجُلِ خَير^(٢) ما يَكُونُ) ، تَنْصِبُه إِذا أَرَدْتَ: في خَيْرِ أَحْوالِه ، وَلا تُريدُ أَنَّه في حالِ خَيْرٌ مِنْهُ في هُذه ، وَإِنَّما تُريِدُ في خَيْرِ أَحوالهِ كُلِّها .

وَتَقُولُ : (مَرَرْتُ برَجُلِ خَيرَ ما يَكُونُ خَيرِ مِنْكَ خَيْرَ مَا تَكُونُ) ، أَرَدْتَ : مَرَرْتُ بـرَجُلٍ خَيْرَ مـا يَكُونُ خَيْرِمِنْكَ إِذَا كُنْتَ خيرَ مَا تَكُونُ ، فَتَنْصِب^(٣)هذا عَلى الحال؛ لأنَّ الحالَ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ الفِعْلُ^(٤).

⁽١) إذا كـان مما يتحول فهو نصب وإذا كان مما لا يتحول فهو رفع. انظر الأصول ٢/٠١ والمقتضب ٣/ ٢٥١ وانظر المسألة عند الفارسي بالتفصيل في الحلبيات ١٧٨.

⁽٢) في الأصل (خيرا).

⁽٣) في الأصل (فتنصبه).

⁽٤) فهذا على إضمار إذ كان وإذا كان واحتمل الضمير لأن المعنى يدل عليه والتقدير : مررت برجل خير منك إذا كان خير ما يكون إذا كنت خير ما تكون المقتضب ٣/ ٣٥٠ وانظر المسألة مفصلة في الحلبيات ١٨٠

مسألة (٣٦)

قُوْلُ الشَّاعِرِ:

تسعى بزينَتِها لكلِّ جَهول (١١)

[١٢] الحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتَيَّةٌ

فالوَجْهُ الأَوَّلُ^(٢) : أَرَدْتَ : (الْحَرْبُ) رَفَعْتَهُ عَلَى الاَبْتِداءِ ، وَ(أَوَّلُ) مُبْتَدا ثانٍ، (فُتَيَةٌ) : خبرُ أَوَّل لأَنكَ جَعَلْتُها هِيَ الأَوَّلَ .

وَيَعْتَرضُ هَا هُنا مُعْتَرِضٌ فَيَقُولُ: فَكَيْفَ جَازَ لَكَ أَنْ تَرُدٌ (فُتَيَّةً) عَلَى (أَوَّل) و (أَوَّل) مُذَكَّرٌ و (فُتيَّةٌ) مؤنثة؟ فالجَوابُ في ذلكَ أَنِّي رَدَدْتُه عَلَى المَسْأَلَةِ كَمَا يقالُ للرَّجُلِ: (أَنْتَ مُريّة) عَلَى طَرِيقِ التشبيه .

والوَجْهُ الثّاني^(٣): أَنْ يَكُونَ أَرَادَ المَعْنَى ؛ لأَنَّ الفُتَيَّةَ هِيَ مِنْ أَحْوالِ الحَرْبِ؛ و(أَوّلُ) هُوَ حالٌ، فَردَّ (فُتيَّة) عَلى المَعْنى .

وَإِذَا قَالَ : (أَوَّلُ مَا تَكُوُن فَتَيَّةً) ، نصَبَ فَتَيَّةً عَلَى الحالِ ، وَسَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ^(٤) ، وَتَقْديرُه: أَوَّلُ مَا تَكُونُ إِذَا وَقَعَتْ فُتيَّةً .

وَوَجْهُ آخَرُ فِي النَّصْبِ^(٥) أَنَّكَ أَرَدْتَ نصْبَهُ عَـلَى الحالِ مِنْ (تَكُون)، وَجَعَلْتَ (تَسْعَى) خَبَرَ الْمُبَتَدأ .

وَفِيه وَجْـهٌ آخَـرُ(٦): (فُتـيَّة) بَدَلُّ مِنْ (تَسْعَى) ، ثُريدُ : تَسْعَى فُتَيَّةً ، فيكونُ حالاً

⁽۱) البيت لعمر بن معدي كرب في ديوانه ١٥٦ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٢٠٠والحماسة البصرية ١٨/١ وهو غير منسوب في المقتضب ٣/ ٢٥١ والجمل لابن شقير ١٢٥ والحلبيات ١٨٩ يريد الشاعر: إن الحرب تقوم بإغراء كل إنسان لم يجرب الحرب فتهلكه. والشاهد في البيت نصب فتية على الحال في وجه من وجوه البيت ورفعها خبراً في وجه آخر.

⁽٢) انظر الحلبيات ١٩٠ والكتاب ١/ ٤٠٢ والمقتضب ٣/ ٢٥٢.

⁽٣) انظره في الحلبيات ١٩١ والكتاب ١/ ٤٠٢

⁽٤) أي: وسدّ الحال مسدّ الخبر.

⁽٥) انظر الحلبيات ١٩١ والمقتضب ٣/ ٢٥٣

⁽٦) انظر الحلبيات ١٩٣ والمقتضب ٣/ ٢٥٣

مُقدّماً ، وَ إِذا قُلْتَ: (أَوَّلَ ما تَكُونُ فُتَيَّةً) ، نَصَبْتَ أَوَّلَ عَلَى الظَّرْفِ وَتَكُونُ فُتيَّةً عَلَى الظَّرْفِ وَتَكُونُ فُتيَّةً عَلَى التَّفْسيرِ الأَوَّلِ مِنَ الحالِ.

مسألة (٣٧)

إذا قُلْتَ : (رَجَعَ فُلانٌ عَوْدَه عَلَى بَدْئِه)، نصَبْتَ (عَوْدَه) لأَنَّه وَقَعَ فِي مَوْقِعِ الْحَال (١)، أَرَدْتَ : عَائِداً عَلَى بَدْئِهِ ، فَلَوْ جَعَلْتَ مَكَانَ (عَلَى بَدْئِه) (الطَّريق) لَكانَ مَنْصُوباً ، وَقَدْ تَنَزَّلَتْ (عَلَى بَدْئِه) بَمْنْزِلَةِ شَيءٍ جَعَلْتَ مَكَانَ (عَلَى بَدْئِه) بَدْئِه) بَمْنْزِلَةِ شَيءٍ مَنْصُوبٍ نَصَبَهُ (عَوْدُه) ، وَتَقْديرُه شيءٌ واحِد؛ أَنَّ (عَلَى) مُتَعَلِّقَةٌ (بعَودِهِ)، أَلا تَرى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : (مُروري بزيدٍ) لكانَ (بزيدٍ) مُتَعَلِّقاً بالدُّورِ، وَ (دُخولي فِي الدَّار)، لكانَ (فِي لَدُّار) مُتَعَلِقاً بالدُّخُولِ ، وَإِذَا كَانَ مُتعَلِقاً بهِ كانَ ناصِباً لَهُ، وَإِذَا نصَبَه فَقَدْ تَنزَّلَ هُو وَمَا عَلَى عَمِلَ فيه بَمْنْزِلَةِ شيءٍ واحِدٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : (عَوْدُه عَلَى بَدْئِهِ) رَفَعْتَ (عَوْدَه) عَلَى الاَبْتِداءِ (٢) وَ أَضْمَرْتَ الواوَ وَيَكُونُ الكَلاَمُ دَالاً عَلَيْها.

وَتَكُونُ (عَلَى) إِذَا رَفَعْتَ غَيْرَ مُتَعَلِّقَةٍ بـ (عَوْدُهُ) لأَنها لَوْ كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً به لم يَكُنْ خَبَراً عـن (عَوْدِه) لأَنه تَمامٌ له ، وَإِذَا فَسَدَ هذا الوَجْهُ صَحَّ أَنَّها مُتَعَلِّقَةً بِشَيءٍ مَحْدُوفٍ دَلًا الكَلامُ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ تَقْدِيْره : واقِعاً عَلَى بَدْئِهِ ، وَكَاثِناً، وما أَشْبَهَ ذلكَ، وَ يَكُونُ في الكلام دَلالةٌ عَلَيْه.

وَلَوْ قُلْتَ : (بِعْتُه يَـداً بيدٍ) لَمْ يَجُز الرَّفْعُ؛ لأَنَّك لَمْ تُرِدْ : وَيَدُهُ فِي يَدِكَ ، وَإِنَّما أَرَدْتَ نَقْـداً (٣)، وَكَذَلكَ: (سادوكَ كابراً عن كابرٍ). إِنَّما يُريدُ: أَوَّلاً. فافهم هذا إِنْ شاءَ اللهُ.

⁽١) ومثله من المصادر في أن تلزمه الإضافة وما بعدها مما يجوز فيه الابتداء ويكون حالاً قوله: رجع فلان عوده على بدئه، وانثنى فلان عوده على بدئه، كأنه قال انثنى عوداً على بدء، ولا يستعمل في الكلام رجع عوداً على بدء ولكنه مثل به الكتاب ١/ ٣٩١_ ٣٩٢.

⁽٢) الكتاب ١/ ٣٩٢: ومن رفع فوه إلى في أجاز الرفع في قوله: رجع فلان عوده على بدئه ورفع في (فوه إلى في) على قوله: كلمته وهذه حاله. انظر الكتاب ١/ ٣٩١.

⁽٣) وأما بايعته يداً بيد فليس فيه إلا النصب لأنه لا يحسن أن تقول: بايعته ويد بيد الكتاب ١/ ٣٩١ وفي المقتضب: ووضع قول بيد في موضع نقداً. المقتضب ٣/ ٢٣٦ وفي ابن يعيش ٢/ ٦١: كأنه قال: بايعته مناقدة أي ناقداً.

مسألة (٣٨)

إِذَا قُلْتَ : (بعْتُ الشَّاءَ شَاةً وَ دِرْهَماً) ، [نصبتَ] (١) لَأَنَّهَا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ الحَالِ ، أَرَدْت: مُسَعَّرًا وَدِرْهَما (٢) ، فَكَأَنَّكَ أَرَدْتَ : سِعْرُ الشَّاةِ دِرْهَمٌ ، وَدَلَّت عَلَى ذلكَ المَّذُوفِ، وَهُوَ التَّسْعِيرُ .

وَإِذَا قُلْتَ : (أَخَدْتَ زَكَاةَ مالَهِ دِرَهماً لِكُلِ أَرْبَعِينَ دِرْهَماً) ، نَصَبْتَ لأَنَّه وَقَعَ مَوْقِعَ الحَالِ، أَرَدْتَ : أَخَدْتَ مالَه (مُزَكَّىً)، فلمّا دَلَّ على (مُزَكَّىً) الدِّرْهَمُ قَامَ مَقَامَهُ وَسَدَّهُ .

وكذلِكَ : (بَيَّنْتُ لَه حسابَه باباً باباً) ، يُريدُ : مُفصّلاً بتَبْيينِكَ لَه، (باباً باباً) هوَ تَفْصيلُه^(٣).

وَ إِذِا قُلْتَ : (بعْتُ الشَّاءَ شَاةٌ بدِرْهَم)، وَ(بعْتَ دارَكَ ذِراعٌ يدِرْهَم)، فَتَقْديرُه: كُلُّ ذِراعٍ مِنْها يدِرْهَم، فَتَقْديرُه: ذِراعٌ مُسَعَّرٌ يدِرْهَم، فَنْدِراعٌ مُبْتَداً، والدُّرهَمُ خَبَرُه، والجُمْلَةُ فِي مَوْضِع نَصْبُ، وَصارَ الدِّرْهَمُ مُتَعَلِّقاً بشَيءٍ مَحْذوف دَلَّ عَلِيْه (٤).

وَإِذَا قُلْتَ: (لَكَ^(٥) الشَّاءُ شَاةً وَدِرهماً) نَصَبْتَ (شاةً وَدِرْهَمًا) بِمَعْنى الفِعْل، وَهْوَ النَّلامُ فِي لَكَ؛ لأَنَّ مَعْنى (الشَّاءُ شَاةً وَدِرْهَمًا) عَلى ما تَقَدَّمَ به القَوْلُ^(٢)، فَإِنْ قُلْتَ:

⁽١) زيادة يقتضيها المعنى.

 ⁽۲) في المقتضب ٣/٢٥٦: ومن ذلك:بعت الشاء شاة ودرهما إنّما تأويله عَلى الحقيقة: بعت الشاء مسعّراً بدرهم".

⁽٣) في الكتاب ٢/ ٣٩٢: ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعلُ قولك: بعت الشاء شاةً ودرهماً،وقامرته درهماً في درهم، وبعته داري ذراعاً بدرهم وبعته البر قفيزين بدرهم وأخذت زكاة ماله درهم لكل أربعين درهماً وبيَّنت له حسابه باباً باباً، وتصدّقتُ بمالي درهماً درهماً.

⁽٤) وإذا قلت: شاة بدرهم فإنَّ بدرهم ليس مبنيًا عَلى اسم قبله ولكنّه انَّما جاء ليُبيّن السعر 'ويقول سيبويه: ' وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن تقول: بعت الدار ذراع بدرهم كما جاز لك في الشاء الكتاب ١/٣٩٤.

⁽٥) في الأصل (له)

⁽٦) انظر المقتضب ٣/ ٢٥٦ وانظر الكتاب ١/ ٣٩٦

(الشّاءُ(۱) شَاةٌ بدِرْهَم) وَحَدَفْتَ (لَكَ)(۲) ، رَفَعْتَ الشّاءَ بالابْتداءِ، وشاةٌ مبتَدَأ ثان، والدِّرهَمُ خَبَرُها وَيَكُونُ تَقْدِيْرُ الكَلامِ: الشَّاءُ شاةٌ مِنْهَا مُسَعَّرَةٌ بدِرْهَم (٣) ، فَيكُونُ في هذًا الكَلامِ [نقص]، فَيحْتاجُ إلى شَيءٍ آخَرَ يَعُونُ عَلَى الشَّاءِ، وَتَكُون الجُملَةُ التي بعد الشّاءِ في مَوْضِع نَصْبٍ؛ لأَنَّها وَقَعَتْ مَوْقِع الحال، وَلا لَغْق.

وَنَقُولُ: (مَرَرْتُ بِبُرِّ قَبْلُ^(٤) قَفِيزاً بِدِرْهَم) وَ (قَفَيزٌ بِدِرهَم)، فانْتَصَبَ عَلَى ما تَقَدَّم، تَجْعَلُه حالاً من النَكرَةِ، لأَنَّكَ تُرِيْدُ: مُسَعَّراً (٥)، والرَّفْعُ عَلَى ما تَقدَّم (٦).

والحالُ قَدْ تَكُونُ من النكرةِ وهو قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَهذا كتابٌ مُصَدِّقٌ لساناً عَرَبِياً ﴾ () و ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌ مِثْلَ ما أَنْكُم تَنْطِقُونَ ﴾ () و كَانَ تَقْديرُ () الحالُ في النّكرةِ أَنْ يَكُونَ الوَصْفَ النّي تَجَاوَزَ وَهْوَ قَوْلُكَ: ﴿ هَذا كِتابٌ مُصَدِّقٌ لِسَاناً عَرَبِياً ﴾ (() فالعَربيُ هو المَالُ لأَنَّ التَقْديرَ: معرباً (() ، و ﴿ إِنَّه لَحَقٌ مِثْلَ ما أَنْكُم) ، تُريدُ: مُشابِها لنُطْقِكُم، وكذلك قوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلً: ﴿ أَمْراً مِنْ عِنْدِنا ﴾ (()) نصبَه لأنّه أرادَ: صادراً مِنْ عِنْدِنا.

⁽١) في الأصل (لك الشاء)

⁽٢) يقصد: ألغيت لك، وانظر الكتاب ١/ ٣٩٦.

⁽٣) السيرافي: "يعني لم تجعلها خبراً فتقول على هذا: لك الشاء شاة بدرهم فيكون الشاء مبتدأ والشاة مبتدأ ثان ويدرهم خبر والتقدير شاة فيها بدرهم "هامش الكتاب ١/ ٣٩٦.

⁽٤) وضع الناسخ فوقها ضبة

⁽٥) انظر الكتاب ١/ ٣٦٩

⁽٦) في الكتاب ١/ ٣٩٧: وأما الذين رفعوه فقالوا: مررت ببر قبل قفيز بدرهم فجعلوا القفيز مبتدأ وقولك بدرهم مبنياً عليه .

⁽٧) الأحقاف ١٢ ويرى النحاس أنه حال من الضمير (مصدّق) وليس حالاً من النكرة. انظر إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٦٢.

⁽٨) الذاريات ٢٣

⁽٩) في الأصل (تقديره).

⁽١٠) الأحقاف ١٢

⁽١١) في الأصل (عربي).

⁽۱۲) الدخان ٥

مسألة (٣٩)

إذا قُلْتَ: (دَخَلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ)، والأَوَّلُ هاهُنا فالأَوِّلُ فيه وَجْهان:

أَحَدهُما (١): أَنْ تُعريدَ الحالَ؛ لأنَّكَ أَرَدْتَ : (دَخَلُـوا مُنْفَرِدِيْنَ) وتَنْوي للأَلِفِ واللّامِ الحَدْفَ ، وقَدْ جاءَ في اللغة مِثْلُ هذا: قالوُا للكَمَأَةِ: / ٤ ظ / (بَناَتُ الأَوبَرِ)، وَإِنَّما هي أَوبَرُ (٢)، فَجازَ الحَذْفُ، وَيَجوزُ الرَّفْعُ عَلَى البَدَلِ مِن الواوِ، وَكَأَنَّه أَراد: دَخَلَ الأُولُ فَا فَالاَّوْلُ (١)، فَإذا قُلْتَ: (ادْخُلُوا) فالوَجْهُ النَّصْبُ (١)، أَرادَ: مُنْفَردين.

والـرَّفْعُ لا يَجـوزُ قـالَ: لأَنَّ الأَمْـرَ لا يَكـونُ لـلمُواجهِ وتَدْكُرُه، مُحالٌ أَنْ تقولَ: (ادْخُلْ زَيْدٌ (٥٠) أَوْ (ادْخُلْ الرَّجُلُ) فلمّا كانَ هذا غيرَ جائِزِ لم يجُز البَدَلُ.

وَيَجُوزُ البَدَلُ عَلَى مَذْهَبِ ابنِ (١٠ عُمَر (٧٠)، قالَ: لأنَّه أَرادَ: لِيَدْخُلُ الرَّجُلُ، فَجَعَل (ادْخُلُوا) دَلالةً عَلَى (يَدْخُلُ)، واسْتَعْمَلَه عَلَى المَعْنى (٨٠).

⁽١) وهـو قولـك: دخل الأول فالأول جرى عَلَى قولك واحداً فواحداً ودخلوا رجلاً رجلاً الكتاب ١/ ٣٩٨ وانظر المقتضب ٣/ ٢٧١.

⁽٢) الألف والسلام في أوبر اختلف فيها: فهي زائدة في المنصف ٣/ ١٣٤ والخصائص ٣/ ٥٨ والمحتسب ٢/ ٢٤ والحلبيات ٢٨٨ وقيل أل فيه للمح ٢٢٤ والحلبيات ٢٨٨ وقيل أل فيه للمح الأصل في المقتضب ٤/ ٤٩.

⁽٣) في المقتضب ٣/ ٢٧١: وإنْ شئت قلت دخلوا الأولُ فالأولُ على البدل كأنَّك قلت: دَخَل الاولُ فالأول وكذلك لو قلت دخلوا رجلٌ فرجلٌ فأبدلت النكرة من المعرفة .

⁽٤) إذا قلت: ادخلوا الأول فالأول فالا سبيل عند أكثرالنحويين إلى الرفع لأنّ البدل لا يكون في المخاطب المقتضب ٣/ ٢٧٢ وانظر الكتاب ١/ ٣٩٨ والتعليقة ١/ ٢١٣.

⁽٥) في الأصل (زيداً).

⁽٦) في الأصل (أبي) والصحيح أنه ابن عمر وهو عيسى بن عمر الثقفي، انظر الكتاب ١/ ٣٩٨. والمعروف في كتب النحو أنه عيسى بن عمر ولم يذكر النحاة كنيته.

⁽٧) أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري كانت بينه وبين أبي عمرو بن العلاء صحبة، أخذ القراءة عن عبد الله بن أبي اسحاق وأخذ سيبويه عنه النحو وله كتابان: الجامع في النحو والاكمال، توفي سنة تسع وأربعين ومائه، انظر وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٦ وإنباه الرواه ٢/ ٣٧٤ وطبقات النحويين واللغويين ٤.

 ⁽٨) رأي ابن عمر في الكتاب ١/ ٣٩٨ وذكره المبرد في المقتضب: 'فأما عيسى بن عمر فكان يجيزه ويقول معناه:
 ليدخل الأول فالأول، ولا أراه إلا جائزاً على المعنى لأن قولك ادخل إنما هو لتدخل في المعنى المقتضب ٣ / ٢٧٢.

وَإِذَا قَالَ: (ادْخُلُوا الْأُوّلُ والآخرُ والصَّغيرُ والكَبيرُ) لَم يَكُنْ إِلاّ الرَّفْعُ، لأَنَّه يِمَنْزِلَةِ التَّأْكِيدِ، وَذَلْكَ أَنَّ (كُلُّ) تَضُمُّ الصَّغيرَ والكَبيرَ، فَكَأَنْكَ لمّا قُلْتَ: (أُدخُلُوا الصَّغيرُ والكَبيرُ والكَبيرُ والأَوّلُ والآخرُ)، أَرَدْتَ: كُلُّكُم، فَجَعَلَه بَمَنزِلَةِ التَّأْكِيدِ ('')، إِذْ قَدْ دَلَّ الكَلامُ عَلَيْه، قالَ: وَلا تَجُوزُ الفَاءُ هاهنا؛ لأَنَّه يَزُولُ مَعْنى التَّأْكِيدِ؛ لأَنْكَ تُريدُ هذا في حال وهذا في حال أُخْرى، وَلا يَجُوزُ هذا لأَنَّ الوَاوَ تَجْمَعُ والفَاءُ ('' تفرِقُ، أَلا تَرى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (مَرَرْتُ أُخْرى، وَلا يَجُوزُ هذا لأَنَّ الوَاوَ تَجْمَعُ والفَاءُ ('' تفرِقُ، ألا تَرى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (مَرَرْتُ الفَاءَ لَزالَ بَرَيْدٍ أَخِيكَ وَصاحِبكَ) لكانَ ('') المَعْنى أَنَّه قَدْ جَمَعَ الحَالَتَيْن، وَلَوْ أَدْخَلْتَ الفَاءَ لَزالَ المَعْنى الذي كانَ بالواو، فلا يُنكَر في ذلكَ المُوْضِعِ دخولُ الواو وامْتِناع دُخولِ الفَاء المُؤْتِراق مَعْناهُما ('٤) وباللهِ التَّوفِيقُ.

شَرْحُ مَعَانِيْ حُروفِ العَطْفِ مسألة (٤٠)

قالَ أَبُو عَلَيٌ رَضِيَ الله عَنْه: الواوُ في العَطْف للاجْتِماع (٥)، وَلا يَجوزُ تَقْدُيْمُها قَبْلُ النَّسوق عَلَيْهِ، قالَ: لأَنْكَ إِذَا قُلْتَ: (قَامَ وزيدٌ عمروُ) فَقَدَّمْتَ (زيداً)، والفِعْلُ إِنَّما سَبِيلُه أَنْ يَعْمَلَ فِي أَوَّل اِسمٍ يَخْلُصُ إِلَيْهِ، وَ زيدٌ قَدْ حِلْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ [الفِعْلِ] بالواو (١٠)، وَإِنَّما أَدْخَلتَه فِي فِعْل (عَمْرو)، وَكَانَ التَقْديرُ أَنِّ العامِلَ يَأْتِي بَعْدَ الواو، فإذا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا نَقَصْتَ مَا كُنْتَ رَبِّبَه.

والفاءُ مَعْنَاها الافْتِراقُ (٧)،قالَ أَبُو عُمرَ: لَمْ تَجيء الفاءُ بِمَعْنَى الواوِ إلا في

⁽١) في الكتاب ١/ ٣٩٩: فإذا قلت: ادخلوا الأول والآخر والصغير والكبير فالرفع، لأنّ معناه معنى كلهم كأنه قال: ليدخلوا كلهم وانظر المقتضب ٣/ ٢٧٢.

⁽٢) في الأصل: (وعلى).

⁽٣) في الأصل (وكان).

⁽٤) في المقتضب ٣/ ٢٧٢: ولا يكون إلا بالواو لأن الفاء تجعل شيئًا بعد شيء والواو تتصل على معنى قولك كلكم انظر الكتاب ١/ ٣٩٨.

⁽٥) ذكر في الإيضاح: منها الواو في قولك رأيت زيداً وعمراً ومعناها الجمع بين الشيئين الإيضاح ٢٨٥ وانظر الإغفال ٤٥٦ وانظر المقتضب ١/ ١٠ واللمع ٩١ والمغني ٣٥٤.

⁽٦) في الأصل (الواو)

⁽٧) ذكر ابن جني في اللمع ٩١: ومعنى الفاء التفرق على مواصلة أي الثاني يتبع الأول بلا مهلة .

البُلْدَانِ، قالُوا: (أصابَ المَطَرُ كَذا فكذا)(١).

قىالَ أَبُـو عَلَـي: قَـدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اِبْتِداءُ المَطَرِ بَمَوْضِعِ بَعْد مَوْضِع، فَتَتَأَوَّلُ عَلى مَوْضوعها فِي اللَّغَةِ، وَلا تَخْرُجُ عَنْ بابها بشَيءٍ، وِقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ، وَيَجُوزُ أَلاّ يَكُونَ. فَأَمّا (إِمَّا) فَلَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ العَطْفِ(٢).

قَالَ أَبُو عَلَيّ: وَإِنَّمَا تَجِيءُ لِمَعْنَى الشَّكَ، وَالعَاطِفُ هُو الواو^(٣)، وَإِذَا قُلتَ: (قَامَ إِمَّا زَيْـدٌ وَإِمَّا عَمْروٌ)، فَكَنَّيْتَ عَنْهُما قُلْتَ: (إِمَّا هُو وَإِمَّا هُو) لأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ أَنَّكَ أَرَدْتَ: قَامَ أَحَدُهما، وَلا تُكَنِّي عَمَّا لا تَعْرفُه، فالمُخاطَبُ قَدْ اسْتَفَادَ بالكنايَةِ ما كَانَ يسْتفيدُ بالظّاهِر.

وَ (بَـلْ)، و (لَكِـن)، تَكُـونُ إِذَا كَانَ كَلامٌ أَوَّلُهُ جَحْدٌ، تَقُولُ: (مَا جَاءَني زَيْدٌ بَلْ عمروٌ)، فَيَكُونُ نَسَقاً عَلَيْه، وَتَكُونُ للإِضْرابِ^(١)، فَتَقُولُ: (ضَرَبْتُ زَيْداً بَلْ عَمْراً) فَكَأَنَّكَ أَضْرَبْتَ عَنْ زَيْدٍ وَأَثْبَتَ الضَّرْبَ لِعَمْرُوِ.

وَيَجُوزُ: (مَا ضَرَبْتُ زَيْداً بل عَمْرَوٌ) تُريِدُ: بَلْ عَمْرٌو مَضْرُوبٌ، فَيَكُونُ اِبتِدَاءٌ قَدْ حُذِفَ خَبَرُهُ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ.

وَقَـالَ اللهُ عَـزَّ وَجَـلَ: ﴿وَقَـالُوا اتَّخَدَ الرَّحْمنُ وَلَداً سُبْحائَهُ بَلْ عِبادٌ مُكْرَمُون﴾ (٥)

⁽١) يقصد بذلك أن الفاء تفيد الترتيب ولا تكون بمعنى الواو _ أي لا تفيد الترتيب – إلا في البلدان والمواضع انظر المغني ١٦١ وقـول أبـي عمـر: والواو لا تفيد الترتيب فلا دليل فيها على أن الأول قبل الثاني. انظر حروف المعاني ٣٦، وانظر الواو في الإغفال ٤٥٦.

⁽٢) ذكر في الإيضاح: وليست إما بحرف عطف؛ لأنّ حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جلة، وأنت تقول: ضربت إما زيداً وإما عمراً، فتجدها عارية من هذين القسمين، وتقول: وإما عمراً فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى الإيضاح ٢٨٩ وانظر إيضاح الشعر ١٠ وهي ليست بحرف عطف عند الفارسي ويونس وابن كيسان، انظر المغني ٤٥٦ وانظرها عند الأنباري في أسرار العربية ٢٠٠٦.

⁽٣) انظر في هذا أسرار العربية ٣٠٦، وانظر المقتضب ١/ ١١ والمغني ٦٠ والمقتصد ٩٤٣.

⁽٤) ومعنى بل الإضراب عن الأول والاثبات للثاني اللمع ٩٣ وانظر المقتصد ٩٤٦ والمغنى ١١٢.

⁽٥) الأنبياء ٢٦

فَوَجْهُ الرَّفْعِ هَا هُنا: بَلْ هُمْ عِبَادٌ (١) مُكْرَمُون.

مسألة (٤١)

فَإِن قُلْتَ: (مَا ضَرَبْتُ زَيْداً لَكِنْ عَمْراً) فَهذا قَبيحٌ عِنْدَ يُونُس (٢).

وَقَالَ شَيْخُنا أَبُو عَلِي رَحِمَهُ اللهُ: وَالوَجْهُ فِي دَلِكَ مَا قَالَه يُونُس (٣)، قَال: لأَنَّ (لَكِنْ) إِنَّما تَدْخُلُ إِذِا كَانَتْ مُشَدِّدَةً عَلَى الابْتِداءِ وَالخَبْرِ، فَتَخْفِيفُها لا يُخْرِجُها عَمَّا كَانَ لَهَا فِي الأَصْل؛ لأَنَّها لا تَنْفَرِدُ إِلاّ بِمُبْتَدا وَخَبَرٍ، فَلَمْ يَكُنْ تَخْفِيفُها مِمّا يُوْجِبُ خُروجَها عَمّا هِي عَلَيْهِ فِي الأَصْل.

ولا يَعْتَرِضُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنِّ تَخْفِيفَها يُوجِبُ خُروجَها عَمَّا هِي عَلَيْهِ فِي الأَصْلِ، وَلا يُعْتَبَرُ، كَمَا أَنَّ (إِنَّ) إِذَا خُفِّفَتَ (أَنَّ كَخَلَتْ عَلَى الأَفْعَالِ، وَأَنَّها إِذَا كَانَتْ مُشَدَّدَةً لا وَلا يُعْتَبَرُ، كَمَا أَنَّ (إِنَّ) إِذَا خُفِّفَت أَنِ خُفِّفَتْ فَإِنَّها لا تَقَعُ إِلاَّ عَلَى جُمْلَةٍ، وَهِي (٥) فِعْل إلا عَلَى جُمْلَةٍ وَهِي أَنَّ مُثَقَّلَةً لَمْ تَقَع إِلاَّ عَلَى جُمْلَةٍ وَهِي مُبْتَداً وَخَبَرٌ، فَهذا لا يَلْزَمُ.

وَوَجْـةٌ آخَـرُ وَهْـوَ أَنَّ هَذِهِ الحُرُوفِ إِذَا خُفُفَتْ لا تَنْتَقِلُ عَمَّا كَانَ لَها فِي الأَصْلِ، أَلا تَرَى أَنّ (كَأَنّ) إِذَا خُفُفَتْ لا تَدْخُلُ إِلاّ عَلى مُبْتَدأً وَ خَبَرٍ كَمَا كَانَتْ مُثَقَّلَةً ، فَكَذلِكَ

⁽١) في الأصل (عباد عباد)

⁽٢) أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي بصري المذهب أخذ الأدب عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة وكان النحو أغلب عليه وسمع من العرب وروى سيبويه عنه كثيراً وسمع منه الكسائي والفراء وله كتب مفقودة منها معاني القرآن واللغات والأمثال والنوادر. توفي سنة اثنتين وثمانين ومائه انظر الوفيات ٧ / ٢٤٤ وطبقات النحويين واللغويين ٥١.

⁽٣) رأي يونس في ابن يعيش ٨/ ١٨: وكان يونس يذهب إلى أنها إذا خفّفت لا يبطل عملها ولا تكون حرف عطف بل تكون عنده مثل إن وأن فكما أنهما بالتخفيف لم يخرجا عما كانا عليه قبل التخفيف فكذلك لكن فإذا قلت: ما جاءني زيد لكن عمرو فعمرو مرتفع بلكن والاسم مضمر محذوف. وانظر رأيه في إيضاح الشعر ٨٦.

⁽٤) في (إن) المخففة خلاف في عملها. انظر الإنصاف مسألة ٢٤.

⁽٥) في الأصل (وهو).

(لَكنَّ) بَمُنْزِلَتِها؛ لأنَّها أُخْتُها .

مسألة (٤٢)

قَالَ أَبُو عُمَر : (أَوْ) قَدْ تَكُونُ بَمَعْنَى الواو^(۱) أَحْياناً (۲^{۲)} كَقَوْلِكَ : (لاَتُجَالِسْ زَيْداً أَوْ عَمْراً أَوْ خالداً) ، أي لا تُجالِس هَذا الضَّرْبَ مِنَ النَّاس (۳).

قَالَ شَيْخُنا أَبُو عَلَيّ: هَذا لاَيجُوزُ وَذلِكَ أَنّ (أَوْ) إِنَّما تُوْجِبُ أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُ أَلاّ يُجَالِسَ أَحَدَهُم ('') ، فَإِن جَالَسَ بَعْضَهُمْ فَقَدْ عَصَاهُ، وَ يَعْلَمُ أَنّهُ نَهَاهُ عَن الباقِيْنَ بَدَلِيلٍ، وَذَلِكَ أَنّ المَعْنَى الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ نَهَاهُ عَنْ زَيْدٍ مَوْجُودٌ فِي عَمْرو وَخَالِدٍ ، فَلَمّا كَانَ المَعْنَى وَذَلِكَ أَنّ المَعْنَى الّذِي مِنْ أَجْلِهِ نَهَاهُ عَنْ زَيْدٍ مَوْجُودٌ فِي عَمْرو وَخَالِدٍ ، فَلَمّا كَانَ المَعْنَى مَوْجُودًا فِي الأَوَّلِ عُلِمَ أَنّه نُهِيَ عَنْ كُلّهم ، وَلا يُعْلَمُ أَنّهُ مَوْجُودًا فِي الأَوَّلِ عُلِمَ أَنّه نُهِيَ عَنْ كُلّهم ، وَلا يُعْلَمُ أَنّهُ بَعْنَى الْوَاوِ لَمْ يَكُنْ مُطِيْعًا حَتَّى يَجْمَعَهُم كُلّهُمْ ، بَنْ شَلَوْهُ وَلَوْ نَهاه بالوَاوِ لَمْ يَكُنْ مُطِيْعًا حَتَّى يَجْمَعَهُم كُلّهُمْ ، فَلَيْتَ بَمَا ذَكَرْناهُ أَنْ (أَوْ) لا يَصِحُ أَنْ تَكُونَ بَعْنَى الْوَاوِ ('').

مسألة (٤٣)

فِي أَنَّ المَعْرِفَةَ تُوْصَفُ بِالمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةُ تُوْصَفُ بِالنَّكِرَةِ .

المَعْرِفَةُ تُوْصَفُ بِالمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةُ تَوْصَفُ بِالنَّكِرَةِ (٧) ، قَالَ أَبُو عُمَر: لأَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما جنْسٌ عَلَى حِيالِهِ (٨).

⁽١) هل تأتي أو بمعنى الواو، مسأله خلافية في الإنصاف رقم ٦٧ .

⁽٢) ذكره الكوفيون والأخفش والجرمي انظر المغني ١/ ٦٢.

 ⁽٣) ذكر أو في الإيضاح فقال: فإذا قلت كل خبزاً أو تمراً أو لحماً فأردت الإباحة فكأنك قلت: كل هذا الضرب، فما ذكرته من كونه لأحد هذه الأشياء قائم فيه لأنّه لو أكل واحداً من هذه الأشياء كان مؤتمراً الإيضاح ٢٨٨.

⁽٤) في الأصل (أحدهما)

⁽٥) يقصد: لا يعلم أنه بنفس (أو) نهاه عن الباقين.

⁽٦) المقتصد في شرح الايضاح ٩٤٢.

 ⁽٧) في الايضاح: الصفة مثل الموصوف في تعريفه وتنكيره الايضاح ٢٧٥ وانظر الكتاب ٢/٢ وابن يعيش ٣/
 ٨٥

⁽٨) يقصد: إنما امتنع وصف المعرفة بالنكرة والعكس لأن كل واحد منهما جنس على حياله.

قَالَ شَيْخُنا أَبُو عَلَيّ: وَإِنَّما إِمْتَنَعَ دَلِكَ لَأَنَّ الوَصْفَ هُو المَوْصُوفُ فِي الحَقِيقَةِ، وَلَمَّا كَانَت النَّكِرَةُ تَقَعُ عَلَى أَشْخَاصِ فَسَيِيلُ الصَّفَةِ أَنْ تَكُونَ هِيَ المَوْصُوفُ فِي الحَقِيْقَةِ، وَلَمَّا كَانَت النَّكِرَةُ تَقَعُ عَلَى أَشْخَاصِ كَثِيْرَةٍ، فَتَدُلُّ عَلَى جِنْس، وَهُو قَوْلك: (ما جاءني أحدًّ) وَ (ما رَأَيْتُ أحداً)، فَلَو وَصَفْنَاهُ يَمْعُرِفَةٍ لَكُنَّا قَدْ بِمَعْرِفَةٍ لَكُنَّا قَدْ جَعَلْنا الَّذي هُو جَمْعً واحِداً، وَكَذلِكَ لَوْ وَصَفْنَا المَعْرِفَةَ بِالنَّكِرَةِ لَكُنَّا قَدْ جَعَلْنا / ٥و / ما هُو واحدٌ جَمْعاً، وَهَذا مُتناقِضٌ، فَلِذلِكَ لَمْ تُوْصَف المَعْرِفَةُ بِالنَّكِرَةِ وَالنَّكِرَةِ وَالنَّكِرَة وَالنَّكِرَة وَالنَّكِرَة أَلْنَالُونَ أَنْ اللَّهُ وَهَذَا مُتناقِضٌ، فَلِذلِكَ لَمْ تُوْصَف المَعْرِفَةُ بِالنَّكِرَة والنَّكِرَة والنَّكِرَة عَلَيْ اللَّهُ وَهَا اللَّهُ وَهُ اللَّهُ وَالنَّكِرَة وَالنَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمَالُونَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمَالُونَ الْتَعْرِفَةُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَيْقَا أَنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ وَلَهُ إِللْكَالَالَ لَكُونَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالَالَّهُ وَاللَّهُ وَلَعَلَالُكُونَ الْمُعْرِفَةُ وَاللَّهُ وَالَّهُ وَاللَّهُ وَلَالِكُونَ أَلَالَالُكُونَ الْمُعْرِفَةُ اللَّهُ وَلَوْلَالُكُونَا وَلَالْكُونَةُ لِللَّالَّالَةُ وَلَالَهُ وَلَكُونَا أَلَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَالِكُونَ أَلَالُكُونَ أَنْ الْمُعْرِفَةُ اللَّهُ وَالْمُولِونَا الْمُعْرِفَةُ اللْمُولَةُ اللَّولَةُ وَالْمُؤْمِنَةُ اللْمُؤْفِقَةُ اللَّهُ وَالْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَالَةُ وَلَالَهُ الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِلُونَ الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَا اللَّهُ وَالْمُ الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَالُولُونَ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَا اللْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِقُونَا الْمُؤْمِنَا الْمُومِ الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِل

وَلا يَعْتَرضُ عَلَى هَذَا القَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَصِفُ النَّكِرَةَ بِالمَعْرِفَةِ فِي المَوْضِعِ الذِي تَقَعُ عَلَى الجَمْع؛ لأَنَّ العِلَّةَ قَدْ مَنَعَتْ مِنْ دَلِكَ فِيْما يَلْتَبسُ، وَإِذَا كَانَتْ قَدْ ثَبَت (٢) فِيْما يَلْتَبسُ، فَلَيْسَ يَجِبْ أَنْ تُنْقَضَ إِذَا وُجدَ (٣) مَالا يَلْتَبسُ، لأَنَّ المَعْنَى الذِي مِن أَجْلِهِ مُنِعَ لَتُبسُ، فَلَيْسَ يَجِبْ أَنْ تُنْقَضَ إِذَا وُجدَ (٣) مَالا يَلْتَبسُ، لأَنَّ المَعْنَى الذِي مِن أَجْلِهِ مُنِعَ أَنْ يُوصَفَ المَعْرِفَةِ هُو مَا ذَكَرنا مِنْ الانْتِقاضِ، وأَنَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما جنسٌ غَيْرُ الآخر، وَلا يَجِبُ أَنْ يُنْقَضَ الحُكْمُ الثَّابِتُ الذِي قَدْ وَجَبَ.

أَلا تَرَى أَلَّهُ لَمَا اسْتَحَقَّ الفَاعِلُ الرَّفْعَ للالْتِبَاسِ [لَزَمَ ذلك]، فَلَو وَجَدْنَا فِعْلاً لا يَلْتَبسُ، يَلْتَبسُ بَفْعُول لَمْ يَحِبْ أَنْ تُنْقَضَ العِلَّةُ التي أَوْجَبَت لَه الرَّفْعَ، إِذَا وَجَدْنَا شَيْئاً لا يَلْتَبسُ، يَلْتَبسُ بَفْعُول لَمْ يَحِبْ أَنْ تُنْقَضَ العِلَّةُ التي أَوْجَبَت لَه الرَّفْعَ إِذَا وَجَدْنَا شَيْئاً لا يَلْتَبسُ، بَل تُحْرِيْهِ عَلَى مَا وَجَبَ لَه فِي الأَصْلِ حَتَّى كَأَنّ هَذَا الفِعْلَ لَو كَانَ مِمَّا يَتَعَدَّى لَكَائت حَرَكَتُهُ هَذِهِ الحَرَكَةَ، فَقَدْ وَضُحَ يما ذَكَرْنَاهُ فَسَادُ مَا اعْتَرَضَ بِهِ السَّائِلُ فِي العِلَّةِ التي ذكرُنَاهًا.

مسألة (٤٤)

فِي جَوازِ وَصْفِ النُّكِرَةِ بِالْمَصَادِرِ .

قَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَلَيّ: إِنَّمَا وُصِفَ بِالْمَصَادِرِ النَّكِرَةُ (١٤) ، وهو قَوْلُكَ : (مَرَرْتُ برَجُلِ

⁽۱) لا يجوز وصف المعرفة بالنكرة ولا النكرة بالمعرفة لأن الصفة ينبغي أن تكون الموصوف في المعنى والنكرة تدل على العموم والشياع والمعرفة مخصوصة فمن حيث لم يجز أن يكون الجميع واحداً والواحد جميعاً لم يجز أن يوصف كل واحد منهما إلا بما يلائمه وما هو وفقه المقتصد ٩٠٠.

⁽٢) يقصد ثبت منعها فيما يلتبس

⁽٣) وضع الناسخ فوقها ضبة

⁽٤) في الكتاب ١/ ٤٢٢: ومنه: مررت برجل حسبك من رجل، فهذا نعت للرجل بإحسابه إياك من كل رجل

حَسْبِكَ وكَفْيِكَ وَمَا شِئْتَ مِنَ رَجُلِ) (١)؛ لأَنّ المَصْدَرَ مُشَبَّةٌ باسْمِ الفَاعِل ؛ لأَنّه يَعْمَلُ كَما يَعْمَلُ، فَلَمّا أَشْبَهَه بهذا الوَجْهِ مِنْ أَنَّهُ يَعْمَلُ وَشَارَكَه فِي ذَلِكَ وَجَبَ أَيْضاً أَنْ يُشارِكَه فِي الصِّفَةِ بحق التّشْبيه .

وأَمّا العلَّةُ فِي قَوْلِكَ : (غيرُك)(٢) و (مثلك)(٣)، فإنّ هذه (٤) صِفاتٌ شُبِّهَتْ بأَسْماءِ الفاعِلِين، وذلك آلك تُضيفُها إلى المَعْرِفَةِ ، و تَنْوي بها الإنْفِصالَ فتَجْري عَلى النَّكرَةِ ، فَتَقُولُ : (مَرَرْتُ برَجُل ضاربِ زَيدٍ)، وَيُوْصَفُ بـ(ذلك)، فَكَذلِك هَذه (٥) أَيْضاً تُضافُ إلى المَعْرِفَةِ ، وَيُنْوى بها الانْفِصالُ .

وَقَدْ وَجَدْنا فِي الصِّفات باباً (٢) بالأَلِفِ واللّام (٧) يُوصَفُ بالنّكِرَةِ وَهُوَ قُولُكَ: (حَسَنُ الوجه)و (كريمُ الأَبِ)، فَلَمَّا كَانَ هذا في الصّفاتِ شائِعاً ، لَمْ يُنكُرْ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ هذا بَمْثابَةِ مَا ذكرْنا من الصِّفاتِ.

قَـالَ : وَتُوصَـفُ الـنَّكِراتُ بِغَيْرِكُ (١٠)، وشبْهك (٩)، وَمِثْلِكُ (١٠) في أنَّها لا تَخصُّ

وكذلك: كافيك من رجل وهمك من رجل وفي المقتضب ٢٨٨/٤: فأما حسبك وهدك وشرعك وكفيك فكلها نكرات .

⁽١) انظر الوصف بـ (ما شئت من رجل) في الحلبيات ١٨٣ .

 ⁽٢) ومنه: مررت برجل غيرك، فغيرك نعت يفصل به بين ما نُعَنَّهُ بغير و بين ما أضفتها إليه حتى لا يكون مثله
 أو يكون مر باثنين الكتاب ٢/ ٤٢٣.

⁽٣) انظر الكتاب ١/ ٤٢٣ .

⁽٤) في الأصل (هذا).

⁽٥) في الأصل (هذا) .

⁽٦) (باباً) وضع الناسخ عليها ضبة.

⁽٧) ومنه مررت برجل حسن ِالوجهِ نَعَتَّ الرجل بحسن وجهه، ولم تجعل فيه الهاء التي هي إضمار الرجل، كما تقول : حسنٌ وجهُه لأنه إذا قيل: حسن الوجه علم أنه لا يعني من الوجوه إلا وجهه 'الكتاب ١/ ٤٢٤ .

 ⁽٨) فأما مررت برجل غيرك فيلا يكون إلا نكرة لأنه مبهم في الناس أجمعين فإنما يصح هذا ويفسد معناه المقتضب ٢٨٨/٤

⁽٩) وشبه لا يتعرف وإن أضفته إلى معرفة "حروف المعاني ٢١

⁽١٠) وقولك: مثلك مبهم مطلق يجوز أن يكون مثلك في أنكما رجلان أو في أنكما أسمران وكذلك كل ما تشابهتما به المقتضب ٢٨٧/٤

وَاحِداً مِنْ وَاحِدٍ، أَلَا تَـرى أَنّ كُـلَّ وَاحِـدٍ غَيرُ الآخَرِ ، وَكَذَلكَ (مِثْلُه) و (شَبْهُه) و (شَبْهُه)

وَ أَمَّا (شبيهُك (١)) فَهُوَ مَعْرِفَةً؛ لأَنَّه أَرادَ : المَعْروفُ بِشَبيهِكَ، أَيْ الذي يُشبهُكَ في أَحْوالِ شَتّى ، فَيُعْلَمُ بهذا أَنَّ (شَبيهَكَ) فيهِ اخْتِصاص، فلذلك لَم يَجُزْ أَن يَتْبَعَ النكرَةَ .

مسألة (٥٤)

إذا اعْتَمدُوا عَلَى (مِثل) جَعَلوها مَعْرِفَةً (٢)، وَقَالوا: (هذا مثلُكَ)، وَإِنَّما تَتَخَصَّصُ بالإِشارَةِ ؛ لأَنَّهُ إذا قالَ: (هذا مِثْلُكَ)، فَإِنَّما (٣) مَعْناه: هذا الذي هُوَ مَعْروف بَعْروف بَعْلِك، فَتَتَخصَّصُ أَكْثَرَ مِنْ تَخْصيصِ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ)، وَ إِذا كَانَ عَلَى هَذه الصَّفَةِ فالنَّصْبُ فيه أَوْلَى لِما قُلْنا إِنَّه قَدْ أَفادَ مِنْ التَخْصيصِ.

مسألة (٤٦)

إِذَا قُلْتَ : (مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنِ وَجْهُه)، فالحَسَنُ للوَجْهِ وَلَيْسَ لرجل ('' فيهِ صِفَةٌ، يَدُلَّكَ عَلَى ذلك أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : (حَسَنِ وَجْهُها)، فَتُذَكّرَهُ لأَنّه للوَجْهِ ، فَإِنْ حَدَفْتَ الهاءَ وَجَعَلْتَ مَوْضِعَها أَلِفاً وَلاماً صَارَ يُشْبِهُ الشائِع ؛ لأَنّه يُشْبهُ الجُمْلَة (٥٠).

يَدُلِّكَ عَلَى أَنَّه قَدْ جَرى مَجْرَى الجُمْلَةِ ، وَأَنَّ فِيْهِ ضَرْبًا (١) مِنَ التَّخْصِيْصِ للوَجْهِ أَنَّكَ تَقُولُ : (مَرَرْتُ بامْرَأَةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ) ، فَتُؤَنِّتُهُ إِذَا حَدَفْتَ الهَاءَ .

⁽١) فأما شبيهك فلا يكون إلا معرفة لأنه مأخوذ من شابهك المقتضب ٢٨٨/٤ ، وانظر حروف المعاني ٢١.

 ⁽۲) ويونس يقول: هذا مثلك مقبلا و هذا زيد مثلك إذا قدمه جعله معرفة وإذا أخره جعله نكرة و من العرب من يوافقه على ذلك الكتاب ٢/ ٤٢٣ .

⁽٣) في الأصل (و إنما) .

⁽٤) في الأصل (لزيد) .

⁽٥) فإذا حـذف الضمير من قولك : وجهه، فقيل: مررت برجل حسن الوجه أو حسن وجه لم يعد هذا الذكر من الصفة إلى الموصوف فجعل حسن الرجل دون الوجه في اللفظ وصار الحسن شائعاً للقتصد ٥٣.

⁽٦) في الأصل: (ضرب).

فَمِن هَـذه الجِهَة عَلِمْتَ أَنَّهُ بَمُنْزِلَةِ الصِّفَةِ الشَّائِعَةِ فِيْها، وَلَيْسَ بَمُنْكُرٌ أَنْ يُجْعَلَ فِيْهِ ضَـرْبٌ مِـنَ التَّخصِيْصِ، وَكَذلِكَ: (مَرَرْتُ يرَجُلِ حَسَنِ وَجْهٍ) عَلَى مَا ذَكَـرْنا، تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلِ حَسَنِ وَجْهٍ) عَلَى مَا ذَكَـرْنا، تَقُولُ: (مَرَرْتُ بامْرَأَةٍ حَسَنَةِ وَجْهٍ) فَتَوَنَّنَهُ (١) ، فَتَعْلَم بهذا أَنَّها قَدْ صَارت صِفَةً لَه في الحَقِيْقَةِ وَإِنْ اخْتَصَّت الوَجْهَ.

مسألة (٤٧)

في العِلَّةِ التي مِنْ أَجْلِها احْتِيجَ إِلَى البَدَلِ

الْبَدَلُ إِنَّمَا آَحْتِيجَ إِلَيْهِ فِي الْكَلَامِ لَأَنَّهُ بَيَانٌ (٢) بَمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَ نَكِرَةٌ فَهُوَ يُبَيِّنُ الْمَعْرِفَةَ ، وَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ بَدَلاً إِلا أَنْ يَنْعَتَهُ ، أَعْنِي النَّكِرَةَ (٣).

فَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بـ [زَيْدٍ] رَجُلٍ صَالِحٍ) () فَيَكُونُ هَذَا بَيَاناً لِزَيْدٍ أَنَّهُ رَجُلٌ صَالِح ، وَعَلَى هَذَا قَولُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِبَالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ (٥).

فَإِنْ أَبْدَلْتَ النَّكِرَةَ مِنَ المَعْرِفَةِ وَلَمْ تَنْعَتْ النَّكِرَةَ فَهُو اتِّسَاعٌ، وَوَجْهُ تَجُويزِهِ أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : (مَـرَرَتُ بِـزَيْدٍ رَجُـلٍ)، وَإِنْ كَـانَ قَدْ عُلِمَ أَنَّهُ زَيْدٌ^(١) قَبْلَ ذِكْرِ الرَّجُلِ فَهُوَ بَمُنْزِلَةِ التَّأْكِيْدِ.

أَلا تَـرى أَلَـك إِذا قُلْـت : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ) فَقَدْ عُلِمَ أَنَّهُ نَفْسُهُ قَبْلَ ذِكْرِكَ الهَاءَ فَكَذَلِكَ أَيْضاً البَدَلُ ، وَهُوَ مُشَبَّةٌ بِالتَّأْكِيْدِ ، فَلِهذِه العِّلَةِ احْتِيجَ إِلَيْهِ .

مسألة (٨٤)

في التَّوْكِيدِ

⁽١) في الأصل (فتنونه).

⁽٢) في ابن يعيش ٣/ ٦٣: والغرض من ذلك البيان وانظر اللمع ٨٧.

⁽٣) ولا يحسن إبدال النكرة بالمعرفة إلا موصوفة المفصل ١٢١ ـ ١٢٢ .

⁽٤) في الأصل (مررت برجل صالح) .

⁽٥) العلق ١٥–١٦ .

⁽٦) يقصد: عُلم أنه زيدٌ الرجلُ.

التَّوْكيدُ بَمْنْزِلَةِ النَّعْتِ ، تَقُولُ^(۱): (جاءَني زَيْدٌ نَفْسُهُ)؛ لأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنَّه جاءَكَ لا غَيْرُه ، إِذْ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِذَا قُلْتَ : (جَاءَني زَيْدٌ) أَنْ يَكُونَ غَيْرُ زَيْدٍ قَدْ جَاءَكَ، فَإِذَا قُلْتَ (نَفْسُه) ، فَقَدْ عُلِمَ أَنَّه جاءَك لا غَيْرُ .

وَيَقْ بُحُ أَيْضًا التَّوْكِيدُ بِالنَّفْسِ (٢)؛ لأَنَّ النَّفْسَ قَدْ تَنْفَرِدُ فَتَقُولُ: (خَرَجَتْ نَفْسُه) وَ (أَخْرَجَ اللهُ نَفْسَهُ)، فَتَكُونُ (٣) اَسْماً، وَ إِذَا كَانَتْ اسْماً لَمْ يَصِحَّ أَنْ تَجْرِي مَجْرَى التَّوْكِيدِ، إِذَ قَدْ اسْتَقَلَّتْ يِنَفْسِها، وَ التَّأْكِيدُ سَبِيلُه أَنْ لا يَسْتَقِلَّ بِنَفْسِه، فَلِذلكَ قَبُحَ أَنْ يُؤَكَّد بِالنَفْسِ لمَا أَوْرَدْناه.

أَلَا تَـرى أَنَّ (أَجْمَعِـين) لَمَّا كَانَ تَأْكِيداً لَمْ يَجُزْ أَنْ يَنْفَرِدَ كَما انْفَرَدَ غَيْرُهُ مِثْلُ / ٥ ظ/ الـنَّفْس، ولم يَصِحّ اللَّفْظُ يهِ إِلاَّ أَنْ تَتَقَدَّمَهُ أسماءٌ ، فَلَمَّا خَالَفَت النَّفْسُ هذا المَعْنَى ، فانْفَرَدَتْ كَما يَنْفَرِدُ سائرُ الأَسْمَاءِ قَبُحَ ذلكَ فيها .

وَ أَمَّا (كُلُّهم) فَإِنَّما أُكِّد به لأَنَّه بَمُنْزِلَةِ (أَجْمَعِين)^(١) ؛ لأَنَّكَ إِذا قُلْتَ : (كُلُّهم)، فَقَدْ دَلَلْتَ عَلى جَمَاعَتِهِمْ كَمَا دَلَّتْ (أَجْمَعِين)^(٥) ، وَلِذلِكَ وُكِّدَ بها .

وَيَقْبُحُ أَنْ يُبْتَدَأَ بِهِا ، كَمَا يَقْبُحُ أَنْ يُبْتَدأَ (أَجْمَعَيْن) بِذَلكَ ، فَلِذَلِكَ قَبُحَ ذَلكَ يُها (١٠) .

⁽١) في الأصل (يقول) .

⁽٢) وذلك أنهما لم يتمكنا في التأكيد بـل الغالب عليهما الاسمية ألا تراك تقول : طابت نفسه وصحَّتْ عينه ونزلت بنفس الجبل وأخرج الله نفسه فلما لم يكن التأكيد فيهما ظاهراً فكان الغالب عليهما الاسمية لم يحسن تأكيد المضمر المرفوع بهما أبن يعيش ٣/ ٤٢ .

⁽٣) في الأصل (يكون) .

 ⁽٤) في ابن يعيش ٣/ ٤٢: فإن التأكيد غالب عليها لما فيها من معنى الإحاطة والعموم فكانت مشابهة لأجمعين وفي الكتاب ٢/ ٣٨٠: و كلهم قد تكون بمنزلة أجمعين لأن معناها معنى أجمعين فهي تجري مجراها .

⁽٥) في الأصل (كل) وعليها ضبَّة وفي هامشه كلمة (أجمعين) غير واضحة .

⁽٦) قبح ذلك عند الخليل إذا كانت بمعنى العموم في الكتاب ١١٦/٢: 'لأنها إنما توصف بها الأسماء ولا تبنى على شيء ، وذاك أن موضعها من الكلام أن يعمّ ببعضها و يؤكد ببعضها بعد ما يذكر الاسم إلا أن كلهم قد يجوز فيها أن تبنى على ما قبلها وإن كان فيها بعض الضعف لأنه قد يبتدأ به فهو يشبه الأسماء التي تبنى على غيرها .

وَمِمَّا جَاءَ مُبْتَدَأً قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكُلُّهُمْ آتيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْدا﴾ (١).

وَقَـالَ سِيْبَوِيْه لَمَا ذَكَرْنا : هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ خَبَرُه لأَنَّه لا سَبيلَ لَه إلى أَنْ يَكُونَ صِفَةً ، وَذَلَكَ قَوْلُكَ : (مَرَرْتُ بكُلِّ قائِماً) ، وَ إِنَّما لَمْ يَجُزْ أَنْ يُوصَفَ به ؛ لأنَّه لَوْ وَصَفْتَ [بِهِ] لَكُنْتَ قَدْ وَصَفَتَ شَيْئًا مَحْدُوْفاً (٢)، وَلا يَجُوزُ أَنْ تَصِفَ مَحْدُوفاً بغيرِ مَحْ دُوفٍ، فَكَما امْتَنَعَتْ أَنْ تُوصَفَ لِللِّك (٣) امْتَنَعَتْ أَنْ يُوصَفَ بِها ، إِذْ لَوْ وَصَفَها واصِفٌ لَمْ يَكُن يَصِفُ إِلاَّ شَيْئاً مَحْدُوفاً (١٠).

مسألة (٤٩)

في الأسماءِ المُكْنِيَةِ

وَالدَّلالَةُ عَلَى أَنَّ (إِيَّاكَ) اسْم ظَاهِرٌ (٥) وَلَيْسَ بَكْنِي (٦).

إذا قُلْـتَ : (رَأَيْـتُكَ أَنْتَ)، وَ(مَرَرْتُ بكَ أَنْتَ)، وَ (مَرَرْتُ بهنَّ [هن]) وَ(مَرَرْتُ بِكُمْ أَنْتُم)، لا(٧) يَتَغَيَّر في حالِ الجَرِّ وَالنَّصْبِ وَهُوَ عَلَى حَالِ وَاحِدَةٍ ، إِذْ لَمْ يُجْعَلْ مصوغاً للرَّفْعِ ؛ لأَنَّ هَـذا خَطأٌ؛ لأَنَّ الـرَّفْعَ إِنَّمـا يَكُونُ بِعَامِلٍ ، وَ إِذَا كَانَ بِعَامِلٍ فَقَدْ

⁽١) مريم ٩٥.

⁽٢) نص سيبويه في الكتاب ٢/١١٤ ١١٥: هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهي معرفة لا توصف و لا تكون وصفاً وذلك قولك : مررت بكل قائماً و مررت ببعض قائماً ويبعض جالساً، وإنما خروجهما من أن يكونـا وصـفين أو موصـوفين لأنه لا يحسن لك أن تقول: مررت بكل الصالحين ولا ببعض الصالحين ، قبح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه لأنه مخالف لما يضاف .

⁽٣) في الأصل (ولذلك) .

⁽٤) الكتاب ٢/ ١١٥ .

⁽٥) وللفارسي رأيان : الأول : ذكره في العضديات ٢٧: 'إياك اسم مضمر يختص به المنصوب دون المرفوع والجحرور وهــو يعاقـب الكــاف في ضــربتك وأتيتك ونحو ذلك وانظر الإغفال ٥١، وقال ابن جنّي في سر الصناعة ٣١٦: "وبه كان أبو علي ينتصر لمذهب أبي الحسن و يذب عنه "ومذهب أبي الحسن هو اعتبار إيا اسم مضمر و الكاف ليست باسم وإنما هي للخطاب. انظر سر الصناعة ٣١٥ و الإنصاف ٩٨ .

والرأي الثاني ما يذكره هنا وهو أن (إياك) اسمّ ظاهر.

⁽٦) وهـو عـند المـبرد اسـم مكني عنه فيقول في المقتضب ٣/٢١٢: أعلم أن إياك اسم مكني عنه في النصب كما أنت اسمه في الرفع و كذلك ابن السواج في الأصول ١٤٩/١ وانظر الإغفال ٥٠.

⁽V) في الأصل (ولا).

عَلِمْتَ أَنَّ نَفْسَ الصِّيْغَةِ لَمْ تُوْجِبْ لَهُ رَفْعاً، وَإِذَا لَمْ تُوجِبْ لَه رَفْعاً بَقِيَ عَلَى حَالِهِ في النَّصْبِ وَالجَرِّ، إِذْ لَيْسَ هُوَ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ مَرْفُوعاً، إِذْ قَدْ بَيَّنَا أَنْ نَفْسَ الصِيْغَةِ لا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ للرَّفْع.

وَلا يَلْزَمُ فِي (إِيَّاك) هـذا، وذلكَ أَنَّكَ لا تَقُولُ: (قُمْتُ إِيَّاك)، كَما تقولُ: (قُمْتُ أَيَّاكَ)؛ لأَنَّ (إِيّاكَ) لَيْسَ يِمَكْنِي وَإِنَّما هُوَ ظَاهِرٌ (١)، وَ الدَّلِيْلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: (إِيّاك)، (إِيّاك)، (إِيّاك)، (إِيّاك)، (إِيّاك)، (إِيّاك) سبيلَ (أَنْتَ). و بالله التوفيقُ .

مسألة (٥٠)

في تُرْتِيبِ الْأَسْمَاءِ المُعَارِفِ (١) وَأَنَّ أَعْرَفَها قَوْلُكَ: (أَنا).

أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ: (أَنا)، وذلك أَنّ الرّجُلَ إِذا قال: (أَنا)، فَلَيْسَ يَحْتَاجُ إِلَى زِيادَةِ بَيان؛ لأَنَّ البَيَانَ إِنَّما يَكُوْنُ لِيُعَرِّفَ، فَإِذا قالَ: (أَنا) فَقَدْ عُرِفَ مَعْرِفَةَ عينٍ، وَكَذلكَ الْمَنْيِّ كُلُهُ (٥٠).

⁽١) هـذه مسألة خلافية في الإنصاف مسألة ٩٨ وابـن يعيش ٣/ ٩٥ وانظـر المسألة في سـر الصناعة ٣١١ والعضديات ٢٩

ويقول في العضديات: ويختلف النحويون في إيّا في كونها مضمراً أو مظهراً فمنهم من يقول إنه اسم مظهر وُضِعَ في موضع المضمر، ومنهم من يقولُ أنه مُضمَر وأنّ ما يُضافُ إليه من كاف المخاطبة وغيرها يَدُلُّ عَلَى معنى الخطاب كالتاء في أنت والواو في قاموا الزيدون ونحو ذلك مما يَدُلُّ على مَعنى الخطاب والغيبة وليس ياسم وهذا القولُ أشبهُ من القول الأولُ انظر العضديات ٢٩-٣٠

فأما الرأيُ الأوّلُ فُسُوبَ إلى الزجّاج وهو ما يراه الفارسي في هذا الكتاب وُسُوبَ الرأي الثاني إلى الأخفش الأوسط والفارسي في سر الصناعة ٣١٦ وَرَوى سيبويه عن الخليل قائلاً ' وحدّثني مَنْ لا أنّهمُ عن الخليل آنه سمع أعرابياً يقولُ:إذا بلغ السرَّجُلُ الستين فإيّاه وإيا الشّوابُ الكتاب ١/ ٢٧٩ ويعني هذا أنّه من أصحاب الرأي الثاني وهو أنّ (إيا) اسم مضمر مضاف إلى الكاف وانظر الإغفال ٥٠ وابن يعيش ٣/ ٩٨.

⁽٢) ذكر ابن يعيش لها ثلاثة عشر لفظاً انظرها في ابن يعيش ٣/ ٩٨

⁽٣) في الأصل (يوصف)

⁽٤) في ترتيبها مسألة خلافية انظرها في الإنصاف مسألة ١٠١ وابن يعيش ٣/ ٥٦ وانظر أسرار العربية ٣٤٥.

⁽٥) هذا مذهب سيبويه انظر الكتاب ٢/ ٥-٨ وابن يعيش ٣/ ٥٦ وذهب السيرافي إلى أن العلم هو أعرف المعارف انظر ابن يعيش ٣/ ٥٦

ثُمَّ (زَيْدٌ) بَعْدَه؛ لأَنَّه مَعْرِفَةٌ للغائِبِ، فَتَقُولُ: (زَيْدٌ) مَعْرِفَةٌ وَتُعَلِّمُه شخصاً.

وَبَعْدَه ما فيه الأَلفُ واللّامُ؛ لأَنَكَ إِذا قُلْتَ: (الرَّجُلُ) فَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّه اسْمٌ مَعْهُودٌ مِن جنْسِ، فقد عَلمْتَ أَنَّه بَمُنْزِلَةِ (زَيْدٍ)، وَإِنْ كَانَ (زَيْدٌ) أَخَصَّ.

ثُمَّ بَعْدَه (هذا) وَ(ذلك)؛ لأَنَّ (هذا) لا تَعْلَمُ^(۱) بهِ جنْساً مِن جنْس كَما عَلِمْتَ بِالسَّجُلِ، فَهْوَ أَشَدُّ إِبْهاماً، وَما فيهِ الأَلِفُ وَاللّامُ أَخَصُّ مِنْهُ، إِذْ تعْرِفُ^(۲) به واحِداً مَعْهُوداً مِنْ جنْس.

أَلَا تَـرى أَنَّـكَ لَـوْ قُلْـتَ: (هـذا) وبَيْنَ يَدَيْكَ أَسْمَاءٌ كَثِيْرَةٌ تَشْتَرِكُ فِي الإِشَارةِ، لَمْ يُعْلَمْ مَنْ تُشِيْرَ إِلَيْهِ إِلاَّ بتَخْصِيْصِ آخَرَ، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنّ الألِفَ واللاَّمَ أَخَصُ مِنْ (هذا).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا أَنْكُرْتُمْ أَنْ يَكُوْنَ هذا أَعْرَفَ، وذلك أَنَّ من شَرْطِكُمْ أَنْ يَكُوْنَ ما هو أَضْعَفُ يُوصَفُ به ما كانَ أَقْوى، وَلَمَّا كانت الأَلِفُ واللامُ [أقوى] وُصِفَ (٣) بها النُّهَمُ، ولا يُوصَفُ (هذا) بما (٤) فيهِ الأَلِفُ واللام (٥).

يُقَالُ لَه: هذا لا يَلْزَمْ، وذلكَ أَنَّ الألفَ واللاَّمَ و (هذا) بَمُنْزِلَةِ اسْم واحِدٍ (١٠).

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَعْرِفُ بِقَوْلِكَ (٧): (مَرَرْتُ بِهذا الرَّجُلِ) مَا يُعْرَفُ بِقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِهذا الرَّجُلِ) مَا يُعْرَفُ بِقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِهذا الرَّجُلِ)، فَلَمّا لَمْ يَكُنْ فيهِ زِيادَةُ فائِدَةٍ عَلَى (هذا)، جازَ أَنْ يُوصَفَ بِه، إِذِ لَيْسَ فيهِ مَا فِي الوَصْفِ مِن التبيين والتّخصيص، فلِذلك تَبعَه إِذ قَدْ خرج عَنْ حَدِّ مَا فِي الوَصْفِ مِن الفائِدَةِ.

فَإِنْ قَالَ: أَفَتُجِيزُ: (مَرَرْتُ بِهِذَا الظَّريفِ) ؟

قيل له: يَجوزُ هذا عَلَى الاتُّساعِ، كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: (مَرَرْتُ بهذا الظَّريفِ)، عُلِمَ أَنَّهُ

⁽١) في الأصل (يعلم)

⁽٢) في الأصل (يعرف)

⁽٣) في الأصل: يوصف.

⁽٤) في الأصل (ولا يوصف بها ما).

⁽٥) هذا استدلال على أنه (هذا) أقوى من المعرف بالألف واللام.

⁽٦) يقصد أن الاسمين بمرتبة واحدة.

⁽٧) في الأصل (قول)

أَرادَ بهذا الرَّجُلِ الظَّريف، فَحَدَف (الرَّجُلَ) لما كانَ في الكَلامِ من الدّلالة عَلَيْهِ.

وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا فَقَدْ بَانَ لَكَ سُقُوطُ مَا عَارَضَ بِهِ السَّائِلُ مِنْ هَذَا الفَصْلِ، وَوَضُحَ مَا ذَكَرْنَاه. وبالله التَّوفيقُ.

مسألة (٥١)

تَقْسِيمُ الصِّفاتِ (١) وَأَنَّ مِنْها ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ وَمِنْها ما لا يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ.

تَقُولُ: (ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَبْغَضَ إِلَيْهِ الشَّرُّ مِنْهُ إِلَى زِيدٍ)، و (ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ^(۲) في عَيْنِه الكُحْلُ منْهُ في عَيْنِ زِيدٍ)، وَ (ما مِنْ أَيَّـامٍ أَحَبَّ إِلَى اللهِ العَمـَلُ مِنْه في عَشْر ذي الحجّة)^(۳).

قالَ شَيْخُنا أَبُو عَلَيّ رضي الله عنه: الصِّفاتُ عَلَى ضَرْبَيْن: فَمِنْها ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ (1)؛ لأَنه كَأَنَه هُوَ، وَذلكَ: (ضاربٌ) وَ (شَاتِمٌ) وَ(قَائِمٌ) وَ (قَاعِدٌ)؛ لأَنَّ حركات الفِعْلِ وَسُكُونِه فيهِ مَوْجودةٌ.

و (حَسَنٌ) وَ (ظَرِيْفٌ) وَ (كَرِيْمٌ)، فَإِنَّما عَمِلَ هذا (٥) لأَنَّه يُجْمَعُ بالواوِ والنّونِ كَما تُجْمَعُ الصّفاتُ، فَعَمِلَ عَمَلَها.

وَصِفَةٌ لا تَعْمَلُ عَمَلِ الفِعْلِ، وَذلكَ قَوْلُكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلِ خيرِ مِنْكَ أَبُوه)، هذا مُحالٌ؛ لَأَنَّ الصِّفَةَ لَيْسَ فيه المَعْني الذي عَنْه يَسْتَحِقُ العَمَلَ، وَقَدْ أَعْمَلَه قومٌ مِنْ أَهْلِ

⁽١) تنظر هـذه المسألة في الكتاب ٢/ ٣١ والمقتضب ٣/ ٢٤٨ ، ١٥٨/٤ والجمل للزجاجي ٩٤ وإيضاح الشعر ٣٠٣

⁽٢) في الأصل (أحسن منه في عينه) ومنه زائدة.

⁽٣) نص الحديث في صحيح البخاري ٢٥/٢ (العيدين) عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه "وفي سنن ابن ماجه ١/٥٥٠ رقم ١٧٢٧ ونصه: ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام انظر صحيح سنن الترمذي ١/٢٢٦

⁽٤) الضرب الأول هو اسم الفاعل والصُّفَّةُ المشبهة ، انظر الجمل ٩٤ ، ٩٤ والمقتضب ١٥٨/٤ ١٦٥

⁽ه) الـزجاجي: وإنَّمـا تعمل في ما كان من سببها وذلك قولك: مررت برَجُلٍ حسنٍ وجهه تخفض الرَجُلَ بالباء الزائدة وتنعت الرَّجُل بحسن وترفع الوجه به لأن الفعل للوجه الجمل ٩٤

العَربيّةِ (١)، شَبَّهوهُ بالصِّفاتِ التي تَعْمَلُ من حَيْثُ كانَ صِفَةً (٢) فَنَحْتاجُ إلى تغيير المَسائِلِ التي ذكرْناها.

فَإِن كَانَتُ الصِّفَاتُ التي فيها من العامل (٣) الذي يَحِبُ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلَ الفِعْلِ فَمَعْ وُجْدانِنا إِيّاهُ بهذِه الصِّفَةِ، فَقَدْ أَجْمَعَ الفَريقانِ مِمَّنْ أَعْمَلَ جَميعَ الصَّفَاتِ وَمِمَّنْ لَمْ يُعْمِلُ عَلَى أَنَّه لا يَجوزُ في المسائِلِ التي ذَكَرْنَاها إلاّ الإعْمالُ (١٤) ، فَاحْتَجْنا أَنْ نَعْتَيرَ الذي من أَجْله قالا (٥) ذلك.

فَوَجَدْناهِم إِذَا قَالُوا: (مَا رَأَيْتُ رَجُلاً / ٦ و / أَحْسَنُ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْه فِي عَيْنِ زَيْدٍ). لا يَخْلُو رَفْعُه مِن أَنْ يَكُوْنَ: تَجعَلُ (الكُحْلَ) مُبْتَدَأً، وَتَجْعَلُ (أَحْسَنَ) خَبَراً مُقَدّماً، وَلا يَجُوز هذا؛ لأنَّه يَحُولُ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصولِ بِالمُبتَدَأُ^(١)، والمُبْتَدَأُ كَأَنَّه لَيْسَ هُوَ مِنَ الاِسْم، وَإِنّما هُوَ أَجْنَيَّ، فَلَمْ يَجُو ذلك عِنْدَهُم.

ولا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَجْعَلَ (أَحْسَنَ) مُبْتَدَأً و (الكُحْلَ) خَبَرَه؛ لأَنَّه قَدْ حَالَ بَيْنَه وَبَيْنَ تَمامِه بالخبر، وَهذا لا يَجُوزُ.

فَلَمَّا فَسَدَ هذان ِالوَجهَان ِفي الرَّفْعِ أَعْملوه وَتَرَكُوا قَوْلَهم (V).

قَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَلَيِّ: وَرَفْعُه عندي يَجُوزُ عَلَى وَجْهِ لا ينتَقِضُ قَوْلَ مَنْ قَال: إِنَّه

⁽١) وقد أَعْمَلُه سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٤ مع قبح.

⁽٢) في المقتضب ٣/ ٢٤٨: تقول: مررت برجل خيرٌ منك أبوه، وجاءني رَجُلٌ خيرٌ منك أخوه ورأيت رجلاً أفضل منك أخوه، يختار في هذا الرَّفع والانقطاع من الأَوَّل لأنه ليس اسم الفاعل الذي يجري على الفعل نحو فاعل وما أشبه ذلك مما هو اسم الفاعل وكذلك انظر الكتاب ٢/ ٣٤

⁽٣) في الأصل (العمل).

⁽٤) يقصد الأمثلة الـتي وردت في أول المسألة وفي المقتضب ٣/ ٢٤٨ ونقول: ما رأيت رجلاً أحسن عنده زيد من عمرو فأجريت أحسن على الأول خلافاً لما ذكرت أنّه المختار ولم يَجُزُ هاهنا غيره.

⁽٥) يقصد الفريقان من أعمل هذه الصفات ومن لم يُعمل.

⁽٦) في إيضاح الشعر ٣٠٣: ألا ترى أنَّ سيبويه أجازَ ما رأيت رَجُلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زَيدٍ إذا رفع الكحل بأحسن وَلو رَفَع فقال: ما رأيت رَجُلاً أَحْسَنُ في عينه الكُحْلُ منه في عين زيد فَرَفعَ الكحل بالابتداء، لم يجز الفصل بينهما بالابتداء وانظر الكتاب ٢/ ٣١

لا يَعْملُ، وذلكَ أَنَّه يَنْوي بالكلام التَّقْدِيمَ والتَّأْخير، فَيُريدُ: ما رَأَيْتُ رَجُلاً في عَيْنِه الكُحْلُ أَحْسنُ مِنْه في عين ِزَيْدِ، فَيَكُوْنُ هذا مُسْتَمِراً عَلى قِياس قَوْلِهم وَلا يَحولُونَ بَيْنَ الصَّلَةِ والمَوْصُوْل (١).

فَقَدْ وَضُح بما دَكَرْناهُ صحَّةُ القَوْلِ الأَوَّلِ، وصحَّةُ الرَّفْعِ فيه، ولا يُسْقِطُ قَوْلَ مَنْ قالَ: إنَّه لا يُعْمِلُ ما ذكرْناهُ من الصِّفاتِ. وبالله التوفيق.

مسألة (٥٢)

تَقُولُ: (مَرَرْتُ برَجُل مَعَه صَقْرٌ صائِد (٢) به)، تَجْعَلُه صِفَةً للرَّجُلِ.

وَ(صَائِداً بِهَ)^(٣) تَجْعلُه حَالاً لَلهاء^(٤) ؛ لأَنَّ "الهاء "التي في (مَعَه) مَعْرِفةٌ، وَهي للرَّجُل؛ فَلمّا كائتْ هِي الرَّجُلَ جازَ الحالُ، و (صَائِداً (٥) به هو) لا غَيْر؛ لأَنّ (صَائِداً) للرَّجُل، فأَجريته عَلى غَيْرِ نَفْسِه، فَلا بُدَّ مِنْ (هُوَ) لِيُعْلَمَ أَنَّه كان صِفَةً، فلا بُدّ من ذكر ما يعودُ عَلَيْه، إمَّا مُظْهَرٌ أَوْ مُضْمَرٌ، فَإِذَا أَجْرَيْتُه عَلَيْه خَلُصَ لَهُ (١)، وَإِذَا أَجْرَيْتُه عَلى غَيْرِهِ لَمْ يكنْ بُدٌ مِنْ أَنْ تُظْهِرَ الذّكرَ لِتُعْلِمَ أَنَّه لَهُ، وَإِلا تَوَهَّمَ أَنَّه لِغَيْره، فَلذَلكَ جَاءَ بِـ (هُو) (٧).

وَقَالَ بعضُ أَهْلِ النَّحْو: إِذَا كَانَتْ الصَّفَةُ لا تَصِلُ إِلَى المَوْصوف، ولا تَتَقَدَّم إِلَيْه لم يَجُز إِلاَّ النَّصْبُ^(۸).

⁽١) يُنظر إيضاح الشعر ٣٠٣ - ٣٢٠

⁽٢) في الأصل (صائداً).

⁽٣) يقصد إذا قلت: مررت برجل معه صقرٌ صائداً به.

⁽٤) في الكتاب ٢/ ٤٩: 'فقولُه: مررت برجل معه صقرٌ صائلٍ به إن جعلته وَصْفاً، وإنْ لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته فقلت: مررت برجل معه صقرٌ صائداً به وينظر الأصول ٢٨/٢ وإيضاح الشعر ٢٩٥.

⁽ه) في الأصل (صائداً).

⁽٦) وإذا أُجْريته عليه لم يكن هُناك لَبُسٌ فلم تعد بحاجةٍ إلى إِظهار الضمير، أمّا إذا أجريته على غير نفسه فلابد من ضمير، ينظر الأصول ٢/ ٣٨ والكتاب ٢/ ٤٩-٥٠

⁽٧) يَقْصِد قولك: مررت برجل معه صقر صائداً به هو. ينظر الكتاب ٢/ ٤٩ والأصول ٣٨/٢

⁽A) الكتاب ٢/ ١٥

فَاحْتَجَّ عَلَيْهِمْ سيبَوَيْه بِقَوْلِ العَرَبِ: (هذه شاةٌ ذاتُ حَملٍ مُثْقَلَةٌ به) (١) ، الرَّفْعُ فِي (مُثْقَلَةٍ)، وَقَدْ جَرى عَلى الشَّاةِ، وَلا يَجوزُ تقْديمُها عَلَيْها (٢)، واحتج (٣) أَيْضاً بِقَوْلِ حَسَّانَ (٤):

[١٣] اَظَنَنْتُم بأَنْ يَخْفَى الذي قَدْ صَنَعْتُم وفينا رَسُولٌ عِنْده الوَحْيُ واضِعُه (٥) لأَنَّ واضِعَه الرَّسُولُ، وَقَدْ جَرى عَلَى الوحي، ولم يَنْصِبْه، فعُلِمَ بِهذا فَسَادُ قَوْلِ

مَنْ قَالَ ذلكَ.

فَإِذَا قُلْتَ: (يـا ذَا الجاريَةِ الضّارِبها)، فَأَجْرَيْتَ (الضّارِبِها) عَلَى (الجارِيَة)، فَقَدْ خَلُصَ النَّعْتُ لَهَا، وخَرِجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَصْفاً للرَّجُل^(١).

وَإِنْ أَتَيْتَ بِاسْمٍ بَعْدَ (الضّاربِ) يَعُودُ عَلَى (ذا)، جازَ النَّصْبُ والجَرُّ؛ لأَنَّ الذَّكْرَ قَدْ عَادَ إِلَى (ذا) (٧).

وَكَذَلَكَ إِذَا قُلْتَ: (هذا رَجُلٌ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبُهَا ضارِبُتُه)، إِنْ شَتْ أَجْرَيْتُها مَجْدى واو العَطْف، فَرَفَعْتَها جَميعها، وَإِنْ شِئْتَ أَجْرَيْتَ كُلَّ وَإِحِد منْها عَلَى مَوْضِعِه، فَإِنْ أَجْرَيْتَ كُلَّ وَإِحِد منْها عَلَى مَوْضِعِه، فَإِنْ أَجْرَيْتَ صِفَةَ الرّجُلِ عَلَى المَرْأَةِ أَظْهَرْتَ (هُوَ)، وَإِنْ لَمْ تُجْرِهِ على الذي هُو لَه لَمْ

⁽١) نصّه في الكتاب: وسمعناهم يقولون: هذه شاة ذات حمل مثقلة الكتاب ٢/ ٥١

⁽٢) في الأصل (إليها)

⁽٣) احتجاجه في الكتاب ٢/ ٥١

⁽٤) حسان بن ثابت الأنصاري من بني النجار يكنّى بأبي الوليد ، وُلِلاَ في يثرب واتصل بالغساسنة ومدحهم، شاعر مخضرم أَسْلَمَ وناصر الإسلام بسيفه ولسانه، توفي في المدينة في خلافة معاوية.

⁽ه) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري في ديوانه ١٥٨ وانظر سيبويه والشنتمري ٢٤٢/١ وهو من قصيدة مطلعها:

وما سارق الدرعين إن كنت ذاكراً بذي كرمٍ من الرجال أوادعه يخاطب الشاعر يهود فيقول: ظننتم أنّ ما تفعلونه يخفى علينا ولكن بيننا رسول الله ينبثه الله بما تصنعون، والشاهد في البيت وصف النبي بكلمة (واضعه) مع إعادة الضمير

⁽٦) انظر الكتاب ٢/ ٥٣ والأصول ٢/ ٣٨ _ ٣٩

⁽v) في الكتاب ٢/ ٥٣: وكذلك إن قلت: يا ذا الجارية الواطِئِها هو وجعلت هو منفصلاً وإن شئت نصبته كما تقول: يا ذا الجاريةِ الواطئها، فتجريه على المنادي وانظر الأصول ٢/ ٣٨

تَحْتَجُ إِلَى (هِيَ) لما بيّنّا^(١).

مسألة (٥٣)

في أنه إذا اخْتَلَفَ العامِلانِ في الاسْمَيْنِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَجْمَعَ بِينَ وَصْفَيْهِمِا.

إِذِا قُلْتَ: (جَاءَني زَيْدٌ وهذا عَمْروٌ المُحسِنانِ) وَ (رَأَيتُ زيداً وَإِنّ في الدّارِ عَمْراً الجالِسَيْنِ) (٢).

فهذا لا يَجُوزُ عِنْدَ الخَليل قالَ: لأَنَّ العامِلَ عِنْدَ الخَليلِ في هذا الاسْم خِلافُ العامِلِ فِي الاسْم الآخر، والصِّفةُ هِيَ مِثْلُ المَوْصُوف، فَمِنْ حَيْثُ اخْتَلَفَ العامِلانِ لَمْ يَجُرْ أَنْ يُجْمَعَ بين صِفَتَيْهِما؛ لأَنَّ العامِلَ في المُرْفُوعَيْنِ بَمُنْزِلَةِ الجَرِّ والرَّفْعِ في اخْتِلافِهما، وَإِذَا كَانَ هذا هكذا فَقَدْ عُلِمَ أَنَّ هذا لا يَجُوزُ (٢٠).

وَقَالَ أَبُو عُمَر الجَرْمِيّ: يَجُورُ أَنْ تُتْبِعَ المَوْصُوفَيْنِ وإِنْ اخْتَلَفَ العامِلان، قالَ: لأن الإعْرابَ قَدْ اتّفَقَ، والصِّفة تُتْبَعُ المَوْصُوف، وَإِذا كانَتْ تَتْبَعُه من حَيْثُ كانَ رَفْعاً وَنَصْباً، فلا (٤) يُعْتَبَرُ بذلكَ العَوامِل، لأَنَّ العامِلَ إِيَّما هو عامِلٌ في الاسْم، وإذا كانَ هذا هكذا جازَ أَنْ يَتْبعَهُما الوصفان وَإِنْ اختلف العامِلان؛ لأَنَّ الصَّفَة إِنَّما ارْتَفَعَتْ لأَنَّها صِفة (٥).

⁽١) ينظر الكتاب ٢/ ٥٣ والأصول ٢/ ٣٨ وينظر المقتضب ٣/ ٢٦٢

⁽٢) في هـذه المسألة خلاف انظر شرح الكافية ١/ ٣١٥ وانظر رأي سيبويه في الكتاب ٢/ ٥٩ ورأي السيرافي في الهـامش وانظـر الأصـول ٢/ ٢١ وانظـر المقتضب ٤/ ٣١٥ وانظر شرح الجمل (ابن عصفور) ٢١٠/١

⁽٣) قول الخليل في الكتاب ٢/ ٥٩: وزعم الخليل أن الجرين والرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع، وذلك قولك: هذا رجل وفي الدار آخر كريمين وقد أتاني رجل وهذا آخر كريمين؛ لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد وينظر الأصول ٢/ ٤١ والمقتضب ٤/ ٣١٥

⁽٤) في الأصل (ولا)

⁽ه) رأيـه في شـرح الجمـل ٢/ ٢١١: فـإن اختلفت العوامل في الجنس فالقطع ليس إلا خلافاً للجرمي فإنه يجيز الاتباع والقطع في أماكن القطع وانظر شرح الكافية ١/ ٣١٥

مسألة (٤٥)

التَّمْييزُ (۱) يَنْتَصِبُ عن الاسْمِ التَّامِّ (۲) مِثْلُ قَوْلِكَ : (عِشْرُونَ دِرْهَماً) ؛ لأَنَّهُ اسْمٌ تامٌ، وَكَذَلَكَ: (عَلَيْهَا مِثْلُها زُبِداً) يَنْتَصِبُ بَعْنَى الفِعْلِ؛ لأَنَّ (عليها) فيه مَعْنَى الفِعْلِ (۳). الفِعْلِ (۳).

مسألة (٥٥)

الاسْتِشْنَاء يَنْتَصِبُ بِالفِعْلِ (١) إِذَا قُلْتَ: (جَاءَني القَومُ إِلاَّ زَيْداً)، فَجَازَ نَصْبُ (زَيْداً) بَتَوَسَّطِ الحَرْف؛ لأَنَّ الحَرْف لَوْ تَوَسَّط عَمِلَ الفِعْلُ (٥).

أَلَا تَـرى أَنَّ أَفعالاً لا تَعْمَلُ إِلاّ بتَوسّطِ الحَرْفِ، وإِذَا لَمْ يَتَوَسَّطَ الحَرْفُ لَمْ تَعْمَلْ، وذلك قَوْلُكَ: (قُمْتُ)، لا يَتَعَدّى، فَإِنْ أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ (إلى) تَعَدّى بِها.

فَإِنْ قالَ قائِلٌ: فَإِذا قُلْتَ: (القَوْمُ قَوْمُكَ إِلاّ زَيْداً)، بَمَ (٦) يَنْتَصِبُ زَيْدٌ؟.

قيلَ لَه: بَعْنى الفِعْل (٧)، وَذلكَ أَنَّ قَوْلَه: (القَوْمُ قَوْمُك) فيهِ ضَرْبٌ منَ

⁽١) هذا المصطلح بصري وسماه الكوفيون التفسير، ينظر مجالس ثعلب ٤٩٣ وابن يعيش ٢/ ٧٠

⁽٢) ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالةٍ لا يمكن إضافته معها والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة لأن المضاف لا يضاف ثانية، فإذا تمّ الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تمّ بالفاعل وصار به كلاماً تاماً شرح الكافية ١١٨/١ وانظر ابن يعيش ٢/ ٧١

⁽٣) أعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره ومعناه في الانتصاب واحد وإن اختلفت عواملة المقتضب ٣/ ٣٢ وانظر المقتصد ٦٩١ وابن يعيش ٢/ ٧١ وشرح الكافية ١/ ٢١٨ وينظر رأي سيبويه في الكتاب ١/ ٢٠٤.

⁽٤) في العامل في الاستثناء خلاف ينظر في الإنصاف مسألة ٢٤ وابن يعيش ٢/ ٧٦ وشرح الكافية ١/ ٢٢٦ وشرح ابن الناظم ١١٦ وينظر رأي سيبويه في الكتاب ٢/ ٣١٠ والمبرد في المقتضب ٤/ ٣١٠ والفراء في معاني القرآن ٢/ ٢٤ وينظر الخلاف في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٣٦٣ همع الهوامع ٣/ ٢٥٢ وانظر أسرار العربية ٢٠١

⁽ه) نسب السيوطي هذا الرأي إلى السيرافي وابن الباذش والفارسي وابن باب شاذ، انظر همع الهوامع ٣/ ٢٥٢ وفي الإيضاح: فانتصاب الاسم إنّما هو بما تقدم من الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا الإيضاح ٢٠٥

⁽٦) في الأصل (٦)

⁽٧) في الإغفال ٣١٦: لا يخلو شيء من ذلك من أن يكون فيه معنى الفعل أو على تقدير ذلك ينتصب المستثنى

الاخْتِصَاصِ بِهِ وَالْمُنَاسَبَةِ لَهِ، فَلَمَّا كَانَ فِيهِ هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْفِعْلِ نَصَبَه (١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا أَنْكُرْتُمْ أَنْ يَكُونَ هذا لا يلزَمُ، وذلكَ أَنْ الفِعْلَ سبيلُه أَنْ يَتَعَدَّى إلى الظَّرْف والحال بَعْدَ نصبه للمَفْعُول، فَلمَّا كَانَ هذا لا يَتَعَدَّى إلى المَفْعُول والحال عُلِمَ أَنَّ العامِلَ فيه لَيْسَ هو الفِعل.

قِيْلَ له: لا يَلْزَمُ هذا، وذلكَ أَنّ اسْمَ الفاعِلِ الذي لا يَتَعَدَّى وَهُوَ إِذَا قُلْتَ: (ضارِبٌ لِزَيْدٍ أَمْس)، وَمَعَ دُلكَ فَلا يَتَعَدَّى، فَإِذَا أَدْخَلْتَ اللّام تَعَدَّى فَقُلْتَ: (ضارِبٌ لِزَيْدٍ أَمْس)، وَمَعَ دَلكَ فلا يَتَعَدَّى إلى حال وَلا ظَرْفٍ (٢).

وَ (رُويدك زيداً) نصَبَ الْأَسْماءَ وعَمِلَ عَمَلَ الفِعْلِ، ومَعْ ذلكَ فَلَمْ يتعدَّ إِلَى شيءٍ من المصادِرِ والظّروف، أعْني ظُروفَ الأَزْمِنَةِ و الأَمْكِنَةِ.

وَمِمّا يَدُلُّ عَلَى أَنِّ الجُمْلَةَ لا يَصِحُّ أَن تَعْمَل أَنَّه لا يَخْلُو أَنْ يكُونَ العامِلُ هو أَحَدُ الاسْمَيْنِ أَوْ هُما جَمِعًا، أَوْ الفِعْلُ دُوْنَ الاسْم، فإنْ (٢) كانَ العامِلُ الفِعْلَ فَهُوَ ما قُلْنا، وَإِنْ كَانَ العامِلُ الفِعْلَ فَهُوَ ما قُلْنا، وَإِنْ كَانَ العامِلُ الاسْم، وَإِذَا كَانَ لا يَعْمَلُ وَإِنْ كَانَ العَمْلُ الْمَاسِم، وَإِذَا كَانَ لا يَعْمَلُ بِانْفِراد لا يَعْمَلُ إِذَا انْضَمّ إِلَيْه غَيْره.

مسألة (٥٦)

إِذَا قُلْتَ: (خَطيئةُ يَوْمِ لا أَعْمَلُ فيهِ)، فَارْتَفَعَت (الخَطيئةُ) بالابتِداءِ، وَلَيْسَ للمُبْتَدأُ هاهنا خَبَرٌ، وَذلكَ أَنِّ سَبيلَ الشَّيءِ / ٦ ظ / إِذَا أَشبهَ غَيْرَه أَنْ يُحْكَمَ لَهُ بِحُكْمِهُ (١٠).

ومِثْلُ ذلك أَنَّ (قَلَّ) فِعْلٌ، وأشبَهَ الحُروفَ، فمِنْ حَيْثُ أَشبَهَ الحَرْفَ صارَ لا يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ، مثل ذلكَ: (قَلَّ أَحَدٌ يقُولُ ذلك)؛ لأَنّه لمّا صار يَنْفِيْ كما يُنفى بـ(ما)

ولـيس يـنكر تـأويل مثل هذه الجمل على معنى الفعل، وذهب ابن الحاجب إلى أن العامل هو المستثنى منه بتوسط الحرف. انظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٦٣ وشرح الكافية ١ / ٢٢٧.

⁽١) ينظر شرح الكافية ١/ ٢٢٧ والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦٣

⁽٢) ينظر المقتصد ٥٠٦-٥١٥ وشرح الجمل ٥٥٠-٥٥٩ والأصول ١٢٩/١

⁽٣) في الأصل (وإن)

⁽٤) تنظر هذه المسألة في إيضاح الشعر ١١١ والكتاب ٢/ ٨٤

صارَ لا يَعْمَلُ؛ لأَنّ مَعْناه: (ما رَجُلٌ يَقُوْلُ ذاكَ)، فَلمّا كانَ بَمَعْنى (ما) صارَ بمنزِلةِ الجَحْدِ، والجَحْدُ حَرْفُ مَعْنَى، فلذلك لم يَجُزْ أَنْ يعْمَلَ فيهِ (١٠).

فَكَذَلَكَ (خَطِيئةُ يَوْمٍ) إِنَّمَا مَعْنَاه: (مَا يَوْمٌ لَا أَصُوْمُ فِيْهِ)؛ لأَنَّ مَعْنَى (خَطَيْئَةُ) نَفْيٌ أَنْ يَكُونَ يَصُوْمُ فِيهِ، وَإِذَا كَانَ قَدْ صَارَ بَمُنْزِلَةِ الْحَرْفِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى خَبَرٍ (٢).

مسألة (٥٧)

إِذِا اسْتَثْنَيْتَ شيئًا مِنْ غَيْرِ حِنْسِهِ، فَأَهْلُ الحِجازِ يَنْصِبُوْنَ وَلا يُبْدلُوْنَ، وَتَميمُ تُبْدِلُ^(٣).

فَأَمَّا أَهْلُ الحِجازِ فَإِنَّهُم يَقُولُونَ: لا يَجوزُ ذلكَ لأَنّه مُخالِفٌ للأَوَّل، وَإِنَّما يَجُوزُ السَبَدَلُ إِذَا وافَقَه، وَكَانَ الأَوّلُ هُـوَ مِـنْ جـنسِ الآخـرِ، ومِثْلُ ذلكَ: (ما أَتاني أَحَدٌ إِلاّ حِماراً)، قالَ: لا يَجوزُ إِلاّ النَّصْبُ؛ لأَنّ الحمارَ لَيْسَ هُوَ مِن الأَحَدينُ^(١).

وَتميمُ تَحْمِلُه عَلَى السَّعَةِ^(٥)، وَتَجْعَلُه أَحَدَ دَلكَ المَوْضِعِ، وقَدْ جاءَ في الشَّعْرِ ما يُقَوَّي قَوْلَهُم، قالَ الشَّاعِرُ:

⁽۱) في إيضاح الشعر ۱۱۲: فإنّ قولهم (قـلّ) يستعمل على ضربين أحدهما أن يكون بمعنى النفي لا يثبت به شيء والآخر أن يكون خلاف كثر يثبت به شيء قليل وفي ۱۱۱ وتما يدل على أنّ أقلّ مُنزلٌ منزلة النفي امتناع العوامل الداخلة على المبتدأ في الدخول عليه امتناعها من الدخول على ما لزمه حرف النفي وفي الكتاب ٢/ ٨٤ هو بمنزلة الحروف

⁽٢) في إيضاح الشعر ١١١: والقياس فيها وفي أقل أن يكون ما جرى بعدها من الكلام قد سدّ مسد الخبر وصار معنى: أقــل امـرأتين تقــولان ذاك، مــا امرأتان تقولان ذاك وكذلك خطيئة حمل الكــلام على المعنى فلــم يحتج إلى إضمار خبر .

⁽٣) يـنظر سـيبويه ٢/ ٣١٩ والمقتضـب ٤/٤/٤ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٩ ومعاني القرآن للأخفش ١٨/١ وابن يعيش ٢/ ٨٠ والجمل ٢٣٥ وشرح الكافية ٢٢٨ واللمع ٦٧

^(؛) في الإيضاح: الاستثناء المنقطع أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وذلك نحو: ما جاءني أحدّ إلا حماراً، فالاختيار فيه النصبُ وإن كان الكلام غير موجبُ الإيضاح ٢١١

⁽٥) الزجاجي: وينو تميم يبدلون مثل هذا مجازاً فيقولون ما في الدار أحدّ إلا حمار الجمل ٢٣٥

[18] فإن تُمْسِ فِي قَبْرِ برَهْوَةَ ثاوياً أَنيسُكَ أَصْداءُ القُبورِ تَصيحُ (١) وَهْيَ تَزيدُه وَحْشةً، وَإِذاً كانَ هذا هكذا، فمَعْلومٌ أَنّ ما قُلنا جائِزٌ.

مسألة (٥٨)

إِذَا قُلْتَ: (جَاءَني القَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ)، فَوَصَفْتُه، فَكَذَلكَ إِذَا قُلْتَ: (إِلاَّ زَيْدٌ)، جَازَ أَنْ تَجْعَلَ (إِلا) وَمَا بَعْدَهَا صِفَةً للاسْمِ الْمُتَقَدِّم، كَمَا فَعَلْتَ فِي الْأَوّلِ^(٢).

وَذَلَكَ لأَنّ (غَيْرَ) قَدْ شَابِهِت (إِلاّ) في الاسْتِثْناءِ، وجُعِلَتْ يُسْتَثْنى بها كَما يُسْتَثْنى بها كَما يُسْتَثْنى بـ (إِلاّ)، فَمِنْ حَيْثُ شابَهَتْها في الاسْتِثْناءِ كَذَلكَ شَبَّهُوها في الصِّفَةِ^(٣).

وَإِنَّمَا لَمْ تُوْصَفْ بِهَا إِلاّ النَّكِرَةُ وَمَا فِيهِ الْأَلِفُ واللَّامُ (٤) لَأَنَّ (غَيْراً) (٥) لا يختص واحِداً بعَيْنِه، فكذلك سَبيْلُ الاسْمِ الذي يَكُونُ نفياً أَنْ يَكُونَ سَبيلُهُ سبيلَهُما (٢)، وأَنْ يَكُونَ فيهِ ضَرْبٌ مِن الإِبْهام.

وَإِذَا كَانَ (أَحَدٌ) و (الرَّجُلُ) فيهما منْ إِبْهام (٧) (مِثْلِ) (٨) [فإنهما آيُجْعَلان نفياً، وَلَّا

لعمرك إني يوم أنظر صاحبي على أنْ أراه قافلاً لشحيح

الرهوة: اسم موضع، الثاوي: المقيم، أصداء القبور: هي الطيور (الهامات)

والشاهد في البيت هو جعل الهامات من جنس البشر في استقرارها بالمكان وهو تقوية لمذهب تميم.

⁽۱) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذلين ١١٦ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٣٦٤ واللسان (رها) وشرح الكافية ٢/ ٢٢٨ والخزانة ٣/ ٣١٣ . وهو في ديوان الهذليين ١١٦ في قصيدة مطلعها:

⁽٢) انظر الإيضاح ٢٠٩ والمقتصد ٧١١.

⁽٣) الجرجاني في المقتصد ٧١١: وقد دخمل إلا عملى غير في الصفة التي هي أصله كما دخل عليه غير في الاستثناء".

 ⁽٤) في المقتضب ٤/ ٤١١: ولا يكون إلا نعتاً إلا لما ينعت بغير وذلك النكرة والمعرفة بالألف واللام على غير معهود'

⁽٥) في الأصل (خبرا)

⁽٦) يقصد: سبيل إلا وغير في عدم الاختصاص.

⁽v) في الأصل (الإبهام)

⁽٨) (مثل) وضع الناسخ فوقها ضبة.

كَانَ زَيْدٌ وَمَا أَشْبَهَهُ مُخْتَصًا لِشَخْصٍ بِعَيْنِه لَمْ يَجُزْ ذلكَ (١٠). مسألة (٩٥)(٢)

إِذَا قُلْتَ: (جَاءَني القَوْمُ إِلا زَيْدٌ)، تَجْعَلُ (إِلا) وَ (زَيْداً) صِفَةً للقَوم (٢)، وَكَانَ حَدُهُ أَنْ يَكُونَ نَصْباً، وَلَكِنَّكَ لَمَّا حَمَلْتَ (غَيْراً) عَلى (إِلاّ)، فَاسْتَثْنَيْتَ بها، جَازَ أَنْ تَجْعَلَ (إِلاّ)، فَاسْتَثْنَيْتَ بها، جَازَ أَنْ تَجْعَلَ (إِلاّ) صِفَةً، فَشَبّهتَها بـ (غَيْرٍ) من (١٤ حَيْثُ شَبّهْتَ (غَيْراً) بها (٥٠، وَلا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَها نَعْتاً إِلاّ إِذَا كَانَ فِي الكَلامِ مَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[١٥] لَوْ كَانَ غَيْرِي سُليمي اليَوْمَ غَيَّرَه وَقْعُ الحَوادِثِ إِلاَّ الصَّارِمُ الدَّكَرُ (٢)

فَرَفَعَ (الصّارِمُ الدَّكُرُ) لأَنَّهُ صِفَةٌ لِـ(غَيْر) كَأَنَّهُ أَرَادَ: لَوْ كَانَ غَيْرِي وَغَيْرُ الدَّكَرِ^(۷) غَيْره وَقْعُ الحوَادِثِ^(۸)؛ لأَنَّهُ إِذا قَالَ: غَيْري فَكَأَنَّه أَشَارَ إِلَى مِثْلِهِ^(۹)، واخْتَصّها واخْتَصّ

وهو في الديوان من قصيدة مطلعها:

راح القطين بهجرِ بعدما ابتكروا فما تواصله سلمي وما تذرُ

⁽۱) جاز لـك أن تقـول: جـاءني القـوم غـير زيد ولم يجز لك أن تقول: جاءني القوم زيداً. انظر المقتصد ٧١٠ وفيه. و مثل يفيد الموافقة في الفروع كالأخلاق والصور وما جرى ذلك المجرى إذ الرجل لا يكون نفس غيره وإنما يكون موافقا لها

⁽٢) نقلها البغدادي في شرح أبيات المغنى ١٠٣/٢

⁽٣) في الإيضاح: 'ويجوز أن ترفعه إذا جعلت إلا وما بعدها صفة فتقول: جاءني القوم إلا زيد ٢٠٩

⁽٤) في الأصل (فمن)

⁽٠) معـنى المقارضـة بـين إلا وغير. انظره في المقتصد ٧٠٩ والمفصل ٧٠ وابن يعيش ٨٨/٢ وشرح الكافية ١/ ٢٤٥

 ⁽٦) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ٦٢ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٣٧٠ وشرح شواهد المغني ٢١٨ والشاهد غير منسوب في الأشموني ٢ / ١٥٦ والمغني ٧٢ برواية (الدهر غيره)

والصارم السيف، يقول: إنه لا يتغير كما لا يتغير السيف القاطع من جراء المعارك، والشاهد جعل ما بعد إلا صفة لغير.

⁽٧) في شرح أبيات المغني: وغير الصارم الذكر

⁽٨) تقدير سيبويه في الكتاب ٢/ ٢٣٤: كأنه قال: لـو كـان غيري غير الصارم الذكر لغيره وقع الحوادث إذا جعلت غيراً الآخرة صفة للأولى والمعنى أنه أراد أن يخبر أن الصارم الذكر لا يغيره شيء '

⁽٩) البغدادي: (إلى أنه مثله).

الصَّارمَ الدَّكرَ، فَجَازَ ذلكَ.

مسألة (٦٠)

إِذَا قُلْتَ: (ما أَثْتَ بشَيءٍ إِلا سَيءٌ لا يُعْبَأُ بِهِ)، رَفَعْتَ؛ لأَنَّ النَّفْيَ يَكُوْنُ خَبَرُه رَفْعاً، إِذَا قُلْتَ: (ما زَيْدٌ إِلا قَائِمٌ)، فكذلك تَقْدِيْرُها هاهُنا في الاسْتِشْنَاءِ تَقْدِيْرُها إِذَا قُلْتَ: (ما زَيْدٌ إِلا قَائِمٌ)(١).

فَكُما لَمْ يَجُز فِي الجَحْدِ إِذَا كَانَ لَمَا خَبَرٌ إِلَّا الرَّفْعُ إِذَا جَاءَ بَعْدَ (إِلا) كَذلكَ هاهُنا.

مسألة (٦١)

إِذِا قُلْتَ: (مَا أَظُنُّ أَحَداً يَقُوْلُ ذَاكَ إِلاَّ زَيْداً)، وَ (اِلاَّ زَيْدٌ)، تُبْدِلُه مِنْ أَحَدٍ فَتَنْصبُه وَتُبْدِلُه مِنْ الْمُضْمَرِ فِي (يَقُوْلُ ذَاكَ) فَتَرْفَعُه (٢٠).

وقالَ سيبَوَيْه: إِذَا قُلْتَ: (ما ضَرَبْتُ أَحَداً يَقُولُ ذَاكَ إِلاَّ زَيْداً)، فلا^(٣) يَجُوزُ الرَّفْعُ؛ لأَنّه لَمْ يَنْفِ الضَّرْبَ عن الفَاعِلينَ ذَاكَ، إِنِّما قَالَ: (لَمْ أَضْرِبْ أَحَداً إِلاَّ زَيْداً)، فكأنّه قالَ: (ما ضَرَبْتُ من القَوْمِ إِلاَّ زَيْداً) (٤)، وَإِذَا كَانَ الأَمْرُ عَلَى ما وَصَفْنا لَمْ يَجُزْ إلاّ النَّصْبُ.

وَقَالَ أَبُو عُمَرْ: يَجُورُ الرَّفْعُ مِن وَجْهٍ بَعِيدٍ، قَالَ: أَلَا ترى أَنَّكَ تَقُولُ: (مَا ضَرَبْتُ أَحَداً) [فأنت لم تضرب] أحداً (٥٠).

⁽١) وأهل الحجاز يشبهون (ما) بـ (ليس) فإذا دخلت إلا بطل عملها لانتقاض النفي فلم يجز إلا الرفع، وفي لغة تميم هـي لا تعمـل فكـان الرفع عند بني تميم فذهبوا في هذا إلى أقيس اللغتين وهي لغة بني تميم، ينظر ابن يعيش ٢/ ٩١

⁽٢) ينظر الكتاب ٢/٣١٣

⁽٣) في الأصل (لا)

⁽٤) نــص سـيبويه في الكــتاب ٣١٣/٢: 'وتقــول: ما ضربت أَحَداً يقول ذاك إلا زيداً لا يكون في ذا إلا النصب وذلك أنك أردت في هذا الموضع أن تخبر بموقوع فعلك وَلَمْ ثُرد أن تخبر أنه ليس يقول ذاك إلا زيد ولكنك أخبرت أنك ضربت ممن يقول ذاك زيداً وانظر المقتضب ٤٠٣/٤ والأصول ٢٩٦/١.

⁽٥) في الأصل: (ما ضربت أحداً ضرب أحداً)

قَـالَ شَـيْخُنا أَبُو عَلَيّ: يجوز الرّفْعُ، ووَجْه تَجْويزه أَنْ تُبدِلَه من المُضْمَرِ الذي في (يَقُـولُ ذاكَ)؛ لأنّـه وَإِنْ كـانَ مُضْـمَراً فَفيه نفْيٌ في المَعْنى، فَمِنْ حيث كانَ نَفْياً في المَعْنَى جازَ ذلكَ فيه (١١)، والوَجْه أَنْ لا يَجُوْزَ، عَلى ما قال سيبويه.

مسألة (٦٢)

قَالَ أَبُو عُمَر: إِذَا قُلْتَ: (أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُوْلُ ذَاكَ إِلاَّ زَيْدٌ)، وَ (قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلا عَمْرِقٌ)، رَفَعْتَ؛ لأَنَّه نَفْيٌ في الحقيقة.

وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّه اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمالَ حَرْفِ النَّفي وَقَامَ مَقَامَه (٢)، أَنْكَ أَبْدَلْتَه من (أَقَلُّ)، وَلا يَجُوْزُ البَدَلُ في الإيجابِ.

أَلَا تَرى أَنْكَ لَـوْ قُلْتَ: (أَكْرَمُ القَوْمِ جاءني إِلاّ زَيْداً)، لَمْ يَجُزْ إِلاّ النَّصْبُ، وَلَمْ يَجُز البَدَلُ، فكذلك في (قَلَّ)، لَوْ كانَ مُوْجَباً لَمْ يَجُزْ البَدَلُ.

أَلا تَرى أَنَّكَ لَو قُلْتَ: (جاءَني أَكْرَمُ الرِّجَالِ إِلاَّ زَيْداً) لَمْ يَجُزْ البَدَلُ، وَلا جازَ إِلاَ النَّصْبُ^(٣)، فَقَدْ اسْتُعْملَتْ اسْتِعْمَالَ الحَرْفِ، أَعْنِيْ (أَقلَّ)، وَقَدْ صَحَّ أَنْ لا يَجْعَلُوا للسَّعُملَتُ اللَّعْملَتُ اللَّعْملَ الحَرْفِ، أَعْنِي (أَقلَّ)، وَقَدْ صَحَّ أَنْ لا يَجْعَلُوا للوَقلِّ) (أَنَّ الحَرْف لا يُخْبَرُ عَنْه، وَصَحّ أَنْ لا يُجْعَلَ لـ(قلّ) (أَنَّ فَاعِلٌ؛ لأَنَّ الحَرْف لا يَحُبُرُ عَنْه، وَصَحّ أَنْ لا يُجْعَلَ للحَرْف (لا).

⁽۱) وعلمة عدم جوازه عند سيبويه في الكتاب ٢/ ٣١٣ والمقتضب ٤٠٣/٤ والأصول ١/ ٢٩٦ أنّه لم ينف القول، إنّما ذكر أن القول واقع، وعلة جواز الرفع في قولك: ما ظننتُ أحداً يقولُ ذاك إلا زيداً في المقتضب ٤/ ٢٠٤: وأمّا الرفع فعلى أن تبدله من المضمر في يقول لأن معناه: ما أظنّه يقول ذاك أحدٌ إلا زيدٌ فالذي أضمرته منفي عنه القَوْلُ وانظر الكتاب ٢/ ٣١٢ والأصول ٢٩٦/١

⁽٢) مر ذلك في مسألة سابقة انظر مسألة (٥٦)

⁽٣) ينظر الكتاب ٢/ ٣١٠–٣١١ والمقتضب ٤/ ٣٩٧ وابن يعيش ٢/ ٧٧ والجمل ٢٣٠ واللمع ٦٦.

⁽٤) في الأصل (الا قل).

⁽٥) في الأصل (الاقل).

⁽٦) في الأصل (تشابه).

⁽٧) تنظر مسألة (٥٦).

مسألة (٦٣)

إِذَا قُلْتَ: (مَا أَتَانِي إِلاَّ أَبَاكَ أَحَدٌ)، نَصَبْتَ الاستثناءَ الْمُتَقَدِّمَ؛ لأَنَّ الأَبَ إِنَّمَا يَكُونُ بَـدَلاً إِذَا تَقَدَّمَـهُ (أَحَـدٌ)؛ لأَنّ الأَب يَكُـونُ مِـن الأَحَدَيْنِ وِلا يَكُونُ، فَإِنَّمَا تُبدِلُ إِذَا كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ الأَحَدَين، وَيَجوز أَنْ لا يَكونُ^(١).

فَإِذِا قَدَّمْتَ الْأَبَ لَم يصِحِّ أَنْ تَجْعَلَ (أَحَداً) بدلاً من الأَب؛ لأَنّ (أَحَداً) قَدْ دَخَلَ الأَب في جُمْلَةِ ما انْطَوى تَحْتَه، فَإِذا كَانَ كَلاماً قَليلَ الفائِدةِ لَمْ يجُز.

مسألة (٦٤)

تَقُولُ: (مَنْ لي إِلا أَبــاكَ صَديقٌ) عَلى ما قَدَّمْنا، فَإِنْ قُلْتَ: (مَنْ لي إِلاّ أَبـوك (٢٠) صَديقاً)، جازَ ذلك .

وَوَجْهُ تَجْوِيـزِهِ أَنْ تُقَـلِّرَ (مَنْ) تَقْدِيْرَ اسْم، كَأَنَّك أَرَدْتَ: (أَرَجُلِّ لِي إِلاَّ أَبُوكُ^(٣) صَـديقاً)، فَجَعَـلَ (مَـنْ) رَفْعـاً بالابـتِداءِ، وَيَكـونُّ (لي) خَبَرُها، وتَجْعَلُ الأَبَ بدلاً مِنْ (مَنْ)، وَتَنْصبُ (صَديقاً) عَلى الحال، والعامِلُ في الحال ِ (مَنْ)؛ لأَنَّ فيـها مَعـنى الفِعْل (٤٠).

مسألة (٦٥)

تَـقولُ (٥٠): (مالي إلا أَبُوكَ مِنَ القَومِ)، إذا نفيْتَ، وَ (مَالي إلا / ٧و / أَبَاكَ مِنَ القَومِ) إذا استَفْهَمْتَ.

⁽۱) فعلما قدّمته امتنع البدل الـذي هو الوجه الراجح لأنّ البدل لا يتقدّم المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتأكيد ولـيس قبله ما يكون بدلاً منه فتعيّن النصب ابن يعيش ٢/ ٧٩ وانظر الكتاب ٢/ ٣٣٥ والأصول ١/ ٢٨٣ والمقتضب ٤/ ٣٩٧

⁽٢) في الأصل (أباك)

⁽٣) في الأصل (أباك)

⁽٤) في شـرح الكافية ١ / ٢٢٨: وتقول مَنْ لي إلا أبوك، فمن مبتدأ ولي خبره وأبوك بدل مِنْ مَنْ كأنك قلت: ألـي أحـدٌ إلا أبـوك، وصديقاً حالً وانظر كلام السيرافي في هامش الكتاب ٢ / ٣٣٦ ـ ٣٣٧، وقد أعرب المبرد غير هذا الإعراب في المقتضب ٤/ ٣٩٨ فيقول: "جعلت مَنْ ابتداء وأبوك خبره وجعلت صديقاً حالاً.

⁽٥) في الأصل: (إذا قلت)

وَجَازَ أَن تُشَبِّه (مَا) بـ (مَن)، وَدَلِكَ أَنَّ (مَا) سُوّالٌ عَن صِفَاتِ الآدَمِيّين (١٠)، وَالصَّفَةُ تَقُومُ مَقَامَ المَوْصُوفِ فِي الخَبَرِ، إِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بزَيْدِ الطَّويلِ)، فَجَائِزٌ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ الطَّويلِ)، فَجَائِزٌ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بالطَّويلِ)، فَتَقِيمَ الصِّفَةَ مَقَامَ المَوْصُوفِ (٢٠).

فَكَذَلِكَ أَيْضاً جَازَ فِي الاسْتِفْهام، أَعْنِي فِي (مَا)، وَإِنْ كَانَت سُؤالاً عَن الصِّفَة، فَتَقِيمُ الصِّفَة مَقَامَ المَوْصُوفِ^(٣).

وَجَـازَ تَشْـبيهُ (مَا) بـ(مَنْ) وَلَمْ يَجُز تَشْبيهُ (مَنْ) بـ(مَا)؛ وَذلِكَ أَنَّ (مَا) يُسْتَفْهَمُ بها عَنْ سَائِرِ الأَحْوَالِ وَالأَجْنَاسِ، وَلا يُسْتَفْهَمُ بـ(مَن) (١٠).

مسألة (٦٦)

إِذَا قُلْتَ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلا آَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ)، فَالنَّاسُ فِي هَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ: مُنْهُمُ مَنْ يَنْصَبُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفَعُ (٥).

فَمَنْ نَصَبَ قَالَ: الكَلامُ لَمْ يَتِمَّ؛ لأَنَّ الصِفَةَ مُتَعَلِقَةٌ بالَوْصُوفِ، فَلَمَّا كَانَتْ مُتَعَلِقَةٌ به وَتَماماً لَهُ لَمْ يَجُزْ البَدَلُ؛ لأَنَّ البَدَلَ إِنَّما يَكُونُ بَعْدَ تَمَامِ الإسْم، وَلَمَّا حِلتَ بَيْنَ المَوْصُوفِ وَالصَّفَةِ بهذا الإسْمِ لَمْ يَجُزُ⁽¹⁾.

وَمَنْ رَفَعَ قَالَ: قَدْ يُكْتَفِي بِالمَوْصُوفِ وَلا تَدْكُرُ الصِّفَةَ، وَإِذا كَانَ الأَمْرُ عَلى هَذا

⁽١) في المقتضب ٢١٧/٤: وما تقع على كلّ شيء وحقيقتها أن يسألَ عن ذوات الآدميين وعن صفات الآدمين.

⁽٢) في المقتضب ٢١٨/٤: فإذا أقمت الصفة مقام الموصوف أوقعتها على من يعقل وإقامة الصفة مقام الموصوف كقولك: مررت بظريف ومررت بعاقل، فإنما حدّ هذا أن يكون تابعاً للاسم وأقمته مقامه.

⁽٣) في المقتضب ٢١٨/٤: فأما وقوعها على صفات الآدميين فأن تقول: ما زيدٌ؟ فيقول لك: طويلٌ أو شريف أو نحو ذلك أ

⁽٤) الكتاب ٢٢٨/٤: ومَنْ وهي للمسألة عن الأناسِ ويكون بها الجزاء للأناسي ويكون بمنزلة الذي للأناسي، وقد بين جميع ذلك في موضعه، وما مثلها إلا أن ما مبهمة تقع على كل شيء وانظر المقتضب ٢/٧١٢.

⁽٥) في جواز الرفع والنصب يُنظر الكتاب ٢ / ٣٣٦ ـ ٣٣٧ والمقتضب ٤ / ٣٩٩.

⁽٦) وجـه النصـب في المقتضـب ٤/ ٣٩٩: إن شــثت نصبت زيداً لأن الأول بمنزلة المتأخر لتأخر نعته، فلم تقدّم المستثنى لتبدله من شيء لم يتم إذا كان لا يعرف إلا بوصفه فقد صار صفة بمنزلة ما هو موصول به.

جَازَ أَنْ أَبْدِلَهُ، وَإِنْ أَخَّرتُ الصِّفَة (١).

مسألة (٦٧)

قَـالَ سِيْبَويه: مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (مَا أَتَانِي إِلا أَبُوكَ أَحَدٌ)، فَيُبْدِلُ (أَحَداً) مِنَ الأَبِ كَما أَبْدَلَ مِن (أَحَدٍ) (٢)، وَلَيْسَ ذلِكَ بَمْرُوفٍ عِنْدَ أَبِي عُمَرَ الجَرميّ.

وَوَجْهُ قُبْحِه: أَنَّهُ كَلامٌ قَلِيلُ الفَائِدَةِ (٣)؛ لأَنَّ البَدَلَ إِنَّما يَقَعُ لِيُسْتَفادَ بهِ مَعْنى لا يُسْتَفادُ بالأَوَّل، وَقدْ عُلِمَ أَنَّ الأَبَ أَحَدٌ، فَإِبدالُه مِنْهُ شَيءٌ لا فَائِدَةَ فِيهِ.

وَوَجْهُ مَا قَالَهُ سِيْبَوَيْه فِي هَذا هُوَ مَا قَالَهُ شَيْخُنا أَبُو عَلَيّ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يُرِدْ سيبويه بقَوْلِه: أَحَدُّ أَنَّهُ الذِي يَقَعُ لِلجنْسِ، وَإِنَّما أَرَادَ وَاحِداً مِنْ مُثُلِ العَدَدِ فِي قَوْلِكَ: أَحَدٌ وَ عِشْرُونَ، فَإِذا ثَبَتَ هَذا ثَبَتَ أَنَّ فِيْهِ فَائِدَةً.

وَوَجْهٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: ([مَا]^(١) أَثَانِي إِلاَّ أَبُوكَ)،لَكَانَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَثَـاهُ غَيْرُهُ، فَإِذَا [قَالَ]^(٥): (أَحَدٌ)، فَكَأَنَّه ذَهَبَ إِلِى أَنَّهُ أَرَادَ وَحْدَهُ، وَإِذَا صَحَّ أَنْ يُتأوَّلَ لَهُ هَذَا التّأويلُ ثَبَتَ مَا قَالَه سيبويه.

مسألة (٦٨)

إِذَا قُلْتَ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلاَّ زَيْداً إِلاَّ عَمْراً)، جَازَ أَنْ تَنْصَبَهُما جَمِيْعاً، وَجَازَ أَنْ تَرْفَعَ أَيَّهُما شِئْتَ، وَلا يَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَهُما جَمِيعاً (٦).

⁽١) وأما من أبدل منه فيقول: الوصف تابع مستغنى عنه، وإنما أبدل من الموصوف لا من الصفة وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام، إنما أبدلت للتبيين المقتضب ٤/ ٣٩٩

⁽٢) نـص سيبويه في الكـتاب ٢/ ٣٧٧: وحدثـنا يونـس أن بعـض العرب الموثوق بهم، يقولون: مالي إلا أبوك أحد، فيجعلون أحداً بدلاً كما قالوا: ما مررت بمثله أحداً فجعلوه بدلاً.

⁽٣) في الأصل شطب على (أنه قليل الفائدة) ولم يظهر إلا آخر حرفين من آخر كلمة.

⁽٤) زيدت لأنه لا يجوز أن تقول: (أتاني الا أبوك) إلا أن يسبقها جحد، والظاهر أن ما سقطت من الأصل.

⁽٥) (قال) سقطت من الأصل

⁽٦) تنظر هذه المسألة في الكتاب ٢/ ٣٣٨ والمقتضب ٤/ ٤٢٤ والأصول ٢/ ٢٨٣ وابن يعيش ٢/ ٩٢، والمقتصد ٧٠٦ وشرح الكافية ٢/ ٢٤٣ والإيضاح ٢٠٧

فَوَجْهُ النَّصْبِ فِيْهِما جَمِيْعاً أَنْ تَجْعَلَهُما جَمِيْعاً اسْتِثْناءً؛ لأَنَّ الكَلامَ قَدْ اكْتَفَى فِيهِما، وَإِنْ شِئْتَ نصَبْتَ أَيَّهُما شِئْت؛ لأَنَّكَ إِذا رَفَعْتَ أَحَدَهُما فَقَدْ أَبْدَلتَهُ مِنْ (أَحَدٍ)، كَأَنَّ الكَلامَ قَدْ اكْتَفَى فَنَصَبْتَهُ.

وَلا يَجُوزُ الرَّفْعُ فِيهِما جَمِيْعاً؛ لأَنَّ البَدَلَ إِذَا أَبْدِلَ مِنْ الشَّيءِ كَانَ (١) العَامِلُ فِي البُدَلِ هُو العَامِلُ فِي البَدَل؛ لأَنَّكَ إِنَّما تَنْوِي أَنْ تَجْعَلَهُ فِي مَوْضِعِهِ، وَلا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ فِي مَوْضِعِهِ، وَلا يَجُوزُ رَفْعُهُما إِلاَّ فِي مَوْضِعِ (أَحَدِ) شَيئين يَرْفَعُهُما الفِعْلُ؛ لأَنَّهُ لا يَرْفَعُ شَيْئَيْن، وَلا يَجُوزُ رَفْعُهُما إِلاَّ يحَرْفِ العَطْفِ (٢)

مسألة (٦٩)

قُوْلُ الشَّاعِرِ:

[١٦] لَمْ يمنعِ الشَّرْبَ مِنها غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذاتِ أَوَقَالِ^(٣) يُقَالُ: (غَيْرُ) بالرَّفْعِ وَ (غَيْرَ) بالنَّصْبِ.

فَعَلَى قَوْل سِيبويه يَجُوزُ أَنْ تَبْنِيَه عَلَى الفَتْحِ؛ لأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ (١٠).

⁽١) في الأصل (فكان)

⁽٢) في الإيضاح: ولا يجوز رفعهما جميعاً إلا أن تدخل حرف العطف فتقول: وإلا عمرو لأن فعلاً واحداً لا يرتفع به فاعلان إلا على جهة الاشتراك بالحرف الإيضاح ٢٠٧ وفي شرح الكافية ٢ (٣٤٣: ونقل عن الأخفش تجويز إضمار حرف العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس إضمار حرف العطف بالفاشى المشهور.

⁽٣) نسب البيت لأكثر من شاعر، هو لأبي قيس بن الأسلت في جمهرة اللغة ٣ / ٤٩٣ والتـاج (وقل) والخزانة ٣ / ٢٠٨ - ١٩٥٨، ١٩٥٨، ٣ / ١٣٥، وهو لأبي قيس بن رفاعة في شرح شواهد المغني ١٥٦ وابن يعيش ٣/ ٨٠ / ١٣٥، وهـ و للشـماخ في الأشباه والـنظائر ٣/ ٢٠٦١٦ والمحاجـاة بالمسائل النحوية ١٤٠ وهو لرجل من كنانة في سيبويه والشنتمري ٣٦٩١

والبيت بلا نسبة في الأصول ١/ ٢٧٦، ٢٩٨ ومعاني الفراء ٣٨٣/١ والإنصاف ١/ ٢٨٧ والمغني ١/ ١٥٩ واللسان (نطق) (وقل) والأمالي الشجرية ١/ ٤٦، ٢/ ٢٦٤ وشرح التصريح ١/ ١٥.

الأوقال: ثمار الغصون، يقول: إنه لم يمنعها من الشرب غير أنها سمعت صوت حمامة فنفرت. والشاهد في البيت بناء غير على الفتح ويروى بالرفع على الفاعلية.

⁽٤) نص سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٣٠ وزعموا أن أناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع رفع، فقال

وَدَلِكَ أَنَّ المُضَافَ إِلَيْهِ يُفِيدُ فِي المُضَافِ التَّعْرِيْفَ فَيُعَرِّفُهُ، وَيُنْكِّرُهُ، وَيُفِيْدُ فِيْهِ الجَزَاءَ، فَتَقُولُ: (غُلَامُ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ)، فَلَمَّا أَكْسَبَهُ هَذِهِ المَعَانِي أَكْسَبَهُ البنَاءَ.

وَ أَمَّا قُوْلُ اللهِ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا آلَكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾(١) فَالقَوْلُ عَلَى قَوْلِ سِيبويه مَا ذكرنا(٢).

وَقَالَ المَازِنِيِّ^(٣): جَعَلَ (مِثْلَ مَا) اسْماً واحداً فَبَنَاهُ عَلَى الفَتْحِ، ثُمَّ أَضَافَ المَّجْمُوعَ مِثْلَ: (خَمْسَةَ عَشَر)، وَاسْتَشْهَدَ^(٤) بقول الشَّاعِرِ:

[١٧] وَتَداعَى مِنْخَراهُ بدَم مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَّاضِ الجَبَلُ (٥٠) وَقَالَ أَبُو عُمَر: هُوَ حَالٌ مِنْ نَكِرَةٍ (٢٠).

الخليل رحمه الله: هذا كنصب يومئذ في كل موضع فكذلك غير أن نطقت.

- (۱) الذاريات ۲۳
- (٢) وهـذا قول معظم النحويين في ابن يعيش ٨/ ١٣٥: سيبويه والنحويون يقولون: انما بني مثل لأنه أضيف إلى
 معرب وانظر الأصول ١/ ٢٧٥
- (٣) هـ و أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني، كان إمام عصره في النحو والأدب بصري المذهب قرأ كتاب سيبويه عـلى الأخفش والجرمي وأخـذ عـنه المبرد له من التصانيف: التصريف وكتاب العروض وكتاب القـوافي وكـتـاب الألف واللام توفي سنة تسع وأربعين ومائتين انظر وفيـات الأعيان ١/٢٨٣ وإنباه الرواة /٢٤٦ وطبقات النحويين واللغويين ٨٧
- (٤) في الأصول ١/ ٢٧٥: قال أبو عثمان في قوله تعالى: ﴿إِنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾ إن مثل وما جعلا اسماً واحداً مثل خمسة عشر وإن كانت ما زائدة وأنشد:
- وتداعى منخراه البيت . وانظر ابن يعيش ٨/ ١٣٥، و إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٤٤ و الأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٦.
- (٥) لم أقـف عـلى قائلـه، وهو بلا نسبة في الأصول ١/ ٢٧٥ وابن يعيش ٨/ ١٣٥ و الأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٦
 واللسان (حمض) والمقرب ١١٣ وفيه (منخراها).
 - والحماض: بقلة برية تنبت في الربيع ولون ثمرها أحمر، فالدم الذي ينزل من منخريه كلون هذا الثمر. والشاهد جعل (مثل ما) اسماً واحداً وهذا ما استشهد به المازني.
- (٦) قوله في ابن يعيش ٨/ ١٣٥: وقال أبو عمر الجرمي هو حال من النكرة وفي الأصول ٢٧٦/١ نسب إلى أبي عمرو.

مسألة (٧٠)

إِذَا قُلْتَ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ لَيْسَ زَيْداً) وَ (لا يَكُونُ بَكْراً)، فَإِنْ كَانَ ما قَبْلَه نُكِرَةً صَارَ صِفَةً لما قَبْلَه ؛ لأَنَّ هَذِهِ جُمْلَةٌ(١).

وَ فِي (لَيْسَ) ضَمِيْرٌ مِمَّا قَبْلَه ، وَ (زيدٌ) مَنْصُوبٌ؛ خَبَرُ (لَيْسَ) ، وَالجُمْلَةُ فِي مَوْضِع نصْبٍ ؛ لأَنَّ تَقْدِيرُهُ تَقْدِيرُ^(٢) شَيءٍ وَاحِدٍ ، وَتَقْدِيرُهُ إِذَا كَانَ اِسْتِثْنَاءً [في] مَوْضِع نَصْبٍ، وَ إِذَا كَانَ صِفَةً فِي مَوْضِع رَفْع (٣).

فَإِنْ قُلْتَ : (إِلا آَنْ يَكُونَ زَيْداً) فَالرَّفْعُ آجُودُ؛ لأَنَّ (يَكُونُ) قَدْ تَنَزَّلَتَ مَنْ زِلَةَ اسْمِ وَاحِدٍ، وَ(يَكُونُ) فَيِي مَوْضِمِعِ رَفْعِ رَفْعِ السُتِثْنَاءُ الكَوْنُ، و(يَكُونُ زِيدٌ) بِمَعْنَى الوُقُوعِ، وَهُو الوَجْهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ فِيْهِ أَنْ تَجْعَلَ الكَوْنُ) لِلحالِ(٥). (يَكُونُ) لِلحالِ(١).

وَ أَمَّـا (عَـدا) فَالنَّصْبُ لا غَيْر؛ لأَنَّها فِعْلٌ، وَ إِذِا كَانَتْ فِعلاً فَتَنْصِبُ (زَيْداً)^(٧)، وَكَانَتْ جُمْلَةً فِي مَوْضِع نَصْبٍ.

⁽١) والجمل بعد النكرات صفات ، انظر الكتاب ٣٤٨/٢ وابن يعيش ٧٨/٢ .

⁽٢) في الأصل (تقديره).

⁽٣) في المقتضب ٤/ ٢٨٤: أعلم أنهما لا يكونان استثناء إلا وفيهما ضمير كما وصفتُ لك في عدا وخلا ، وذلك قولك : جاءني القوم لا يكون زيداً، و جاءني القوم ليس زيدا، كأنه قال: ليس بعضهم و لا يكون بعضهم كذلك ذكر الفارسي في الايضاح ٢١٠ و انظر ابن يعيش ٢/ ٧٨ و اختلفوا في تقدير اسم ليس ولا يكون فذكر الكوفيون غير ما يقول البصريون انظر في ذلك ابن يعيش ٢/ ٧٨ و في شرح الكافية ١/ ٢٣٠: إذا كان في موضع نصب فهو على الحال.

⁽٤) ينظر الكتاب ٢/ ٣٤٩.

⁽٥) لأن يكون صارت هي و أن في موضع المصدر و صار (كون) مستثنى و هو في موضع رفع صفة.

⁽٦) في الكتاب ٢/ ٣٤٩: وبعضهم ينصب على وجه النصب في لا يكون و الرفع اكثر و إذا نصب فهي في موضع نصب على الحال.

⁽٧) و حكى الأخفش فيها الجر فعدا مع خلا مما يجر به، انظر ابن يعيش ٢/ ٧٨ و شرح الكافية ١/ ٢٢٩.

فَإِنْ قُلتَ: (مَا عَدا) وَ (مَا خَلا) كَانَتْ فِي مَوْضِع نَصْب، وَ (خَلا) فِعْل، صِلَةٌ لِلهِ (مَا)، وَ يَكُونُ تَقْدِيْرُهُ: لِلهِ (مَا)، وَ يَكُونُ تَقْدِيْرُهُ: مَجَاوَزةٌ.

وَ أَمَّا (حَاشًا) فَأَكْثُرُهم يَجُرُّ بها؛ لأَنَّها لَيْسَتُ (١) تُوْصَلُ بِـ(مَا)، أَلا تَرَى أَنْكَ لا تَقُولُ: (مَا حَاشًا)، كَمَا تَقُولُ: (مَا خَلا)، وَ إِذِا كَانَ هَذَا هَكَذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُنْصَبَ بها(٢).

وَ مِنْهُمْ مَنْ يَنْصِبُ بِهِا (٣) وَ يَقُولُ: هِي فِعْلٌ؛ لأَنَّهُ قَدْ جَاءَ:

[١٨] وَ مَا أُحاشي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ (١٠)

وَيَقُولُونَ: (حَاشَى للهِ) وَ (حَاشَ للهِ) فَحَدَّفُوا، وَ الحَدَّفُ لا يَقَعُ إِلاَّ فِي الأَسْمَاءِ وَفِي الأَسْمَاءِ وَفِي الأَفْعَالِ، وَلا يَقَعُ فِي الحُرُوفِ، فَلِذلِكَ جَازَ النَّصْب^(ه).

⁽١) في الأصل (فليس).

⁽٢) هذا عند سيبويه و من تبعه. انظر سيبويه ٢/ ٣٤٩ و الموجز في النحو ٤١ و المقتصد ٧١٥ .

⁽٣) مـن الـنحاة مـن عـد (حاشـا) فعلاً و حرفاً، منهم المبرد في المقتضب ٤/ ٣٩١ وهو مذهب الأخفش و ابن خروف و أجازه المازني و الزجاج انظر الاشموني ٢/ ١٦٦ ومن النحاة من عدّ حاشا فعلاً لا فاعل له و لا تكون حرفاً و هو الفراء في ابن يعيش ٢/ ٨٥ و شرح الكافية ٢/ ٢٤٤ و انظر أسرار العربية ٢٠٨.

⁽٤) عجز بيت صدره

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه.

و البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٢ و انظر الأصول ٢/ ٢٨٩ برواية (و لا أحاشي) و الإنصاف ١/ ٢٧٨ و الخزانة ٣/ ٣٠٣ و ابن يعيش ٨/ ٤٨ و شرح شواهد المغنى ٣٦٨.

و الشـاهد غـير منسـوب في المقتصـد ٧١٦ و المغـني ١٢١/١ بـرواية (ولا أحاشـي) و اللســان (حشى) و الأشموني ٢/١٧٦ و إيضاح الشعر ٩١.

و هو في الديوان من قصيدة يمدح فيها النعمان بن المنذر مطلعها :

يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت و طال عليها سالف الأبد

أراد: لا أستثني من الناس أي إنسان، و الشاهد في البيت تقوية لمن جعل حاشا فعلاً لأن هذا يدل على تصريفها.

⁽٥) ومنها أنه يدخله الحذف نحو حاشى لزيد و قد قرأت القراء إلا أبا عمرو حاشى لله، و ليس القياس في الحروف الحذف ابن يعيش ٢/ ٨٥ .

مسألة (٧١)

إِذَا قُلْتَ: (إِنَّ زَيْداً وَ عَمْروٌ مُنْطَلِقٌ)، جازَ دَلِكَ عَلَى أَنْ تَعْطِفَهُ عَلَى مَوْضِعِ (زَيْدٍ)(١)؛ لَأَنَّ (زَيْدٍ) فِي الحَقيقَةِ كَأَنَّه رَفْعٌ، فعَطَفْتَ عَلَى مَوْضِعِهِ.

وَإِنِّما جَازَ ذَلكَ لَأَنَّ التَّقْدِيرَ أَنْ يَكُونَ عَطْفُ الاسْم بَعْدَ الخَبَرِ، فَكَأَلَّكَ قُلْتَ: (إِنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ وَ عَمْروٌ) (٢)، وَلا يَجُوزُ فِي (لَيْتَ) وَ (لَعَلَّ)؛ لأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى الابْتِدَاءِ، وَ إِنَّما هُو تَمَنُ وَ تَرَجُّ (٣)، فَإِذَا عَطَفْتَ فَكَأَنَّكَ قَدْ فَصَلْتَ مِنَ الأَوَّل؛ لأَنَّهُ فِي الحَقِيْقَةِ يَصِيْرُ مَتَعَلِّقاً به (٤)، وَ غَيْرَ مُتَّصِلٍ به، فَلِذَ لِكَ لَمْ يَجُزُ (٥).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا أَنْكَرْتُم أَنْ لا يَجُوزَ فِي (لَكنَّ) مَا جَازَ فِي (إِنَّ)، وَدَلِكَ أَنَّها وَقَعَتْ للاَسْتِدْراكِ، وَ إِذَا كَانَ يُسْتَدْرَكُ بِها صَارَتْ بَمَعْنَى الفِعْلِ⁽¹⁾.

/ ٧ ﴿ أَ قِيْلَ لَـهُ: لا يَجِبُ ذَ لِكَ، و ذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا أُدْخِلَتْ فِي ذَلِكَ المَوْضِعِ إِنَّمَا تَدْخُلُ عَطْفًا فِي الكَلامِ بَمَنْزِلَةِ سَائِرِ حُرُوفِ العَطْفِ، وَ لَوْ جَازَ أَنْ يُتَأَوَّلَ فِيْهَا مَعْنَى الْفِعْلِ فَيْهَا لَاجْتِماعِ، الْفِعْلِ لأَنَّهَا للاجْتِماعِ، وَلَوْ الْفَعْلِ لأَنَّهَا للاجْتِماعِ، وَلَجَازَ أَنْ تَقُولَ إِنَّ الواوَ بَمَعْنَى الْفِعْلِ لأَنَّهَا للاجْتِماعِ، وَلَجَازَ ذَلكَ فِي الْفَاءِ لأَنَّهَا بَعْنَى الافْتِراقِ، فَلَمَّا بَطَلَ فِي هَذِهِ الحُرُوفِ بَطَلَ فِي (لَكِنَّ)

⁽١) هـذا رأي الكوفيين و ذهب البصريون إلى أنـه لا يجـوز العطـف عـلى الموضع قبل تمام الخبر، هذه مسألة خلافية في الإنصاف مسألة ٢٣.

⁽٢) في المقتصـد ٤٤٨: ° و إذا كان كذلك جاز أن تقول: إنّ زيداً منطلق و عمرو فتعطف عمراً على موضع زيد و يكون الخبر مضمراً وانظر رصف المباني ٢٠٢.

⁽٣) في الإيضاح: فأما سائر الحروف فلا يجوز أن يجعل العطف معها على موضع الابتداء لأن موضعه قد زال من أجل ما تضمنت من معنى الفعل الإيضاح ١١٦ و انظر الكتاب ١٤٦/٢.

⁽٤) في الأصل(منه).

⁽٥) السيرافي: حمل المعطوف على هذه الحروف على الابتداء يغير المعنى الذي أحدثته هذه الحروف من التمني والتشبيه و الترجي فلذلك لم يحملوه على الابتداء. ألا ترى أنّا لو قلنا: ليت زيداً منطلق و عمرو مقيم، على عطف جملة على جملة انظر هامش الكتاب ١٤٦.

⁽٦) لكن بمنزلة إن في العطف على موضع اسمها. انظر المقتصد ٤٥٠ و الإيضاح ١١٦ و الكتاب ٢ / ١٤٦ ورصف المباني ٣٤٩.

أَيْضاً؛ لأَنَّها بَمُنْزِلَةِ هَذِه الحُروف.

قَالَ شَيْخُنا أَبُو عليّ: لا يَبْعُدُ أَنْ يَجُوزَ فِي (كَأَنَّ) مَا جَازَ فِي (لَكِنّ) وَ (إِنَّ)، وَ ذَلِكَ أَنّ (كَأَنّ) خَبَرٌ يَقَعُ فِيْهِ الصِّدْقُ وَ الكَذِبُ بَمْنْزِلَةِ (إِنَّ) وَ (لَكِنَّ).

وَ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَ كَانَ خَبَراً فِي الْحَقِيْقَةِ، جَازَ أَنْ تعطف (عمراً) (١) عَلَى مَوضِعِهِ وَ يَكُونُ مَا ظَهَرَ مِنَ الَخبر الأَوِّل دَلالَةً عَلَى المَحْدُوفِ مِنْ خَبَرِهِ؛ لأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيْه، وَيَصِيْرُ وَ يَكُونُ مَا ظَهَرَ مِنَ المَحْدُوفُ يَدُلُ عَلَيْهِ مَا (٢) كَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَتِهِ، كَما يَدْخُلُ فِي (إِنَّ) وَ (لَكِنَّ)، وَ يَكُونُ المَحْدُوفُ يَدُلُ عَلَيْهِ مَا (٢) أَظْهَرَت مِنْ الخَبرِ عَنِ الاسْمِ الأَوَّل كَمَا دَلَّ فِي (إِنَّ) وَ (لَكِنَّ)، فَلِدَلِكَ جَازَ، وَحَسُنَ فِي (كَانً) كَمَا يُحسُنُ فِي (إِنَّ) وَ (لَكِنَّ)، وَ هَذِه عِلَّةٌ حَسَنَةٌ جَدًّا.

مسألة (٧٢)

قَوْلُ اللهِ سُبْحانَهُ: ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانَ ﴾ (٣)

قَالَ أَبُو زَيْد (⁽¹⁾: هِيَ لُغَةٌ لِبَعْضِ العَرَبِ وَهُم بَنُو الحَرثِ ، فَنَزَلت هَلَهِ الآيَةُ لُغَتِهم (٥).

وَوَجهُ القِياسِ فِي دَلِكَ : أَنَّ العَرَبَ قَدْ تَقْلِبُ الياءَ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْـلَهَا ، فَمِنْ ذَلِكَ قَــوْهُم: (حَاحَيْـتُ) وَ (عَاعَيْـتُ) (١)، وَ كَــانَ حَدُّهــا أَنْ تَكُــونَ بَمَـنْزِلَةِ : (قَوْقَيْــتُ)

⁽١) في الأصل (زيدا).

⁽٢) في الأصل (عليها).

⁽٣) طه ٦٣.

⁽٤) أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري اللغوي البصري كان من أئمة الأدب و اللغة في زمانه و كان يتسمع في اللغات، ولم كتب كثيرة منها النوادر و الإبل و اللغات، توفي سنة خمس عشرة و مائتين، انظر وفيات الأعيان ٢/ ٣٧٨ و إنباه الرواة ٢/ ٣٠ و طبقات النحويين و اللغويين ١٦٥.

⁽٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١١٣ وذكر ذلك كثيرون منهم الفراء في معاني القرآن: فقراءتنا بتشديد إن ويالألف على جهتين إحداهما على لغة بني الحارث بن كعب يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤ وانظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٨ وإملاء ما من به الرحمن ٢٣/٢ والبيان ٢/١٤٤ .

⁽٦) و الأصل فيها أن تكون حيحيت و عيعيت و هيهيت فأبدلوا من الياء ألفاً كراهية اجتماع الأمثال الممتع ٥٩٠ وانظر المنصف ١٦٩/٢.

وَ (ضَوْضَيْتُ) (١) ، فَلَمَّا انْقَلَبَتْ عِنْدَ جَمِيْعِ العَرَبِ أَلِفا دَلَّكَ ذَلِكَ عَلَى تَجْويزِ مَا قَالَتْ.

وَفِي بعض لُغَاتِ العَرَبِ يَقُولُونَ : (عَلاكَ)، يُرِيْدونَ : (عَلَيْكَ) فَيَثبَتُونَ اليَاءَ أَلِفاً، وَ إِذا كَانَ هَذا مُسْتَمرًاً فِي اللَّغَةِ جَازَ^(٢).

وَ قَالَ الْخَلِيْلُ : ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانَ ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانَ ﴿ (٣).

قَالَ : لا أَلْحَنُ فِي القُرْآنِ وَلا أُغَيِّرُ القُرْآنَ وَالكِتابَ(٤).

وَهَـذا وَجْهٌ جَيِّدٌ ؛ لأَنَّ (إِنَّ) إِذَا خُفُفَتْ اثْتَقَلَتْ عَنْ بَابِها فَدَخَلَتْ عَلَى الفِعْلِ ، وَ هُـوَ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا عَنْ آلهتنا ﴾ (٥) وَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى الفِعْلِ لأَنَّها قَدْ وَالَـتْ عَـنِ الشَّبَهِ الذِي أَشْبَهَتْهُ ،أَعْنِي فِي دُخُولِها عَلَى الأَسْمَاء، وَإِذَا زَالَ ذَلِكَ الشَّبَهُ لَمْ تَعْمَـلْ فِي الإسْم، وَيُدْخِلُونَ اللّامَ فِي خَبَرِها لِيُفَرِّقُوا بَيْنِها وَبَيْنَ (إِنْ) التي تَكُونُ بَمَعْنى (مَا)(١) مِثْلُ قَوْلِه: ﴿ إِنْ الكَافِرُونَ إِلا فِي غُرُورٍ ﴾ (٧).

وَزَعَمَ سِيبويِه أَنَّ قَوْماً مِنَ العَرَبِ يُخَفِّفُونَ وَيَنْصِبُونَ بها (١٨)، وَسُمع: ﴿وَ إِنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّينَهُم (١٩). لَمَا لَيُوَفِّينَهُم (١٩).

⁽۱) و الأصل ضوضوت و قوقوت فـأبدلوا الواو الأخيرة ياء لوقوعها طرفاً رابعاً الممتع ٥٩٠ والمنصف ٢/ ١٦٩ .

⁽٢) الأخفش في معانيه :و زعم أبو زيد أنه سمع أعرابياً فصيحاً من بلحارث يقول : ضربت يداه و وضعته علاه، يريد يديه وعليه ويقول: إلا أنهم يزعمون أن بلحارث بن كعب يجعلون الياء في أشباه هذا ألفاً فيقول: رأيت أخواك ورأيت الرجلان معاني القرآن للأخفش ١١٣ وانظر الخصائص ١٤/٢ .

 ⁽٣) وهـي قـراءة حفـص بتخفيف إن و ألف هذان مع تخفيف نونها. انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤ – ١٨٥ والتيسير ١٥١ وفي الأصول ١/ ٢٣٥ كان الخليل يقرأ : إن هذان لساحران .

⁽٤) ينظر الأصول ١/ ٢٣٥ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤–١٨٥ .

⁽٥) الفرقان ٤٢ .

⁽٦) في الأصول ١/ ٢٣٥ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤–١٨٥ .

⁽۷) الملك ۲۰ .

⁽A) نص سيبويه في كتابه ٢/ ١٤٠: وحدثنا من نثق أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلق وأهل المدينة يقرؤون وإن كُلاً لما ليوفينهم يخففون وينصبون .

⁽۹) هود ۱۱۱.

وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُعْمِلُها عَمَلَ الفِعْلِ المَحْدُوفِ ، وَإِذَا أَعْمَلَها ذَلِكَ العَمَلَ، عَمِلت وَهِي مُحَفَّفَةٌ عَمَلَها مُتَقَلَّةً، وَهذا ضَعِيْفٌ؛ وَدَلِكَ أَنَّها إِنَّما تَعْمَلُ إِذَا كَانَ شَبَهُها شَبَها لَفُظِيّاً، فَإِذَا زَالَ اللَّفْظُ تَبَدَّلَتْ عَمَّا كَانَتْ عَلَيْه؛ لأَنَّها إِنَّما شُبِّهَتْ بِهِ تَشْبِيْها لَفْظيّاً(۱).

وَقَالَ أَبُو عَمْرو^(۱): لا أَلْتَفِتُ إِلَى الكِتَابِ إِذْ لا مُعْتَبَر به، لأَنِّي قَدْ وَجَدْتُهُمْ قَدْ كَتَبُوا (الصَّلاة) بالواو، وَأَشْبَاه ذلِكَ مِمَّا هُوَ فِي الخَطِّ كَتَبُوا (الصَّلاة) بالواو، وَأَشْبَاه ذلِكَ مِمَّا هُوَ فِي الخَطِّ مَكْتُوبٌ، وَلَيْسَ هُوَ فِي اللَّفْظِ مَنْطُوقاً بهِ، فَعُلِمَ بهذا أَنَّهُم لَمْ يَعْتَبروا الكِتَابَة، فَكَذلِكَ هذه الأَلِفُ (۱).

مسألة (٧٣)

إِذَا قُلْتَ: (إِنَّ فِي الدَّارِ قَائِماً أَخَواكَ)، تَنْصِبُ (قَائِماً) بـ(إِنَّ) وَيَرْتَفِعُ الأَخُوانِ بِفِعْلِهِما وَيَسُدَّانِ مَسَدَّ خَبَرِ (إِنَّ) فَيَكُونُ (فِي الدَّارِ) ظَرْفاً لِلقِيامِ('').

وَقَالَ أَبُو عُمَر: تَجْعَلُ (فِي الدَّارِ) الخَبَرَ (٥).

قَـالَ شَـيْخُنا: وَجْـهُ دَلِـكَ أَلَـهُ عَلَّقَهُ بشَيءٍ مَحْدُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ؛ لأَنَّهُ أَرادَ: إِنَّ زَيداً مُسْتَقِراً فِي الدَّارِ فَحَدَفَه، وَدَلَّ الظَّاهِرُ عَلَيْهِ.

⁽١) والمخفّفة من الثقيلة لك فيها وجهان : إن شئت رفعت ما بعدها بالابتداء و لزمت خبرها لام التوكيد فقلت: (إنْ زيد لقائم)، تريد إنْ زيداً لقائم ، وهذا هو الوجه لأنها إنّما كانت تعمل بلفظها وفتح آخرها على التشبيه بالفعل الماضي فلما نقص اللفظ وسكن الآخر بطل الإعمال مالم ينشر في الشجريات ١٨٦ وهو في الكتاب ٢/ ١٤٠ بمنزلة الفعل .

⁽٢) أبو عمرو بن العلاء التميمي المازني كان أعلم الناس بالقرآن والعربية والشعر ، أخذ عن أبي إسحاق، وكان من جلة القراء والموثوق بهم، توفي سنة أربع وخمسين ومائة. انظر وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٦، وطبقات النحويين واللغويين ٣٥.

⁽٣) وقرأ أبو عمرو: (إن هذين لساحران) واحتج أنه بلغه عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال: إن في المصحف لحناً وستقيمه العرب معاني القران للفراء ٢ / ١٨٥ وانظر البحر المحيط ٢/ ٢٤٤.

⁽٤) انظر الكتاب ٢ / ١٣٢ والمقتضب ٤ / ١٠٩، والأصول ١ / ٢٥٥ والجمل ٥٢ - ٥٣ وشرح الجمل ٤٤ - ١٠٩ وشرح الجمل

⁽٥) انظر الجمل ٥٢ وشرح الجمل ١/ ٤٤٠

وَقَـالَ أَبُـو عُثْمانَ الْمَازِنِيُّ وَأَبُو بَكْر بن السَّرَّاجِ (١): لا يَجُوزُ (٢): (إِنَّ فِي الدَّارِ قَائِماً أَخُواكَ).

قَالَ^(٣): لأَنَّ (إِنَّ) لَمَّا مُصَبَتْ (قَائِماً) احْتاجَتْ إِلَى مَرْفُوعٍ؛ لأَنَّها مُشَبَّهة بالفِعْل (٤)، فَلَمَّا كَانَ الفِعْلُ لا يُسْتَغْنَى بَمْنْصُوبها عَن فَلَمَّا كَانَ الفِعْلُ لا يُسْتَغْنَى بَمْنْصُوبها عَن مَرْفُوعِها، وَلا يُشْبهُ هَذَا الابْتِداءِ؛ وَدَلِكَ أَنَّ الْمُبْتَداً إِنَّما هُو مَرْفُوعٌ بغَيْرِ عَامِلٍ، فَإِذَا أَنْتَ جَئْتَ لَهُ بَمَا يَسدُّ مَسَدَّ خَبَرِهِ جَازَ^(٥).

مسألة (٧٤)

وَتَقُولُ: (إِنَّ فِيْها قَائِمَينِ أَخَوَيْكَ)، تَنْصبُ الأَخَوَيْن بـ(إِنَّ)، وَ (قَائِمَين) حَالٌ، وَالخَبَرُ هُوَ (فيها)(٢).

وَلَيْسَ لِقَـائِلٍ أَنْ يَقُـولَ: هَذا لا يَجُوزُ؛ لأَنَّكَ قَدْ فَصَلْتَ بَيْنَ (إِنَّ) وَبَيْنَ اسْمِها بِالحالِ، وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا لَمْ يَجُزْ.

⁽۱) أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج بصري المذهب، كان من أئمة العربية، أخذ النحو عن سيبويه والأدب عن المبرد وأخذ عنه السيرافي والرماني والزجاجي له من التصانيف الأصول وجمل الأصول والموجز وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة ست عشر وثلثمائة، انظر وفيات الأعيان 3/ ٣٣٩ وإنباه الرواة ٣/ ١٤٥ وطبقات النحويين واللغويين ١١٢

⁽٢) في الأصل (يجيز)

⁽٣) أبو علي الفارسي.

⁽٤) انظر شبه إنّ بالفعل في الإنصاف مسألة ٢٢ وشوح الجمل ١/ ٤٢٣ وأسرار العربية ٦١

⁽٥) لم أقف لابن السراج على رأي كهذا، والذي وقفت عليه لابن السراج ما ذكره الفارسي في بداية المسألة حيث يتبع بذلك رأي سيبويه. قال ابن السراج ناسباً إلى الأخفش: وقال الأخفش: أقول: إن في الدار جالساً أخواك فانصب جالساً بإن وارفع الأخوين بفعلهما واستغني بهما عن خبر إن الأصول ٢٥٥/١ أما المازني فرأيه في البصريات لوحة (٩) يقول الفارسي: وأبو عثمان لا يجيز هذه المسألة أعني إنّ فيها جالساً أخواك، ويقول لأن فاعل إنّ لم يذكر ولا يكون منصوب لا مرفوع معه قال: ولا يسد فاعل جالس مسد فاعل إنّ البصريات لوحة (٩)

⁽٦) ويجبوز هـذا عـند ابن السراج: 'وتقول: إن فيها قائماً أخواك وإن شئت قائمين أخويك فتنصب أخويك بإنّ وقائمين على الحال وفيها خبر إنّ الاصول ١/ ٢٥٥

وَالجَوابُ عَنْ هَـذا أَنَّهُ إِنَّما جَازَ ذلِكَ لِتَعَلَّقِهِ بِالخَبْرِ، وَهُو (فيها)، وَإِذا تَعَلَّقَ بِهِ كَانَ سَبِيْلُهُ سَبِيْلُ مَا عَمِلَ، فَلَمَّا كَانَ بهذِهِ الْمَنْزِلَةِ جَازَ تَقْدِيْمُه لِتَعَلَّقِهِ بِالخَبَرِ(١).

مسألة (٧٥)

[إِذَا قُلْتَ:] (إِنَّ فِيها قَائِمَيْنِ أَخَواكَ)، فَالوَجْهُ أَنْ تَنصبَ (قَائِمَيْنَ)؛ لأَنَّهُ اسْمُ (إِنَّ)، وَتَرْفَعُ الأَخَوَيْنَ بفَعْلِهِما عَلَى قَوْل مَنْ قَالَ: أَكَلُونِي البَراغِيثُ، وَسَدَّ الأَخَوانِ مَسَدًّ الخَبَرِ، وَ (فِيْها) مُتَعَلِّقَةٌ بالقِيامِ.

وَلا يَجُوزُ هَـذا عَـلى مَدْهَـبِ أَبِي عُثْمَانَ وَأَبِي بَكِرْ بن السَّرَّاجِ، لِما ذَكَرْنا فِي المَسْأَلَةِ الأُولى (٢).

وَوَجْـهٌ آخَـرُ: فِيْهِ (الأَخَوانُ) رَفعٌ بفِعْلِهِمِا، وَالجُمْلَةُ الخَبَرُ، وَلا يَمْتَنِعُ ذلِكَ عَلى قَوْلِ أَبِي عثمان.

وَوَجْهٌ ثَالِثٌ: هُو أَنْ تَجْعَلَ اسْمَ (إِنَّ) نَكِرَةً وَخَبَرَها مَعْرِفَةً.

مسألة (٧٦)

إِذَا [قُلْتَ: (إِنَّ] فِيْهَا قَائِمانِ أَخَواكَ)، فَإِنْ (٣) شِئْتَ جَعَلْتَ الأَخَوَيْنِ مُبْتَدَأً، وَ (قَائِمِیْنَ) خَبَراً مُقَدَّماً، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ (قَائِمانِ) مُبْتَداً وَ (أَخَواكَ) الخَبَرَ، وَأَضْمَرْتَ لِلْأَنِيِّ الوَجْهَيْنِ جَمِيْعاً (٤).

وَإِذَا قُلْتَ: (إِنَّ فِيها قَائِماً أَخَواك)، نَصَبْتَ (قَائِماً) بِ (إِنَّ) وَجَعَلْتَ الأَخَوَيْنِ رَفْعاً بفِعْلِهِما (٥).

⁽١) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٣٩-٤٤

⁽٢) انظر مسألة (٧٣)

⁽٣) في الأصل (إن)

⁽٤) على أن تكون الجملة من المبتدأ والخبر خبراً لأنَّ في محل رفع

⁽٥) انظر مسألة (٧٣)

مسألة (۷۷)

قَـالَ شَـيْخُنا: قَولُ قُطْرُب (١): إِنَّما نَصَبُوا بـ(إِنَّ) لأَنَّها أَشْبَهَتْ الفِعْلَ مِنْ حَيْثُ لا يُجامعها الفِعْلُ إِلاَّ فِي اضْطِرارِ.

قَالَ الشَّيْخُ: لَمْ يُجَامِعْهَا الفِعْلُ فِي إِضْطِرارٍ، أَنْشَدَ أَبُو عَلَيّ: قَالَ: أَنْشَدَ أَبُو زَيْد: [19] فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهُمَّ عَنِيَ سَاعَةً فَيْتنا عَلَى مَا خيّلَتْ ناعِمَيْ بَال (٢)

فَهـذا جَائِـزٌ لأَنَّهُ أَضْمَرَ الأَمْرَ، وَلا يَجُوزُ وُقُوعُها عَلَى الفِعْلِ لا فِي ضَرُورَة، وَلا غَيْرها (٣).

وَلَـو جَـازَ لَـهُ النَّشْبيه بِأَنَّهـا لا تُجـامِعُ الفِعْـلَ ('' [لجـاز ذلك في غيرها]، وَهِي حُـروفُ الجـرِّ / ٨و / فَكَائَـت تَكُونُ مُشَبَّهَةً لِلفِعْلِ بِأَنَّ الفِعْلَ لا يُجَامِعُها، فَفَسَدَت هَذِه العِلَةُ.

قَـالَ شَيْخُنا أَبُو عليَّ: قَوْلُهُ (٥) وَتَرَكُوا الرَّفْعَ فِي الخَبَرِ عَلَى مَا كَانَ عَليهِ (٦) هُو خَطَأٌ

⁽۱) محمد بـن المستنير أبـو علي المعروف بقطرب النحوي اللغوي أحد العلماء بالنحو واللغة، بصري المذهب، أخـذ الـنحو عـن سيبويه، له من الكتب معاني القرآن والاشتقاق والمثلث والنوادر وغيرها. توفي سنة ست ومائتين انظر إنباه الرواة ٣/ ٢١٩ وطبقات النحوين واللغويين ٩٩.

⁽۲) البيت لعدي بن زيد في ذيل ديوانه ١٦٢، وانظر الإيضاح ١٠٦ والنوادر ٢٥ وشرح شواهد المغني ١٩٧ والبيت غير منسوب في شواهد التوضيح ١٤٨ والهمع ٢/ ١٩٠ و الأمالي الشجرية ١/١٨٣ والحجة للفارسي ١٨٣/٢ والمغني ٢٨٩ والإنصاف ١٨٣ والعسكريات ٤٢ والمقتصد ٤٢٤ والحلبيات ٢٥٩، والشاهد في البيت إضمار اسم ليت لأنا نعلم أن ليت لا تدخل إلا على الجمل الاسمية ولا تدخل على الفعل فيكون التقدير: فليتك دفعت الهم بإضمار اسم ليت للضرورة.

⁽٣) يـنظر إضــمار الأمــر (اسم إن) في الحجة للفارسي ١٣٨/٢ والعسكريات ٤٢ والمقتصد ٤٢٤ والمغني ٢٨٩ وينظر النوادر ٢٥

⁽٤) (الفعل) وضع الناسخ فوقها ضبة.

⁽٥) يقصد قطرب، والحق أن هذا قول الكوفيين إلا أن الضمير يعود إلى قطرب في المسألة.

⁽٦) هـذا قول الكوفيين بجملتهم في الإنصاف مسألة ٢٢ فينقل عنهم قائلاً: فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها فإن ليست بعاملة في الخبر على قول الكوفيين وهي على قول البصريين عاملة في الخبر. انظر مسألة ٢٢ وفي ابسن يعيش ١٠٢/١: وذهب الكوفيون إلى أن هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع و إنما تعمل في

مِن قِبَلِ أَنَّ الكَلامَ قَدْ تَغَيَّرَ، فَفِي (١) كُلِّ مَوْضِع فِيه مَنْصُوبٌ لا (٢) بُدَّ مِنْ مَرْفُوع، وَلَيْسَ المَنْصُوبُ كَالَ اللهُ مَنْصُوبُ مَعَهُ، فَإِذِا كَانَ هَذا هَكَذاً عَلِمْتَ المَنْصُوبَ مَعَهُ، فَإِذِا كَانَ هَذا هَكَذاً عَلِمْتَ أَنَّه لَيْسَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ.

وَوَجْهُ آخَرُ وَ دَلِكَ أَنَّ خَبَرَ النُّبَتَدا، إِنَّما (٣) يَرْتَفِعُ إِمَّا بِالنُّبَدَا أَوْ بِالاَبْتِداءِ، وَقَدْ انْتَقَضَ المَعْنيانِ، وَدَلِكَ بِدُخُولِ (إِنَّ)، فَيَعْلَمُ أَنَّ العَامِلَ فِي الخَبْرِ هُو العَامِلُ فِي الاسْمِ وَهُوَ (إِنَّ) (٤)، كَمَا أَنَّ العَامِلَ فِي الفَاعِلِ هُو العَامِلُ (٥) فِي المَفْعُولِ.

فَأَمًّا قُوْلُ الشَّاعِرِ:

[٢٠] يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِبا رَوَاجُعا(٢)

فِإِنَّ أَبَا عَلَيٍّ ذَكَرَ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهَا لَيْسَتْ مُنْتَصِبَةً بـ(لَيْتَ)، وَإِنَّمَا هِي حَالٌ مِنْ فِعْـلِ مُضْمَرٍ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا أَقْبَلَتْ رَوَاجِعاً، فَالعَامِلُ فِي (رَوَاجِعَ) الفِعْلُ

وَأَمَّا قُولِ الشَّاعِرِ:

إِنَّ العَجُوزَ خُبَّةً جَرُوزًا (٨) [٢١] لا تَصْحَبَنَّ بَعْدَنا عَجُوزا

الاسم النصب لا غير وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ وانظر شرح الكافية ١١٠/١

- (١) في الأصل (في).
- (٢) في الأصل (فلا). (٣) في الأصل (وإنما).
- (٤) ينظر ابن يعيش ٢/١ والإنصاف مسألة ٢٢ وشرح الكافية ١١٠/١
 - (٥)في الأصل(الفاعل)
- (٦) البيت بــلا نسبة. انظر سيبويه والشنتمري ١/ ٢٨٤ وابن يعيش ١/ ٣١ والأشموني ١/ ٢٧٠ وتذكرة النحاة ٧٣٣ والمغني ٢٨٥ والأصول ١/ ٢٤٨ وشرح الجمل ١/ ٤٢٥.
 - ونسبه محقق الكتاب ٢/ ١٤٢ للعجاج وليس في ديوانه.
 - والشاهد في البيت نصب (رواجع) بفعل مضمر تقديره: أقبلت رواجعاً، ونصبها هنا على الحال.
- (٧) وللفـراء رأي آخـر فكان ينصب أيام الصبا ورواجع بليت انظر شرح الجمل ١/ ٤٢٥ وابن يعيش ١٠٣/١ والكسائي يرى أنه خبر لكان مقدّرة. انظر شرح الرضي ٢ / ٣٤٧.
 - (٨) البيت لم ينسب لقائل انظر النوادر ١٧٢ برواية:

ففيه وَجْهان (١): أَحَدَهُمَا أَنْ تَجْعَلَه بَدَلاً مِنَ العَجُوزِ، وَتُضْمِرَ حَدْفَ الخَبرِ؛ لأَنَّ فِي الكَلامِ دَلِيلاً عَليْهِ.

وَالوَجْهُ النَّاني: أَنْ تَنْصِبَهُ عَلَى الإخْتِصاصِ مِثْلَ قَوْلِهِ:

[٢٢] إِنَّا بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَل (٢)

فَعَلَى هَذين الوَجْهَيْنِ يَنْتَصِبُ، وَالخَبَرُ مُضْمَرٌ فِي الوَجْهَيْنِ جَمِيْعاً.

قَالَ الشَّيْخُ: وَإِنَّمَا نُصِبَ بِرَانِ ﴾ عِنْدَ أَصْحِابنا لأَنَّها جَاءَتْ عَلَى لَفْظِ الفِعْلِ، فَلَمَّا جَاءَتْ عَلَى لَفْظِ الفِعْلِ، فَلَمَّا جَاءَتْ عَلَى لَفْظِهِ أُعْطِيَتْ مِنْ أَحْكَامِهِ حُكْماً (٣).

وَلا تَحْتَمِلُ أَيْضاً إِلاَّ المكنيِّ المَنْصُوبَ (١).

قَـال الشُّيْخُ: وَقَدْ قَالُوا: (لَيْتِي)، فَحذفَ للضّرُورَةِ فِي الشُّعْرِ تَشبيهاً بـِ(لَعَلّي)(٥)،

إن العجوز خبة جروزا تأكل في مقعدها قفيزا

كذلك في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٥ وانظر الهمع ٢/ ١٥٦ والدرر ١١٢/١

والجروز هي المرأة الأكول التي لا تبقي شيئاً في الإناء. والخبّة: العجوز الخبيثة.

والشاهد في البيت في نصب خبة جروزا على وجهين: البدل من العجوز والاختصاص.

(١) ينظر الوجهان في شرح الجمل ٢٦٦/١

(٢) الرجز للأعرج المعني، ينظر شعر الخوارج ٢٧٤ والمرزوقي ٢٩١ وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٢١٩ والأشموني ٣/ ١٨٧ واللسان (بجل) و (جمل) والجمل لابن شقير ٦٧. وهو في الأصل: (إنا بنو ضبة). والرواية للرجز:

نعى ابن عفان بأطراف الأمل والشاهد في البيت نصب (بني) على الاختصاص.

- (٣) انظر الشبه بين إن والفعل في شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٣ والإنصاف ٢٢ وأسرار العربية٦١
 - (٤) ينظر الكتاب ٢/ ٣٦٨–٣٧٠ والمقتضب ١/ ٢٥٠ وشرح الجمل ٢/٣٦، ٤٣٥
- (٥) والأصل أن لا تحذف منها نون الوقاية لأنه ليس فيها ذلك القرب من النون فالتاء فيها ليست تقارب النون حتى تحذف، وإنما تحذف لقرب الحرف منها كذلك في لعل لأن اللام قريبة من النون حذفت، وليس ذلك في ليت وحذفوها في الشعر تشبيهاً بلعل ومنه قول الشاعر:

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادقه ويهلك جل مالي ينظر الكتاب ٢/ ٣٦٨– ٣٧٠ والمقتضب ١/ ٢٥٠. وَحُـذَفَ مِنْ (لَعَلَّ) لأَنَّ الَّلامَ قَرِيْبَةٌ مِنَ النُّونِ، وَإِذَا كَانَتْ قَرِيْبَةٌ مِنَ النُّونِ وَهُم يَكْرَهُونَ اجْتِماعَ الأَمْ ثَالِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَكَانَتَ الَّلامُ مُقَارِبَةً للنُّونِ، حَذَفُوها كَمَا قَالُوا: (بَلحَرْث) و(بَلهُجَيْم (١)) فَحَذَفُوا النُّونَ لِمَجيءِ الَّلامِ اسْتِثْقَالاً لِلجَمْعِ بَيْنَ الأَمْثَال (٢).

مسألة (٧٨)

(كُمْ) تَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ: تَكُونُ اسْتِفْهَاماً، وَتَكُونُ خَبَراً (٣).

فَإِذَا (٤) كَانَتْ خَبَراً، جَازَ فِيْما بَعْدَها الجَرُّ وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، (٥) تَقُولُ: (كُمْ رَجُلِ أَتَانِي) فَتَجَرُّهُ بـ(كَمْ)، وَإِنَّما جَرَرْتَهُ بـ(كَمْ) لأَنَّ (كَمْ) نقِيْضَةُ (رُبَّ)، وَمِنْ أُصُولِهِمْ حَمْلُ الشَّيءِ عَلَى نَقِيْضِهِ، أَلا تَرَى أَنَّ (رُبَّ) لِلقِلَّةِ وَ (كَمْ) لِلكَثْرَةِ، فَلَمَّا كَانَتْ بهَذِهِ المُنْزِلَةِ أُجْرِيَتْ مَجْرَى (رُبَّ) (٢٠).

وَإِنْ نُصِبَ مَا بَعْدَها فَجَائِزٌ؛ لأَنَّها عَدَدٌ فِي الْحَقِيْقَةِ، وَإِذَا كَانَتْ عَدَداً^(٧) فَالأَعْدَادُ ثُبَيَّنُ مَرَّةً بالنَّصْبِ، وَمَرَّةً بالجَرِّ، وَإِذَا كَانَ هَذَا جَائِزاً فِي الأَعْدَادِ فَعَلَى أَيِّ وَجْهِ أَرَدْتَ جَازِ^(٨).

وَالرَّفْعُ: إِذِا قُلْتَ: (كَمْ رَجُلٌ أَتانِي)، صَارَتْ (كَمْ) فِي مَعْنَى (مِرَارٍ)، فَتَكُونُ فِي

⁽١) والأصل بني الحارث ويني الهجيم.

⁽٢) ينظر المقتضب ٢٥٠/١-٢٥١

⁽٣) ينظر الكتاب ٢/ ١٥٦ والمقتصد ٧٤١، وابن يعيش ٤/ ١٢٦ والمقتضب ٣/ ٥٥.

⁽٤) نقل البغدادي في الخزانة هذه المسألة كاملة انظر الخزانة ٦/ ٤٨٨ - ٤٨٩.

⁽٥) الكلام من هذا الموضع إلى قوله (بكم) غير موجود في الخزانة ٦/ ٤٨٨.

⁽٦) انظر الكتاب ١٥٦/٢، شبهها برب، وفي ابن يعيش ١٢٧/٤: فلم خصت الخبرية بالخفض والاستفهامية بالنصب فالجواب أن التي في الخبر تعارض رب وهي حرف جر، فخفضوا بكم في الخبر حملاً على رب وانظر المقتضب ٣/٧٥

⁽٧) قوله (وإذا كانت عدداً) غير موجود في الخزانة ٦/ ٤٨٨

⁽٨) في ابـن يعـيش ١٢٧/٤: وإنمـا كـان ذلك من قبل أن كم واقعة على العدد، والعدد منه ما ينصب مميزه نحو قولك: عندي خمسة عشر ثوبا وعشرون عمامة ومنه ما يضاف إلل مميزه وذلك على ضربي:ن منه ما يضاف إلى الجمـع نحو ثلاثة أثواب، ومنه ما يضاف إلى الواحد نحو مائة درهم وألف دينار فميزت كم بجميع أنواع ما ميز به العدد.

مَوْضِعِ نَصْبٍ بـ (أَتَانِي)، وَيَكُونُ (رَجُلُ) رَفْعاً بالإبْتِداء (١١)، وَ (أَتَانِي) خَبَرُهُ.

قَالَ أَبُو عَمْرُو: لا يَكُونُ مَا تُبَيَّنُ بِهِ (كَمْ) إِلاَّ نَكِرَةً، وَذَلِكَ أَنَّهَا (٢) عَدَد، وَالأَعداد لا تُبَيَّنُ إِلاَّ بالنَّكِراتِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُز أَنْ تُبَيَّنُ إِلاَّ بالنَّكِرَاتِ.

وَالنَّصْبُ فِي الخَبَرِ جَائِزٌ؛ لأَنَّها عَدَدٌ فِي الحَقِيْقَةِ، وَإِنْ كَانَ الوَجْهُ الجَرَّ، وَالنَّصْبُ فِي الحَقِيْقَةِ، وَإِنْ كَانَ الوَجْهُ الجَرَّ، وَالحَسَنُ أَنْ تَنْصبَ إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَها وَبَيْنَ ما أُضِيْفَ إِلَيْها أَنْ الفَصْلَ بَيْنَ المُضَافِ وَالمُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ (٤) قَبِيْحَ، فَلَمَّا قَبُحَ نَصَبُوهُ؛ لأَنَّها فِي الحَقِيْقَةِ عَدَدٌ، وَ (رَجُلٌ) يُفَسِّرُ وَيُوضِّحُ.

وأمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٢٣] كَمْ بَجُودٍ مُقْرِفِاً نَالَ العُلى وَكَرِيْماً بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ (٥)

فَنَصَبَ (مُقْرِفاً)، فَسَّرَ بهِ (كُمْ)^(۱)؛ لأَنَّهُ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (كَمْ) بقَوْلِهِ (بجُودٍ)، وَتَكُونُ (كَـمْ) فِي مَوْضِعَ رَفْعِ بالابْتِداءِ، وَهِي فِي المَعْنَى فَاعِلَةٌ، كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ قَامَ)، فَـ(زَيْدٌ) رَفْعٌ بالابْتِداءِ (۱)، وَإِنْ كَانَ فِي المَعْنَى فَاعِلاً.

⁽١) في الخزانة ٦/ ٤٨٨ (ويكون رجل مبتدأ)

⁽٢) في الخزانة ٦/ ٤٨٨ (لأنها)

⁽٣) في الفصل بينها وبين مميزها خلاف في الإنصاف، مسألة ٤١، ذهب الكوفيون أن مميزها مخفوض ويرى البصريون أنه لا يجوز فيه الجر ويجب أن يكون منصوباً، انظر ابن يعيش ١٣٠/٤.

⁽٤) في الخزانة ٦/ ٤٨٨ (المتضايفين).

⁽ه) البيت لأنس ابن زنيم في العيني ٤/٣٥٤ ونسب لعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ٢/ ١٠ والبيت بلا نسبة في سيبويه والشنتمري ٢/ ٢٦ والمقتضب ٣/ ٦٦ والأشموني ٤/ ٨٢ وابن يعيش ٤/ ١٣٢ والإنصاف برواية (وشريف بخله) ٢/ ٣٠٣ والأصول ٢/ ٣٢٠ والجمل لابن شقير ٩٧ والخزانة ٢/ ٤٨٨ والجمل للزجاجي ١٣٦.

وفي البيت ثلاثة وجوه جائزة وهي الرفع والنصب والجر في المقرف والكريم.

والشاهد في البيت نصب مقرف على التمييز والفصل بين كم ومقرف بقوله (مجود).

⁽٦) في الأصل (فسره بكم)

⁽٧) في الحزانة ٦/ ٤٨٩ (فزيد مبتدأ)

وَيَجُوزُ الجَرُّ؛ لأَنَّكَ حِلْتَ بَيْنَ (كُمْ) وَبَيْنَ مَا عَمِلَتْ فِيْهِ بِظَرْفِ (١)، كما (٢) قَالَ الشَّاعِرُ:

[٢٤] كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيْعَالِهِنَّ بنا أُوَاخِرِ الْمَيْسِ أَنْقَاضُ الفَرَارِيْجِ (٣).

فَأَمَّا قُوْلُ الفَرَزْدَقِ:

[٢٥] كَمْ عَمَّةً لَكَ يَا جَرَيْرُ وَخَالَةً فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي (١٤)

فَأَمَّا النَّصْبُ فِي العَمَّةِ فَتَجْعَلُ (كَمْ) رَفْعاً بِالابْتِداءِ، وَ (حَلَبَتْ) خَبَرُها وَ (عَمَّةً)

وورد البيت بروايتين (أنقاض الفراريج) و (أصوات الفراريج) ذكرهما معاً البغدادي انظر الخزانة ١٠٨/٤ ووردت (أصوات الفراريج) في الكتاب والشنتمري ١٠٨/١، ٢٩٥،٣٤٧ والحيوان ٢/ ٣٤٢ وضرائر الشعر ٧٤ والمرزوقي ١٠٨٣ والأصول ٢/٣٠١ وابن يعيش ١٠٣/١ والإنصاف ٤٣٣ والمقتضب ٤/٣٧٦.

وهو في ديوانه برواية (أنقاض الفراريج) انظر الديوان ٧٦ وهو من قصيدة مطلعها:

يا حادي بنت فضاض أما لكما حتى نكلمها هُمُّ بتعريج

والإيغال: الدخول والتواري والابتعاد، الميس: شجر، الفراريج: صغار الدجاج.

والشاهد في البيت هو الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور أراد كأن أصوات أواخر الميس.

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٦١ وانظر سيبويه والشنتمري ٢٥٣/١ وشرح شواهد المغني ١٥ والعيني ١/ ٥٥، ٤/ ٤٨٩ والدرر ٢/ ٢١١ والخزانة ٦/ ٤٩٨، ٤٩٩ والجمل ١٣٧ وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٧ والمغني ١ / ١٨٥ وابن يعيش ٤/ ١٣٣

والبيت غير منسوب في اللسان (كمم) والأشموني ٢١٧/ ٢١٢٠- ١/ ٨١ والمقتضب ٩/ ٥٨ وابن عقيل ١٢٦/ ٢١٢ والموجز ٤٤ والاصول ٣/١٦ ومعاني القرآن للفراء ١٦٩/١ وسر الصناعة ٣٣١ وهو في الديوان من قصيدة مطلعها:

يا ابن المراغة إنّما جاريتني بمسبقين ذي الفعال قصار

والفدعاءُ : هي التي اعوجت مفاصلها، والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي بلغ من حملها عشرة أشهر. يصف نساء جرير أنهن راعيات له وخدم، والشاهد في البيت نصب عمة على التمييز ورفع كم بالابتداء.

⁽١) تنظر مسألة ٤١ في الإنصاف

⁽٢) من هذا الموضع إلى نهاية الشاهد غير موجود في الخزانة ٦/ ٤٨٩

⁽٣) البيت لـذي الـرمة في ديوانــه ٧٦ وانظــر الكــتاب والشــنتمري ١/ ٩١، ٩١٥-٣٤٧ والحــيوان ٢/ ٣٤٢ والإنصــاف ٤٣٣ والجمل لابن شقير ٧٩ والتاج (نقض) وسر الصناعة ١٠ وغير منسوب في ضرائر الشعر ٧٤ والمـرزوقي ١٠٨٣ والأصول ٢٠٨١ وابن يعيش ١/ ١٠٣ والعين ٥/ ٥١ والحزانة ١٠٨/٤ والمقتصد ٧٧ واللامات ١٠٠ والمقتضب ٣٧٦

تُفَسِّرُ (١) العَدَد، وَكَأَنَّهُ (٢): عِشْرُونَ عَمَّةً حَلَبَتْ، وَالجَرُ (٣) عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الكلامِ.

وَأَمَّا الرَّفْعُ فِي العَمَّةِ إِذَا قَالَ: (كَمْ عَمَّةٌ) (٤) فَتَكُونُ (كَمْ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وتقديرُه (كَمْ) فِي مَعْنى (مِراراً) ، فَتَصِيْرُ طَرْفاً لِلحَلْبِ (٢٠). ظَرْفاً لِلحَلْبِ (٧٠).

قَـالَ أَبُو عَمْرُو : تَقُولُ : (كَمْ رِجَالٍ قَدْ رَأَيْنا)، فَجَازَ فِي (كَمْ) أَنْ تُفَسَّرَ بالجَمْعِ؛ لأَنَّ العَدَدَ يُفَسَّرُ بالجَمْعِ وَبالواحِد^(٨).

وَإِذَا ثُلْثُ كَانَتْ (كَمْ) عَدَداً جَازَ تَفْسِيرُها بالواحِدِ وَ الجَمْعِ مَعْ أَنَّهُ مَع (كَمْ) أَشَدُّ اسْتِمْراراً ، وَدَلِكَ آلَكُ (١٠٠ إِذَا قُلْتَ : (عِشْرُونَ دِرْهَماً) فَفِي الكَلَامِ دَلالَةٌ عَلَى الجَمْعِ ، وَإِذَا قُلْتَ : (كَمْ) فَلَيْسَ فِي (كَمْ) دَلالَةٌ عَلَى الجَمْعِ ، فَلِدَلِكَ أَجَازُوا دَلِكَ فِي (كَم)(١١١).

مسألة ٧٩

وَتَقُـولُ : (كَـمْ رَجُـلاً رَأَيْتُ لا رَجُلاً وَ لا رَجُلَيْنِ) ، فَلا يَخْلُو (رَجُلاً) مِنْ أَحَدِ تَلائـةِ أَشْياء (١٢): إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَفْسِيراً لِلعَدَدِ الَّذِي هُوَ

⁽١) في الخزانة ٦/ ٤٨٩ (تفسير)

⁽٢) في الخزانة ٦/ ٤٨٩ (كأنه قال)

⁽٣) انظر الوجهين في المقتضب ٣/ ٥٩ والجمل ١٣٨.

⁽٤) قوله : (إذا قال كم عمة) غير موجود في الخزانة ٦/ ٤٨٩.

⁽٥) في الأصل: (تكون) والمثبت من الخزانة ٦ / ٤٨٩.

⁽٦) قوله: (وتقديره) غير موجود في الخزانة ٦/ ٤٨٩ .

⁽٧) فمن رفع أوقع كم على المرات كأنه قال : كم مرة عمة لك يا جرير حلبت علي عشاري الجمل ١٣٨ .

⁽٨) في ابن يعيش: قال أبو علي: أصلها أن تضاف إلى واحد و إنما أضيفت إلى الجمع على الأصل المرفوض (١٢٩/٤ وفي شرح الكافية ٢/٩٦: ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعاً كمميز المرتبة الوسطى خلافاً للكوفيين ، وعلى ما أجاز السيرافي التقدير: أعشرون غلمانا لك .

⁽٩)في الأصل (إذا) وكذا في الخزانة ٦/ ٤٨٩.

⁽١٠) (أنك) غير موجود في الخزانة ٦/ ٤٨٩.

⁽١١) انتهى نقل البغدادي لهذه المسألة في الخزانة. انظر الخزانة ٦/ ٤٩٠.

⁽١٢) انظر هذه المسألة في الكتاب ٢/ ١٦٨ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٨١

(كُمْ)، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بَدَلاً مِنَ العَدَدِ المُفَسَّرِ.

فَيَسْتَحِيْلُ أَنْ يَكُونَ نَصْباً بـ(رَأَيْتُ)؛ لأَنَّه لا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : (رَأَيْتُ لا رَجُلاً وَلا رَجُلاً وَلا رَجُلاً وَلا رَجُلاً وَلا وَرُهَماً وَلا عِرْهَماً اللهَ يَسْتَحِيْلُ أَنْ تَقُولَ : (عشرونَ لا دِرْهَماً وَلا دِرْهَمَيْنِ) .

فَلَمَّا بَطَل هَـذان الوَجهان تَبَت أَنَّها بَدَلٌ من الْفَسَّر، وَ تَقْدِيْرُه : عِشْرُونَ رَجُلاً رَأَيْتُ لا رَجُلاً وَلا رَجُلَيْن، كَأَنَّهُ أَرادَ : جُمْلَةً وَاحِـدَةً، وَلا يُرِيْدُ به رآهم (١) مُتَفَرِّقين واحداً واحداً، أو اثنيْنِ اثنيْن ِ اثنان مَ الله التَّوْفيقُ.

وَيَكُونُ مَعَ البَدَلِ^{٣)} مِنْهُ بَياناً لِلتَّفْسِيرِ، وَ إِنْ كَانَ بَدَلاً، أَلا تَرَى أَنَّ البَدَلَ يَجْرِي مَجْرَى البَيَانِ، إِذَا قُلْتَ: (ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ)، فَبَيَّنْتَ بِالرَّأْسِ أَنَّهُ المَضْرُوبُ دُونَ غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ هَذَا البَدَلُ هَاهُنَا بَيَّنْتَ بِه كَمَا بَيَّنْتَ فِيما ذكرنا.

مسألة (٨٠)

(كَمْ) إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَاماً لَزِمَت العَدَدَ المَنْصُوبَ وَهُوَ الوَاحِدُ / ٨ڟ / وَ ذَلِكَ أَنَّ (كَمْ) فِي الخَبرِ نَقِيْضَةُ (رُبُّ)، وَ رُبُّ تُضَافُ إِلَى الجَمْعِ وَ الوَاحِدِ، وكَانَتْ فِي الخَبرِ مُشَبَّهَةً برُبُ (٤).

وَفِي الاسْتِفْهامِ خَلُصَتْ إِلَى العَدَدِ، فَلَمَّا خَلُصَتْ إِلَى العَدَدِ حَسْبُ، وَلَمْ تَكُنْ مُشَبَّهَةً بـ(رُبُّ)، نَصَبُوا بَها المَعْدُودَ (٥)، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُفَسِّرُوها بَجَمْعٍ (١) كَمَا كَانَ فِي الخَبْرِ،

⁽١) في الأصل (بدراهم)

⁽٢) هـذا إذا قلت: عشرون درهماً لا درهماً ولا درهمين، وفي الأشباه والنظائر ٢/ ٢٨١: كم درهم عندي لا درهم ولا درهمان، لأن المعنى كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل أكثر منه وهذا في الخبرية.

⁽٣) في الأصل (بدل)

⁽٤) ينظر حمل كم على رُبُّ في الخبرية في أسرار العربية ٣٠، ٢٤١

⁽٥) في الأصل (العدد)

⁽٦) مميز كم الاستفهامية مفرد ولم يجز في مميزها الجمع هذا على قول البصريين، انظر الكتاب ٢/ ١٥٩ والمقتصد ٧٤٤ وشرح الكافية ٢/ ٩٦ وعلى قول الكوفيين والسيرافي يجوز جمع مميزها، انظر شرح الكافية ٢/ ٩٦

وَ لَأَنَّهُم أَيْضاً إِذَا أَمْكَنَهُم الفَصْلُ بَيْنَ الاسْتِفهامِ وَ بَيْنَ الخَبَرِ فَصَلُوا (١)، وَكَانَ ذلِكَ حَسَناً، ففعلوا ذلِكَ.

وَإِذَا دَخُلَتَ عَلَى (كَمْ) حَرْفَ جَرِّ جَازَ أَنْ تُجُرَّ مَا بَعْدَها وَتَنْصِبَه (٢)، فَالنَّصْبُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَ الجَرُّ؛ لأَنَّ هَذِه الحُرُوفَ إِذَا دَخَلَتْ فِي مَوْضِع (٣) [عِوَضاً] مِن أَخَواتِها فِي اللَّفْظِ كَانَ (٤) فِيها دَلالَةٌ عَلَيْها، وَ ذَلِكَ قَوْلُكَ: (بكم رَجُلُ مَرَرْتَ؟) لأَنَّكَ أَضْمَرْتَ (مِنْ) بَعْدَ (كَمْ) إِذَا كَانَ فِي الكلامِ دَلالَةٌ عَلَى إِضْمَارِها، وَهِيَ البَاءُ (٥).

وَيَجُوزُ الفَصْلُ بَيْنَ (كُمْ) وَبَيْنَ مَا عَمِلَتْ فِيْهِ، كَمَا يَجُوزُ فِي العَدَدِ وَهُوَ: (عِشْرُونَ [لَكَ] دِرْهَماً)(٢). وَلَمَّا(٧) جَازَ الفَصْلُ فِي ذَلِكَ(٨) كَانَ فِي هَذَا أَجُودَ وَ أَحْسَنَ.

وَإِذَا قُلْتَ : (كُمْ ضَرَبْتَ رَجُلاً؟) كَانَ فِي (كُمْ) وَجْهَانِ :

إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (كَمْ) ظَرْفاً لِلمرار (٩) فَيَكُونُ التَّقدِيرُ : كَمْ مَرَّةً ضَرَبْتَ رَجُلاً؟

⁽١) ينظر ما افترق فيه كم الاستفهامية وكم الخبرية في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٨١.

⁽٢) إلا أن يدخل عليها حرف خفض فيكون لـك فيما بعدها وجهان: النصب على التمييز والخفض على إضمار (من) الجمل ١٣٥ وانظر شرح االكافية ٩٦/٢.

⁽٣) وضع الناسخ فوقها ضبة.

⁽٤) في الأصل (إذا كان).

⁽٥) حسن إضمار (من) هاهنا لأن في حرف الجر الذي دخل على كم تعويضاً عنه ودلالة عليه، ينظر ابن يعيش ١٢٨/٤ والكتاب ٢/ ١٦٠، والمقتضب ٥٦/٣ والبصريون يجيزون على قبح: على كم جذع ويكم رجل يجعلون ما دخل على كم من حروف الخفض دليلاً على (من) ويحذفونها وفي المقتضب ٣/ ٥٧: وليس إضمار (من) مع حروف الخفض بحسن ولا قوي وإنما إجازته على بعد.

⁽٦) ينظر الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٣ والمقتضب ٣/ ٥٥.

⁽٧) في الأصل (لما).

⁽٨) وكمان الفصل في الخبرية ليس بجيد وفيه خلاف انظر مسألة ٧٨ من هذا الكتاب وفي الاستفهامية يجوز من غير قبح. انظر المقتضب ٣/ ٥٥ والاشباه والنظائر ٢/١٨٣.

 ⁽٩) في المقتضب ٣/ ٦٢: 'وتوقع كم على مرار من الدهر فتكون كم ظرفاً منصوباً لأن كم اسم للعدد فهي واقعة على كل معدود.

فَيَكُونُ المَضْرُوبُ رَجُلاً وَاحِداً.

وَإِذَا قَالَ: أَرَدْتُ بِهِ العَدَدَ كَانَ تَفْسِيراً لِلجَمْعِ؛ لأَنَّها فِي الاسْتِفْهامِ عَدَدٌ مُنَوَّنَ، وَإِذَا نَصَبَتْ (كَمْ) (ضَرَبْتُ) جَعَلْتَ رَجُلاً بَدَلاً مِنْها (١٠).

وَ تَقُولُ : (إِبْـنُ كُمْ سَنَةٍ زَيْدٌ ؟ أَثلاثٍ أَمْ أَرْبَعٍ)، فَتَكْسِرُ الأَلِفَ؛ لأَنَّهَا مُضَافَةٌ إلى الاسْتِفْهَامِ فَهِيَ بَمُنْزِلَتِهِ، وَ جَرَرَتَ (أَثلاثٍ أَمْ أَرْبَعٍ)، جَعَلْتُهُ بَدَلاً مِنْ (كَمْ).

وَإِذَا قُلْتَ: (عَلَى كَمْ جَذْعًا بَيْتُكَ مَبْنِيّاً) وَ (مَبْنِيِّ)، فَإِذَا نَصَبْتَ كَانَتْ (عَلَى) مُتَعَلِّقَةً بِفِعْلٍ مَحْدُوفٍ كَانَ تَقْدِيرُهُ: مَسْتَقِرٌ (٢) عَلَى كَمْ جَذْعاً بَيْتُكَ ؟ وَ (بَيْتُكَ) رَفْعٌ بِالاَبْتِدَاءِ، [وَ الخَبَرُ] قَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، وَ (مَبْنِيّاً) نَصْبٌ عَلَى الحَال (٣).

وَ إِذَا رَفَعْتَ (مَبنيًا) أَلغَيْتَ (عَلَى كُمْ) فَيَكُونُ (بَيْتُكَ) رَفعاً بالابْتِداءِ، وَ (مَبْنِيُّ) خَبَرُهُ، وَقَدْ عَمِلَ (مَبْنِيُّ) فِي (كَمْ)(٤)، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالمَبنِيُّ فَهِيَ فِي مَوْضِعٍ نَصْب، وَهُو صِلَةٌ لَه، وَ جَازَ تَقْدِيْمُهُ وَ إِنْ كَانَ صِلَةً؛ لأَنَّهُ اسْتِفْهَامٌ وَلَهُ صَدْرُ الكلامِ.

وَإِذَا قُلْتَ : (كَمْ غُلاماً مَضْرُوبٌ خَمْساً أَوْ سِتَّاً، أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلاثُونَ؟) فَتَجْعَلُ (خَمْساً أَوْ سِتَّاً) عَدَدَ المِرَارِ، وَ (كَمْ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ وَ (مَضْرُوبٌ) خَبَرُها، وَ قَوْلُكَ : (أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلاثُونَ) بَدَلٌ مِنْ (كَمْ).

وَ تَقُولُ : (كَمْ مَرَّةً ضُرُبِ زَيْدٌ، أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلاثُونَ، أَثلاثًا أَمْ أَرْبَعًا ؟)، جَعَلْتُه عَدَداً لِلمِرار.

 ⁽١) والضرب الثاني من العمل النصب على المفعولية كقولك: كم غلاماً رأيت؟ وكم رجلاً ضربت؟ فكم منصوباً برأيت وضربت المقتصد ٧٤٧ وانظر ٧٥٠ .

⁽٢) في الأصل (مستقرة)

 ⁽٣) في المقتضب ٣/٥٦: إذا نصبت مبنياً جعل (على كم) ظرفاً للبيت لأنه لو قال لك على المذهب كم جذعاً بيتك لاكتفى.

⁽٤) في الإغفال: وكم في كلتا جهتيها الخبر والاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها ولا تبنى عليه، وإنما تبنى الجملة التي هي فيه على ما قبلها فالحكم لها من دونها الإغفال ٧٨ .

⁽٥) في المقتضب ٣/ ٥٦: وتقول: على كم جذعاً بيتك مبني إذا جعلت على كم ظرفاً لمبني رفعت البيت بالابتداء وجعلت المبني خبرا عنه، وجعلت على كم ظرفاً لمبني.

وَ إِذَا قُلْتَ : (كُمْ دِرْهُمٌ فِي يَدِكَ) فَرَفَعْتَ الدِّرْهَمَ، فَإِنَّما تَسْأَلُهُ(١) عَنْ زَئِتِه، لأنَّكَ إِنَّما رَفَعْتَه لَمَّا لَمْ يَكُنْ تَفْسِيراً ثَبَتَ أَنَّهُ سُؤالٌ عن زَئِةِ الدِّرْهَمِ.

شَرْحُ بَابِ النَّفْيِ

مسألة (٨١)

اعْلَمْ أَنَّ (لا) تُنْصِبُ بها النَّكِرَةَ، وَ فِي مَوْضِعِها وَجهانِ :

فَأَحَدُهُما : أَنْكَ إِذا قُلْتَ : (لا رَجُلَ) كَانَ هَذا نَفْياً لا إِيجابَ لَه، وَإِذا كَانَ نَفْياً لا إِيجابَ لَه، وَإِذا كَانَ نَفْياً لا إِيجابَ لَهُ، وَ سَائِرُ النَّفْيِ فَبُنِي.

والتَّانِي : أَنَّهُ جَوابٌ لِقَولِكَ : (هَلْ مِنْ رَجُلٍ ؟)، فَلَمَّا كَانَ جَوابَ شَيءٍ قَدْ عَمِلَ فِيْهِ حَرْفٌ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِمَّا عَمِلَ [فَبَنِي].(٢)

وَ(لا) تَدْخُلُ عَلَى الْبُتَدا فَتَعْمَلُ فِيْهِ النَّصْبَ، كَما تَعْمَلُ (إِنَّ) فِي الْبُتَدا، وَيَدُلُّكَ عَلَى اللهِ النَّصْبَ، مَمْطُول (٣)، مِثْلُ قَوْلِكَ: (لا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ) نَصَبَتْهُ (١٤).

وَكَذَلِكَ: (لا غُلاماً لَكَ (٥) فِي الدَّارِ)، فَلَمَّا كَانَتْ عَامِلَةً النَّصْبَ فِيْمَا لَمْ يُبْنَ مَعَها، وَبُنِيَتْ هَاهُنا، جَعَلْتَ حَرَكَتَها فِي البناءِ الحَرَكَةَ التِي لَوْ كَانَ الاسْمُ مُعْرَباً

⁽١) في الأصل (يسأله).

⁽٢) وإنما بني معها لأنه افتقر إلى (من) مقدرة قبله لأن النفي العام يكون بها، فالتقدير لا من رجل في الدار لأنه كالجواب لمن قال: هل من رجل في الدار فلمًا حذفت (من) وتضمنها ما بعدها بني رصف المباني ٣٣٦، وانظر ابن يعيش ١٠٥/١ وعند الكوفيين هو معرب وليس بمبنى، انظر الإنصاف مسألة ٥٣.

⁽٣) في الأصل (موصول) وليس بموصول. ويسميه الفارسي في العسكريات ١٣٤ (محطول).

⁽٤) العسكريات ١٣٤: ويدلك على أنها تنصب الاسم أن الاسم المنفي بها إذا كان ممطولاً أو مضافاً ظهرت فيه فتحة النصب كقولك: لا خيراً من زيد، ولا آمراً يوم الجمعة لك وكذلك نصبها المفرد على حد نصبها لهذا الممطول وانظر رصف المباني ٣٣٣ وابن يعيش ١٠٦/١.

⁽٥) في الأصل (لا غلام لك).

لَحُرِّكُ (١) بِالنَّصْبِ، وَيُشْبِهُ قَوْلِكَ: (يا ابن أَمِّ)، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَعْرَبْتَهُ لَكَانَ النَّصْبُ حَرَكَتَهُ.

فَلمَّا بَنَيْتَهُ جَعَلتَ حَرَكَتَهُ لِلبَنَاءِ الْحَرَكَةَ الَّتِي لَوْ كَانَ مُعْرَباً لَكَانَتْ حَرَكَتُهُ (٢).

وَوَجْهُ بِنَائِهِمِ (رَجُلاً) أَنَّ (لا) دَحَلَتْ عَلَيْهِ فَصَارَتْ كَالْجُزْءِ مِنْهِ^(٣)، يَدُلُّكَ عَلَى هَذَا قَوْلُهُم: (جَنْتُ بلا شَيءٍ) فَيُدْخِلُونَ (الباءَ) عَلى (لا) كَما دَخَلَتْ عَلى الاسْم.

وَالاسْمُ إِذَا انْضَمَّ إِلَى الاسْمِ بُنِيَ، فَإِذَا انْضَمَّ إِلَى الحَرْفِ وَتَنَزَّلَ مَنْزِلَةَ الجُزْءِ مِنْه فَالأَحْرى (١٤) أَنْ يُبْنَى (٥)، فَلَمَّا صَارَ هُو وَالحَرْفُ كَالشّيءِ الوَاحِدِ بُنِيَ، وَيَصِيرُ الْمَجْمُوعُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، فَإِذَا حِئْتَ بَخَبَرٍ رَفَعْتَهُ وَجَعَلْتَهُ خَبَرَ الْمُبْتَدَأ (١٦)، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٢٦] مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِها فَأَنا ابنُ قيسٍ لا بَرَاحُ (٧)

⁽١) في الأصل (حرك).

⁽٢) في العسكريات ١٣٥: إلا أن حركة البناء في هذا المبني هي غير الحركة التي كانت تكون للاعراب في هذا المبني قبل حالمه المفضية بمه إلى البناء، ونظيره في هذا المعنى قولهم: يا ابن أم فيمن جعلها اسماً واحداً و (غير) ساقطة من احدى نسخ العسكريات، وفي المقتصد ١٠٠ فلما قصد البناء بني على الحركة المستحقة دون أخرى أجنبية ومثله ما ذكرنا في باب النداء في قولهم: يا ابن أم وبناؤهم له على الحركة التي استحقها من حالة الإعراب إذا أضفت فقلت: يا ابن أم ". وانظر رصف المباني ٣٣٦ وابن يعيش ١٠١.

⁽٣) العسكريات ١٣٤: و الموجب للبناء غير الموجب فيه الإعراب وهو جعلهم الاسم مع الاسم كالشيء الواحد فهذا هو المعنى الموجب للبناء وفي الخصائص ٢/ ١٦٠: من ذلك قولهم في لا النافية للنكرة أنها تبنى معها فتصير كجزء من الاسم وانظر رصف المباني ٣٣٨ وابن يعيش ١٠٦/١ .

⁽٤) في الأصل (أحرى).

⁽٥) العسكريات ١٣٥: فإذا جُعِلت كلمتان كلمة واحدة فهم مما يبنونها على الفتح وذلك كضمهم الاسم إلى الاسم في قول الاسم في الموضع الذي يدخلهما معنى الحرف وكضم الصوت إلى الاسم أو الفعل إلى الاسم في قول النحويين والحرف إلى الفعل والحرف إلى الاسم والصوت إلى الصوت فهذه الأنواع مع اختلافها يغلب عليها البناء فلما بني إذا ضم إليه الصوت كذلك بني إذا ضم إليه الحرف في هذا الباب فهذا هو المعنى الموجب للبناء.

⁽٦) في هذا خلاف بين سيبويه و الأخفش وسيذكره في المسألة القادمة.

⁽٧) البيت لسعد بن مالك القيسي. انظر سيبويه و الشنتمري ١/ ٢٨،٣٥٤ والمؤتلف والمختلف ١٩٩ برواية (من

فَأَرَادَ بِهَا: (لَيْسَ)، وَأَضْمَرَ الخَبَرَ (١ كَأَنَّهُ أَرَادَ: (لَنا) (٢).

وَكَدَلِكَ قُوْلُهُ:

بيَ الجَحيمُ حينَ لا مُسْتَصْرِخُ (٣)

[٢٧] [تَاللهِ لَوْلا أَنْ يُحَشَّى الطُّبَّخُ]

أَرَادَ: لَنَا(١).

عِلَّةٌ أُخْرَى: بُنِيَ رَجُلٌ لأَنَّهُ قَدْ صَارَ هُوَ وَالحَرْفُ شَيْئاً وَاحِداً، وَالْأَسْمَاءُ تُبْنَى لِتَضَمِّنِها مَعْنى الحَرْف، فَلمَّا كَانَتْ (لا) هَاهُنا قَدْ التَبَسَتْ بالاسْمِ بِأَنَّها قَدْ صَارَتْ مِنْ جُمْلَتِهِ لَمْ يَكُن التَّضَمِّنُ شَيْئاً (٥) أَكْثَرَ مِنْ هَذَا (١).

فـر) و الأمـالي الشــجرية ١/ ٢٨٢ وشــرح التصــريح ١٩٩/ وشرح شواهد المغني ٥٨٢،٦١٢ والمرزوقي ٥٠٦ والعيني ٢/ ١٥٠ والأصول ٩٦/١.

و البيت بـلا نسبة في الأشمونـي ٢٥٤/١ و المقتضب ٢٠٢/٤ وابن يعيش ١٠٨/١ والإنصاف ٢٦٧/١ والبيت بـلا نسبة في الأشمونـي ٢٠٥/ و المقتضد ٨٠٧ والحزانة ٢٦٧/١ وإعراب القرآن ٩٣٥ والهمع ٢٩٧/١.

والشاهد في البيت إعمال لا معاملة ليس وإضمار خبرها.

(١) انظر تقديره في المقتصد ٨٠٧ واللامات ١٠٥ والمغني ٢٣٩ .

(٢) البغدادي في الحزانة ٤/ ٣٩: أ... وهذا مخالف لقول أبي علي في المسائل المنثورة أن لا في هذا البيت أريد بها ليس و الخبر محذوف أي لنا .

(٣) البيت للعجاج في ديوانــه ٤٥٩ ونسب إلى رؤية في أمالي الشجري ١/ ٢٨٢ و الأشباه و النظائر ٢٤٦/٤ و الرزوقي ٥٠٦ وليس في ديـوان رؤيــة، والبيت بــلا نسبة في اللسان (طبخ) برواية (حيث لا مستصرخ) و المرزوقي ٥٠٦ والهمع ٢/ ١٩٩ وسيبويه ٢/ ٣٠٣ و المقتصد ٨٢٠ والإنصاف ٣٦٨ و الحلبيات ٢٨٣.

وهو في ديوان العجاج من قصيدة مطلعها :

في دخّل النار وقد تسلخوا لَعَلِمَ الجهال أني مِفْنَخُ

وفي نسخة الأصل من مخطوطات الديوان ذكر أن القصيدة ليست بمعروفة له .

و الشاهد في البيت إعمال لا معاملة ليس وإضمار الخبر كأن تقديره: لا مستصرخ لنا.

- (٤) انتهى نقل البغدادي انظر الخزانة ٢٩/٤ .
- (٥) انظر ابن يعيش ١٠٦/١ ورصف المباني ٣٣٦.
 - (٦) في الأصل (شيء) بالرفع .

مسألة (٨٢)

إِذَا قُلْتَ:

[٢٨]..... ١٤ أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلا أَبُ (١)

فَعَطَفَ عَلَيْها بالرَّفْعِ، فَهَذا مِمَّا يَدُلُّكَ عَلى أَنَّ المَوْضِعَ مَوْضِعُ رَفْعٍ.

قَالَ الشَّيْخُ: اخْتَلَفَ الْأَخْفَش (٢) وَسِيبويه فِي (لا)(٣):

(١) عجز بيت صدره

هذا لعمركم الصغار بعينه

ونسب البيت لأكثر من شاعر، نسب لرجل من مذجح انظر الكتاب و الشنتمري ١/ ٣٥٢ و العيني ٢/ ٣٣٩ وشرح شواهد المغني ٩٢١،٩٢٢ وشرح التصريح ١/ ٢٤١ و الأصول ١/ ٣٨٦ ونسب للهمام بن مرة في العيني ٢/ ٣٣٩ و انظر الحماسة الشجرية ١/ ٢٥٦ وشرح شواهد المغني ٩٢١،٩٢٢ وشرح التصريح ١/ ٢٤١.

ونسب لرجل من عبد مناف في العيني ٢/ ٣٣٩ و السمط ٢٢٨ .

ونسب له ني بـن أحمـر في العـيني ٢/ ٣٣٩ و الحماسـة البصـرية ١٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٢١،٩٢٢ والتاج ٤/ ١٣٥ و المؤتلف والمختلف ٤٥ واللسان (حيس).

ونسب لضمرة بن ضمرة في العيني ٢/ ٣٣٩ وشرح شواهد المغني ٩٢١،٩٢٢ وشرح التصريح ١/ ٣٤١ . ونسب لزرافة الباهلي في اللسان (حيس) والتاج ٤/ ١٣٥ .

ونسب لعامر بن جوين في حماسة البحتري ٧٨ وشرح شواهد المغني ٩٢١، ٩٢١ وشرح التصريح ١/ ٢٤١، ونسب لمنقذ بـن مـرة في حماسة البحتري ٧٨ وشرح شواهد المغني ٩٢١، ٩٢١ وشرح التصريح ١/ ٢٤١ ونسب إلى الفرعل الطائي في الحماسة البصرية ١/ ١٤.

والبيت غير منسوب في ابن يعيش ٢/ ١١٠ والموجز ٥٣ وشرح شذوذ الذهب ٨٦ و الأشموني ٢/ ٩ و المفصل ٧٩ و المغني ٢/ ٣٤٨ وابن عقيل ٢/ ٣٤٢ والإغفال ٢/ ٢٩٦ و الحجة للفارسي ٢/ ١٤١ ومعاني الأخفش ٢/ ٥٠ والمقتصد ٤٠٨ وأوضح المسالك ٢٨٣/١ واللامات ٢٠١ والمقضب ٤/ ٣٧١. و الشاهد في البيت رفع (أب) بالعطف على موضع (أم) وموضعها الرفع.

- (٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط كان من أثمة العربية وأحد علماء البصرة، أخــذ الـنحو عن سيبويه وقرأ الكسائي عليه كتاب سيبويه، له من الكتب الأوسط في النحو ومعاني القرآن والمقاييس وغيرها، توفي سنة خمس عشرة ومائتين، انظر إنباه الرواة ٢/ ٣٦ وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠ وطبقات النحويين واللغويين ٧٢.
 - (٣) الخلاف بين الأخفش وسيبويه في (لا) أن الخبر عند سيبويه مرفوع بالابتداء على أنه خبر أما عند الأخفش

فَقَالَ سِيبويه: إِذَا قُلْتَ: (لا رَجُلَ أَفْضَلُ)، فَـ(أَفْضَلُ) رَفْعٌ؛ لأَنَّهُ خَبَرُ الابْتِداءِ؛ لأَنَّ (لا) مَع ما بَعْدَها بَمُنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ بدَلالَةِ أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى الجُمْلَةِ الباءُ، وَإِذَا دَخَلَتْ الباءُ عَلَيْها صَارَتْ بَمْنْزِلَةِ اسْم وَاحِدٍ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَٱلْـزَمَهُ الأَخْفَشُ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعِ نصْبِ شَيْئًا، فَلابُدَّ مِنْ رَفْعٍ، فَلَمَّا كَانَـتْ (لا) قَـدْ نَصَبَتْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَها مَرْفُوعٌ؛ لأَنَّها قَدْ دَخَلَتْ عَلى المُبَتَدا وَالخَبَرِ كَمَا دَخَلَتْ (إِنَّ) عَلى المُبَتَدا وَالخَبَرِ.

فَقَالَ: لا يَلْزَمُ سيبَوَيْه هَذا؛ لأَنَّهُ قَالَ: قَدْ وَقَعَ الفَصْلُ بَيْنَ (إِنَّ) وَ بَيْنَها مِنْ حيثُ إنّ البَاءَ تَدْخُلُ عَلى (لا) مَعْ مَا بَعْدَها^(١)، وَلا تَدْخُلُ عَلى (إِنَّ) فَوَقَعَ الفَصْلُ.

فَقَالَ الأَخْفَشُ: دُخُولُ البَاءِ عَلَيْها وَبِنَاؤِها لا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ تَكُونَ قَدْ كَانَتْ عَامِلَةً فِي الحَقِيْقَةِ، وَإِذا كَانَتْ عَامِلَةً فَلابُدًّ / ٩و / مِنْ خَبَرٍ إِذِ هِيَ عَامِلَةٌ فِي الحَقِيْقَةِ، وَقَدْ تَبتَ (٢).

ى نُكِرَةٍ فَرَفَعَتْها مِثْلَ قَوْلِهِ:	وَإِذَا دَخَلَتْ (لا) عَلم
--	----------------------------

... لا بَواحُ.

لَيْسَ مَعْنَاهَا إِذَا كَانَتْ بَمَعْنَى (لَيْسَ) مَعْنَى النَّفي العام، وَإِنَّمَا تَكُونُ نَفْياً لِشَيءٍ وَاحِدٍ وَعَمِلَتْ فيهُ النَّكِرَةِ (لَيْسَ) فَحَقِيْقَتُهَا أَنْ تَعْمَل فِي النَّكِرَةِ (أَنْ عَمْلَ فِي النَّكِرَةِ كَمَا عَمِلَتْ.

فهو مرفوع بلا، انظر الحجة للفارسي١/ ١٤٠-١٤٢ والمغنى ٢٣٨-٢٣٩ وابن يعيش ١٠٦١.

⁽١) وتكون لا عند الكوفيين هاهنا اسمأ لدخول حرف الخفض عليها وتكون بمعنى غير. انظر الأزهية ١٦٠.

⁽٢) في الأصل (بنيت).

 ⁽٣) يقول ابن هشام في المغنى: وغلط كثير من الناس فزعموا أن العامل عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير المغنى ٢٤٠.

⁽٤) لا تعمل إلا في النكرات خلافا لابن جني وابن الشجري المغني ٢٤٠ وانظر ابن يعيش ١٠٩.

وَإِذَا قُلْتَ: (لا فيها رَجُلٌ وَلا غُلامٌ)، فَإِذَا فَصَلْتَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا عَمِلَتْ فِيْهِ، فَالْأُولَى أَنْ تُكَرِّرَهَا مَرَّتَيْنِ؛ لأَنَّكَ بالفَصْلِ قَدْ أَزَلْتَ البِنَاءَ، وَإِذَا امْتَنَعَتْ مِنَ البِنَاءِ، رَفَعْتَ وَبَنِتَ التَّفْيُ العَامُ (١٠).

وَإِنَّمَا لَمْ يَجُوْ [إِلاَّ] أَنْ تُكَرَّرَ لأَنَّهَا جَوابٌ لِقَوْلِكَ: (هَلْ مِنْ رَجُلِ) وَ (هَلْ مِنْ غُلامٍ)، فَلَوْ أَجَازَ فَقَالَ: (لا فِيْها رَجُلٌ وَ^(٢) غُلامٌ)، لَكَانَ يَلْتَبسُ عَلَى السَّائِل أَنَّ لَيْسَ فِيْها رَجُلٌ وَ^(٢) غُلامٌ)، لَكَانَ يَلْتَبسُ عَلَى السَّائِل أَنَّ لَيْسَ فِيْهَا أَحَدُ فِيْها رَجُلٌ وَلا غُلامٌ مُجْتَمِعَيْنِ، وَإِذا كَانَ يَلْتَبسُ كَرَّرَها لِيُعْلَمَ أَنَّهُ نَفَى أَنَّ لَيْسَ فِيْهَا أَحَدُ هَذَيْنِ الجِنْسَيْنِ لا مُجْتَمِعاً وَلا مُنْفَرِداً.

وَكَذَلِكَ (٣) قَوْلُهُ (٤): ﴿ لا بَيْعٌ فِيْهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ ﴾ (٥) كَأَلَهُ اسْتَفْهَمَ باسْتِفْهَمَ باسْتِفْهامَاتٍ جَماعة، كَأَلَهُ أَرَادَ: (هَلْ مِنْ بَيْعٍ، هَلْ مِنْ خُلَّةٍ، هَلْ مِنْ شَفَاعَةٍ) ، فَرَفَعَ الجَوَابُ الجَوَابُ عَلَى حَسَبِ السُّؤال. عَلَى حَسَبِ السُّؤال.

وَمَـنْ قَالَ: ﴿لا بَيْعَ فِيْهِ وَلا خُلَّةَ وَلا شَفَاعَةَ﴾، فَكَأَنَّهُ اسْتِفْهامٌ وَاحِدٌ، كَأَنَّهُ قَـالَ: (هَـلْ مِـنْ بَـيْعٍ أَوْ خُلَّـةٍ أَوْ شَــفَاعَةٍ) (٧)، فأنزلَ اللهُ [سُبْحَانَهُ]: ﴿لا بَيْعَ فِيْـهِ وَلا خُلَّةَ وَلا شَفَاعَةَ﴾ (٨) جَوابٌ وَاحِدٌ عَلَى كَلامٍ وَاحِدٍ.

⁽١) في الإيضاح: وكذلك إذا فصلت بين لا والاسم محشو كرر لأن البناء فيها مع الفصل بينهما وبين الاسم لا يمكن الايضاح ٢٤٨ وانظر الكتاب ٢/ ٢٧٦ والأصول ١/ ٣٩٤ واللمع ٤٤.

⁽٢) في الأصل (ولا غلام).

⁽٣) في الأصل (وكذاك).

⁽٤) في الأصل: (إذا قال).

⁽٥) السبقرة ٢/ ٢٥٤ وبالسرفع والتنوين قراءة نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي انظر السبعة في القراءات ١٨٧ والتيسير ٨٢.

 ⁽٦) فإن أريد بها النفي الخاص ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر نحو: لا رجل في الدار ولا امرأة قال الله تعالى لا
 بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة رصف المباني ٣٣٥.

⁽٧) في المقتضب ٤/ ٣٦٠: والبناء لا رجل في الدار ولا امرأة على جواب من قال: هل من رجل في الدار أو المارة

⁽٨) البقرة ٢٥٤ والبناء قراءة ابن كثير وأبي عمرو والرفع قراءة نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي. انظر

مسألة(١) (٨٣)

إذا كَانَ بَعْدَ (لا) مَعْرِفَةٌ ارْتَفَعَت المَعْرِفَة بالإَبْتِدَاءِ، وَهُوَ قَوْلُكَ: (لا أَبُوكَ)، فَيَرْتَفِعُ بالاَبْتِداءِ (أَهُو كَانَ بَعْدَ (لا أَبُوكَ)، فَقَالَ: (لا بالاَبْتِداءِ (٢)، وَيَكُونُ خَبَرُهُ مُضْمَراً، وَتَكُونُ (لا) جَواباً، كَأَنَّه قَالَ: (هَلْ أَبِي؟)، فَقَالَ: (لا أَبُودُ)، فَقَالَ: (لا أَبُوكُ)، فَنَفَى أَنْ يَكُونَ أَبُوهُ (١٠٠٠).

وَأُمَّا قُوْلُ الشَّاعِرِ:

[٢٩] بَكَتْ جَزَعاً وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ وَكَائِبِها أَلاَّ إِلَيْنا رَجُوعُها (٥)

فَرَفَعَ (رُجوعَهـا) بِالابْتداءِ، وَأَضْمَرَ الْخَبَرَ كَأَنَّهُ (أَ): مَوْجُودٌ وَ وَاقِعٌ، وَجَعَلَ (إِلَيْنا) تَبْييناً مِثْلَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ إِنِّي لَكُما لَمِنَ النَّاصِحِيْنَ ﴾ (٧).

مسألة (٨٤)

إِذَا دَخَلَتْ الَّلَامُ فِي حَيزِ (١) لَـمْ تَزِدْ الإِضافَةَ إِلاَّ تَوْكِيداً (١)، وَدَلِكَ أَنَّكَ

الحجة للفارسي ٢/ ٢٦٦ والتيسير ٨٢ والسبعة في القراءات ١٨٧.

- (١) المسألة نقلها البغدادي في الخزانة انظر الخزانة ٤/ ٣٤.
 - (٢) في الحزانة ٤/ ٣٤ (فيرتفع في الابتداء).
- (٣) إذا دخلت لا عملى المعرفة لم يكن فيها إلا الرفع لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً فهي غير مختصة بها فلا
 تعمل فيها شيئاً، انظر الكتاب ٢٩٦/٢ والمقتضب ٤/ ٣٧٥ والأصول ٣٩٢/١ ورصف المباني ٣٣٢.
 - (٤) في الخزانة (أباه).
- (٥) من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلها. انظر سيبويه والشنتمري ١/ ٣٣٥ والمقتضب ٤/ ٣٦١ والمفصل ٤٢ برواية (قضت وطراً) وكذلك ابن يعيش ١١٢/٢، وهو في ضرائر الشعر ١٣٦ والأشموني ١٨/٢ والهمع ٢/ ٢٠٧ برواية (بكت أسفاً) والـدرر ١/ ١٢٩ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٢٥ والمرتجل ٣٠٦ والأصول ١/ ٣٩٣ برواية (بكت حزناً) والحزانة ٤/ ٣٤.

استرجعت: طلبت الرجوع ، وآذنت: أعلمت ، والركائب هي الرواحل، هذا البيت تصوير لتردد المرأة في الرحيل خوفاً من فراق الأحبة .

والشاهد في البيت وقوع المعرفة بعد لا دون تكرير، فرجوعها مبتدأ والخبر مضمر.

- (٦) في الخزانة ٤/ ٣٤ (كأنه قال).
- (٧) الأعراف ٢١. وقد انتهى نقل البغدادي للمسألة انظر الخزانة ٤/ ٣٤.
 - (٨) في الأصل (خبر).
- (٩) هـذه السلام تـزاد في هذه المواضع مقحمة وهي للتوكيد، ينظر الأصول ١/ ٣٨٩ و المقتصد ٨٠٩ و اللامات

تَقُولُ: (لا أَبَا لَكَ)، كَمَا تَقُولُ: (لا أَبَاكَ)(١)، وَ إِنَّمَا تُرِكَتُ الإِضَافَةُ بِالَّلامِ عَلَى حالِها لأَنَّ مَعْنَاها مَعْنَى الإِضَافَةِ، أَلا تَرى أَنَّكَ تَقُولُ: (غَلامُ زَيْدٍ) وَ (غُلامٌ لِزَيدٍ)، فَمَعْنى اللَّامِ فِي الإِضَافَةِ مَوْجُودٌ، فَلِدَلِكَ لَمْ تُغَيِّرُهُ(١).

وَ يُشَبُّه إِذْخَالُ الَّلامِ بَيْنَ الْمُضَافِ وِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِقُوْلِ الشَّاعِرِ :

[٣٠] يا تَيْمَ تَيْمَ عَديٍّ لا أَبَا لَكُمُ (٣)

لَّانَّهُ لَوْ لَمْ يُكَرِّرْ لَكَانَ يُعْلَمُ به ما يُعْلَمُ أَنَّ لَوْ تكرِّر، فَذِكرُه، وَتركُ ذِكرِهِ يُفيدُ شيئًا وَاحداً (٤)، وَإِنَما زَادَها لِلتَّوكِيْدِ، وَ كَذَلِكَ هَذا تَوْكِيدٌ أَيْضاً، أَعْنِي الَّلامَ.

وَتَقُولُ : (لا يَدَيْ لَكَ بها)، فَتَحْذِفُ النُّونَ لِلإِضافَةِ (٥)، وَ (لا يَدَيْن) فَتَنْصِبُ، وَيَكُونُ التَّقديرُ هَاهُنا [أَنّها] مُعْرَبَةً منْتَصِبةً بلا، وَ لا يَكُونُ مَعْنى التَّفِيَةِ [أَنْ] تَبْنِيَه.

قالَ : لأَنَّ البِنَاءَ إِنَّما كَانَ فِي الوَاحِدِ، فَإِذا تُنَّيْتَ زَالَ البِنَاءُ؛ لأَنَّهُ يَصِيرُ شَيئَيْن وَلَمْ يُوْجَدْ فِي الكَلامِ مُثَنَّى مَبْنِيُّ مَبْنِيٌّ.

١٠٠ و رصف المباني ٣١٨ و المغني ٢١٦ .

⁽١) في الكتاب ٢ / ٢٧٦: وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أبا في معنى لا أبا لك.

 ⁽٢) في اللامات ١٠٠: إلا أنه قد تدخل في النفي بين المضاف والمضاف إليه غير مغيرة حكم الإضافة ولا مزيلة معناها ولا مصاحبة للتنوين.

⁽٣) صدر بيت عجزه: لايلقينكم في سوأة عمر.

والبيت لجريس في ديوانه ٢١٩، وانظر سيبويه والشنتمري ١ / ٢٢٦، ٣١٤، وشرح شواهد المغني ٨٥٥، والبيت لجريس في ديوانه ٢١٩، وانظر سيبويه والشنتمري ١ / ٢٠، والخزانة ٢ / ٢٩٨، واللسان (أبي) والنوادر ١٣٩، والعيني ٤ / ٤٠، والمفصل ٢٣، وابن يعيش ٢ / ١٠، والخزانة ٢ / ٢٨، والمحاتل النحوية واللامات ١٠، والأزهية ٢٣٨، والأشموني ٣ / ١٥، والأمالي الشجرية ٢ / ٨٣، والمقتضب ٤ / ٢٢٩، والمغنى ٤ / ٢٨، والمكامل ٣ / ١١٤.

⁽٤) قـال سيبويه بعد أن ذكر قول الشاعر: (يا زيد زيد اليعملات الذبل): وذلك لأنهم علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي يكون عليه لو لم يكرروا الكتاب ٢ / ٢٠٦.

⁽٥) انظر الكتاب ٢ / ٢٧٦، واللامات ١٠١.

⁽٦) في بـناء المثنى مع لا خلافٌ بين سيبويه والمبرد، وهذا الذي ذكره هو رأي المبرد في المقتضب ٤ / ٣٦٦: لأن الأسمـاء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً وانظر رأيه في المغني ١ / ٢٣٨،

وَإِذَا كَانَ هَذَا عَلَى هَذِه الصِّفَةِ، وَكَانَت (١٠ تَعْمَلُ النَّصْبَ عَمِلَت هَاهُنا أيضاً النَّصْبَ، كَما تَنصبُ المُضافَ إِذَا قُلْتَ : (لا غُلامَ رَجُلِ عِنْدَك)، فَهذا الجَوابُ.

مسألة (٨٥)

إِذَا قُلْتَ : (لا أَبَ يَوْمَ الجُمْعَةِ لَك)، لَمْ تُضِفْ؛ لأَنَّ الظَّرْفَ قَدْ حَالَ بَيْنَ الْمُضافِ وِ المُضافِ إِلَيْهِ، وَهْوَ قَبِيحٌ فِي غير هذا، وهذا الفَصْلُ أَقْبَحُ^(٢)؛ لأَنّ (لك) قدْ أَعْتُلَّ بها أَنّها للانْفِصال، فَإِنْ كانَتْ دَخَلَتْ لِتَأْكِيْدِ الإِضافَةِ فهي في الحَقيقَةِ فَصْلٌ، فَلذلكَ لَمْ يَجُزْ هاهُنا؛ لأَنَّ الكَلامَ صارَ فيه فَصْلٌ.

مسألة (٨٦)

إِذَا قُلْتَ : (لا أَبَ لَكَ)، جَعَلْتَها خَبَراً، وَلَمْ تُضِفْ، فَيَكُونُ : (لا أَبَ لَكَ وَلا جَارِيَتَيْن)، لَمْ تُضِفْ، وَ إِذَا لَمْ تُضِفْ فَالنُّون عِلَى حَالِها(٣) .

مسألة (۸۷)

إِذَا قُلْتَ : (لَا غُلامَ ظَرِيفَ لَكَ)، جازَ فيهِ ثلاثةُ أُوجُهِ (١٠) :

وابن يعيش ٢ / ١٠٦. أما رأي سيبويه والخليل فهو البناء مع لا كبناء خمسة عشر. انظر الكتاب ٢ / ٢٧٣ _ . ٢٨٥.

⁽١) في الأصل: (فكانت).

⁽٢) و هـذا جائز في الشعر كما يقول الزجاجي في اللامات ١٠٦: فإن قلت: لا يدي يوم الجمعة لك لَمْ يجز إلا إثبات النّون فتقول: لا يدين يوم الجمعة لك لأنك قد فصلت بين المضاف و المضاف إليه بشيء سوى اللام و هو الظرف و مثل هذا جائز في الشعر.

 ⁽٣) الكتاب ٢/ ٢٨٢: (و إن شئت قلت: لا غلامين و لا جاريتين لك إذا جعلت لك خبراً لهما و هو قول أبي عمرو، و كذلك إذا قلت: لا غلامين لك و جعلت لك خبراً لأنه لا يكون إضافة و هو خبر).

⁽٤) ذكر الوجوه الشلاثة في الإيضاح: (و المفرد الموصوف إذا وصف على ثلاثة أضرب: أحدهما: أن تجري الصفة على الموصوف في لفظه فتنون و ذلك نحو: لا رجل ظريفاً عندك و لا غلام صالحاً لك، و الوجه الثاني: أن تجعل المنفيّ و صفته اسماً واحداً مثل خسة عشر، فنقول: لا غلام ظريف عندك ولا غلام

لا غُلامَ ظَريفٌ لَكَ وَلا غُلامَ ظَريفاً(١).

أَمَّا بِناءُ الظّريفِ مَعَ الغُلامِ فلاَّتُه وَصْفٌ لَهُ، و الوَصْفُ مَعَ المَوْصُوْفِ كَالشّيءِ الواحِدِ.

أَلَا تَسرى أَنَّهُم قَـالُوا : زَيْدُ بنُ عَمْرو، فَجَعلوه وَصِفَتَه كالشَّيءِ الواحِدِ، وَلَمْ يَفعلوا ذلك في غيرِ الوَصْفُـِ^(٢).

فكذلك آيضاً هاهُنا، وَهْوَ آيْضاً يُشبهُ الواحِد، وَهْوَ قَوْلُك َ: اُمْرُوَّ (٣) أَلا تَرى اللهُ مَّنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَتَنْزَلَتْ اللهُ ال

وَ شيءٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّ مِنْ أُصُوْلِهِم أَنْ يَبْنُوا الشَّيئين شيئًا واحِداً، وَ ذلكَ (خَمْسةَ عَشَر)، وَما أَشْبَهَ ذلكَ، وَلَمْ يَبْنُوا ثلاثةَ أَشياءَ اسْماً واحِداً.

مسألة (٨٨)

إِذَا قُلْتَ : (لا خَيْراً مِنْهُ لكَ)، وَ (لا ضَارِبًا زَيْداً لَكَ)، وَ (لا حَسَناً وَجُهه لَكَ)،

صالح لك، و مثل هذا في جعلهم الصفة مع الموصوف شيئاً واحداً: يا زيد بن عمرو كأنك قلت: يا ابنَ عمرو، و الوجه الثالث : أن تجري الصفة على الموصوف على موضعه فنقول : لا رجل ظريف عندك لأن موضع لا مع رجل رفع) الإيضاح ٢٣٩-٢٤٠ و انظر الأصول ١/٣٨٤-٣٨٥.

⁽١) هذان وجهان و الوجه الثالث هو الوجه الذي ذكره في بداية المسألة.

⁽٢) في الأصول ١/ ٣٨٤: (و الوجمه الثاني أن تجعل المنفيّ و نعته اسماً واحداً و تبنيه معه، فتقول: لا رجل ظريف في الدار) و انظر المقتصد ٨٠١.

⁽٣) يقصد أن حركة الراء هي تبع لحركة الهمزة ففي الكتاب ٢٠٣/٢: (هذا باب ما يكون الاسم و الصفة فيه بمنزلة اسم واحد ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف، و ينكسر فيه قبل الحرف المجور الذي ينضم قبل المرفوع و ينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف و هو (ابنم) و(امرؤ) فإن جررت قلت أبنم و امرئ) و انظر المقتصد ٥٠٣.

⁽٤) في الكتاب ٢/ ٢٠٤ (و إنما حملهم عملى همذا أنهم أنـزلوا الرفعة التي في قولك : زيد بمنزلة الرفع في راء امرىء و الجرّة بمنزلة الكسر في الراء و النصبة كفتحة الراء و جعلوه تابعاً لابن).

لَمْ تَحْذِف التَّنوين (١)؛ لأَنَّ الحَدْفَ إِنَّما يَقَعُ فِي آخِرِ الْأَسْماءِ، وَالتَّنُوينُ هَاهُنا وَسطُ الكَلِمَةِ (٢).

وَ لا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَدَى (لا) فَتَنْصِبُ مَا بَعْدَه؛ لأَنَّه مَعْمُولٌ لِللْآوَّل، أَعْنِي (ضارباً)و(خَيْراً) وَمَا أَشْبَهَ ذلِكَ، فَلَمَّا كانَ كَذلكَ لَمْ يَجُزْ حَدْفُ التَّنُوينِ.

وَ النَّصْبُ بِ (لا) كَمَا يَنْتَصبُ الاسْمُ بِ (إِنَّ)، وَ تَشْبِيهُها بِ (إِنَّ) قَدْ مَرَّ فِيما تَقَدَّمَ.

فَإِذَا قُلْتَ : (لا ضَارِباً يَوْمَ الجُمْعَةِ لَكَ)،إذا كُنْتَ قَدْ نَفَيْتَ ضَارِبِي يَوْمَ الجُمْعَةِ صَارَ التَّنُويِنُ وَسُطَ الكَلمَةِ، وَ صَارَ الظَّرْفُ مَعْمُولاً لِلضَّارِبِ، فَصَارا (٣) كَالشَّيءِ الواحِدِ فَلَمْ يَجُزْ الحَدْفُ (٤).

فَإِنْ أَرَدْتَ / 9 ظ / أَنْ تَنْفي جَميعِ الضَّارِيِينَ فِي سَائِرِ الأَيَّامِ أَن لَيْسَ (٥) لَكَ أَحَدٌ مِنْهُم يَوْمَ الجُمْعَةِ لَكَ)، فَصَارَ (يَوْمَ الجُمْعَةِ) قَدْ عِنْهُم يَوْمَ الجُمْعَةِ لَكَ)، فَصَارَ (يَوْمَ الجُمْعَةِ) قَدْ عَمِلَ فيهِ (لَك)، وَ هُو مَعْنَى الفِعْلِ، وَتَقْدِيرُهُ: (لا ضَارِبَ لَكَ يَوْمَ الجُمْعَةِ) (٢)، وَ لا يَجُورُ : (لا غُلاماً لَكَ) فَتَنُوَّنَهُ؛ لأَنَّ التَّنُويِينَ هُو آخِرُ الاِسْم، فَتَحْذِفُهُ لأَنَّهُ نَكِرَةً، وَ قَدْ عَمِلَتْ فيهِ (لا)، وَ إِذَا قُلْتَ : (لا مِثْلَ زَيْدٍ) جَازَ؛ لأَنَّ النِّلُ كَثيرٌ، وَهُو نكرة، فَلِدَلِكَ جَازَ؛

⁽١) في الأصل (النون).

⁽٢) في المقتضب ٤/ ٣٦٥ (مما لا يكون مُعَها اسماً واحداً ما وصل بغيره نحو قولك : لا خيراً من زيدٍ لك و لا آمراً بالمعروف لـك تثبت التنوين لأنه لـيس منتهى الاسم لأن ما بعده من تمامة فصار بمنزلة حرف من حروف الاسم) انظر المقتصد ٨١٣ و الأصول ٢/ ٣٩٠.

⁽٣) في الأصل (فصار).

⁽٤) و هذا نفي خاص (فإن أردت أن تنفي آمراً يوم الجمعة قلت : لا آمراً يوم الجمعة لك، جعلت يوم الجمعة من تمام الاسم) المقتضب ٤/ ٣٦٥ و انظر الأصول ١/ ٣٩١ و في المقتصد ٨١٨: (اعلم أنك إذا قلت : لا آمراً يوم الجمعة، فنونت آمراً كان يوم الجمعة متعلقاً بآمر و معمولاً له كزيد في قولك: لا آمراً زيداً، و ذلك أنك قصدت أن تنفي آمري يوم الجمعة دون سائر أيام الأسبوع) و انظر الكتاب ٢/٨٨٢.

⁽٥) (ليس) وضع الناسخ فوقها ضبة.

⁽٦) في الأصول ١/ ٣٩١: (و تقول: لا آمر يوم الجمعة لك إذ نفيت جميع الآمرين و زعمت أنه ليس يوم الجمعة. و انظر المقتصد ٨١٧ و المقتضب ٤/ ٣٦٥ و انظر الكتاب ٢٨٨٨٢.

مسألة (٨٩)

إِذَا قُلْتَ : (لا غُلامَيْنِ ظَرِيْفَيْنِ لَكَ)، لا يَجُوزُ أَنْ تُضِيْفَ الصِّفَةَ؛ لأَنَّ الْمُرَادَ بِالإِضَافَةِ إِنَّمَا هُوَ المَوْصُوفُ لَيْسَ الصِّفَةَ.

وَ شَيِءٌ آخَرُ: وذلكَ أَنّ الَّلامَ هي أَيْضاً ضَرْبٌ مِن الفَصْل، كَما أَنّ الصِّفَةَ أَيْضاً ضَرْبٌ مِن الفَصْل، فَلمَّا كانَ قَدْ اجْتَمَعَ فِيْهِ فَصْلان ِلَمْ يُجِيزوا ذلكَ (٣).

يَدُلَّكَ عَلَى أَنَّهُم قد اعتَدَّوا بها فَصْلاً أَنَّهم يَقُولُونَ : (لا أَباكَ) فَيَعتدَّونها، وَ لا يَقولُونَ : (زَيْدُكَ)، يُريدون : (لَكَ)، فَعَلَمتَ أَنَّها كَسَبَتْ ضَرْباً مِنَ الفَصْلِ، وَ كَدَلِكَ هَذا.

وَ لا يَجُوزُ أَنْ تُضِيفَ الصِّفَةَ؛ لأَنَّ الغَرَضَ إِنَّما يُرِيدُ أَنْ يَنْفي المَوْصُوفَ الذي هذا مِن حَالِهِ، وَ لَمْ يُرِدْ نَفْيَ الصِّفَةِ، فَلَمَّا كَانَ كَدَلِكَ لَمْ يَجُز إِضَافَتُها (١٠).

وَ لا يَجُوزُ إِضَافَتُها لِمَعْنَى آخَرَ، وَذلكَ أَنَّ (لا) قَدْ عَمِلَتْ في المُوْسوفِ فَصارا (٥) كَالشَّيءِ الواحِدِ، وَ إِنَّما يُضافُ ما عَمِلَتْ فِيْهِ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ لَيْسَتْ مَعْمُولَةَ (لا)، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ الصِّفَةُ (لا) مَعَها كالشَّيءِ [الواحد] اسْتَحَالَتْ إِضَافَتُها لَمّا فُصِلَ بَيْنَهما وَبَيْنَ الصِّفَةِ، كَما اسْتَحَالَ أَنْ تُضِيْفَ المَوْصُوفَ وَقَدْ حِلْتَ بَيْنَهما بالصِّفَةِ.

⁽١) في الأصل (ولا) و يقصد : ما بعد اللام ، فالصفة (ظريفين) حائل بين الموصوف و ما بعد اللام.

⁽٢) في الإيضاح: (فإن قلت: لا غلامين ظريفين لك لم يجز حذف النون لأنك قد حلت بين المضاف والذي تَقَعُ إلى المي المضاف والذي تَقعُ الله و لم يجز أن تحذف النون من الصفة لأن ذلك إنما جاء في الاسم المنفي لا في صفته). الإيضاح ٢٤٥ و انظر ابن يعيش ١٠٨/٢.

⁽٣) (و كمان يونس يذهب إلا جواز الفصل بالظروف أو ما جرى مجراه من جار و مجرور من غير قبيح) ابن يعيش ٢/ ١٠٨.

⁽٤) انظر الإيضاح ٢٤٠ و المقتصد ٨١١ و ابن يعيش ٢/٨٠١.

⁽٥) في الأصل (فصار).

مسألة (٩٠)

إِذَا قُلْتَ : (لا غُلامَ فِيْهَا ظَرِيْفًا) لَمْ يَجُز فيها إِلاّ النَّصْبُ لما حِلْتَ بالظَّرْفِ؛ لأَنَّهُ يَجب أَنْ يَكُونَ ومَا قَبْلَه كَالشَّيءِ الواحِدِ؛ لأَنَّ الشَيْئَيْنِ إِذَا بُنيا وجُعِلا شَيْئًا واحِداً لَمْ يَجُز أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ الأَوَّلِ والآخِر.

أَلَا تَـرى أَنَّـه لا يَجُـوزُ أَنْ تُفرِّقَ بِين (خَمْسَةَ عَشَر)، وتَحُولُ بِشيءٍ بَيْنَه وَبَيْـنَه، فَكَذلِـكَ هَذا أَيْضاً (١).

مسألة (٩١)

إِذَا قُلْتَ : (لا مالَ لَه قَليلاً وَلا كَثِيْراً)، وَ (لا قَلِيْلٌ وَلا كَثِيْرٌ)(٢).

أمَّا النَّصْبُ فَإِنَّ (لا) قَدْ عَمِلَت النَّصْبَ في الْحَقِيْقَةِ، وَ نَعْتُه في مَوْضِعٍ نَصْبٍ.

وَ (قَلِيلٌ وَ كَثِيْرٌ) يَجُوزُ؛ لأَنَّها وَ مَا بَعْدَها فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ.

قَالَ أَبُو عَلَيّ : وَلا يَجُوزُ أَنْ تقولَ فِي هَذا : (لا مَالَ لَكُم قليلٌ وَ لا كَثِيْرٌ)، قَالَ : لأَنَّـه لَـيْسَ يَخْلُو أَنْ يَكُونَ : تَجْعَلُه كُلَّه صِفَةً للمال وَ تَبْنِيَه مَعَه، و هذا لا يَصِحُّ؛ لأَنَّ هَاهُـنا قلـيلٌ وَ كَثِيرٌ، وَ فِيهِ (واوٌ) فَقَدْ صَارَ أَشْياءَ، و اسْتَحالَ أَنْ يُجْعَلَ مَعْ مَا قَبْلَه اسمأ واحِداً (٣).

وَ لا يَجُوزُ أَنْ يُبْنَى مَعَهُ أَيْضاً (قَلِيْلٌ) حَسْبُ؛ لأَنَّ هَـٰذِه الصِّفَة، إِنَّما تُفِيدُ يِجُمْلَتِها، فَلَوْ قَـالَ : (لا مَـالَ لَه قَلِيـلٌ) لَمْ يَجُـٰزْ؛ لأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ نَفْيَ القَليـلِ، وَ إِنَّما أَرادَ

⁽۱) في ابن يعيش ۲/ ۱۰۹: (و اعملم أنه إذا فصل بين المنفي و صفته بظروف أو جار و مجرور نحو: لا رجل اليوم ظريفاً و لا رجل فيك راغباً امتنع البناء لأنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم و الصفة بمنزلة اسم واحد و قد فصلت بينهما كما لا يجوز لك أن تفصل بين عشر و خمسة في خمسة عشر) و انظر الكتاب ۲/ ۲۹۰.

⁽٢) ينظر الكتاب ٢/ ٢٩٢ و ابن يعيش ٢/ ١١٠. انظر الفارسي في التعليقة ٢ / ٤٠.

⁽٣) في ابن يعيش ٢/ ١١٠: (حكم المعطوف كحكم الصفة لأنهما من التوابع إلا في البناء فإنه لا يجوز بناء المعطوف و جعله مع ما عطف عليه شيئاً واحداً لأنه قد تخلل بينهما حرف العطف فمنع ذلك من البناء و التركيب كما منع الفصل بين الصفة و الموصوف إذا قلت : لا رجل عندك ظريفاً، و لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء الاسم و المعطوف و المعطوف عليه و حرف العطف شيئاً واحداً و ذلك إجحاف).

لا شَيءَ لَهُ مِن المال.

وَ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَ كَانَ المَجْمُوعُ هُو الصِّفَةَ، وَ هُو المُفيدُ، اسْتَحَالَ أَنْ يُبْنَى بَعْضُ الصِّفَةِ مَعَ الاسْمِ هَاهُنا، وَ اسْتَحَالَ أَنْ تَبْنِي جُمْلَتَها، فَعَلَمْتَ بِذَلْكَ أَنَّه مُحالٌ في الوَجْهَيْن جَيعاً.

مسألة(١) (٩٢)

[قَوْلُه :]

[٣١] لا كَالعَشِيَّةِ زَائراً وَ مَزُوراً ''.

نَصَبَه (٣)؛ لأَنّ الفِعلْ مُقَدَّرٌ، فَكَأَنّ تَقْدِيرهُ: لا أَرَى زَائِراً وَمَزُوراً لَه كَرُجُلِ أَراه العَشيّة، فَنَصَبَه عَلَى الفِعلْ، وَ حَذَفَ ذَلِكَ لِما فِي الكلام مِنَ الدلالَةِ عَلَيْهِ (٤).

وَيَجُوزُ الرَّفْعُ هَاهُنا وَهُو قَبِيحٌ؛ لأَنَّ الزَّائِرَ لَيْسَ هو العشِيَّةَ، وَ تَجْويزُ^(٥) رَفْعِهِ^(١)

(١) نقل البغدادي هذه المسألة في الخزانة انظرها في الخزانة ٤/ ٩٧.

(٢) عجز بيت صدر

ياصاحبي دنا الرواح فسيرا

والبيت لجريسر في ديوانسه ٢٢٣ وسميبويه و الشمنتمري ١٩٥٣ والخنزانة ١٩٥/٤ وابسن يعميش ١١٤/٢ والأصول ١/٤٠٤ .

وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٣٢١ والجمل لابن شقير ١١٦ .

وهو في الديوان من قصيدة مطلعها:

وحسبت بينهم عليك يسيرا

صرم الخليط تبايناً ويكورا

والشاهد في البيت نصب زائر بفعل مقدر تقديره: لا أرى زائراً .

- (٣) في الحزانه ٤/ ٩٧ (نصب زائراً).
- (٤) في الكتاب ٢/ ٢٩٣: فلا يكون إلا نصباً من قبل أن العشية ليست بالزائر ، وإنما أراد : لاأرى كالعشية زائراً وانظر ابن يعيش ٢/ ١١٤ . وانظر التعليقة ٢ / ٣٩.
 - (٥) في الحزانة (ويجوز) . ٤ / ٩٧.
 - (٦) عند سيبويه لا يجوز فيه الرفع. انظر الكتاب ٢/ ٢٩٣.

كَأَنُكَ أَرَدْتَ : كَصَاحِبِ العَشيَّةِ، فَحَذَفْتَ (صَاحِبَ) وَ جَعَلْتَ العَشيَّةَ إِذَا رَفَعْتَها (١) دلالةً عَلى مَا حَذَفْت (٢).

مسألة (٩٣)

(سبْحَانَ اللهِ رَجُلاً)، فَهيَ عَلى مَا مَرَّ (٢)، وَ إِذَا قُلْتَ : (لا كَالعَشِيَّةِ عَشِيَّةٌ)، فَالأَحْسَنُ الرَّفْعُ؛ لأَنَّ الأَوَّلُ هُوَ الأَوَّلُ فَالأَحْسَنُ الرَّفْعُ؛ لأَنَّ الأَوَّلُ هُوَ الأَوَّلُ فِي الْحَقِيْقَةِ (٤).

وَ يَجُوزُ نَصْبُه (٥) بِحَمْلِه عَلى مَا مَضَى، فَمِنْ حَيْثُ حَمَلْتَ هذا عَلى النَّصْبِ تَشْبيها بهذا. تَشْبيها بهذا.

مسألة (٩٤)

قُوْلُ الشَّاعِرِ :

[٣٢] لَنَا مِرْفَدٌ سَبْعُونَ أَلْفَ مُدَجَّجٍ فَهَلْ فِي مَعَدٌّ فَوْقَ ذلك مِرْفَدا(١)

فَكَأَنَّ هَذَا الكَلامَ فيه شيءٌ مُضْمَرٌ؛ لأَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ تُفَسِّرَ إِلاَّ بَعْدَ أَنْ تَذْكُرَ شَيْئاً تُمَّ تُفَسِّرَه، فَكَانَ تَقْدِيْدُه : فَهَال مِرْفَدٌ فَوْق ذلك ؟ فَأَضْمَرَه (٧)، وصارَ (فَوقَ ذلك) خَبَراً عَنْه، و انْتَصَبَ [(مرفد)، و] (ذلك)، جُعِلَ تَفْسيراً لَه وَ دَلِيلاً عَلَيْهِ.

⁽١) في الخزانة ٤/ ٩٧ (رفعتهما).

⁽٢) انتهى نقل البغدادي في الخزانة ٧٧/٤.

⁽٣) يقصد على إضمار فعل كأنك تقول: سبحان الله ما رأيت رجلاً: انظر الأصول ١/ ٤٢٥ وسيبويه ١/٣٥٣.

⁽٤) مرفوع على أنه عطف بيان على الموضع ، ينظر الأصول ١/ ٤٠٥ وابن يعيش ٢/ ١١٤.

⁽٥) ونصبه على التفسير ينظر الأصول ١/ ٤٠٥ وابن يعيش ٢/١٤٠٠.

⁽٦) البيت لكعب بن جعيل في سيبويه والشنتمري ١/ ٢٩٩ والبيت غير منسوب في ابن يعيش ١١٤/٢ وإعراب القرآن ٧٩٤ والجمل لابن شقير ٤٦ وايضاح الشعر ٣٣٨ المرفد، الجيش، المدجج: المسلح بالسلاح التام، يصف الشاعر جيش قبيلته. الشاهد في البيت نصب مرفد على التمييز واضمار المفسر كأنه أراد: فهل مرفد في معد فوق ذلك.

⁽٧) انظر الكتاب ٢/ ١٧٣ ، وابن يعيش ٢/ ١١٤ والجمل لابن شقير ٤٦ .

مسألة (٩٥)

قُوْلُهُ (١):

[٣٣] لا هَيْتُمَ اللَّيْلَةَ للمَطِيِّ (٢)

وَ قُوْلُهُ :

[٣٤] و لا أُميَّةَ في البلادِ (٣)

وَ إِنَّمَا أَرَادَ : بَنِي أَشْبَاهِ أُمَيَّة، وَلَمْ يُرد بَنِي وَاحِدٍ بِعَيْنِه، وَ إِنَّمَا أَرَادَ : بَني الأَشْبَاهِ (٤)، فَلِذلِكَ جَازَ (٥) فِيها.

مسألة (٩٦)

إِذِا قُلْتَ : (لا قَائِمَ فِي الدَّارِ إِلاَّ زَيْداً) وَ (إِلاَّ زَيْدٌ)، جَازَ^(١) الوَجْهان، كَما جَازَ فِي الاسْتِثْنَاءِ إِذَا قُلْتَ : (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْداً) وَ (إِلاَّ زَيْدٌ).

فَالأَحْسَنُ هاهنا الرَّفْعُ؛ لأنَّكَ نَفَيْتَ كُلَّ رَجُلٍ أَنْ يَكُونَ فِي الدَّارِ إِلاَّ(زَيْدٌ)، فَكانَ

أرى الحاجات عند أبي حبيب نكدن ولا أمية في البلاد

و الشاهد في البيت نصب أمية بلا النافية للجنس و المراد بني أمية.

- (٤) ينظر الكتاب ٢/ ٢٩٧. والمقتضب ٢/ ٣٦٢ والأصول ١/ ٣٨٣.
 - (٥) في الأصل (جازا) وعليها ضبة.
- (٦) ينظر الكتاب ٢/ ٣١١ والمقتضب ٤/ ٣٩٧ والمقتصد ٧٠١ وابن يعيش ٢/ ٨٢.

⁽١) في الأصل (قولهم).

⁽٢) من الأبيات التي لا يعرف قائلها ، انظر سيبويه والشنتمري ١/ ٣٥٤ ، وأسرار العربية ٢٥٠ والمقتضب ٤/ ٣٦٣ والأمالي الشجرية ١/ ٢٣٩ والأشموني ٢/ ٤ والهمع ٢/ ١٩٥ وابن يعيش ٢/ ١٠١ والمفصل ٤١ والأصول ١/ ٣٨٢ وهو لبعض بني دبير في الدرر ٢/ ٢١٤ وقيل : إن الهيثم رجل عارف بالبيداء ومشهور بالحِداء. والشاهد في البيت نصب هيثم بلا النافية وهي النافية للجنس فكأنه أراد جنس الهيثم .

⁽٣) قطعة من بيت لعبد الله بن الزبير الأسدي. انظر سيبويه و الشنتمري ١/ ٣٥٥ وابن يعيش ٢/ ١٠٢ و المفصل ٧٧ و الخزانة ٤/ ٦١ والأمالي الشجرية ١/ ٢٣٩ لا و البيت ينسب لأكثر من شاعر. انظر شعر عبد الله بن المزبير الأسدي ١٤٧ وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٦٢ والأشموني ٢/ ٤ و شذور الذهب ٢١٠ والإغفال ٢٤٦ و الهمع ٢/ ٢٩٥ والبيت بتمامه:

تَقْديرُه : زَيْدٌ فِي الدَّار، وَ إِذَا كَانَ كَذَلكَ كَانَ الرَّفْعُ أَحْسَنَ.

وَيَجُوزُ النَّصْبُ؛ لأَنَّ الكَلامَ جُمْلَةٌ قد اكْتَفَت (١)، وَ إِذَا اكْتَفَت جَازَ النَّصْبُ عَلَى الاستثناء (٢).

فَإِن قُلْتَ : (لا قَائِمَ إِلاّ زَيْدٌ)، لَمْ يَكُنْ إِلا الرَّفعُ؛ لأَنَّ تَقْديره : (زَيْدٌ قَائِمٌ)، فقَدْ وَلِيَ^(٣) (لا) شيَّ^(٤) لَمْ يَتِمَّ^(٥)، و إِذَا كَانَ لَمْ يَتِمَّ لَمْ يَكُنْ [إِلاّ الرَّفْعُ] لأَنَّ تَقْديرَهُ : (زَيْدٌ قَائِمٌ).

مسألة (٩٧)

إِنَّمَا لَـمْ يَجُز أَنْ تَحْمِلَ (لا) عَلَى مَعْنى (لَيْسَ) من المعَارف؛ لأَنَّ^(١) (لَيْسَ) لا تَنْفي إِلاّ الحال، و(لا) لَيْسَتْ كَذلك، وَلَمّا اخْتَصَّتْ هذا المَعْنَى (لَيْسَ) لم يَجُز في (لا)^(٧).

و جازَ في النّكرةِ أَنْ تُشَبِّهَ (لا) بــ(لَـيْسَ)؛ لأَنّها في الحقيقَةِ تَنْفي النّكرة، وَإِذَا كانَـتْ تَعْمَـلُ في النّكرات أَبداً اسْتَجازوا فيها أَنْ يُشَبِّهُوها بـ(لَيْسَ) في النكرة؛ لأَنّها لَمْ تَخْرِج عَنْ بابها.

مسألة (٩٨)

إِذَا قُلْـتَ : (لا إِله إِلاَّ اللهُ)،جازَ الرَّفْعُ و النَّصْبُ؛ لأَنّ / ١٠و / الكَلامَ فيها قَدْ اسْتَغْنى؛ لأَنَّ (لا) عامِلَةٌ، وَإِذَا كَانَتْ عَامِلَةً فَلا بُدَّ لَها من خَبَرٍ، فَكَانَ تَقْديره : لا إِله لَنا إِلاَّ اللهَ(^^) .

⁽١) في الأصل (اتسعت).

⁽٢) في الأصل (الاستغناء).

⁽٣) في الأصل (وليت).

⁽٤) في الأصل (شيئاً).

⁽٥) في الأصل (كان يتم) وفوق الكلمتين ضبة.

⁽٦) في الأصل (أن).

⁽٧) في ابن يعيش ٧/ ١١١: اعملم أن ليس فعل يدخل على جملة ابتدائية فينفيها في الحال وفي ٢/ ١٠٩: فلما كانت (ما) ألزم لنفي ما في الحال كانت أوغل في الشبه بليس من لا فلذلك قل استعمال لا بمعنى ليس.

⁽٨) في الإيضاح ٢٣٩: وقد يحـذف الخبر مع لا هذه وذلك نحو: لا إله إلا الله، المعنى: لا إله لنا أو في الوجود

وَإِذَا كِانَ كَذَلِكَ جِازَ الرَّفْعُ عَلَى أَنْ تَجْعَلَه بَدَلاً مِن (إله)(١)؛ لأَنَّه فِي مَوْضِعِ رفع (٢)، و النَّصْبُ؛ لأَنَّ الكَلامَ قد استَغنى.

مسألة (٩٩)

وَ إِذَا قُلْتَ : (وَ لَا كَرَامَةً وَلَا مَسَرَّةً)، لَمْ يَلْزَمْكَ هَاهُنا أَنْ تُعِيْدَ (لا) مَرَّتَيْن؛ لأَنَّ العَامِلَ فِيْه الفِعْلَ، وَ كُنْتَ (٣) إِذَا أَظْهَرْتَ الفِعْلَ العَامِلَ فِيْه الفِعْلَ، وَ كُنْتَ (٣) إِذَا أَظْهَرْتَ الفِعْلَ السَّتَعْنَيت عَنْ إِعَادَتِها مَرَّتَين، كَذَلكَ هَاهُنا يُسْتَغْنَى عَنْ إِعَادَتِها (٤).

مسألة (۱۰۰)

وَ تَقول : (لا سَلامٌ عَلَى زَيْدٍ)؛ لأَنَّ (سَلاماً) قَدْ عَمِلَ فِيْه الاِبْتِدَاءُ، وَ إِذَا كَانَ قَدْ عَمِلَ فِيْه الاِبْتِدَاءُ، وَ إِذَا كَانَ قَدْ عَمِلَ فِيْهِ الاِبْتِدَاءُ، وَ الاَبْتِدَاءُ مَعْنَى، فَدَخَلت (لا) عَلَيه، بَقِيَ عَلَى حَالِهِ (٥)، وَ لَمْ تَحْتَجُ أَنْ تَكُوره، تَحْتَجُ أَنْ تَكُولُهُ لَمْ تَحْتَجُ أَنْ تَكُوره، فَكَذَلك إذا ذَخَلت عليه.

مسألة (۱۰۱)

وَ مِنْه : (لا بكَ السَّوْءُ)؛ لأنَّها قَدْ دَخَلَتْ عَلَى شَيءٍ كَانَ مَعْناهُ الدُّعاءُ (١)، والدُّعاءُ لا تكررُ الدُّعَاء، وَجَبَ أَنْ لا يَكُونَ

إلا الله.

⁽١) في الأصل (رجل).

⁽٢) يقصد أنه بدل من موضع (لا) مع اسمها ، لأن الموضع موضع رفع .

⁽٣) في الأصل (فكنت).

⁽٤) ينظر الكتاب ٢/ ٣٠١ والمقتضب ٤/ ٣٨٠ وفي الأصول ١/ ٣٩٤: لأن هذه الأسماء كلها عملت فيها أفعال مضمرة فالفعل مقدر بعد لا كأنك قلت (لا أكرمك كرامة).

⁽٥) في المقتضب ٤/ ٣٨١: فلما دخلت عليه لا لم تغيره ، وكذلك: لاسلام عليك وهو ابتداء وخبره ومعناه الدعاء وانظر سيبويه ٢/ ٣٠١.

⁽٦) انظر الكتاب ٢/ ٣٠١.

⁽٧) في الكتاب ٢٠٢/٢ ومثلُ: لاسلام على عمرو: لا بك السوء، لأن معناه: لا ساءك الله .

⁽٨) في الأصل (فلا) وعليها ضبة.

⁽٩) وذلك لأن الدّعاء يتضمّن معنى الفعل.

الواقِعُ مَوْقِعَ ذلِكَ (١) [مُكرراً] (٢).

مسألة (۱۰۲)

إِذَا قُلْتَ : (لا سَواءً)، كَانَتْ بَدَلاً مِن الْمُبْتَداْ، فَكَانَ تَقْدِيْرُه: هذان (٣) سَوَاءً، فَجَعَلْتَ (لا) بَدَلاً مِن المُبْتَداْ، وَ حَدَفْتَه لِما فِي الكلام مِنْ الدّلالَةِ عَلَيْهِ (١٠).

وَلا يَجُوزُ إِظْهَارُه، أَلا تَرَى أَنَّهُم لا يَقُولُونَ : (هَذَانِ لا سَواءٌ)، فَيُظهرونَ البَدَلَ و الْمُبْدَل منه (٥) فِي حَالٍ كَمَا يُظْهِرون النُّونَ وَ الإِضَافَةَ فِي حالٍ، فَعَلِمْتَ أَنَّهُم أَقَامُوا (لا) مَقَامَ المُبْتَدأُ للدَّلالَةِ عَلَيْهِ.

مسألة (۱۰۳)

قُوْلُهُم (١٠) : (لا [نولك] أَنْ تَفْعَلَ)، مَعْناهُ : لا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ، فَكَانَ مَعْنَاهُ النَّهْيَ، وَ إِذَا كَانَ مَعْنَاهُ النَّهْيَ، لا يَلْزَمُ أَنْ تُعيدَ فيه (لا) مَرَّتَين (٧)، فَكَذَلِكَ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَى النَّهْيِ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ تُعِيدَها.

مسألة (١٠٤) (٨)

قَوْلُ أَيِي الطُّفَيْلِ:

وَ حينَ جُنَّ زَمانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبا^(٩)

[٣٥] تَرَكْتُني حِينَ لا مالَ أَعيشُ به

⁽١) (ذلك) بعدها وضع الناسخ ضبة .

⁽٢) في الأصول ١/ ٣٩٥: وكذلك إذا ولي مبتدأ في معنى الدعاء لم تعمل فيه كما لم تعمل فيما بني على الفعل ومعناه الدعاء .

⁽٣) في الأصل (هذا) والتصويب من الكتاب ٢/ ٣١٢ .

⁽٤) في الكتاب ٢/ ٣٠٢: 'وإنما دخلت لا هنا لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه سواء ' وانظر الأصول ١/ ٣٩٥.

⁽٥) في الأصول ١/ ٣٩٥: وقول سيبويه :ألا ترى أنك لا تقول: هذان لا سواء أي لا تكاد تقول ولو قلته جازًا.

⁽٦) وضع الناسخ فوقها ضبة.

⁽٧) في المقتصد: وقالوا: لا نولـك أن تفعـل فلم يكرروا لأنه صار بمنزلة لا ينبغي لك فأجروها مجراها حيث كانت بمعناها المقتصد ٨١٨.

⁽٨) نقل البغدادي هذه المسألة في الخزانة انظر في الخزانة ٤٠/٤.

⁽٩) الشاهد لأبسي الطفيل في الكتاب والشنتمري ١/ ٣٧٥ وهـ و غـير منسـوب في الحجـة للفارسي ١٢٥/١

الجَرُّ عَلَى الإِضَافَةِ، وَ الرَّفْعُ عَلَى أَنْ تُضيفَ (حينَ) إلِى الجُمَلِ^(۱)، وَ إِذَا أَضَفْتَها إلى الجُمَلِ جَازَ دَلِكَ فِيْها (۱).

وَ النَّصْبُ تَجَعَلُه كَما كَانَ مَبْنِيًا، وَ لا تُعْمِل الإِضَافَة، كَما تَقُولُ: (جَنْتُ بَخَمْسَةَ عَشْرَ) (٣) فَلا تُعْمِل الباءَ (١٠).

وَقَوْلُه :

[٣٦] حَنَّتْ قُلُوصي حينَ لا حينَ مَحنّ (٥)

فَالجَرُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ (لا (٢)) [وَ النَّصْبُ عَلَى أَنِّ (لا)] تُنْفِي حِيْنَ، [يُريْدُ:] لَيْسَ هُوَ حِينَ مَحنِّ، فَ (لا) هَاهُنا مُعْتَدُّ بها (٧)، وَ يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى مَا مَضَى (٨).

والخزانة ٤/ ٣٩ والأمالي الشجرية ١/ ٢٣٩.

الشاعر يرثى ولداً له ، الكلب : الداء، جن الزمان : اشتد.

والشاهد في البيت إضافة حين إلى مال وإلغاء عمل (لا) فيجوز في مال الجر على الإلغاء والرفع على الابتداء والنصب على الإعمال .

- (١) ذكر سيبويه هذين الوجهين في الكتاب ٢ / ٣٠٣ .
- (٢) قوله (وإذا أضفتها إلى الجمل جاز ذلك فيها) غير موجود في الخزانة انظر الخزانة ٤/٠٤.
 - (٣) لم يجز هذا الوجه إلا الفارسي ، انظر الخزانة ٤٠/٤ وهامش الكتاب ٣٠٣/٢.
 - (٤) انتهى نقل البغدادي الحرفي في الخزانة ٤٠/٤.
- (٥) نسبه سيبويه للعحاج انظر سيبويه والشنتمري ٣٥٨/١ وليس في ديوانه ، وذكر البغدادي أنه من الأبيات التي لا يعرف قائلها انظر الخزانة ٤/ ٤٥ ، وورد بلا نسبة في المقتضب ٣٥٨/٤ والأمالي الشجرية ١/ ٢٣٩ والإغفال ١/ ٥٦١ والحجة للفارسي ١/٣٢١ والأصول ١/ ٣٨٠ .
- حنّت : اشتاقت، والقلوص : الإبل ، والمعنى أن الإبل في وقت غير مناسب للحنين، والشاهد جواز الحركات الثلاث في حين الرفع والنصب والجر .
 - (٦) يقصد إلغاء لأ.
 - (٧) وهذا وجه النصب وهو إعمال لا وانظر هذا الوجه في الحجة ١٢٣/١.
- (٨) نقل البغدادي قول الفارسي بالمضمون قال وجوز أبوعلي الفارسي في المسائل المنثورة الحركات الثلاث في حين الثاني النصب على إعمال لا عمل إن والرفع على إعمالها عمل ليس و الجر على إلغائها وإضافة حين الأول إلى الثاني الخزانة ٤/٤٥.

مسألة (١٠٥)

قُوْلُ جَرِيْر :

وَ قَدْ عَلاكَ مَشِيْبٌ حِيْنَ لا حِيْن (١)

فَجَاءَتْ (لا) زَائِدَةً، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ: حِيْنَ حِيْنَ ''، وَوَجْهُ دَلِكَ أَنَّ (حِيْنَ) تَكُونُ لِلقِلَّةِ وَالكَثْرَةِ، أَلا تَرى أَنَّ المَسْمُوعَ (٢) فِي دَلِكَ الوَقْتُ، والعربُ تُسمّي وَقْتاً مَا بِالْحِيْنِ (٤).

وَ الحِيْنُ يَقَعُ عَلَى أَشْيَاءَ كَثِيْرَةٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: حِينَ حِينِ، فَنَزَّلَ (حِيْن) الأُوْلَى بَمْنْزِلَةِ القِلَّةِ، وَحِيْنَ التَّانِيَةِ بَمُنْزِلَةِ الكَثْرَةِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: (شَهْرُ سَنَةٍ)، وَ (يَوْمُ شَهْرٍ)، عَلَى هَذَا الوَجْهِ.

مسألة (١٠٦)

قُوْلُ (٥) الفَرَزْدَقِ :

[٣٨] لَو لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لا ذُنُوبَ لَها إِلَيَّ لامَتْ ذُوُو أَحْسَابِها عُمَرا(٢)

(۱) عجز بیت صدره

ما بال جهلك بعد الحلم و الدين

و البيت لجريـر في ديوانه ٤١٤ و انظر سيبويه و الشنتمري ٣٥٨/١ و الأمالي الشجرية ١/ ٢٣٩ و الحجة للفارسي ١/ ١٢٢ و الخزانة ٤٧/٤، و هو بلا نسبة في مجاز القرآن ١/ ٢١٢.

يقول في هجاء الفرزدق : أرى الجهل فيك في وقت لا ينبغي أن تكون فيه جاهلاً.

(٢) في الحجمة للفارسي ١/١٢٢: لا فيه زائدة و التقدير: و قد علاك مشيب حين حين، و إنما كانت زائدة لأنك إذا قلت: علاك مشيب حيناً، فقد أثبت حيناً علاه المشيب.

(٣) في الأصل (الملسوع).

(٤) العبارة في الأصل غير مفهومة، وهي: (هو يسمّى وقتاً ما يألم).

(٥) نقل البغدادي هذه المسألة في الخزانة. انظرها في الخزانة ٤/ ٣٠-٣١.

(٦) البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٣٠ وانظر الخزانة ٤/ ٣٠ ومعاني القرآن للأخفش ١٨٠ ، ٣٢٢ والبيت بلا نسبة في الحجة للفارسي ١/ ١٢٥ والخصائص ٣٦/٣ وأوضح المسالك ١/ ٢٧٤ وهـو في الديوان من قصيدة ويهجو فيها عمر بن هبيرة مطلعها :

أنا ابن خندف الخافي حقيقتها للله قد جعلوا في يدي الشمس والقمرا

يهجو الشاعر غطفان كلها.

والشاهد في البيت أن لا زائدة وقد عملت وهذا شذوذ.

فَيَعْتَرِضُ^(۱) فِي هَذَا البَيْت مُعْتَرِضٌ فَيَقُولُ: الكَلامُ إِيْجابٌ، وَ مَعْنَاهَا أَنَّ لِغَطَفَانَ دُنُوباً، فَكَأَنَّ الكَلامُ إِيْجابٌ، و (لا) لا تَدْخُلُ عَلَى الإِيْجَاب^(٢).

فَوَجْهُ مَا قَالَهُ الفَرَزْدَقُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ هَذا، وَ إِنَّما أَرادَ بِقَوْلِه : (لا ذُنُوبَ لَها) أَنَّ الكَلامَ الأَوَّلَ قَدْ تَمَّ وَانْقَضَى (٢)، فَأَتَى بِالجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ، وَهِي الجَحْدُ، فَجَعَلَها خَبَراً لِلنَّكِرَةِ حَيْثُ كَانَت جُمْلَةً.

وَ مِثْلُ هَذَا الجَحْدِ قَدْ (٤) قَالَت العَرَبُ : (كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ أَبُوهُ)، فَقَد جَعَلَ (يقوم أبوه) جُمْلَةً فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ، وَ إِنْ كَانَ جَحْداً، فَكَذَلِكَ جَازَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ النَّفْيَ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الإِيْجَابِ، وَ إِنْ كَانَ إِيجاباً.

وَلا يَلْزَمُ تَأُويْلُ مَنْ تَأُوّلَ هَذَا، فَقَالَ : إِنَّ المَعْنَى ذَلِكَ؛ لأَنَّ أَ لَهُ] وَجُها مِنَ القِياسِ، وَ هُوَ مَا ذَكَرْنا، وَلا يَلْزَمُهُ التَأْوِيْلُ لأَنَّ التَأْوِيلَ أَيْضاً يَنْساغ عَلَى ذَلِكَ، فَيَجْعَلَ إِيْجَابًا، لأَنَّ الإِيْجَابَ وَ التَّفْيَ جَمِيْعاً أَخْبَارٌ، فَلَكَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ خَبَراً عَنِ الآخَو مِنْ حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ فِي الجَحْدِ (1).

مسألة (۱۰۷)

إذا قُلْتَ : (مَرَرْت برَجُلِ لا قَائِمٍ وَلا قَاعِدٍ)، قَالُوا : لا يَجُوزُ إِلاَّ أَنْ تُكَرِّرَها مَرَّتُ يُن أَنْ تُكَرِّرَها مَرَّتُ برجُلِ إِمَّا قَائِمٍ وَ إِمَّا قَاعِدٍ)، فَلَمَّا أَرَدْتَ نَفْيَ ذَلِكَ مَرَّتُ برجُلِ إِمَّا قَائِمٍ وَ إِمَّا قَاعِدٍ)، فَلَمَّا أَرَدْتَ نَفْيَ ذَلِكَ المَّعْنَى لَمْ يَكُن الإَيْجَابُ فِي (إِمَّا) إِلاَّ مُكَرَّراً، فَكَذَلِكَ يَلْزَمُ نَفْيُه كَمَا لَمْ يَكُن الإَيْجَابُ فِي (إِمَّا) إِلاَّ مُكَرَّراً، فَكَذَلِكَ يَلْزَمُ نَفْيُه كَمَا تَكَرَّرَ ذَلِكَ المَعْنَى لَمَّا قُلْتَ : مَرَرْتُ يرَجُلِ إِمَّا قَائِم أَوْ قَاعِدٍ.

⁽١) في الخزانة ٤/ ٣٠ (يعترض).

⁽٢) لا هـنا زائـدة وقد عملت انظر الحجة للفارسي ١/ ١٢٥ ومعاني القرآن للأخفش ١٨٠ والخصائص ٣٦/٢ وأوضح المسالك ١/ ٢٧٤.

⁽٣) في الأصل تقضى".

⁽٤) (قد) في الحزانة ٤/ ٣١ غير موجودة .

⁽٥) في الأصل (لأنه).

⁽٦) انتهى نقل البغدادي انظر الخزانة ٤/ ٣١ .

⁽٧) ينظر الكتاب ٢/ ٣٠٥ والأصول ١/ ٣٩٥.

فَكَذَلِكَ : (زَيْدٌ لا فارساً وَلا شُجاعاً (۱)؛ لأَنَّ الحَالَ تَجْرِي مَجْرَى الصُّفَةِ، أَلا تَـرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : (مَرَرْتُ بزَيْدٍ إِمَّا قَائِماً وَ إِمَّا قاعِداً)، لَمْ يَجُزْ إِلاَّ أَنْ تكونَ (إِمَّا) في الحَال أَيْضاً.

مسألة (۱۰۸)

لا يَجُوزُ: (إِنَّ زَيداً لا قَائِمٌ وَلا قَاعِدٌ)؛ لأَنَّ قِيامَه وَ قُعُودَه مَقْصُودٌ إِلَيْهِ؛ لأَنَّه يِمَنْزِلَتِه، أَلا تَسرى أَنَّكَ إِذَا قُلْبَ : (زَيْدٌ قَائِمٌ)، فَ(قَائِمٌ) هُوَ (زَيْدٌ) في الحَقِيْقَةِ، فَكَمَا لا يُنْفى (زَيْدٌ) كَذَلِكَ لا يُنْفى ما هُو في المَعْنَى هُوَ.

وَكَدَلِكَ إِذَا قُلْتَ : (زَيدٌ لا قائِمٌ وَلا قَاعِدٌ)، لَمَّا كَانَ القائِمُ و القاعِدُ هُوَ (زَيْدٌ) فِي الحَقِيْقَةِ لَمْ يَجُزْ كَفْيُه.

مسألة (١٠٩)

إذا جسُّتَ بـ(أَلا) في التَّمني، فالكلام مَبْنيُّ عَلى ما كانَ عَلَيْه في النَّفْي، إلا أَنَّ الخَبَرَ الذي كانَ مَرْفُوعاً و المَعْنى مَعْنَى الخَبَرَ الذي كانَ مَرْفُوعاً و المَعْنى مَعْنَى الاَبْتِداء، فَلمّا زالَ ذلك المَعْنى صارَ مَنْصُوباً، وَصارَ صِفَةً لانْتِقاضِ ذلكَ المَعْنى، وهو مَعْنى الاَبْتِداء (٣).

فَكُلُّ ما كَانَ فِي (لا) فَهْو فِي (أَلا) إِلاَّ الرَّفْعُ، فَإِنَّه لا يَجُوزُ؛ لأَنَّكَ تطلبُ شيئًا ولا تَسْأَلُه (٤)؛ لأَنَّ بَعْدَه فِي التَّقْديرِ الفعْلَ (٥)، فَلِذلكَ لَمْ يَجُزْ الرَّفْعُ، وَتَقْديرُه : (أَلا أُعْطَى

⁽۱) نـص سيبويه ٢/٣٠٥ : 'ومـثل هـذا زيـد لا فارساً لا يحسن حتى تقول : لا فارساً ولا شجاعاً وذلك أنه جواب لمن قال: أبرجل شجاع مررت أم فارس ' وانظر الاصول ١/ ٣٩٥ .

⁽٢) والمازني يجريه على ما كان عليه وإن دخله خلاف معناه ينظر المقتضب ٤/ ٣٨٢-٣٨٣ والأصول ١/ ٣٩٩ ففي المقتضب ٤/ ٣٨٢: فإن دخلها معنى الـتمنيّ فالنصب لا غير في قول سيبويه والخليل وغيرهما إلا المازني وحده وانظر الكتاب ٢/ ٣٧.

⁽٣) في المقتضب ٤/ ٣٨٣: واحتجاج النحويين أنه لما دخله معنى التمني زال عنه الابتداء و موضعه نصب ".

⁽٤) يريد : إذا قلت : ألا ماء ً بارداً ، كأن الناسخ قد نسى ذكره .

⁽٥) في الأصل (لأنه بعده في التقدير تقدير الفعل).

ماءً بارداً)، ألا [تُرونني] أحداً (١)، فَلمّا كانَ تَقْديرَ الفِعْلِ (٢) لَمْ يَجُز الرَّفعُ.

مسألة (١١٠)

إِذِا قُلْتَ : (أَلَا مَاءً أَوْ لَبَناً)، لَمْ يَجُزْ إِلَا أَنْ تُنَوِّنُه؛ لأَنَّه قَدْ صَارَ طَالباً شَيْئًا(")، وَقَدْ مَرَّ القَوْلُ فيه (٤)، فَنَصَبْتَه لأَنَّ تَقْديرَه تَقْدِيرُه تَقْدِيرُه لطَلَبِ (٥).

وَسَأَلُوا الخَليل عَنْ قَوْلِهم:

[٣٩] /١٠ ظ/ أَلَا رَجُلاً جزاه اللهُ خَيْراً (٢)

فَنصَبَ (رجُلاً)؛ لأَنّ تَقْديره : أَلا أُعْطى رجُلاً جَزاه اللهُ خيراً.

قالَ : هُوَ كَقُولِك (٧) : (فَهَالا خَيْراً مِنْ ذلك)، قالَ : وَيَجُوزُ أَنْ يَكُوْنَ أَدْخَلَ التَّنُوينَ اضطِراراً (٨).

قَـالَ شَـيْخُنا : لأنَّـه لَمْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَ المَجْموعَ في مَوْضِعِ نَصْبِ وَيَبْنَيُهُ، وَإِنِّما أرادَ

(٦) صدر بيت عجزه: يدل على محصلة تبيتُ

ونسبه في الخزانة ٣/ ٥١ لعمرو بن قنعاس المرادي وهو من شواهد سيبويه. انظر سيبويه والشنتمري ١/ ٣٥٩ والمنوادر ٥٦ والأزهية ١٦٤ والأصول ٣٩٨/١ وابن يعيش ٢/ ١٠١ والمغني ٦٩ وتذكرة النحاة ٤٣ ورصف المباني ١٦٦ واللسان (حصل)

ويروى البيت بنصب (رجل) ورفعه وجره

والشاهد في في البيت نصب رجل بفعل محذوف تقديره ألا تروني رجلاً .

(٧) في الأصل (لقولك).

(٨) نصه في الكتاب ٢/ ٣٠٨: وسألت الخليل رحمه الله عن قوله:

ألا رجل جزاه الله خيراً يدل على محصبة تبيت

فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلا خيراً من ذلك ، كأنه قال : ألا تروني رجلاً جزاه الله خيراً ، وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً.

⁽١) في الأصل (أحد).

⁽٢) أي: فلما كان التقديرُ تقديرَ الفعل.

⁽٣) في الأصل (لبناً).

⁽٤) انظر المسألة السابقة ١٠٩ وفي الأصل (في).

⁽٥) الكتاب ٢/ ٣٠٧ .

الفِعْلَ بَعْدَه فِي الـتَّقْدير؛ لأَنَّ تَنْوينه دَلالَةٌ عَلَى أَنَّه جَعَلَ بَعْدَه الفِعْلَ فَنصَبَه كَما ينْصبُ بَعْد الفِعْلِ بـ(لا)، و الوَجْهُ الآخَرُ أَنَّه اضْطَرّ إلى ذلكَ.

مسألة (١١١)

إِذِا قُلْتَ : [قَوْلُه سُبْحانه :] (لاتَ حينَ مَناصُ) (١) فَنَصَبْتَ (٢)، فالتَّقْدِيْرُ : الحينُ حِيْنَ مَناص (٣)، وَالرَّفْعُ إِذِا قُلْتَ : حِيْنُ مَناصٍ، حِيْنُ مُرْتَفِعَةٌ بالإِبْتِدَاءِ، وَ الخَبَرُ مُضْمَرٌ، وَتَقْدِيْرُهُ (لنا) (٤)، وَ دَخَلَتْ (لا) لِلتَّفْي (٥).

وَ أَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وهو من قصيدة مطلعها:

فَأَجَبْنا أَنْ لَيْسَ حِيْنَ بَقاءُ(١)

[٤٠] طَلَبُوا صُلْحَنا وَ لات أَوَان

⁽١) ص ٣.

⁽٢) في هذه الآية قراءات. الأولى: ولاتَ حينُ مناص وهي قراءة عيسى بن عمرو وروي عنه: ولات، والثانية: ولاتُ حينُ وهي قراءة أبي السمال، والثالثة: ولا تحين، عيسى وأبو السمال، والرابعة قراءة الجمهور ولاتُ حينُ انظر القراءات الشاذة ١٢٩ وتفسير أبي حيان ٧/ ٣٨٤.

⁽٣) فالنصب على أنه الخبر والاسم محذوف والتقدير: ولات حين نحن فيه حين مناص ولا يقدر الاسم المحذوف إلا نكرة. ابن يعيش ١/١٧/ وانظر الكتاب ٥٨/١ وشرح الكافية ١/ ٢٧١. وهي عند الأخفش بتقدير فعل. انظر معانى القرآن للأخفش ٤٥٣ وشرح الكافية ٢٧١.

⁽٤) في شـرح الكافية ١/ ٢٧١ وإذا رفعـت حـين عـلى قلته فهو اسم لا والخبر محذوف أي: لات حين مناص حاصلاً وهو مِن الشاذ الذي لا يقاس عليه ، انظر البيان ٢/ ٣١٢ .

⁽٥) في الخنزانة ١٧١/٤ وقدر الشارح المحقق في الآية تبعاً لأبي علي في المسائل المنثورة أي : لات حين مناص حاصلاً .

⁽٦) البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٣٠، وانظر العيني ٢/١٥٦ والمخصص ١١٩/١٦ وشرح شواهد المغني ٢٤٠ وحروف المعاني ٦٩ والإنصاف ١٠٩ برواية (ولات أوان) وورد الشاهد غير منسوب في معاني الأخفـش ٤٥٣ والخصائص ٢/٣٧٧ والخزانة ٤/٣٨ والقرطين ٢/٨٨ والهمع ٢/١٢٤ ومعاني الفراء ٢ / ٣٩٨ والمغني ١٥٥ والأشموني ٢/١٦١ وشرح شذور الذهب ٢١١

خبرنا الركبان أن قد فخرتم وفرحتم بضربة المكاء يريد: إِنَّ هؤلاء قد طلبوا الصلح معنا ولكن هذا الوقت ليس بوقت للصلح . والشاهد فيه مجيء أوان مجروراً بلات واعتبار لات حرف جر .

قَالَ أَبُو عُمَر : (لاتَ) جُعِلَتْ حَرْفَ جرِّ(١).

قَالَ أَبُو عَلَيّ : وَفِي هَذَا إِشْكَالٌ^(٢)، وَ هُو أَنَّ حَرْفَ الجَرِّ لَا يَتَعَلَّقُ بشَيءٍ في هذا البَيْتِ، وَ حُروفُ الجَرِّ لاَبُدَّ لَهَا مِن أَنْ تَتَعَلَّقَ بشَيءٍ^(٣).

وَ قَالَ أَبُو العبّاسِ (٤): الوَجْهُ فِي هذا البيتِ، وَهُوَ قُولُه : (و لات أوان) (٥)، (أوان) هاهُ نا مَبْنيّة الأَنَّ (أوان) تُضافُ إلى المُبْتَدأ و الخَبَرِ، فكَأَنَّكَ حَدَفْتَ مِنْه المُبْتَدأ و الخَبَرَ، فكَأَنَّكَ حَدَفْتَ مِنْه المُبْتَدأ و الخَبَرَ، فنَوّنْتَ لِيُعْلَمَ أَنَّكَ قَدْ اقْتُطَعْتَ الإضافَةَ (١).

وَ أَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

[٤١] المُطْعِمُونَ تَحينَ لا مِنْ عاطفٍ (٧)

العاطفون تحين ما من عاطف

وهو صدر بيت عجزه:

والمطعمون زمان أين المطعم

والبيت لأبي وجزة السعدي انظر اللسان (عطف) (ليت) (حين) والخزانة ٤/ ١٧٥ والازهية ٢٦٤

⁽١) شرح السيرافي ١/٦٧٦ وقد زعم بعضهم في لات أوان أنّ لات جارة للأوان بمنزلة حرف من حروف الجر، وهو قول بعض الكوفيين وانظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨ ومنثور الفوائد ٣٧ وانظر قول أبي عمر الجرمي في الحزانة ٤/١٨٧ .

⁽٢) أورد هـ ذا الإشكال البغدادي في الخزانة ٤/ ١٨٧ وكذلك نقله أبو علي في المسائل المنثورة عن أبي عمر الجرمي واستشكله أبو علي بأن حروف الجر لابد أن تتعلق بشيء وانظر شرح أبيات المغني ٥/ ٣١ .

⁽٣) وأيضاً لو كان جاراً لكان لابد من فعل أو معناه يتعلق به . شرح الكافية ١/ ٢٧١ .

⁽٤) أبو العباس المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ، شيخ زمانه في النحو والأدب بصري المذهب ، أخذ العلم عـن الجرمي والمازني ، وله من الكتب: الكامل في اللغة والأدب والمقتضب وغيرها توفي سنه ست وثمانين ومائتين ، انظر إنباه الرواة ٣/ ٢٤١ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٠١ .

⁽٥) العبارة من هذا الموضع إلى قـوله (اقتطعت الإضافة) نقلها البغدادي نصاً في الخرانة ٤/ ١٨٥ وشرح أبيات المغنى ٥/ ٣١ .

⁽⁷⁾ قدال أبو العباس: إنما نون من قبل أن الاوان من أسماء الزمان وأسماء الزمان قد تكون مضافات الى جمل كقولك: هذا يوم يقوم زيد وأتيتك زمن الحجاج أميراً، فإذا حذفت الجمل عوضت منها التنوين ، كما فعلت فيما أضيف إلى غير متمكن كقولك: يومئذ وحينئذ فهذا معنى ما قاله أبو العباس شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٧٥ وانظر قول ابى العباس في الخزانة ٤/ ٨٥ ولم أجد قوله في كتبه.

⁽٧) الرواية الصحيحة التي وردت للبيت:

فَأَصْحابُنا قَدْ أَنْكَرُوه، وَ ذلك أَنّ التاءَ هاهُنا لا تُزادُ في شيء (١)، وَإِنْ كَانَ مَسْمُوْعاً، فَوَجْهُه أَنَّه أَرادَ: (المُطْعِمُوْنه) ثمّ جَعَلَ الهاءَ التي للتّأنيث تاءً (٢)؛ فَصارت مثلَ (لات) (٣).

مسألة (١١٢)

إِذَا قُلْتَ: (عَجَبْتُ مَنْ ضَرْبِ زَيْدٍ أَنْتَ)، وَ (مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ هُوَ)، قالَ : [قلت ذلك] لَمّا لَمْ تَقْدِر عَلى (إِيّا)؛ لأَنِّكَ لا تَقُوْلُ : (عَجَبْتُ من ضَرْبِ زيدٍ إِيّاك)؛ لأَنَّ الْمَسْدَرَ يَنْضافُ إِلَى الكافِ، وَلا تَحْتاجُ إِلى (إِيّا) فلِذلكَ قالَ : (أَنْتَ)(1).

مسألة (١١٣)

قالَ: قَبيحٌ أَنْ تَقُولَ: (عَلَيْكَ إِيّاه)، وَوَجْهُ قُبْحِه أَنَّ هذا شيءٌ وضِعَ مَوْضِعَ الفِعْلِ فِي سائِرِ المَواضِعِ، وَ إِنْ الفِعْلِ فِي سائِرِ المَواضِعِ، وَ إِنْ أَجْريه مَجْرى الفِعْلِ فِي سائِرِ المَواضِعِ، وَ إِنْ أَجْرَيْتَه فَلَه وَجْهٌ:

وَ ذلكَ آله لَيْسَ بِأَبْعَدَ مِنْ (إِنَّنِي) وَ (كِأَنِّني)، فلمّا كانَ المُضْمَرُ في ذلكَ

والإنصاف ١٠٨ والجمل لابن شقير ٢٨٠ وانظره بلا نسبة في مجالس ثعلب ٤٤٢ وحروف المعاني ٧٠ و القرطين ٧/ ٩٨ والهمع ٢/ ١٢١

- (١) قال بعض البغداديين : التاء نزاد في أول حين وفي أول أوان حروف المعاني ٧٠ .
- (٢) فصار التقدير: العاطفونه ثم إنه شبه هاء الوقف بهاء التأنيث فلما احتاج لإقامة الوزن إلى حركة الهاء قلبها تاء سر الصناعة ١/١٨١ وهو قول ابن الأعرابي كما في حروف المعاني ٧٠.
- (٣) في الخزانة ٤/١٧٧: قال أبو علي في المسائل المنثورة: وهو أنها في الاصل هاء السكت لاحقة لقوله العاطفون اضطر الشاعر إلى تحريكها فأبدلها تاءً وفتحها .
- (٤) وأنت ها هنا فاعل وزيد هو المفعول ، والأصل أن يتصل بالمصدر أو الفعل الكاف فإن لم تقدر على ذلك جئت ب(إياً) هذا في اضمار المفعول المنصوب ، أما في إضمار المرفوع فنفس العلة لما لم تقدر على التاء وهي ضمير الرفع أدخلت أنت وجعلتها إضماراً للفاعل. هذا ما أراده الفارسي هنا من ذكر الشبه بين إضمار ضمائر النصب وضمائر الرفع ، ينظر في الكتاب ٢/ ٣٤٥-٣٥٩ والأصول ١١٦/٢-١٢١ والمقتصد ٥٠٠ .

والشاهد في البيت إبدال هاء السكت تاء وتحريكها .

جائِزاً (١)، وَ إِنْ كَانَ لَا يُضْمَرُ فِيها، وَ كَانَ هاهنا يُضْمَرُ جازَ (٢).

مسألة (١١٤)

لا تَقُولُ: (دونكني)، ولا: (عَلَيْكِني)، اسْتُغْني بقَوْلِهم: (عَلَيْكَ بي) وَ (دُونَكَ به)، وَلَمْ يَقُولُوا: (عَلَيْكَه) وَ (دُونَكَه)؛ لأَنَّ هذا المُضْمَرَ المُتَّصِلَ لا يَتَّصِلُ إلا بالفِعْل، و هذا مَحْمُولٌ عَلى الفِعْل (٣).

وَ يَجِوُزُ فيهِ أَيضاً لما قُلْنا مِنْ أَنّه قدْ صارَ يُضْمَرُ فيهِ كَما يُضْمَرُ في الفِعْلِ، وَقَدْ جُعِلَ مَوْضِعَه، وَ إِن اتَّصَلَ به الضّميرُ كَما يتّصِلُ بـ(إنَّ) فَلَيْسَ هُوَ بَأَبْعَدَ من (إنّ) (٤٠٠.

قَالَ أَبُو الْحَسَن : أُجِيزُ : (إِنَّ إِيَّاكَ ضَرَبْتَ) (٥)، و (ضربت زَيداً و إِيَّايَ) (٦).

وَ قَالَ أَبُو عُمر : هذا لا يَجوزُ؛ لأَنّ العَربَ قَدْ تَكُنَّيَتْ نَظيرَه، وَ لَم (٧٠) يَقُولُوا : (ضَرَبْتُنِي (٨٠)) فَلمّا لَمْ يقولُوا ذلك لَمْ يَجُزْ نَظيرُه.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَن : إِنْ لَمْ يَقُولُوا ذلكَ، فَلَيْسَ بَمُمْتَنِع؛ لأَنَّ هذا تَقْديرُه الانْفِصالُ، ألا تَسرى أَنَّه يُقَالُ : (ضَرَبْتَ زيداً وإِيّاكَ)، فَتَنَزَّلَ مَنْزِلَةَ الاسْمِ المُنفَصِلِ، فَلا يَمْتَنِعُ أَنْ

⁽١) تتصل علامة المضمر المنصوب بإنّ وأخواتها لأنها مشبهة بالفعل ، ينظر الاصول ٢/ ١٢٢ والكتاب ٢/ ٣٦٨

⁽٢) وجماز في علميك لـنفس العلمة في إنّ وأخواتهما وهو التشبيه بالفعل انظر الكتاب ٢/ ٣٦١ والقياس أن هذا قبيح وهو ما ذكره في بداية المسألة ، وانظر الأصول ٢/ ١٢٢ .

⁽٣) هـذا هـو الوجه والقياس كما في المسألة السابقة وذكر ذلك ابن السراج في الاصول ١/٠١١ ومنهم من لا يستعمل ني ولا نا استغناءً بعليك بي وبنا وهو القياس وانظر الكتاب ٢/ ٣٦١.

⁽٤) انظر المسألة السابقة ١٣٣.

 ⁽٥) وهـذا لم يجـزه سيبويه إلا في الشعر. انظر الكتاب ٢/ ٣٥٧ وأجازه الخليل وانظر رأي الأخفش في الإغفال
 ٥٣ - ٥٥ .

 ⁽٦) هـذا في جـواز العطف على المنصوب بالضمير المنصوب المنفصل ، أجازه الأخفش و رأيه في الإغفال ٥٣ ٥٤ وابن السراج في الأصول ٢/ ١١٩ .

⁽٧) في الأصل (لم).

⁽A) في الكتاب ٢/ ٢٦٦ ولا يجوز أن تقول : ضربتني ولا ضربت إياي : لا يجوز واحد منهما لأنهم قد استغنوا عن ذلك بضربت نفسي وإياى ضربت. وانظر الأصول ٢/ ١٢١ ومنثور الفوائد ٣٠.

مسألة (١١٥)

قَالَ أَبُو عُمَر : لا يَقُولُونَ : (ضَرَبُتُنِي) وَ لا (كَسَوْتُنِي)، يَسْتَغْنُونَ عَنْ ذلِكَ يِقَوْلِهِم : (كَسَوْتُنِي)، يُسْتَغْنُونَ عَنْ ذلِكَ يِقَوْلِهِم : (كَسَوْتُ نَفْسِي) (١)؛ لأَنَّ هَذَا الفِعْلَ لا يَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأُ وَ الخَبَرِ، فَلَمَّا كَانَ لا يَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأُ وَ الْخَبَرِ لَمْ يَجُز ذلك، وَ جَازَ فِي (ظَنَنْتُ) وَ أَخَوَاتِها؛ لأَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأُ وَ خَبَرِهِ (٢).

وَ لِعِلَّةٍ أُخْرَى : وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُم : (كَسَوْتُ نَفْسِي) قَدْ اسْتُغْنِي بها عَنْ (كَسَوْتُنِي)، وَمِن مَدْهَبِهِم أَنْ يَسْتَغْنُوا بِالشَّيءِ عَنْ الشَّيءِ، إِذَا لَمْ يَكُن لَبْسُ.

أَلَا تَـرَى أَنَّهـم قَالُوا : (تَرَكَ)^(٣) وَ لَمْ يَقُوْلُوا : (وَدَع)^(٤)، وَ إِنْ كَانُوا قَدْ قَالوا : (دَعْ)، وَ (يَدَعُ).

فَلَمَّا كَاثُوا فِي المَوْضِعِ الذي لا يُشْكِلُ قَدْ استَغْنُوا فَفَي هذا المَوْضِعِ أَوْلَى أَنْ يَسْتَغْنُوا؛ لأَنَّه مَوْضِعٌ مُشْكِلٌ، أَلا ترى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : (ظَنَنْتُ نَفْسِيْ خَارِجَةً) لَكَانَ مَعْنَاه غَيْرَ (ظَنَنْتَنِي خَارِجًا)؛ لأَنَّ تَقْديرَه الرَّفْعُ (٥٠).

فَلَمّا كَانَ فِي ذلكَ يَلْتَمِسُ فَرَّقُوا بَيْنَ ما يَلْتَبِسُ وَبَيْنَ ما لا يَلْتَبِسُ بَمَا ذكَرْنا، و هذه عِلَّةُ أبي عُمر.

وَ للمُعْتَرِضِ أَنْ يَعْتَرِضَ فَيَقُول : فَإِنَّ فِي قَوْلكَ لا يَلْتبسُ (١) ... وَكَذلكَ قَولُه

⁽١) انظر الكتاب ٢/ ٣٦٧-٣٦٩ والأصول ٢/ ١٢١ ومنثور الفوائد ٣٠ .

⁽٢) في الكتاب ٢/ ٣٦٨: وإنما افترقت حسبت وأخواتها والأفعال الأخر لأن حسبت وأخواتها إنّما أدخلوها على مبتدأ ومبني عليه لتجعل الحديث شكاً أو علما وانظر الأصول ٢/ ١٢١ ومنثور الفوائد ٣٠ .

⁽٣) انظر العسكريات ٦٤.

⁽٤) في العسكريات ٦٤: فصار قول الذي يقول ودع شاذاً عن الاستعمال .

⁽٥) انظر الكتاب ٢/٣٦٧.

⁽٦) الظاهر أن هناك سقطاً، فالعبارة غير تامة، ويبدو أن فيها مثالاً.

[سبحانه]: ﴿أَنْ رَآه اِسْتَغْنَى ﴾(١)، لَوْ جَعَلَ النَّفْسَ هاهُنا لَمْ يَلْتبسْ (٢).

فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ: إِذَا كَانَتِ العِلَّةُ قَدْ جَرَتْ فِي الْأَكْثِرِ وَ الْأَعَمِّ مِنَ البَابِ، فَاعَتَرَضَ حَرْفٌ أَوْ حَرْفَانِ عَلَى الْأَكْثُرِ لَمْ يَكُن قَادِحاً فَيْما ذكرْنا، أَلا تَرى أَنَّهُم يَقُولُون : الفَاعِلُ رُفِعَ لَيُفْصَلَ بَيْنَه وَبَيْنَ المَفْعُولِ، وَمع ذلِكَ فَإِذَا جَاءَ مَوْضِعٌ لا يَلْتَبسُ أَجْرُوه عَلَيْه، فَكَذلِكَ هَذا، وَ إِنْ كَانَ مَوْضِعٌ لا يَلْتَبسُ أَجَرُوهُ عَلَى المُلْتَبسِ.

مسألة (١١٦)

عَلامَةُ الْمُضْمَرِ الْمُنْصُوبِ اليّاءُ فِي (ضَرَبني)، وَ إِنَّمَا (٣) دَخَلَتْ النُّونُ لِيَكُونَ الكَسْرُ عَلَيْهَا وَ لا يَقَعُ بالفِعْلِ إِذ كَانَ الفِعْلُ لا يُكْسَرُ (٤).

أَلَا تَـرَى أَنَّهُم قَدْ فَعَلُوا ذلِكَ بَمَا لَوْ دَخَلَهُ حَرْفُ جَرِّ لَمْ يُؤَثِّر فِي قَوْلِهم: (مِنِّي) وَ (عَـنِّي) وَ (قَطْنِي)، فَأَدْخَلُوا النُّونَ لِتَقَعَ عَلَيها الكسرة وَ يَسْلَمَ سُكُونُ ذلِكَ (٥٠، فَلِذلِكَ أَدْخَلُوها هَاهُنا لِيَسْلَمَ آخِرُ الفِعْلِ، وَ آخِرُ الفِعْلِ لَا يَجُوزُ بالكَسْرِ.

وَ قَـالوا : (الضّـاربِي)، فَـأَدْخَلُوا الـيَاءَ وَحْدَها؛ لأَنَّ هَذَا الْاِسْمَ لا يَمْتَنِعُ (٦) فِيْهِ الجَرُّ، فَلَمَّا كَانَ الجَرُّ قَدْ يَدْخُلُهُ لَمْ يَأْتُوا بِالنُّون (٧).

فَإِن قَالَ قَائِلٌ : بم (٨) تنكرون أَنْ تَكُونَ هَذِه العِلَّةُ مُنْتَقَضَةٌ، وَ ذَلِكَ أَنَّ الكَسْرَ قَدْ

⁽١) العلق ٧ .

⁽٢) قبال الفراء في معاني القرآن ٣/ ٢٧٨: ولم يقل أن رأى نفسه ، والعرب إذا أوقعت فعلاً يكتفي باسم واحد على أنفسها إذا أوقعتها من غيرها على نفسه جعلوا موضع المكنى نفسه، فيقولون: قتل نفسه وقتلت نفسي، فإذا كبان الفعل يريد اسماً وخبراً طرحوا النفس فقالوا : متى تراك خارجاً ومتى تظنك خارجاً وقوله عز وجل ﴿أَن رآه استغنى﴾ من ذلك وانظر إعراب ثلاثين سورة ١٣٧ .

⁽٣) في الأصل (وإذا).

⁽٤) في ابن يعيش ٣/ ٨٩: 'ألا ترى أنك أتيت بنون قبل الياء ليقع الكسر عليه ويسلم الفعل من الكسر' وانظر الكتاب ٢/ ٣٦٩ .

⁽٥) انظر الكتاب ٢/ ٣٧١.

⁽٦) في الأصل (يتعقب).

⁽٧) انظر الكتاب ٢/ ٣٠٠-٣٧٢ والأصول ٢/ ١٢١-١٢٢ وابن يعيش ٣/ ٨٩.

⁽A) في الأصل (بما) .

يَدْخُلُ فِعْلَ الْأَمْرِ، إِذِا قُلْتَ : (اضْرِبِ الرَّجُلَ)، وَ (أَكْرِمِ ابْنَكَ).

قِيْكُ لَـهَ: هَذَا لَا يَلْزَمُ، وَ ذَلِكَ أَنَّ حَرَكَةَ التِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فِي تَقْدِيرِ الْمُنْفَصِلِ فَلَا عِبْرَةً بِها.

يَدُلُّ عَلَى هَذَا أَنَّكَ تَقُولُ: (اردُدِ ابْنَكَ) فَلا تُدْغِمُ الدَّالَ فِي الدَّالِ^(۱)، وَ لَوْ قُلْتَ: (رَدًّ) وَ (شَدًّ) لأَدْغَمْتَ لَكَانَتْ الحَرَكَةُ التِي لَيْسَتْ لالتِقَاءِ السَّاكِنَيْن مُعْتَدًّا بها، وَلَمَّا كَانَت الحَرَكَةُ التِي لالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ غَيْرَ مُعْتَدًّ بها لَمْ تُدْغِمْ، وَصَارَتْ فِي تَقْدِيرِ الشَّيءِ المُنْفَصِلِ، فَلِذلِكَ لَمْ تَلزَم (۱).

فَ إِن قَ الَ : فَلِمَ لَمْ تُحَرِّكُوا البَاءَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : ([لَمْ] يَضْرِبْنِي)، فَتَقُولُونَ : (يَضْرِبِي)، وَ لَمْ تَأْتُوا بِالنُّون، فَتَكُونوا قَدْ حَرَّكْتُم / ١١و / لالتِقَاءِ السَّاكِنَيْن؟

قِيلَ لَهُ: هَذَا لَا يَلْزَمُ، وَ دَلِكَ أَنَّ هَذَا الْمُضْمَرَ صَارَ مَعَ الفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ مِنْهِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (يَضْرِبَانِ)، وَ (يَضْرِبُونَ) فَتَأْتِي بِإعْرابِ الفِعْلِ بَعْدَ الاسْم، فَعَلِمْتَ أَنَّهُ تَدَوْلَ مَنْزِلَةَ الجُزْءِ مِنْهُ يُوْجِبُ لَهُ الانِّصَالَ، وَحَرَكَتُهُ تَنَوْلَهُ مَنْزِلَةَ الجُزْءِ مِنْهُ يُوْجِبُ لَهُ الانِّصَالَ، وَحَرَكَتُهُ بَنْزَلَةً الجُزْءِ مِنْهُ يُوْجِبُ لَهُ الانِّصَالَ، وَحَرَكَتُهُ بِلاَتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ثُوْجِبُ الانْفِصَالَ، تَدَافَعَتْ العِلَّتان، فَكَانَ القِيَاسُ أَنْ يُقَدَّرُ فِيْهِ الانِّصَالُ، وَاللَّهُ المِلَّانَ القِيَاسُ أَنْ يُقَدِّرُ فِيْهِ الانْصَالُ، وَمُركَنَّ العِلَّان، فَكَانَ القِيَاسُ أَنْ يُقَدَّرُ فِيْهِ الانْصَالُ، وَمُركَةُ المِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ لَمْ تُبْطِل إِلَا لَمْ يُحَرَّكُ هَاهُنا، وَحُرِّكَ فِيْهِ، أَعْنِي فِي التِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ (٣).

فَإِنْ قَــالَ قَــائِلٌ : مَـا أَنْكَـرْتُـمْ أَنْ يَكُـونَ هَـذا فِـي المَكْنِيّ الذِي لِلفَـاعِلِ؛ لأَنَّهُ وَالفَعْل كَالشَّىءِ الوَاحِدِ.

⁽١) انظر الكتاب ٢/ ٣٦٩ والإغفال ٢٥٢.

⁽٢) انظر الكتاب ٣/ ٥٣٠ والتكملة ١٦٧-١٦٨ وفي هذا لغتان ، لغة تميم واختاروا الإدغام في الجزم والوقف وكل العرب على هذا إلا أهل الحجاز فإنهم يظهرون المثلين ، وفي الكتاب ٣/ ٥٣٠: ويقولون : اردد الرجل ، وإن تستعدد اليوم استعدد يدعونه على حاله ولا يدغمون لأن هذا التحريك ليس بلازم لها ، إنما حركوا في هذا الموضع لالتقاء الساكنين وانظر الإغفال ٢٥٢.

⁽٣) في الـتكملة ١٧٢: ولا يجوز أن تقـدر الفعـل منفصـلاً مـن الفاعل كأنك جزمت الفعل ثم ألحقت علامة الضمير، لأن الفاعل متصل بفعله من حيث كان إعراب الفعل بعده نحو: يضربان ويضربون ".

قِيْلَ لُه : لَمَّا كَانَ المَفْعُولُ لَهُ مِنَ الاخْتِصَاصِ بِالفِعْلِ مَا لِلفَاعِلِ جَرَى مَكْنِيُّه مَجْرَى مَكْنِيُّه مَجْرَى مَكْنِيٍّ الفَاعِلِ.

أَلَا تَرى أَنَّهُ قَدْ بُنِي المَفْعُولُ لِلفِعْلِ (١) عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ لِلفَاعِلِ، وَ ذَلِكَ : (ضُرِبَ) فِيْما لَمْ يُسَمَّ فَاعِله، وَيُضَافُ إِلَيْهِ كَما يُضَافُ إِلَى الفَاعِلِ، فَلَمَّا كَانَ قَدْ اخْتَصَّ بالفِعْلِ هَذَا الاخْتِصَاص جَرى مَكْنِيُّ المَفْعُولِ مَجْرى مَكْنِيِّ الفَاعِلِ.

مسألة (١١٧)

فَأَمَّا (لَـدَيَّ) وَ (إِلَيَّ)، فَلَمَّا كَانَتْ يَاءُ الإِضَافَةِ يُحَرَّكُ مَا قَبْلَها، وَ كَانَتْ قَبْلَ اليَاءِ الأَلِفُ وَالأَلِفُ لا تُمَكَّنُ حَرَكتُها قَلَبُوها إِلى اليَاءِ (٢٠)، فَجَعَلُوا قَلْبَها إِلى اليَاءِ بَمُنْزِلَةِ الكَسْرَةِ الكَسْرَةِ التَّي تَكُونُ فِي غَيْرِها مِنَ الحُرُوفِ، فَلِذلِكَ يَقُولُونَ : (لَدَيَّ) وَ (إِلَيَّ).

وَيَقُـولُ قَائِلٌ : مَا أَنْكَرْثُم أَنْ يَكُونَ هَذَا فَاسِداً، وَ ذَلِكَ أَنَّهُم قَدْ يُثْبَتُونَها مَعْ غَيْرِ يَاءِ الإِضَافَةِ، وَ ذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِكَ : (لَدَيْنا) وَ (إِلَيْـنا).

فَالجَوَابُ فِي هَذَا: أَنَّ العِلَّةَ إِذَا أَوْجَبَتْ شَيْئاً فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ لَيْسَتْ أَنَّها تَجْرِي فِي دَلِكَ البَابِ، كَمَا ذكرْنا فِي الفَاعِلِ وَ المَفْعُولِ^(٣)، وَ أَيْضاً فَإِنَّ النُّونَ هِيَ أَيْضاً مُضْمَرٌ، وَ المضمراتُ بَعْضُها يُشْبهُ بَعْضاً، فَلَمَّا كَانَت اليَّاءُ مُضْمَرَةً كَالنُّون، وَ قَدْ انقلَبَت مُضْمَرٌ، وَ المنحمراتُ بَعْضُها يُشْبهُ بَعْضاً، فَلَمَّا كَانَت اليَّاءُ مُضْمَرَةً كَالنُّون، وَ قَدْ انقلَبت النَّونُ مَنْزِلَةَ إلياءِ، جَرَتْ على مَا اسْتَحَقَّتُه (٤) فِي قَلْبِ الأَلِفِ (٥) لَها إلى اليَاء.

⁽١) في الأصل (الفعل).

⁽٢) انظر الكتاب ٣/ ٢١٤ وابن يعيش ٢/ ١٢٧ وحروف المعاني ٢٥ والبيان ٢/ ٣٦ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩-٤٠ .

⁽٣) انظر مسألة (١١٥).

⁽٤) في الأصل: (استحقه).

⁽٥) في الأصل (الياء).

مسألة (١١٨)

الكَافُ فِيها لُغَتان (١): مَنْ يَقُولُ: (كَكَ)، وَ (كَهْ) فَيُجْرِيهِ عَلَى القِيَاس (٢). وَ مِنْهُم مَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ دَلِكَ فَيَقُولُ: الكَافُ قَدْ تَنْتَقِلُ فَتَكُونُ اسْماً (٣)، وَ لا تَثْبتُ عَلى حَال وَاحِدَةٍ، أَلا تَرَى أَنَّهُ قَالَ (٤):

[٤٢] كُكما يُؤْتَفَيْن (٥)

فَصَـارَتْ الكَـافُ الثَّانِـيَةُ اسْـماً، وَدَخَلَتْ عَلَيْها كَافُ التَشْبيهِ، فَلِذلِكَ لَمْ يَقُولُوا: (كَهْ) و (كَكَ)، وَ جَعَلُوا الكَاف^(١) مثلاً فَقَالُوا: مِثلُكَ وَ مِثْلُهُ، وَ هُوَ الأَجْوَد^(٧).

مسألة (١١٩)

العَرَبُ تَجْعَلُ (هُـوَ) وَ (أَنْتَ) وَ أَخُواتها فَصْلاً (٨) بَين الْمُبْتَدا وَ خَبَرِه إِذَا كَانَ

والبيت كاملاً:

غير رماد وحطام كتفين وصاليات ككما يؤنفين والشاهد في البيت أنه حعل الكاف الثانية اسماً لأنها قد سبقتها كاف التشبيه وهذه لا تدخل إلاعلى الأسماء .

- (٦) في الأصل (الهاء).
- (٧) ينظر العضديات ٢٧٧ .
- (٨) هذه تسمية البصريين والكوفيون يسمونه عماداً ، انظر الإنصاف مسألة ١٠٠ وابن يعيش ٣/ ١١٠ .

⁽١) في سر الصناعة ١/ ٢٨٢: والجارة أيضاً على ضربين أحدهما حرف والآخر اسم وانظر الأصول ١/ ٤٣٧ والعضديات ٢٧٣ والبغداديات ٣٩٦ .

⁽٢) واعلم أن أقيس الوجهين إذا قلت : أنت كزيد ، أن تكون الكاف حرفاً جاراً "سر الصناعة ١/ ٢٩١ .

⁽٣) في العضديات ٢٧٦: وقد استعملت الكاف أيضاً اسماً وذلك في ضرورة الشعر وانظر سر الصناعة ١/ ٢٨٢

⁽٤) في الأصل (أنهم قالوا).

⁽ه) البيت لخطام المجاشعي انظر سيبويه والشنتمري ١٣/١ ، ٢٣٠ والاقتضاب ٤٣٠ والعيني ٤/ ٥٩ وجمهرة البيت لحنطام المجاشعي انظر سيبويه والشنتمري ١٩٢/١ ، ١٨٤/١ والختسب ١٨٦/١ والصحاح ٢/٢٩٣ والمنحة ٣/ ٢١ والشاهد بلا نسبة في المنصف ١٤٠ ، ١٨٤/١ والمحتسب ١٤٥ والموجز ٥٨ والمقتضب ٢/ ٩٧ ومجالس ثعلب ٤٨ والمخصص ٣٠٨/١ والمنافي ١٤٥ والحضائص ٢/٨٢ والحضائص ٢/٨٢ والحني والمحكم ٢٧٨ وحروف المعاني ٨٧ ومعاني الأخفش ٣٠٣ وابن يعيش ٨/ ٤٢ والخصائص ٢/٨٢ والمغني ١٨١/١

خَبَرُه مَعْرِفَةً أَوْ قَريباً مِنَ المَعْرِفَةِ^(۱)، نَحْو قَوْلِهم: (كَانَ زَيْدٌ هو خَيْراً مِنْكَ)، وَ (كَانَ عمروٌ هو العاقِلَ).

فَإِن سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ : (هُوَ) مَا مَوْضِعُها مِنَ الإِعْرَابِ؟

قِيْلَ لَهُ: لا مَوْضِعَ لَها (١)، وَ الدَلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لا مَوْضِعَ لَها أَنَّهُ لا يَخْلو أَنْ يَكُونَ لَها مَوْضِعٌ أَوْ لا مَوْضِعَ لَها.

فَانِ كَانَ لَهَا مَوْضِعٌ فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُبْتَداً أَوْ خَبَراً، فَإِنْ كَانَ مُبْتَداً فَيَصِيْرُ لا خَبَرَ لَهُ، وَ إِنْ كَانَ خَبَراً كَانَ بلا مُبْتَداً، فَلَمَّا فَسَدَ هَذَا عُلِمَ أَنَّهُ لا مَوْضِعَ لَها مِنَ الإعْرَابِ.

قَـالَ الـبَغْدَادِيُّونَ : دَخَلَتْ لِتَفْصِلَ بَيْنَ الوَصْفِ وَ المَوْصُوفِ^(٣)، وَهَذَا يَفْسَدُ مِنْ قِبَلُ أَلَّـا إِذَا قُلْـنَا: (كَانَ زَيْدٌ هُوَ القَائِمُ)، فَقَدْ فَصَلْنا بغَيْرِ دُخُولِها، وَ إِنَّما (٤) دَخَلَت عِنْد أَصْحَابنا لِتَكُونَ مُؤْذِنَةً أَنَّ الاسْمَ الذِي يَجِيءُ بَعْدَها مَعْرِفَةٌ وَمَا يَقْرُبُ مِنَ المَعْرِفَةِ (٥).

كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (قَامَتْ هِنْدٌ) أَوْ (قَاما الزَّيدان) فَقَدْ عَلِمت أَنَّ هاهُنا (التَّاءُ) آذَئتْ وَعُلِمَ بها أَنَّ مَا يَجِيءُ بَعْدَها مُؤَنَّتْ، وَ إِن كَانَ يُعْلَمُ بِالْخَبَرِ أَنَّ الاِسْمَ مُؤَنَّتٌ إِذَا لُفِظَ بهِ.

وَ مِنْ هَاهُنا أَشْبَهَتْ (هو) فِي هَذا المَوْضِعِ حَرْفَ المَعْنَى، إذ صَارَتْ يُعْلَمُ بها مَا يَجيءُ بَعْدَها كَمَا يُعْلَمُ بِحَرْفِ المَعْنَى.

وَ القِيَاسُ لا يُوْجِبُ أَنْ يَكُونَ : تَدْخُلُ (هُوَ) وَأَخَواتُها؛ لأَنَّهُ يَصِيرُ اسْماً مُلْغي،

⁽١) الكتاب ٢/ ٣٩٢ وابن يعيش ٣/ ١١٠ .

⁽٢) هذا رأي البصريين وذهب الكوفيون إلى أن حكمه كحكم سابقة ، واختلفوا في ذلك ، انظر مسألة ١٠٠ من الإنصاف .

⁽٣) انظر الإنصاف مسألة ١٠٠ وابن يعيش ٣/١١٠ .

⁽٤) في الأصل (وإذا).

⁽٥) في ابن يعيش ٣/ ١١٠ والغرض من دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من إرادة الايذان بتمام الاسم وكماله وأن الذي بعده خبر وليس بنعت وقيل: أتى ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات .

وُّ الْأَسْمَاءُ لا تُلْغَى، فَلَمَّا لَمْ يَجِيءُ إِلاَّ فِي المَعْرِفَةِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَاسِ عَلَيْهِ فِي النَّكِرَة.

وَ أَمَّا قَوْلُه سُبْحانَهُ: ﴿ وَ لا يَحْسَبَنَّ الذَيْنَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُ مِهُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ مُوَ خَيْراً لَهُ مَهُ اللهُ مَا قَالَ: (يَبْخَلُونَ) دَلَّ عَلَى (البُحْل)، فَكَأَنَّه أَرَادَ: (البُحْلَ هُوَ خِيراً لَهُ مِنْ)، وَ الفعْلُ يَدُلُّ عَلَى مَصْدَره، كَمَا يَدُلُّ مَصْدَرُه عَلَيْهِ، وَ دَلِكَ قَوْلُكَ: (سُقْياً خِيراً لَهُم (٢))، وَ الفعْلُ يَدُلُّ عَلَى مَصْدَره، كَمَا يَدُلُ مَصْدَرُه عَلَيْهِ، وَ دَلِكَ قَوْلُكَ: (سُقْياً لِنَا لَهُم يَدُلُ اللهُ زَيْداً)، فَلَمَّا كَانَ المَصْدَرُ قَدْ اسْتُعْمِلَ دَلالَةً عَلَى الفِعْلِ فَكَدَلِكَ اسْتُعْمِلَ الفِعْلُ دَلالَة عَلَى المَصْدَر.

مسألة (١٢٠)

العَرَبَ مُجْتَمِعُونَ عَلَى أَن يَقِفُوا عَلَى هَاءِ الْمُدَكَّرِ وَلا يَصِلُونَها، فَإِذا وَصَلُوا وَكَانَ قَبْلَها فَتْحَةٌ أَو ضَمَّةٌ (٣)، فَلا خِلافَ بَيْنَهُم فِي ضَمِّها، وَإِذا كَانَ قَبْلَها كَسْرَةٌ فَمِنْهُم مَنْ يَضُمُّها وَ يُلْحِقُ وَاواً (٤)، وَكَسْرُها وَإِخْاقُ اليَاءِ أَوْلَى.

وَ دَلِكَ لَأَنَّ لُغَةَ مَنْ قَالَ: (عِنْدَهُ) أَوْ (مَعَهُ) [الضّمُ] فإنْ كَانَ قَبْلَها كَسرٌ (٥)، فَصِنْهُم مَنْ يَضُمُها، قَالَ: لأَنَّ أَصْلَ الهَاءِ الضَّم، وَ يَدُلُك عَلَى أَنَّ أَصْلَها الضَّمَّ أَثَا قَدْ وَجَدناها يَجُوزُ فِيها الكَسْرُ، وَ دَلِكَ مِثْلُ قَوْلِكَ: (ضَرَبَهُ) وَ (أَكْرَمَهُ)، وَ كَدَلِكَ الضَّمُّ [في قَوْل الحجازيين: يهُو ولَدَيْهو]، فَعُلِمَ بهذا أَنَّ أَصْلَها الضَّمُّ (١٠).

⁽۱) آل عمران ۱۸۰.

⁽٢) في الكتاب ٢/ ٣٩١: كأنه قال : ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم ولم يذكر البخل اجتزاءً بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره يبخلون .

⁽٣) في الأصل: (كسرة).

⁽٤) المتكملة ٢٠٥ : 'وأما الهاء التي في ضربته ومررت به فإنها تلحق في الدرج الواو والياء فيقال : ضربتهو ومررت بهي وأصل هذه الهاء أن تكون مضمومة وإنما تكسر إذا تقدمها ياء أو كسرة نحو عليهي ومررت بهي ويجوز الاصل الذي هو الضم معهما .'

وانظر الحجة ١/٥٥ والكتاب ١٩٥/٤.

⁽٥) انظر الكتاب ٤/ ١٩٧ والحجة ١/١٥ .

⁽٦) يقصد أن كل موضع جاء فيه الكسر جاز فيه الضم وليس كل موضع جاء فيه الضم جاز فيه الكسر ، فهذا يدل على أن الضم فيها هو الأصل ، وانظر الحجة ١/ ٥٢ .

وَ أَمَّا مَنْ كَسَرَ الْهَاءَ قَالَ: الهاءُ حَرْفٌ خَفِيّ، وَهِيَ مِنْ مَخْرَجِ الأَلِف، فَلَمَّا شَابَهَتْ حُرُوفَ خَفِيّ، وَهِيَ مِنْ مَخْرَجِ الأَلِف، فَلَمَّا شَابَهَتْ حُرُوفَ المَدِّ وَ اللِّينِ صَارَتْ غَيْرَ مُعْتَدُّ بها، فَانْكَسَرَت لانْكِسَارِ مَا قَبْلَها، وَ انْقَلَبَتْ الوَاوُ اللَّاكِنَةَ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَها انْقَلَبَتْ إِلَى الْيَاءِ (١٠).

مسألة (١٢١)

إِذَا كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ قُلْتَ : (عَلَيْهِنَّ) وَ (لَدَيْهِنَّ)، وَ هِي اللَّغَةُ الجَيِّدَةُ؛ لأَنَّ الهَاءَ لا يُعْتَدُّ بِهَا؛ لأَنَّا قَدْ بَيَّنَا أَنَّهَا حَرْفٌ خَفِيٌّ كَالأَلِفِ.

يَدُلُّكَ على أَنَّها مُشْبهَةٌ لِلهَاءِ قَوْلُهُم : (رَدَّها) فَلا يَجُوزُ إِلا الفَتْحُ، كَما لا يَجُوزُ إِذا قَالَ : (رَدَّ) إِلا الفَتْحُ، فَيُعْلَمُ بهَذا أَنَّهُ لا يُعْتَدّ بها (٣).

وَ قَدْ تَقَعُ أَيْضاً فِي الشِعْرِ عَلَى حَدِّ مَا تَقَعُ الْيَاءُ (١) نَحْوَ قَوْلِهِ (٥):

[٣٤] صَحَا القَلْبُ عَن سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ (١)

فَقَدْ صَارَت الْهَاءُ بَمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ (٧):

[٤٤] قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبيبٍ وَ مَنْزلِي (٨)

وعري أفراس الصبا ورواحله

وهو مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى في مدح حصن بن حذيفة الفزاري ، انظر ديوانه شرح ثعلب ١٢٤. والشاهد في البيت مجيء هاء السكت وهي غير معتد بها .

(٧) في الأصل (قولهم).

(٨) صدر بيت عجزه

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

والبيت لامرىء القيس في ديوانــه ١٤٣ وانظـر سيبويه والشنتمري ٢/ ٢٩٨ وسر الصناعة ٥٠١ وشرح

⁽١) في الأصل (الفاً).

⁽٢) ينظر الكتاب ٤/ ١٩٥ والحجة ١/ ٤٧ .

⁽٣) ينظر الحجة للفارسي ١/٥٦.

⁽٤) في الأصل (التاء).

⁽٥) في الأصل (قولهم).

⁽٦) صدر بيت عجزه

[١ ١ ظ] وَ إِذَا تُبَتَ هَذَا ثَبَتَ أَنَّهَا خَفَيَّةٌ، وَ إِذَا كَانَتَ خَفِيَّةٌ فَلا مُعَتَبَر بها، وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ بها مُعْتَبَرٌ صَارَتْ بَمُنْزِلَةِ التِقَاءِ السّاكِنَيْن، وَ إِذَا كَانَتْ بَمَنْزِلَةِ التِقَاء السّاكِنَيْن النَّكِسَار مَا قَبْلَهَا (١).

وَ إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَهَا مِثْلُ قَوْلِهِم : (مِنْهُ) وَ (عَنْهُ) لَمْ يَكُنْ إِلا الضَّمِّ؛ لأَنَّ هَذَا الحَرْفَ لا يُشْبه الأَلِفَ في المَدِّ والليْن^(٢).

مسألة (١٢٢)

إِذِا كَانَتْ قَبْلَ الهاءِ أَلِف حَدَفت الواوَ لالتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ لأَنَّ الهَاءَ حَرْفٌ خَفِيٌّ، وَ إِذَا كَانَت خَفِيَّة صَارَتْ بِمَنْزِلَة الحَرْفِ الذي لَيْس في الكلام، فَتَحْذِفُ الواوَ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

مسألة (١٢٣)

إِذَا قُلْتَ : (عَلَيْهِم) فَفيها لُغات : (عَلَيْهِمٍ) وَ (عَلَيْهِمِي) وَ (عَلَيْهِمُو) وَ (عَلَيْهِمُو) وَ (عَلَيْهِمُ)".

فَأَمَّا مَنْ كَسَرَ الهَاءَ وَ المِيمَ وَ أَتْبَعَهَا اليَاءَ، فَإِنَّهُ كَسَرَ الهَاءَ لأَنَّ قَبْلَهَا يَاءً سَاكِنَةً، وَ هَذَه الهَاءُ إِذَا (٤) كَانَت قَبْلَهَا [الياءُ] الْكَسَرَتْ، فَأَقَلُّ أَحُوالِ الياءِ أَنْ تَكُونَ بَمْنْزِلَةِ الكَسْرَةِ، وَ إِذَا الْكَسَرَت الهَاءُ تَبَعَتُهَا المِيْمُ (٥)، وَ ذلكَ لأَنَّه لَيْسَ فِي كَلامِهم : (يفِعُلُ) وَ لا (أَفِعُلَ)،

شــواهد الشــافية ٢٤٢ وجمهــرة أشــعار العــرب ١١٣ والأزهيه ٢٤٤ والجمل لابن شقير ٢٣٩ والبيت غير منســوب في المنصـف ١ / ٢٢٤ والأشمونــي ٣ / ٣٠٩ والإنصــاف ٢٥٦ والمقتصد ١٠٢٠ والأصول ٢/ ٣٨٥ وإيضاح الشعر ٢٣٦ والشاهد هو مجيء الياء بدل الكسرة في منزلي للترنم وهي غير معتد بها .

⁽١) ينظر الحجة للفارسي ١/٥٦.

⁽٢) في الحجـة ١/٤٤: أذا كانـت إضـمار مذكـر بعد حرف ساكن أو مجزوم حركوا الساكن أو المجزوم بالضم وذلك قولهم في الوقف لم يضربه وقده ومنه .

⁽٣) يـنظر الحجـة للفارسـي ١/٤٢-١٠٥ ومعاني القرآن للفراء ١/٥ والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٩٩-

⁽٤) في الأصل: (وهذه الهاء فإذا).

⁽٥) في البيان ١/ ٤٠: ويجوز أيضاً عليهمي بإثبات الياء مع كسر الهاء لأنهم كسروا الميم إتباعاً لكسرة الهاء .

فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ هذا في كَلامِهم اسْتَثْقَلُوا الكَسْرَة (١) و بَعْدَها الضَمَّة (٢)؛ لأنَّه يُشْبهُ ما لَيْسَ في الكَلام (٣).

أَلَا تَرَى أَنَّهُم يَقُولُونَ : (أَجُوءُك)(٤)، وَ (القَوْمُ مُنْحَدُرٌ [من] الجَبَلِ)(٥)، فَيُغَيرٌون اسْمَ الفَاعِلِ فَيَهْرُبُونَ من الكَسْرَةِ التي بَعْدَها الضَمَّةُ(٢).

وَ إِذَا كَانَ هذا هكَذَا عَلِمْتَ أَنَّ هذِه فِي اللُّغةِ الفَصيحَةِ.

وَ تَحْذِفُ السِاءَ؛ لأَنَّ فِي الكَلامِ دَلالَةً عَلى حَذْفِها(٧)، وَ تَنْقَلِبُ [الواو] إلى الساء لانكسارِ ما قَبْلها.

وَ لُغَةُ مَنْ ضَمَّ الميمَ رَديعَةٌ، وَ إِنّما دَعاهم إلى ذلكَ أَنّهم قالُوا: إِنّما كُنّا نَفْعَلُ ذلكَ بالهاء إذا اتَّصَلَت بالياء [لخفائها]، وَ هذه الميمُ ليستَ (١٠٠ خَفِيَّةٌ، وَ إِذا لَم تَكُنْ خَفِيَّةٌ فَهِي (١٠) مَضْمُومَةٌ فِي مِثْلِ قَوْلِهِمُ : (هُمو) (١٠٠)، وَ هَذَا نَرُدُ عَلَيْهِمْ بِهِ الكَلامَ الَّذِي ذَكَرُنَا قَبْلَ هَذَا نَرُدُ عَلَيْهِمْ بِهِ الكَلامَ الَّذِي

وَ الذِّينَ ضَمُّوا الْهَاءَ أَجْرُوهُ عَلَى الْأَصْلِ (١١).

⁽١) في الأصل (الضمة).

⁽٢) (الضمة) فوقها ضبة .

⁽٣) في الحجة ١/ ٤٥: وحجة من كسر الميم للساكن الذي لقيها والهاء مكسورة أن يقول : أتبعت الكسر الكسر الكسر لثقل الضم بعد الكسر، كما استثقلوا ضم الهاء بعد الكسرة وكذلك استثقلوا ضمة الميم بعد الهاء.

⁽٤) يعني (أجيئك) فهربوا من ضمة الهمزة التي قبلها كسرة (ياء) استثقالاً ، ومن ذلك قولهم (أنبؤك) في (أنبئك) انظر الحجة ٨٣/١ .

⁽٥) قال الفارسي في الحجة : (فإن قولهم : (منحدر) تبعت الضمة فيه الإعراب كقولهم : ابنم وامرؤ وأخوك وفوك وذو مال الحجة ٨٣/١ .

⁽٦) الحجة ١/ ٨٣.

⁽٧) هذا إذا قلت عليهم بكسر الهاء والميم ففي كسر الميم دليل على الياء.

⁽٨) في الأصل (فليست)

⁽٩) في الأصل (وهي).

⁽١٠) في الحجة ١/ ٤٥٪ ولأن الهاء إنما تبعت الياء لأنها شبهت بهاء ولم تتبعها الميم لبعدها منها .

⁽١١) انطر المسألة (١٢٠) في أن أصلها هو الضم .

مسألة (١٢٤)

(أَيِّ) أُعْرِبَت لأَنَّهَا نَقِيْضَةُ (كُلِّ)(١)، وَ مِنْ أُصُولِهِم إِجْراءُ الشَّيءِ عَلَى نَقِيْضِهِ، وَإِذا كَانَ ذَلِكَ فِي كَلامِهِم وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مَحْمُولَةً عَلَى نَقِيْضِها وَهُوَ (كُلُّ).

وَلا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أُعْرِبَتْ لأَجْلِ الإِضَافَةِ، وَ الإِضَافَةُ فِي (كَمْ) مَوْجُودَةٌ، وَمَع هَذا فَلا تُغَيِّرها الإِضَافَةُ، فَعُلِمَ بِهذا أَنَّ الإِضَافَةَ لا تُؤَيِّرُ.

مسألة (١٢٥)

إِذَا كَانَتْ للحَّبَرِ احْتَاجَتْ إِلَى صِلَةٍ، وَ إِذَا كَانَتْ جَزَاءً، أَوْ اسْتِفْهَاماً لَمْ تَحْتَجْ إِل صِلَةٍ؛ وَدَلِكَ لأَنَّهَا فِي الاسْتِفْهَامِ لا تَحْتَاجُ إِلَى صِلَةٍ (٢)؛ لأَنَّ الصِّلَةَ إِنَّمَا هِيَ بَيَانٌ لِشَيءٍ، فَلَمَّا كَانَ فِي الاسْتِفْهَامِ غَيْرُكَ الذي يُبَيِّنُ لَكَ، وَ يُوَضِّحُ لَكَ، اسْتَغْنَيْتَ عَنْ الصِّلَةِ فِي الاسْتِفْهَامِ.

وَ الجَزاءُ لا يَحْتَاجُ إِلَى صِلَةٍ؛ لأَنَّ الصِّلَةَ إِنَّما يُحْتَاجُ أَنْ تُوَضِّحَ لِصَاحِبكَ مَا كَانَ مُبْهَماً، فَلَمَّا كَانَتْ فِي الجَزَاءِ مُبْهَمَةً، وَ قَدْ بُنيت على الإِبْهَامِ فِي الجَزاءِ، وَ هُـو كَوْنها مُبْهَمَةً لَمْ تَحْتَجْ إِلى صِلَةٍ.

وَ إِذَا كَانَتْ خَبَراً احْتَاجَتْ إِلَى صِلَةٍ؛ وَ ذَلِكَ لَأَنَّهَا أَيْضاً مُبْهَمَةٌ، و أَنْتَ مُخْبرٌ مُحْتَاجٌ أَنْ تُبيّنَ لَهُ فِي الْخَبَرِ، احْتَجْتَ إلى الصِّلَةِ؛ لَأَنْ تُبيّنَ لَأَنْكَ الْخَبرُ. احْتَجْتَ إلى الصِّلَةِ؛ لأَنَّ الصِّلَةَ بَيَانٌ، فَأَنْتَ مُحْتَاجٌ إِلى أَنْ تُبَيِّنَ لأَنَّكَ الْمُحْبرُ.

⁽۱) اختلفوا فيها إذا كانت موصولة ولم يظهر العائد هل هي مبنية أم معربة ، ذهب الكوفيون إلى أنها معربة والبصريون إلى أنها مبنية عملى الضم ولاخلاف في إعرابها إذا ظهر العائد. انظر الإنصاف مسألة ١٠٢ وانظر سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٩٩ وابن يعيش ٣/ ١٤٥ والمغني ٧٧ وإملاء ما من به الرحمان ٢/ ١١٥ والبغداديات ٣٤١ .

⁽٢) الكلام في هذه المسألة حول (أي) وهـي في الخـبر بمعـنى الذي موصولة والموصول يحتاج إلى صلة يتم به الكلام ، ولا تحتاج في الاستفهام والجزاء إلى صلة ، ينظر ابن يعيش ٣/ ١٤٥ .

مسألة (١٢٦)

تَقُولُ: (أَيُّهُم تُحِبُّ فَلَكَ)(١)، فَتَدْخِلُ فِي جَوَابِها الفَاءَ؛ لأَنَّ فِيها مَعْنى الجَزَاء، وَذَلِكَ أَنَّ الجَزاء مُبْهَم، إِذَا قُلْتَ: (مَنْ يَأْتِنِي آتِه)، فَهَذَا مُبْهَم، وَكُلُّ شَيءٍ مُبْهَم يَحْتَاجُ إِلَى صِلَةٍ فَفِيْهِ الجَزَاء وَ إِنْ كَانَ خَبَراً؛ لأَنَّ [فِيهِ] مَعْنَى الجَزَاء، إِذَا قُلْتَ: (إِنْ تَأْتِنِي آتِك) فَمَعْنَاهُ أَنَّكَ جَعَلْتَ عِلَّةَ إِثِيانِكَ هُو مَجِيئُه إلِيكَ، فَكُلُّ شَيءٍ كَانَ الأَوَّلُ عِلَّةً لِكُوْنِ الثَّانِي فَهُوَ الجَزَاءُ.

وَ هَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي كُلِّ اسْمٍ مُبْهَمٍ، وَ هُوَ مَا يَحْتَاجُ إِلَى صِلَةٍ نَحْوَ: (أَيَّ) وَ (اللهٰ عَلَى اللهٰ اللهٰ اللهٰ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَ

فَمَعْنَى الجَزَاءِ مَوْجُودٌ، فَلِدَلِكَ اخْتُصَّتْ بالفَاءِ، وَ كَذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿الذِيْنَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم باللَّيلِ وَ النَّهارِ سرّاً وَ عَلانِيَةً فَلَهُم أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهم وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾("")، فَدَخَلَتْ الفَاءُ؛ لأَنَّ فِي الكَلامِ مَعْنَى الجَزَاءِ (١٠).

فَلِهذا جَاز ذَلِكَ فِي (أَيّ) فِي الخَبَرِ؛ لأنَّها مُبْهَمَةٌ، وَ فِيْها مَعْنَى الجَزَاءِ، فَلِذلِكَ أُجيْبَتْ بِالفَاءِ.

وَ لا يَجُورُ إِذَا حَدَفْتَ الفَاءَ أَنْ تَكُونَ جَزَاءً، إِذَا قُلْتَ : (أَيَّهُم تُحِبُّ لَكَ)، وَ لا يَجُورُ إِذَا حَدَفْتَ الفَاءَ أَنْ تَكُونَ جَزَاءً، إِذَا قُلْتَ : (أَيَّهُم تُحِبُّ لَكَ)، وَ(كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي لَهُ (٥) دِرْهَمٌ)؛ لأَنَّ السِدِّرْهَمَ قَدْ يَجُورُ أَنْ يَسْتَحِقَّهُ لِوُجُووٍ، فَإِذَا

⁽١) انظر المسألة في الكتاب ٢/ ٣٩٨.

⁽٢) في سر الصناعة ١/ ٢٦٠: واعـلم أن المعارف الموصولة والنكرات الموصوفة إذا تضمنت صلاتها وصفاتها معـنى الشرط دخلت الفاء في أخبارها نحو قولك : الذي يكرمني فله درهم ، فلما كان الإكرام سبب وجود الدرهم دخلت الفاء في الكلام .

⁽٣) البقرة ٢٧٤ ، الآية كتبت في الأصل: 'الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاه فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يجزنون وليس في كتاب الله آية بهذا اللفظ ، أما التصويب في هذا الشاهد فهو ما استشهد به ابن جني في سر الصناعة ١/ ٢٦٠ على فاء الجواب واستشهد به كثير من النحاة .

⁽٤) ينظر سر الصناعة ١/ ٢٦٠ ورصف المباني ٤٤٧ .

⁽٥) في الأصل (فله) وليس هذا موضع الشاهد.

أَدْخَلْتَ عُلِمَ أَنَّهُ لِلجَزَاءِ(١).

مسألة (١٢٧)

وَ إِذَا كَانَتْ (أَيِّ) فِي مَوْضِعٍ يَصِحُّ فِيْهِ (من) و (الذي) بنيتها عَلَى الضَّمِّ (٢٠)، وَ هُوَ قَوْلُكَ : (اضْرِب أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)، وَ إِنَّمَا وَجَبَ البنَاءُ فِيْها لأَنَّ الإِعْرَابَ إِنَّما وَجَبَ لَها إِذَا كَانَتْ فِي تَقْدِيْرِ اسْمِ مَوْصُولِ فَإِذَا خَالَفَتْ خُولِفَ بها فَبُنيَتْ (٣٠).

وَ أَمَّا اخْتِيَارُهُم الضَّمَّ فَلاَّنَها مُشَبِّهةٌ بالغَايَاتِ، وَذَلِكَ أَنَّ الغَايَةَ إِنَّما بُنِيَتْ عَلى الضَّمِّ لأَنَّهُ حُلَفِ مِنْها، [كَذَلِك] فِي هَذَا المَوْضِعِ، فَأَشْبَهَتْ الغايات، فَبُنِيَتْ عَلى الضَمِّ (٤).

مسألة (١٢٨)

قَالَ البَغْدَادِيُّونَ (٥): إِنَّهَا اسْتِفْهَامٌ فِي قَوْلِهِ [سُبْحَانَهُ]: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ ﴾ (١٠) تَشَايَعُوا (٧) فَقَالُوا (٨): ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُ ﴾ (٩) فَجَعَلُوهَا اسْتِفْهَاماً (١٠).

⁽١) ينظر الكتاب ٢/ ٣٩٨ وسر الصناعة ١/ ٢٦٠.

⁽٢) هـذا رأي سيبويه إذ لم يظهـر العـائد عـلى الاسـم الموصول فهو مبني على الضم ، أما إذا ظهر العائد فهي معـربة ، وخالفـة الكوفـيون فقالوا: هي معربة ظهر العائد أم لم يظهر ، انظر مسألة ١٠٢ من الإنصاف وفي الكتاب ٢٠/ ٤٠٠: وأرى قولهم : أيهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر.

⁽٣) هذه علة البناء عند سيبويه. انظر الكتاب ٢/ ٤٠٠.

⁽٤) وبني على الضم تشبيهاً بقبل وبعد لأنه حذف منه بعض ما يوضحه ويبيّنه أعنى الصلة شرح الكافية٢/٥٧

⁽٥) هـم الكوفيون لأن هـذا الـرأي هـو للفراء والكسائي في ابن يعيش ٣/ ١٤٦ والمغني ٧٧-٧٧ ، وانظر نص الكتاب ٢/ ٣٩٩. ومن البصريين من قال بهذا، منهم الخليل ويونس والاخفش في إملاء ما من به الرحمان ١٢/٢ والأخفش ليس على هذا انظر معانيه ٢٣٠ فقد أجاز فيها النصب على القياس .

 ⁽٦) مريم ٦٩ . وهذه بالنصب قراءة الكوفيين في الكتاب ٢/ ٣٩٩ وفي شواذ القراءات هي قراءة معاذ بن مسلم
 وطلحة ابن مصرف. انظر شواذ القراءات ٨٦ وانظر البيان ٢/ ١٣٠-١٣٣ .

⁽٧) (تشايعوا) وضع الناسخ فوقها ضبة.

⁽٨) في الأصل (قالوا)

⁽۹) مریم ۲۹.

⁽١٠) انظـر الكـتاب ٢/ ٣٩٩ وابـن يعـيش ٣/ ١٤٦ والمغـني ٧٧–٧٨ وإملاء ما من به الرحمان ٢/ ١١٦ وانظر الحلاف فيها في البيان ٢/ ١٣٠–١٣٣ .

قَالَ الشَّيْخُ: وَ هَذَا لَا يَجُوزُ؛ لَأَنَّ (نَنْزَعَنَّ) قَدْ عَمِلَ فِي قَوْلِه (١): (مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ) وَإِذَا كَانَ عَامِلاً فِي: (مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ) صَارَ مَا بَعْدَهُ مُبْتَدَأً، وَ هَذَا يَجِيءُ عَلَى قِياسِ قَوْلِ الْأَخْفَشِ (٢)، فَتَكُونُ مُعْرَبَةٌ (٣)؛ لأَنَّ (نَنْزَعنَّ) قَدْ عَمِلَ فِي قَولِهِ (١): (مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ) فَيَصِيرُ (أَيّهم) مُسْتَفْهَماً عَنْهُ، وَلَا يَعْمَلُ فِيْهِ مَا تَقَدَّمَه (٥).

و أَمَّا قُولُه سُبحانَه : ﴿فَسَتُبْصِرُ وَ يُبْصرون بأَيِّكُم المفتُّون﴾(١) فَفِيها تُلائَةُ أُوْجُه(٧):

أَحَدُها: أَنَّهُم قَالُوا (١٠): إِنَّ تَقْدِيرَه: (بأَيِّ الفِتْنَةُ)، وَجَعَلَ (المَفْتُونَ) فِي مَوْضِعِ الفِتْنَةِ، وَ هَـذا كَثِيْرٌ، فَجَعَـلَ المَفْعـول / ١٢و/ فِي مَـوْضِعِ المَصْدَرِ، يُقَالُ: لَيْسَ لَـهُ مَـعْقُولٌ، يُرِيْدُ: عَقْلٌ، وَهَـذا كَثِيْرٌ (٩).

وقَالَ قَومٌ: (بَأَيِّكُم فُتِنَ المَفْتُونُ)، وَ قَالَ الْأَخْفَشُ: البَاءُ زَائِدَةٌ (١٠)، فَعَلَى أَيِّ وَجُو كَانَتْ فَهِيَ اسْتِفْهامٌ، وَ إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهاماً عَمِلَتْ فِيْها البَاءُ؛ لأَنَّها مِنْ تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ أُخْرَى غَيْرِ الجُمْلَةِ المُتَقَدِّمَةِ، فَيَكُونُ تَقْدِيْرُهُ: فَسَتُبْصِرُ وَ يُبْصِرون يِأَيِّكُم يُفْتَنُ المَفْتُونُ، فَتَكُونُ مُتَعَلِّقَةً بِفِعْلِ مُضْمَرِ ذَلَّ الكَلامُ عَلَيْهِ؛ لأَنَّهُ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقةً بِ (تُبْصِرُونَ)، وَ هَذَا لا يَجُورُ؛ لأَنَّ مَا قَبْلَ الاسْتِفْهَامِ لا يَعْمَلُ فِيْمَا بَعْدَه، فَلا يَتَعَلَّقُ

وَلا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بـ(المَفْتُون)؛ لأنَّه خَبَرٌ لِـ(أَيِّ) فَهِيَ مَع الباءِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ

⁽١) في الأصل (قولك).

⁽٢) أجاز الأخفش النصب في أيهم على القياس انظر معانيه ٢٠٣ إلا أنها عنده مبنيه على الضم انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٣.

⁽٣) في الأصل (معربه).

⁽٤) في الأصل (قولك).

⁽٥) ينظر البيان ٢/ ١٣٢ وابن يعيش ٣/١٤٦ وإملاء ما من به الرحمان ٢/١١٦ والإغفال ١٠٠٨ .

⁽٦) القلم ٥ .

⁽۷) انظر معاني القرآن للفراء ٣/ ١٧٣ والبيان ٢/ ٤٥٣ وإملاء ما من به الرحمان ٢ / ٢٦٦ ومشكل إعراب القرآن ٧٤٩

⁽٨) منهم الفراء في معانى القرآن ٣/ ١٧٣ وانظر الأنباري في البيان ٢/ ٤٥٣ .

⁽٩) انظر معانى القرآن للفراء ٣/ ١٧٣ والبيان ٢/ ٤٥٣ .

⁽١٠) معانى القرآن للأخفش ٥٠٥ .

بالابْتِداءِ، وَ(المَّفْتُونُ) خَبَرُها فَقَدْ عَمِلَتْ فِيْهِ.

فَإِذا بَطل هَذانِ الوَجْهانِ صَحَّ مَا قُلْناهُ أَنَّها مُتَعَلِّقَةٌ بفِعْل مُضْمَر، وَ إِذا قَالَ: (بِأَيُّكُم اللَّفْتُونُ) بِنَاهَا؛ لأَنَّها جَاءَتْ مَجِيئًا لَيْسَ يَجِيءُ (مَنْ) وَ (الـذِي) عَلَيْهِ فَبُنيتْ عَلى الضَّمِّ.

مسألة (١٢٩)

قَالَ (١): كَانَ الْخَلِيْلُ يَقُولُ: (اضْرِبْ أَيُّ أَفْضَلُ)، فَيَبْنِي (أَياً) وَ يُنَوِّنُهُ (٢).

وَ قَالَ سيبويه : لا أَرَى ذلِكَ فِي القِيَاسِ وَ لكِنْ أَقُولُ : (اضْرِبْ أَيَّا) (٣).

قَـالَ الشَّيْخُ : لِقَوْلِ الخَلِيلِ وَجْهُ، وَ دَلِكَ أَنَّ التَنْوِيْنَ قَدْ يَدْخُلُ مَعَ البِنَاءِ فِي مِثْلِ (صَهٍ) وَ (مَهٍ)، فَكَذَلِكَ أَيْضاً هَاهُنا يَدْخُله البِّنَاءُ كما يدخلُ ثمَّ.

مسألة (١٣٠)

إِذَا قَالَ : (أَيُّسِي وَ أَيُّكَ كَانَ شَراً فَأَخْزَاهُ الله)(١)، يُرِيْدُ : (أَيُّنا كَانَ شَراً)، كَما تَقُولُ: (الدِّرْهَمُ بَيْنِي وَبَيْنَك)، تُرِيْدُ: بَيْنَا، وَهَذا يَقْتَضِي اتَّنَيْنِ؛ لأَنَّ تَقْدِيرهُ (٥) [كُما] قَالَ الفَرَرْدَقُ:

أَيًّا وَ أَيُّ بَنِي زَبِينَةَ أَظْلَمُ (1).

[83] فَسَتَعْلَمُونَ إِذَا الْأُمُورُ تَدَبَّرَتْ

أني وأي بني زبينة أظلم فستعلمون إذا نطقت بحجتي

وهو من قصيدة قالها في بني زبينة مطلعها :

ومطيتي لبني زبينة ألوم لو شئت لُمت بني زبينة صادقاً

⁽١) سيبويه انظر الكتاب ٢/ ٤٠١ .

⁽٢) في الكتاب ٢/ ٤٠١: ومن قولهما بـ (اضرب أيّ أفضل)، وأما غيرهما فيقول: اضرب أياً، ويقيس ذا على الذي وما أشبهه ".

⁽٣) انظر الكتاب ٢/ ٤٠١-٤٠١ .

⁽٤) تتبع مسائل الكتاب ٤٠٢/٢.

⁽٥) وضع الناسخ بعدها ضبة .

⁽٦) البيت للفرزدق في ديوانه ٢٨٧ برواية:

مسألة (١٣١)

(أَيُّ مَنْ إِن يَأْتِنا (١) تُعْطِهِ تُكْرِمُهُ)؟ فَهَذِهِ المَسْأَلَةُ لا تَجُوزُ إِلاَّ فِي الاسْتِفْهام، وَلا تَجُوزُ فِي الجَبَرِ (٢).

وَوَجْهُ تَجْوِيزِهِا فِي الاسْتِفْهام، إِذَا قُلْتَهَا يَكُونُ تَقْدِيرِهَا: (أَيُّهُم نُكْرِمُهُ)، وَ(مَنْ) لَمَّا أَضَفْتُهَا إِلَى (أَيَّ) صَارَ مَا بَعْدَ (أَيَّ) فِي صِلَةِ (مَنْ)، فَصَارَ تَقْديرُ الكَلامِ: أَيُّهُم نُكُرِمُهُ (٣).

وَ إِذَا كَانَتْ جَزَاءً فَسَدَ الكَلامُ؛ لأَنَّ تَقْدِيرَ (مَنْ) لَمَّا أَضَفْتَها إِلَى (أَيِّ) وَ صَارَ (⁽³⁾ مَا بَعْدَ (أَيِّهم نُكْرِمُهُ)، فَيَصِيرُ شَرْطاً بلا جَواب.

فَإِنْ قُلْتَ فِي المَسْأَلَةِ (... فَيأْتِيكَ) جَازَتْ فِي الجَزاءِ^(١)، وَ لا تَجُوزُ أَيْضاً فِي الخَبَرِ؛ لأَنَّها تَحْتَاجُ إِلَى قَوْلِكَ : (فِي الخَبَرِ؛ لأَنَّها تَحْتَاجُ إِلَى قَوْلِكَ : (فِي الخَبَرِ؛ لأَنَّها وَ مَا أَشْبَهَ دَلِكَ لِتَصِحَّ المَسْأَلَةُ فِي الخَبَرِ (٧).

فَأَمَّا عَلَى مَا قُلْنَا فِي تَرْتيبها فَإِنَّها لا تَجُوزُ إِلاَّ فِي الاسْتِفْهَامِ.

وهو من قصيدة قالها في بني زبينة مطلعها :

لو شئت لُمت بني زبينة صادقاً ومطيتي لبني زبينة ألوم والشاهد في البيت في معنى (أي) في البيت في أنها تقتضي وجود أكثر من اثنين .

- (١) في الأصل: (يأتينا).
- (٢) انظر الكتاب ٢/ ٤٠٥ .
- (٣) في الكتاب ٢/ ٤٠٥: أي من إن يأتنا نعطه نكرمه ، فهذا إن جعلته استفهاماً فإعرابه الرفع وهو كلام صحيح من قبل أن يأتنا نعطه صلة لمن فكمل اسماً ، ألا ترى أنك تقول : من إن يأتنا نعطه بنو فلان كأنك قلت: القوم بنو فلان ثم أضفت أياً إليه فكأنك قلت: أي القوم نكرمه وأيهم نكرمه .
 - (٤) في الأصل (صار).
 - (٥) في الأصل (من) .
 - (٦) لأنه يصير تقديرها (أيهم نكرمه فيأتيك) فالشرط له جواب .
 - (V) الكتاب ٢/ ٤٠٥ .

مسألة (١٣٢)

إِذَا قُلْتَ: (أَيُّ مَنْ يَأْتِينَا(۱) يُريد صِلْتَنَا فَنُحَدِّثُهُ)(۱)، كانت المَسْأَلَةُ مُحَالاً إِذَا جَعَلْتَ (أَيْ مَنْ يَأْتِينَا (مَريداً صلتنا)(۱)، وَيَكُونُ (١) صِلَةً لِـ (مَنْ) فَيَصِيرُ تَقْدِيْرُ الكَـلام: أَيُّهُم فَنُحَدِّثُهُ.

فَلا تَجُوزُ عَلَى هَذَا الوَجْهِ، لا فِي الاسْتِفْهام، وَ لا فِي الخَبَرِ وَلا فِي الجَزَاءِ (٥)، فَإِنْ جَعَلْتَ : يُرِيدُ صِلْتَنَا فَتُحَدَّثُهُ [مَبْنيًا عَلَى مَا قَبْلَه] (١) وَ تَكُونُ (مَنْ) تَقديرها شَائِعَة يُريدُ : (أَيّا مَا) فَلا تَصِلها (٧).

فَإِنْ أَرَدْتَ الجَزَاءَ جَزَمْتَ فَقُلْتَ : (يُردْ صِلْتَنا فَنُحَدَّنَهُ)، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الكَلامِ: أَيُّهُم يُردْ صِلْتَنا فَنَحَدَّتُهُ (٨).

مسألة (١٣٣)

إِذَا قُلْتَ : (أَيُّ مَنْ يَأْتِنا يُعْطِه (٩) مَنْ إِن تَأْتِهِ يُعْطِكَ تَأْتِ يُكْرِمْكَ)(١٠).

فَهَانِهِ اللَّالَةُ إِنْ أَرَدْتَ بها الاسْتِفْهامَ رَفَعْتَ (تَاتِي)، وَ جَزَمْتَ (يُكْرِمُكَ)، وَ خَزَمْتَ (يُكْرِمُكَ)، وَنَصَبْتَ (أَياً) باليُكْرِمُكَ)، فَتَكُونُ (مَنْ) الأُولِى مَعْ مَا بَعْدَها صِلَةً لَها، وَ (مَنْ) الثَّانِيَة فِي

⁽١) في الأصل (يأتنا).

⁽٢) تتبع مسائل أي في الكتاب ٢/ ٤٠٥ - ٤٠١ وكأنه يتبع سيبويه ويفسر أمثلته .

⁽٣) في الأصل (يريد لصلتنا).

⁽٤) في الأصل (لا يكون).

⁽٥) وأما الوجه الذي يستحيل فيه فهو أن يكون يريد في موضع مريد إذا كان حالاً وقع فيه الإتيان لأنه معلق بيأتينا كما كان فيها معلقاً برأيت في قوللك: أي من رأيت في الدار أفضل ، فكأنك قلت : أيهم فنحدثه فذا لايجوز في خبر ولا استفهام الكتاب ٢/ ٤٠٦.

⁽٦) الزيادة من الكتاب ٢/ ٤٠٦.

⁽٧) في الكتاب ٤٠٦/٢ وأما الوجه الذي يجوز فيه فأن يكون (يريد) مبيناً على ما قبله ويكون يأتينا الصلة فإن أردت ذلك كان كلاماً.

⁽٨) الكتاب ٢/ ٤٠٦ .

⁽٩) في الأصل (نعطه).

⁽١٠) المرجع السابق ٢/٢٠٤.

مَوْضِعِ رَفْعِ بِأَنَّهُ الفَاعِلُ لَـ (يُعْطِهِ)، وَ هُوَ اسْمُ الفَاعِلِ^(۱) فِي (يَأْتِنا)؛ لأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ تَقْدِيدُ الاسْتِفْهام (^{۲)}، وَ تَجْزِمُ (يُكُونُ تَقْدِيدُ الاسْتِفْهام (^{۲)}، وَ تَجْزِمُ (يُكُومُكَ).

وَ إِنْ أَرَدْتَ الْحَبَرَ، كَانَ تَقْدِيْرُ المَسْأَلَةِ : (أَيُّهُمْ تَأْتِي يُكْرِمُك)، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: (الـذِي يَـاْتِي يُكْرِمُكَ)، فَتَـُكُونُ (أَيُّ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بالإبْتِداءِ، وَ (تَأْتِي) رَفْعٌ، صِلَـةُ (أَيِّ)، وَ (يُكْرِمُك) خَبَـرُهـا.

وَفِي الجَـزاءِ تَجْرِزمُ (تَـأْتِ)، وَ تَجْزِمُ (يُكْرِمُكَ) بِالجَـوابِ؛ لأَنَّ التَّقْدِيْرَ: (أَيَّهُم تَـأتِ يُكْرِمُكَ) ".

مسألة (١٣٤)

تَقُولُ العَرَبُ : (أَيُّهُنَّ فُلاَنَةُ)، فَهُوَ اسْمٌ مُدَكَّرٌ يَقَعُ لِلمُؤَنَّثِ وَ المُذكَّرِ، كَقَوْلِكَ : (كُلُّهُنَّ مُنْطَلِقَةٌ)، وَ (بَعْضُهُنَّ مُنْطَلِقَةٌ).

وَ مِن العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (كُلِّتُهُنَّ مُنْطَلِقَةٌ)^(٤)، فَيَحْمِلُهَا عَلَى نَقيضَتِها، لأَنَّ (كُلاً) نَقِيضُ (أَيِّ)، فَإِذا كائتْ نَقيضَتَها حُمِلَتْ عَلَيْها (٥).

مسألة (١٣٥)

إِذَا قُلْتَ : (رَأَيْتَ زَيداً)، قَالَ الْمَحِيْبُ : (مَنْ زَيْداً).

⁽١) يريد الفاعل، وفي الأصل: (وهو) فوقها ضبّة.

⁽٢) وضع الناسخ فوقها ضبّة.

⁽٣) العبارة من (وتجزم يكرمك) مكررة في الأصل .

⁽٤) انظر اللسان (كلل)، قال: وحكى سيبويه: كُلُّتُهنَّ منطلقة.

⁽٥) في الكتاب ٤٠٧/٢ وسالت الخليل رحمه الله عن قولهم: أيهن فلانة وأيتهن فلانة فقال: إذا قلت أي فهو بمنزلة كل ، لأن كلا مذكر يقع للمؤنث وهو أيضاً بمنزلة بعض فإذا قلت أيتهن فإنك أردت أن تؤنث الاسم .

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ: لم اخْتَصَّ هَذا الضَّرْبُ مِنَ الأَسْمَاء الأَعْلامَ دُونَ غَيْرِهِا (١٠). قِيْلَ لَـهُ: لأَنَّ الأَسْمَاءَ الأَعْلامَ قَـدْ كُثَرَتْ فِي كَلامِهِم، فَاسْتَحَبُّوا فِيها التَّغْيير لِكَثْرَتِها فِي كَلامِهم.

أَلَا تَرى أَنَّهُم قَالُوا: (مَوْهَبٌ)(٢)، وَ قَالُوا اللهِ (٣): (رَجَاءُ بِنُ حَيْوة)، وَ إِنَّما غَيَّرُوهَا لَأَنَّها أَكْثُرُ اسْتِعْمَالاً؛ لأَنَّ النداءَ بها وَالحَدْفَ بها(٤).

أَلَا تَـرى أَنَّهُـم حَذَفُوا مِنْهَا النُّونَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِم : (زَیْدُ بنُ عَمرو)، فَعُلِمَ بهَذا أَنَّهُم اسْتَخَفُّوا فِيها الحَدْفُ(٥).

وَ إِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا غَيَّرُوها فِي هَذِه المَواضِع، وَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي النَّكِرَةِ الْأَنَّ هَذَا الْحَدَّ إِنَّمَا جَاءَ فِي أَسْمَاءِ الْأَشْخَاصِ لِمَا بَيْنًا مِنْ كُثْرَتِها، فَلَا يَكُونُ هَذَا فِي النَّكِراتِ الْأَنَّ الْحَدَّ كَانَ لَا يَجُوزُ فِي شَيءٍ [مِنْها]، فَجَاءَ فِي هَذَا لِمَا بَيِّنًا، فَلا تَقِسْ عَلَيْهِ غَيْرَهُ مِنَ النَّكِرَاتِ.

وَ فِيْهَا إِشْكَالٌ آخَرُ : بأَيِّ شَيءٍ تَنْصِبُ (زَيْداً)، إِذَا قُلْتَ : (مَنْ زَيْداً) (١)؟.

فالذي يَنْصبُه فِعْلٌ مُضْمَرٌ، وَ لا يَجُوزُ أَنْ يَنصِبَه الفِعْلُ الأَوَّلُ؛ لأَنَّ الاسْتِفْهَامَ لا يَعْمَلُ فيه ما قَبْلَه، كَانَ هَاهُنا فَعْلٌ مُضْمَرٌ تَقْدِيْرُه: مَنْ

⁽١) لأن الحكاية إنما تصلح في الأسماء الأعلام خاصة لما أذكره لك من أنها على غير منهاج الأسماء المقتضب

⁽٢) الأصل أن يكون مُوهباً بضم الميم وفتحوها لأنه كان اسماً موضوعاً وليس بمصدر ولا مكان انظر الكتاب ٩٣/٤ والحلميات ٢٨٤ والإغقال ٧٣٤ .

⁽٣) في الأصل (وقال).

⁽٤) في ابن يعيش ١١٩/٤: الأعلام مخصوصة بالتغيير ، ألا ترى أنهم قالوا: رجاء بن حيوه، وقالوا: محبب ومكوزه، وساغ فيها الترخيم دون غيرها من الأسماء انظر الإغفال ٧٣٥-٧٣٧ واللسان (حيا) .

⁽٥) الكتاب ٣/ ٢٠٥: وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم لأن التنوين حرف ساكن ومن كلامهم أن يحذفوا إذا التقى ساكنان.

⁽٦) في هـذا لغـتان : أهـل الحجـاز يحكـون الاسـم كمـا هو يرفعونه إذا كان مرفوعاً وينصبونه إذا كان منصوباً ويجـرونه إذا كان مجروراً، أما تميم فيرفعون على كل حال ، انظر الكتاب ٢/٤١٣ والمقتضب ٢/٣٠٩ وابن يعيش ١٩/٤.

دَكَرَكَ زَيْداً ؟ وَ مَنْ حَدَّثَكَ عَمراً ؟.

/ ١٢ ظ / و فِيها سُؤالٌ آخَرُ : وَ ذلِكَ أَنَّ (مَنْ) فِي مَوْضِعِ رَفْعِ لأَنَّها مُبْتَدَأً، وَإِذا كَانَتْ مُبْتَدَأً فَلا بُدَّ لَها مِنْ خَبَر، وَ لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأَ مَنْصُوباً.

فَالجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنَّ (زَيداً) فِي مَوْضِعِ خَبَرِ المُبْتَداْ، وَ ذَلِكَ أَنَّهُ اقتطِعَ مِنْ جُمْلَةٍ هِيَ خَبَرُ المُبْتَداْ، فَجُعِلَ (زَيد) دَلالَةً عَلى مَا حُذِفَ مِن الجُمْلَةِ، فَتَكُونُ الجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَ جُعِلَ زَيْدٌ دَلالَةً عَلى الـمَحْدُوفِ (١).

مسألة (١٣٦)

وَ إِذَا قَالَ : (رَأَيْت زَيْداً أَخَاكُم) أَوْ (زَيداً الطَّويِلَ) (٢)، رَدَدْتهُ إِلَى الأَصْلِ فَرَفَعْتَهُ بِالاَبْتِداءِ وَ جَعَلْتَ النَّانِي (٣) خَبَراً (٤)، وَ دَلِكَ إِنَّما نَصَبْتَ لِتُعْلِمَهُ أَنَّهُ عَنِ اللَّذْكُورِ تَسْأَلُ، فَإِذَا قُلْتَ : (مَنْ زَيدٌ أَخُوكُم؟) فَلا يَلْتِس عَلَيْهِ الكَلامُ؛ لأَنَّه لَمَّا وَصَفَهُ أَخْرَجَهُ مِنْ جُمْلَةِ الإِبْهَامِ، فَلذلِكَ لَمْ يَجُزْ فِي الوَصْفِ.

فَكَذَلِكَ فِي النَسَقِ، وَ كَذَلك إِذَا قَالَ: (وَ مَنْ زَيدٌ ؟) رَفْعٌ (٥)، وَ إِنَّمَا رَفَعَ لأَنَّ الوَاوَ قَدْ دَخَلَتْ عَطْفاً عَلَى الكَلامِ الأَوَّلِ (٢)، وَ ذَلِكَ أَنَّ الوَاوَ لا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِشَيءٍ، وَ إِذَا كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً فَلا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِشَيءٍ إِمَّا قَبْلَها أَوْ (٧) بِشَيءٍ آخَرَ، وَلَيْسَ هَاهُنا شَيءٌ [تَتَعَلَّقُ] بِهِ إِلاّ الجُمْلَةُ الأُوْلى، فَيَكُونُ عَطْفَ جُمْلَةٍ عَلى جُمْلَةٍ.

⁽١) في الهمع ٥ / ٣٢١: وذهب الفارسي إلى أنّ (من) في مثل ذلك مبتدأ وخبرها جملةٌ محذوفة، و(زيدٌ) بعض تلك الجملة، والتقدير: مَنْ ذكرته زيداً.

⁽٢) (الطويل) غير واضحة في الأصل.

⁽٣) في الأصل (الباني).

⁽٤) هو الأصل والقياس. انظر الكتاب ٢/ ٤١٤ .

⁽٥) وإن دخلت الواو والفاء في من فقلت: فمن أو ومن لم يكن فيما بعده إلا الرفع. الكتاب ٢/ ٤١٤ وانظر المقتضب ٢/ ٣٠٩.

⁽٦) في المقتضب ٢/٣٠٩: إنك لو قلت: ومن أو فمن لم يكن بعدهما إلا رفعاً لأنك عطفت على كلامه فاستغنيت عن الحكاية لأن العطف لا يكون مبتداً.

⁽٧) في الأصل (وبشيء) .

مسألة (١٣٧)

وَ إِذَا قُلْتَ : (رَأَيْتُ عَمْراً وَ أَخَا زَيْدٍ) كَانَ فِيها وَجُهان (١):

يجـوزُ أَنْ تَقُولَ : (مَنْ عَمْراً و أَخا زَيْدٍ)، وَ (مَنْ أَخو زَيْدٍ وَ عَمْروٌ)، وَ ذلك أَنَّ (عَمْراً) سَبيلُه أَنْ يَكُونَ مَحْكيًا بالنَّصْب، وَ (أَخُو زَيْدٍ) لا يُحْكى، فَإِذا عَطَفْتَه عَلَيْهِ بالواو تَبعَه،كَما يَقُولُ : (تَبًا لَه)، فالنَّصبَ لا غير.

[وَ لا تَجُوزُ الحِكَايَة فيما بَعْدَ (أَيّ)] (٢) وَ ذَلِكَ أَنَّ (مَنْ) لا يَبِينُ فِيها الإعْرابُ، وَ إِذَا لَمْ يَبِنْ فِيها الإعْرابُ، وَ إِذَا لَمْ يَبِنْ فِيها الإعْرابُ، فَلَذَلِكَ لَمَّا إِذَا لَمْ يَبِنْ فِيها الإعْرابُ جَازَ أَنْ تَنْصِبَ خَبَرَها، وَ (أَيّ) مُتَمَكَنَةٌ مُعْرَبَةٌ، فَلَذَلِكَ لَمَّا أَجَابُوا، وَابْتَدَأَتَ بها لَمْ يَجُزْ إِلاّ الرَّفْعُ (٣)، وَ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَنْصِبَ (زَيْداً)، وَ هُوَ خَبَرُ مُنْفُوع.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا أَنْكَرْتُم أَنْ يَلْزَمَكُم هَذا فِي (مَنْ) وَ دَلِكَ أَنَّ (من) فِي مَوْضِع رَفْع، وَ كَوْنَها لا يَتَبَيَّنُ فِيها الإعْرابُ لا يُخْرِجُها مِنْ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِع رَفْع، وَ قَدْ جَعَلْتُمُوهُ مِنْ جُمْلَةٍ جَعَلْتُمُوهُ مِنْ جُمْلَةٍ دَلَّتُم (زَيْداً) خَبَراً عَنْ (مَنْ) وَ إِنْ كَانَتْ فِي مَوْضِع رَفْع بَأَنْ جَعَلْتُمُوهُ مِنْ جُمْلَةٍ دَلَّتُم ذَلِكَ فِي (أَيِّ)؟.

قِيلَ لَهُ: هَذَا لَا يَلْزَمُ، وَ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ هُوَ مِنْ جُمْلَةٍ، وَ الجُمْلَةُ فِي مَوْضِع، وَ الْمَحْذُوفُ^(٤) من الجُمْلَةِ بَمُنْزِلَةِ مَا لَيْسَ لَهُ حُكْمٌ؛ لأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ، وَ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الْمُعَامَلَةُ مَع (زَيْدٍ)، فَإِذَا كَانت مَعْ (زَيْدٍ) وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً؛ لأَنَّهُ خَبَرٌ لِمَرْفُوع، وَ إِنْ كَانَ فِي الحَقِيقَةِ مِنْ جُمْلَةٍ، وَ ذَلِكَ المَحْدُوفُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ.

كَمَا أَقُولُ: إِنَّ (قَالَ) أَصلُها فَعَلَ وَ (بَاع) وَ ما أَشْبُه دَلِكَ (٥)، وَ إِنْ كَانَ مَا حُذِفَ لا يُعْتَدُّ بِـهِ لَمَّا كَـانَ لا يَظْهَـرُ، وَ إِنْ كَـانَ فِي الحَقِيْقَـةِ جُمْلَـةً لَمَّا كَـانَ لا يَظْهَـرُ

⁽١) انظر الوجهين في الكتاب ٢/ ٤١٤.

⁽٢) الزيادة من الكتاب ٢ / ٤٠٨.

⁽٣) ينظر الكتاب ٤٠٨/٢ وابن يعيش ٤/٣٢.

⁽٤) في الأصل (المحذوف) من غير واو .

⁽٥) الحلبيات ١٣٣ والأمالي الشجرية ١٠٤/١ .

صَارَ غَيْرَ مُعْتَدُّ بهِ.

وَ يُسْتَعمل دَلِكَ فِي (مَنْ)؛ لأَنَها لا يَتَبَيَّنُ فِيها الإِعْرابُ، وَإِذَا كَانَ الإِعْرابُ لا يَظْهَـرُ فِيها الإِعْرابُ، لَمَّا كَانَتْ فِي غَيْرِ هَذَا يَظْهَـرُ فِيها بَعَال، وَ إِنْ كَانَتْ فِي المَعْنَى مَرْفُوعَةً، لا حُكْمَ لَها (١)، لَمَّا كَانَتْ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِع لا تُعْرَبُ.

أَلا تَرَى أَنَّ قَوْماً قَالُوا: (إِنَّهُم أَجْمَعُونَ ذاهِبُونَ)، فَلَمْ يُتْبعُوا الهَاءَ وَ الِيْمَ، لَمَّا كَانَ الإِعْرَابُ لا يَظْهَرُ فِيها بحال اسْتَجَازوا الرَّفْعَ فِي تَأْكِيدِها، وَلَمْ يُجيْزُوهُ مَعَ الظَّاهِرِ، إذ الظَّاهِرُ يَتَبَيَّنُ فِيْهِ الإِعْرَابُ، وَ إِذا كَانَ هَذا هَكذا فَقَدْ سَقَطَ مَا أَوْرَدَهُ السَّائِلُ.

مسألة (١٣٨)

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ، فَقَالَ : (تِلكَ) إِنَّمَا هُوَ الاسْمُ ؟.

قِيْلَ لَهُ: الاسْمُ فِي الْحَقِيْقَةِ هُوَ التاءُ و الياء المَحْدُوفَةُ، كَمَا أَنَّ الاسْمَ فِي الْمَدَكَر (ذا) (٢)، فكذلك فِي (تلك) و المُؤَنَّث (تي) (٣)، فلمّا كائتْ الياءُ تُحْدُفُ فِي مَواضِعَ لا تُحْدُفُ فِيهُا الْأَلِفُ، فِي مِثْلِ قَوْلِهِم (٤): ([لا] أَدْرِ) (٥) ﴿ وَ اللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ (٥) و الأَلِفُ فِي مِثْلِ هَذه المَواضِع لا تُحْدُفُ (٧).

أَلا تَـرى أَنَّكَ لا تَحْذِفُ الأَلِفَ في قَولِكَ: 'يغشى'، فَلَمَّا كَانَتْ الأَلفُ لا تُحْدَفُ كَما تُحْدَفُ الياءُ اسْتَجازوا حَدْفَها، و أَدْخلوا اللّامَ زيادَةً عَلى الاسْـم، كَما زادوها في

⁽١) هذا جوابُ (إذا) في قوله: (وإذا كان الإعراب)، والمقصود أنه لا اعتبار لها ما دام الإعرابُ لا يظهر فيها.

⁽٢) هـذا رأي البصريين وذهب الكوفيون إلا أن الذال وحدها هي الاسم. انظر الإنصاف مسألة ٩٥ وانظر ابن يعيش ٣/ ١٢٦.

⁽٣) سر الصناعة ٨٢٣ وابن يعيش ٣/ ١٣١ .

⁽٤) وضع الناسخ فوقها ضبة.

⁽٥) الأمالي الشجرية ٢٠٦/١ .

⁽٦) الفجر ٤.

⁽٧) في الحجمة ١/ ٥٨: ومن قبال والليل اذا يسر وذلك ما كنا نبغ قال: والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى فلا يحدف الألف من الفواصل كما يحدف الياء وعند الفراء حذفها "أحب إلى لمشاكلتها رؤوس الآيات ولأن العرب قد تحذف الياء وتكتفى لكسر ما قبلها معاني القرآن للفراء ٣٠٦/٣.

فَإِذَا ثُنُّوا قَالُوا : (تَانِكَ)، فَأَعَادُوا الأَلِفَ؛ لأَنَّهَا صَارَتْ بَدَلاً مِن اليَّاءِ المَحْذُوفَةِ في الواحِدِ، وَ لَمْ يَأْثُوا بِالأَلِفِ لأَنَّهَا زَائِدَةً.

وَ لَيْسَ كَذَلكَ (ذَلكَ)، وَ ذَلكَ أَنَّهِم إِذَا تُنَّوه قَالُوا: (ذَانَّكَ) (')، فَشَدّوا النّونَ وَ لَا ثَنَّهُم جَعَلُوا تَشْدِيْدَ النّونِ عِوَضاً عَنْ حَدُّفِ اللّامِ؛ لأَنّ اللّامَ مَعَ الأَلِفِ كَانا ثابتين في الواحِدِ فَلَمَّا جاءوا إلى التَّشْنِيَةِ عَوضوا التشديد منها (٥) وَ لَوْ كانت (٦) الياءُ مَعَ اللّامِ ثابَتِة في (تِلْكَ) [لعوضوا عنها]، فَلِذلكَ لَمْ يُعَوِّضوا عَنْ اللّامِ كَما (٧) عَوَّضوا عَنْ الحَرْفِ المَدْدُوفِ الذي هو مِنْ أَصْلِ الاسْم، ولَمْ (٨) يُعَوِّضوا من الزائِدِ.

مسألة (١٣٩)

قُولُه سبحائه : ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ، قَالُوا أَسَاطِيْرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (٩) وَ(أَسَاطِيْرَ) (١٠) إذا جَعَلْتَ (مَاذَا) فِي تَقْدِير (الذِي)، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ : الذِي أَنْزَلَ أَسَاطِيْرُ الأَوَّلِين،

⁽١) انظر زيادة اللام في سر الصناعة٣٢٠ -٣٢٢ والممتع في التصريف ٢/١٣١ وابن يعيش ٦/١٠ .

⁽٢) يقصد الياء في المؤنث. انظر التكملة ٢٣٤ وابن يعيش ٣/ ١٣٣ .

⁽٣) هذا في علة بقاء الألف في (ذا) وعدم حذفها ، وعلة حذف الياء من (تي) في المؤنث .

⁽٤) في الأصل (تانك).

⁽٥) في سر الصناعة ٤٧٨ وهي في ذانك عوض من لام ذلك وقد يحتمل أيضاً أن تكون عوضاً من ألف ذلك * وإنظر المقتضب ٣/ ٢٧٥ .

⁽٦) في الأصل: (ولو لم تكن).

⁽٧) في الأصل: (لما).

⁽A) في الأصل: (لم).

⁽٩) النحل ٢٤ .

⁽١٠) انظر وجوه إعراب الآية القرآنية عند الفارسي في البغداديات ٣٧١.

فَجَعَلُوهُ خَبَراً عَنِ الذِي(١).

وَ إِذَا نُصَبُوهُ قَالُوا : أَنْزَلَ أَسَاطِيْرَ الأَوَّلِين.

وَ يَجُوزُ النَّصْبُ إِذَا جَعَلَها فِي مَوْضِعِ (الذِي)، وَ الرَّفْعُ إِذَا جَعَلَها فِي مَعْنَى (مَا)، وَ إِذَا ^(٢) جَعَلْتُها بَمَعْنى (مَا) أَضْمَرْتَ (هُو) كَأَنَّكَ أَرَدْتَ : هُوَ أَسَاطِيْرُ الأَوَّلِين^(٣).

وَ إِذَا نَصَبْتَ مَعْ تَأُويلِكَ (ذَا) بَمُنْزِلَةِ (الذِي)، فَكَأَنَّكَ أَظْهَرْتَ فِعْلاً جَعَلْتَهُ خَبَراً عَنِ الذِي (٤) وَ نَصَبْتَ / ١٣ و / به أَسَاطِيرَ الأَوَّلِينَ، فَحَلَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما عَلَى الآخرِ.

يَدُلُكَ عَلَى أَنَّهُم جَعَلُوا (مَا) وَ (ذا) اسْماً وَاحِداً قَوْلُهُم : (عَمَّا ذا تَسْأَلُ ؟)، فَأَثْبَتُوا الْأَلِف، وَ لَوْ كَانُوا لَمْ يَجْعَلُوهُما اسْماً لَقَالُوا : (عَمَّ ذا تَسْأَلُ) (٥) قَالَ سُبْحَانَهُ : (عَمَّ ذا تَسْأَلُ) (٥) قَالَ سُبْحَانَهُ : (عَمَّ ذا تَسْأَلُ) (٥) قَالَ سُبْحَانَهُ : (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنْ النَبَأ العَظِيْمِ (٢) فَلَمْ يُثبت الْأَلِف.

مسألة (١٤٠)

قَـالُوا : (مَـنِي)(٧) وَ (مَـنا) وَ (مَـنُو)، فَأَدْخَلُوا هَذِه العَلامَاتِ فِي الوَقفِ، وَ إِذَا وَصَلُوا أَسْقَطُوها.

[فَإِنْ قَالَ : لِمَ أَسْقَطْتُمُوها فِي الوَصْلِ إِ(١) وَ الوَصْلُ هُوَ عَلَى حَدِّ الوَقْف؟

⁽١) هذا وجه الرفع وفي البغداديات ٣٧٢: كأنّه قال : ما الذي أنزل ربّكم قالوا أساطير الأولين أي: الذي أنزله أساطير الأولين وانظر الكتاب ٢/ ٤١٩.

⁽٢) في الأصل (إذا).

⁽٣) في البيان ٢/ ٧٧ ولما كان السؤال في موضع رفع كان الجواب كذلك فرفع أساطير الأولين على تقدير مبتدأ محذوف وتقديره هو أساطير الأولين.

⁽٤) قوله(فكأنك... الذي) مكرر في الأصل.

⁽٥) انظر الكتاب ٢/ ٤١٧ - ٤١٨ وفي البغداديات ٣٧١ واستدل أيضاً على إجرائها بمنزلة اسم واحد بقولهم: عما ذا تسأل فقالوا: لو كان ذا لغواً لقالوا عم ذا تسأل .

⁽٦) النبأ ١، ٢ .

⁽٧) في الأصل (من).

⁽A) زيادة يقتضيها النص، فالظاهر أن في هذه المسألة نقصاً.

قِيْلَ لَهُ: لأَنَّهُم غَيَّروا لِلوَقْف فَقَالُوا: (رَجُلٌ)، وَ قَالُوا: (عُمَر)، وَ قَالُوا: (عُمَر)، وَ قَالُوا: (تَهْلَلٌ)(۱)، وَ قَالُوا: رَجَاءُ بن حَيْوَة (۱)، فَغَيَّرُوا الوَقْفَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ، فَكَانَ مِنْ أُصُولِهم تَغْيِيرُ الوَقْف، فَكَانَ غَيَّروا هَاهُنا الوَقْفَ (۱).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : وَ لِمَ غَيَّرْتُم الوَقْفَ وَ لَمْ تُغَيِّرُوا الموَصْلَ ؟.

قِيْلَ لَهُ: لأَنَّ الوَقْفَ مِمَّا لا يَتَبَيَّنُ فِيْهِ حَرَكَةُ الإعْرَابِ (١)، وَ أَمَّا [مَا] كَانَ آخِرُهُ يَاءً فَيُشِبُون به الهاءَ (٥) فِي مِثْلِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿كِتَابِيهُ (١) وَ﴿حِسَابِيهُ (٧) وَ﴿ مَاهِيهُ (٨) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (٩).

فَلَمَا كَانَ الوَقْفُ مِمَّا لا يَتَبَيَّنُ فِيْهِ الحَرَكَاتِ غَيَّرُوهُ لِيَعْلَمُوا آلَهُ لِلوَقْفِ (١٠)، وَالوَصْلُ هُوَ مُغَيَّرٌ بالحَرَكَاتِ.

مسألة (١٤١)

إِذَا أَنْكُونَ فِي الاسْتِفْهَامِ أَنْ يَكُونَ رَأْيُه عَلَى مَا ذَكَرَ، أَوْ(١١) أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ

⁽١) (تهلل) من أسماء الباطل كـ(ثهلل) وجاز التضعيف فيه لأنه علم والأعلام تغير كثيراً . انظر اللسان (هلل) ٧٠٥/١١ .

⁽٢) انظر سر الصناعة ٥٩٠ والإغفال ٧٣٤–٧٣٥ .

⁽٣) التكملة ٢٠٩ وانظر الإغفال ٧٣٥.

⁽٤) في الأصل (الإعراب حركة).

⁽٥) في الأصل: (فيثبتونها الهاء).

⁽٦) الحاقة ١٩، ٢٥

⁽۷) الحاقة ۲۰،۲۰

⁽٨) القارعة ١٠.

⁽٩) انظر سر الصناعة ٥٥٥ و وصف المباني ٤٦٣ وانظر الإغفال ٩٥٩ .

⁽١٠) في ابسن يعسيش ٤/٤: فزادوا عملى من في الوقف زيادة تؤذن بأنه من تقدم كلام هذا إعرابه وأن القصد إلىيه دون غيره وكانت تلك من الزيادة من حروف المد واللبن لأنها تجانس الحركات وفي ٤/٥٠: إن هذه العلامات لا تثبت إلا في الوقف والإعراب لا يثبت في الوقف وكذلك في التكملة ٢٠٩.

وهـذه لغـة وفي لغـة أخـرى يجعلونهـا في الرفع منو والنصب منا والجر مني للواحد والاثنين والجمع. انظر الكتاب ٢/ ٤١٠ وابن يعيش ٤/ ١٩ ورصف المبانى ٤٩٨ .

⁽١١) في الأصل (و) والتصويب من الكتاب ٢/٤١٩.

رَأْيُه خِلاف ما ذكر (١)، وَ هَذا الإِنْكارُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْن :

فَأَحَدُهما : أَنْ يَكُونَ مُنْكِراً لِمَا قَالَ : إِنَّه فَعَلَه، و مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ : (ضَرَبْتُ زَيْداً)، فَتَقُولُ : (أَزَيْدَنيه)، كَأَنْكَ أَنْكَرْتَ ضَرْبُه زَيْداً(٢).

وَ الوَجْهُ الآخَرُ: أَنْ يَكُونَ الإِنْكَارُ عَلَى قَوْلِه لَكَ: (أَتَخْرِجُ البادِيَةَ)، فَتقولُ له: (أَنا إنيه)، كَأَنَّكَ أَنْكَ رتَ عَلَيْه سُؤَالَه إِيّاكَ، وَ قَدْ عَلِمَ مِنْ حَالِكَ أَنَّكَ لا تَخْرُجُ البادِيَةَ (٣).

فَهذان هُما الضّرْبانِ من الإنْكَارِ، وَ تَلْحَقُ هذِه العَلامَةُ فِي الوَقْفِ لما بَيَّنَا أَنَّ هذه العلامات إِنَّما تَلْحَقُ الوَقْفَ لَأَنَّهُ قَدْ غُيُّرَ فِي مِثْل قَوْلِهم: (عُمَر) و (رَجُل)وَ فِي قَوْلِهِ (اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ا

وَ كَانَ هَذَا الاسْتِفْهَامُ مَوْضِوعاً للتّغيير، ألا تَرى أَنَّهم غَيَّرُوا الحِكايَةَ، فَقَالُوا: (مَنْ زَيداً)، إذَا قَالَ: (رَأَيْتُ زَيْداً)، وَ غَيْرُوا فِي غَيْرِ ذَلِكَ، فِي مِثْلِ قَوْلِهم: (رَأَيْتُ زَيْداً)، فَأَلْحَقُوا (1) الأَلِفَ بَدَلاً مِن التَّنْوِين (٧).

فَلَمَّا كَانَ التَّغْييرُ فِي الوَقْفِ هَاهُنا مِنْ أُصُولِهم غَيْرُوا أَيْضاً في الإِنْكار لِيَفْصِلوا بَيْنَ الإِنْكَارِ وَ غَيْرِهِ فِي الوَقْفِ.

و إِذا وَصَلُوا ذَهَبَت العَلامَةُ؛ لأَنَّ العَلاماتِ إِنَّما تُلْحَقُ فِي الوَقْفِ، فَإِذا زَالَ الوَقْفُ سَقَطَت العَلامَةُ، وَأَلْحَقْتَ الهَاءُ (٨) فِي الإِنْكَارِ لِبَيانِ الحَرَكَةِ؛ لأَنَّ الياءَ

⁽۱) عـبارة الكتاب ۲/٤١٩: إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر أو تنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكره " وانظر ابن يعيش ۹/ ٥٠ .

⁽٢) انظر الكتاب ٢/ ٤١٩ - ٤٢٠ والأصول ٢/ ٣٩٨ وابن يعيش ٩/ ٥٠ .

⁽٣) في الكتاب ٢/ ٤٢٠: وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أتخرج إن أخصبت البادية فقال: أنا إنيه ؟ منكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج وانظر البغداديات ٤٢٧ والخصائص ٣/ ١٥٦ وابن يعيش ٩/ ٥٠.

⁽٤) في الأصل (قولهم) .

⁽٥) الحاقة ٢٠، ٢٦.

⁽٦) في الأصل (فلحقوا).

⁽٧) انظر الأصول ٢٢/ ٣٨٨.

⁽٨) في الأصل (الفاء) .

خَفيَّةٌ، فَلَمَّا كَانَتْ خَفيَّةً أَثبتَّها في مِثْلِ قَوْلِه (١) [سُبحانه] : ((ماهِيَه)(٢) و ((حسابيه)(٢)

مسألة (١٤٢)

فَ إِذِا أَنْتَ وَصَ فْتَهُ أَلْحَقْتَ عَلامَةَ الإِنْكَ ارِ الصِّفَةَ، وَ ذَلِكَ أَنَّ الْمَرَادَ إِنَّما هُوَ أَنْ تُنْكِرَ (٥) شَيْئًا، وَ الصِّفَةُ تَقُومُ مَقَامَ المَوْصُوفِ.

فَلَمَّا كَانَ مَسْمُوعاً مِنْهُم إِذَا قَالُوا: (ٱتَخْرُجُ البَادِيَة)، قَالَ: (أَنَا إِنِيه)، فَغُيِّرَ وَإِنْ لَمْ يَكُن التَّغْيِيرُ حِكَايَةً لِلْفُظِ الذِي اسْتُفْهِمَ بِهِ، وَ لَكِنْ لَمَّا كَانَ المَعْنَى فِيْهِ مَوْجُوداً جَازَ أَنْ يُغَيَّرُ عَلَى المَعْنَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى المَعْنَى اللَّهُ الللْلِي اللَّهُ اللَّلْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

فَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا وَ كَانَ قَدْ حَصَلَ التَّغْييرُ فِي المَعْنَى، فَأَنْ تُغَيِّرَ بالصِّفَةِ أَوْلى (٧) مِنَ الذِي اسْتُفْهِمَ به (٨).

مسألة (١٤٣)

إِذِا قَـالَ: (أَزَيْـدُ إِنِيه)، فِي عَلامَةِ الإِنْكَارِ جَاءُوا بـ(إِنْ) لِيُبَيِّنُوا بِالنُّون؛ لأَنَّ اليَاءَ خَفِيَّة، فَأَدْخَلُوا النُّونَ لِيُبَيِّنُوا بِها عَلامَةَ الإِنْكَارِ (٩).

⁽١) في الأصل (قولك).

⁽٢) القارعة ١٠.

⁽٣) الحاقة ٢٠، ٢٦.

⁽٤) انظر سر الصناعة ٥٥٥ ورصف المباني ٤٦٣.

⁽٥) في الأصل (تذكر).

 ⁽٦) في الخصائص ٣/ ١٥٦: وأغرب من هذا أنك تباشر بعلامة الإنكار غير اللفظ الأول وذلك من قول بعضهم وقد قيل له : أتخرج البادية إن أخصبت ، فقال : أنا إنيه .

⁽٧) في الأصل (هي).

⁽٨) وعلامة الإنكار تلحق آخر الاسم ومنتهاه ولذلك تقع بعد المعطوف وبعد المفعول وبعد النعت. انظر الكتاب ٢٠ ٤٢٠ وابن يعيش ٩١ ٥١ .

⁽٩) ينظر الكتاب ٢/ ٤٢١ وابن يعيش ٩/ ٥٠ .

مسألة (١٤٤)

(مِنْ) وَ (مَا) وَ (أَيِّ) فِي الخَبرِ، وَ (الذِي)، فِي كُلِّ مَوْضِع تَحْتَاجُ إِلَى صِلَةٍ (١٠)، وَلا يَكُونُ صِلْتَهُ إِلاّ جُمْلَةً، وَ الجُمَلُ مُبْتَداً وَ خَبَر، وَ شَرْطٌ وَ جَزَاءٌ، وَ مَا كَانَ مُفِيْداً.

وَ الجُمَلُ نَكِرَةٌ، يَدُلُكُ عَلَى هَذَا أَنَّهُم وَصَفُوا بِهَا النَّكِرَةَ فَقَالُوا : (مَرَرْتُ برَجُلٍ قَائِمٌ أَبُوهُ)، فَهَذَا يَدُلكَ عَلَى أَنَّ الجُمَلَ نَكِرَةٌ (٢)، وَ إِنَّمَا صَارَت الجُمَلُ صِلاتٍ لِـ(الذي) وَ أَخُواتِهَا، لأَنَّ الصِّلاتِ إِنَّمَا تَكُونُ إِيْضَاحًا، وَ الإَيْضَاحُ لا يَكُونُ إِلاَّ خَبَراً.

فَلَمَّا كَانَتْ (اللَّذِي) وَ أَخُواتُها مُبْهَماتٌ، وَ احْتَجْتَ أَنْ تُوَضِّحَ وَ تُبَيِّنَ بَيَّنْتَ بالخَبَر، وَ هُوَ الجُمْلَةُ.

مسألة (١٤٥)

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: بَمُ (٢) يَرْتَفِعُ الفِعْلُ المُضَارِعُ ؟.

قيلَ لَهُ: بوقُوعِهِ مَوْقِعَ الْأَسْمَاءِ(١٠)، وَ ذلكَ : (زَيدٌ يَقُومُ) وَ (يَـُقُومُ زَيْدٌ) فَلمّا وَقَعَ مَوْقِعَه رُفِعَ.

فَإِنْ قَالَ : مَا أَنْكَرِتُم أَنْ يَكُونَ قُولُكَ : (سَيَقُومُ) و (سَوْفَ يَقُومُ) لم يَقَع مَوقِعَ الأَسْمَاءِ ؟

قِيْلَ لَهُ: لا يَلْزَمُ هَذَا، وَذَلكَ أَنَّ السَّينَ وَسَوْفَ بَمُنْزِلَةِ الْأَلِفِ وَ الَّلامِ في (الرَّجُلِ)، فَلَمَّا كَانَت الأَلِفُ وَ اللّامُ لَمْ تُغَيِّر مَعْنَى (الرَّجُلِ) فَكَذَلِكَ السِّينُ وسوفَ (٥٠ُ.

⁽١) انظر الكتاب ٣/ ٦٩.

⁽٢) انظر الخصائص ١/ ٣٢١ والمغنى ٤٢٨ وانظر سر الصناعة ٣٥٣.

⁽٣) في الأصل (ما).

⁽٤) في الكتاب ٣/ ١٠: وعلته أنّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء ، كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء ، وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما أو يرفع الاسم كينونته مبتداً. وانظر العسكريات ٤١٤، وعند الكسائي مرفوعة وعامل الرفع حروف المضارعة ، شرح الكافيه ٢/ ٢٣١ .

⁽٥) وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء المعرفة الكتاب ١٤٨/١ وانظر ابن يعيش ١٤٨/٨ .

فَإِنْ قَالَ : مَا أَنْكَرْتُم أَنْ يَكُونَ هَذَا غَيْرَ صَحِيْحٍ، وَ ذَلِكَ أَنَّ عَوامِلَ الأَسْمَاءِ تَدْخُلُ عَلَى (الرَّجُلِ) وَ فِيْهِ الأَلِفُ و اللّامُ، وَ عَوامِلُ الفِعْلِ لا تَدْخُلُ عَلَيْهِ وَ فيه السّينُ وَسَوْفَ، وَهَذَا يُوجِبُ مُخَالَفَتَهُ لِلأَسْمَاءِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَها وفيهِ السّينُ وَسَوْفَ؟.

قِيْلَ لَهُ: هَذَا لَا يَلْزَمْ، وَ ذَلِكَ أَنَّ المَعَانِي التِي تَدْخُلُ عَلَى (الرَّجُلِ) وَ فِيْهِ الأَلِفُ وَاللّامُ ثَغَيّره عَنْ حَالِه أَنْ لَوْ لَمْ تَكُن الأَلِفُ وَ اللّامُ فِيْهِ مَوْجُودَة، فَدُخُولُ الأَلِفِ وَاللّامِ لَيْسَ فِيْهِ مَوْجُودَة، فَدُخُولُ الأَلِفِ وَاللّامِ لَيْسَ فِيْهِ أَكْثَرُ مِن التَّعريفُ^(۱)، وَ دُخُولُ السّينِ وَ سَوْفَ قَدْ أَخْرَجَتْهُ إِلَى حَيِّزِ الاسْتِقْبالِ بَدُخُولِها (۱).

فَلمّا كَانَتْ (أَنْ) وَ أَخَواتُها إِنّما تَدْخُلُ لَتفيد (٣) الاسْتِقْبال (٤)، وَ (لا) تَنْفِي الأشياء مُسْتَقْبَلاً، لَنَمْ (٥) تَحْتَجْ أَنْ تَدْخُلَ عَلى السّين وَ سَوْفَ؛ لأنّه لَوْ دَخَلَتْ عَلى السّين وَ سَوْفَ، وَ هي داخلة عَلى السّين وَسَوْفَ مُسْتَفَادُ بهِ و هي داخلة عَلى السّين وسَوْفَ مُسْتَفَادُ الله به أَنْ لَوْ لَمْ يَقَعْ، وَ إذا كانَ هذا هكذا لَمْ تُحتَجْ إِلَيْه.

وَكَذَلَـكَ (لَـمْ) وَذَلَـك أَنَّهَا تُخْرِجُ الفِعْلَ الْمُضارِعَ إِلَى الْمِضِيِّ (٧)، فَلَوْ وَقَعَتْ عَلَيْه وَفيه السّينُ وَ سَـوْفَ لأَخْرَجَتْهُ عَنْ حَالِ الاسْتِقْبَالِ، وَ قَدْ / ١٣ ظ/ أخرجتهُ وَ عُلِمَ أَنَّهُ لِلْمَاضِي، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيْهِ السِّينُ وَ سَوْفَ، فَلَمْ يُحْتَجُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ (٨).

وَ لَـيْسَ هِكَـذا سَـييلُ الأَلِـف وَ الّلام؛ لأَنَّ العَوامِلَ إِذا دَخَلَتْ عَلَيْه و فيهِ الأَلفُ والّـلام، دَخَلَتْ عَلَيْه وَ هُوَ مَعْرِفَةٌ كَما تَدْخُلُ وَ هُوَ نَكِرَةٌ، وَ لا يَكُونُ المَعْنَى فِيْهِ مَوجُوداً

⁽١) رصف المباني ١٥٨ والمغني ٤٩ .

⁽٢) في المغني: "السين المفردة حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينزل منزلة الجزء منه المغني ١٣٨ وانظر رصف المباني ٤٦٥ ، ٤٦١ وابن يعيش ٨/ ١٤٨ .

⁽٣) في الأصل (لنفي).

⁽٤) انظر ابن يعيش ٧/ ١٥ وشرح الكافية ٢/ ٢٣٢ .

⁽٥) في الأصل (ولم).

⁽٦) في الأصل (مستفاد).

⁽٧) في الأصل (المعنى).

⁽٨) لم حـرف جـزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً وهي لا تجزم الأفعال المستقبلية. رصف المباني ٣٥٠ وانظر ابن يعيش ٨/ ١١٠.

إِذَا دَخَلَتْ و فيه الأَلِفُ وَ اللَّامُ إِذِا أَزَلْنَاهُ عَنْهُ، فَافْتَرَقَ حَالُ الأَلِفِ وَ اللَّامِ وَ السّين وَسَوْفَ.

مسألة (١٤٦)

النَّصْبُ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ بـ (لَنْ) وَ (أَنْ) وَ (كَيْ) وَ (إِذَنْ) وَ اللّامِ المَكْسُورَةِ وَالْخُوابِ بالفاء.

(فَأَنْ) وَقَعَت لِنَصْبِ الفِعْلِ، وَ ذلِكَ أَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالفِعْلِ وَ مَا وُضِعَ مَوْضِعَ الفِعْلِ (١). الفِعْل (١).

قال الشَّاعِر:

[٤٦] أَبَا خُراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَر فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ يَأْكُلُهُم الضّبعُ (٢) فَرَاسًة أَمَّا أَنْتَ أَمَّا اللهِ عَلْمَ وَ مَا فَعَلِمْتَ بِهذَا أَنَّهَا لَا تَلِي إِلَا الفِعْلُ وَ مَا

َ قُومُ فِي الْمَعْنَى مَقَامَ الفِعْلِ^(٤).

وَ أَمَّا (لَن) فإنَّها بَمُنْزِلَةِ (أَنْ)^(٥).

قَالَ الْخَلِيلُ : (لَنْ) أَصْلُها (لا أَن) فَحَدَفوا الهَمْزَةَ تَخْفيفاً، فَلَمَّا حَدْفُوها الْتَقَى

وورد في ديوانه بروايه :

أبا خراشة اما كنت ذا نفر فإن قومي لم يأكلهم الضبع و الشاهد في البيت مجيء أما بمعنى كنت و أنت اسمها و ذا خبرها.

⁽۱) إنظر ابـن يعيش ٧/ ١٨ و رصف المباني ١٩٣ و المغني ٢٧-٢٨ و الأزهية ٥٩ و ما لم ينشر من الشجريات ١٨٩.

⁽۲) البيت لعباس بـن مـرادس في ديوانه ۱۲۸ و انظر سيبويه و الشنتمري ۱/ ۱۶۸ و العيني ۲/ ٥٥ و اللسان (خـرش) (ضبع) و الأمالي الشجرية ۲/ ۳۵۳ ، ۳۵۳ ، ۲/ ۳۵۰ و الاقتضاب ۵۱ و جمهره اللغة ۲/ ۳۰۲ و شرح شذور الذهب ۱۸۲ و خزانة الأدب ۱۳/۶ و نسب لهذلي في المفصل ۷۸.

و البيت بلا نسبة في ابن يعيش ٢/ ٩٩ ، ٨/ ١٣٢ و الأزهية ١٤٧ و المغني ٣٥ و التكملة ٣٨١ و ابن عقيل ١/ ٢٥٦ و الأشموني ٢/ ٢٤٤.

⁽٣) في الأصل (ما).

⁽٤) ينظر الكتاب ٢٩٣/١ و الأمالي الشجرية ٢/ ٣٥٠ و الخصائص ٢/ ٣٨١.

⁽٥) انظر (لن) في الكتاب ٣/ ٥ و رصف المباني ٣٥٥ و ابن يعيش ٧/ ١٥ و المغني ٢٨٤.

سَاكِنان وَ هُما النُّونُ وَ الأَلِفُ، فَحُذِفَتْ الأَلِفُ، فَبَقِيَ (لن)(١٠).

وَ هَـذا فيه عَـلى الخَليل إِشكالٌ من قَبْل أَنَّهم أَجازوا: (زَيْداً لن أَضربَ) (٢) فـتَجُويزُهم لهذا دَلالَةٌ عَلى أَنَّه لَيْسَ بَمَعْنَى (لا أَن)؛ لأَنَّ (زَيداً) صِلَةٌ لِلفِعْل، وَ الصِّلَةُ لا تُتَقَدَّمُ المَوْصُولَ، فَهذا يَدُلُ عَلى أَنَّه لَيْسَ مَعْناها (لا أَنْ) (٣).

وَ (كَيْ) عَلَى وَجْهَيْن : مِنْهُم مَنْ يَقُولُ (كَيْمَه ؟) وَ مِنْهُم مَن يَقُولُ : (كَيْ) (١٠).

فَمَن قالَ : (كَيْمَه) أَضْمَرَ بَعْدَها (أن)؛ لأَنَّها قَدْ صَارَتْ مِنْ عَوامِلِ الأَسْماءِ، وَمَنْ قَالَ : (كَيْ) فَهْيَ بَمُنْزِلَةِ (أن).

وَ لا يُنْكُرُ هَـذا، أَلا تَـرى أَنّ (هـل) قَدْ تَكُونُ بَعْنى (قَدْ)^(٥) فِي مَوْضِعٍ وَ تَكُونُ اسْتِفْهَاماً فِي مَوْضِعٍ وَ تَكُونُ لِمَعْنَيْن، فَكذلك (كي) لا يُنْكر أَنْ تَكُونَ لِمَعْنَيْن، فَكذلك (كي) لا يُنْكر أَنْ تَكونَ بَعْنَيْن.

وَ أَمَّا (حَتى) فَهِيَ غَايَةٌ، وَهِيَ بَمُنْزِلَةِ (أَنْ) فَقَدْ صارَتْ مِنْ عَوامِـلِ الأَسْماءِ، وَ إِذَا كَانَتْ منْ عَــوامِل الأَسْماءِ، احْتَجْتَ إِذَا نَصَبْتَ الفِعْـلَ بَعْـَدهـا أَنْ تَنْصَبَـه بــ(أَنْ)^(٦).

 ⁽۱) قـول الخليل في الكتاب ٣/ ٥: فأما الخليل فزعم أنها لا أن و لكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم و انظر قوله
 في سر الصناعة ٣٠٥ و ابن يعيش ٧/ ١٥ و المغني ٢٨٤ و رصف المباني ٣٥٥.

⁽٢) الإغفال ٤٠٣ وسر الصناعة ٣٠٥.

⁽٣) في سر الصناعة ٣٠٥: يُدلك على ذلك قول العرب: زيداً لن أضرب، فلو كان حكم أن المحذوفة الهمزة مبقىً بعد حذفها، و تركيب النون مع لام لا قبلها كما كان قبل الحذف و التركيب لما جاز لزيد أن يتقدم على لن لأنه كان يكون في التقدير من صلة أن المحذوفة الهمزة و انظر المغني ٨٤، و ابن يعيش ٧/ ١٥-١٦ و رصف المباني ٣٥٦.

⁽٤) انظر الكتاب ٣/ ٦ ورصف المباني ٢٩٠ و ابن يعيش ٧/ ١٧، و في كي خلاف بين البصريين و الكوفيين، ذهب الكوفيون إلى أنها لا تكون إلا حرفاً ينصب الفعل أما البصريون فقالوا: تكون حرفاً ينصب الفعل وتكون أيضاً حرف جر و ذلك في (كيمه) و انظر الخلاف في الإنصاف مسألة ٧٨.

⁽٥) الكتاب ٣/ ١٨٩، رصف المباني ٤٧٠، المغنى ٣٥١.

⁽٦) في حتى و إضمار أن بعدها خلاف، فذهب الكوفيون إلى أنّ حتى تنصب الفعل بنفسها و تكون أيضاً حرف جر، و البصريون ذهبوا إلى أنها لا تكون إلاحرف جر و ينتصب الفعل بعدها بإضمار أن. انظر الخلاف في الإنصاف مسألة ٨٣ و انظر (حتى) في الكتاب ٣/ ٥-٦، ٢١، و رصف المباني ٢٥٩ و المغني

وَالسلامُ هي السلامُ التي تجرّ، فهي منْ عَوامِلِ الأسماءِ، وَلا بُدَّ مِنْ إِضْمارِ (أَنْ) بعدها(١).

وَ الجَـوابُ بالفاءِ يُنْصَبُ الفِعْلُ عَلَى إِضْمارِ (أَنْ)^(۱)، وَ الدَّليلُ عَلَى دَلكَ أَنَّه لا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ الفاءُ هي النَّاصِبَةُ للفِعْل، أَوْ بإضْمَار (أَنْ).

فَلُوْ كَانْتَ الْفَاءُ هِي النَّاصِبَةُ لَلْفَعُلُ لَجَازَ أَنْ تَنْصِبَ وَ تَعْطِفَ عَلَيْهَا فَتَقُولُ: (ما جَنْتَنِي فَأَغْضَبَ وَ فَاقْعُلَ)، فَتَعْطِفُ عَلَيْهَا بِحُرُوفِ الْعَطْفِ وَ تُعيدها، كَمَا تَفْعَلُ ذلكَ بُواوِ الْقَسَمِ إِذَا قُلْتَ: (و اللهِ إِنّه لَصَادِقٌ وَ والله)، فَتُعَيْدُ الواوَ عَلَى الواو، فَلَمّا لَمْ يَعُدْ بُواوِ القَسَمِ إِذَا قُلْتَ : (و اللهِ إِنّه لَصَادِقٌ وَ والله)، فَتُعيْدُ الواوَ عَلَى الواو، فَلَمّا لَمْ يَعُدْ جَرْفُ النَّسَقِ عَلَيْهَا عَلَمْنا أَنّها لَيْسَتْ هِي النَّاصِبَةَ، وَ إِنّما الناصِبُ بإضْمار (أَن).

فَأَمَّا (إِذِنْ) فَهِيَ بَمَـنْزِلَةِ (أَنْ) إِذَا وَلِيَتْ الفِعْلَ^(٣)، وَ قَدْ تَكُونُ جَوابًا إِذَا قُلْتَ : (وَاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا)، فَيَقُول السَائِلُ : (أُكْرِمُكَ إِذِنْ)، فَتَدْخُلُ جَواباً، وَ لا تَلي الفِعْلَ.

وَتَقَعُ للحال، في مِثْلِ المَشُوْرَةِ وَ ذلكَ إِذَا شَاوَرَكَ إِنْسَانٌ فِي شَيءٍ فَقُلْتَ: ([إذنْ] أَظُنُ ذلك)، فَلا يُعْمِلُها (٤) لأَنَّهَا وَقَعَتْ للحال، وَ إِذَا وَقَعَتْ للحال لَمْ تَنْصِبْه؛ لأَنّ فِعْلَ الْحَال لا يَنْتَصِبُ، فَجَرَتْ في هذين (٥)، وَ جَازَ فيها مَا لَمْ يَجُزْ في شيءٍ مِن أَحَواتِها، فلذلك لَمْ تَعْمَلْ.

³⁷¹⁻⁰⁷¹

⁽۱) انظر الكتاب ٧/٣ و سر الصناعة ٣٣١ و رصف المباني ٣٠٠، و المغني ٢١٠ و فيها خلاف ذهب الكوفيون إلى أنها تنصب الفعل بنفسها ويجوز إظهار أن بعدها وذهب البصريون إلى أن الناصب بعدها أن مقدرة و لا يجوز إظهارها انظر مسألة ٨٢ من الإنصاف.

⁽٢) في إضمار أن بعدها خلاف، ذهب الكوفيون إلى أن الفعل بعدها ينتصب بالخلاف و البصريون ينتصب بإضمار أن، و ذهب الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها، انظر الإنصاف مسألة ٧٦، و انظر (الفاء) في سر الصناعة ٢٧٢ ورصف المبانى ٤٤١.

⁽٣) في الكتاب ٣/١٦: ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: أن مضمرة بعد إذن وانظر (إذن) في الكتاب ٣/١٢ و ورصف المباني ١٥١ وابن يعيش ٩/١٢ والمغنى ٢١.

⁽٤) في المغني: وقال أبو علي الفارسي: في الأكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال لك: أحبك، فتقول: إذن أظنك صادقاً إذ لا مجازاة هنا المغني ٢٠-٢١ وانظر هذا الرأي في الكتاب ٣/١٦.

⁽٥) يقصد بذلك إذا كانت جواباً وحالُها عند المشورة.

مسألة (١٤٧)

تَقُولُ : (حَسِبْتُ أَنْ لا تَقُولَ ذاكَ)، وَ (خِفْتُ أَنْ لا تَقُولَ ذاكَ)، فالنَّصْبُ الجَيِّدُ و الرَّفْعُ بَعِيْدٌ قلَّ مَنْ يُجيزُه.

قَالَ أَبُو عَلَيّ : هذه الأَفعالُ تجري عَلَى ثلاثةِ أَضْرُبٍ (١) :

فَفِعْلُ لا يَكُونُ بَعْدَهُ إِلا الرَّفْعُ، وَ ذَلِكَ العِلْمُ، وَ ذَلِكَ قَوْلُكَ : (عَلِمْتُ أَنْ لا تَدْهَبُ)، فَتَكُونُ هَذِهِ هِي المُخَفَّفَةُ مِن المثقلةِ (١)، وَ ذَلِكَ أَنَّ (أَنْ) التِي لِلفِعْلِ لا تَكُونُ وَاقِعَةً إِلا عَلَى شَيءٍ [غَيْر] تَابِتٍ غَيرٍ مُسْتَقِرٌ، وَ هُوَ الفِعْلُ المُسْتَقبلُ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا هَكُذَا لَمْ يَجُزْ فِيهِ النَّصْبُ (٣).

وَقَدْ يَجُوزُ النَّصْبُ (')، وَ هُو عَلَى وَجْهٍ بَعِيدٍ، وَ هُو قَولُهُم : (عَلِمْتُ أَنْ لا يَدَعَه)، عَلَى طَرِيقِ المَشُورَةِ، وَ كَذَلِكَ تُحَقِّقُ ذَلِكَ فتحمله عَلَى التَّوَسُّع، وَ الوَجْهُ فِيهِ مَا قُلتُ لَكَ، فَهذا الفِعْلُ الذِي هُوَ مُتَحَقِّق، وَ الرَّفْعُ فِيهِ جَيِّدٌ وَ النَّصْبُ بَعِيدٌ.

وَ الوَجْهُ الآخَرُ: وَ هُوَ الفِعْلُ الذِي لا يَتَحَقَّقُ^(٥)، وَ هُوَ (حَسِبْتُ) وَ (خِلْتُ)؛ لأَنَّ هَـٰذا هُـوَ شَيَءٌ لَيْسَ فِيهِ تَحَقَّقٌ، فَهُوَ عَلَى مَا قُلْنا لَمْ يَكُنْ إِلاّ النَصْبُ، وَ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ مِن وَجِهٍ بَعِيدٍ، وَهُوَ أَنْ تَجْعَلَهُ بَمُنْزِلَةٍ مَا قَدْ ثَبَتَ عِنْدَهُ وَ اسْتَقَرَ^(١).

⁽١) ذكر ابن الشجري الضروب الثلاثه في أماليه فقال: الأفعال التي تقع بعدها أن على ثلاثة اضرب: ضرب قد ثبت في النفوس واستقر وهـو علمت وأيقنت ورأيت في معنى علمت، وضرب بعكس هذا نحو: طمعت وخفت واشتهيت، وضرب متوسط بينهما وهو حسب وخلت وظننت مالم ينشر من الشجريات ١٩٠٠.

 ⁽٢) فالضرب الأول لا يقع بعده إلا الثقيلة والمخففة منهالأن التوكيد إنما يقتضيه ما ثبت في النفوس واستقر.
 مالم ينشر من الشجريات ١٩٠ وانظر المقتصد ٤٨٣.

⁽٣) ولو قلت: علمت أن يقوم زيد فنصبت الفعل لم يجز؛ لأن هذا من مواضع أن لأنه مما ثبت واستقر المقتصد ٤٨٤.

⁽٤) في الأصل (الرفع).

⁽٥) في الأصل (يتحققه).

⁽٦) انظر مالم ينشر من الشجريات ١٩٠ وانظر الإيضاح ١٣٢.

وَ الوَجْهُ الثَّالِثُ : هُوَ فِعْلُ الظَّنِّ وَ الشَّكِّ (١)، يَجُوزُ فِيهِ الوَجْهانِ :

فَالوَجْهُ الْأُوَّلُ : هُـوَ النَّصْبُ؛ لأَنَّ الفِعْلَ لَيْسَ بُمُتَيَقَّنٍ وَ لا ثابتٍ، وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَتَيَقَّناً وَلا ثابتاً كَانَ النَّصْبُ.

وَ يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ (أَنْ) هِي التي من المشدّدة وَ ذلِكَ أَنَّ الظَّنَّ وَ الحُسْبَانَ وَ الخَسْبَانَ وَ الخَسْبَانَ وَ الخَسْبَانَ وَ الخَسْبَانَ وَ الخَسْبَانَ وَ الْخَيلانَ قَدْ جَاءَتْ بَعَنَى التَّحْقِيْقِ، وَ ذَلِكَ أَنَّهُم قَالُوا: (ظَنَنْتُ لَتَقُولَنَّ ذَلِكَ) (٢)، وَ قَالَ سُبحانه: ﴿ وَ ظَنْوا مَا لَهُم من مَحيص (٣) وَ إِذَا جَاءَتْ فِي مَوْضِعِ فَاستُعْمِلَتْ لِلتَحْقِيقِ فِي ذَلِكَ المُوضِعِ فَكَذَلِكَ تُسْتَعْمِلُ أَيْضًا فِي هذا المُوضِعِ كَما استُعْمِلَتْ، تَسمَّ.

مسألة (١٤٨)

قَالَ أَبُو عُمَر : و لا يَجوزُ الرَّفْعُ بَعْدَ (أَنْ) إِلا أَنْ يَكُونَ بعدها السِّينُ أَو سَوْفَ أَو (قَـدْ) أَو (لا)، وَ إِذَا لَـمْ يَكُـنْ بعدَها هَـنِه الأَشـياءُ لَم يَجُز فيها الرَّفْعُ؛ لأَنَّ هَنِه (أَنَّ) الشديدة مُخفّفَةً، وَ (أَنَّ) الشديدة لا تَلي إلا الأسماء، وَ كَذلِكَ إِذَا خُفّفَتُ (٤٠٠).

وَ لَيْسَتْ بَـنْزِلَةِ (إِنَّ)، أَلا تَـرى أَنَّ (إِنَّ) تَلـي الأَسْماءَ فَـإِذَا خُفَفَـت وَ لِيَـت الأَفْعالَ (٥)، أَلا تَـرى أَنَّ لَيُضلُنا عَنْ آلِهَتِنا (١٥)، وَ ذَلِكَ أَنَّ (إِنَّ) الأَفْعالَ (٥)، أَلا تَـرى أَلَّكَ تَقُـولُ: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضلُنا عَنْ آلِهَتِنا (١٥)، وَ ذَلِكَ أَنَّ (إِنَّ) لِلتَّاكِيدِ، وَ إِذَا كَانَـتْ لِلتَّاكِيدِ / ١٤ و / جَازَ أَنْ يُؤكَّدُ بِها الْأَفْعَالُ (٧) كَما يُؤكَّدُ بِها الْأَفْعَالُ (٧) كَما يُؤكَّدُ بِها الْأَفْعَالُ (٧) كَما يُؤكَّدُ بِها الْأَسْماءُ.

⁽١) في الإيضاح: فأما حسبت وأخواتها فيقع بعدها الناصبة للفعل والمخففة من الثقيلة وقد قرئ أن لا تكون فتنه رفعا ونصباً الإيضاح ١٣٢ وانظر مالم ينشر من الشجريات ١٩١.

⁽٢) المقتصد ٤٨٦ والحلبيات ٧٣.

⁽٣) فصلت ٤٨.

⁽٤) في الكتاب ٣/ ١٦٥ أنك تستقبح قد عرفت أن يقول ذاك حتى يقول أن لا أو تدخل سوف أو السين أو قد وهي للعوض في الكتاب ٣/ ١٦٧ وانظر المقتضب ٢ / ٣١، ٣ / ٩ ويغلب أنه قصد قول الخليل.

⁽٥) في الحجة ٢/ ١٣٧: 'ألا ترى أن إنَّ إذا خففت دخلت على الأفعال وفي المقتضب ٣/ ١٠: 'وإنما امتنع الفعل أن يقع بعدها بغير عوض، لأن الفعل لم يكن ليقع بعدها لو ثقلت وأعملت كما تكون في الاسم. (٦) الفرقان ٤٢.

⁽٧) في البغداديات ١٧٥: أما إن في الآي فالقول فيها أنها مخففة من الشديدة وقد دخلت على الفعل مخففة في نحو: ﴿إِن كَادَ لَيْضَلُّنَا عَن آلِمَتِنا﴾ ويتابع: فدخلت المخففة على الفعل مؤكدة إذكان أصلها التأكيد البغداديات ١٧٦.

وَ (أَنَّ) لَيْسَتْ كَذَلكَ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بُدُّ مِنْ أَنْ تَحُولَ بينها وَبَيْنَ الفِعْلَ بهذهِ الحُروفِ لِتَكُونَ عِوَضاً عَمَّا مَنَعْتَهَا (١٠).

أَلَا تَرى أَنَّه قَدْ يَجوزُ فِي الكَلامِ إِذَا طَالَ مَا لَمْ يَجُزْ فِيه إِذَا لَمْ يَطُل، و ذَلِكَ قَوْلُكَ : (مَا أَعْلَمْ أَنَّ إِلاَّ زَيداً فِيها) (٢)، فَقَدْ قَوْلُكَ : (مَا أَعْلَمْ أَنَّ إِلاَّ زَيداً فِيها) (٢)، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الكَلامَ إِذَا طَالَ جَازَ فِيه مَا لَمْ يَجُز فِيه إِذَا لَمْ يَطُلُ (٣).

وَ كَذَلِكَ لَا تَقُولُ: (قَامَ هِنْدٌ)، وَ إِذَا حِلْتَ بَيْنَه وَ بَيْنَ هَذَا بِشَيءٍ جَازَ⁽¹⁾، فَكَذَلِكَ هَاهُنا.

مسألة (١٤٩)

تَقُولُ : (كَتَبْتُ إِلَيْه أَنْ لا يَقُولُ ذلك)، وَ (أَنْ لا يَقُولَ ذلك) وَ (أَنْ لا يَقُلْ ذلك). ذلك).

الرَّفْعُ لأَنْكَ أَرَدْتَ المُحَفَّفَةَ مِنَ النَّقِيْلةِ، وَ النَّصْبُ تَجْعلها النَّاصِبَةَ، وَ الجَزْمُ كَأَنْكَ أَرَدْتَ النَّهْيَ، أَي : لا يَقُل ذلِكَ (١٦).

فَإِن قَالَ قَائِلٌ : فَكَيفَ جَازَ أَنْ تُوصِلَ (أَنْ) بِالأَمْرِ، وَ الأَمْرُ لا يُوَضِّحُ، وَ الصِّلَةُ إِنَّما تَكُونُ إِيْضَاحاً وَ بَياناً ؟.

⁽۱) وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من آنه، فكرهوا أن يَدَعُو السين أو قد إذ قدروا على أن تكون عوضاً ولا تنقض ما يريدون لو لم يدخلوا قد ولا السين الكتاب ٢/ ١٦٧ وانظر المقتضب ٢/ ٣١.

⁽٢) يقصد الفارسي بهذا المثال أنه لما دخلت أن على الجملة وهي للتوكيد لم يجز فيها إلاأن يتقدم الظرف وهو الخبر والأصل أن يتأخر، وفي هذا المثال لا يجوز أن يتأخر لوجود الاستثناء والحصر وهذا نوع من الإطالة.

⁽٣) قال في الإغفال ٥١٢: إن الكلام قد طال بالصلة وإذا طال الكلام حسن فيه الحذف معه، فلا يحسن إذا لم يطل وذلك كثر.

⁽٤) في الخصائص ٢/٤١٤: لما فصل بين الفعل و فاعله حذف علامة التأنيث وإن كان تأنيثاً حقيقياً وعليه قولهم: حضر القاضي امرأه وجاز عند سيبويه أن تقول: ذهب فلانة انظر الكتاب ٢/ ٤٥ وعند الفارسي لا يجوز إلا تأننيث الفعل إلا إذا أطلت ففصلت بين الفعل والفاعل.

⁽٥) في الأصل(أنك).

⁽٦) في الكتاب يجوز الرفع والنصب والجزم فأما الجزم فعلى الأمر وأما النصب فعلى قولك لئلا يقول ذلك وأما الرفع فعلى قولك لأنك لا تقول ذاك أو بأنك لا تقول ذاك، تخبره بأن ذا قد وقع من أمره انظر الكتاب ٣/ ١٦٦.

قِيلَ لَهُ : جَازَ ذلِكَ كَمَا جَازَ فِي (الذِي)، وَ ذلِكَ أَنَّ (الذِي) هُوَ اسْمٌ، وَ إِذَا كَانَ اسْماً احْتَاجَ إِلِى إِيضاحٍ وَ بَيَانٍ مَا لَمْ يَحْتَجْهُ غَيْرُه.

وَقَـدْ جَازَ أَنْ يُوْصَلَ بَمَا لَا يُوَضِّحُهُ وَ هُوَ^(۱) شَيَءٌ لَا يَعُودُ عَلَيْهِ مِنْهُ ذِكْرٌ، وَ هُوَ قَوْلُكَ : (أَنْـتَ الـذِي فَعَلْـتَ)، فَــ(فَعَلـتَ) لَا عائِدَ عَلَى (الذِي) بَعْدهَا، وَ إِذَا لَمْ يَكُن عَليها عَائِدٌ، وَ جَازَ فِي (الذِي)^(۱)، كَانَ جَوازُهُ^(۱) فِي (أَنْ) التِي هِيَ حَرْفُ مَعْنَى أَوْلَى مِنَ عَليها عَائِدٌ، وَ جَازَ فِي (الذِي)^(۱)، كَانَ جَوازُهُ^(۱) فِي (أَنْ) التِي هِيَ حَرْفُ مَعْنَى أَوْلَى مِنَ (الذِي).

وَ لا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ تَكُونَ (أَنْ) صِلَتُها شَيَّ تَعْمَلُ فِيه، وَ ذَلِكَ آلَها قَدْ تُوصَلُ بالمَاضِي، وَقَدْ عَلِمْنا أَنَّ المَاضِي لا تَعْمَلُ فِيه، وَ كَذَلِكَ وُصلَت هَاهُنا بالنَّفي وَ إِنْ كَانَتْ (٤) لا تَعْمَلُ فِيْهِ.

مسألة (١٥٠)

اللَّامُ الْمُسُورَةُ إِنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَ بَعْدَها (أَنْ)، وَ إِنْ شِئْتَ لَمْ تُظْهِرْ؛ لأَنَّ التّقديرَ إِذَا قُلْتَ : (جَئْتَ لِـ بُكُومِنِي)، فإنِّما تَعْنِي : جَئْتُ لإِكْرامِكَ، فَجازَ أَنْ تُظهرَها؛ لأنهما جَميعاً مَنْطوقٌ بهما (٥).

وَ مَوْضِعٌ [لا](٢) يَجوزُ أَنْ تظْهِرَ فيهِ (أَنْ)، وَ إِنْ كَانَتْ الْعَامِلَةَ، وَ هُو مِثْلُ

⁽١) في الأصل (وهي).

 ⁽٢) جاز حذف العائد على الاسم الموصول إن كان الضمير في الصلة منصوباً متصلاً بالفعل فجاز حذفه جوازاً
 حسناً اللمع ١٩٠.

⁽٣) في الأصل (يجوز).

⁽٤) في الأصل: (كان).

⁽٥) فصل الزجاجي في اللام فذكر منها هذه الناصبة لاماً يمعنى كي وأخرى هى لام الجحود، وفي كلتيهما النصب بإضمار أن أمّا هذه فلام كي، انظر اللامات ٢٦-٧٠ أما في إضمار أن وإظهارها فعند البصريين يجوز إظهار أن بعد لام كي و لا يجوز في لام الجحود. اللامات ٦٨، أما الكوفيون فيجوز عندهم إظهار أن بعد لام الجحد ولام كي انظر الإنصاف مسأله ٨٢، ولام كي يكون فيها أن والفعل بتقدير مصدر محفوض باللام اللامات ٢٦.

⁽٦) هذه الزيادة اقتضاها النص وليست من مقتضيات المعنى فقد ذكر فيما سبق الجواز وعدمه، أما المعنى فجائز إذا كان الفارسي قد أخذ برأي الكوفيين في جواز إظهار(أن) بعد لام الجحود.

قَوْلِهِ سُبحائه: ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهم لِتزولَ مِنْهُ الجبالُ ﴾ (١) وَ مِثْلُه: (ما كُنْتُ لأَقُولَ ذلك).

مسألة (١٥١)

قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٤٧] وَ مَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحَ دُونَها وَ لا مِنْ تميمٍ فِي الرُّؤوسِ الأَعاظِمِ (٢) لأَنْ (ما أَنْتَ) اسْمٌ، وَ إذا كان اسْماً فأَجْدَرُ.

وَ لا يَجُوزُ فِيْهِ إِلا النَّصْبُ^(٣)، ألا تَّرَى أَلَه إِذِا كَانَ فِعْلاً تَأُوَّلْنا فِيهِ أَنَّه اسمٌ، فَاسْتَغْنَيْنا هَاهُنا أَنْ يَكُونَ اسْماً.

مسألة (١٥٢)

إِذَا قُلْتَ : (حَسَبُتُه شَتَمَني فَأَثِبَ عَلَيْه) إِنْ لَم تَكُنْ وَثَبْتَ عَلَيْهِ، وَ جَازَ ذَلِكَ لأَنَّ هَذَا حُسْبانٌ وَ ظَنَّ، فَهُوَ غَيْرُ واجبٍ، وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ واجبًا نصَبْتَ.

فَإِذَا رَفَعَ كَانَ التَّقْديرُ أَنَّ الوَثبَ قَدْ فَعَلَه فِي الْحَالِ لَمَّا حَسِبَ أَنَّه شَتَمَه، فَلا وَجْهَ للنَّصْبِ؛ لأَنَّ الْحَالَ لا يَعْمَلُ فيه الفاءُ(١٤).

فما أنت من قيس فتنبح دونها ولا من تميم في اللها والغلاصم وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٤٢٠ والدرر ٨/٢ والرد على النحاة ١١٦ وهو بلا نسبة في المقتضب ١٧/٢. وهو من قصيدة في هجاء جرير مطلعها:

> تحن بزوراء المدينة ناقتي حين عجول تبتغي البوّ رائم والشاهد في البيت نصب تنبح على الجواب بالفاء.

(٣) وعند سيبويه والمبرد يجوز الرفع على القطع انظر الكتاب ٣٣ ٣٣ والمقتضب ٢/ ١٧.

(٤) في الكتاب ٣/ ٣٦: وتقول: حسبته شتمني فأثب عليه إذا لم يكن الوثوب واقعاً ومعناه أن لو شتمني لوثبت عليه وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا في الرفع، لأن هذا بمنزلة قوله: ألست قد فعلت فأفعل وانظر كلام السيرافي في الهامش.

⁽١) إبراهيم ٢٦.

⁽٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣١٣ ورواية الديوان:

مسألة (١٥٣)

قَوْلُه سُبْحَانَه : ﴿فَلا تَكُفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ (١) فَرَفَع (فَيَتَعَلَّمُونَ)؛ لأنَّه لَمْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَ النَّهْيَ عَن الكُفْرِسِبِاً للفِعْلِ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُه : إِنْ كَفَرْتَ تَعَلَّمْتَ (٢)، وَ إِذَا لَمْ يَكُن تَقْدِيرُه النَّهْيَ عَن الكُفْرِسِبِاً للفِعْلِ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُه : إِنْ كَفَرْتَ تَعَلَّمْتَ (٢)، وَ إِذَا لَمْ يَكُن تَقْديرَها (٣) فَالرَّفْعُ.

وَ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنا فِي ذلكَ (٤):

فَقَ الَ سيبويه: ﴿ وَ لَكُنَّ الشَّيَاطِينَ ﴾ ، ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ فَعَطَفَه عَلَى الْتُقدِّم (٥) ، وَ يَجُوزَ أَنْ يَكُونَ عَطْفاً عَلَى قَوْلِه: ﴿ وَ مَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ (١) ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ (٧).

وَ فيهِ وَجْـةٌ آخرُ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَى يَقُولًا إِنَّمَا نَحْنُ فِتُنَةٌ فَلا تَكْفُرْ ﴾ (٨) فَيَأْتُونَ فيتعلّمونَ (٩).

فَهذِه الوُّجُوهُ كُلُّها جَائِزَةٌ وَ لا يَجُوزُ النَّصْبُ لما قَدَّمْنا ذِكْرَه.

⁽١) البقره ١٠٢.

⁽٢) ولم يجز أن ينصب على جواب النهي لأنه ليس المعنى إن تكفر يتعلموا إملاء ما من به الرحمان ١/٥٥.

⁽٣) أي: إذا لم يكن ما ذُكِرَ تقديرَها.

⁽٤) في اختلاف التقدير بين النحاة ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٦٤ والإغفال للفارسي ٣٣٥ وإملاء ما من به الرحمان ١/ ٥٥.

⁽ه) نـص سيبويه في الكتاب ٣/ ٣٨: وقال عز وجل فلا تكفر فيتعلمون فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلمون ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره ولكنه على: كفروا فيتعلمون يقصد ولكن الشياطين كفروا فيتعلمون، انظر هذا الوجه ورأي سيبويه في إملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٥٥.

⁽٦) البقره ١٠٢.

⁽٧) هـذا وجـه، ولا يجـيز الفراء أن تكون فيه فيتعلمون جواب وما يعلمان انظر معاني الفراء ١٠٦/ وقد ذكره بعضهم، انظر إملاء ما من به الرحمن ١/ ٥٥ ومشكل إعراب القرآن ١/٦١.

⁽٨) البقره ١٠٢.

⁽٩) ذكره الفراء في المعاني ١/ ٦٤: 'إنما هي مردودة على قوله يعلمون الناس السحر فيتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم، فهذا وجمه ويكون فيتعلمون متصلة بقوله إنما نحن فتنة فيأتون فيتعلمون ما يضرهم وانظر هذا الوجه في معاني القرآن للأخفش ١١٤ وإملاء مامن به الرحمن ١/٥٥ ومشكل إعراب القرآن ١٠٦/١

مسألة (١٥٤)

قُوْلُ الشَّاعِرِ:

وَ ٱلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا^(١)

[٤٨] سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيم

فَنَصَبَ فِي الإِيْجَابِ، وَ إِنَّمَا يَقَعُ النَّصْبُ فِي غَيْرُ الموجَبِ، وَوَجْهُ تَجْويزِ دَلِكَ أَنَّ النَّصْبَ فِي غَيْرِ الإِيجابِ وَ غَيْرِ الإِيجابِ وَ غَيْرِ الإِيجابِ أَنَّ الأَوَّلَ مَصْدَرٌ وَ النَّصْبَ مِنْ طَريقةٍ وَاحِدَةً فِي الإيجابِ و غَيْرِ الإِيجابِ أَنَ هُوَ النَّوَلَ مَصْدَرٌ وَ اللَّوَالَ مَصْدَرٌ وَ إِذَا كَانَ قِياساً غَيْرَ اللَّانِي مَصْدَرٌ، وَ إِذَا كَانَ هَذَا هُوَ القِياسُ حَمَلَهُ عَلَى هَذَا الوَجْهِ، وَ إِن كَانَ قِياساً غَيْرَ مُسْتَعْمل (٣).

مسألة (١٥٥)

قُوْلُه سُبْحالَه : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ لَكُم مِن السّماءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضِرَةً ﴾ (١٤) لَمْ يُرِدْ بِه الجَوابَ، وَ إِنَّما أَرادَ بِه : أَنْزَلَ مِنَ السّماءِ مَاءً فَكَانَ كَذَا و كَذَا وَ كَذَا وَ كَذَا وَ كَذَا وَ اللهُ ال

وَ لَمْ يُرِدْ بِقُولِهِ الاسْتِفْهامَ (٦)، وَإِنَّما أَرادَ : تَنَبُّه: أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فاخْضرَّت

⁽۱) البيت للمغيرة بن حنباء في العيني ٤/ ٣٩٠ وانظر شرح شواهد المغني ٤٩٧ والخزانة ٨/ ٢٢٥ والمحتسب ١/ ١٩٧ وورد الشاهد غير منسوب في سيبويه والشنتمري ١/ ٤٢٣ وضرائر الشعر ١٦٠ والأشموني ٣/ ١٠٥ والأمالي الشجرية ١/ ٢٧٩ والمقتضب ٢/ ٢٤ والأصول ٢/ ١٨٢/٣/١٨١، ومعاني الأخفش ٦٦ وشذور النهب ١٠٠ والمقتصد ١٠٠٨ والشاهد في البيت نصب أستريح بالفاء في الواجب وهذا لضرورة الشعر والأصل أن يقع النصب في غير الواجب.

⁽٢) في الكتاب ٣/ ٣٩: وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك لأنك تجعل أن العاملة انظر كلام الفارسي في الإيضاح ٣١٢ والمقتضب ٢/ ٢٣.

 ⁽٣) إلا أنه قبيح أن تنصب وتعطف على الواجب الذي على غير شعر الأصول ٢/ ١٨٢ وعند الأخفش هذا لا يكاد يعرف وهو في الشعر جائز، انظر معانى الأخفش ٦٦.

⁽٤) الحج ٦٣.

⁽٥) في الكتاب ٣/ ٤٠: فقال: هذا واجب وهو تنبيه كأنك قلت: أتسمع أن الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا وإنما خالف الواجب النفي لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغير المعنى.

⁽٦) في الأصل: (بالاستفهام).

الأَرْضُ، فَهُوَ خَبَرٌ مُوجَبٌ فَلِذلِكَ رَفَعَ (١).

مسألة (١٥٦)

الواوُ تَنْصِبُ ما بَعْدَها، وَ تَقْديرُها تَقْديرُ الفاءِ في أَنّ ما بَعْدَها يَنْتَصِبُ بإضمارِ (أَنْ) (أَنْ) كَما أَنّ ما بَعْدَ الواوِ يَنْتَصِبُ بإضمارِ (أَنْ) (أَنْ)

وَ الوَجْهُ الذي شُبِّهَتْ به الواوُ للفاءِ من حَيْثُ كَانَتْ مَع ما قَبْلها جُمْلَةً وَاحِدَةً (٢)، كَما كَانت الفاءُ مع ما بَعْدها جُملةً واحدة، نُزَلت مَنْزِلَتها من هذا الوَجْه، فَنُصِبَ مَا بَعْدَها كَما نُصِبَ مَا بَعْدَ الفَاءِ، وَ ذلك قَوْلُ مُتَوكل الليثي :

[٤٩] لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَ تَأْتِيَ مِثْلَه عَنْ خُلُقٍ وَ تَأْتِيَ مِثْلَه عَلْمَ مَثْلَه عَلْمَ الله عَلْمَ عَلْمُ عَلْمَ عَلْمُ عَلَيْمُ عَلِيمُ عَلَيْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلَيْمُ عَلْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمِ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمِ عُلْمِ عَلْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمُ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلِيمِ عَلَيْمِ عَلَيْمَ عَلَيْمِ عَلَيْمِي عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلْمِ عَلَمْ عَلَيْمِ عَلْ

فَإِنَّمَا أَرَادَ : لا يَكُنْ مِنْكَ نَهْيٌ وَإِنْيَانٌ، فَتَقْديرُه تَقْديرُ شَيءٍ وَاحِدٍ، وَ هُوَ الجَمْعُ بَيْنَ هَذين الشَّيْئَيْنِ^(٥).

وَ لَـوْ أَرادَ : وَ لا تَـنْهَ عَـنْ خُلُـتٍ فِتأْتِ مِثْلَه، لَمْ يُجِزْ الجَزْمُ أَنْ يَنْهاهُ عَنْ الخُلُقِ؛

⁽١) الفراء: رفعت فتصبح لأن المعنى في ألم تر معناه خبر كأنك قلت في الكلام: اعلم أن الله ينزل من السماء ماء فتصبح الارض معاني القرآن ٢/ ٢٢٩ وانظر إملاء مامن به الرحمن ٢/ ١٤٦ ومشكل إعراب القرآن ٤٩٤.

⁽٢) الكتاب ٣/ ٤١: 'اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وانظر المقتضب ٢/ ٢٥ وسر الصناعة ١/ ٢٧٣ وفي النصب بها خلاف في الإنصاف مسألة ٧٥ فالكوفيون ذهبوا إلى نصبه على الصرف والبصريون بأن مضمرة وذهب الجرمي أنها الناصبة بنفسها.

⁽٣) في سر الصناعة ١/ ٢٧٤: واعـلم أنـك إذا أجبت هذه السبعة الأشياء بالفاء فإن الكلام الذي هو مجاب، والكلام الذي هو جواب جميعاً ينعقدان انعقاد الجملة الواحدة وليستا بجملتين.

⁽٤) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٣٠ وانظر شرح التصريح ٢/ ٢٣٨ ونسب للأخطل انظر سيبويه والمشتمري ١/ ٤٢٤ والرد على النحاة ١٢١ وابن يعيش ٧/ ٢٤ وهو للمتوكل الليثي في المؤتلف والمختلف ٢٧٣ وحماسة البحتري ١١٧ والجمل لابن شقير ٦٨ والخزانة ٨/ ٥٦٤. والبيت بلا نسبة في الأصول ٢/ ١٥٤ والمقتصد ١٠٧٠، ١٠٧٦ وحروف المعاني ٣٨ ومعاني الفراء ١/ ٣٤ والمغني ٢/ ٣٦١ والأزهية ٣٣٤ والأشباه والنظائر ٤/ ٣٩ والشاهد في البيت نصب تأتي بالواو.

⁽٥) في الكتاب ٣/ ٤٢: وإنما أراد لا يجتمعنّ النهي والإتيان فصار تأتي على إضمار أن وانظر المقتضب ٢/ ٣٦ والأزهية ٢٣٤.

لأَنَّه لا شَـكُ لا بُـدً أَنْ يَكُـونَ لَه خُلُقٌ، فَفَسَدَ الجَزْمُ (١)، وَ إِذِا فَسَدَ الجَزْمُ صَحَّ النَّصْبُ، وَهُوَ ما قُلْناه.

وَ الفاءُ لَوْ أَدْخَلْتُهَا هَاهُنا لَكَانَ مَعْنَى الكلامِ منتقضاً (٢)، وَ ذلكَ أَنَّهُ كَانَ يُريدُ: إِنْ نَهَيْتَه عَنْ خُلُقٍ أَتَيْتَ مِثْلَه، فَهذا هُوَ الفَرقُ بينَ الواوِ و الفاءِ، و إنّما نُصبَ ما بَعْدَ الواوِ لِما ذكرْنا بالشَّبُهِ الذي قَدَّمْنا ذكْرَه.

مسألة (١٥٧)

إذا قُلْتَ : (لا يَسعُنِي شيءٌ وَ يَعْجزَ عَنْكَ) فالنَّصْبُ، أَرَدْت : لا يَكُونُ سَعَةٌ وعَجْزَ عَنْكَ) فالنَّصْبُ، أَرَدْت : لا يَكُونُ سَعَةٌ وعَجْزٌ عَنْكَ، فَهذا وعَجْزٌ عَنْكَ، فَهذا تَقْديرُه (٣).

وَ لَوْ أَرَادَ : لا يَسَعُنِي شَيَّ وَ يَعْجِزُ عَنْكَ لَكَانَ مَعْنَاهُ : إِنَّ كُلَّ شَيَءٍ يَسَعُنِي يَعجزُ عَنْكَ، وَ هَذَا مِمَّا لا يُقْصَدُ إِلَيْهِ، إذ مُحالٌ أَنْ يَكُونَ كُلُّ شَيءٍ يَسَعُهُ يَعْجِزُ عَنْكَ،

/ ١٤ظ / وَ الجَوَابُ بِالفَاءِ أَيضاً هَاهُنا لا يَسْتَمِرُّ، وَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ : (لا يَسَعُنِي شَيءٌ فَيعْجزُ عَنْكَ)، وَ هَذا أَيضاً مما لا يُقْصَدُ إِلَيه^(٥)، فَلَمَّا اسْتَحَالَ هَذانِ الوَجْهَانِ لَمْ يَكُنْ غَيْرُ النَّصْبِ.

⁽١) ولو جزم كان المعنى فاسدا الأصول ٢/١٥٥.

 ⁽۲) في الكتاب ٣/٤٤: فلو أدخلت ههنا الفاء لأفسدت المعنى والفاء تكون جوابا في الجزاء والأمر والنهي وما
 أشبه ذلك الأزهية ٢٤١.

⁽٣) إنما يعني لا يجتمع أن يسعني شيء ويعجز عنك الأصول ٢/ ١٥٤.

⁽٤) لا معنى للرفع في يعجز لأنه ليس يخبر أن الأشياء كلها لا تسعه وأن الأشياء كلها لا تعجز عنه المقتضب ٢ / ٢٦ وانظر الأصول ٢/ ١٥٤ وانظر تقدير الجرجاني في المقتصد ١٠٧٢.

⁽٥) في الكتاب ٣/٣٤: وتقول: لا يسعني شيء ويعجز عنه، فانتصاب الفعل هاهنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء إلا أن الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء فتقدير الفاء هاهنا يغير المعنى الذي يقصد إليه وهذا ما ذكره المبرد من جواز وجود الفاء إلا أنه بمعنى مختلف انظر المقتضب ٢٦/٢.

مسألة (١٥٨)

قُوْلُهُ سُبْحَانَه : ﴿ يَا لَيْتَنا ثُرَدُّ وَلا نُكَدَّبُ بَآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (١٠) مَعْنَاهُ: يَا لَيْتَنَا ثُرَدُّ وَ لا ثُكَدِّبُ وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينِ (٢٠) ، فَيَكُونُونَ قَدْ تَمَنَّوا الرَّدَّ وَ أَخْبَروا بَاللَّهُم يُؤْمِنُونَ رُدُّوا أَوْ لَمْ يُرَدُّوا.

وَ فِيْهِ وَجْـهٌ آخَـر: أَنْ يَكُونَ تَمَنَّوهُ كُلَّهُ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : يَا لَيْتَنا نُرَدُّ وَ يَا لَيْتَنا لَا نَكْذُّـُ وَ يَا لَيْتَنا نَكُونُ مِن المؤمنينَ.

وَ الوَجه فِي النَّصبِ^(٣)، وَ هِي قِراءَهُ [ابنِ]^(١) أبي اسْحَاقُ^(٥): ﴿وَ نَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: يا لَيْتَنا نُرَدُّ وَ لا نُكَدَّبُ بآياتِ رَبِّنا أَيْ : لا نُكَذَّبُ وَ نَكُونَ مِنَ الْمُؤمنين، وَ عَلى هَذا يَجُوزُ النَّصبُ.

قَالَ شَيْخُنا: وَ قَدْ يَجُوزُ النَّصْبُ قِي قَوْلِكَ: ﴿ وَ لا نُكَدُّبَ بآياتِ رَبِّنا ﴾ عَلى مَا ذَكِرَ فِي النَّصْبِ فِي (وَ نَكُونَ) (1) ، إلا أَنْكَ إذا نَصَبْتَ عَطَفْتَ عَلَيْه بالنَّصْبِ.

⁽١) الأنعام ٢٧.

⁽٢) الكتاب ٣/ ٤٤ فالرفع عملى وجهين فأحدهما أن يشرك الآخر الأول، والآخر على قولك دعني ولا أعود أي فإنى ممن يعود.

⁽٣) في هذه الآية قراءة بنصب نكون وهي قراءة عبد الله بن أبي اسحاق والمشهور الرفع. انظر الحجة لابن خالويه ١١٢ والكتاب ٣/ ٤٤ وفيها قراءة بنصب الفعلين نكذب ونكون، وقراءة برفعهما وقراءة برفع الأول ونصب الثاني انظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٤٩ – ٢٥٠ وانظر التيسير ١٠٢، والوجه في النصب أنه جعله جواباً للتمني بالواو لأن الواو في الجواب كالفاء أنظر الحجة لابن خالويه ١١٢ ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٢.

⁽٤) في الأصل (قراءة أبي اسحاق) والصحيح أنه ابن أبي اسحاق عبد الله.

⁽٥) هو عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي الولاء البصري المقرئ المشهور وهو أحد القراء العشرة وله في القراءة رواية مشهورة منقولة عنه، أخد القراءة عن سلام بن سليمان الطويل توفي سنة سبع عشرة ومائة، انظر الوفيات ٢/ ٣٩٠ وطبقات النحويين واللغويين ٣١.

 ⁽٦) في مشكل إعراب القرآن: فأما من نصب الفعلين فعلى جواب التمني، لأن التمني غير واجب فيكون
 الفعلان داخلين في التمنى ١/ ٢٥٠.

مسألة (١٥٩)

قُوْلُ الشَّاعِرِ:

[٥٠] وَ مَا أَنَا لِلشَّيءِ الذِي لَيْسَ نَافِعِي وَ يَغْضَبَ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوُولُ (١)

فِي (يَغْضَبُ) وَجْهان : الرَّفْعُ وَ النَّصْبُ (٢)، تَعْطِفُهُ عَلَى الصِّلَةِ، فَيَكُونُ فِي صِلَةِ (النَّدِي)، وَ يَكُونُ تَقْديرُهُ : وَ مَا أَنَا لِلشَّيءِ الذِي لَيسَ يَنْفَعُ وَ يَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِي، فَكَأَنَّهُ قَدْ صَارَ صِلَةً لِـ(الذِي) فِي تَقْدِيرِ جُزْءٍ مِنَ الاسْم، وَ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُنُ النَّصْبُ عَلَى هَذَا الوَجُه (٣).

وَ وَجْهُ النَّصْبِ فِي (يَغْضَبُ) أَنّ هَذِهِ الصِّلَةَ قَدْ تُمَّت، وَ إِذَا تُمَّت فَقَالَ: وَ مَا أَنَا لِلشَّيءِ النَّذِي لَيْسَ نَافِعِي، تُمَّت صِلَةُ الذِي، فَلَمَّا أَرَادَ نصْبَ (يَغْضَبُ) عَطَفَ عَلى الشَّيءِ، وَ أَضْمَرَ (أَنْ)، وَ يَكُونُ تَقْدِيْرُهُ: وَمَا أَنَا لِلشَّيءِ وَ يَغْضَبَ مِنْهُ صَاحِي

وينسب لمالك بـن حـريم الهمدانـي في الحماسـة البصـرية ٤٥، والبيـت بـلا نسبة في إيضاح الشعر ٤٦٤ والمقتضب ٢/ ١٩ والمنصف ٣/ ٥٢

وفي الأصمعيات هو من قصيدة مطلعها:

لقد أنصبتني أم قيس تلومني وما لوم مثلي باطلاً بجميل والشاهد في البيت جواز الرفع والنصب في يغضب، الرفع عطفاً على الصلة والنصب بتقدير أن والعطف على الشيء.

- (٢) انظر الكتاب ٣/ ٤٦ وابن يعيش ٧/ ٣٦ وفيها قدم سيبويه النصب على الرفع، والمبرد في المقتضب يقول: كان سيبويه يقدم النصب ويُكنّي بالرفع وليس القول عندي كما قال لأن المعنى الذي يصح عليه الكلام إنما يكون بأن يقع يغضب في الصلة المقتضب ٢/ ١٩.
- (٣) هذا رأي في الكتاب: ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً في صلة الذي. الكتاب ٣/ ٤٦، وفي ابن يعيش: فأما الرفع فبالعطف على موضع ليس لأنها من صلة الذي والذي توصل بالجملة الابتدائية ولا يكون لها موضع من الإعراب فإذا عطفت عليها فعلاً مضارعاً كان في الحكم المبتداً به فلا يكون إلا مرفوعاً وانظر إيضاح الشعر ٤١٥.

 ⁽۱) البيت لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ٧٦ وانظر سيبويه والشنتمري ٢٦/١ والحزانة ٨/٩٦٥ وحماسة ابن الشجري ٤٧٣ واللسان (قول) وابن يعيش ٣٦/٧ والمفصل ١٣١ والرد على النحاة ١٢٥ والحماسة البصرية ٤٥.

فَكَذَلِكَ ذَكَرَ أَبُو عُمَرَ الجَرمِيّ فِي كِتابه (٥) بَيْتاً يَلِي هَذَا البَيْتَ وَ هُوَ بَيْتُ ذِي الرّمّـة وَ هُوَ قَوْلُهُ :

[٥١] فَإِنَّكَ عَنْ عَشْرٍ وَ عَشْرٍ مُنَاخَةٍ إِلَى بَايِهِ أَوْ تَهْلِكِي فِي الْهُوالِكِ (٢)

قَالَ شَيْخُنا: فَلَكَرَ هَذَا البَيْتَ بِعَقْبِ البَيْتِ الْتَقَدِّم، وَ ذَلِكَ أَنَّهُ أَرَادَ: فَإِنِّكَ عَنْ عَشْرٍ وَ عَشْرٍ مُنَاخَةٍ إِلَى بَابِهِ أَوْ تَهْلِكِي فِي الْهَوَالِكِ، وَ كَانَ (تَهْلِكِي) فِعْلاً، فَلَمَّا أَرَادَ عَطْفَهُ عَلَى (مُنَاخَةٍ) أَضْمَرَ (أَنْ) فَكَانَ: فَإِنِّكِ مُنَاخَةٌ أَوْ هَلاكٌ وَ ذَاتُ هَلاكِ؛ لأَنَّهُ يُقَالُ: (نَاقَةٌ ذَاتُ هَلاك)، فَلَمَّا جَمَعَ بَيْنَهما هَذَا الوَجْهُ مِنْ أَنَّهُ عَطَفَ فِعْلاً عَلَى اسْمٍ، أَضْمَرَ (أَنْ) وَ قُدِّرَ تَقْدِيرَ المَصْدَرِ.

مسألة (١٦٠)

(أَوْ) إِذَا نُصَبْتَ بَعْدَها الفِعْلَ، فَتَقْدِيرُ مَا بَعْدَها المَصْدَرُ، وَ هُـو قَـوْلُكَ : (أَلْزَمُكَ

⁽١) نـص الكـتاب: ويغضب معطوف على الشيء الكتاب ٢/ ٤٦ وفي ابن يعيش ٧/ ٣٦: فالنصب بإضمار أن عطفاً على قوله الشيء الذي ليس نافعي وانظر إيضاح الشعر ٤٦٥.

⁽٢) في إيضاح الشعر ٤٦٥-٤٦٦: كأنه قال: وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب صاحبي بقؤول، والغضب لا يقال ولكن التقدير: ولقول غضب صاحبي فتضيف القول الحادث عنه الغضب إلى الغضب.

⁽٣) في الأصل (لما أراد).

⁽٤) في الأصل (وذات).

⁽٥) يقصد كتاب الفرخ وهذا للجرمي في اختصار كتاب سيبويه.

⁽٦) البيت لذي الرمة في ديوانه ٢٥٨ وهومن قصيده مطلعها:

أقول لأطلاح برى هطلانها نبا عن حواني دأبها المتلاحك والشاهد نصب تهلكي بأن مضمرة وعطفها بأو على مناخة.

أَوْ تَقْضِيَنِي)؛ لأَنَّ التَقْدِيرَ: أَلْـزَمُكَ إِلاَّ أَنْ تَقْضِيَنِي؛ لأَنَّ (أَلزَمُكَ) اسْمِّ (الْ كَانَ تَقْدِيرُهُ: يَكُونُ لُزُومِي أَوْ قَضَاءٌ (اللهُ فَتَقْدِيرُهُ تَقْدِيرُ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَ إِنَّمَا قَدَّرْتَ الثانِي بالمصدَرِ؛ لأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الأُوَّلُ اسْماً وَ كَانَ الثانِي فِعْلاً، وَ أَرَدْتَ العَطَفَ عَلَى الاسْمِ لَمْ يَسْتَقِمْ إِلاَّ أَنْ تَجْعَلَهُ مَصْدَراً فَتَعْطِفَهُ عَلَيه، وَ الفِعْلُ لا يَكُونُ فِي تَقْدِيرِ المَصْدَرِ إِلاَّ بالْضِمَامِ (أَنْ) إِلَيْهِ.

مسألة (١٦١)

قَوْلُـهُ سُبْحَانَه : ﴿ وَ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلُ) (أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلُ) (يُرْسِلُ) (أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلُ) (أَنْ يُكِلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلُ) (أَنْ يُكِلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجَابٍ أَوْ يُونُونُ إِلَيْ اللهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجَابٍ أَوْ مِنْ وَراءِ حِجَابٍ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجَابٍ إِللهُ اللهُ اللهُ اللهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجَابٍ إِللَّهُ اللهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

فَقَالَ الخَلِيلُ: هُو مَحْمُولٌ عَلَى (وَحياً)، وَ تَقْدِيرُه أَنْ يُوحَى (٥٠).

قَالَ أَبُو عَلَيّ : لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً على (أَنْ يُرْسِلَ) أَوْ عَلَى أُخْرَى.

فَلَو كَانَ مَحْمُولاً عَلى (أَنْ يُرْسِل) لاسْتَحَالَ الكَلامُ، وَ دَلِكَ أَنَّ المَعْطُوفَ عَلَيْهِ بَنْ زِلَةِ مَا يُعْطَفُ، فَكَأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَحْمُولاً عَلى (أَنْ يُرْسِلَ) لَكَانَ يَكُونُ تَقْدِيرُ الكَلامِ: وَمَا كَانَ لِبَشَرِ أَنْ يُرْسِلَهُ رَسُولاً، فَلَمَّا اسْتَحَالَ هَذَا الوَجْهُ لأَنَّهُ تَحْلُقُ أَرْسُلَ أَنْ يُرْسِلَهُ رَسُولاً، فَلَمَّا اسْتَحَالَ هَذَا الوَجْهُ لأَنَّهُ قَدْ (¹) أَرْسَلَ، ثبت ما قَالَه الخَليلُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلى قَوْلِهِ أَن يُوحِي أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً (^(۱)).

⁽١) يريد: في تقدير الاسم.

⁽٢) نـص الكـتاب ٣/ ٤٧: واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو: إلا أن، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لألزمنك أو تقضيني، ولأضربنك أوتسبقني فالمعنى: لألزمنك إلا أن تقضيني وانظر قول الفارسي في الإيضاح ٣١٥.

⁽٣) الشورى ٥١.

⁽٤) هذه قراءة العوام، وقراءة نافع الرفع، انظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦ والكتاب ٣/ ٥٠ والتيسير ١٩٥

⁽٥) نص رأي الخليل في الكتاب٣/٤٤: فزعم أن النصب محمول على (أن) سوى هذه التي قبلها ولو كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجه ولكنه لما قال: إلا وحياً أو من وراء حجاب كان في معنى إلا أن يوحي وكان أن يرسل فعلاً لا يجري على إلا فأجري على (أن) هذه كأنه قال: إلا أن يوحي أو يرسل.

⁽٦) (قد) مكررة في الأصل.

⁽٧) ذكر صاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج رأياً آخر لأبي على يخالف ما نحن فيه قال : لا يكون (أو

مسألة (١٦٢)

قُوْلُ الشَاعِرِ:

[٥٢] فَلُولا رِجَالٌ مِنْ رَزَامٍ أُعزُّةٌ وَ آل سبيع أَو أَسوءَكَ عَلْقَماً (١)

فَعَطَفْتَ (أَسُوءَك) عَلَى (رِجَال)، وَ نَصَبَهُ، لَمَّا لَمْ يَسْتَقِمْ أَنْ يَحْمِلَ الاَسْمَ عَلَى الفِعْلِ أَضْمَرَ (أَنْ)، وَ جَعَلَ تَقْدِيْرَ وَتَقْدِيرً المَصْدَرِ^(٢).

وَ أَمَّا قُوْلُ الْأَعْشَى :

[٥٣] إِنْ تَرْكُبُوا فَرُكُوبُ الْخَيْلِ عادَتُنا أَوْ تَنْزِلُونَ فإنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ (٣)

قَالَ يُونُس: مَعْنَاهُ: أَوْ أَنْتُم نَازِلُونَ (٤) فَعَطَفَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ، وَهَذا كَقَولِهِ:

[30] [أ]و أنا مُفْتَدِي (٥٠)

يرسل) عطفاً على (وحياً) وقد علقت (أومن وراء حجاب) بمضمر لأنّك فصلت بين المعطوف على الموصول بما ليس من صلته انظر إعراب القرآن ٢/ ٧٢٠.

(١) البيت للحصين بن حمام المري في المفضليات ٦٦ و هو من قصيدة مطلعها:

جزى الله أفناء العشيرة كلها بدارة موضوع عقوقاً و مأثما

و انظر سيبويه و الشنتمري ١/ ٤٢٩ و العيني ٤/١١ و شرح التصريح ٢/ ٢٤٤ و البيت بلا نسبة في الأشموني ٣/ ٢٩٦ و المحتسب ٢٩٦١.

و رزام و سبيع أسماء قبائل. و الشاهد في البيت نصب أسوء بأن مضمرة و عطفه بأو على رجال.

- (٢) الكتاب ٣/ ٥٠: يضمر أن و ذاك لأنه امتنع أن يجعل الفعل على لولا فأضمر أن كأنه قال : لولا ذاك أو لولا أن أسوءك و في إيضاح الشعر ٣٥٦: لَمّا عطف أسوء على آل سبيع أضمر أن ليعطف اسماً على اسم إذ لا يستقيم أن يعطف فعلاً على اسم.
- (٣) البيت للأعشى في ديوانه ١١٣ وانظر سيبويه و الشنتمري ٢/ ٢٩٪ و الأمالي الشجرية ٢/ ٣٠ و المحتسب ١ / ١٩٥ و الصاحبي ٢٧٦ و الخزانة ٨/ ٥٥٢ و الجمل لابن شقير ١٩٣ و رواية الديوان:

أو تنزلون فإنّا معشر نزل

قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا

و هو من قصيدة مطلعها:

ودع هريرة إنّ الركب مرتجل و هل تطيق وداعاً أيها الرجل

و الشاهد في البيت في (ينزلون) و التقدير : أنتم و هي عطف جملة على جملة.

- (٤) قوله في الكتاب ٣/ ٥١ وأما يونس فقال:أرفعه على الابتداء كأنه قال: أو أنتم نازلون.
- (٥) قطعة من بيت لطرفة بن العبد في ديوانه ٤٠ وانظر سيبويه والشنتمري ٢٨/١ والبيت بأكمله:

لأَنَّهُ لَوْ قَالَ : أَفْتَدِي (١) لَكَانَ التَّقْدِيرُ إِضْمَارَ (أَنْ)(٢)، فَكَذَلِكَ هَذَا، وَ كَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِر:

رَسمُ دَارِ قَدْ تَعَفَّى بالسَّرَرِ (٣)

[٥٥] لَمْ يَكُ الحقُّ عَلَى أَنْ هَاجَه

مسألة (١٦٣)

قُوْلُ الشَّاعِرِ:

وَ لَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ (١)

.....[٥٦]

فَعِنْدَ سِيبويه لا يَجُوزُ الجَزَاءُ هَاهُنا إِلا أَنْ يُضْمرَ بَعْدَ (لَكنْ) (٥)؛ لأنّها قَدْ عَمِلَتْ فِي (مَتَى)، وَ إِذَا عَمِلَتْ لَمْ يَجُزْ إِلا أَنْ تُضْمِرَ؛ لأَنْ تَحْفِيفَها لا يُحْرِجُها مِنَ المَعْنَى الذِي كَانَ لَها فِي التَّنْقِيلِ.

ولكن مولاي امرؤ هو خانقي على الشكر والتسآل أو أنا مفتد

والشاهد في البيت عطف (أنا مفتدي) على ما قبلها وهو عطف جملة على جملة.

- (١) في الأصل (مفتدي).
- (٢) ينظر رأي يونس في الكتاب ٣/ ٥١ وهذا الكلام يتبع كلام يونس السابق.
- (٣) البيت لحسيل بن عرفطة وقيل: هنو حسيل بن عرفطة انظر النوادر ٧٧ في الاسمين ، و البيت منسوب لحسيل انظر النوادر و الخزانة ٤/ ٧٧ واللسان (كون) و ورد البيت بلا نسبة في المنصف ٢٢٨/٢ وإعراب القرآن ٨٣٥ و الهمع ١٥٥٨ و الحصائص ٩٠/١ والعسكريات ٩٤ ، ١٥٥٠.

والشاهد في البيت في جزم يكن وحذف النون منه.

(٤) عجز بيت صدره:

ولست بحلال التلاع مخافة

والبيت لطرفة بن العبد في ديوانه ٢٨ وانظر سيبويه و الشنتمري ١/ ٤٢٢ و الخزانة ٩/ ٦٦، ٤٧١ والبيت بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٣٣٥ والبيت من قصيدة مطلعها:

تلوح كباقي الوشم في ظاهراليد

لخولة أطلال ببرقة ثهمد

والشاهد حذف المبتدأبعد لكن والمجازاة بمتى.

(٥) نص الكتاب ٣/ ٧٨: كأنه قال أنا ولا يجوز في متى أن يكون الفعل وصلاً لها كما جاز في من والذي وانظر
 ٧٧/٣.

وَ لا يَلَـزُم هَاهُنا أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : إِنَّها تُشَبَّهُ بـ(إِنَّ)؛ لأَنَّ (إِنَّ) إِذا خُفُفَت دَخَلَتْ عَـلَى الفِعْـلِ، وَ عَلَى الاسْمِ، فَكَذَلِكَ (لَكِنَّ) إِذا خُفُفَت، فَتَكُونُ لِلحَبَرِ أَوْ تَكُونُ مُشَبَّهَةً بها.

فَلا يَلَزُم؛ لأَنَّ تَخْفِيفَها لا يُخْرِجُها مِن أَنْ تَكُونَ لِلاسْتِدراكِ، وَ يَدُلُّ عَلَى دَلِكَ قُولُ يُونُسَ أَنَّهُ كَانَ لا يُجِيزُ: (مَا قَامَ زَيْدٌ لَكن عَمْروٌ)(١).

مسألة (١٦٤)

قَولُه سُبحانه: ﴿ هَلِ أَدُلُكُم عَلَى تِجَارَةٍ تُنجيكُم مِنْ عَذَابٍ أَلِيم تُؤْمِنُونَ بِاللهِ ﴾ (٢).

ثُمَّ قَـالَ [سُبْحانه] : ﴿ يَعْفِرْ لَكُمْ دُنُوبَكُم ﴾ (٣). فَلا يخلو هَذا المَجْزُومُ الذِي هُوَ (يَغْفِر) مِنَ أَنْ يَكُونَ جَواباً لِـ (هَلْ) أَوْ جواباً لِـ (تُؤمِنُونَ) (١٠).

فَلا يَصِحُ أَنْ يَكُونَ جَواباً لِـ(هَلْ)؛ لأَنَّ الدَّلالَةَ لا تَكُونُ تَشِيتاً لِلغُفْرَانِ^(٥)، وَ إِذَا بَطَلَ هَذَا تَبَتَ أَنَّها جَوابٌ لِقَوله (تُؤْمِنُونَ) وَ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : إِنْ تُؤْمِنُوا^(١).

⁽١) قـولــه في إيضاح الشعر ٨٦: و حكى أبو عمر عن يونس أنّ لكن إذا خففت لا تكون حرف عطف ووجه قـولــه أنّ لكن إذاخففت كانت بمنزلة إنّ و أنّ فكما أنهما بالتخفيف لم يخرجا عما كانا عليه قبل التخفيف فكذلك يكون لكن فإذا قال: ما جاءني زيد لكن عمرو كان الاسم مرتفعا بـ لكن والخبر مضمراً.

⁽۲) الصـف ۱۰–۱۱. وفي هذه الآية قراءة ذكرها الفراء في معانيه ٣/ ١٤٥ وهذه (آمنوا) وهي قراءة عبد الله بن مسعود وقال غيره: تؤمنوا بالله. انظر مختصر في شواذ القراءات ١٥٦.

⁽٣) الصف ١٢.

⁽٤) في الإغفال ٣٢٩: إن قـوله: يغفر لكم لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون جواباً لهل أو أدلكم أو لتؤمنون المذي هـو بمعـنى آمـنوا ، فلا يجوز أن يكون جواباً لهل أو أدلكم ، لأن المعنى يصير: هل أدلكم إن أدلكم يغفر لكم.

⁽٥) ذكر الفراء هذا الوجه في معانيه ٣/ ١٥٤: جزمت في قراءتنا في هل يقصد القراءة المشهورة وليست قراءة عبد الله بن مسعود ، وقال العكبري: أهو جواب لما دل عليه الاستفهام والمعنى: هل تقبلون إن دللتكم إملاء ما من به الرحمان ٢٦١/٢١ وانظر فيه قول الفراء ، وانظر هذا الوجه في مشكل إعراب القرآن ٧٣١ وعند ابن يعيش الوجه أن تجعلها جواباً لهل ، ابن يعيش ٧/ ٤٩.

⁽٦) هـذا ما ذهب إليه سيبويه في الكتاب ٣/ ٩٤ وذكره الفراء على قراءة عبد الله فقال: "وفي قراءة عبد الله للأمر الظاهر لقوله آمنوا معانى الفراء ٣/ ١٥٤ وفي إملاء ما من به الرحمان ٢/ ٢٦١ هو جواب شرط محذوف دل

مسألة (١٦٥)

قُوْلُ زُهَيْر :

[٥٧] وَ مَنْ لا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبَتَهَا فِي مُسْتَوى الْأَرْضِ يَزلِقِ (١٠ فَالْجَزْمُ جَائِزٌ عَلَى الْعَطْفِ، وَ الرَّفْعُ جَائِزٌ، تَجْعَلُه عَطْفَ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ / ١٥ وَأَجْوَدُ مَا فِي البَابِ النَّصْبُ.

قَـالَ : لأَنَّ تَقْدِيـرَ الجَوابِ هُوَ إِيْجَابٌ، وَ إِذِا كَانَ إِيجاباً لَمْ يَجُزِ النَّصْبُ، وَ إِنَّما يَكُونُ النَّصْبُ فِي غَيْرِ الإِيْجَابِ^(٢).

وَ يَجُوزُ نَصِّبُه؛ لأَنَّهُ مُشبِيةٌ لِلتَّمَنِّي وَ الاسْتِفْهامِ وَ الجَحْدِ، وَ ذلِكَ أَنَّ هَذا الخَبَرَ يَنْقَطِعُ مِمَّا قَبْلَهُ كَانْقِطَاعِ ذلِكَ، وَ لَيْسَ هُوَ فِي الحَقِيقَةِ خَبَراً مُثْبَتاً وَ إِنْ كَانَ إِيْجاباً.

مسألة (١٦٦)

إِذَا قُلْتَ : (إِيتِنِي آتِكَ)، جَزَمْتَ (آتِك)؛ لأَنَّهُ جَوابُ الجَزَاءِ^(٣)، وَ الجَزَاءُ مُخْتَـزَلَّ دَلَّ عَلَـيه (إِيتِنِي)؛ لأَنَّهُ إِذَا قَالَ : (إِيتِنِي) فَكَأَنَّهُ قَالَ : (إِنْ تَأْتِنِي)، جَازَ أَنْ تَجْعَلَ هَذَا فِي دَلَّ عَلَـيه (إِيتِنِي)؛ لأَنَّهُ إِذَا قَالَ : (إِيتِنِي) فَكَأَنَّهُ قَالَ : (إِنْ تَأْتِنِي)، جَازَ أَنْ تَجْعَلَ هَذَا فِي مَوْضِعِ الشَّرطِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الشَّرْطُ لا يَجُوزُ فِيهِ الصِّدْقُ وَ الكَذِبُ، كَمَا كَانَ (إِيتِنِي) لا يَجُوزُ فِيهِ الصِّدْقُ وَ الكَذِبُ^(٤).

عليه الكلام تقديره: إن تؤمنوا يغفر لكم وتؤمنون بمعنى آمنوا.

⁽۱) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٥٠ ونسبه سيبويه والأعلم الشنتمري إلى كعب بن زهير انظر سيبويه والشنتمري ١/ ٤٤٧ وليس في ديوان كعب وهو في المقتضب بلا نسبة ٢/ ٢٣، ٢٧.

والشاهد في البيت جواز الرفع والنصب والجزم في يثبت ، الجزم بالعطف على يقدم والرفع عطف جملة على جلة والنصب بأن مضمرة.

⁽٢) في الكتاب ٣/ ٨٩: فقـال: النصـب في هـذا جيد لأنه أراد هاهنا من المعنى ما أراد في قوله: لا تأتينا إلاّ لم تحدثـنا فكأنه قال: من لا يقدم إلا لم يثبت زلِقٌ. وفي المقتضب النصب يجوز فيه من أجل النفي، المقتضب ٢ /٣٣.

⁽٣) وينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض الكتاب ٣/ ٩٣.

⁽٤) في الكـتاب ٣/ ٩٤: فلذلـك انجـزم الجـواب لأنه إذا قال : إيتني آتك فإن معنى كلامه ، إن يكن منك إتيان آتك. وانظر كلام السيرافي في الهامش.

فَمَتَى اجْتَمَعا مِنْ هَذا الوَجْهِ جَازَ أَنْ تُقِيمَ أَحَدَهُما مَقَامَ الآخَرِ، وَ كَذلِكَ : (أَلا تُنْزِلُ بِنا نُكْرِمْك (١)، فَهذا كُلُّهُ بَمَعْنَى: إِنْ تَأْتِنِي لِما قُلْنَاهُ أَوَّلاً.

مسألة (١٦٧)

قُولُكَ : (حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ) وَ (كَفْيُكَ)، فَجَزَمْتَ الجَوابَ وَ إِنْ كَانَ اسْماً؛ لأَنَّ فِيهِ مَعنَى الجَزاءِ ؛ لأَنَّ التَقْدِيرَ : إِنْ تَكتَفِ يَنَمِ (٢) النَّاسُ، فَهُوَ مِثْلُ البَابِ الأَوَّلِ إِلاّ أَنْ ذَلِكَ فِعْلٌ فِيْهِ مَعْنَى الجَزَاءِ، وَ هَذَا اسْمٌ فِيْهِ مَعْنَى الجَزَاءِ".

مسألة (١٦٨)

إِذَا قُلْتَ : (إِيتِ الْأَميرَ لا يَقْطَعُ اللَّصَّ)، تَـرْفَعُ؛ لأَنَّ الكَلامَ مُوجَبُّ؛ لأَنَّ الكَلامَ مُوجَبُّ؛ لأَنَّ العَلامَ مُوجَبُّ؛ لأَنَّ تَقْدِيره: إِيتِ الْأَميرَ وَ لا يَقْطعُ اللَّصَّ.

وَ لَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ : لَمَّا تعلَّقَ الأَوَّلُ بِالثَّانِي كَانَ جَزْماً؛ لأَنَّ الكَلامَ مُوجَبٌ فلِذلكَ لَمْ تَجْزِمْ (١٠).

مسألة (١٦٩)

إِنْ سَاَلَ سَائِلٌ عَنْ قَوْلِه سُبْحانه: ﴿ لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُم اليَوْمَ ﴾ (٥) فَقَالَ: (عَلَيْكُم) بِأَي شَيءٍ يَتَعَلَّقُ (٢)؟.

فَالْجَوابُ فِي ذَلِكَ أَنَّ (عَلَيْكُم) لا يَجوزُ أن يتَعَلَّقَ بـ(تثريبَ)؛ لأنَّها لَوْ تَعَلَّقَت بها

⁽١) انظر الكتاب ٣/ ٩٣ والإيضاح ٣٢٢ والأصول ٢/ ١٦٢ وابن يعيش ٧/ ٤٨.

⁽٢) في الأصل (إن تكذب ينم) ووضع الناسخ فوقها ضبة.

⁽٣) ومن ذلك قولهم حسبك ينم الناس ، معنى حسبك هنا الأمر أي: اكتف واقطع ومثله كفيك وشرعك كلها بمعنى واحد شرح المفصل ٧/ ٤٩ وانظر الإغفال ٥١٧.

⁽٤) هذا رأي الخليل في الكتاب ٣/ ١٠١: وسألته عن آتي الأمير ولا يقطع اللَّص ، فقال الجزاء هاهنا خطأ ، لا يكون الجزاء أبداً حتى يكون الكلام الأول غير موجب".

⁽٥) يوسف٩٢.

⁽٦) انظر وجوه إعرابها في إملاء مامن به الرحمان ٢/٥٨-٥٩ ومشكل إعراب القران ١/٣٩٤ .

لَكَانَ (تَثْرِيبَ) لَمْ يَتِمّ، وَ كَانَ يَكُونُ مُنوَّناً، فَبِنَاؤُهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّه لَيْسَ مُتَعَلِّقاً به (١).

وَ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ (عَلَيْكُم) صِفَةً لِـ(تَثْرِيبَ)؛ وَ ذَلِكَ لَأَنَّ (تَثْرِيباً) نَكَرةٌ، فَيَكُونُ الـتَّقْديرُ : لا تَثْرِيبَ ثابتاً عَلَيْكُم (٢٠)، فَيُحدَفُ (ثابتاً)، وَ يَكُونُ فِي (عَلَيْكُم) دَلالَةٌ عَلَيْه كَما تَقُول : (رَجُلٌ فِي الـدَّارِ).

وَ إِذَا صَارَ صِفَةً جَازَ أَنْ يَكُونَ (اليَوْمَ) خَبَراً عَنْ (تَثْرِيبَ) وَ مُتَعَلِّقاً به (٣)، وَذَلِكَ أَنَّ التَّثْرِيبَ لَيْسَ بَجُنَّةٍ، وَ إِذَا لَـمْ يَكُن جُنَّةً جَازَ أَن تَجْعَلَ (اليَوْمَ) خَبَراً عَن الحَدَثِ، فَيَكُونُ خَبَراً عَنْهُ وَ مُتَعَلِّقاً بهِ.

وَ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ (اليَوْمَ) صفةً لِـ(تثريبَ)، وَ الخَبَرُ (عَلَيْكُم)، وَ يَكُونُ العامِلُ فِي (الـيَوْمِ) (عَلَيْكم)، وَ إِنْ كَانَ مُقَدَّماً عَلَيْه، كَما تَقُولُ : (كُلَّ يَوْمٍ لَكَ تَوْبُ)، يَنْتَصِبُ بِالْمَعْنِي (٤).

وَ يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ الْيَومَ صِفَةً، و أَعْمَلْتَه في (الْيَوْمِ) فهذا الجَوابُ(٥).

مسألة (١٧٠)

(أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً أَنْطَلِقُ مَعَكَ)، لا تَجْزِمْ (١٦)، وَ إِنْ كَانَ الأَوَّلُ مُتَعَلِّقاً بالقَّانِي، لاَنْ (أَمّا) بَمَنْزِلَةِ (أَنْ كُنْتَ)، فَجَعَلْتَ (كُنْتَ) بَمَنْزِلَةِ (مَا)، وَ هُي مَفعولة له، و هي مُتَعَلِّقةٌ بالفعلِ الآخرِ، فكانَ تَقديرُها: أَنْطَلِقُ مَعَكَ لأَن كُنْتَ مُنْطَلِقاً، فَحَدَفَ اللّامَ،

⁽۱) ولا يجوز أن تتعلق على بتثريب ولا نصب اليوم به لأن اسم لا إذا عمل ينون إملاء ما من به الرحمان ٢/ ٥٩ وانظر مشكل إعراب القرآن ١/٣٩٤ .

⁽٢) وعليكم صفة لتثريب وعلى متعلقة بمضمر هو صفة لتثريب في الأصل تقديره : لا تثريب ثابت عليكم ، فتنصب اليوم على الاستقرار مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩٤ .

⁽٣) تُنصب اليوم عملى الظرف وتجعله خبراً لتثريب مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩٤ وانظر إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٥٨.

⁽٤) انظر الإغفال (٧٧٣، ٧٧٧) ، والأمالي الشجرية ١/١١٢.

⁽٥) ويجوز أن تجعل عليكم خبر تثريب وتنصب اليوم بعليكم مشكل إعراب القرآن ١/٣٩٤ .

 ⁽٦) وحكى أبو عمر الجرمي عن الأصمعي : فيما أظن المجازاة بأمّا المفتوحة الهمزة وزعم أنه لم يحكه غيره البغداديات ٣٠٧.

فَصَارَتْ مُتَعَلِّقَةً بـ(أَنْطَلِقُ)، وَ هُوَ الفِعْلُ الثَّاني، وَ لَيْسَ كَذَلكَ سَبيلُ الجزاءِ^(١). وَ (مُنْطَلِقاً) يَنتَصِبُ خَبَرَ (كُنْتَ).

وَ مِثْلُ ذَلِكَ ﴿ لِإِيلافِ قُرَيْشٍ ﴿ ` فَتَقْدِيرُهُ: ﴿ فَالْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا البَيْتِ ﴾ (٣) لأَجْلِ إِيلافِ قُرَيْشٍ ، فَدَا البَيْتِ) ، وَكَذَلِكَ اللهَ عُبُدُوا رَبَّ هَذَا البَيْتِ) ، وَكَذَلِكَ هَذَا.

وَ حَرِفُ الشَّرْطِ لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ العَامِلَ فِيهِ الجَوابُ، فَعَلَمْتَ آلَه مُخالِفٌ للجَزاءِ، وَ إِنْ كَانَ مَعْناه مَعْنَى الجَوابِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا أَنْكَرَتُم أَنْ يَجُوزَ هَاهُنا لأَنْكُم تَقُولُونَ فِي: (حَسْبُكَ يَنِمِ النّاسُ) وَ لَيْسَ هَاهُنا عَامِلٌ ظاهِرٌ ؟.

قِيلَ لَهُ: هَذَا لا يُشْبِه ذَلِكَ، وَ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ: (حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ)، قَدْ اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَ الشَّرْطِ، وَ حُذِفَ الخَبَرُ وَ إِنْ كَانَ مُبْتَدَأُ^(٥)، وَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ هذه المَسْأَلَةُ، إذ قَدْ ذَكَرْنا أَنَّ العَامِلَ فِيها هُوَ الجَوابُ، وَ الجَوابُ لا يَعْمَلُ فِي حَرْفِ الشَّرْطِ، وَ إِذَا كَانَ هذا هَكَذَا افْتَرَقَ حَالُهُما.

⁽١) نـص الكـتاب ٣/ ١٠٠: وسـالته عـن قوله: أما أنت منطلقاً أنطلق معك فرفع، وحدثنا به يونس، وذلك لأنـه لا يجـازى بأن ،كأنه قال :لأن صرت منطلقاً أنطلق معك وفي البغداديات هي بتقدير: أن كنت ، انظر أما في البغداديات ٧٠٣.

⁽٢) قريش ١ .

⁽٣) قريش ٢ .

⁽٤) اختلف النحاة في تأويل هذه الآية ، انظر تأويلها في البغداديات ١٨٧ وانظر معاني القرآن للفراء ٢٩٣/٣ وإعراب ثلاثين سورة ١٩٥-١٩٦ واملاء مامن به الرحمان ٢/ ٢٩٥ فعند الفرّاء يجوز فيه وجهان الأول: أنها تتعلق بجعلهم من السورة التي قبلها والثاني : أنه على تقدير : اعجبوا لإيلاف قريش ، انظرمعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٩٣ والصحيح ما ذهب البصريون من أنها متعلقة بالفعل الذي يليها ، انظر إعراب ثلاثين سورة ١٩٦ وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٩٥ وهذا ما ذهب إليه الفارسي .

⁽٥) في ابـن يعـيش ٧/٤٤: 'وحسبك هـنا مـرفوع بالابـتداء والخبر محذوف لعلم المخاطب به... وتقدير الخبر: حسبك هذا وحسبك ما قد علمته 'وانظر الإغفال ٥١٧ .

وَ الجَـزاءُ إِنَّما يَعْمَلُ إِذا ظَهَـرَ الحَـرْفُ، فَإِذا لَمْ يَظهَر الحَرْفُ لَمْ يَجُزْ عَمَلُه، فقَدْ عَلَمْتَ بهذا الفَرْقَ بَيْنَ المَسْأَلتَيْن.

مسألة (١٧١)

قَوْلُهُ سُبْحَانَه : ﴿قُلْ لِعبادي الَّذينَ آمَنوا يقيموا الصَّلاة﴾(١) فَفيها وُجُوهٌ(٢) :

فَأَحَدُها: أَنْ يَكُونَ يَجْزِمُ عَلَى المَعْنَى؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ: قُلْ لِعِبادِي فَإِنْ تَقُلْ لَهُم قِيمُوا ("").

قَالُوا: وَ هَذا لا يَجوزُ؛ لأَنَّ العِبادَ كُلَّهُم لَمْ يُؤْمِنُوا، وَهَذا لا يَجُوزُ، فَهَذا لا يَمْتَنِعُ [فيهِ] أَنْ يَكُونُ الكَلامُ عُموماً و المرادُ بهِ الخُصوصُ، فَيَكُونُ الأَمْرُ لقومٍ مَخْصُوصين.

وَ وَجْمَةٌ آخَرُ : وَ هُـوَ قَـوْلُ الكسائيّ^(٤)، قَـالَ : أَرادَ : قُلْ لِعبادي الذينَ آمَنوا لِيُقيموا الصَّلاةَ، فَحَذفَ الَّلامَ، و هذا لا يَجوزُ إِلاّ في الشّعْرِ.

الأول: مـا ذهـب إلـيه سـيبويه في الكـتاب ٣/ ٩٩ وماذكره الأخفش في معاني القرآن ٣٩ من أنها جواب للأمـر وتقديـرها :إن تقـل لهم يقيموا. وانظر مشكل إعراب القرآن ٤٠٦ وإملاء ما من به الرحمن ٢٨/٢–

الثاني : على تقدير اللام كأنه قال : قل لهم ليقيموا الصلاة ،نسبه الفارسي هنا للكسائي وهو لأبي إسحاق في مشكل إعراب القرآن ٤٥.

الثالث : ما ذكره المبرد في المقتضب ٢/ ٨٤: وكأنك تقول : قل لهم يقيموا يقيموا ".

السرابع: ذهب الفراء في معانيه ٧/٧٧ ونسبه هنا للمازني وهو جعل المضارع بمنزلة الأمر، وفي معاني الفراء أنها جزمت بتأويل الجزاء ومعناه الأمر مثل قولك: قل لعبدالله يذهب عنا أي اذهب.

(٣) في الأصل (يؤمنوا).

(٤) على بن حمزة أبو الحسن الأسدي المعروف بالكسائي النحوي أحد الأثمة القراء من أهل الكوفة ، أخذ عن الرؤاسي وقرأ على حمزة الزيات ثم اختار لنفسه قراءة فأقرأ الناس بها وله معاني القرآن والآثار ومختصر النحو وغيرها، توفي سنة تسع وثمانين ومائه، انظر إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦ والفهرست ٧٢، وطبقات النحويين واللغوين ١٢٧.

⁽۱) ابراهیم ۳۱.

⁽٢) في هذه الآية وجوه هي :

وَ قَالَ أَبُو عُثْمَان : قُل للّذينَ آمَنُوا أَقِيمُوا الصّلاةَ، وَ جَازَ ذَلِكَ ؛ لأَنّه جَعَل (يقيموا) في مَوْضِع (أقيموا) أن هَلا يُنْكَرُ هذا، إذ أَوْقَعَ المُعْربَ فِي مَوْضِع المَّبْيّ، كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ)، وَإِنْ كَانَ مُعْرَباً في الأَصْلِ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ المَّبْيِّ.

وَ وَجْهٌ آخَرْ: وَ هُوَ أَنَّه أَرادَ : قُلْ لِعبادي يُقيموا الصَّلاةَ، فَعامَلَ مُعَامَلَةَ الظاهِرِ؛ لأَنَّ (قُلْ) مُجْزومٌ، فَجَزَمُوا جَوابَه عَلى الظَّاهِرِ، وَ لَوْ رَفَعَ لَجازَ عَلَى قُولِ الشَّاعِرِ :

[٥٨] أَلَا أَيّهذا الزّاجري أَحْضُرُ الوَغى وَأَنْ أَشْهَدَ اللّذّاتِ هَل أَنْتَ مُخْلِدي (٢) فَلَمّا حَدَفَ (أَنْ) صَارَ الفِعْلُ فِي مَوْضِعِ الحالِ، فَكَذلكَ فِي ذلكَ المَوْضِعِ (٣).

مسألة (١٧٢)

قَوْلُه سَبْحَانُه : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ۗ (١).

قَـالَ الخَليلُ : قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ أَعْبُدُ فيما تأمرونّي، ألا تَرى أنَّكَ تقولُ : (هُوَ يَقُولُ دَلِكَ بَلَغَنِي) تُريدُ : فيما بَلَغنِي (٥٠).

و فيه وَجْهٌ آخَرُ و هو (أن) : قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ، يُرِيدُ : أَنْ أَعْبُدَ، فإذا

⁽١) في الأصل (جعل أقيموا) في موضع (يقيموا).

والشاهد ارتفاع الفعل المضارع بَعْد حذف أنْ وهو (أحضُرُ).

⁽٣) انظر الكتاب ٣/ ٩٩.

⁽٤) الزمر/ ٦٤ .

 ⁽٥) قـول الحلـيل في الكـتاب ٣/ ١٠٠: فقـال: تأمـروني كقولك: هو يَقُولُ ذاك فيما بَلَغني فبلَغني لغوّ، فكذلك تأمروني كأنه قال: فيما بَلغني.

حَدُفَ (أَنْ) رفَعَه، فَيكونُ حالاً، وَ يَنْصِبُ (١) قَوْلُكَ : (أَفغيرَ) (٢).

وفيه وَجْهٌ آخر: وهو أَنْ يَنْتَصِبَ (غَيْرُ) بِقَوْلِكَ: (تَأْمرونِي)، وَتَجْعَلَ أَعْبُدَ / ١٥ ظُر بَمْ نُزِلَةِ العِبادةِ، فَيَكُونُ تَقْديرُه: تَأْمرونِي غَيْرَ عِبَادَةِ اللهِ (٣)، وَ إِذَا كَانَ تَقْديرَه اللَّهِ لَا بَكُرُ، حَالَ فِي الصَّلَةِ. جازَ أَن تنصب (غيراً)؛ لأنَّه قَدْ دَخَلَ فِي الصَّلَةِ.

مسألة (١٧٣)

قُولُ الشَّاعِرِ :

[٥٩] يُريدُ أَنْ يُعْرِبَه فيعجمُه (١)

لا يَجُوزُ إِلا الرَّفْعُ؛ لأَنّ الإِعرابَ و العجْمَةَ لا يَدْخُلان (٥) في الإرادةِ؛ لأَنَّهُما ضِدّانِ، و إِذا لَمْ يَدْخُلا فِي الإرادةِ لَمْ يَكُن إِلاّ القطعُ (١).

فَكَذَلَـكَ قَولُه سُبْحانه : ﴿لنبيِّنَ لَكُم وَ نُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ ۗ (٧) فَرَفَعَ؛ لأَنَّ التَّقْدير :

والشعرُ لا يسطيعه من يظلمه

وهـو للحطيئة في ديوانـه بشـرح ابـن السـكيت ٢/ ٦٨ وانظـر شرح شواهد المغني٤٧٧ وهو في ديوانه من قصيده مطلعها:

فالشعر صَعْبٌ وطويل سُلَّمُه

وورد بـلا نسبة في معـاني الفـراء ٢/ ٦٨ والمقتضـب ٢/ ٣٣ والشـاهد في البيت الرفع في يعجمه ولا يجوز النصب.

⁽١) في الأصل (وينتصب).

⁽٢) هذا تتمة لقول الخليل في الكتاب ٣/ ١٠٠: وإن شئت كان بمنزلة ألا أيهذا الزّاجري أحضر الوغى وفي إملاء ما من به الرحمان ٢/ ٢١٦: إنّ غير منصوب بأعبد مقدماً عليه، وقد ضعف هذا الوجه من حيث كان التّقديرُ أن، اعبدُ وانظر مشكل إعراب القرآن ٦٣٢.

⁽٣) والوجـه الثاني أن يكون منصوباً بتأمروني وأعبد بدل منه، والتَّقْدير: قل أفتأمروني بعبادة غير الله عز وجلً إملاء ما منّ به الرحمان ٢١٦/٢ وانظر مشكل إعراب القرآن ٦٣٢.

 ⁽٤) الرّجز لرؤبة في ديوانه ١٨٦ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٤٣٠ وقبله:

⁽٥) في الاصل (يدخل).

⁽٦) في الكتاب ٣/ ٥٣: أي فإذا هو يعجمه على القطع وانظر المقتضب ٢/ ٣٤.

⁽V) الحج ٥.

و نحن نقرُ في الأَرْحامِ (١) فَعَطَفَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ.

مسألة (١٧٤)

إِذَا قُلتَ : (إِنْ تَأْتَنِي آتِكَ)، فالعامِلُ فِي (آتِكَ)هو الجُمْلَةُ الأُولى (٢٠).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَوَ لَيْسَ مِنْ أَصْلكُم أَنَّ الجُمْلَةَ لا تَعْملُ، فَلِمَ أَعملتموهَا هَاهُنا؟.

قيلَ لَه : إِنَّ حَقِيقَةَ الجُمْلَةِ أَنْ تَكُونَ مُفيدةً، وَ هَذه جُمْلَةٌ لَيْسَت مُفيدَةً، وَ إِذا لَم تكن مُفيدةً تَنزَّلَتْ مَنْزِلَة الحَرْفِ، وذلكَ أَنها لا تُفيدُ، وَ لَيْستْ كَالاسْم، وَ إِنجا هِي مُتَعَلِّقَةٌ بما بَعْدَها كَتَعَلَّقِ الحَرْفِ بما بَعْدَهُ.

وَ إِذَا كَـانَ هَـذَا هَكَـذَا عَلَمْتَ أَنها بَمُنْزِلَةِ الحَرْفِ، يَدُلُكَ عَلَى أَنها لَيْسَتْ من حَيّزِ الجُمَلِ قولُه سُبْحائه : ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرّبين فروحٌ وَ ريحان﴾ (٣).

وَ الجُمْلَةُ لا يَجُوزُ أَنْ يُفرَّقَ بَيْنَها وَ بَيْنَ ما عَمِلَتْ فِيه بالفاء (١)، فَبَقِيَ فيها (٥) من هذا المَوْضع دَلالَةٌ عَلى أَنَّها (٦) بَمْنْزِلَةِ حَرْف المَعْنى.

⁽١) انظر هذا التقدير في الكتاب ٣/ ٣٥ والمقتضب ٢/ ٣٥ وإملاء مامنٌ به الرحمان ٢/ ١٤٠ وذكر أن هناك قراءة بالنصب على أن يكون معطوفاً في اللفظ وانظر معاني القرآن للفراء ٢١٦/٢ ومعاني القرآن للأخفش ١٤٥ أما في تعدد القراءات في نقر فالرفع قراءة الجمهور وفيها قراءة عن المفضل عن عاصم وهي يُقرَّ بالنصب ويَقرَّ عن أبي زيد النحوي، هذا ما ذكره ابن خالويه في القراءات الشاذة ٩٤.

⁽٢) نص الكتاب ٣/ ٦٢-٦٣ واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل آلك إذا قلت: إن تأتني آتك المجزمت بإن تأتني كما تجزم إذا كانت جواباً لأمر حين قلت: اثتني آتك وانظر المقتضب ٢/ ٤٩ وفي العامل في الجواب خلاف بين النحويين انظره في الإنصاف مسأله ٨٤ والإيضاح في علل النحو ١٤٠.

فقد ذهب المازني إلى أنه مبني على الوقف، وعند الكوفيين مجزوم على الجوار، والبصريون منهم من قال: إن العامل فيه حرف الشرط، ومنهم من قال: إن حرف الشرط وفعله يعملان فيه، ومنهم من قال: إن فعل الشرط يعمل في الجواب انظرالإنصاف مسأله ٨٤.

⁽٣) الواقعه ٨٩.

⁽٤) في الأصل (يالجملة).

⁽٥) في الأصل (فيهم).

⁽٦) في الأصل (أنه).

مسألة (١٧٥)

لا يَكُونُ جَوابَ الجزاءِ إلا الفاءُ أَوْ فِعْلٌ، وَ ذَلِكَ أَنَّ الجَزَاءَ مُرْتَبطٌ بَجَوَابه، فَيَحْتاجُ إلى شَيءٍ يوصِلُ إليه الجوابُ(١).

وَ الـواوُ لَيْسَت فيها هذه؛ لأَنّها تُوجبُ الجَمْعَ بَيْنَ الشّيئَيْنِ (٢)، وَ الجَزاءُ إِنَّما (٣) حَقيقَتُه أَنّه يجبُ بالجوابِ عَليه الجَزاءُ.

و الفَاءُ هي بهذه المَنْزِلَةِ، أَلا تَرَى أَنَّهَا تَكُونُ أَعَمَّ من العَطْفِ؛ لأَنَّهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ كَانَتْ فيه للمُعاقَبةِ مَوْضِعٍ كَانَتْ فيه للمُعاقَبةِ تَكُونُ فيه للمُعاقَبةِ تَكُونُ فيه للعَطْفِ، فَتُبتَ بهذا أَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ للمعاقَبَةِ (٤).

وَ إِذَا كَانَتَ كَذَلِكَ لَمْ (٥) تَجَدْ شَيْئًا يُتَوَصَّلُ بِه إِلَى الْجَوَابِ غَيْرَ الفَاءِ، وَ ذَلِكَ أَنْهِم لَمَّا أَرادُوا أَنْ يُجِيبُوا الْجَزَاءَ بِالْمُبْتَدَأُ وِ الْخَبَرِ لَم يَتَهَيَّأَ لَهُمْ ذَلِكِ إِلاَّ بشَيءٍ يوصِلُ الجملةَ الثانية بالجُمْلَةِ الأُولى، فَلَم يَتَهَيَّا ذَلِكَ؛ لأَنَّ الجُمْلَةَ الأُولى هي من فِعْلٍ وَ فَاعِلٍ، وَقَدْ عَمِلَ الشَّرْط فيها.

وَ الجَوابُ إِذَا كَانَ فِعْلاً لَمْ يَحْتَج إِلَى الفَاءِ؛ لأَنَّ الكَلامَ قَدْ ارْتَبَطَ بَعْضُه بَعْضٍ، و هو جُمْلة مِن فِعْلِ وَ فَاعِلِ، و قَدْ عَمِلت الجملة (١٦) الأُولى فيه.

وَ الْمُبْتَداُ و الخَبَرُ لا يَصِحُّ أَنْ تَعْمَلَ فِيْهِ الجُمْلَةُ؛ لأَنَّ الفِعْلَ يَعْمَلُ فِي الاسْم، فلمّا كَانَ كَذلِكَ، وَكَانَ الجَزاءُ ضَرْباً مِنْ ضُروبِ الخَبَرِ، وَأَرادُوا أَنْ يَكُونَ جَوَابُهُ مُبْتَداً وَ

⁽١) نص الكتاب ٣/ ٦٣: واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء وانظر المقتضب ٢/ ٤٩.

 ⁽۲) في االكتاب ٣/ ٦٣: ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا بثم واختاروا الفاء لأن حق الجواب أن
 يكون عقيب الشرط متصلاً به والفاء توجب ذلك، انظر كلام السيرافي في هامش الكتاب ٣/ ٦٣.

⁽٣) في الأصل (فإنما).

⁽٤) في سر الصناعة ١/ ٢٥٤: وإنما اختاروا الفاء هنا من قبل أن الجزاء سبيله أن يقع ثاني الشرط وليس في جميع حروف العطف حرف يوجد هذا المعنى فيه سوى الفاء.

⁽٥) في الأصل (ولم).

⁽٦) في الأصل (أن الجملة).

خَبَراً، لَمْ يَجِدُوا شيئاً يوصَلُ به المُبْتَدأُ وَ الخَبَرُ إِلاَ الفاءَ، لما ذكَرْنا مِن أَنَّ الفَاءَ حقيقتها أنها تكون للمعاقبة، وصارت (١) الجملة مع الفاء فِي مَوضِع جزم (٢)، يَدُلُك عَلَى هَذا أَنَّه يُعْطَفُ عَلَيْها بشَيءٍ فَتجزمُه.

وَ يُشْبِهُ الفاءَ الواوُ من أَنَّ الواوَ حَقيقَتُها الاجْتِماعُ، و إِذا كانتْ عاطِفَةٌ فلا تَخْرِجُ من الاجتماع، فَكَذلِكَ الفاءُ أَيْضاً.

مسألة (١٧٦)

إذا قُلْت : (كَانَ مَنْ يَأْتينِي آتيهِ)، أَبْطَلْت الجَزاءَ هَاهُنا؛ لأَنَّ الجَزاءَ إِلَّما يَكُونُ مُتَعَلِّقاً بَالله، فَإِذا أَعملت فِي حَرْفِ الشَّرْطِ (كَانَ) وَ أَخُواتِها بَطَلَ عَمَلُها؛ لأَنّه يَنْتَقِضُ المَعْنَى الذِي لِلجَزَاءِ (أُ)؛ لأَنَّهُ يَصِيرُ الاسْمُ مَوصُولاً به، فَيَرْتَفِعُ (٥) بـ (كَانَ)؛ لأَنّ يَنْتَقِضُ المَعْنَى الذِي لِلجَزَاءِ (أُ)؛ لأَنّهُ يَصِيرُ الاسْمُ مَوصُولاً به، فَيَرْتَفِعُ (٥) بـ (كَانَ)؛ لأَنّ حَدّ الجَوابِ أَنْ يَكُونَ العامِلُ فِيه هو العامِلُ فِي الجَزاءِ، فَإِذا خَرَجَ عَن هَذا المَعْنَى بَطَلَ الجَزاءُ.

وَ عَلَى لُغَةِ قَوْمٍ يُعْمَلُونَ، يُضمِرونَ الاسْمَ^(١)؛ لأَنَّهِم إِذَا أَضْمَروا الاسْمَ صَارَ الشَّرْطُ و الجزاء في موضِعُ الخَبَر^(٧).

وَ لا يَمْتَنِعُ ذلِكَ؛ لأَنَّ الاسْتِفهامَ يَقَعُ مَوْقِعَ خَبَرِ النُّبِتَدَأُ إِذَا قُلْتَ : (زَيْدٌ هَلْ

⁽١) في الأصل (صارت).

⁽٢) في سر الصناعة ١/ ٢٥٤: إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلاً إلى الججازاه بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر أو الكلام الذي يجوز أن يبتدأ به، فالجملة في نحو قولك: إن تحسن إلي فالله يكافئك، لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره.

⁽٣) في الأصل (من).

⁽٤) في الكتاب ٣/ ٧١: وإنما أذهبت الجزاء من هاهنا لأنك أعملت كان وإن، ولم يسغ لك أن تدع كان وأشباهه متعلقة لا تعملها في شيء، فلما اعملتهن ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه.

⁽٥) في الأصل (يقع).

⁽٦) أي: يعملون اسم الشرط ويضمرون الاسم في (كان).

⁽٧) في الكتاب ٣/ ٧٢: وتقـول كـان من يأته يعطه وليس من يأته يجببه، إذا أضمرت الاسم في كان أو في ليس لأنه حينئذ بمنزلة لست وكنت فإن لم تضمر فالكلام على ما وصفناً.

ضَرَبْتُه؟)، وَ إِنْ كَانَ مُنْقَطِعاً، فَكَذلِكَ يَكُونُ هذا أَيْضاً خبراً.

مسألة (١٧٧)

قَالَ (١): (إِذَا) لا يُجازى بها إِلا فِي الشَّعْرِ (٢).

وَ إِنِّمَا كَانَ ذَلَكَ لَأَنَّ الجَزَاءَ مُبْهَمٌ، وَ (إِذَا) إِنَّمَا تَكُونُ لِشَيءٍ مَخْصُوصٍ، و إِذَا كَانَ ذَلَكَ كَذَلَكَ فَقَدْ خَرَجَ مَعْنَى الجَزَاءِ؛ لأنَّه موقّت لشيءٍ مُبْهَم.

وَ مَنْ أَجَازِه شَبَّهَهُ بِالْجَزَاءِ؛ لأَنَّ الآخَرَ يَجِبُ بِوُجُوبِ الْأَوَّلِ وَ إِنْ كَانَ مُوجَباً (٣).

مسألة (۱۷۸)

إِذَا قُلْتَ : (آَتَدْكُرُ إِذَ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ)، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُضافَ إِلَى الشَّرْطِ وَ الجَزاءِ، وَ ذَلكَ أَنّ (إِذَ) تُضافُ إِلى الجُمَلِ ('').

وَ الجُمْلَةُ لا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ خَبَريَّةً، وَ إِذَا كَانَتْ خَبَريَّةً لا تُضافُ إلِيها (٥)، فَلمّا كانت هـذه الجُملَةُ مُنْقَطِعةً، كَما أَنَّ الاسْتِفهامِ مُنْقَطِعٌ مِمّا قَبْلَه، كانت بَمُنْزِلَةِ الاسْتِفهامِ فَلَمْ يَجُزْ أَنْ تُضافَ إِلى الشَّرطِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا أَنْكَرْتُم أَنْ يَكُونَ هَذَا فَاسَداً، و ذَلَكَ أَنَّ إِضَافَتَه لَيْسَتْ بَأَبْعَدَ من إِضَافتِه إِلَى الاسم، وَ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: (غُلامُ مَنْ تَضْرِبْ أَضرِبْ)، وَ إِذَا كَانَ بهذه المَنزِلَةِ فَمَا أَنْكَرْتُم أَن يَنْضَافَ إِلَى الجُمَلِ؟.

قِيلَ لَـهُ : هَـذا لا يَلْزَمُ، وَ دَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (غُلامُ مَنْ تَضْرِبْ) تَنَزَّلَ بمنْزلةِ حَرْفِ الجَزاءِ إِذَا قُلْتَ : (بِمَن تَمْرُرْ أَمْرُرْ)، فَلا يَخْلُو إِذَا قُلْتَ : (بَمَن تمرُرْ أَمْرُرْ) مِنْ أَحَدِ

⁽١) الخليل في الكتاب ٣/ ٦١ ونقل الفارسي النص بالمعنى.

⁽٢) في البغداديات ٤٥١: وإنه جازى بإذا وذلك مما يستجاز للشاعر في الضروره انظر الكتاب ٣/ ٦١.

 ⁽٣) في الكتاب ٣/ ٦٦: وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بإن حيث رأوها لما يستقبل وأنها لا بد لها من جواب.

⁽٤) في المقتضب ٣/ ١٧٧: فكل ما كان من أسماء الزمان بمعنى إذ فهو مضاف إلى ما يضاف إليه إذ من الابتداء و الخبر والفعل والفاعل وإذا اضيفت إلى الجملة الشرطية ألغت الشرط، وانظر الكتاب ٣/ ٧٥.

⁽٥) أي: لا تضاف إلى الشرط.

ثلاثةِ أَشياء :

إِمَّا أَنْ تُعَلِّقَ الحَرْفَ، وَ إِمَّا أَنْ تُؤَخِّرَه، وَ إِمَّا أَنْ تُقَدِّمَه.

فَبَطَلَ أَنْ تُعَلِّقَه؛ لأَنَّ حَرْفَ الجَزاءِ لا يُعَلَّقُ؛ لأَنَّه لا بُدَّ له من أَنْ يَدْخُلَ عَلى شَيءٍ.

وَ لا يَجُوزُ أَنْ تُؤَخِّرَه؛ لأَنَّه شَرْطٌ، وَ الشَّرْطُ لَهُ صَدْرُ الكَلامِ، فَلَمَّا فَسَدَ هذان الوَجْهان صَحّ الوَجه الثالث.

وَ جَازَ فِي القِسْمِ الثالثِ، وَ ذَلِكَ أَنَّ الباءَ مَعْ مَا بَعْدَهَا مُنْتَصِبَةٌ بـ(تَمْرُرْ)(١)، يَدلَّكَ على ذَلكَ أَنْكَ لَوْ قُلْتَ : (مَرَرْت بزَيدٍ و عَمْراً) لَعَطَفْتَ عَلى (زَيدٍ) وَ عَلى الباءِ(٢).

فَقَدْ عَلَمْتَ أَنها قَدْ تَنزّلَتْ مَنْزِلَةَ اسْمِ قَدْ عَمِلَ فيه الشّرْطُ، وَ تَعَلَّقَ بهِ، وَ لَيْسَ ذلِكَ سَبيلُ الجُمَلِ، اللّ تَرى أَنَّ الجُمَلَ لا تَتَعَلَّقُ ما بَعْدَها، إذا قُلْتَ : (أَتَذْكُرُ إذ من يأتينا نأتيهِ)، (إذ) مُتَعَلِّقَةٌ بـ (تَذكُرُ)، وَ ليست مُتَعَلِّقَةٌ بالباءِ، فلما أشبه الغلامُ في هذه المسألة حرف الجزاء (٣) أُجْرِيَ مجراه.

فَإِن قبال / ١٦ و / قبائلٌ : منا أَنْكَرَتُم أَنْ يَكُونَ هَذَا لَا يَلزَمُ، و ذلكَ أَنَّ الشَّرْطَ وَالْجَزَاءَ هو خَبَرٌ، وَ ذَلِكَ أَنْه يوصَفُ به ما يوصَفُ بالخَبَرِ، وَ يُجْعَلُ صِلَةً، وَ لَيْسَ كَذلكَ الاَسْتِفْهامُ ؟.

قيلَ له : لا يَلْزَمُ هَذَا، و ذلك أنكَ إِذَا قلت (٤): (غُلامَ من تَضْرَبْ أَضْرِبْ) إِنَّما هُوَ مُضافٌ إِلى (مَنْ)، وَ لَيْسَ مُضافًا إِلى الشَّرْطِ، وَ الجُمْلَةُ لَيْسَت كَذلك.

⁽١) في الأصل (بتضرب).

⁽٢) في الكتاب ٣/ ٨٠: لأن الفعل إنما يصل إلى الاسم بالباء ونحوها فالفعل مع الباء بمنزلة فعل ليس قبله حرف جر ولا بعده، وانظر ابن يعيش ٩/٧.

⁽٣) في الكتاب ٣/ ٨٢: وتقول غلام من تضرب اضربه لأن ما يضاف إلى من بمنزلة من وانظر ابن يعيش ٩/٧.

⁽٤) في الأصل (جعلت).

إِذْ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ (إِذَ) إِنَّما هي مُضافَةً إِلَى الجَزاءِ لِيَتِمَّ ()، فَمِنْ هذا الوَجْهِ افْتُرقَ حالاهُما.

مسألة (١٧٩)

إِذَا قُلْتَ : (مَا تَدُومُ لِي أَدُومُ لِكَ)، لا يجوزُ إِلاّ الرَّفْعُ؛ لأنَّه مَصْدرٌ وَقَعَ مَوقِعَ الظّرف، والعامِلُ فيه (أَدُومُ لك)، فكانَ التَّقْديرُ : أَدُومُ لكَ لِدَوامِكَ لِي، وَ إِذَا كَانَ بهذه الظّرف، والعامِلُ فيه (أَدُومُ لك)، فكانَ التَقْديرُ : أَدُومُ لكَ لِدَوامِكَ لِي، وَ إِذَا كَانَ بهذه المَنْزِلَةِ لَـمْ يَجُز فيهِ الجَزاءُ، وَ (ما) وَإِنْ قُدِّرَتْ تَقْديرَ المَصْدَر، فَلا يَعودُ عَلَيْها؛ لأنّها قَدْ صارت بَمْنْزِلَةِ (أَنْ)، فكما أَنَّ (أَنْ) لا يَعُودُ عَلَيْها ذكرٌ؛ لأنّها حَرْفُ مَعْنى، فلَمَّا تَنَزَّلَتْ (ما) مَنْزِلَتَها فِي هَذَا المَوْضِع، لَمْ تَحْتَج إلى عائدٍ يَعودُ (٢).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا أَتْكَرْتُم أَنْ يَكُونَ هَاهُنا قَدْ عَادَ عَلَيْها ذَكْرٌ، وَيَكُونَ تَقْديرُه تَقْديرَ شَيءٍ مَحْدُوفٍ، فَيَكُونَ عَلَى تَقْديرِ : (ضَربتُ الذي تُحبُّ)، فَتريدُ الهاءَ، فَكذلك يَكُونُ تَقديرُها تَقْديرَ (الَّذي)، وَ تَـنَزَّلَ مَنْزِلَةَ المَصْدَرِ؛ لأَنّه لا يَمْتَنِعُ ذلك فيها.

وَلا يجوزُ أَنْ أَحْمِلُها عَلى(أَنْ)^(٣) التي هي حَرْفٌ؛ لأَنَّ (أَنْ) قَدْ عَمِلَت في الفِعْلِ، وَهَاهُنا تَعْمَلُ عمل الفِعْلِ (ما)، فَعَلَمْتَ أَنّه إِنْ جاءَتْ في موضِعِ (ما) بغير عائدٍ إِنَّما هُو عَلى سَبيلِ الاَّسَاعِ، وَ هَذَا قُولُ الأَخفش (٤)؟.

⁽١) تضاف إذ إلى الجزاء ويلغى الجزاء عندها لأنها من الحروف التي تدخل على المبتدأ والمبني عليه فلا تغير الكلام عن حاله الكتاب ٣/ ٧٥ وقد يجوز في الشعر أن يجازى بها. انظر الكتاب ٣/ ٧٥.

⁽٢) في الكتاب ٣/ ١٠٢: وسألته عن قوله: ما تدوم لي أدوم لك، ققال: ليس في هذا جزاء من قبل أن الفعل صار صلة لما فصار بمنزلة الذي وهو بصلته كالمصدر ويقع على الحين كأنه قال: أدوم لك دوامك لي، فما ودمت بمنزلة الدوام ويدلك على أن الجزاء لا يكون هاهنا أنك لا تستطيع أن تستفهم بما تدوم على هذا الحدا.

⁽٤) قول الأخفش هو اعتبارها اسماً إذا كانت مصدرية ويعيد عليها من صلتها ذكرٌ، وفي البغداديات والأخفش يقول: أعجبني ما صنعت أي ما صنعته كما تقول: أعجبني الذي صنعته فلا يجيز أعجبني ما قمت البغداديات ٢٧١ وانظر رصف المبانى ٣٨١.

فَالْجَوابُ عَنْ ذَلَكَ أَنها قَدْ جَاءَت فِي مَوْضِعٍ مَوْصُولَةً، وَلَيْسَ يَعُودُ عَلَيْها ذِكْرٌ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ سُبِحانه: ﴿ عَا كَانُوا يَكُذُبُونَ ﴾ (١).

فَعَلَى أَيِّ وَجْهِ لا يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ الذَكْرُ عَلى (ما) (١)؛ لأَنه لا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: (يَكْذِبونهُ) (٦)، لأَنهُ لَوْ كَانَ مُقَدّراً هذا (يَكْذِبونهُ) (٢)، لأَنهُم لَمْ يُكَذّبوه (١)، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (كانوه)؛ لأَنّه لَوْ كَانَ مُقَدّراً هذا لكَانَ يَنْصِبُ مَفْعولين، وهذا لا يجوزُ، وَإِذا جَازَ هَاهُنا، وَلَيْسَ يَعُودُ عَلَيْها ذَكْرٌ، لَمْ يُنْكَرْ أَنْ يَأْتِي فِي ذلك المَوْضِع فَلا يَعودُ عَلَيْها ذِكْرٌ.

مسألة (١٨٠)

إِذَا قُلْتَ: (الذي يَأْتيني فَلَه دِرْهَمَّ)، وَ(كُلُّ رَجُلٍ يَأْتيني فَلَه دِرْهَمَّ).

لَمّا كَانَ هَـذَا النَّانِي يَجِبُ بُوجُوبِ الأَوَّلِ جَازَ دُخُولُ الفَاءِ لِمَعْنَى الجَزاءِ؛ لأَنّ الآخِرَ يَجِبُ بُوجُوبِ الأَوَّل^(٥).

وَقَالَ سُبْحائه: ﴿ قُلُ إِنَّ المَوْتَ الذي تَفرُّون مِنه فإنَّه مُلاقيكم ﴾ (٦).

قال أَبُو عُمَر:الفاءُ هَاهُنا دَخَلَتْ للتَّوْ كيدِ، قَالَ:لأَنَّ هَذا إِيجابٌ مُخالِفٌ لِلصفة لا للموصوف (٧)، وَ إِذا كانَ هَذا هَكَذا أُدْخِلَت للتَّوْكيد (٨).

⁽١) البقرة ١٠.

⁽٢) رأي الفارسي في البغداديات ٢٧٢: والقول عندي فيها أنها مع مابعدها من الفعل بتأويل المصدر وأنه حرف وليس باسم، لأني وجدت صلته في مواضع لا يجوز أن يعود منها إليه شيء.

⁽٣) في الأصل (يكذبوه).

⁽٤) في الأصل (يكذبون).

⁽٥) في الكتاب ٣/ ١٠٢: فقـال : إنمـا يحسـن في الـذي لأنـه جعـل الآخر جواباً للأول وجعل الأول به يجب الدرهمان فدخلت الفاء هاهنا كما دخلت في الجزاء إذا قال : إن يأتني فله درهمان.

⁽٦) الجمعة ٨. ولهـذه الآيـة قـراءة أخـرى ذكـرها الفراء في معانيه ٣ /١٥٦ وفي قراءة عبد الله: إن الموت الذي تفـرون مـنه مُلاقـيكم وانظـر الحديـث عن الآية في معانيه ٣ / ١٥٥ ــ ١٥٦ وإملاء ما منّ به الرحمان ٢ / تفـرون مـنه مُلاقـيكم وانظـر الحديـث عن الآية وي معانيه ٣ / ١٥٥ ــ ١٥٦ وإملاء ما منّ به الرحمان ٢ / ٢٦٤ والأصول ٢/ ٢٦١، ١٩١١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٩.

⁽٧) في الأصل (للموصوف لا للصفة).

⁽٨) قُـول أبي عمر في الأزهية: فأدخل الفاء في خبر الذين للتوكيد وهذا قول أبي عمر الجرمي وكثير من النحويين الأزهية ٢٤٦-٢٤٧.

قَالَ أَبُو عَلَيّ: يَجُوزُ أَنْ تُقيم المَوْصوفَ مَقامَ الصِّفَةِ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ تُبنى مع المَوْصوف، وَإِذَا كانت تُبنى مَعَه جازَ أَنْ يُجابَ بالفاءِ عَلَى حَدَّ ما أَجَبْتَ فِي المَوْصوفِ(١).

وَمَعْنى الجَزاءِ هَاهُنا مستغلق؛ لأنّ المَوْتَ هُوَ مُلاقيهم هَرَبوا أَمْ لَمْ يَهْرُبُوا^(٢)، فَإِنّ هذا جَوابٌ لَمَن قَدَّرَ أَنَّه إِنْ تَحرّزَ نَجا، كَما قَالَ زُهَيْر:

[٦٠] وَمَنْ هابَ أَسْبابَ المنايا يَنَلْنَه (٣)

فجازى بها وإن كانت المنيّةُ تُدْرِكُه هابَها أَمْ لَمْ يَهَبْها، وإذا جَازَى بها هَاهُنا جزاءً صحيحاً، فَكذلِكَ ثمَّ؛ لأنَّه يَكونُ جواباً لَنْ قَدَّر أَنّه إِنْ فَرَّ نجا(٤).

مسألة (١٨١)

الحُــروفُ النَّاصِبةُ والجَازِمَةُ لا يَحُوْزُ أَنْ يَحَالَ بينها وبين ما عَمِلَتْ فيه (٥) لِعِلَلٍ قَدْ ذَكِرَتْ فيما تَقَدَّمَ، وَلا يَجُوْزُ إِلا فِي (إِنْ)، لأَنّ (إِنْ) قد اخْتُصَّتْ بالدخولِ على الفِعْلِ فلزَمته، وإذا كائتْ بهذِه الصِّفةِ اسْتُجيزَ ذلكَ فيها (١٠).

..... ولو نال أسباب السماء بسلم

⁽١) في إملاء ما منّ به الرحمان ٢/ ٢٦١: أنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد ولأن الذي لا يكون إلا صفة، فإذا لم يذكر الموصوف معها دخلت الفاء والموصوف مراد فكذلك إذا صرح.

 ⁽۲) فالمعنى أي: إن فررتم منه فإنه ملاقيكم ودخلت الفاء لاعتلالهم من الموت عن أنفسهم بالفرار الأصول ٢/
 ١٩١ وانظر تقدير الفارسي في سر الصناعة ١/ ٢٦٩.

⁽٣) في الأصل: (المنية) وهذا صدر البيت عجزه

والبيت لـزهير بـن أبي سلمى في ديوانه ٣٠ وانظر الأصول ١٩١/٢ ومعاني الفراء ٢/٢ والخصائص ٣٠/ ١٩١ والبيت لـزهير بـن أبي سلمى في ديوانه ٣٠ واللسان (سبب) وهو بلا نسبه في الحجة للفارسي ١٩٣١ واللسان (سبب) وهو بلا نسبه في الحجة للفارسي ١٩٣١ والشاهد في البيت المجازاة بمن.

⁽٤) ومن يه بها يلقها، ولكنه قال هذا لمن هاب لينجو الأصول ٢/١٩٢ وفي سر الصناعة ١٦٦٩: أي إن أعتقد أن التحرز ينجيه من الموت.

⁽٥) ينظر سيبويه ٣/ ١٦١-١٦٢ والخصائص ٢/ ٤١٠-٤١١.

⁽٦) انظر المراجع السابقة.

ألا تَرى أَنّ الألِفَ في الاسْتِفْهَام يجوزُ فيها ما [لا] يَجُوزُ في غَيرها، أَلا تَرى أَنّك تَقُولُ : (أَمَرَرْت بزيدٍ)، فيقولُ لكَ المخاطَبُ : (أَزيدٍ)، ولا يَجُوزُ في (هل) وغيرها، وكَذلك جَعَلُوا (أَمْ) معادِلَةً للأَلِفِ، وَلَمْ يعادِلوا بها غيرها، لَمّا كانت الأَلِفُ لا تنتقِل عن الاستفهام استجازوا فيها ما لا يَسْتَجيزونه في غيرها، فَكَذلِك (إنْ).

مسألة (١٨٢)

قَوْلُ اللهِ سُبْحانَهُ ﴿ حَتَى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبُوابُهَا، وَقَالَ لَهُم خَزَنَتُها ﴾ (١) [وَقَوْلُه سُبْحَانه] ﴿ وَلَوْ يَرِى الذِين ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ العَذَابَ ﴾ (٢).

الجَوابُ فِي هَذا المُوْضِع محذوف (")؛ لأَنَّ التَّقدِيرَ: (عُذَّبُوا)، وَكَانَ إِضِمارُ الجَوابِ هَاهُنا أَحْسَنَ مِنْ إِظْهارِهِ؛ لأَنَّ المُسيءَ إِذا عَلِمَ مَا يُعَاقَبُ به، كَأَنَّ نفسُه تَسْكُنُ إليه(٤).

وَكَانَ الحَذفُ أَوْلَى؛ لأَنَّهُ يُقَدِّرُ كُلَّ ضَرِبٍ مِنَ العَذابِ، فَلِذلِكَ صَارَ أَحْسَنَ، فَكَذلِكَ قَوْلُهُ شُرْعِ فِي الْعَذَابِ، فَلِذلِكَ صَارَ أَحْسَنَ، فَكَذلِكَ قَوْلُهُ شُبْحَانه: ﴿ وَلَو أَنَّ قُرآناً شُيِّرَت بِهِ الجِبَالُ أَوْ قُطَّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى ﴾ (٥) فَحَدَف الجَواب؛ لأَنَّهُ أَرادَ تَفْخِيمَ الأَمْرِ؛ لأَنَّهُ يُقَدِّر أَعْظمَ مَا يَؤُول مِنَ الجَوابِ، فَلِهذا كَانَ أَبْلغ.

⁽١) الزمر ٧٣ وفي الأصل (فُتحت أَبُوابُها) بدون واو.

⁽٢) البقرة ١٦٥.

⁽٣) وسَالَت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها﴾ أين جوابها وعن قوله جلّ وعلا: ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار﴾ وقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام الكتاب ٣/١٠٣ وفي معاني القرآن للفراء //٧٧: وترك الجواب في القرآن كثير.

⁽٤) في إملاء ما من به الرحمن ١/ ٧٣: جواب لو محذوف وهو أَبلغ في الوعد والوعيد، لأن الموعود والمتوعد إذا عَرَفَ قَدْرَ النَّعْمَةِ وَ العقويَـةِ وقف ذهنه مع ذلك المُعَيِّن وَ إِذَا لَم يعرف ذهب وهمه إلى ما هو الأعلى من ذلك.

⁽٥) الرعد ٣١.

مسألة (١٨٣)

قَالَ أَبُو عُمَر: اعْلَم أَنَّ حُرُوفاً وُضِعَت لِلفِعْلِ لا (١) يُفْصَلُ بَيْنَها نَحْوَ: (رُبَّما)، وَ(قَلْمَا)، و(قَدْ) وَ(سَوْفَ)، وَمَا أَشْبَهَ ذلِكَ (٢)، وَ(كَأَنَّما) وَ(إِبَّما) يَجُوزُ بَعْدَها الاسْمُ وَالفِعْلُ.

وَأَما (هَلا) وَ(لَوْمَا) فَإِنَّهُ لا يَكُونُ بَعْدَهُما إِلاَّ الفِعْلُ مُضْمَراً أَوْ مُظْهَراً، إِذَا كَانَتْ فِي هَذَا المَوْضِع لأَنَّها لِلتّحضيض^(٣).

وَأَمَّا(رُبَّمَا) فَإِنَّهِا هُيِّئَتْ لِلدُخُولِ عَلَى الفِعْلِ لِدُخُولِ (مَا) عَلَى(ربّ)، وَكَانَتْ قَبْلَ دُخُول (مَا) لا تَدْخُلُ عَلَى الفِعْل.

وَكَذَلِكَ (قَلَّما) تَدْخُلُ عَلَى الفِعْل، وَتَكُفُّها (مَا)، وَإِنْ كَانَت فِعْلاً؛ لأَنَّ (قَلَّ) قَبَلَ دُخُولِ (مَا) عَلَيْها كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الحَرْفِ، أَلا تَرَى أَنَّهُم قَالُوا: (قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ دَلِكَ إِلا زَيْداً)، فَلَمَّا اسْتُعْمِلَتْ اسْتِعْمَال النَّفْي فِي الأصْلِ، وَدَخَلَتْ عَلَيْها (مَا) ازْدادَتْ تَأْكِيداً لِشِبْهِ الْحَرْفِ (نَا).

وَ (كَأَنَّما) وَ (إِنَّما) ليستا به لهِ المَنْزِلَة (٥)؛ لأَنَّ قَبْلَ دُخُولِ (مَا) هُمَا لِلتَّوكِيدِ فَكَذلِكَ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِما (مَا) لَمْ تُخرِجُهما مِنَ التَّوكِيدِ.

⁽١) في الأصل (وهولا) وفوق (هو) ضبّة.

⁽٢) هـذا ما ذكره سيبويه في الكتاب في باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل، وَلا تُغَيِّر الفِعْلَ عَنْ حَالِهِ التِي كان عليها، انظر الباب في الكتاب ٣/ ١١٤.

⁽٣) في الكتاب ٣/ ١١٥: ومثل ذلك هَلا وَلولا و أَلا أَلزَموهن (لا) وجعلوا كلّ واحِدَة مع لا بمنزلة حَرْف واحِد و أخلصوهن لِلفِعْل حيث دخل فيهن معنى التحضيض وفي رصف المباني ٣٦٥: و لا تدْخل أبداً إلا عَلى الأفعال لأنّ التحضيض طَلَبٌ في المعنى و الطلبُ يكون بالفعل فإن جاء شيءٌ مِنْه بالاسم فإلى الفعل يرجع، فإن وُجدَ الاسم بعد لوما فعلى تقدير الفعل وانظر ٤٧١.

⁽٤) في الكتاب ٣/ ١١٥؛ ومن تلك الحروف ربّما وَ قَلّما وأشباهها، جَعَلوا رُبَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة وهيأوها ليذكر بعدها الفعل لأنّهم لَمْ يَكُن لَهُم سبيلٌ إلى رُبّ يقولُ، وَ لا لإلى: قل يقول فألحقوها ما و أخلصوهما للفعل و انظر رصف المباني ٢٧١ ويلي ربّما الفعل الماضي، انظر الازهية ٢٦٦ والمعني ١٣٧٠.

⁽٥) كَأَنَّما و إِنَّمَا يجوز بعدها الأسماء والأَفعال، انظر الكتاب ٣/١١٦.

مسألة (١٨٤)

يُضَافُ إِلَى الفِعْلِ أَسْماءُ الزَّمَانِ تَقُولُ: (هَـذا يَـومَ يَدْهَبُ زَيدٌ) فَتَضيفُه إِلى الجُمَل (١)، وَكَانَ القِياسُ أَنْ لا يُضَافَ هَذِهِ (٢) الإِضَافَةَ.

إِنَّما يُضَافُ لِلتَّخْصِيصِ، وَإِنَّما (٢) كَانَت إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ لا تُوجِبُ تَخْصيصاً لأَنَّه نَكِرَةٌ (٤).

وَ اسْتَجَازُوا ذلِكَ فِيهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْمُضَافُ شَيْئًا يَنْقَضِي كَمَا أَنَّ الفِعْلَ يَنْقَضِي، فَمِنْ حَيْثُ أُشرِكا مِنْ هَذا الوَجْه جَازَت الإِضَافَةُ (٥).

وَ مِمَّا يُضَافُ إِلَيْهِ^(۱): (بذِي تَسْلَم)، وَ إِنْ كَانَ اسْماً، وَ جَازَ فِي هَذَا القَبيلِ وَ إِنْ كَانَ شَاذاً عَنِ القِياسِ بلا وَجهٍ، وَ وَجْهُ ذلِكَ آنَّكَ إِذَا قُلْتَ : بذي تَسْلَم، تَقْدِيرُه تَقْدِيرُه تَقْدِيرُ الْصَدَرِ، يُريدُ: (بِسَلامَتِك)(۷).

/ ١٦ ظ / فَكَذلِكَ هُنا تُقَدِّرهُ كَأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى المَعْنَى؛ لأَنَّ الفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى المَصْدَرِ، كَمَا أَنَّ المَصْدَرَ يَدُلُّ عَلَى الفِعْلِ، وَ إِذا كَانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ جَازَ أَنْ تُضِيفَهُ إِلَيْهِ، وَ تُقَدِّرَهُ فِي

⁽١) في الكتاب ٣/١١٧: 'يُضاف إِليها أسماءُ الدهر وذلك قولك هذا يوم يقوم زيدٌ انظر المقتضب ٣/١٦.

⁽٢) في الأصل (من).

⁽٣) في الأصل (فلما).

⁽٤) في ابن يعيش ٣/١٦: أن الإضافة إلى الأفعال مما لا يصح لأنّ الإضافة ينبغي بها تعريف المُضاف وإخراجه من إبْهام إلى تخصيص على حسب خصوص المُضاف إليه في نفسه والأفعال لا تكونُ إلا نكرات ولا يكون شيءٌ منها أخص من شيء فامتنعت الإضافة إليها.

⁽٥) في علمة جواز الإضافة قال المبرد في المقتضب ٣/ ١٧٦: والزّمان كالفِعْل إنّما هو مضي الليل والنهار، فَإِذَا قُلت: هذا يوم يقوم زيد فمعناه الذي فعل فيه أو عرف فيه أو حدث له فيه حادث وانظر الكتاب ٧/٣٧ وفي ابن يعيش ٣/ ٢٦: وقال قوم : إنّما أُضيف الزّمان إلى الفِعْل لأنّ الفعل يَدلُ على الحدث والزّمان، فالزّمان أحد مدلولي الفعل فشاعت الإضافة إليه كإضافة البعض إلى الكل، وذهب قومٌ إلى أنّ الإضافة إنّما هي إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده.

⁽٦) في الأصل (أنه).

⁽٧) في الكتاب ٣/ ١١٨: ومما يُضاف إلى الفعل أيضاً: لا أَفْعَلُ بذي تسلمُ، ولا أفعلُ بذي تسلمون، المعنى: لا أفعل بسلامتك وذو مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبلهُ. و انظر ابن يعيش ٣/ ١٩.

المَعْنَى إِلَى المَصْدَرِ(١)، عَلَى هَذَا الوَجْهِ.

مسألة (١٨٥)

(إِذ) تُضَافُ إِلَى الفِعْلِ المَاضِي، تَقُولُ: (إِذ قَامَ زَيْدٌ كَلَّمْتُكَ)، فَتَضيفُها إِلَى المَاضِي مِنْ حَيْثُ كَانَتْ (إِذ) تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الفِعْلَ قَدْ مَضَى، فَمِنْ حَيْثُ دَلَّت عَلَى ذَلِكَ جَازَ إِضَافَتُها إِلَى الجُمْلَةِ المَاضِيَةِ (٢).

وَ يُضَافُ إِلَى الْمُضَارِعِ إِذَا كَانَ حِكَايَةً عَنْ حَال قَدْ مَضَتْ، وَ هُوَ قَوْلُهُ سُبحائه: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ للَّذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ وَ أَنْعَمْتَ عَلَيه ﴾ (٣) لَمّا كَانَ حِكَايَةَ حَالٍ قَدْ مَضَتْ جَازَ ذَكِ (٤). ذلك (٤).

وَ يُضَافُ إِلَى الجُمْلَةِ مِن الْمُبْتَداْ وَ الخَبَرِ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ هَاهُنا شَيَءٌ يَمْنَعُ مِنْ إِضَافَتِهِ، كَمَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى الفِعْلِ الْمَاضِي^(٥).

وَ (إِذا)^(١) لا تُضَافُ إِلا إلى الفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ؛ لأَنَّها بَمَعْنَى الشَّرْطِ وَ الجَزَاءِ، وَ ذلِكَ لا يَصِحُّ إِلاَّ فِي المُسْتَقْبَلِ أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْناه (٧).

⁽١) يعني: هو في المعنى مضاف إلى المصدر وهذا في قولك: هذا يوم يذهب زيدٌ.

⁽٢) في الكتاب ٣/ ١١٩: جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل و إلى الابتداء والخبر لأنه في مَعْنى إذ، فأضيف إلى ما يُضاف إليه إذ وفي ابن يعيش ٤/ ٩٥-٩٦: فأمّا (إدْ) فإنها تقع على الأزمنة الماضية، كلها مبهمة فيها، لا اختصاص لها ببعضها دون بعض فاحتاجت لذلك إلى ما يُوضّحها والكشف عن معناها، وإيضاحها يكون بجملة بعدها فصارت بمنزلة بعض الاسم وضارعت الذي والأسماء الناقصة المحتاجة إلى الصلات وانظر المغنى ٨٤.

⁽٣) الأحزاب ٣٧.

⁽٤) في المغني ٨٤: "تُلْزَم إذْ الإضافَة إلى جملة إمّا اسمية نحو: ﴿ واذكروا إذ أنتم قليل﴾ أو فعلية فعلها ماض لفظاً ومعنى نحو: ﴿ وإذ قال ربّك للملائكة ﴾ ﴿ وإذ ابتلى ابراهيم ربه ﴾ ﴿ وإذ غدوت من أهلك ﴾ أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظاً نحو: ﴿ وإذ يرفع ابراهيم القواعد ﴾ إذ يمكر بك الذين كفروا ﴿ وإذ تقول للذي أنعم الله علم ﴾ .

⁽٥) ينظر الكتاب ٣/ ١١٩ والمغنى ٨٤، وابن يعيش ٤/ ٩٦.

⁽٦) في الأصل (إذ).

⁽٧) في الكتاب ٣/ ١١٩: وإذا كان لما لَمْ يقع لم يضف إلا إلى الأفعال لأنَّه في معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلا

وَ إِذِا كَانَ هَذَا هَكَذَا فَقَد عَلِمْتَ أَنَّهُ لا يَجُوزُ إِضَافَةُ (إِذَا) إِلَى الفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ
قَـالَ سِيبَويه: لا يَجُوزُ أَنْ تَقُـولَ: (أَضْرَبُكَ إِذَا زَيْدٌ منطَلِقٌ)؛ لأَنَّ (إِذَا) بَمَعنَى الْجَزَاءِ فِي الْأَسْمَاءِ، فَلِذلِكَ لَمْ يَجُزْ^(۱).

مسألة (١٨٦)

(إِنِّ) تُكسَرُ إِذَا كانتْ وَاقِعَةً موقِعَ الفِعْلِ أَوْ الاسْم، وَ ذَلِكَ قَوْلُكَ : (إِنِّ زَيداً قَائِمٌ)؛ لأَنَّكَ تَقُولُ : (زَيْدٌ قائم)، و (قامَ زَيدٌ) فَلَيْسَ الاسم أَوْلَى به من الفعل (٢٠).

وَ إِذَا كَانَ فِي خَبَرِهَا اللهمُ كَسَرْتَ^(٣)؛ لأَنَّ اللهمَ إِذَا وَقَعَتْ خَبَراً عَلَّقَتْ الفِعْلَ عن الاسْم، فَكَأَنَّكَ تَنْوي بها التَّقْدِيمَ.

وَ إِذَا نُوَيتَ بِهَا التَّقْدِيمَ، كَانَ مَوْضِعُها مَوْضِعَ ابْتِداءٍ، فَكَانَ التَّقديرُ أَنَّ (أَ) بَعْدَها (إِنِّ)، و إِذَا كَانَتْ (إِنِّ) بَعدَها، جَعَلوها في مَوْضِعِها و كَسَروها (٥٥)، وَ لَمْ يَجْمَعُوا بَيْنَهما؛ لأَنَّ (إِنَّ) حَرْفُ يُؤَكِّدُ بِه، فَلَمْ يَجْمَعُوا بَيْنَهُما (٢٦)، وكانَ تَأْخيرُها فِي الخَبَرِ أَحْسَن؛ لأَنَّ لأَنَّ (إِنَّ) حَرْفُ يُؤَكِّدُ بِه، فَلَمْ يَجْمَعُوا بَيْنَهُما (٢١)، وكانَ تَأْخيرُها فِي الخَبَرِ أَحْسَن؛ لأَنَّ

إلى الأفعـالُ وفي المغني ٩٢-٩٣: ' فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مُضَمَّنَةً معنى الشرط وتختص بالدخول على الجملة الفعلية وانظر ابن يعيش ٩٦/٤ والأزهية ٢٠٤.

⁽١) في الكتاب ٣/ ١١٩: 'حَدَّثنا بذلك يونس عن العرب لأنك لا تقول: يكون هذا إذا زيدٌ أميرٌ .

⁽٢) انظر الكتاب ٣/ ١٢٠، وفي شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٤: 'كل موضع يتعاقب عَلَيه الاسم والفعل فإن فيه مكسورة وفي الإيضاح ١٢٩: 'وأما المكسورة فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عَلَيْه الابتداء والفعل.

⁽٣) فالموضعُ الـذي تكسـرُ فـيه إذا وقعت مبتداً نحو: إن زيداً لقائم وإذا كان في خبرها اللام شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٩ وانظر هذه اللام في اللامات ٧٢.

⁽٤) (أن) وضع الناسخ فوقها ضبة.

⁽٥) في اللامات ٧٧: 'ألا ترى أنّك تقول: عَلمت لزيد قائِمٌ، وحَلَفْتُ لأَخوك قائم ولا يكون لعلمت تَسلّط على ما بعد اللام، فكذلك كان الأصل في قولك: علمت أن زيداً لقائم علمت لإنّ زيداً قائم، فمنعت اللام الفعل أن يعمل في إن فبقيت مكسورة على حالها ثم أخرت اللام إلى الخبرُ وفي المغني ٢٣٠: للام الابتداء الصدرية ولهذا علقت العامل في: علمت لزيد منطلقُ وانظر رصف المباني ٣٠٨.

⁽٦) في اللامات٧٠: وأما لزوم اللام في الخبر دون الاسم فإن أصلها كان قبل أن يقال: إن زيداً لقائم، لإن زيداً قائم فاستقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين فجعلوا إن في الابتداء واللام في الخبر وانظر رصف المباني٣٠٨.

الخَبَر الذي يُؤكُّدُ (١)، وَ يَحسُن أَنْ لا يَلي الَّلامَ إِلا اسْم واحِدٌ، وَ لَيْسَ ذلِكَ فِي (أَنّ).

مسألة (١٨٧)

إِذَا قُلْتَ : (لَـو أَنَّـه ذَهَـبَ كَانَ خَيراً لَه) فَتَحْتَ (أَنَّ)؛ لأَنَّ الفِعْلَ بَعد (لَوْ) في التَّقدير (٢).

أَلَا تَرَى أَلَكَ لَوْ قُلْتَ : (لَو أَنَّكَ جَنَّتَنِي لأَكْرَمتُكَ) فَتَقَدِّرُ الفِعْل بَعْدَ (لَو) (٣)، أَلَا تَرى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : (لَوْ مَجيئك) لاسْتَحَالَ، فَاكْتَفى بذكْرِ الفعل الذي في الصِّلَةِ، وَ جَعَلَه دلالةً عَلى المَحْدُوف (٤).

مسألة (۱۸۸)

إِذَا قُلْتَ : (مَا رَأَيتُ مُدْ أَنَّ اللهَ خَلَقَنِي)، فلا يَجُوزُ إِلاَّ أَنْ تَفْتَحَ (أَنَّ).

لأنَّه لا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ (مُدُّ) حَرْفاً أَوْ اسْماً، فَإِنْ كَانت حَرْفاً كان تَقْديرُه : مُنْدُ زَمَنِ، وَ إِن كَانت اسْماً فَـ(أَنَّ) فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ.

فَعَلَى كِلا الوَجْهَيْنِ لا يَجُوزُ إِلاَّ الفَتْحُ^(٥).

مسألة (١٨٩)

إِذَا قُلْتَ : (أَمَا أَنَّه)، فَمَنْ كَسَرَ جَعَلَ (أَمَا) حَرْفاً، كَأَنَّه قالَ : أَلا إِنَّه

⁽١) انظرها في اللامات ٧٦-٧٧ وفي رصف المباني ٣٠٨-٣٠٩.

⁽٢) انظر الكتاب ٣/ ١٢١، وفي المقتصد ٤٧٦: 'وإذا اختص الموضع بأحدهما لم يكن إلا الفتح وذلك يمثل بلولا التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره ولو . ويقول: ولو مختص بالفعل وانظر رصف المباني ٣٥٩.

⁽٣) العبارة من قوله (ألا ترى أنك) كررت في الأصل.

⁽٤) في إيضاح الشعر ٤٣٧: وأشبه هذا قولهم: لو أن زيداً جاءني في أن الفعل الجاري في الصلة سد مسد الفعل الذي يقع قبل أن بعد (لو) ولولا هذا الفعل لم يجز ألا ترى أنه لا يجوز: لو مجيئك.

⁽٥) أعلم أن مذ يكون ما بعدها من الزمان مرفوعاً أو مخفوضاً فإذا كان مرفوعاً فهي اسم ولا حاجة لنا بالكلام عليها إذ ذاك وإذا كان ما بعدها مخفوضاً فهي حرف جر رصف المباني ٣٨٥ وانظر المغني ٣٣٥، وفي فتح أن قال الفارسي في الإيضاح: وتقول: ما رأيته مذ أن الله خلقني فتفتح أن بعد مذ ولا بد أن تقدر حذف المضاف قبل أن جعلت مذ حرفاً أو اسماً الإيضاح ١٣١-١٣٢ وانظر اسميتها في الكتاب ٣/ ١٢٢.

مُنْطَلَقٌ، فَابْتَدأُ(١).

وَ إِنْ شَاءَ جَعَلَ (أَمَا) بَمُنْزِلَةِ (حَقَّاً) (٢)، كَأَنَّه قَالَ : (أَحَقَّاً)، وَ ذلكَ أَنَّكَ تُوكِّدُ بها كَما يُؤَكَّدُ بِغَيْرِهَا.

وَ إِذَا نَصَبَ (٣) فَيَجُوزُ نَصَبُه عَلَى وَجُهَيْنِ :

أَحَدِهما يَجْعَلُ (حَقَّاً) ظَرْفاً لِلدَّهَابِ، وَ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بالظَّرف (؟)، و يَجُوزُ أَنْ لا تَجْعَلَه ظَرْفاً وَ لَكن تَجعَلُه مَصْدَراً، وَ تَنْصِبُ (أَنّ).

مسألة (١٩٠)

قَالَ الخَلِيلُ فِي قَولِهِ سُبْحَانَه: ﴿ وَ مَا يُشْعِرُكُم إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤمِنُونَ ﴾ (٥) فَكَأَنَّه قَطَعَ الكَلام مِمَّا قَبْلَه، فَكَأَنَّه قَالَ: مَا يُدْريكَ وَ لَعَلَّه، ثمّ قَالَ: إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤمِنُون (٢).

وَ الْفَتْحُ تُقَدّر بها (لَعَلّها)؛ لأنّك إذا فَتَحْتَها لا يَجُوزُ إِلا أَنْ تُقَدِّرَها (لَعَلّها)؛ لأنّك لو لَمْ تُقَدّرها هَذا التّقْديرَ كانَ (مَا يشعِرُكُم أَنْ يَكُونَ كُونُها إِذا جاءَت لا يُؤْمِنونَ) عُدراً لَهِم، فَلّما اسْتَحالَ هذا المَعْنَى صارَتْ بَعْنَى (لَعَلّها)، وَ قَدْ جَازَ فِي الشّعْرِ

⁽١) في الكتاب ٣/ ١٢٢: وإذا قال أما إنه منطلق فإنه بمنزلة قوله ألا، كأنك قلت ألا إنه ذاهب وانظر المغني ٥٥.

 ⁽٢) في العضديات ٢٤١: فالذين فتحوا أن بعد أما جعلوها بمنزلة حقاً وفي الكتاب ٣/١٢٢: إذا قال أما أنه
 منطلق فإنه يجعله كقوله حقاً أنه منطلق وانظر المغنى ٥٥.

⁽٣) أي: فتح همزة إنّ.

⁽٤) في العضديات ٢٤٣: 'فالقول في أن فيه وأنها مع صلتها في موضع رفع بالظرف وانظر العضديات في ظرفية حقاً في ٢٤٠-٢٤٢ وانظر المغنى ٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦١.

⁽٥) الأنعام ١٠٩. وفيها أربع قراءات: الأولى بكسر الهمزة والثانية بفتح الهمزة والثالثة قراءة أبي لعلها إذا جاءت والسرابعة قراءة عبد الله ما يشعركم إذا جاءتهم لا يؤمنون انظر الحجة لابن خالويه ١٢٢ ومعاني القرآن الفسراء و١/ ٣٥٠ والبيان ٣٣٤ والتيسير ١٠٦ والشاهد هنا القراءة بكسر الهمزة وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ابن العلاء.

⁽٦) قـول الخليل: إنما قال: وما يشعركم، ثم ابتدأ فأوجب فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون الكتاب ٣/ ١٢٣ وفي معاني القرآن للفراء وقرأ بعضهم إنها مكسورة الألف إذا جاءت مستأنفة ويجعل قوله وما يشعركم كلاماً مكتفياً ١ / ٣٥٠.

وَالكَلامِ، قَالُوا : (ادْخُلْ السّوقَ أَنَّك تَشْتَرِي)، تُريدُ : لَعَلَّكَ تَشْتَرِي، فكذلكَ هَاهُنا (١٠).

مسألة (١٩١)

تَقُولُ: (إِنّ لَكَ هذا وَ أَنْكَ لا تُؤْذي)، فَيَجُوزُ أَن تُعْمِلُها فِي (أَنّ) إِذَا أَخَّرْتَها، وَ عَطَفْتَ عَلَيْها بَحَرْفٍ، كَأَنّه يُريدُ إِنَّ لكَ هذا وَ ذلك (٢٠).

وَ قَدْ يَجُوزُ فِي النَّسَقِ^(٣)، وَ إِنْ كَانَ ضَعِيفاً، كَما يَجوزُ فِي قَولِكَ : (رُبَّ رَجُلٍ وَ امْرَأَتِه)، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّه يَجُوزُ فِي النَّسَقِ ما لا يَجُوزُ فِي غيرِهِ.

مسألة (١٩٢)

قَالَ⁽¹⁾: وَ لا يَحْسُنُ أَنْ تَلِي (إِنّ) (أَنّ)؛ لأَنّهُ⁽⁰⁾ قَدْ أَشْبَهَتها فِي اللّفْظِ، وَ مُشَابَهَةُ اللّفْظِ لَـهُ حُكْـمٌ وَ مِـزْيةٌ، وَ هُـوَ يُؤكَّـدُ بها كَما يُؤكَّدُ بها، وَ لا يَجْمَعُونَ شَيْئَيْنِ لِمَعنى وَاحِدٍ، وَ إذا كَانَ هَكَذا اسْتَحَالَ أَنْ يُوقِعُوها عَلى (أَنّ) (1).

أَلَا تَسرى أَنَّهُم لَمْ يَجْمَعُوا بَيْنَ اللهم وَ بَيْنَ (إِنَّ) (() لاجْتِمَاعِهما فِي مَعْنَى التَاْكِيدِ، فَهِ أَنَّ إِلِى الْإِنَّ)، فَلَمَّا اسْتَحَالَ ذلِكَ فِي الكلام ِ فِي التَاْكِيدِ، فَهُ أَنَّ اللهم السَّتَحَالَ ذلِكَ فِي الكلام ِ فِي اللهم السَّتَحَالَ فِي (أَنَّ).

⁽١) ولو قال: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون كان عذراً لهم، وأهل المدينة يقولون أنها، فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: اثـت السوق أنك تشتري لنا شيئاً أي: لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون هـذا نص قول الخليل في الكتاب ٣/ ١٣٣ وانظر معنى الآية في معاني القرآن للفراء ٣/ ٣٥٠ وإملاء ما من به الرحمان ١/ ٢٥٧.

 ⁽۲) في الكتاب ٣/ ١٢٣: وتقول: إن لك هذا علي وأنك لا تؤذي كأنك قلت: وإن لك أنك لا تؤذي، وإن شئت ابتدأت في الكلام على إن لك.

⁽٣) أي: الكسر.

⁽٤) يقصد الخليل وهو يتابع المسائل السابقة وهذه المسألة في الكتاب ٣/١٢٣–١٢٤.

⁽٥) في الأصل (لأن).

⁽٦) نص الكتاب ٣/ ١٢٤: و أعلم أنه ليس يحسن أن تلي إن أن و لا أن إن.

⁽٧) السيرافي: فكرهوا الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين اللام وإن هامش الكتاب ٣/ ١٢٤ وفي المقتضب ٢/ ٣٤٣: ليس يحسن أن يلمي إنَّ أنَّ لأن المعنى واحد كما لا تقول: لأنّ زيداً منطلق لأن اللام في معنى إنّ، فإن فصلت بينهما بشيء حسن واستقام وانظر اللامات ٧٧ ورصف المبانى ٣٠٨.

مسألة (١٩٣)

وَ تَقَعُ (إِنَّ) وَ (أَنَّ) عَلَى (أَنْ) المُخَفَّفَةِ المَفْتُوحَةِ، وَ هِيَ البِّي تَعْمَلُ فِي الفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ؛ لأَنَّها عَنْزِلَةِ اسْم، وَ قَدْ التَّدِئَ بها (١١).

قَالَ سُبْحانَه : ﴿ وَ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ۚ () فَلَمَّا ابْتُدِئَ بها، وَ كَانَتْ (إِنَّ) وَ (أَنَّ) تَقَعُ عَلَى مَواضِعِ الابْتِدَاءِ جَازَ دُخُولُها عَلَى (أَنْ).

وَ أَجَازَ أَبُو الْحَسَنِ : (إِنَّ لَكَ أَنْكَ تُكرِمُ) فَأَوْقَعَها عَلى (أَنَّ)^(٣) فَأَعْمَلَها، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ تَأْخَرِها وَ فَصْلَكُ (٤) بَيْنَ (إِنَّ) وَ بَيْنَها، بذلِكَ جَازَ فِيها مَا لَمْ يَجُزْ بغَيْرِ دُخُول (لكَ) (٥).

أَلَا تَـرى أَنَـكَ تَقُـولُ: (إِنَّ لَـكَ لأَجْراً)، وَ لا يَجُوزُ (إِنَّ لأَجْراً)، فَقَدْ أَعْملَت (إِنَّ) فيما دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللّهُ إِذَا حِلْتَ بَيْنَها وَ بَيْنَ الّلامِ، فَكَذَلِكَ (إِنِّ).

مسألة (١٩٤)

قَولُهُ سُبْحَانَه : ﴿ ذَلِكُم وَ أَنَّ اللهَ مُوهِنُ كَيْدِ الكَافِرِينَ ﴾ (٢) فَإِذَا فَتَحْتَ عَطَفْتَ عَطَفْتَ عَلَى وَذَلِكَ)؛ لأَنَّهُ خَبَرٌ عَلَى قُولِيهِ (ذَلِكَ)؛ لأَنَّهُ خَبَرٌ عَنْهُما جَمِيعًا (١٠).

⁽١) في الكتاب ١٢٤: 'لأن أن والفعل بمنزلة مصدرفعله الذي ينصبه والمصادر تعمل فيها إن وأن وانظر معاني القرآن للأخفش ١٥٩، ٣٦٥.

⁽٢) البقرة ١٨٤٥.

⁽٣) انظر معانى القرآن للأخفش ١٠٩.

⁽٤) في الأصل: (وفصلها).

⁽٥) فإن فصلت بينهما أو عطفت حسن، فالفصل قولك: إن لك أنك تحيا وتكرم هامش الكتاب ٣/ ١٠٤ وانظر رصف المباني ٣٠٨ واللامات ٧٥.

⁽٦) الأنفال ١٨.

⁽٧) في الأصل (ذلك).

⁽٨) في الكتاب ٣/ ١٢٥: وذلك لأنها شَرِكَتْ ذلك فيما حُمِلَ عليه كأنه قال: الأمر ذلك وأن الله وانظر معانى الأخفش ١٠٩.

وَ يَجُوزُ أَنْ تَكْسِرَ عَلَى الابْتِدَاءِ، وَ تَجْعَلَهُ عَطْفَ جُمْلَةٍ على جُمْلَة (1)، وَ جَازَ العَطْفُ يغَيْرِ الواوِ؛ لأَنَّ فِي الجُمْلَةِ الثانِيَةِ ذكْراً من الجُملة الأُولى، فَلأَجْلِ الذِّكْرِ الذِي فِيها قَامَ مَقامَ العَطْفِ، وَ هَذا العَطْفُ الذِي ذكرَهُ بغَيْرِ الوَاوِ هُوَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : (جَئْتُكَ إِلَاكَ)(٢)، تَحذفُ الواو.

مسألة (١٩٥)

قَوْلُه سُبحانه : ﴿ ذَلِكَ وَ مَنْ عَاقَبَ بَمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ﴾ (٣) فَـ (مَنْ) لا تَخْلُو مِنْ أَحَدِ وَجْهَيْنِ :

إِمَّا أَنْ تَكُونَ لِلجَزَاءِ، فَهِيَ مُنْقَطِعَةٌ مِنَ الْأَوَّل (٤).

وَ إِنْ كَانَتْ بِتَقْدِيرِ (الذِي)، فَلا يَجُوزُ أَنْ يُعْطفَ عَلى ذَلِكَ، لأَنَّ تَقْدِيرُهُ تَقْدِيرُ الأَمْرِ، وَ لَيْسَ هُوَ الأَمْرِ (٥٠).

فَعَلَى الوَجْهَيْنِ جَمِيعاً يَنْقَطِعُ، فَإِذا جَازَ فِي الآيَةِ جَازَ فِي (إِنَّ).

مسألة (١٩٦)

قَـالَ الْحَلِيلُ فِي قَوْلِهِ سُبْحانه : ﴿ وَ أَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً وَاحِدَةً ﴿ اَنَّ هَاهُنا مُتَعَلِّقَةٌ بِـ (اعْبدون) (٧) ، فَتَقْدِيرُهُ : فاعْبُدُونِ لأَنَّ هَذِهِ أُمَّتكم، فَحَذَفَ اللّامَ، فَصَارَ فِي

⁽١) انظر الكتاب ٣/ ١٢٥.

 ⁽۲) يـريد: جئـتك إنــك تحب المعروف. وهو في الكتاب ٣/١٢٦-١٢٧ على تقدير اللام وهو هنا بتقدير الواو،
 يريد: جئتك وإنك تحب المعروف.

⁽٣) الحج ٢٠.

⁽٤) رأي سيبويه في الكتاب ٣/ ١٢٥.

⁽٥) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٧٨.

⁽٦) المؤمنون ٢٣ وفتح همزة أنّ وتشديد النون قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو انظر السبعة في القراءات ٢٤٦.

⁽٧) خلط الفارسي في هـذا الموضع بين الآيتين، الآية الموجودة في سورة الأنبياء والموجودة في سورة المؤمنون، والمعنى واحد.

مَوْضِعٍ نَصْبٍ بـ (اعْبدُونِ) (١)؛ لأَنَّ (أَنَّ) مَفْعُولٌ لَهُ، وَ إِذَا حَدَفْتَ الَّلامَ انْتَصَبَ.

مسألة (١٩٧)

فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَه: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِر ﴾ (٢) يَكُونُ التَّقْدِيرُ: فَدَعَا رَبّه بهذا (٣).

مسألة (١٩٨)

كُلِّ مَوْضِع كَانَتْ فِيْهِ (أَنَّ) فَهُوَ (أَنَّما)، وَ (إِنَّ) (إِنَّما) (١)، قَالَ سُبْحانَه : ﴿ يُوْحى إِلِيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ (٥) فَهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ (٦) وَ التَّقْدِيرُ : يُوْحَى إِلِيّ وَحْدَانِيُّتُهُ. مسألة (١٩٩)

قَوْلُ الشَّاعِر / ١٧ و /:

[71] أَبْلِغِ الحَرْثَ بنْ ظَالِم الموعِدَ وَ النَّاذِرَ النُّدُورَ عَلِيًّا أَنَّمَا تَقْتُلُ النَّيَامَ وَ لا تَقْتُلُ مَنْ كَانَ ذا سِلاح كَمِيًّا (٧) فَالفَتْحُ أَوْلَى لأَنَّهُ أَرَادَ: بَلَغَهُ ذلِكَ مِنْ حَالِهِ (٨)، أَيْ: بَلَغَهُ قَتْلَهُ النيامَ. وَ الكَسْرُ يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَ الفَتْحُ أَوْلَى (٩)، وَوَجْهُ تَجويزِهِ أَنَّهُ يَحْكي الكَلامَ، كَأَنَّهُ

⁽١) قــول الخلــيل في الكــتاب ٣/١٢٦–١٢٧ فقــال: إنمــا هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، وقال نظيرها: لإيلاف قريش لأنه إنما هو: لذلك فليعبدوا فإن حذفت اللام في أن فهو نصب.

⁽٢) القمر ١٠.

⁽٣) في الكتاب ٣/ ١٢٧: إنما أراد بأنبي مغلوبٌ وبألمى لكم نذير مبين ولكنه حذف الباء وانظر مسألة رقم ٢١٣.

⁽٤) انظر الكتاب ٣/ ١٢٩.

⁽٥) الكهف ١١٠.

⁽٦) انظر البيان ٢/ ٣٣٦ ومشكل إعراب القرآن ٦٤٠.

⁽٧) البيتان لعمرو بن الإطنابة، انظر سيبويه والشنتمري ١/ ٤٦٥ والأصول ١/ ٢٧٢ وبلا نسبة في ابن يعيش ٨ / ٥٦ ومعانى الأخفش ١١١.

⁽٨) لا تكون أنما ههنا أيضاً إلا مفتوحة إبن يعيش ٨/ ٥٧، وفي الأصول يجوز أن تكون على الابتداء، انظر الأصول ١/ ٢٧٢ وكذلك في الكتاب ٣/ ١٣٠.

⁽٩) ينظر الكتاب ٣/ ١٣٠ والأصول ١/ ٢٧٢ وابن يعيش ٨/ ٥٧ ومعاني القرآن للأخفش ١١٠.

قَالَ : قُلْ إِنَّما تَقْتُلُ النِّيامَ، فَإِذِا أَرَادَ بِهِ هَذا فَكَأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى قَدْ كَانَ مِنْ حَالِهِ ذلِكَ، وَ قَدْ أَعْلَمَهُ.

مسألة (۲۰۰)

إِذَا قَالَ: (وَجَدْتُكَ إِنِّما أَنْتَ صَاحِبُ شَرِّ)، لَمْ يَجُزْ إِلاَّ الكَسْرُ؛ لأَنَّ تَقْدِيرَ الكَلامِ لَو فَتَحَ: وَجَدْتُكَ صُحْبَةَ الشَّرِّ، وَالرَّجُلُ لا يَكُونُ صُحْبَةَ الشَّرِّ، فَلَمَّا لَمْ يَكُن كَذَلِكَ كَسَرْتَ (إِنَّ) لَمَّا لَمْ يَصِحَّ المَعْنَى، فَصَارَت الجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الخَبرِ^(۱)، وَلَمْ تَحْتَج إِلَى خَبَرِ أَنْ يَأْتِي لمَا فِي الجُمْلَةِ الثَانِيَةِ مِنَ العِلْمِ بِهِ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ كُئِيِّر :

[٦٢] أَراني وَلا كُفْرَانَ للهِ إِنَّما أُوَاخِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلَّ بَخِيلِ (٢)

لمَا لَمْ يَسْتَقَمَ أَنْ يَكُونَ هُوَ (٣) الْمُؤَاخَاةُ كَسَرَها(٤).

مسألة (۲۰۱)

إِذَا قُلْتَ : (وَجَدْتُ خَبَرِكَ أَوْ قِصَّتَكَ أَنَّكَ صَاحِبُ شَرِّ)، جازَ؛ لأَنَّكَ تُقَدِّرُ : (أَنَّكَ صَاحِبُ شَرِّ)، جازَ؛ لأَنَّكَ تُقَدِّرُ : (أَنَّكَ صَاحِبُ شَرِّ)، تَقْديرَ الصُحْبَةِ جازَ أَنْ تُبْدِلَه مِنْه (٥)؛ لأَنَّ قِصَّتَه تَكُونُ صُحْبَةَ الشَّرِّ، فهو بَدَلُّ مِنْهُ فِي المَعْنَى.

فَلَم يَحْتَجْ إِلَى مَفعولِ ثَانٍ لمَا عَادَ فِي الصِّلَةِ، كَمَا تَقُولُ: (ظَّنَنْتُ أَنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ).

⁽۱) ينظر الكتاب ٣/ ١٣٠ وفيه: واعلم أن الموضع الذي لا يجوز فيه أنّ لا تكون فيه إنما إلا مبتدأة وذلك قولك: وجدتك إنما أنت صاحب كل خنى، لأنك لو قلت: وجدتك أنك صاحب كل خنى لم يجز ذلك وتعليل السيرافي لذلك: أن وجدتك يتعدى إلى مفعولين وهي من باب علمت وحسبت ورأيت من رؤية القلب، فالكاف المفعول الأول والمفعول الثاني جملة قائمة بنفسها فحكمها أن تكون كلاماً مستأنفاً يوضع في موضع الخبر انظر هامش الكتاب ٣/ ١٣٠.

البيت لكثير عزة في ديوانه ٥٠٨ وانظر سيبويه والشنتمري ٢/٦٦١ وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ١١٠ والخصائص ٣٣٨/١ وابن يعيش ٨/٥٥ والشاهد كسر إنما ولا يجوز الفتح.

⁽٣) في الأصل (هذه).

⁽٤) ينظر الكتاب ٣/ ١٣١ ومعاني القرآن للأخفش ١١٠ وابن يعيش ٨/ ٥٥.

⁽٥) ينظر الكتاب ٣/ ١٣١–١٣٢ وفي الأصول ١/ ٢٧٠: ويجوز أن تبدل مما قبلها إذا كان ما قبلها حديثاً وقصة تقول: بلغتني قصتك أنك فاعل وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون.

مسألة (۲۰۲)

إِذَا قُلْتَ : (وَعَدُّتُكَ الثوبَ أَنْ أَهَبَه لك)، فـ(أَنْ أَهَبَه لك) بَدَلُّ من (الثَّوْبِ)؛ لأَنَّ (الثِّوبَ) في الحَقِيقَةِ لَيْسَ يوعَدُ، إِنَّما يوعَدُ مَعْنىً فيه، و هو الهبَةُ، فلمّا كانت هِبَتُه مُتَّصِلَةً به، و غير منفكّة منه، كَما تَقُولُ : (سُلِبَ زَيدٌ ثُوبُه) فَعَلى هَذَا الوَجْه يجوزُ البَدَلُ (١).

و مثلُه قولُه سبحانه : ﴿وَ إِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَائِفَتَيْنِ آلَهَا لَكُم ﴾ (٢) فَأَبْدَل (أَنّها لَكم) من (إِحْدَى الطَائِفَتَيْنِ) (٣)؛ لأنّه لم يَعِدْه أَنْفُسَ الأَجْسَامِ وَ الأَشخاصِ، وَ إِنِّما وَعَدَه الظّفرَ، فَكَأَلُه قَالَ : (فُلانٌ لَه كَذَا) أَيْ: هو مُسْتُول عَلَيْه، فَكذَلكَ تقديرُ الآية.

مسألة (۲۰۳)

قَول اللهِ عَن ّ وَجَلَّ : ﴿ أَلَـمْ يـروا كَـمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهم مـن القُرونِ أَنَّهم إلِيَّهم لا يرجِعون ﴾ (٤) فَفِي هذه المَسْأَلَةِ وَجْهَان :

أَحَدُهما: أَنْ يَكُونَ (كَمْ) فِي مَوْضِعِ نصبٍ بــ(أَهْلَكْنا)(٥)، وَ تَكُونُ الجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نصبٍ بــ(أَهْلَكْنا) (أَنْ) مِنْ مَوْضِعِ الجُمْلَةِ(٧)، مَوْضِعِ الجُمْلَةِ(٧)،

⁽١) ينظر الكتاب ٣/ ١٣٢ والأصول ١/ ٢٧٠.

⁽٢) الأنفال ٧.

⁽٣) ينظر الكتاب ٣/ ١٣٢ ومعاني القرآن للأخفش ٣١٨ والأصول ١/ ٢٧٠ وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٤.

⁽٤) يـس ٣١. وفي أنهـم قـراءتان، فـتح أن وهـي القـراءة المشهورة وكسرها وهي قراءة الحسن البصري. انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٣/٢ وإملاء ما من به الرحمان ٢٠٣/٢.

⁽٥) ينظر هذا الوجه في الكتاب ٣/ ١٣٢، وفيه: والآخر أن توقع أهلكنا على كم وتجعله استفهاماً.

 ⁽٦) ينظر هذا الوجه في الكتاب ٣/ ١٣٢، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٦ ومشكل إعراب القرآن ٢٠٢، وإملاء
 ما من به الرحمان ٢/ ٢٠٣ والبيان ٢/ ٢٩٤.

⁽٧) قولــه أنهــم إلـيهـم أن في موضع نصب على البدل من كم، وكم وما بعدها من الجملة في موضع نصب بــ يــروا مشــكل إعــراب القـرآن ٢٠٢ وانظـر إملاء ما من به الرحمن ٢٠٣/٢ ومعاني القرآن للفراء ٣٧٦/٢ والبيان٢/ ٢٩٤، ويقصد بموضع الجملة (كم أهلكنا).

فَكَانَ تَقْديرُه اسْمٌ تَامٌّ، كَأَنَّه يُريدُ: أَلَمْ يَرَوْا أَهْلَ القُرى أَنَّهِم إِلَيْهِم لا يرجعون (''، فيكونُ تقديرُ : (أَنَّهِم إِلَيْهِم لا يَوْجعُون) بَمُنْزِلَةِ الرجوع ('')، و ذلكَ أَنَّ رُجُوعَهم لا يَقَعُ.

فَجَازَ أَنْ تُبْدِلَ الرُّجوعَ مِنْ أَهْلِ القُرى؛ لأنَّه مِنْه، و إذا كان مِنْه جَازَ أَنْ يُبْدِلَ منه.

مسألة (٢٠٤) (٣)

قولُه سُبحانه : ﴿ أَيعِدُكُم آلكُم إذا مِتّمٌ و كُنتُم تُراباً وَ عِظَاماً آلكم مُخْرَجون ﴿ (١٠).

فَتَقْديرُه عَلَى قَوْلِ سيبَوَيْه : أَيَعِدُكُم أَنْكُم إِذَا مِتّم، فَيَجْعَلُ الكِناية كَأَنَّها عَن الإخراج، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَيَعِدُكُم أَنّ إِخْراجَكم إِذَا مِتّم وَ كُنْتُم تُراباً، فيجعَل (أَنْكُم مُخْرجون) بَدَلاً مِن الإخراج، فَيكُونُ (إِذَا مِتّمْ) خَبَراً لـ(أَنَّ)، فإذا قَدّرْتَه هذا التقدير أَبْدَلْتَ مِنْهُ (٥٠).

وَ عَلَى قَوْلِ أَبِي الحَسَنِ : أَيعِدُكُم أَنْكُم إِذَا مِثْم يَوْمَ الجُمْعَةِ إِخْراجُكم، فَيَكُونُ (إِذَا مِـتُّم) مُـتَعَلِّقاً بالإِخْراج، و الإخراج رُفِعَ به، فَيَكُونُ (أَنْكُم مُخرَجونَ) رُفِعَ بالظَّرْفِ كَما يَقُولُ : (يَوْمَ الجُمْعَةِ القَتَالُ)(١).

 ⁽١) في معاني القرآن للفراء ٢/٣٧٦: 'فتحت الفها لأن المعنى: ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون وانظر الكتاب ٣
 / ١٣٢ وإملاء ما من به الرحمن ٢/٣٠٢.

⁽٢) انظر الكتاب ٣/ ١٣٢ وإملاء ما من به الرحمن ٢٠٣/٢ وفيه: وأنهم إليهم بفتح الهمزة وهي مصدرية.

 ⁽٣) هـذه المسألة هـي المسأله الأولى مـن مسائل أبـي نـزار الملقـب بملـك الـنحاة. انظرها وانظر رأي الجرمي
 والأخفش وتوجيه أبي علي في سفر السعادة وسفير الإفادة ٧٧٩-٧٨٥.

⁽٤) المؤمنون ٣٥.

⁽٥) قـولــه في الكتاب ٣/ ١٣٢ - ١٣٣: فكأنه على: أيعد كم أنكم مخرجون إذا متم، وذلك أريد بها، ولكنه إنما قُدمت أن الأولى ليعلم بعدُ أي شيء الإخراج؟ وانظرهذا الرأي في البيان ٢/ ١٨٣ – ١٨٤ ومشكل إعراب القرآن ٥٠٠.

⁽٦) ينظر رأي الأخفش في معاني القرآن للأخفش ٣٧٠ ومشكل إعراب القرآن ٥٠١ والبيان ٢/١٨٤ وفيه: أن يكون في موضع رفع بالظرف وهو (إذا) على قول الأخفش والعامل في إذا مقدر تقديره: أيعدكم وقت موتكم وكنتم تراباً إخراجكم فيكون الظرف وما رفع به خبر أنْ.

وَ عَلَى قُول أَبِي عُمر الجَرْمِيّ أَنَّهَا مُكَرِّرة (۱)، ووَجْهُ التَكْرِيرِ أَنَّه أَعْمَلَ (يَعِدُكُم) فِي (أَنْكُم إِذَا مَتِم) وَ جَعَلَها مُكَرَّرةً، مِثْلَ قَوْلِه [سبحانه]: ﴿وَ لَمّا جَاءَهم كِتابٌ مِن عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقٌ لما مَعَهم وكانوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الذَينَ كَفَرُوا (۱) ثمَّ قالَ: ﴿فَلَمّا اللهِ مُصَدِّقٌ لما مَعَهم وكانوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الذَينَ كَفَرُوا (۱) ثمَّ قالَ: ﴿فَلَمّا جَاءَهم ما عَرَفُوا كَفَرُوا بِه (۱) لَمَّا طَالَ الكَلامُ كَرَّرَ (۱)، وَ حَسُنَ التَّكريرُ مَعْ طُولِ الكَلامِ لِيَكُونَ تَنْبِيها عِن الأَوّل، فَيَكُونُ هذا تكريراً كما كانَ: ﴿فَلَمّا جَاءَهُم مَا عَرَفُوا ﴾ تكريراً.

مسألة (٢٠٥)

قُوْلُه سُبْحانَه : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّه مَنْ يُحادِدِ اللهَ وَ رَسُولُه فَأَنَّ لَه نارَ جَهَنَّمَ ﴾ (٥) فَعَلَى قُول أَبِي عُمَر هو التكريرُ؛ لأَنَّ الكَلامَ قَدْ تَمَّ، فَكَأَنّه يُكَرِّرُه بالفاء، وَ لَمْ يُعْتَدَّ بالفاء؛ لأَنَّه (١) تكرير (٧).

وَ عَـلَى مَدْهَبِ أَبِي الحَسَنِ : لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَى الظاهِرِ أَوَ لَيْسَ مَحْمُولاً عَلَى الظّاهِر.

فَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَى الظَّاهِر؛ لأَنَّ مَا بَعْدَ الفَاءِ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْمُبْتَدَأ، وَلا يَصِحَّ أَنْ يَتَعَلَّقَ مَا قَبْلَ الفَاءِ بمَا بَعْدَها.

فَإِذَا بَطَلَ هذا صَحَّ أَنَّه مَحْمولٌ إِلى شَيْءٍ مُضمَر تَقْديرُه : فَلَه أَنَّ له نارَ جَهَنَّمَ،

⁽۱) هذا القول للفراء في معاني القرآن للفراء ٢٤٣/٢ وفيه: أعيدت أنكم مرتين ومعناهما واحد إلا أن ذلك حسن لما فرقت بين أنكم وبين خبرها بإذا وعليه سار الجرمي والمبرد في تأويل هذه الآية، ففي المقتضب ٢/ ٢٥٦: فكررت الثانية توكيداً ولست تريد بها إلا ما أردت بالأولى ، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿العدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون فهذا أحسن الأقاويل عندي وانظر هذا الرأي منسوباً للجرمي والمبرد في مشكل إعراب القرآن ٥٠٠.

⁽٢) البقرة ٨٩.

⁽٣) البقرة ٨٩.

⁽٤) في البيان ١٠٨/١: وكررلا لطول الكلام.

⁽٥) التوبة ٦٣.

⁽٦) في الأصل (لأن).

⁽٧) انظر رأيه في المسألة السابقة وانظره في المقتضب ٢/ ٣٥٦ والبيان ٢/١.٤٠

فَيَكُونُ مُضْمَراً، وَ يَكُونُ العامِلُ^(۱) فِي (أَنّ)، كَأَنَّه يِمَنْزِلَةِ المَلْفُوظِ يه^(۲)؛ لأَنّ ذِكْرَه (^{۳)} قَدْ جَرَى فِي الصِّلَةِ.

وَ مِثْلُه : (لَوْ أَنَّكَ جَئَتَنِي لأَكْرَمْتُكَ)، فَتَقَدِّرُ الفِعْلَ بَعْدَ (لَوْ)؛ لأَنَّكَ لا تُقَدِّرُ بَعْدَ لَوْ إلاَ الفَرَرْدَقِ عَلَى لَوْ [إلا] الفِعْلَ، فَتُضمِرُه بَعْدَ لَوْ، لما كانَ فِي الصِّلَةِ دَلالَةٌ عَلَيه، مِثْلُ قَوْلِ الفَرَرْدَقِ عَلَى روايَةِ قَوْم :

[٦٣] وَ إِذْ مَا مِثْلَهُم بِشُرُ (٤٠)

فَنَصَبَ (مِثْلَهم) عَلَى الحَالِ، و يكُونُ ما بَعْدَ (ما) شيءٌ مُضمَرٌ، وَ يَكُونُ تَقْدِيرُه: وَ إِذْ مَا فِي النّاس مِثلَهُم (٥)، و قَوْلُ رُؤْبَة :

[7٤] بُحران ما مِثلَهما بُحران (٦٤)

(٤) قطعة من بيت هو:

إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

والبيت للفرزدق في ديوانـه ١٨٥ وانظر سيبويه والشنتمري ٢٩/١ وشرح التصريح ١٩٨ والعيني ٢٦/٢ والمقتضـب ٤/ ٩١ والهمـع ٢/١٣ والخزانة ٤/ ١٣٣ والدرر١/ ٩٥ والبيت بلا نسبة في الأشموني ١/ ٢٣٠ والمغني ٨٢ وأوضح المسالك ١/ ١٩٩ والمقتصد ٤٣٣ والحلبيات ١٩٤ وأسرار العربية ١٤٦

وهو من قصيده في مدح عمر بن عبد العزيز مطلعها:

شفاعة النوم للعين والسهر

زادت سكينه أطلاحا أناخ بهم

والشاهد في البيت نصب مثل على الحال.

- (٥) ينظر المقتصد ٤٣٣، والمقتضب ٤/ ١٩١ والحلبيات ١٩٤.
 - (٦) وقبله:

رؤبة والعجاج أورثاني

وليس في ديـوان رؤية، وهو مما ظهر من البيت السابق له لولد رؤية انظر البيت السابق في الأشباه والنظائر

⁽١) في الأصل (عامله).

⁽٢) قول أبي الحسن الأخفش في المقتضب ٢/ ٣٥٧: وأما أبو الحسن الأخفش فقال في قوله تبارك وتعالى: ﴿ الْمُ يَعَلَمُوا أَنَّهُ مِنْ يَحَادُد الله ورسوله فأن له نار جهنم ﴾ قال المعنى: فوجوب النار له ثم وضع أن في موضع المصدر، فهذا قول ليس بالقوي لأنّه يفتحها مبتدأة ويضمر الخبر وانظر مشكل إعراب القرآن ٣٣٣ وفي البيان ١/ ٤٠٤ أن يكون في موضع رفع بالاستقرار على تقدير محذوف بين الفاء وأن وتقديره: فله أن له نار جهنم وإليه ذهب أبو على الفارسي وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٥٨٢.

⁽٣) في الأصل (ذكرها) والمقصود: ذكر الشيء المضمر وهو (له).

فكان تقديرُه: بحران ما في الدنيا مثلهما، فأضمرَ لما كانَ في الصّلةِ دلالةٌ عليه، فكذلك أَضمرَ تَمَّ للدلالةِ عليه التي في الصّلةِ.

مسألة (٢٠٦)

قَـوْلُ اللهِ سـبْحانَه : ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُم فِي الآخِرَةِ هم الأَخْسَرُونَ ۗ (١) فَقالَ : (جَرَمَ) فِعْلٌ مَعْناه: ثَبَتَ لَهُم وَ حَقَّ لَهُم، وَ يَكُونُ (أَنَّ) فِي مَوْضِعِ رَفْعِ بالفعل (٢).

مسألة (۲۰۷)

تَقُولُ: (أَحَقاً أَنَّكَ ذاهِبٌ) وَ (أَكْبَرُ ظَنِّي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ).

فَعَـلى قَـوْل سيبَويه : تَجْعَلُ (حَقَّاً) ظَرْفاً لِلانْطِلاق، فَكَأَنَّه قالَ : فِي ظَنِّي، وَ في الحقّ، فَجَعَلَه ظَرْفاً للإنطلاق^(٣).

وَ قَـالَ أَبُو عُمَر : هذا ضَعيفٌ أَنْ تَجْعَلِ المَصْدَرَ ظَرْفاً؛ لأَنَّه قَليلُ الاسْتِعْمال، وَ إِنّما جاءَ فِي مسائِلَ شَاذَةٍ، و لا يجوز أَنْ أَحْمِلَه عَلى الظّرف، وَ أَنا قَدْ وَجَدْتُ لَه وَجْها مِن القِياسِ مِن كَونِه مَصْدراً، فَأَجْعَلُ (أَحقاً) نصباً بالمَصْدر، كَأَنِّي قُلْتُ: أَحَقَّ حَقاً أَنَّكَ ذَاهِبٌ (أَعَلَى الْقَلْمُ اللهُ عَلَى الْقَلْمُ اللهُ عَلَى الْقَلْمُ اللهُ عَلَى الْعَلْمُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَى الْعَلْمُ اللهُ عَلَى الْعَلْمُ اللهُ عَلَى الْعَلْمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَى الْعَلْمُ اللهُ عَلَى الْعَلْمُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

٢/ ٧٥، والبيت بـ لا نسبة في الهمـع ٢/ ١١٣ والـدرر ١/ ٩٦ بـرواية (نجران ما مثلهما نجران) والأشباه والـنظائر ٢/ ٧٥ بـرواية (نجرين مـا مثلهما نجران) وهو في الحلبيات ١٩٤ برواية (بحران ما مثلهما بحران) وهو ما ورد في الأصل.

⁽۱) هود ۲۲.

⁽٢) في الكتاب ٣/ ١٣٨: وأما قـوله عز وجل: ﴿لا جرم أن لهم النار﴾ فأنّ جرم عملت فيها لأنها فعل ومعناها حق أن لهم النار وفي موضع أن من الإعراب وجهان:

الأول: مـا ذكـره سـيبويه في الكتاب ٣/ ١٣٨ والفراء في معانيه ٢/ ٨-٩ وذكره الفارسي هنا وهو أن معنى جرم معنى: حَقَّ وثبت، وعندها يكون موضع أنهم رفع بالفعل.

الثاني: ذكره ابن الأنباري في البيان ٢/ ١٠، والعكبري في إملاء ما من به الرحمن ٣٦/٢ وهو اعتبار (جرم) بمعنى كسب وعليه يكون موضع أنهم نصب بالفعل.

⁽٣) في الكتاب ٣/ ١٣٥-١٣٦: حملوه على: أفي حق أنك ذاهب، وعلى :أفي أكبر ظنك أنك ذاهب وصارت أن مبنية عليه كما يبنى الرحيل على غد إذا قلت: غداً الرحيل وانظر رأيه في العضديات ٢٤٠ وإليه ذهب الفارسي.

⁽٤) نسب هذا الرأي في العضديات ٢٤٠ لبعض المتأخرين من النحويين انظر العضديات ٢٤١-٢٤١.

فَعَلَى قَوْلِ أَبِي عُمَر: تكُونُ (أَنّ) فِي مَوْضِعِ نصبٍ بِالمَصْدَرِ، قالَ: وَ لا يَجُوزُ: (يَوْمَ الجُمْعَةِ أَنَّكَ ذَاهِبٌ)؛ لأنَّه كانَ يَكُونُ العَامِلُ فيه ما بَعْدَ (أَنَّ)، وَ مَا بَعْدَ (أَنَّ) لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَها، فلِذلكَ لَمْ يَجُزْ (١).

وَ أَمَّا قُولُ الشَّاعِرِ :

[70] أَحَقّاً بني أَبْناءِ سَلْمَى بنَ جَنْدَلِ وَ عَيْدُكُم إِيّايَ وَسُطَ الْمَجَالسِ(٢)

فَقَالَ سيبويه : (حَقّاً) هُنا ظَرْفٌ للوَعيدِ، كَأَنّه قالَ : أَوَعيدُكُم إِيّايَ وَسْطَ الْمَجَالِسِ فِي الحَقِرْ^(٣).

وَ قَـالَ أَبُـو عُمَـرَ : قَدْ وَجَدْتُ لَه وَجُهاً / ١٧ ظ / وَ لا أَحْمِلُه عَلَى الظَّرْف؛ لأَنّ هـذا ضَعِيفٌ، فَكَـانَ تَقْديـرُه : أَوَعـيدُكُم إِيّايَ وَسُطَ المَجَالِسِ حقاً، فَيَكُونُ الوَعيدُ رَفْعاً بالابْتِدَاءِ، وَ مَا بَعْدَه خَبَرُه، وَ(حقاً) نَصبٌ بالمَصْدَرِ^(٤).

مسألة (۲۰۸)

الـرَّفْعُ يَجُـوزُ فِي هـذا كُلِّه فَتَقُولُ : (أَحقُّ أَنَّكَ ذاهِبٌ)؟ فَيَكُونُ الدَّهابُ بَمْنْزِلَةِ الحَقِّ.

وَ تَقُولُ : (لا مَحالَـةَ أَنَّـكَ ذاهِـبٌ)، فَــ(أَنَّـكَ ذاهِـبٌ) مَنْصوبٌ بالمَصْدَرِ؛ لأَنَّ المَصْدَرَ يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ، وَ (مَحالة) مَنْصوبٌ؛ لأنَّه نَفْيٌّ^(ه).

⁽١) انظر الرأى في العضديات ٢٤١-٢٤١.

⁽٢) البيت للأسود بن يعفر في المفصليات ٢٣٩ والخزانة ١/ ٤٠١ وسيبويه والشنتمري ٢٨/١ وهو بلا نسبة في إعراب القرآن ٥٢٥ وبرواية (تهددكم) وكذلك في الإغفال ٣٠٠ وانظر العضديات ٢٤٠.

وينو سلمي بن جندل هم رهط الشاعر وهم من نهشل بن دارم وكان قومه قد توعدوا الأسود بن يعفر بالهجاء .

والشاهد في البيت نصب حقاً على الظرفيه.

⁽٣) ينظر الكتاب ٣/ ١٣٦، والعضديات ٢٤٠.

⁽٤) ينظر رأي الفارسي في هذه المسألة في العضديات ٢٤٠-٢٤٣.

⁽٥) انظر الكتاب ٣/ ١٣٧.

وَ لا يَكُونُ المَصْدَرُ هَاهُنا ظَرْفاً، وَ إِذا نَفَيْتَ لَم يَصِحٌ أَنْ تَجْعَلَ النَّفْيَ ظَرْفاً.

مسألة (۲۰۹)

قَالَ (١): سَأَلْتُه عَنْ قَوْلِهم : (أَمَّا حَقّاً فَإِيَّكَ ذاهِبٌ)، فَقَالَ : هَذا جَيّدٌ (٢).

وَ كَذَلِكَ : (أَمَّا يَوْمَ الجُمْعَةِ فَإِنَّكَ ذَاهِبٌ)، فتجعل (حَقَّا) منصوباً بمعنى الفعل، و معنى الفعل يعمل في الظرف، و كَانَ تَقْديرُه : أَمَّا فِي الحَقِّ، وَ إِذَا كَانَ هذَا تَقْديرَه فَمَ الفعل يعمل في الظرف، و كَانَ تَقْديرُه : أَمَّا فِي الحَقِّ، وَ إِذَا كَانَ هذَا تَقْديرَه نَصَبْتَ، يَدُلُ عَلى ذَلكَ أَيْضاً أَنَّ الفاءَ قَدْ دَخَلَتْ فِي الجَوابِ، وَ الفاءُ لا تَخْلو أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً أَوْ بَمَعْنَى الجَزَاءِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُن للعَطْفِ هَاهُنا مَعْنَى تَبت أَنَّها للجَزَاءِ (٣).

مسألة (۲۱۰)

وَ تَقُـولُ : (أَمَّا جَهْـدَ رَأْبِي فَإِنِّكَ مُقيمٌ)، فَتَجْعَلُ الأَوَّلَ هُوَ الآخِرَ عَلَى قَوْل ِ أَبِي عُمر.

وَ يَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى قَوْلِ سِيبَوَيْه، وَيَقْبِحُ أَنْ تَجْعَلَ الجهد ظرفاً (١٠)، وَ إِذَا نَصَبْتَه عَلَى الأُوّلِ كَانَ مَنْصُوباً بِالمَصْدَرِ، وَ يَكُونُ : (فَأَنَّكَ) مَنْصُوباً بِالمَصْدَرِ، وَ إِذَا كَسَرْتَ كَانَ نَصْباً بَعْنَى الفِعْل؛ لأَنّ ما بَعْدَ (أَنَّ) لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَها (٥٠).

⁽١) يقصد سيبويه انظر الكتاب ٣/ ١٣٧.

⁽٢) هذه عبارة الكتاب ٣/ ١٣٧: وسألته عن قولهم: أما حقاً فإنك ذاهب فقال: هذا جيد.

⁽٣) ينظر الكتاب ٣/ ١٣٧ والمقتضب ٢/ ٣٥٤.

⁽٤) في الأصل (تجعله ظرفاً للجهد).

⁽٥) قول سيبويه في الكتاب ٣/ ١٣٩: وتقول: أمّا جهد رأيي فأنك ذاهب لأنك لم تضطر إلى أن تجعله ظرفاً كما اضطررت في الأول لأنك تقول: أما في رأيي فإنك ذاهب أي: فأنت ذاهب وإن شئت قلت: فأنك وهو ضعيف، لأنك إذا قلت: أما جهد رأيي فإنك عالم لم تضطر إلى أن تجعل الجهد ظرفاً للقصة لأن ابتداء إن يحسن هاهنا وانظر التعليقة ٢ / ٢٥١.

مسألة (٢١١)

لا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (إِمَّا) لِلعَطْفِ^(۱)؛ لأَنّ الواوَ قَبْلَها^(۱)، وَ لاَ يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعَ حَرْفَانِ للعطفِ، وَمَعْناهُما وَاحِدٌ، فَلِدَلِكَ لَمْ يَجُز أَنْ تَكُونَ عَاطِفة^(۱).

وَوَجْهٌ آخَرُ وَذلِكَ أَنّ حَرْفَ العَطْفِ إِنَّما يَعْطِفُ اسْماً عَلَى اسْمٍ أَوْ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ .

فاسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ عَطْفَ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ؛ لأَنَّ الجملةَ الثَّانِيةَ غَيْرُ مُفيدَةٍ، فَلَيْسَتْ مجملة .

و اسْتَحالَ أَنْ تَعْطِفَها عَلَى الاسْمِ الْمُفْرَدِ، فَثَبَتَ (١) أَنَّها تَدْخُلُ للشَّكِّ، وَ الواوُ هي العاطِفَةُ (٥).

وَكَذَلِكَ يَجُوزُ فِي (لَكَنْ)، فَيَقُولُ: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ ولكنْ عَمْروٌ)؛ لأنَّها للاسْتِدراكِ⁽¹⁾.

وَكُلُّ حَرْف كَانَ لَهُ مَعْنَى، فَجَائِزٌ أَنْ تَجْعَلَ الواوَ قَبلَه؛ لأَنَّ الواوَ تَصيرُ عَاطِفَةً، وَيَخْتَص ّ الحَرْفُ اللَّذِي يجيءُ [بَعْدَ] الواو بما هُوَ لَه، أَلا تَرى أَنَّه لا يَجوزُ فِي بَلْ وَلا الفاءِ، لأَنَّها لا تَخْرجُ عن مَعْنى العَطْف ِ.

⁽۱) الإجماع على أنها من حروف العطف خلافاً للفارسي ومن تبعه، وينظر الخلاف في هذه المسألة ورأي الفارسي فيها في إيضاح الشعر ١٠ والمقتصد ٩٤٣ ورصف المباني ١٨٣ وفي ابن يعيش ١٠٣/٨ ذكر أن ابن السراج ذهب إلى أنها ليست بحرف عطف وفي أصول ابن السراج هي للعطف انظر الأصول ٢/٥٦، وفي المغنى ٥٩ ذكر أن يونس هو الذي بدأ بذلك وتبعه ابن كيسان والفارسي.

⁽٢) في الأصل (بعدها).

⁽٣) في ابن يعيش ٨/ ١٠٣: ولا تكون الثانية هي العاطفة لدخول واو العطف عليها، وحرف العطف لا يدخل على مثله. وينظر الايضاح ٢٨٩ ورصف المبانى ١٨٣ والمغنى ٥٩.

⁽٤) في الأصل (ثبت).

⁽٥) ينظر الإيضاح ٢٨٩ وابن يعيش ١٠٣/٨ ورصف المباني ١٨٣.

⁽٦) ينظر رصف المباني ٣٤٥ وانظر الخلاف فيها في المغني ٢٩٣.

مسألة (٢١٢)

تَقُولُ: (قَالَ زَيْدٌ: إِنَّكَ مُنْطَلِقٌ) فَتَكسر للحِكَايَة (١)، وَإِنَّمَا كَسَرْتَ فِي الحَكَايَةِ؛ لأَنْه لا يَخلو مِنْ أَحَد أَمْرَينِ:

إِمَّا أَنْ تَكْسِرَ أَو تَفْتَحَ، فَلَوْ فَتَحْتَ لَنَزَّلْتَ (إِنَّ) بَمُنْزِلَةِ اسْمٍ مُفْرَدٍ، والاسْمُ الْمُفْرَدُ لا يُحْكى، وَلَمَّا اسْتَحَالَ أَنْ يُحْكى الاسْمُ الْمُفَرَدُ كَسَرْتَ لِتَكُونَ مُفيدةً .

وَإِذِا كَسَرْتَ فَإِنَّمَا يَأْتِي بَعْدَهَا جُمْلَةٌ، وَالجُمْلَة لا تَكُونُ إِلا مُفيدةً، فَلِذَا كسرت. إذا قُلْتَ: (مَتَى تَقُولُ: إِنَّه ذَاهِبٌ)، جَازَ الكَسْرُ عَلَى الحِكَايَةِ و الفتحُ. فَأَمَّا الفَتْحُ فَإِنِّكَ أَرَدْتَ : مَتَى تَقُولُ هَذَا، فَيكون في مَوضِع نصب. وَ إذا كَسَرْتَ حَكَيْتَ، أَيْ تَقُولُ :إنّه ذَاهِبٌ (٢).

مسألة (٢١٣)

قَوْلُ الله سُبْحالَه : ﴿ فَدَعا رَبَّه أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِر ﴾ (٣) يَجُوزُ الفَتحُ و الكسر (٤). فَإِذَا فَتَحَ أَرادَ : فَدَعا رَبَّهُ بهذا، فَلَمَّا حَدَفَ حَرْفَ الجَرِّ تَسَلَّطَ الفِعْلُ عَلَيْه (٥). وَ يَجُوزُ أَنْ يُحْكَى ؛ لأنَّه لَمَّا قَالَ : فَدَعا رَبَّه عُلِمَ أَنَّه قالَ ذلكَ، فَكَأَنَّه أَرَاد :

و يجوز أن يحكى؛ لأنه لما قال : قلعا ربه علِم أنه قال ذلك، فكانه أراد فقال: إِنِّي مَغْلُوبٌ فانتَصِر (٦).

مسألة (٢١٤)

وَ تَقُولُ : (أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ)، وَ (إِنِّي أَحْمَدُ الله).

⁽١) الكتاب ٣/ ١٤٢.

⁽٢) في الكتاب ٣/١٤٢: وسألت يونس عن قوله: متى تقول أنه منطلق فقال: إذا لم ترد الحكاية وجعلت تقول مثل تظن قلت: متى تقول أنك ذاهب، وإن أردت الحكاية قلت متى تقول إنك ذاهب.

⁽٣) القمر ١٠.

⁽٤) المشهور فتح الهمزة وكُسُرها عيسى بن عمر وابن أبي اسحاق، انظر القراءات الشاذة ١٤٧.

⁽٥) انظر الكتاب ٣/ ١٢٧ وانظر مسألة ١٩٧.

⁽٦) انظر الكتاب ٣/١٤٣.

فَإِذِا فَتَحْتَ جَعَلْتُه (١) خَبَر الْمُبْتَدأ، وَ أَرَدْتَ : أَوَّلُ مَا أَقُول ذلك. وَ إِذَا كَسَرْتَ حَكَيْت، وَ أَضْمَرْتَ خَبَرَ الْمُبْتَدأ، وَ هو الحَمْدُ (٢).

مسألة (٢١٥)

تَقُولُ: (لَيْتَ أَنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ).

وَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : أُجِيزُ : (لَعَلَّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ)، وَ (لَكَنَّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ)، و (كَأَنَّ أَنَّكَ ذاهِتٌ)^(٣).

قَالَ أَبُو عُمَر : هذا رديءٌ في القياسِ (٤).

وَ وَجْـهُ قَـوْلِ أَبـي عُمَر في ذلِكَ أَنّ هذه الحُروفَ إِنَّما تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأَ وَ خَبَرِهِ، فَلَمّا كانَ (أَنّ) لا يُبْتَدَأُ بها، لَمْ يَجُزْ أَنْ تدخُلَ عَلى (أَنّ) (٥).

وَ وَجْهُ قَوْلِ أَبِي الحَسن قالَ : لا يَمْتَنِعُ أَنْ تدخُلَ هذه الحُروفُ عَلَى (أَنَّ)؛ لأَنَّها في الحَقِيقَةِ لَيْسَت بُمُبْتَداً بها، إذ ْ قَدْ صَارَ قَبْلَها شيءٌ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ.

أَلا تَـرى أَلَـكَ تَقُـولُ: (لَـوْلا أَنَّكَ جئتَني)، و لو حَذَفْتَ (لَوْلا) لم يَجُز أَنْ تُبْتَدِئَ بِرِأَنُ)، وَ جَـازَ أَنْ لَمَّا كَانت مُعْتَمِدَةً بِــ(أَنَّ)، وَ جَـازَ أَنْ لَمَّا كَانت مُعْتَمِدَةً عَلى (لَولا)، وَ كَذَلِكَ (أَنَّ) لَمَّا كَانت مُعْتَمِدَةً عَلى غَيْرِها، جَازَ إِدْخَالُها(١٠).

⁽١) في الأصل (جعلت).

⁽٢) انظر الكتاب ٣/ ١٤٣، وفي المقتصد: فإذا كسرتها كان قولك: أول ما أقول مبتدأ محذوف الخبر تقديره: أول قولي إني أحمد الله وكأنه وكأنه والم قولي إني أحمد الله المقتصد ٤٧٩، وانظر قول أبى على في شرح الجمل لابن عصفور ١٩٦٦.

⁽٣) رأي الأخفش في الحلبيات ٢٥١: وحكى أبو عمر أن أبا الحسن أجاز: ليت أنك ذاهب ولعل أنك ذاهب وكأن أنك ذاهب وكأن أنك ذاهب وكأن أنك ذاهب وليس في معاني القرآن للأخفش مثل هذا.

⁽٤) الحلبيات ٢٥١: قال أبو عمر: وهذا ضعيف.

⁽٥) الحلبيات ٢٥١: قال أبو عمر: وهذا ضعيف لأنها إنما تدخل على المبتدأ وهذا لا يبتدأ به فكما لا يبتدأ به كذلك لا تعمل فيه ليت، قال: وقد سمع هذا في ليت.

⁽٦) الحلبيات ٢٥١-٢٥٢: ووجه قول أبي الحسن عندي أن (أن) وإن لم يبتدأ به ولم يكن مبنياً على شيء فإنه

قَـالَ شَيْخُنا : وَ فِي (كَأَنّ) قبيحٌ، وَ ذَلِك (١) [لأنّها] (أَنّ) هذه التي تَنْصِبُ، دَخَلَتْ عَلَيْها كافُ التشبيه، فَكَأَنّه إِذِا قَال : (كَأَنّ أَنْكَ) قَدْ جَمَعَ بَيْنَ (أَنّ) مَرّتَيْن، وَهَذا قَبيحٌ (٢).

مسألة (٢١٦)

تَقُـولُ : (إِنَّ أَنْ تَدْهَبَ خَيرٌ لكَ)، جَازَ؛ لأَنَّ هذه (أَنْ) التي تُنْصِبُ الفِعْلَ، وَ هيَ بَمُنْزِلَةِ اسْم مُبْتَداً، وَ إِذا كَانَتْ بَمُنْزِلَةِ اسم مبتدأ واحِدٍ جازَ إِدْخالُ (إِنَّ) عَلَيْها.

وَ قَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ، قَالَ سُبْحَانَه : ﴿ وَ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم ۗ (٣) فَابْتَدَأَ بِهَا، فَإِذَا جَاءَت مُبْتَدَأَةً، لَم يَمتَنِعْ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْها (إِنّ).

مسألة (٢١٧)

إِذَا قُلْتَ : (قَدْ قَالَه النَّاسُ حَتَّى إِنَّه يقولُه).

قَالَ : لا يَجُوزُ الفَتْحُ هَاهُنا؛ لأَنَّه لَوْ فَتَحَ لَكَانَ تَقْديرُ الكَلامِ : قَدْ قالَه النّاسُ حَتى قَوْلُه، و لا يَصِحَ أَنْ تَقُولَ القَوْلَ (٤٠).

فَلَمَّا اسْتَحَالَ هَذَا المَعْنَى لَمْ يَجُز الفَتْحُ، فَتَكْسِرُها، وَ تَجْعَلُها مُبْتَدأَةً.

مسألة (۲۱۸)

تَقُولُ : (مَرَرْتُ بِهِ فَإِذِا إِنِّه يَقُولُ ذاكَ)، الكَسْرُ عَلَى الاَّبْتِدَاءِ، وَ الفَتْحُ تُريدُ : فَإِذِا قَوْلُه ذاكَ (٥٠).

لما تقدمت ليت جاز ذلك فيه، الا ترى أنه قد جاز وقوعها بعد (لولا) حيث كانت متقدمة عليها والاسم بعدهما مرتفع بالابتداء ولولا تقدم لولا لم يجز أن يبتدأ بعدها، فكما جاز أن يبتدأ (أن) بعد (لولا) حيث تقدمت عليه وإن لم يجز أن يبتدأ به أولاً كذلك جاز أن تقع بعد ليت.

⁽١) في الأصل (كذلك).

⁽٢) فأما كأن أنك منطلق فلو قال قائل إنه قبيح لدخول (أنّ) على (أنّ) لأن الكاف في كأن داخلة على (أنّ) فأما كأن أن التقبح أن يجتمع أنّ مع أنّ ولم يجز (أنّ أنّ) فكذلك هذا لا يحسن، بل يكون أقبح لا تفاقهما واختلاف (أن أن) لكان قولاً الحلبيات ٢٥٢.

⁽٣) البقرة ١٨٤.

⁽٤) الكتاب / ١٤٣ - ١٤٤ وانظر المقتضب ٢/ ٣٥٠.

⁽٥) الكتاب ٣/ ١٤٤.

مسألة (٢١٩)

تَقُولُ: (مَا قَدِمَ عَلَيْنا أَمِيرٌ إِلا إِنَّه مُكْرِمٌ لَنا) فَلا يَكُونُ إِلا الكَسْرُ، لأنّ الإِكْرَامَ يثبت ولا يَقْدِمُ^(۱)، فَإِذا اسْتَحَالَ هذا عَلِمْنا أَنّ الكَسْرَ هو الجائزُ، فَتَكُونُ (إِنّ) مُبْتَدأَةً بَعْدَ (إِلاّ) (۲).

مسألة (٢٢٠)

(أمْ) لَها مَوْضِعان مِن الكَلام (٣).

أَحَدُ المَوْضِعَيْن : أَنْ تَسْتَقْبلَ بها الاسْتِفْهامَ (١)، كَقَوْل الشَّاعِر :

[٦٦] كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بواسِطٍ عَلَى الظَّلامِ مِن الرّبابِ خَيالا (٥)

فَكَأَنَّه تَيَقَّنَ أَنَّ عَيْنَه كَذَبَتْه، ثُمَّ قَالَ : (أَمْ رَأَيْتَ بواسِطٍ)، فاسْتَقْبَلَ الاسْتِفْهامَ، وَ أَضْرَبَ عَن الأُوّلِ، وَ يَكُونُ يَشُكُ فِي الأَوَّلِ كَما يَشُكَّ عندما (٦٠ يَقُولُ : (إِنِّها لإبلِّ أَمْ شَاءً)، فَكَأَنَّهُ تَيَقَّنَ أَنَّها إبلِّ ثُمَّ شَكَّ فَقَالَ : أَمْ شَاءً.

/ ١٨ و / قَـولُ اللهِ سبحائه : ﴿أَمْ يقولُونَ افْتَراه﴾ (٧) فهذا عَلَى التّبْيينِ أَيْضاً بـ(أَمْ)،

⁽١) المعنى: لا يجوز أن تفتح (إنّ) لأنه لا يجوز أن تقول: ما قدمَ علينا أميرٌ إلا إكرامُه فالإكرام صفةٌ ثابتةٌ لا يقدم.

⁽٢) الكتاب ٣/ ١٤٥.

⁽٣) تنظر في الكتاب ٣/ ١٦٩ والعضديات ١٩٦ ورصف المباني ١٧٨ والأزهية ١٢٤ والمغني ٤١ والأمالي الشجرية ٢٣٣/ وابن يعيش ٨/ ٩٧.

⁽٤) العضديات ١٩٧: وأما المنقطعة فقولك: أزيد عندك أم عندك عمرو كأنه أضرب عما استفهم به أولاً واستفهم استفهاماً آخر ومن النحويين من يعد أم هذه ببل وانظر الكتاب ٣/ ١٦٩.

⁽٥) البيت للأخطل في ديوانه ٤١ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٤٨٤ ومجاز القرآن ١/ ٢٠٢٥/ ١٣٠ والمقتضب ٣ / ٢٩٥ وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٥وشرح التصريح ٢/ ١٤٤ وشجر الدر ١٣٣ والمغني ٤٥ والأزهية ١٢٩ والبيت غير منسوب في الجمل لابن شقير ٢٣٤ ومعاني الأخفش ٣١ واللسان (كذب) والبيت مطلع قصيدة يهجو فيها جريراً، والغلس: ظلمة آخر الليل، وواسط قرية غربي الفرات والشاهد في البيت استخدام أم لاستقبال الاستفهام.

⁽٦) في الأصل (كما).

⁽V) السجدة ٣، الأحقاف ٨.

فَهذه (أمم) منقطعة في هذه المواضع، وَ أَنَّها اسْتُقْبلَ بها الاسْتِفْهامُ (١).

وَ قَدْ اخْتُلِفَ فِي (أم) هذه للشكِّ وَ هذه للتّبيين، وَ كُلُّه رَجعَ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ؛ لأَنَّه قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَذَبته عَيْنُه ثُمَّ أَضْرَبَ وَ شَكَّ، فَقَالَ : (أَمْ رَأَيْتَ بواسِطٍ)(٢)، وَ لا يَجُوزُ أَنْ تُحْمَلَ عَلَى (بل)، عَلَى الإِضْرابِ، فَلذلكَ جَعَلْناه للبَيانِ، كَما قالَ سُبْحانَه: (أأنتَ قُلْتَ لِلنّاسِ)(٣) فَعَلَى هَذا المَعْنَى يَجُوزُ.

وَقَالَ شَيْخُنا : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِضْراباً عن الأَوَّلِ عِنْدَهم؛ لأَنَّ القرآنَ قَدْ أَضْرَبَ عنه.

مسألة (٢٢١)

قَوْلُه سُبْحانَه : ﴿ أَلَيْسَ لَي مُلْكُ مِصْرَ و هَذَه الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلا تُبصرونَ أَمْ أَنا خَيْرٌ ﴾ (١).

فَأَمَّا الخَليلُ فَقَالَ : أَنا خَيْرٌ بَمُنْزِلَةِ (تُبْصِرونَ)؛ لأَنَّهم (٥) لَوْ قَالُوا (٢) : (أَنْتَ خَيرٌ)، فَهُم عِنده بُصَراءً، وَ إِذِا قَالُوا له : (هو خَيْرٌ) فَلَيْسوا بُصَراءً، فَكَانَ التَّقْديرُ : أَفَلا تُبصرونَ أَمْ تُبصِرون (٧).

وَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : هو مَحْمولٌ عَلى شيءٍ مَحْذوف (٨)، كَما قالَ دُو الرَّمَّةِ :

⁽۱) العضديات ۱۹۷: ومثل ذلك قولهم إنها لإبل أم شاء كأنه نظر إلى شخص فتخيله إبلاً ثم أضرب بعد ذلك عنه فقال أم شاء على تقدير: بل أهي شاء فعلى هذا تكون المنقطعة وانظر الكتاب ٣/ ١٧٢ ورصف المباني ١٨٠ والأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٥.

⁽٢) المقتضب ٣/ ٢٩٥، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٥.

⁽٣) المائدة ٦.

⁽٤) الزخرف ٥١ - ٥٢.

⁽٥) في الأصل (لأنه) والتصحيح من الكتاب ٣/ ١٧٣.

⁽٦) في الأصل (قال) والتصحيح من الكتاب ٣/ ١٧٣.

⁽٧) في الكتاب ٣/ ١٧٣: 'فقوله أم أنا خير من هذا بمنزلة أم أنتم بصراء لأنهم لو قالوا: أنت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن بصراء عنده.

⁽٨) معاني القرآن ٢٩-٣٠ وانظر قوله في القرطبي ١٦/٩٩.

[٦٧] هَيا ظبيَةَ الوَعْساءِ بَيْنَ جلاجِلِ وَ بَيْنَ النَّقَا آ أَنْتِ أَمْ أُمَّ سالِم (١)

قَالَ شَيْخُنا : يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ أُضْمِرَ، يُريدُ (أَمْ تُبصِرونَ) مُضْمَرٌ، يَدُلُّ عَلى المُضمَر قَوْلُه (أَوْ لا تُبصِرونَ)، فَكَأَنَّه أَرادَ : المُضمَر قَوْلُه (أَفْ لا تُبصِرونَ)، فَكَأَنَّه أَرادَ : (أَمْ لا)، وَ كَانَ فِي الكلامِ دَلالَةٌ عَلَيْهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلى هَذا الوَجْه.

واستشهاده بالبَيْتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّه حَدَفَ خَبَرَ الْمُبَتَدَأُ^(٢)، وَ كَأَنَّ (أَمْ) دَخَلَتْ للمُعادَلَةِ بَيْنَ الأَوَّلِ وَ الثاني، وَ يَكُونُ بَعْدَها شيءٌ مُضمَرٌ عادَلَتْ به الأَوَّلَ.

وَ يَكُونُ (أَنَا خَيْرٌ) مُبْتَداً كَلام، وَ يَقْرُبُ منْ قَوْلِ الخَلِيلِ؛ لأَنَّ الخَليلَ قَالَ : (أَنَا خيرٌ) بَمُنْزِلَةِ (أَمْ تُبصرونَ). خيرٌ) بَمُنْزِلَةِ (أَمْ تُبصرونَ).

مسألة (٢٢٢)

قَالَ الْأَصْمَعِي (٣): أَنْشَدَني أَبُو عمرو لرَجُلٍ مَن تَغْلِبَ:

[٦٨] أَنِّى جَزَوْا عَامِراً سَوْأَى بِفِعْلِهِم أَمْ كَيْفَ يَجْزِونَنِي السَوْأَى مِن الحَسَنِ [٦٨] أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي العَلُوقُ به رثمانُ أَنْفِ إِذَا مَا ضُنَّ باللَّبَنِ (٤٠)

⁽۱) البيت لذي الرمة في ديوانه ٧٦٧ وانظر سيبويه والشنتمري ٢/ ١٢٦٨ والكامل ٢/ ٩٥٢ والأمالي الشجرية 1/ ٣٢١ برواية(هيا) والأغاني ٣٠٩/١٧ برواية (أيا) ومعجم ما استعجم ٣٨٨ برواية (أيا) وشرح شواهد الشافية ٣٤٧ والمقتضب ١/ ٣٢١ والخصائص ٢/ ٤٥٨ برواية (أيا) وابن يعيش ١/ ٩٤ والمفصل ١٤ والجمل لابن شقير ٣٣٢ وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ١/ ٣٠ والإنصاف ٢/ ٤٨٢ والقرطبي ١٩٩/١٦ والشاهد في البيت دخول أم للمعادله.

⁽٢) معانى القرآن للأخفش ٣١.

⁽٣) عبد الملك بن قريب الأصمعي ويكنى أبا بكر بن عبد الله بن أصمع، كان صاحب علم ومعرفة في النحو واللغة والغريب، أحمد، توفي سنة ست عشرة ومائتين، انظر نزهة الألباء ٩٠، وطبقات النحويين واللغويين ١٦٧.

⁽٤) البيتان لأفنون التغلبي في المفضليات ٢٦٣ و انظر اللسان (علق) (رئم) و انظر شرح شواهد المغني ١٤٤، و بلا نسبة في الكامل ١/١٤٠ و المحتسب ٢/٥٠١ و الأمالي الشجرية ٢٧/١ و أمالي الزجاجي ٥١ و الخصائص ٢/١٨٤، ٣/١٠١ و المغني ٤٥، و ابن يعيش (البيت الثاني) ١٨/٤ و هو في المفضليات ضمن قصيدة مطلعها:

قَالَ الشَّيْخُ(١): هذه المَسْأَلةُ فِيها إِشْكَالٌ، وَ هُوَ أَنَّ (أَمْ) للاستِفْهامِ دَخَلَتْ عَلى (كَيْفَ).

فَوَجْهُ ذلِكَ أَنّ (أَمْ) هَا (^{٢)}هُنا عَاطِفَةٌ، وَ (كَيْفَ) للاسْتِفْهام، كَما أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : (مَا جَاءَني زَيدٌ وَ لكنْ عمروٌ)، فَالواو هَاهُنا عَاطَفَةٌ، وَ خَرَجَتْ (لكن) من مَعْنى العَطْفِ لِدُخولِ الواوِ.

فَكَذَلِكَ إِذَا قَـالَ^(٣) : (أَمْ هَـل)، تَخْرُج (هل) من مَعْنى الاسْتِفْهام لِلُـخول ِ (أَمْ)، وكَذَلك تَخْرُج (أَمْ) من مَعْنَى الاستِفْهام إلى العطف (١٠).

قَالَ الشَّيخُ: لا يَخْلُو أَنْ تُبقي (٥) (كيف) للاسْتِفهام، أَوْ تُبْقي (أَمْ) و تَحْلَوْ (كَيْفَ)، فَحَدَّفُ (أَمْ) أَوْلى، و ذلكَ أَنَّ (أَمْ) تَخْرُجُ من المَعْنَى الذي وُضِعَت له، فَتَكُونُ عَاطِفَةً وَ تَكُونُ مُسْتَفَهِماً بها(١٠).

وَ (كَيْفَ) وَ (أَيْنَ) لا تَخْرُجُ مِن تَضَمُّنِ الحَرْفِ، وَ ذَلِكَ أَنَّهَا وَ إِنْ كَانَتْ تَخْرُجُ مِن تَضَمُّنِ الحَرْفِ، وَ ذَلِكَ أَنَّهَا وَ إِنْ كَانَتْ تَخْرُجُ مِن الاسْتِفهامِ إِلَى الجَزَاءِ، فَلَيْسَت تَخْرُجُ فِي أَنْ تَكُونَ مُتضمّنةً للحَرْفِ، وَ لَمْ تَخْرِج عَنْ مَعْنَاها إلى مَعْنَى آخر (٧).

أبلغ خبيباً و خلل في سراتهم أن الفؤاد انطوى منهم على حزن عامر: هم بنو عامر بن صعصعة، و السوأى مقابل الحسنى، و العلوق: هي الناقة، و الشاهد في البيت دخول أم الاستفهامية على كيف.

⁽١) نقل البغدادي هذه المسألة في الخزانة انظرها في ١٤٠/١١ و في شرح أبيات المغني ١/ ٢٤٠.

⁽٢) (ها) غير موجودة في الخزانة ١٤٠/١١.

⁽٣) في الخزانة ١٤٠/١١ (قيل).

⁽٤) انتهى نقل البغدادي انظر الخزانة ١٤٠/١١ وشرح أبيات المغنى ١/ ٢٤٠.

⁽٥) في الأصل (يحذف).

⁽٦) الخصائص ٢/ ١٨٤: فــأمْ في أصل الوضع للاستفهام كمــا أن كيف كذلك، و محال اجتماع حرفين لمعنى واحــد فــلا بد أن يكون الحرف (أم) دون كيف حتى إنه قال: بل كيف ينفع فيجعلها بمنزلة بل في الترك و التحول و انظر الخزانة ١١/ ١٤٠.

⁽٧) الخصائص ٢/ ٨٤: ولا يجوز أن تكون كيف هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام لأنها لو خلعت عنها لوجب إعرابها لأنها إنما بنيت لتضمّنها معنى حرف الاستفهام فإذا زال عنها وجب إعرابها.

فَيْثُبُتُ بِهَذَا أَنَّ حَذَفَ (أُم) أَوْلَى، وَ جَعْلها للعطفِ أَوْلَى من حَدَّفِ (كَيْفَ)(١).

مسألة (٢٢٣)

المُوْضِعُ الثاني من (أمْ): أَنْ تكونَ تَدْخُلُ للمُعادَلَةِ بَيْنَ الشَّيْئَيْن، وَ دَلِكَ أَنَّ تَكُونَ تَدْخُلُ للمُعادَلَةِ بَيْنَ الشَّيْئَيْن، وَ دَلِكَ أَنَّ وَاحِداً قَوْلَكَ: (أَزيداً ضَرَبْتَ أَمْ عَمْراً؟)، فَمَعْنَى الاسْتِفْهامِ هَاهُنا أَنَّكَ قَدْ تَحَقَّقْتَ أَنَّ وَاحِداً مِنْهُما عندَه، وَ لَسْتَ تَدري أَيّهما هُوَ، فاسْتَفْهَمْتَ لِيُوضَعَ لكَ وَ يُبَيَّنَ مَنْ هُوَ (٢).

فَإِذَا قَالَ : (لا) أَوْ (نَعَم) لَمْ يَكُنْ كَلاماً (٣)؛ لأَنَّ (لا) وَ (نَعَم) إِنَّما تَقَعُ عن الاسْتِفْهامِ الذِي لا تَعْلَمُ منه شيئاً، وَ هُوَ مِثلُ قولكَ : (أَزَيْدٌ عندَه أَو عَمْروٌ)، فَالجَوابُ في هذا (لا) أَو (نَعَم) (١٤)؛ لأَنَّه لَمْ يَعْلَم أَنَّ أَحَداً منهما عِنْدَه.

[فليس] السُّوَالُ^(ه) بـ(أمْ) بَمُنْزِلَةِ الدِي يَعْلَم به المستَفْهمُ بـ(أَوْ)، فَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَ ذَا لَمْ يَكُن الجُوابُ إِلاَّ زَيْداً أَوْ عَمْراً (٢)؛ لأَنَّهُ (٧) عِلْمٌ قَدْ حَصَلَ، وَ إِذَا كَانَ اسْتِفْهاماً لَمْ يَكُن قَدْ حَصَلَ، وَ إِذَا كَانَ اسْتِفْهاماً لَمْ يَكُن قَدْ حَصَلَ له عِلمٌ كَانَ الجُوابُ (لا) أَوْ (نَعَم).

وَ مِن هَاهُ نَا أَجَازُوا : (عَلِمْتَ أَيَّهُمَا عَندَكَ)،لَمَّا كَانَ الْمُسْتَفَهِمُ قَدْ عَلِمَ أَحَدَهُما، ولَيْسَ يَدْرِي مَنْ هُوَ، جَازَ دخولُ العِلْم^(۸).

⁽١) هذا الرأي تفرّد به الفارسي، انظر الخزانة ١١/١١.

⁽٢) في الكتاب ٣/ ١٦٩: وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو، وأزيداً لقيت أم بشراً فأنت الآن مدع أن عنده أحدهما لأنك إذا قلت: أيهما عندك وأيهما لقيت، فأنت مدع أن المسؤول قد لقي أحدهما أو أن عنده أجدهما إلا أن علمك قد استوى منهما لا تدري أيهما هو وانظر العضديات ١٩٦.

⁽٣) في المغني ٤٢: أم المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين لأنها سؤال عنه فإذا قيل: أزيد عندك أم عمرو قيل في الجواب: زيد أو قيل: عمرو، ولا يقال لاولا نعم انظر العضديات ١٩٥.

⁽٤) انظر الكتاب ٣/ ١٧٩ وفي العضديات ١٩٤: فجواب هذا أعني السؤال بأو أن يقال له: نعم أو لا فإذا قيل له نعم علم أنه قد وهب له أحدهما.

⁽٥) في الأصل (فالسؤال).

⁽٦) في العضديات ١٩٥: إنما جوابه زيد أو عمرو لأنه يدعي أن أحدهما عنده، وقد علم ذلك وانظر المغني ٤٢ ورصف المباني ١٧٨.

⁽٧) في الأصل (لأن).

⁽٨) العضديات ١٩٥.

وَ رَوَى أَبِو الْحَسَنِ أَنَّ قوماً لا يُجيزونَ : (عَلِمْتُ أَزِيدٌ عِنْدَكَ أَوْ عَمْروٌ)، وَأَجَازُوا: (عَلِمْتُ أَزِيدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْروٌ)، لَمّا كَانَ السُّؤالُ بِـ(أَمْ) (١) فيهِ ضَرْبٌ من العِلْمِ وَ (أَوْ) لا عِلْمَ فِيهِ، فَلِذلِكَ جَازَ (٢).

وَ الْأُوْلَى فِي هَذَا أَنْ تَكُونَ أَلِفُ الاسْتِفْهَامِ تَلَي الاسْمَ الأَوَّل، وَ (أَمْ) تلي الاسمَ (٣) السمَ التَّاني؛ لأَنَّكَ عَنْهما تَسأَل وَ تَسْتَفْهم، وَ لَسْتَ تَسْتَفْهمُ عن الظَّرْفِ الذِي هو (عنده).

الأَوْلَى أَنْ تَقُولَ: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَم عَمْروٌ)، كان بَعْدَ (أَنْ كَلِّ حَرْفِ من الاسْتِفْهامِ الأسمَ الذي تسأل عَنْه، وَ يَجُوزُ أَنْ تقولَ (أَعِنْدَكَ زِيدٌ أَمْ عَمْروٌ)، وَ إِنْ كَانَ الوَجْهُ ما قُلْناه (٥).

مسألة (٢٢٤)

وإِذَا قُلْتَ : (مَا أُبِالِي أَزِيدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْروٌ)، وَ (سَواءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْت) [جاز] لَمَّا كَانَ هَذَا تَسْوَيَةً بينَ الشَّيْئَيْنِ، فَالاسْتفهامُ فِي الأَصْلِ تَسْوِيَةٌ.

أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْروٌ)، فَقَدْ اسْتَوى عِنْدَكَ الطَرَفَان، بكَوْنِ ذَا وَ كَوْنِ ذَا، وَ لَمْ تَعْلَمْ كَوْنَ أَحَدِهِما، فكذلك (١٦) هَذَا لَمَّا كَانَ تَسْويةً جازَ فيه (٧٠).

وَ كَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : (اغْفِرْ لَـنا أَيَّـتُها العِصـابَة)، لَمَّـا كَـانَ الـنِّداءُ في الأَصْلِ اختصاصاً و كَانَ هَذا اخْتِصاصاً جازَ النِّداءُ (٨).

⁽١) في الأصل (أم).

⁽٢) في العضديات ١٩٤: ولا تقع المسألة بأم إلا بعد حصول علم السامع بما يسأل عنه بأو.

⁽٣) (الاسم) مكرر في الأصل.

⁽٤) في الأصل (قبل كان).

⁽٥) فيإذا قيال: أجارية وهيب لك أم غلاماً، فالأحسن أن تجعل ما يسأل عنه يلي الحرفين والذي لا يسأل عنه، وهو قوله: (وهب) بينهما، وإن المسؤول عنه ينبغي أن يلي حرف الاستفهام العضديات ١٩٥.

⁽٦) في الأصل (لذلك).

⁽٧) انظر الكتاب ٣/ ١٧٠.

⁽٨) السيرافي: لأنك لست تناديه وإنما تختصه فتجريه على حرف النداء لأن النداء فيه اختصاص انظر هامش الكتاب ٣/ ١٧٠ وانظر المقتضب ٣/ ٢٩٨.

فَكَبَتَ بهذا أَنَّ كُلَّ نداء اخْتِصاصٌ وَ لَيْسَ كُلُّ اخْتِصاصٍ نداءً، كَما أَنَّ كُلَّ اسْتِفْهام بَيسُويةٌ وَ لَيْسَ كُلُّ اسْوِيَةِ اسْتِفهاماً.

مسألة (٢٢٥)

وَ إِذَا قُلْتَ : (ما أَدْرِي أَقَامَ أَمْ قَعَدَ)، فَكَأَنَكَ قَدْ عَلِمْتَ أَحَدَ هذين كَانَ مِنْهُ و نَسيتَ لِطُولِ العَهْلِ^(١).

مسألة (٢٢٦)

وَ إِذَا قُلْتَ: (مَا أَدْرِي أَقَامَ أَوْ قَعَدَ)، وَ (مَا أَدْرِي أَأَذَنَ أَو أَقَامَ) (٢).

فَجازَ دخولُ (أَوْ) هاهُنا، وَ إِنْ كَانَ قَدْ تَحَقَّقَ مِنْهُ فِعْلاً؛ لأَنَّه جَعَلَه بَمَنزِلَةِ ما لَمْ يَكُنْ، أَيْ لَمْ يَفْعَلْ ما يَسُدَّ مَسَدَّ القيام و لا ما (٣) يَسُدَّ مَسَدَّ القُعودِ، فَلذلكَ أَدْخَلَ (أَوْ)، أَيْ : لم يَفْعَل ما يُغنِي عَنْ كُلِّ واحِدٍ مِنْ هذين الفِعْلين (١٤).

وَ كَذَلَكَ : (مَا أَدْرِي أَأَذَنَ أَوْ أَقَامَ) أَيْ: لَم يَفْعَلَ فِعْلاً يَسُدُّ مَسَدَّ الأَذَانِ، ولا ما يَقُومُ مقامَه، فَلَمْ يُفْهِمْ شيئاً، فكانَ الفِعْلُ الذي ظهر عَنْه لم يقع سادًا مَسَدَّ أَذَانٍ وَلا إِقَامَةٍ، وَكَانَ بَمَنزِلَةِ مَا لَمْ يَكُن^(٥).

ومثالُ ذلكَ قَوْلُهم: (تَكلَّمْتَ وَلَمْ تَتَكلَّمْ) (٢)، فَلَمْ يَكُن لِيَنْفي كَلامَه، وَإِنَّما أَرادَ: إِنّ كَلامَكَ لَمْ يَسُدَّ مَسَدَّ الشّكِ الذي كانَ يَتَوقّعُ، فكانَ كَلامُكَ بَمَنولةِ ما لَمْ يَكُن، فَلامَكَ نَفاه، أَيْ لَمْ يُفِدْ ما كانَ يَتَوقّعُ منْه، فَكَأَنّه لم يتكلم، ولأَجْلِ هذا دَخَلْتَ (أَوْ)

⁽۱) الكتاب ٣/ ١٧١.

⁽٢) ينظر الكتاب ٣/ ١٧١.

⁽٣) في الأصل و ما لأ.

⁽٤) في الكتاب ٣/ ١٧١: و تقـول : و مـا أدري أقام أو قعد إذا أردت أنه لم يكن بين قيامه وقعوده شيء كأنه قـال: لا أدعي أنه كان منه في تلك الحال قيام ولا قعود بعد قيامه ولم يستبن لي قعود بعد قيامه وهو كقول الرجل: تكلمت ولم تكلّم.

⁽٥) الفعل غير معتد به في هذا المثال، انظر إيضاح الشعر للفارسي ١١٢.

⁽٦) الكتاب ٣/ ١٧١.

هاهُنا، وَإِنْ كَانَ قَدْ فَعَلَ لما بيّنّاه / ١٨ ظ / .

مسألة (٢٢٧)

[قول تعالى]: ﴿أَوَ آباؤنا الأوّلون (١) فهذه أَلِفُ الاسْتِفْهَام، دَخَلَت عَلى واوِ العَطْف، وكَذَلكَ: ﴿أَفَأُمِنَ أَهْلُ القُرى (٢) فهذه الأَلِفُ داخِلةٌ عَلى حرف العطف (٣).

فَلَمُعْتَرِضٍ أَنْ يَعْتَرِضَ هَاهُنَا فَيَقُولُ: كَيْفَ جَازَ دَخُولُ الْأَلِفِ عَلَى حَرْفِ الْعَطْفِ، وَحَـرْفُ الْعَطْفِ يقتضي أَنْ يَكُونَ مُتّصلِلاً بكلامٍ، والاسْتِفْهَامُ يَقْتَضي أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً ؟.

الجوابُ عَنْ هذا أَنّه مُتّصِلٌ، ولا يَلْزَمُ ما قالَه، وذلكَ أَنّ القائِلَ إِذا قالَ: (أَمَرَرْتَ بريدٍ)، فقالَ: (أَزَيْدٍ؟) حَكاه، وكانَ مُتّصِلاً بكلامِه، فَكَذلِكَ هذا، وإن كان بالفاء، فالاستفهامُ مُتّصِلٌ بما قَبْلَه.

مسألة (٢٢٨)

(أَمْ) تَدْخُلُ عَلَى (كَيْفَ) وَعَلَى (هَلْ)('')، وَلا تدخُلُ عَلَى الْأَلِفِ التِي للاسْتِفْهَامِ، وذلكَ أَنّ الْأَلِفَ لا تَكُونُ للاسْتِفْهَامِ وَمَعْنى غَيْرِ الاستفهام، وهو العطف(٥).

فإذا كَانَ المَعْنى في الأَلِفِ موجوداً لَمْ يَجُز أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْها (أَمْ)، كَما لم يَجُز أَن تدخُلَ السّينُ وسَوْفَ للاستِقْبالِ و(أَنْ) للاسْتِقْبَالِ. تدخُلَ السّينُ وسَوْفَ للاستِقْبالِ و(أَنْ) للاسْتِقْبَالِ.

⁽١) الصافات ١٧، والواقعة ٤٨.

⁽٢) الأعراف ٩٧.

 ⁽٣) في معاني القرآن للأخفش: فإن هذه الواو واو العطف كأنهم قالوا: أثنا لمبعوثون فقيل لهم: نعم وآباؤكم،
 قالوا أوآباؤنا ١/ ٣٤ وانظر الأزهية ١١٧.

⁽٤) انظر المسألة ٢٢٢.

⁽٥) في الكتاب ٣/ ١٨٩: " تقول أم من رأيت، أم هل رأيت ولا تقول: أم أتقول، وذلك لأن أم بمنزلة الألف.

مسألة (٢٢٩)

تَقُولُ: (خُدْه بما عَزَّ أَو هانَ)، فَ (أَوْ) لا يَكُونُ بَعْنى الواو، وَلكنّه يَؤول (١) إلى مَعْنه الواو؛ لأَنَّ مَعْناهُ: خُدْه وَلا يَفُوْتَنَكَ، كَما أَنّه إِذا قَالَ: خُدْه بما عَزَّ أَو هانَ، فَمَعْناه خُدُهُ بهما (٢).

فَكَدَلِكَ إِذَا قَالَ: (خُده بما عَزَّ أَوْ هَانَ)؛ لأَنّه لا يخلو من أَنْ يَكُونَ الذي يأخذه عزيزاً أَو هَيّناً، فَكَأَنّه قالَ: خُده بأَحَدِهما، فَمَعْنَى الكلام: لايفُو ْتَنْكَ (٣) عَلَى كلّ حال (٤).

مسألة (۲۳۰)

إِذَا قُلْتَ: (سيَّانَ زيدٌ أو عَمْروٌ).

وَلا يَجوزُ أَنْ يَقُولَ: (سَيَّانَ أَحَدُهما)، فَجازَ دَلكَ، وإِن كَانَ الْمَعْنى: سَيَّانَ زَيْدٌ وَعَمْروٌ؛ لأَنّ فِي الكَلامِ قد كانت (أَو) جعِلت تؤول إلى مَعْنَى الواو، وذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿ولا تُطِعْ منهم آثِماً أَو كَفُوراً﴾(٥) و(جالِسْ الحَسَنَ أَوْ ابْنَ سيرينَ)(١).

فَلَمّا كَانَ بهذه المنزلةِ جازَ أَنْ تُسْتَعْمَلَ (أَو) بِمَعْنى الواو؛ لأَنّها في مَواضِعَ تؤول إلى مَعْنى الواو (٧٠).

⁽١) في الأصل (تؤول).

 ⁽۲) في الكتاب ٣/ ١٨٥: "من العرب من يقول: خذه بما عز وهان أي: خذه بالعزيز والهين وكل واحدة منهما تجزئ عن الأخرى".

⁽٣) عبارة الكتاب ٣/ ١٢٨٤ – ١٨٥: وتقول: خذه بما عز أو هان، كأنه قال: خذه بهذا أو بهذا أي: لا يفوتنك على كل حال.

⁽٤) في الأصل (ما قال) وهذه من الكتاب ٣/ ١٨٥.

⁽٥) الإنسان ٣٤.

⁽٦) في المقتصد ٩٤٠: ولو قلت: جالس الحسن وابن سيرين لم يجز إلا أن يجالس كل واحد منهما، فأو تفيد إباحة الجمع والواو توجبه، فلما كان فيه معنى الجمع استعمله في هذا الموضع استعمال الواو وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٣.

⁽٧) أقال السيرافي : أو للإباحة معناها معنى واو العطف تذكرة النحاة ١٠٩، و كذلك رأي الفارسي في الإيضاح ٢٨٨ و الأمالي الشجرية ٢/ ٣١٥ و فيها خلاف فهذا الذي ذكره هو رأي الكوفيين في الإنصاف مسألة ٦٧

مسألة (٢٣١)

إِذَا قُلْتَ : (لأَضْرِبَنَّه أَذَهَبَ أَو مَكَثَ) فَتَقْديرُ الكَلامِ الجزاءُ، و المَعْنَى : لأَضربِنَّه إِنْ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ (اللهُ فَعَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

وَ سَأَلُوا أَبِا الْحَسَنِ الأَخفَشُ عَنْ قُولَهِ : (لأَضْرِبَنَّه أَذَهَبَ أَوْ مَكَثُ) فقالُوا : التَّجيزُ: (لأَضْرِبَنَّه يَذَهَبُ أَو يَمْكُثُ)، فقال: لا أُجيزُه؛ لأَنّ (إنْ) تُحْذَفُ مع الماضي و لا تُحْذَفُ مع المُسْتَقْبَل (٢).

أَلَا تَـرَى أَنَّـكَ تَقُـوْلُ: (أَنْتَ طَالِمٌ إِن فَعَلْتَ)، وَ لا يَجُوْزُ: (إِنْ تَفْعَل)، فكذلك مُ "(").

وَ حَقيقَةُ هذا الكَلامِ لا يَكُونُ للجَزاءِ، وَذلِكَ أَنَّ الجَزاءَ إِنَّما يَكُونُ لأَنْ يَكُونَ يجِبُ شَيَّ بوُجوبِ شيءٍ آخَرَ، أَوْ يَنْتَفي شيءٌ بوجوبِ شيءٍ، وَ لَيْسَ هاهُنا أَحَدُ هذين المعنييْنِ (١٠).

وَ إِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا لَمْ يَكُنْ هَاهُنَا جَزَاءٌ، وَ إِنَّمَا شُبَّهُوه به اتَّسَاعاً.

مسألة (٢٣٢)

سَأَلُوا الْخَليلَ عَنْ قَوْلِهِمْ : (لأَضْرِبنّه أَذْهَبَ (٥) أَمْ مَكَثَ)، فَقالَ : يَجُوزُ؛ لأَنَّ (أَيّاً)

و أمالي ابسن الشجري ٢/٣١٧ و البصريون ذهبوا إلى أنها لا تكون بمعنى الواو انظر الإنصاف مسألة ٦٧ والأمالي الشجرية ٢/٣١٩.

⁽١) في الكتاب ٣/ ١٨٥: أو تقول لأضربنه ذهب أو مكث كأنه قال : لأضربنه ذاهباً أو ماكثاً لأضربنه إن ذهب أو مكث و في الأزهية ١٣٨ أفيان قلت: سواء علي قمت أو قعدت بغير استفهام لم تعطف إلا بأو لأنها بتأويل الجزاء.

⁽٢) رأي أبي الحسن الأخفش في الإغفالِ انظر الإغفال ٨٣٧.

⁽٣) في الإغفال ٨٣٩: و كما حذف الشرط لدلالة الجزاء عليه، و كذلك حذف الجزاء لدلالة الشرط عليه في نحو قولهم : أنت ظالم إن فعلت كما حذف الخبر أيضاً لدلالة المبتدأ عليه.

⁽٤) انظر الإغفال ٨٣٨.

⁽٥) في الأصل (ذهب) و التصحيح من الكتاب ٣/ ١٨٦.

يَقعُ بَعْدَ الضَّرْبِ، أَلا تَرى أَنْكَ تَقُوْلُ: (لأَضْرِبَنَّه أَيُّ ذلكَ كانَ مِنْه)، فكذلكَ يَجوزُ هاهُنا (١١).

فَلِقَـائِلٍ أَنْ يَقُولَ لَـه: هـذا لا يَجُـوزُ، وذلكَ أَنّ الاستِفْهامَ إِنَّما يَكُونُ مُنْقَطِعاً مما قَبْلَه، و هذا في مَوْضِعِ إلحاقِ، فلا يَجُوزُ ذلكَ.

فَلَه أَنْ يَقُولَ : إِنِّ هذا لفظُه لفظُ الاستفهام، وَ لَيْسَ مَعْناه مَعْنى الاستفهام كَما إِذَا قُلْتَ : (ما أُبالي أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْت) (٢)، و كان هذا الذي جاءَ بَعْدَ الفِعْلِ مُتَعَلِّقاً، وَ إِنْ كَانَ لَفْظُهُ لفظَ الاسْتِفْهَام، و إِن لَمْ يَكُنْ اسْتفهاماً في الحقيقة، فكذلك هذا (٣).

مسألة (٢٣٣)

إذا قُلْتَ : (أَيَّهِم تَضرِبُ أَوْ تَقْتُلُ)، لَمْ يَكُن هاهُنا إِلاَّ (أَو)، و ذلك أَنَّ (أَو) هاهنا إلا (أَوْ)؛ لأنّ هاهنا، قد اسْتَغْرَقَه مَعْنى (أَوْ)، وَ إِذِا كَانَتْ قَدْ اسَتْغَرَقَتْ معناها لَمْ تَكُن إلا (أَوْ)؛ لأنّ (أَيَّهم) يفعل به أَحَدُ هذين (أُ).

مسألة (٥) (٢٣٤)

الْأَلْفُ تَدْخُلُ للتَّقْرِيرِ(١)، و إِنْ كَانَ فِي الْحَقِيْقَةِ خَبَراً، يَدُلُّكَ عَلَى ذلكَ أَنّ جَوابَ

⁽١) العبارة في الكتاب ٣/ ١٨٦: و زعم الخليل أنه لا يجوز: لأضربنه أذهب أم مكث، و قال: الدليل على ذلك أنك تقول: لأضربنك أي ذلك كان.

 ⁽۲) التسوية فيه محمولة على المعنى، انظر إيضاح الشعر ۲۸٦ و انظر تعليل سيبويه لقول الخليل في الكتاب ٣/
 ١٨٦.

⁽٣) فإن الاستفهام يَـرِد في كلامهم و المراد به الخبر كما يرد الخبر و المراد به الاستفهام البيان في عريب إعراب القرآن ١/ ٤٩.

⁽٤) يقصد هذين الفعلين و في الكتاب : تقول : أيهم تضرب أو تقتل، تعمل أحدهما و من يأتيك أو يحدثك أو يحدثك أو يكرمك لا يكون هاهنا إلا (أو) من قبل أنك إنما تستفهم عن الاسم المفعول، و إنما حاجتك إلى صاحبك أن يقول : فلان الكتاب ٣/ ١٧٥ و انظر الأزهية ١٣٨.

⁽٥) ورد قبل هذه المسألة في الأصل تكرار للمسألة السابقة [مسألة إذا قلت: أيهم تضرب أو تقتل لم يكن هاهنا].

⁽٦) ينظر الكتاب ٣/ ١٨٧ و المغني ١٨ و رصف المباني ١٣٦.

الفاءِ لا يَدْخُلُ عَلَيْه.

أَلَا تَرَى أَنْكَ لَا تَقُولُ: (أَلَسْتَ فَعَلْت فَأُكْرِمُك)، فَدُخولُ الفاءِ(١) مُمْتَنِعٌ.

وَ جازَ فِي الْأَلِفِ وَحْدَها، و ذلكَ أَنَّ الألِفَ مُلازِمَةٌ للاسْتِفْهَام، فَلذلكَ جازَ فيها.

وَوجهُ شَبَهِ التّقْريرِ بِالاسْتِفْهَامِ أَنّ الْقُرِّرَ قَدْ كَانَ عَالِمًا بَمَا قرّر به، فَقَدْ أَراد أَنْ يَقَعَ الْجَوابُ مِنْهم، فَتَكُونُ الحجّةُ عَلَيْهِمْ بِالْسِنَتِهم، كَما أَنَّكَ إِذَا اسْتَفْهَمْتَ فَأَنت تَتَوقّعُ الجُوابَ مِمّن اسْتَفْهَمْت، فَلمّا شابَهَه هذه المُشابِهةَ كَانَ بَمُنْزِلَتِه (٢).

مسألة (٢٣٥)

قالَ الشاعِرُ:

[٧٠] أبا مالِكٍ هل لُمْتَني مُذْ حَضَضْتَني على القَتْلِ أَمْ هَلْ لامَني لك لائمُ (٣)

فَجازَ دخولُ (أُمْ) على (هَلْ) وَ إِنْ كانت (هلْ) للاسْتِفْهَام، فَـ(أُمْ) في هذا البيت هي للاسْتِفْهَام، وَ (أَمْ) في هذا البيت هي للاسْتِفْهَام، وَ (هَـلْ) بَعْنى (قد)؛ لأَنّ (هل) تَخْرُجُ عَنْ الاسْتِفْهَام مُبْتَدَأَةً، وذلك قوله سبحانه: ﴿هل أَتَى على الإنسانِ حينٌ من الدَّهْرِ ﴿ اللهُ بَعنى (قد) (٥٠). و(أم) لا تكون مبتدأة إلاّ للاسْتِفْهَام، فَقَدْ صَارَتْ أَكْثَرَ منها في الاسْتِفْهَامِ لأَنْها مُلازمةٌ.

⁽١) يريد: فدخول الفاء مع الجواب.

⁽٢) والفرق بينه و بين الاستفهام أن الاستفهام ممن لا يعلم لمن يعلم أو يتوهم منه العلم ليعلم، و التقرير ممن يعلم لمن يعلم

⁽٣) البيت للجحاف السلمي في الأغاني ١٩٩/١٢ و المؤتلف و المختلف ١٠٢ و حروف المعاني ٤٩، و نسبه سيبويه و الشنتمري ١٨٢/١ إلى زفر بن الحارث، و البيت بلا نسبة في معاني الأخفش ٣٤٤ و الجمل لابن شقير ٢٣٤.

أبو مالك هي كنية الأخطل و هو هنا يخاطبه.

و الشاهد في البيت دخول أم على هل.

⁽٤) الدهر ١.

 ⁽٥) هل تكون بمعنى قد، و هذا وارد في كثير من كتب النحو و معاني القرآن. انظر الكتاب ٣/ ١٨٩ و البيان ٢
 / ٤٨٠ و الأزهية ٢٠٩ و المغنى ٣٥١.

مسألة (٢٣٦)

إِذَا قُلْتَ : (لَيْتَ شعري أَزَيْدٌ أَفْضَلُ أَمْ عَمْروٌ؟)، لا يَكُوْنُ إِلا (أَمْ)؛ لأَنْكَ قَدْ تَحَقَّقْتَ فَضْلَهُما، فَلَسْتَ تَسْأَلُ عَنْ حُصولِ الفَضْلِ لأَحَدِهما، وَ إِنِّما تُريدُ : لَيْتَ شِعْري أَيُّهما أَفْضَلُ)، فاسْتَحالَت أَيُّهما أَفْضَلُ)، فاسْتَحالَت المَسْأَلَةُ من هذا الوَجْهِ.

مسألة (٢٣٧)

اعْلَمْ أَنَّ هَذَه الْأَسْمَاءَ الَّتِي فِي آخِرِهِا الْهَمْزَةُ نَحْوَ: (حَمْراء) و (عَشْراءُ) (٢) وَ (صَلْمَ أَنَّ هَذَهُ)، و ما كانَ فِي آخره ياءٌ مَقصورةٌ نَحُو: (حُبْلَى) وَ (سَكْرَى) و (مَرْضَى)، فَإِنَّمَا مُنِعَ الصَّرْفَ لَأَنَّ هذا مَبْنِيٌّ للتَّأْنيثِ، وَ مَعْ أَنَّه مَبْنِيٌّ للتَّأْنيثِ فيهِ عَلامَةُ التَّأْنيثِ؛ لأنّ هذه النِّنْيَةَ لا تَكُونُ للمذكر، فَقَدْ حَصَل فيهِ مَعْنَى زائِدٌ (٣).

وَ فيهِ وَجْهٌ آخَرُ، و ذلكَ أَنَّها مُلازِمَةٌ، و هي مبنِيَّةٌ للتّأْنيثِ؛ فَلذلكَ امْتَنَعَ الصَّرْف،ُ و كانَ هاهُنا مَعْنيان^(٤).

مسألة (٢٣٨)

(حَبَنْطَى) (٥٠) و (عَفَرْنَى) (١٦) يُلْحَقُ بـ(فَرَزدَق)، فَلا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لأَنّه مَعْرِفَةٌ، و لأَنّ الأَلِفَ التي فيه للتّأْنيثِ.

⁽۱) الكتاب ٣/ ١٨٠: و مثل ذلك : ما أدري أزيد أفضل أم عمروٌ، و ليت شعري أزيد أفضل أم عمروٌ، فهذا كله على معنى أيهما أفضلُ.

⁽٢) العشراء: الناقة التي بلغ حملها عشرة أشهر.

⁽٣) الكتاب ٣/ ٢١٤.

⁽٤) في الإيضاح ٢٩٧: فما كان آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة فإنه لا ينصرف في النكرة للزوم الحرف ويناء الكلمة عليه واذا لم ينصرف في النكرة كان انصرافه في المعرفة أبعد".

⁽٥) حبنطى: الغليظ القصير البطن.

⁽٦) عفرني: الداهية الخبيث الشرير.

أَلَا تَسرى أَنَّ العَلامةَ تَمْنَعُ مِنْ دخولِ العَلامَةِ عَلَيْها كَما يَمْتَنِعُ من دُخُولِ العَلامَةِ عَلَيْها كَما يَمْتَنِعُ من دُخُولِ العَلامَةِ عَلَيْها كَما يَمْتَنِعُ من دُخُولِ العَلامَةِ عَلى حَمْراء (١).

مسألة (٢٣٩)

(حِرْباءُ) (٢) و (عِلْباءُ) (٣) يُلْحَقُ بـ(سِرْداح) (١)، وَ ذلكَ أَنّ (حِرْباء) هو مِنْ ذواتِ / ١٩ و / الياء، فَلَمّا كانَتْ قَبْلَ الياءِ أَلِفٌ انْقَلَبَتْ هَمْزَةً، و الياءُ تَنْقَلِبُ هَمْزَةً في الأَصْلِ، ففي المُلْحَقِ أولى (٥).

وَ إِنَّما صَحَّت الياءُ في (دِرْحايَةِ) (٢)، وَإِنْ كائتْ مُلْحَقَةً، لأَنّ (درْحاية) مَبْنِيَّةٌ للتَّأْنِيثِ، فَلذلكَ صَحَّت فيها، وَ(حِرْباءُ) لَيْسَ مَبْنِيًا للتَّأْنِيثِ، فَإِذا كائتْ كَذلكَ صَحَّت (٧).

مسألة (٢٤٠)

(غوغاءُ)(٨) فيه قَوْلان:

مِنْهُم مَنْ يُذَكِّرُ فَيَصْرِفِ، و مِنْهم مَنْ لا يُذكِّرُ (٩).

فَمَنْ ذَكَّرَ أَلْحَقَه بـ (قَضْقاضَ) (۱۱)، وَ (قَضْقاضُ) مُنْصَرِفٌ، وَ مَعْنى أَنّه مُلْحَقٌ بـ (قَضْقاض) أَنّه منْ فِعْلٍ مُكرّرٍ، وَ هُوَ مِنْ (غَوْغَوَ)، فَالواو فيهِ مُكرّرة، فَكانَ سَبيلُه أَنْ

⁽١) ينظر الكتاب ٣/ ٢١٢، وايضاح الشعر ٢٠١ن والحلبيات ٣١٩ وسر الصناعه ٦٩٢.

⁽٢) حرباء: ذكر أم حبين والأنثى حرباءة،وهو من الزواحف.

⁽٣) علباء: عصب العنق.

⁽٤) السرداح: الناقة الطويلة.

⁽٥) في سر الصناعة ٩٩: "وأصل هذا كله علباي وحرباي وعزهاي ثم وقعت الياء طرفاً بعد ألف زائدة فقلبت ألفاً ثم قلبت الألف همزة وانظر التكملة ٣٣٨ والحلبيات ٥٣.

⁽٦) وجمد مقابل همذه الكلمة في طرف الورقة تفسير لها وأظنّه من إضافة من قرأها أو من كتبها والعبارة هي ([درحاية هو القصير] ومعناها: كثير اللحم قصير سمين البطن لئيم الخلق.

⁽٧) ينظر الكتاب ٣/ ٢١٤، وسر الصناعة ٩٩.

⁽٨) غوغاء: أصلها الجراد حين يخف للطيران، ثم استعير للسفلة من الناس والمتسرعين إلى الشر.

⁽٩) الكتاب ٣/ ٢١٥ والمنصف ٢/ ١٧٦ – ١٧٧.

⁽١٠) القضقاض هو ما استوى من الأرض.

يُقالَ (غَوْغاوَ)، فانْقَلَبَت الواوُ هَمْزَةً للأَلِفِ السّاكِنَةِ التي قَبْلَها؛ لأَنَّها تَنْقَلَبُ مِن الأَصْلِ، ففي المُلحق أَوْلي (١٠).

وَ مَنْ أَنَّت أَجْراها مَجْرى صَحْراء (٢).

مسألة (٢٤١)

(سَكرانُ) لا يَنْصَرِفُ؛ لأَنَّه صِفَةٌ؛ لأَنَّ الأَلِفَ و النَّونَ بَمُنْزِلَةِ الهَمْزَةِ في (حمراء)، وَ ذلك أَنَّ الهَمْزَةَ وَ مَا قَبْلَها، وَ هُوَ الأَلِفُ، بَمْنْزِلَةِ الأَلِفِ وَ النَّونَ "، فَإِذَا كَانَ هَكَذَا، وَ كَانَ وَجْهُ شَبَهِهَا أَنِّ هَاءَ التَّأْنِيثِ لا تلْحَقُ النَّونَ في (سَكْران) كَما لا تُلْحَقُ في (حمراء)، فَلذلك مُنِعَ الصَّرْف في النّكرةِ.

فكَذلك (عُـثمان)، الأَلِفُ و النّون ِ كالأَلِفِ و النّون ِ في (سكران) لامْتِنَاعِ العَلامَةِ مِنْ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهُ (١٤).

و (مِعْزى) (٥) و (ذِفْرى) (٦) مُلْحَقٌ بـ(درهـم)، فإذِا سَمَّيْتَ به لَمْ تصْرِفْه؛ لأَنَّ الأَلِفَ (٧) فيه تُشبهُ هَمْزَةَ التَّأْنيثِ (٨).

⁽١) في المنصف ٣/ ١٧٦: فذكر بعضهم وصرف وجعله مكرراً كالقمقام وفي الكتاب ٣/ ٢١٥: منهم من يجعلها بمنزلة قضقاض فيذكر ويصرف ويجعل الغين والواو مضاعفتين وانظر الممتع في التصريف٢٩٢-٢٩٣.

⁽٢) في المنصف ٢/ ١٧٦: وأنث بعضهم ولم يصرف وجعلها كعوراء وانظر الكتاب ٣ / ٢١٥.

⁽٣) يذكر ابن جني وجه الشبه بين سكران و حمراءًالألف والنون والهمزه في سر الصناعة ٤٣٥-٤٣٦ فيقول: أن الألف والنون في فعلان هي بدل من همزة فعلاء، وإنما دعاهم إلى القول بهذا أشياء: منها أن الوزن والحركة والسكون في فعلان وفعلاء واحد، وأن في آخر فعلان زائدتان زيدتا معاً والأولى منهما ألف ساكنة كما أن فعلاء كذلك، ومنها أن مؤنث فعلان على غير بنائه، إنما هو فعلى كما أن مذكر فعلاء على غير بنائها إنما هو أفعل، ومنها أن آخر فعلاء همزة وهي علامة التأنيث كما أن آخر فعلان نون تكون في فعلن غو قمن وقعدن علامة التأنيث.

 ⁽٤) في المقتصد ٩٩٧: الأليف والنون في آخر سكران يشبهان ألفي التأنيث لامتناع علامة التأنيث من الدخول عليه كامتناعها من الدخول على حمراء وانظر الكتاب ٣/ ٢١٥-٢١٦.

⁽٥) معزى: أنثى الضأن.

⁽٦) الذفرى: هو الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن.

⁽٧) في الأصل (الهمزة).

⁽٨) ينظر الكتاب٣/ ٢١١، وسر الصناعة ٢٥٩.

مسألة (٢٤٢)

(رُمَّانُ) في قَوْلِ سيبَويْه: لا يَنْصَرِفُ؛ لأَنَّ هذه الأَلِفَ و النون قَدْ كَثُرَت في كَلامِهم، فأَحْمِلُها عل الكَثْرَةِ (١).

وَ إِنِّ (٢) أَبِهَ الْحَسَنِ قَالَ : أُشبِّهُهَا بُـ(حُمَّاض) (٣)، وَ (قُرَّاصٍ) وَ (خُبَّازٍ) (٥)؛ لأَنَّ هذا البابَ أَكْثُرُ من الأَلِفِ و النّون، فكذلكَ هذا (١).

الدّليلُ عَلَى أَنّ كَوْنَ الْمُؤَنّثِ إِذَا كَانَ مُلازمًا، و كَانَ مُعْتَدّاً بِهِ لا يَنْصَرِفُ قَوْلُهم في (طَويلة) أَنّها مُنْصَرِفَةٌ، وَ إِنْ كَانتْ صِفَةً و مُؤَنَّئَةً، فَإِنَّما انْصَرَفَتْ لأَنّ هذا التّأْنيثَ لَيْسَ مُعْتَدّ بِهِ، و كَذلك في (صَحْراءً).

مسألة (٢٤٣)

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي (أَحْمَر) إِذَا نكَّرَتُه، و قَدْ سَمَّيْتُ به ، صرَفْتُه؛ لأَنِّي قَدْ أَخرِجتُه من الصَّفَةِ إِلَى الاسْمِ (٧)، و سيبَوَيْه لا يَصْرِفُه (٨).

⁽١) نص سيبويه في الكتاب ٣/٢١٨: 'وسألته عن الرمان فقال: لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى لا يعرف".

⁽٢) في الأصل (لأن).

⁽٣) الحماض: نبت جبلي وهو من عشب الربيع.

⁽٤) القراص: نبت ينبت في السهول والقيعان.

⁽٥) الخباز: نبت بقلة معروفة عريضة الورق لها ثمرة مستديرة.

⁽٦) رأيه في المقتصد ١٠٠١: وأبو الحسن يقول: إن فُعالاً قد غلب على باب الشجر والنبات نحو حمّاض وكرات وقتاء فيمن ضم، فأحمله على ما شاع في بابه، وإذا كان فُعالاً لم يشبه الألف والنون فيه ألفي التأنيث إذ لا تكونان زائدتين لأجل أن النون يكون لاماً كالضاد في حماض وانظر العضديات ٨٤ وابن يعيش ١/٧٢.

⁽٧) رأيه في المقتضب ٣/ ٣١٢: أرى إذا سمي بأحمر وما أشبهه ثم نكر أن ينصرف لأنه امتنع من الصرف في المنكرة، لأنه نعت فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت فصار بمنزلة أفعل الذي يكون نعتاً، وهذا قول أبي الحسن الأخفش ولا أراه يجوز في القياس وانظر التعليقة ٣/ ١٥ ـ ١٦.

⁽٨) قوله في الكتاب ٣/ ١٩٣.

فَمِمّا يُقَوِي قَوْلَ سيبويه أَنّ (أَرْبَعاً) قَدْ وَصَفُوا به، وَ هُوَ عَلَى زَئِةِ الفِعْلِ، ومع هـذا فَلَـمْ يُخْرِجوه من التَّسْمِيَةِ، فَصَرَفوه، فَكَذلكَ هَذا إِذا سُمِّيَ به وَ نُكِّرَ لا يُخْرُجُ عَن الصَّفَةِ؛ لأَنَّهُمْ قَدْ أَجْمَعوا عَلَى تَرْكِ صَرْفِ (أربع)(١).

قى الَ شَيْخُنا أَبِ وَ عَلَي : و يُقَوِّي ذلكَ ما ذكره أَبو عُمَرَ في (أَدْهم) (٢) وَ (أَداهِم) أَنَّهم لَمْ يَصْرِفوه وَ إِنْ كانوا قَدْ كَسَّروه تَكْسيرَ الأَسْماءِ (٣).

وَ إِذَا كَانُوا قَدْ كَسَّرُوه تَكْسِيرَ الأَسْمَاءِ، وَ قَدْ أُولُوه العَوامِلَ كَمَا أُوْلُوهَا، مع هذا فَلَمْ يُخْرِجُوه مَنْ تَرْكِ الصَّرْفِ؛ لأَنَّه في الأَصْلِ صِفَةٌ، فَكَذَلكَ (أَحْمَر).

مسألة (٢٤٤)

(أَدْهَــمُ)، وَإِنْ سُـمِّيَ بِـهِ لا يَنْصَـرِفُ^(٤)، و ذلكَ أَنّ الصَّفاتِ و الأَسْماءَ تتداخَلُ، وَإِذا كانتْ تَتَداخَلُ لَمْ يُنْكَر أَنْ يَتَّفِقَ جميعُها.

أَلَا تَسرى أَنَّهُم قَدْ قَالُوا : (حَسَنٌ) وَ (حِسانٌ) كَمَا قَالُوا : (جَبَل) وَ (جبالٌ) فَأَجْرُوا الجَمْعَ مَجْرى واحِداً، و مَعَ هذا فَلَمْ يَخْرُجْ من أَنْ يَكُونَ صِفَةً، فَكَذَلكَ هذا.

مسألة (٢٤٥)

تَقُولُ: (رَأَيْتُه عاماً أَوّلَ) وَ (عاماً أَوّلاً)(٥).

فَمَنْ فَتَحَه أَرادَ : عاماً أَوّلَ مِنْ عامٍ كَذا، فَيُقَدِّرُه بـ(مِنْ)، وَ تَكُوْنُ مُقَدَّرَةً (٦)، و إذا قدّرَها كذلكَ لَمْ يَصْرِفه.

⁽١) عند سيبويه انصرفت (أربعُ) في المنكرة ولم تنصرف في المعرفة، انظر الكتاب ٣/ ١٩٤ وذكر الفارسي في البغداديات ٥٧٩: " فلو كان وصفاً لم ينصرف كما لم ينصرف أحمر".

⁽٢) الأدهم: الأسود.

⁽٣) الحلبيات ٢٨٦.

⁽٤) في الكتاب ٣/ ٢٠١: وأما أدهم إذا عنيت القيد، والأسود والأرقم إذا عنيت به الحية فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، لم تختلف في ذلك العرب.

⁽٥) ينظر الكتاب ٣/ ٢٠٢-٣٠٣ والعضديات ١٥.

 ⁽٦) في العضديات ١٥: وقد حذفوا (من) هذه من الصفة في قولهم: رأيته عاماً أول والمعنى أول من عامي ،
 فلما كان المعنى مفهوماً وكثر في الكلام استجيزفيه الحذف.

وَ إِذَا صَرَفَه قَدّر به تَقْديرَ قديمٍ و حَديثٍ، إِذَا قَالَ : عَاماً قديماً.

مسألة (٢٤٦)

إذا قُلْتَ : (كُلُّ أَفْعَلَ يَكُونُ صِفَةً) لا تَصْرِفُه في النّكِرةِ وَ المَعْرِفَةِ، على هذا قَوْلُ سيبويه (١).

وَ عَلَى قَوْلِ الأَخْفَشِ : (كُلُّ أَفْعَلِ يَكُونُ صِفَةً)، فَلا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَ إِنَّمَا جَرَّ هَاهُنَا (أَفْعَلِ) لَأَنَّه نَكِرَة (٢)، و هـو لَيْسَ بصَفَةٍ؛ لأَنَّه مَثَّلَ مثالاً فقالَ : (كُلُّ أَفْعَلِ يَكُونُ صِفَةً)، أَيْ : لَيْسَ هُوَ السّاعَةَ صِفَةً؛ لأَنَّ (كُلّ) لا يَدْخُلُ عَلَى المَعارِفِ.

وَ لَـوْ قَـالَ : (أَفْعَلُ إِذَا كَـانَ صِفَةً لا يَنْصَرِفُ)، فَلا يُصرَفُ (أَفْعَلُ) هَاهُنا؛ لأَنّه وَصْفٌ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ : كَانَ وَصُفاً هُوَ لِـ (أَفْعَلَ)، فَكَأَنه قَالَ : أَفْعَلُ الصِّفَةُ لا تَصْرِفُهُ (٣).

وَ تَقُولُ : (كُلُّ رَجُلٍ أَفْعَلَ)، لا تَصْرِفُهُ؛ لأَنَّ (أَفْعَلَ) هَاهُنا صِفَةٌ قَدْ أَجْرَيْته عَلى (رَجُلٍ)، فَلَمَّا مَثِّلْتُه بِشَيءٍ لا يُنْصَرِفُ لَمْ يَنْصَرِفُ أَنْ فَكَذَلِكَ أَيْضًا هَذَا، أَلا تَرى أَلَّكَ إِذَا قُلْتَ : (كُلُّ أَحْسَنَ زَيْدٌ) لا يَنْجرّ، فَإِنِّما تُريد : هَذَا المثالَ، فَلَمّا مَثلت بالفِعْلِ لم تَصْرِفْ، لأَنَّكَ مَثْلَتَه بالفعْلِ .

مسألة (٢٤٧)

(كَانَ) هِي فِعْلُ (٥)، وَ الدَّليلُ عَلَى أَنها فِعْلٌ أَنَّها تَدُلُّ عَلَى زَمانِ، وَ ذَلِكَ أَنَّهم

⁽۱) عبارة الكتاب ٣/٣٠٣: قلت: فكيف تصرفه وقد قلت لا تصرفه، قال: لأن هذا مثال يمثل به، فزعمت أن هذا المثال إن كان عليه من الوصف لم يجر فإن كان اسماً وليس بوصف جرى ويقول: وتقول: إذا قلت: هذا رجل أفعل، لم أصرفه على حال، وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة الكتاب ٣ / ٣٠٣.

⁽٢) ذهب الأخفش إلى أنه إذا سمي بـ أفعل ثم نكر انصرف، وانظر رأيه في أسرار العربية ٣١٠ وفي التعليقة ٣ / ٢٢ هـ و مذهب المازني وخطًا سيبويه، قال: "قال أبو عثمان: أخطأ، ينبغي له أن يصرف، وإلا نقض جميع قوله".

⁽٣) عبارة الكتاب ٢٠٣/٣: ألا ترى أنَّك تقول: إذا كنان هذا البناء وصفاً لم أصرفه وتقول: أفعل إذا كان وصفاً لم أصرفه فإنما تركت صرفه هاهنا كما تركت صرف أفكل إذا كان معرفة .

⁽٤) انظر الكتاب ٣/ ٢٠٣ - ٢٠٤. والتعليقة ٣/ ٢٢.

⁽٥) جمهـور الـنحاة يعدُّ كان فعلاً إلا الزجاجي فخالف الجمهور وأطلق عليها في كتابه مصطلح الحرف، وتابعه

قَالُوا : إِنَّ حَدَّ الفِعْلِ أَنْ يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ وَ زَمانٍ، وَ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ، فَجَعَلُوا الْخَبَرَ الذِي يَأْتِي بَعْدَه عِوضاً مِن الْحَدَثِ (١).

وَ قَولُ سيبويه في حَدّ الْأَفْعالِ: وَ أَمَّا الفعل فَأَمْثِلَةٌ أُخِدَت من لفظ أَحْداثِ الْأَسْماءِ وَ بُنيَتْ لمَا مَضى وَ لما يَكُونُ^(٢)، لَم يَقُلْ: إنّه يَدُلُّ عَلى زَمان، وَ إِنَّما قَالَ: شَيءٌ عَلى شيءٍ، فَلا يَدخلُ عَلَيه خَلْقُ الزّمان؛ لأنّه لم يقل (زمان) فَيَلْزُمُه.

وَ أَمَّا (لَيْسَ) فقد اخْتَلَفَ أَصْحابُنا فها(٣).

فَقَال قَومٌ : إِنَّها فِعْلٌ^(١) بدلالةِ أَنَّ الضّمِيرَ يَتَعَلَّقُ بها وَ يَتَّصِلُ بها، وَ ذلِكَ قَولكَ: (لَيْسَا) وَ (لَسْنَ) و (لَست)^(٥).

وَ هَذَا لَا يَلْزَمُ، وَ ذَلِكَ أَنَّ (هَاء) و هي حَرْفٌ يَتَّصِلُ بها الضّميرُ، وَ ذَلِكَ قَوْلُكَ : (هَاؤَم) (٢) و (هاؤُمو)، فَلَمَّا اتّصلَ هَذَا بها، وَ لَمْ يكن ضميراً، فَكَذَلكَ يَتَّصِلُ بـ(ليس)، وَلا يَكُونُ ضَمِيراً (٧).

غير واحد من النحاة. انظر الجمل للزجاجي ٤١.

⁽۱) البغداديات ۱۱۳: أن يكون دالاً على زمان فقط غير دال على الحدث، وهذا الضرب هو الذي يلزم فاعل كان فيه الخبر منتصباً غير مفارق له وإنما لزمه الخبر عوضاً من الحدث الذي يدل عليه الفعل مع الزمان وانظر شرح الجمل لابن عصفور ۲۸۲/۱ وهي عند ابن عصفور تدل على الحدث إذ يقول: والصحيح أنها مشتقه من أحداث لم ينطق بها وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول ويقول: ومما يدل على أن في هذه الأفعال معنى الحدث أمرهم بها وبناء اسم الفاعل وانظر خلاف النحويين في هذا في ابن عصفور ١/ ٣٨٥-٣٨٦.

⁽٢) الـنص في الكـتاب ١٢/١: وأمـا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع.

⁽٣) وهـو لـيس بخـلاف كبير، إنما هو خلاف بين الفارسي وغيره. وانظر هذا الخلاف في الحلبيات ٢١٠-٢١٤، إيضاح الشعر ٨-١٤ وانظر رصف المباني ٣٦٨ والمغني ٢٩٣.

⁽٤) هـذا رأي سيبويه والجمهـور وخـالف الفارسـي الجمهـور فقال: إنها حرف انظر الحلبيات ٢١٢ وايضاح الشـعر ١٢ ورصـف المباني ٣٦٨ وفي المغني نسبت الحرفية فيها إلى ابن السراج والفارسي وابن شقير، انظر المغني ٢٩٣ وهي في أصول ابن السراج فعل انظر الأصول ٢/١ ولم أجدها في جمل ابن شقير.

⁽٥) هذه علة من قال ذلك انظر الأصول ١/ ٨٢–٨٣ وانظر حجتهم في الحلبيات ٢١١ وإيضاح الشعر ١٠.

⁽٦) في الأصل (ها).

⁽٧) ينظر الرد في الحلبيات ٢١١ وإيضاح الشعر ١٣.

وَ مِمَّا يَـدُلُّ عَـلَى أَنَّهَا لَيْسَت بِفِعْلٍ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى النَّفْي؛ وَ لَا تَدُلُّ عَلَى حَدَث، ولا زَمان، وَالأَفْعَالُ مِنْهَا مَا يَدُلُ عَلَى حَدَثٍ وَ زَمان، وَ مِنْهَا مَا يَدُلُ عَلَى زَمان فَقَط (١٠). فَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا وَ تَعَرّت (ليسَ) مِن المَعْنَيْنِ جَمِيعاً عُلِمَ أَنَّهَا لَيْسَت بِفعل.

مسألة (٢٤٨)

الأولى في (كانَ) أَنْ يَكُونَ خَبَرَها النكرةُ، وَ إِنَّما كَانَ كَذَلِكَ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (كَانَ زَيْدٌ)، فَـ(زَيدٌ) قَدْ عُرِفَ، فَلَوْ جَعَلْتَ الخَبَرَ بَمُنْزِلَته لَكَانَ أَيْضاً مَعْرُوفاً كَـ(زيد)(٢).

وَ الْحَبَرُ إِنَّمَا وُضِعَ ليفيدَ مَنْ تُخبره شيئًا لم يكن عَلِمَه، و لذلك صارَ الخَبَرُ الأَولى أَنْ يكونَ نكرة الفعل؛ لأنَّه الجزءُ المُسْتَفادُ أَنْ يكونَ نكر الفعل؛ لأنَّه الجزءُ المُسْتَفادُ مِن الجُمْلةِ (٣).

مسألة (٢٤٩)

/ ١٩ ظ / فَإِذَا اسْتَفَهِمَتَ فَقُلْتَ : (أَسَفِيها كَانَ زَيدٌ أَمْ حَلَيماً؟)، كَانَ النّصبُ أَحْسنَ، وَ ذَلِكَ أَتُكَ إِنَّما تَسْتَفْهِم عن السَّفَهِ لا عَنْ (زيدٍ) و لا عَنْ (كانَ)(١٤).

وَ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ (٥) ، كَانَ الأَولَى أَنْ تلي الأَلفَ ما يُسْتَفْهَمُ عنه و هو السَّفَة، وَ(أَم) تلي (الحَلِيمَ)، لأَنّ (أَمْ) يجب أن تكونَ مُعادِلَةً لِلأَلِفِ، فتكونُ تلي المستفهَمَ عَنه كَما ولت الأَلف (١).

⁽١) في الحليبات ٢١١: 'فإن لم يكن مثالاً للحاضر وثبت أنه لا دلالة فيه على ما مضى ولا على ما لم يقع وخلا من ذلك لم يكن في الحقيقة فعلاً.

⁽٢) ينظر الأصول ١/ ٨٢ والجمل ٤٥.

 ⁽٣) في ابن يعيش ١/ ٨٧: اعلم أن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً
 تاماً.

⁽٤) في الكتاب ٤٨/١: وتقول: أسفيهاً كان زيد أم حليماً، وأرجلاً كان زيد أم صبياً تجعلها لزيد، لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثثه عن خبر من هو معروف عندك فالمعروف هو المبدوء.

⁽٥) في الأصل (وكان).

⁽٦) انظر أم في المسائل السابقة مسألة رقم ٢٢٠-٢٢٥.

مسألة (٢٥٠)

قُوْلُ الفَرَزْدَقِ :

[٧١] أَسَكرانُ كَانَ ابْنَ المراغةِ إِذ هجا تَميماً بَجَوْفِ الشَّام أَمْ مُتَساكِرُ (١)

(أَسكرانُ) رَفْعٌ بفعل مُضْمَر تكون (كانَ) تَفْسيراً و دليلاً عليه، وَحسن الرَّفْعُ فِي هَـذا المَوْضِعِ؛ لأَنَّ الـتَّقْدِيرَ : أكانَ سكرانُ ابنَ المراغَةِ، فاستَفْهم عَنْ سكرو^(۱) لا عَنْه في تَفْسه^(۱).

وَ إِذَا كَانَ كَذَلَكَ كَانَ الْأُولَى أَنْ تَرْفَعَ؛ لأَنَّ النَكِرَةَ لَمَّا دَخَلَها هَذَا المَعْنَى مِن أَنَّ القَصْدَ إِنِّما وَقَعَ إِلَيها، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الرَّفْعُ فِيها، فترفعُ بـ(كانَ)، وَ كَذَلكَ قُولُ جَرير:

[٧٢] فإِنَّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَوْل الْطَبْيِّ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمارُ (١٤)

حَسُنَ؛ لأنَّهُ أَرَادَ: إنِّكَ لا تُبَالِي بَعْدَ حَوْل من أَيِّ الجِنْسينِ كانت أُمُّك، مِن هذا الجَنس أَوْ مِن هذا، فَرَفْعُه لِلظّبي حسن (٥)؛ لأنَّ القَصْدَ إلى أَنْ لا يُعرَّفه أَنَّه لا يبالي

⁽۱) البيت للفرزدق في ديوانــه ٤٨١ وانظــر سـيبويه والشـنتمري ٢٣/١ والمقتضــب ٢٣/٤ والخزانة ٩٨٧٩ والخزانة ٩٨٩ ا والجمل لابن شقير ١٢١، والبيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٨٧٤ وضرائر الشعر ٦٨ والخصائص ٢/ ٣٧٥ برواية (ببطن الشام) والمغني ٤٩٠

والبيت في هجاء جرير، والشاهد فيه رفع سكران بكان المضمرة وكان الظاهرة دليلاً عليها.

⁽٢) في الخصائص ٢/ ٣٧٥: 'ألا ترى أن تقديره: أكان سكرانُ ابنَ المراغة، فلما حذف الفعل الرافع فسره بالثاني فقال: كان ابن المراغة، وابنُ المراغة هذا الظاهر خبر (كان) الظاهرة وخبر كان المضمرة محذوف معها لأن كان الثانية دلت على الأولى.

⁽٣) نقل البغدادي هذا النص من قوله (أسكران) في الخزانة ٩/ ٢٩١ على أنه في العسكريات وليس هو في العسكريات.

⁽٤) البيت ليس في ديوان جرير، ونسب البيت إلى خداش بن زهير في سيبويه والشنتمري ٢٣/١ وشرح شواهد المغني ٩١٨ والمقتضب ٤/٤ ونسب إلى ثروان بن فزارة في الحزانة ١٩٢/١٥ وحماسة البحتري برواية (أطرف كان أمك أم حمار) والشاهد بلا نسبة في المغني ٥٩٠ وابن يعيش ٧/٤ والقرطبي ٩٩/١٣ والجمل لابن شقىر ١٢١

والشاهد في البيت رفع ظبي بكان المضمرة وكان الظاهرة دليلٌ عليها.

⁽٥) في ابن يعيش ٧/ ٩٥: وقد ذهب بعضهم إلى أن (ظبيا) في قولك: (اظبي كان أمك أم حمار) مرتفع بكان

من أيّ الجنسين كانَ أبوه (١).

مسألة (٢٥١)

إِذَا اجْتَمَعَ فِي (كان) نكرتان، حَمَلْتَها عَلَى المَعْنى، فقلت : (ما كانَ أَحَدٌ خيراً منكَ).

فَجَازَ دخولُ (كانَ) فِي النّفي، و ذلكَ أَنَّ (أَحَداً) لا يكونُ واقعاً إِلاَّ للإِنْسانِ، فَلَوْ قَالَ : (أَحَدٌ خَيْرٌ مِنك) لم يكن فيه فائدَةٌ، وَ إذا نَفي اسْتَفادَ (٢).

أَلَا تَـرى أَنَّ قَولكَ: (رَجُلُ قام) قليلُ الفائدةِ، وَ لَوْ قلت : (ما رَجُلُ قَام) لم يُنكرُ ذلك، و يُستَفاد به معنىً فِي النّفي، و كذلك هَاهُنا.

مسألة (٢٥٢)

وَ يَجُوزُ إِذَا قُلْتَ : (ما كَانَ فيها أَحَدٌ خَيراً منكَ) أَنْ تَجْعَلَ (فيها) الخَبَرَ، وَتَنْصِبَ (خيراً منكَ) عَلَى الحال.

وَ يَجُوزُ أَنْ تَلغي (فَيها) فَإِذِا أَلغَيْتَها فَالوَجْهُ التّأْخيرُ، وَ إِنَّما كَانَ الوَجْهِ التّأْخيرَ إِذَا أَلغَيْت أَلْغَيْت لأَنَّها ليست بخَبر، وَ إِذَا لَمْ تَكن خَبَراً و كانت الأَخبارُ إِنَّما تقع للفَائِدَةِ فَإِنِّ سَبيلَ الذي يُبْدَأُ به [أن يكون] أَوَّلاً^(٣).

مسألة (٢٥٣)

إِذَا قُلْتَ : (مَا فِيها أَحَدٌ خيرٌ منكَ)، جَازَ الرَّفعُ، تَجْعلُه صِفَةً لـ(أَحَدٍ)، و يكونُ (فِيها) الخبرُ (٤).

مضمرة تفسرها كان هذه الظاهرة لأن الاستفهام يقتضي الفعل فعلى هذا يكون الاسم نكرة والخبر معرفة. (١) المقصود هو الأصل ويتساوى هنا الأب والأم.

 ⁽٢) الكتاب ١/ ٥٤: وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذاً.

⁽٣) الكتاب ١/ ٥٦.

⁽٤) الكتاب ١/ ٥٥ وفي جمل الزجاجي ٤٧: "وإن شئت جعلت خيراً نعتاً لأحد فرفعته وجعلت فيها الخبر.

وَ يَجُوزُ عَلَى وَجْهِ آخَرَ : (مَا كَانَ أَحَدٌ)، فيقالَ : (أَيْش)، فتقُولُ : (خَيرٌ منك)، فيكون مُبْتَداً ترفَعُه و يكونُ قَدْ دَلّ عَلَى الْمُراد.

وَ عَلَى هَذَا أَجَازَ أَصْحَابِنَا : (كَانَ زَيدٌ مَنطَلِقٌ)، [تَقُولُ : كَانَ زَيدٌ]، فَيَقُولُ: (مَا^(١) هُو ؟)، فَتَقُولُ : (مُنطلق).

مسألة (٢٥٤)

قولُ الشاعِرِ:

[٧٣] هي الشفاءُ لدائي لَوْ ظَفِرْتُ بها وَ لَيْسَ منها شفاءُ الدَّاءِ مبذولُ (٢)

وغير ذلك من الأبيات تضمِرُ الأَمْرَ وَ الشَّانَ و القصَّةَ و الحديث (٣) فترفعهما جميعاً، وَ عَلَى هَذَا يَجُوزُ: (كَانَ زَيدٌ مُنْطَلِقٌ)، وَ هذا بمعنى الأَمْر (٤).

مسألة (٢٥٥)

يَجوز تقديمُ خَبَرِ كَانَ عليها، إِذَا كَانَ مِنْ أَيِّ جُمْلَةٍ، فتقول : (قائماً كَانَ زيدٌ) عَلَى نيّة التّأخيرِ (٥).

وَ يضعُف عند أصْحابنا : (قائماً (٢) كان زيدًا)، قَالَ : لأَنَّه لا يَصِحُ أَنْ تَقُولَ : (قام

⁽١) في الأصل (من).

 ⁽۲) البيت لهشام أخي ذي الرمة في سيبويه والشنتمري ١/٣٦-٧٧ وسفر السعادة ٨٠١- ٨٠٨ والأزهية ١٩١، والبيت لهشام أخي ذي الإغفال ٨٩٨ والمقتضب ١١١/٤ والمغني ٢٩٥ والقرطبي ٨/ ٩٥ وابن يعيش ٣/ ١١٦ والجمل لابن شقير ١٢٠.

والشاهد إضمار اسم ليس ضمير الشأن وتقديره وليس هو منه.

⁽٣) انظر الكتاب ١/ ٧٠، ٧١، ١٤٧.

⁽٤) الحلبيات ٢٣٦.

⁽٥) هذا رأي أهل البصرة وفي هذا اختلاف. انظره في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٤ والارتشاف ٢/ ٨٦ ٨٧ وليس في تقديم الخبر سماع عن العرب. انظر الارتشاف ٢/ ٨٦-٨٦.

⁽٦) في الأصل: (قام).

زيدٌ) فَترفعُ (زيداً) بالابْتِداء، فَكَذلك يقبح أيضاً أن تقول: (قام كان زيدٌ)(١).

وَ كُـلُّ اسْمٍ إِذا وَقَعَ مَوْقِعَه، أَيْ إِلى جانبِ ما هو حديث عَنْه لَم يجز أَنْ تنوي به التقديم.

وَ إِذِا كَانَ فِي غَيرِ مَوْضِعِه جازَ أَنْ تُقَدّم، مثالُ ذلكَ : (كَانَ زَيدٌ إِنْ تَقُمْ يَقُمْ) (٢) يَجوزُ أَنْ تَقُولَ : (إِنْ تَقُمْ يَقُمْ كان زيدٌ).

وَ كذلك لَوْ قُلْتَ : (إِنْ تقم يقم (٣) زيدٌ)، لم يجز أَنْ تَنْوي به التّقْديمَ؛ لأنّه واقِعٌ فِي مَوقِعِه؛ فَعَلى هذا يجري جميع الباب.

مسألة (٢٥٦)

المَنْدوبُ بَمنزلة المُدعو؛ لأنَّه تَفَجَعٌ عَلَى المَنْدوبِ؛ لأنَّه لابد من [أن] يدخل (ئ) للنَّدُبَةِ عَلَماً، فَأَدْخَلَ الأَلِفَ؛ لأنَّها أَمَدُ الصَّوْتِ، وَ أَتَى بالهَاءِ لبيان الأَلِفِ، وَ كَذلِكَ يُؤْتى بها لبيان الحَركةِ، وَ لا يَلْزَمُ (٥) أَنْ يكون غير الاسْمَ بأَنْ حَذفَ عنه الضمّ؛ لأَنّ النّدبة لَمّا دَخلت لِمعنى (١).

وَ حُروفُ النّدبةِ الأَلِفُ، و يُفْتَحُ ما قبلها إلا أَنْ تخاف لبساً، فَإِن خَفتَ لبساً غَيّرتها، فَنَقَلْتَ الأَلِفَ إِلى الواو إِذا انْضم مَا قَبْلَها، وَ إِلى الياءِ إِذا انْكَسَرَ ما قبلها (٧٠).

⁽١) هكذا جاءت الأمثلة في الأصل، والمقصود منها أنه لا يسوغ في محل (قائم) الفعل، قال ابن عصفور: 'وأما الفراء فإن حكمه عنده مع التقديم حكمه مع التوسط إلا أنه يثنّي (قائماً) ويجمعه لأنه لا يسوغ في محله الفعل، فلا تقول: قام كان زيدٌ. شرح الجمل ١/ ٣٩٤.

⁽٢) في الأصل (إن يقم يقم).

⁽٣) في الأصل (إن يقم يقم).

⁽٤) في الأصل (لا بد من تدخل).

⁽٥) في الأصل (تلزم).

⁽٦) ينظر الكتاب ٢/ ٢٢٠-٢٢١ وابن يعيش ١٣/٢ وسر الصناعة ١١٢،٤٠٩،٥٦٧،٧٢٥ ورصف المباني ٥٠٣.

⁽٧) يجوز في هذه الألف أن تقلب ياء تارة وواواً أخرى بحسب الحركة قبلها إذا خيف التباس رصف المباني ١٢٠ وانظر الكتاب ٢/ ٢٢٤.

كَذَلَكَ إِذَا قُلْتَ: (وَا غُلاماه)، وَ أَنْتَ تُضِيفُه إِلَى نفسِكَ، حَذَفْتَ الْحَرَكَةَ، و هي قَـوْلُكَ : (يَا غُلُلام)؛ لأَنَّهَا بَمَنْزِلَةِ التَّنُوينِ، وَ التّنوينُ يُحْذَفُ فِي النّداءِ في هذا المَوْضِع، ويشبه أيضًا حَرَكَةَ الإعراب، وَ ذَلِكَ أَنَّ الكَسْرَةَ تَزُولُ بِزَوالِ الياءِ (١)، فَأَشْبَهَتَ حَرَكَةَ الإعرابِ فَحُذِفَتْ (١).

وَ كَذلِكَ عَلَى لُغة مَنْ قالَ : (يَا غُلاميْ) فَأَسْكَنَ اليَاءَ، حَذَفْتَ الياءَ؛ لأَنّ هذه الياء بمنزلةِ التنوين، فَلَمَّا كَانَ التنوينُ يُحدَف في النّداءِ حَذَفْتَ الياء.

وَ يَدْخُل فِي هَذَا أَنَّه لَمْ يُحَرَّكُ التنوينُ لالتِقاءِ السَّاكِنَيْن؛ لأَنَّه بابُه (٣)، وَ إِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ حَذَفُه فِي قَولِه (٤): ﴿قُلْ هُو اللهُ أَحَدُ الله الصَّمَد (٥)، فَذَلكَ لَيْسَ بَابُه، وَ بابُه أَنْ يُحرّك لالتِقاءِ السَّاكِنَيْن، كَمَا تَقُولُ: (زيدٌ الظريفُ).

و الاحترازُ من هذه المُعَارَضَةِ أَنْ تَقُولَ : إِنَّ التّنوينَ زائدٌ وَ أَلِفُ النّدبةِ زائدةٌ، وَ اللّذبةُ واللهُ مَعروفٌ، و لا يُندبُ وَالتّنوينُ ساكنٌ وَ الأَلِفُ سَاكنَةٌ، وَ قَدْ عُلِمَ أَيضاً آنَه لا يُنادى إلا مَعروفٌ، و لا يُندبُ أَيْضاً، فَكَأَنَّ النّدبةَ قامَت مقامَ الإضافةِ.

وَ وَجه قَوْل مَنْ أَتْبَتَها وَ إِنْ كانت سابعةً بأَنْ قالَ : إِنّ هَذهِ الياءَ اسْمٌ وَ ليست بتنوين، و إذا كانت اسماً لم يجز أَنْ أَحْلِفَها، فَأَثبتها، وقال : (وا غُلامياه)، وَ إِذا حرّك الياء فالإثباتُ لا غير، لأنّها للندبة دَخلت عَلى حَرْفٍ مُتَحَركٍ⁽¹⁾.

وَ حُكِي عن يونس : (أقاضٍ) فَحَدَف الياء، فَقالَ : هَذه الياءُ تُشْبه ياءَ الإِضَافةِ

⁽١) في الأصل (ياء).

⁽٢) ينظر الكتاب ٢/ ٢٢١-٢٢٢.

⁽٣) قال ابن يعيش: وتحذف التنوين من المضاف إليه في الندبة لأنه لا يجتمع ساكنان: التنوين والألف، ولم تُحرّك التنوين لأن أداة الندبة زيادة غير منفصلة كما أن التنوين كذلك ابن يعيش ٢ / ١٤.

⁽٤) في الأصل (قولك).

⁽٥) الإخلاص ١، ٢. وفي الآية قراءات، والقراءة الواردةُ في هذا الموضع قراءة هارون عن أبي عمرو، ونصر بن عاصم، وهمي بالضمّ من غير تنوين وإن وَصَلَ. انظر السبعة في القراءات ٧٠١ ومختصر في شواذ القراءات ١٨٢.

⁽٦) الكتاب ٢/ ٢٢٢ - ٢٢٣ وابن يعيش ٢/ ١٤.

مِن قبلِ أَنَّ التَّنوين إِذَا دَخَلَ عَليها أَسْقطها كَمَا أَنَّ الياءَ تُسْقِطُ التنوينَ (١).

مسألة (٢٥٧)

(وا غُلامُ صاحبياه) أَتْبَتَ الياءَ؛ لأَنَّ الصّاحبَ لَيس بمندوب، و لا مُنادى، والحذفُ إنّما يَقَعُ في المندوبِ^(٢)، فَلما لَم يكن مَنْدوباً لم تحذف (٣).

مسألة (٢٥٨)

الصَّفةُ لا تُنْدَب عند الخليل و سيبويه، وَ يُنْدَبُ الاسْمُ المُضافُ إليه (٤).

قـال (٥): لأَنّ الاسـمَ الثاني يِمَنْزِلَةِ جزءٍ من الاسمِ الأَوّل، وَ إِذَا كَانَ يِمَنْزِلَةِ الجُزءِ مـنه صارَ يِمَنْزِلَتِه، فَيُندَبُ كَما يُنْدَبُ، وَ لَيْسَ هَكَذَا سبيلُ الوَصْفُ؛ لأَنّه يُفصَلُ / ٢٠و/ بينه و بين المَوْصوف، و لا يُفْصَلُ بين المضافِ وَ المضافِ إليه (١).

وَوَجْهُ قَوْل ِيونس، قَالَ : الصِّفَةُ هي المَوْصُوفُ فِي المَعْنى، و المُضَاف غَيْرُ المُضَافِ إليْه، وَ إِذا جازَ أَنْ تندُبَ الصَّفةَ.

وَ مَعَارَضَةٌ عَلَى هَذَا القَوْل، وَ هُوَ أَنْ تَقُولَ : أَلَيْسَ مِن قَولِكُم بَأَنّ : (يازيدُ) فِي النّداءِ وَ إِنْ كَانَ مَبْنِياً وَ منادى قَدْ تجري صِفتُه عَلَيْه في قولكم : (يا زيدُ الظريفُ)، فَكَذَلِكَ لا يُنكَرُ أَنْ تجري صفةُ المندوب عَلَيْه، فَتَكُونُ مَندوبةً كَما جازَ فِي النّداء.

⁽١) الكتاب ٢/٣٢٢.

⁽٢) الكتاب ٢/ ٢٢٤-٢٢٥.

⁽٣) في الأصل (يندب).

⁽٤) ذهب الخليل وسيبويه إلى أنه لا يجوز ندب الصفة وأجازا ندب المضاف إليه. ينظر رأيهما في الكتاب ٢/ ٢٢٥ - ٢٢٦ وذهب يونس وبعض البصريين مع الكوفيين إلى أنه يجوز ندب الصفة لأن الصفة مع الموصوف كالاسم الواحد، انظر رأي يونس في الكتاب ٢/ ٢٢٦ وانظر الخلاف بين النحاة في ابن يعيش ٢ / ١٤ والإنصاف مسألة ٥٢ وأسرار العربية ٢٥٠.

⁽٥) الخليل في الكتاب ٢/٢٦٦.

⁽٦) نص الكتاب ٢/ ٢٢٦: من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه.

فَالجُوابِ بِأَنَّ الصَّفةَ فِي قُوْلِنَا: (يَا زِيدُ الظريفُ)، عَلَى قَوْلِنَا، هُوَ مَرْفُوعٌ من جُملةٍ أُخرى، لا أَنَه (١) وصف لِـ (زيد) في الحقيقة (٢)، فتسقُطُ هذه المعارضة (٣).

مسألة (٢٥٩)

(وَا مَنْ لا يَعْصيه) وَ (وَا من لا يغزوه)(1).

لَمّا خِفْتَ أَنْ يَلْتَبسَ بما فيهِ الأَلِفُ مثل (يخشى) حَدَفت الواوَ التي هي لام الفِعْل لالتقاءِ السّاكِنَيْن، وَ أَتُبَتّ الألفَ لِلنّدبةِ؛ لأَنّها دَخَلَت للمعنى، فَتَقْلِبُها واواً إِذَا انْضَمَّ مَا قبلَها، وَ ياءً إذا انكَسَر ما قبلها، و كذلك في جَمِيع مَا يلتبسُ.

مسألة (۲۲۰)

إِذِا قُلْتَ: (وَاسلماناه)، فهو اسْمُ شَخْصٍ، لا تُتَنَّيه؛ لأَنَّ التَّثْنِيَةَ لا تُندَب؛ لأَنَّها منكورة، و لا تخافُ لَبْساً.

مسألة (٢٦١)

قَوْلُك : (لَوْ جَاءَ زَيدٌ لَجاءَ عَمْروٌ)، هَذه الّلامُ لامُ القسم، وهي جواب لو (٥٠).

وذلك أنّ (لَوْ) ليست شرطاً، وَ إِذَا لَمْ تَكُنْ شَرطاً صَارَ القسمُ جواباً لَها؛ لأنّها ليس لَها جواب مجزوم، وَ إِذَا كَانَ جَوابُها غير مجزوم صار (لَجاء)(١٦) جواباً لَها، واسْتغنينا عن إضمار الجواب.

⁽١) في الأصل (لأنه).

⁽٢) الفارسي في هذه المسألة يخالف مذهب سيبويه والخليل، فالخليل يرى أنها رُفعت لأنها صفة لمرفوع والظاهر من هذا النص أن الفارسي يرى أن الوصف مرفوع من جملة أخرى، وهذا رأي الأصمعي حيث يذهب إلى أن الوصف مرفوع على تقدير: أنت الظريف. انظر الكتاب ٢ / ١٨٣ وشرح الرضي ١ / ١٣٦.

⁽٣) في الأصل (الزيادة).

⁽٤) في الأصل (وا من لا يعرفه).

⁽٥) يـنظر ابـن يعيش ٩/ ٢٢ وتذكرة النحاة ٤٠ واللامات ١٢٧، ورصف المباني ٤١٣ وسر الصناعة ٣٩٥ وفي المغني ٢٣٥: وزعم أبو الفتح أن اللام بعد (لو) و(لولا) و(لوما) لام جواب قسم مقدر، وفيه تعسّف.

⁽٦) في الأصل (لقمت).

وهـذه اللهم لا تَخلو مِن أَحَد شيئين (١): إِمَّا [أَن] تكونَ وَاقِعةً في موضِعِها أَو غيرَ واقعة في موضعها.

و ذلك أَنَّ (لَو) مَعْناها وقوع الشيء لِوجُوبِ غَيْرِهِ فِيما مَضى، فَجُعِلتَ للجزاءِ في الزّمان الماضي، فَإِذا كَانت كَذلِكَ جَازَ أَنْ في الزّمان الماضي، فَإِذا كَانت كَذلِكَ جَازَ أَنْ تُجعَلَ جَواباً لِـ(لَو)، أَعْني لامَ القَسَم مِن حيثُ كَانتْ (لو) لا تَدْخلُ إلا عَلى فِعْلِ مَاضٍ فَلِذلِكَ جَازَ الجَوابُ(٢).

وَ إِنْ شِئْتَ أَضْمَرْتَ الجَوابَ^(٣)، وَجَعَلْتَهُ تَفسيراً لَه ^(٤)، وَ (لَو) معتَرِضَةٌ بين القَسَمِ وَبَيْنَ المُقسَم، يَدلُّكَ عَلَى ذلِكَ قَوْلُكَ: (لئن جئت لأكرمَنَّك)ودخول اللهم على (إِنْ) يَدُلُّ عَلَى أَنِّ القَسَم، قبلها، وَ إِذَا كَانَ قَبْلَها وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مُعْتَرِضَةً، وَ إِذَا كَانَتْ مُعْتَرِضَةً، فَ لِإِذَا كَانَتْ مُعْتَرِضَةً، فَلا مَوضِعَ لَه إِذَا كَانَ لَهُ مُنَاسَبَةٌ بما لَهُ مَوْضِعَ لَه إِذَا كَانَ لَهُ مُنَاسَبَةٌ بما لَه، جيء به، فَلذلِكَ اعْتُرضَ به.

وَ(لَـوْلا) مَعْناهَا انْـتِفاءُ الشيءِ لوُقُوعِ غيره (٢)، ويجوز أن يكون يُنفى بها الشيءُ لوقـوع غيرهِ في الـزّمانِ الماضي والمستقبلِ إذا كـانَ في الكلام دلالة عليه، وفيها معنى الجزاء.

مسألة (٢٦٢)

(إِنْ قُمْتَ لأَضْرِبَنَّك)، ففي هذه المسألةِ ما(٧) يُسْأَلُ عنه : هل القَسَمُ فِي موقِعِه أَم

⁽١) في الأصل (أمرين) وعليها شطب، وكتب فوقها (شيئين).

⁽٢) في ســر الصـناعة: ولا تدخــل الـــلام في جــواب لــو ولولا إلا على الماضي دون المستقبلُ سر الصناعة ٣٩٥ وانظر ابن يعيش ٢٣/٩.

⁽٣) ابن يعيش ٩/ ٢٤: وربما حذفوا الجواب البتة وذلك إذا كان في اللفظ ما يدل عليه".

⁽٤) في الأصل (لها).

⁽٥) لم يذكر أحمد من المنحاة زيادة السلام في همذا الموضع إلا الفارسي، فاللام في جواب لو ولولا زائدة وإنما تدخل للتأكيد واستدل أبو علي على ذلك بجواز سقوطها، انظر سر الصناعة ٣٩٥ وابن يعيش ٩/ ٢٣.

⁽٦) ينظر الإيضاح الشعر ١٠٣ وسر الصناعة ٣٠٦ ورصف المباني ٣٦٢.

⁽٧) في الأصل (من ما).

لا؟ وَ هل هذه اللامُ جَوابٌ (١) لِلشَّرْطِ ؟(٢).

فَمِنَ البَيِّنِ أَلَّهَا ليست واقعةً مَوْقِعها، وَ يَدلَّك عَلَى ذلكَ قَوْلُكَ : (لَئِن قمت لأضربتَك)، فهذا يدل عَلَى أَنَّ المقسم عليه مقدّمٌ، وَ هِيَ هَا هُنا مُعْتَرِضَةٌ بين القَسَمِ وَ المقسم عَلَيْه، و الجواب مُضْمَرٌ وَ لا يَجُوزُ أَنْ يكون المقسمُ عليه الجوابَ (٣).

وَ قَـدْ كَانَ شَيْخُنا أَبُو عَلَيّ قَالَ : إِنّ الجوابَ هو المقسمُ عَلَيه حتّى أَنْشَدَ بَيتاً وَ هو قوله :

[٧٤] لئن عادَ لِي عبدُ العزيز بمثلها وَ أَمْكَنني منها إدّن لا أُقيلُها (١)

فرفع (أقيلُها) وَ لا يقطعُ الجوابَ عَن عَمَلِه (٥)، وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّها ليست جواباً، وَ إِنَّما الجَوابُ مُضْمَرٌ، وَ جَعَلَ هذا تَفْسيراً له (٢).

فَإِذَا قُلْتَ : (لمن قُمْتَ لأَضْرِبَنَّكَ)، فَهذه اللامُ الأُولى دَخَلَتْ لِتَكُونَ مُؤذنةً أَنّ القَسَمَ لا القَسَمَ قَبَلَ الشّرطِ(٧)، وَ أَنّ ذلكَ جَوَابُه، وَ لا يَصِح ّأَنْ يَكُونَ جَوَابًا؛ لأَنَّ القَسَمَ لا

وهو في الديوان من قصيدة مطلعها :

عراضة أخلاق ابن ليلى وطولها

إذا ابتدر الناس المكارم برّهم والشاهد إلغاء إذن ورفع أقيلها على القطع.

⁽١) في الأصل (جوابا).

⁽٢) ينظر اللامات١٤٥ ورصف المباني٣١٦ وابن يعيش ٩/ ٢٢ وسر الصناعة ٣٩٦.

⁽٣) في سر الصناعة ٣٩٩: وفيه وجه ثان ذهب إليه غيره وهو أن تُجعل شرطاً وتجعل اللام فيه كالتي تعترض بين القسم والمقسم عليه وانظر المسألة السابقة.

⁽٤) البيت لكثير عزّة في ديوانه ٣٠٥ وانظر سيبويه والشنتمري ٢١/١١ والدرر ٢/٥ وشرح شواهد المغني ٦٣ والعيني ٤/ ٣٨٦، وشرح التصريح ٢/ ٣٣٤ والإغفال ٣٧١ والخزانة ٨/ ٤٧٣ وابن يعيش ١٣/٩ والبيت بلا نسبه في الأشموني ٣/ ٢٨٨ وشرح شذور الذهب ٢٩٠ والمقتصد ١٠٥٥ ومعاني الأخفش ٤٩٨ وأوضح المسالك٣/ ١٦٩ والمغني ٢١.

 ⁽٥) في سر الصناعة ٣٩٧: ولو كانت اللام التي في (لئن عاد لي عبد العزيز) جواب القسم لا نجزم الجواب (لا أقيلها) وفي تذكرة النحاة ٦١٨: فدلت اللام على أن ثم قسماً محذوفاً ولذلك ارتفع أقيلها.

⁽٦) انظر رأي الزجاجي في اللامات ١٤٦ وابن يعيش ٩/ ٢٢ وانظر المغني ٢٣٥-٢٣٦.

⁽٧) ينظر ابن يعيش ٩/ ٢٢ وتذكرة النحاة ٦١٨ ورصف المباني ٣١٦.

يَكُونُ لَهُ جوابان، كَما لا يَكونُ للشرطِ جوابان، فَعَلى هَذا تجري هذه المسألةُ.

مسألة (٢٦٣)

قُوْلُ الشَّاعِرِ:

[٧٥] دَعي ماذا عَلمتِ سَأَتَقيه وَ لكن بالمَغِيبِ فَنَبئيني (١)

فيقولُ قَائِلٌ : (ما) ما معناها؟ و (ذا) ما معناها؟ (٢).

قال أبو الطيّب (٢): قال شيخنا أبو عليّ: مَعْناها معنى النّكرة (١)، قال (٥): وَ لا يَجُورُ أَنْ أجعلها (١) في تأويل (الذي)؛ لأنّها لم تَجىء في تأويل (الذي) إلاّ فِي الاسْتِفْهام، وَ هَا هُنا لَيْسَ مَعنى استفهام (٧)، وَ لَكنْ مَعْنى (مَا) و (ذا) بَعْنَى شيء، فيكونُ بَعْنى اسْمٍ وَاحِدٍ، فيكونُ تَقْديرُه (٨): دعي شيئاً عَلِمْت، و يكون (علمت) صفة للرما) (١).

⁽۱) البيت للمثقب العبدي في ديوانه ٢١٣ وانظر شرح شواهد المغني ١٩١ والعيني ١٩٢/١ والبيت بلا نسبة في سيبويه والشنتمري ١/ ٤٠٥ والخزانه ٦/ ١٤٢ والحجة للفارسي ٢/ ٢٤٠ وتذكرة النحاة ٥١٤ والمغني ٣٠١ ومعاني الأخفش ٣٠١٧٢

والشاهد استعمال ماذا بمعنى شيء.

 ⁽۲) انظر هذه المسألة عند الفارسي في البغداديات ۳۷۱-۳۷۹ وانظر (ماذا) في المغني ۳۰۰ وإيضاح الشعر ٤٢٥ والحجة للفارسي ٢/ ٢٤١ وتذكرة النحاة ٥١٣-٥١٤.

⁽٣) هـو محمـد بـن طويـس القصـري المكنى بأبي الطيب تلميذ أبي علي الفارسي وهو الذي أملى عليه المسائل القصريات وكان أبو علي يكثر من الإملاء عليه ويخصه بالطرف، مات شاباً، انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ القصريات وكان أبو علي يكثر من الإملاء عليه ويخصه بالطرف، مات شاباً، انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ١٢ ومعجم الأدباء ٥٠ / ٧.

⁽٤) في المغني ٣٠١: وقـال الفارسي: نكره بمعنى شيء وفي تأويلها خلاف. انظره في المغني ٣٠١ وانظر تقديرها في البغداديات ٣٧٧.

⁽٥) نقلها البغدادي في الخزانة، انظرها في الخزانة ٦/ ١٤٥-١٤٥.

⁽٦) في الخزانة ٦/ ١٤٤ (اجعل ذا).

⁽٧) انظر الكتاب ٢/ ١٨/ والحجة ٢/ ٢٤١ وقال به السيرافي وابن خروف انظر المغني ٣٠١ وتذكرة النحاة ١٤٥

⁽٨) تقديره مكررة في الأصل.

⁽٩) انظر الحجة ٢/ ٢٤٠ والبغداديات ٣٧٧ والمغني ٣٠١.

قَالَ: وَ الشَّاهِدُ عَلَى هذا القَوْلِ أَنَّ (ما) و (ذا) إِنَّما جاءت بَعْنَى شَيءٍ وَاحِدٍ فِي الاسْتِفْهام، وَ الاسْتِفْهام، وَ الاسْتِفْهام نَكرة، وَ هَي ها هُنا أَيْضاً مبهَمَة، فَحَمَلْتَها على النّكرة التي جاءت في الاستِفهام (١).

وَ قَالَ أَبُو الطيّب: فيها وَجْهٌ آخَرُ: و هُوَ أَنْ تُريدَ: دَعي مَا الذي ذَا عَلِمْتِ، فَتَكُون (ما) بَمُنْزِلَةِ (الذي) و تُقدّم (ذا)، و تُريدُ الهَاء، أَيْ: علمتيه (على الله على الله عنى (عرفت) لَجَازَ أَيضاً، وَ ذلِكَ أَنّ (ذا) بمنزلَةِ المُبهَم، فَهو بمنزلةِ الذكر الذي يعود إلى (الذي) (الله عنه الله عنه عنه الله عنه ا

أَلا تَرى أَنّ (بين) لا تُضافُ إلا إلى ما هو أكثر من واحِد (١٤)، قال سبحانه : ﴿عوان بينَ ذلك﴾ (٥) فعلمنا أنّ (ذلك) هو هَاهُنا أَكثرُ من واحِدٍ؛ لأنَّه مُبْهَم (٢).

فَكَذَلكَ يَكُونُ بَمْزِلَةِ العَائِد إذ هو مشبةٌ للمَعْنَى في أَنَّه لا يُخَصُّ بشَيءٍ دونَ شيءٍ، كَما أَنّ المُضْمَرَ لا يُختصّ بشَيءٍ دون شيءٍ، فَمِنْ هَذَا الوَجهِ أَشبهه، فَحُمِلَ عليه لهذه العلّة.

مسألة (٢٦٤)

قول ذي الرّمة:

مِراراً وَ أَنفاسي إِلَيك الزوافرُ (٧)

[٧٦] فَيا ميّ هل يُجْزى بُكائي بمثلِه

⁽١) نقلها البغدادي في الخزانة، انظرها في الخزانة ٦/ ١٤٥-١٤٥.

⁽٢) في الأصل (علميته ذا).

⁽٣) وهـذا كلـه مـن قول أبي الطيب ورأيه لأن هذا لم يجزه الفارسي في البغداديات ففي البغداديات ٣٧٥: 'ولم نعلم أن ذلك جاز في علمت الذي بمعنى عرفت ولا في عرفت'.

⁽٤) في الإغفال ٢٢٨: أما قول تعالى ﴿عوان بين ذلك﴾ فإنما أضيف بين إلى ذلك من حيث كان إضافته إلى القوم".

⁽٥) البقرة ٦٨.

⁽٦) في إيضاح الشعر ٢٩٠: وقد أضيف بين إلى المبهم المفرد في نحو قوله سبحانه ﴿عوان بين ذلك﴾.

 ⁽٧) البيت لذي الرّمة في ديوانه ١٠١٣ وانظر الحلبيات ٦٦ وهو من قصيدة مطلعها:

لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (مراراً) مُتَعَلِّقاً بالـبُكاءِ؛ لأنّه يَحولُ بين الصَّلَةِ و الموصُولِ، فَكَأَنّه أَرادَ : بكيت مراراً.

و أُمَّا قُولُ الشَّاعِرِ:

[۷۷] فَلا أَبَ و ابناً مثلُ [مروان] و ابنِه إذا هو بالمجد ارْتَدَى و تَأَزَّرا (١)

ف (إذا) متعلقة ب (مثل)؛ لأن فيها مَعنى الفِعْل، وَ إذا كانَ فِيها مَعْنَى الفِعْلِ تَعَلَّقَ بِها، وَ إذا وَجَدْنا للظّرفِ شيئاً ظاهراً يتعلّقُ به لم نُضمر له.

مسألة (٢٦٥)

قـولــه سـبحانه :﴿إِنِّ الذين كَفَروا يُنادَونَ لَمَقْتُ اللهِ أَكبرُ من مَقْتِكُم [أنفسكم] إذ تُدْعون﴾(٢).

(إِذِ تُدْعـونَ) مُـتَعلِّقَةٌ بفعـلٍ مضـمرٍ يفسّـره (من مقتكم)، و التقدير : (مَقْتكم إذ تدْعون) (٣).

مسالة (٢٦٦)

النكرةُ إِذا كَانَ فِي آخِرها الهاءُ، رَخَّمَها سيبويه (١٤)، و أبو العباس / ٢٠ ظ/ المبرد

عفتها السوافي بعدنا والمواطر

لمية أطلال بحزوى دواثر

والشاهد نصب (مراراً) بفعل محذوف تقديره: بكيت مراراً.

- (۱) البيت من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلها، ونسب البيت إلى رجل من عبد مناة بن كنانة في العيني ٢/ ٥٥ والخزانة ٤/٧٢ وهـو بلا نسبة وفي سيبويه والشنتمري ٢/٩١ والأشموني ٢٣/١ والإغفال ٥٦٠ واللامات ١٠٥ والمقتضب ٤/ ٣٧٢ والمفصل ٤٢ وابن يعيش ٢/١٠١ ومعاني الفراء ٢٠٠١ وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٩ والجمل لابن شقير ١٦٥ والمقتصد ٤٠٨ والشاهد في البيت تعلق إذا بمثل لأن فيها معنى الفعل.
 - (۲) غافر ۱۰.
- (٣) في البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٢٩: وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يعمل فيه فعل مقدر وتقديره: مقتكم إذ تدعون .
- (٤) قـوله في الكتاب ٢/ ٢٤١: واعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك كان اسماً خاصاً غالباً أو اسماً عاماً لكل واحد من أمة فإن حذف الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب.

عتنع من ذلك(١).

فَمِنْ حُجّةِ سيبويه قول (٢) [الشاعر]:

[۷۸] جاري لا تستنكري عذيري (٣)

فَحَدَفَ الهاءَ وَ هي نكرةٌ (٤).

[وَ] مِمَّا يَقُولُ أَبُو العبّاس : إِنَّ التّرخيمَ إِنِّما يَقَعُ عَلَى مَعْرُوفٍ قَد كَثُر اسْتِعْمالُه، وَ عُرِفَ، و النّكرةُ غَيرُ مَعْرُوفَةٍ، و ترخيمُ هَذه إِنَّما أراد جاريةً بعينِها (٥).

فَقَالَ سيبويه عَلى هَذا: لما كَائت تَتَغيّرُ الهاءُ آخِراً بالمنادى المعرفة حَذفْتها في التّرخيم؛ لأنّها قَدْ تَغيّرت كَما تَغيّر غيرها(١).

مسألة (٢٦٧)

إذا رَخَّمْتَ اسْماً فِي آخِرِهِ الهاءُ وكانَ نَكِرَةٌ حَدَّفْتَها فِي قول سيبويه، وَ عِندَ أَيِي العَبَّاسِ المبرد لا تُرخّم إلا إذا كانت مقصودة بعينها (٧).

فمنَ الحجةِ لِقُولِ سيبويه أَنْهم قد أَجْمَعُوا عَلَى أَنْ رَخّموا النّكرة إذا كانت

سعيي وإشفاقي على بعيري

وهـو في ديوانـه ٢٢١ وانظـر سيبويه والشنتمري ١/ ٣٣٠، ٣٢٥ وابـن يعـيش ٢/٦١ والعـيني ٤/٧٧٢ والخزانة ٢/ ١٦٥ والمقتضب ٤/ ٢٦٠ واللسان (عذر) والأصول ١/ ٣٦١ وهو بلا نسبة في أمالي الشجري ٢/ ٨٨ والأشموني ٣/ ١٧٢ والعسكريات ٨٦.

والشاهد فيه ترخيم النكرة، وجاري ترخيم لجارية وهي نكرة.

⁽۱) المقتضب ٤/ ٢٦٤ والترخيم داخل على المعارف لأنها مثبتة مقصود إليها مبينة من غيرها والنكرات شائعة غير معلوم واحدها وانظر ٤/ ٢٠٠. وهو رأى المازني في التعليقة ١/ ٣٨٤.

⁽٢) في الأصل (قولهم).

⁽٣) الرجز للعجاج وبعده:

⁽٤) الكتاب ٢/ ٢٤١.

⁽٥) انظر الغلط للمبرد في المقتضب ٢٦٠/٤ والانتصار ١٥١.

⁽٦) الكتاب ٢/ ٢٤٢.

⁽٧) انظر المسألة السابقة.

مَقْصودةً بِعَينِها، وَ فِيها الهاءُ، فَقَد أَجازوا حَدْفَها مِنْهُ، وَ إِنْ كَانَ مُبْهَماً، فَكَذلِكَ يَجُوزُ ترخيمُ النّكرةِ، وَ إِنْ لم تَكُنْ مَقْصودةً.

و فِيْها وَجْهٌ آخَرُ، وَ ذَلِكَ أَنَّ مِن أُصولِهم إِذَا اجْتَمَعَ فِي شَيءٍ شِبْهان أَجرُوه مَجرى مَا شُبّه بهِ، و هو كثيرٌ، وَ لَما كَانَت النَكِرَةُ قَدْ أَشبهت المُنادى فِي أَنَّه قد نودي بها كَما نودي بالمعرفة، وَ فِي آخِرِها الهاءُ، وَ إِذَا كَانَ هذا هكذا وجب أَن تحذف الهاء.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا أَنْكَرَتُم أَنْ يكونَ لا يجبُ هذا، و ذلِكَ مَا يُحذَفُ إِذَا كَانَ مَا قد غَيّره النّدَاءُ.

قِيلَ لَه: الهاءُ في هذا المَوْضِع قَدْ تغيّرت كَتَغيّر النّداءِ.

مسالة (۲۲۸)

وَ إِذَا وَقَفْتَ أَلْحَقت الهَاءَ؛ لأَنّ هذا الاسم قد غُيّرَ تَغييراتٍ كَثيرة، فَلَمّا تَغيّر جَعَلوا إِثْباتَ الهَاءِ عِوَضاً مِمّا دَخَله من التغييراتِ^(١).

وَ قَد يجوزُ أَن لا يقفَ بها، و يُعَوّض الألِفَ^(۱)، وَيُجري^(۱) الوقف مَجْرى الوصْل⁽¹⁾، فيثبتونَ الهاءَ في الوقف.

قَالَ : لأَنَّ مِنْ أُصولِهِم إِذَا كَانَ فِي الشيءِ شَبَةٌ واحِدٌ أَجازُوا فِيهِ الْحَذَفَ، وَ إِذَا اجْتَمَعَ فِيهِ شَيئان لم يجيزُوا غيرَ الحذف.

يَدلَّكَ عَلَى هذا قَوْلُهم : (رَسُولٌ : رُسُلٌ) (٥) لَمَّا كَانت السينُ مَضمومةً أَسْكنوها، وَ قَـالُوا : (عوان و عُوْن)، لَمَّا اجْتَمَعَ في الواوِ ضَمَّةٌ وَ واو لم يجيزوا غَيْر حَذف الضمّةِ،

⁽١) الكتاب ٢/ ٢٤٢: فأرادوا أن تثبت الحركة على كل حال ليكون ثباتها عوضاً من الحذف للياء والهاء فُبَيْنت الحركة بالهاء في السكون.

⁽٢) عند سيبويه يجوز هذا في الشعر اضطراراً، انظر الكتاب ٢/٢٤٢.

⁽٣) في الأصل (تجرى).

⁽٤) بعدها في الأصل (وذلك) وعليها ضبة.

⁽٥) المنصف ١/ ٣٤٠ والإغفال ٣٩٩.

فَقَدروا بهذا تقدير الضمّة فَلَم يجيزوا [غير] ذلك.

و عَـلَى هـذا قـالَ الخلـيلُ: (جائي)، و كانَ فِي الأَصْلِ (جايئاً)، فَقَدَّمَ الهَمْزَة إلى مَوْضِعَ العين، و أخر العين موضعَ اللام (١٠).

يَدلّك عَلَى هَذَا قولُهم : (شَاكي السلاح)، وَ إِنَّمَا هو (شايك السلاح)، فَقدّم الكاف، و هي اللهم، و أخّر العينَ، وَ هي الياءُ، فَجَعَلَها كَسْرَةٌ (٢)، فَإِذِا كَانَ هَذَا جَائزاً فِيما لم تَجتَمِع فِيه الأمثالُ، وَ هي الهمزة، فبما فيه الأمثالُ أَوْلى.

مسألة (٢٦٩)

و منَ العَرَبِ مَنْ يَبْنِي الاسْمَ بَعْدَ الحَدْف، وَ لا يُغيّرُ، فَيجعَلُه اسماً (٣).

قال : و هـو رديءٌ في القـياس، وَ وجْهُ رَدَاءَتِه أَنَّه لا يَدُلُ على المَحْدُوف، وَ هُوَ يُلبسُ بغيره.

وَوَجِه مَنْ أَجِازَه قَالَ : إِنَّ الْمُبْهَمَ هو الذي يَخْتَصُّ أَشياءَ، وَ لا يَدُلُّ عَلَى شَيءٍ دونَ شيءٍ.

وَ قَـدْ أَجازُوا فِيه أَنْ يُقْصَد إِلَى واحِدٍ بعينِه، فَأُوّلُ أَحْوال ِ (حارث) و ما أشبهَهُ أَنْ يُجْعَلَ بَمْنْزِلَةِ الْمُبْهَم؛ لأنّه عَلَمٌ، وَ هو لا يُشْبهُ (٤).

مسألة (۲۷۰)

قَوْلُ الشَّاعِرِ:

قاربتُ بين عَنَقي و جمزي (٥)

[٧٩] إِمَّا تريني الْيَوْمَ أُمَّ حَمْز

⁽١) انظر الكتاب ٤/ ٣٧٧ والأمالي الشجرية ١/ ٢٠٧.

⁽٢) الكتاب ٤/ ٣٧٨، البغداديات ٤/ ٥ والمنصف ٢/ ٥٢-٥٤ وانظر الأمالي الشجرية ١/ ٢٠٧.

⁽٣) الكتاب ٢/ ٢٤٥ والمقتصد ٧٩٢.

⁽٤) يقصد أنه لا يلبس بغيره ولا يشبه.

⁽٥) الرجز لرؤية بن العجاج في ديوانه ٦٤٤ وانظر سيبويه الشنتمري ٣٣٣/١ والمقتضب ٢٥١/٤ وهو نسبه في أسرار العربية ٢٤٠ والإنصاف ٣٤٩ وابن يعيش ٩/٦

و وجهُ ذلكَ أَنّه أراد: (حمزَة) مُرخّماً، فَرخّمه على لغة من قالَ: (يا حارُ)، فَكَأَنّه أَرَاد: (حمزُ)، (١) ثُمّ نَقَلَه من النداء، فَخَبَّر عَنه، فقالَ: (حَمْزِ)، و هو في مَوْضع جَرّ بالإضافَة (٢)، و كُنْسَ هو مُنادى (٣).

مسألة (۲۷۱)

(يا فُلُ)، لَيْسَ بُمُرخّم، و ذلك أنَّه اسمٌ جَعَلَه عَلى حَرْفَين بَمَنْزِلَةِ (يدٍ) وَ (دَمٍ)، فَلَمْ يرخّمه (٤)، فَلِذلكَ قالَ:

[٨٠] فِي لِجَّةٍ أَمْسِك فُلاناً عن فُل

و قالَ الأَصمعي : مُرَخَمٌ، و هو قبيحٌ، و ذلك أَنّه مُبهمٌ لَيْسَ فيه هاءُ التّأنيث، فَلا يَجوزُ أَنْ يُرَخّمَ اسْمٌ مبهمٌ إلا و فيه هاء التّأنيث، هذا هو القياسُ.

مسألة (۲۷۲)

(طَيْلِسان) بالكَسْرِ^(۱) لا يُرَخَّمُ عَلَى قَوْل ِ مَنْ قالَ : (يا حار)؛ لأَنَّه يَصيرُ (فَيْعِل)، و(فَيْعِل) لا يوجدُ في الصحيح.

وهو في الديوان من قصيدة مطلعها:

لا توعدني حية بالنكز

ياأيها الجاهل ذو التنزي

والشاهد فيه ترخيم حمزة.

- (١) في الأصل (حمزة).
- (٢) في ترخيم المضاف خلاف. انظره في الإنصاف ٤٨.
 - (٣) الكتاب ٢/٧٤٧.
- (٤) الكتاب ٢٤٨/٢: فأما قول العرب: يافل أقبل، فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً ثبت فيه في غير النداء ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وجعلوه بمنزله دم.
- (٥) الرجز لأبي النجم العجلي في سيبويه والشنتمري ٢/ ٣٣٣،٢/١ والعيني ٢٢٨/٤ والطرائف الأدبية ٢٦ وشرح التصريح ٢/ ١٨٠ والأصول ٣٤٩/١ والصاحبي ٢٢٨ و البيت بــلا نسبة في السـمط ٢٥٧ واللسان(فلن) وابن عقيل ٣/ ٢٣ والمقتضب ٢٣٨/٤ والشجريات ٢/ ١٠١ والأشموني ٣/ ١٦١ والشاهد في البيت ترخيم فلان وهو قبيح.
- (٦) يقصد كسر اللام انظر الخصائص ٣/ ٢١٥ وفي الممتع في التصريف على فيعلان وأنكر الأصمعي كسر اللام فيه وعمل الأخفش والمازني عليه المسائل، وانظر الممتع في التصريف ١/١٤٠.

مسألة (۲۷۳)

الياءُ أَوْ الواوُ(١) إِذَا تَحرّكَت و كَانَتْ زَائِدةً لا تُحْذَفُ فِي الترخيم؛ لأَنّها قَدْ صَارَت بمنزلة الأصْل (٢)، وَ إِنّما تُحْذَفُ إِذَا كَانت مَدّةً مثلَ أَنْ يكونَ قَبْلَها مَضْمومٌ، وَإِذَا سَكَنَ ما قَبْلها في مثل ِ (خِنّوصٍ) (٣) و (سِنّورٍ) فَحَدّفُها أَجْوَدُ؛ لأَنّها زَائدةٌ فِي الحَقِيقَةِ.

وَ يَجُوزُ أَنْ لا تُحذَفَ؛ لأَنَّها لَيْسَت بمدّةٍ، فَقَدْ أَشْبَهَتْ ما هو أَصْلٌ فِي الاسْم، فَإِذا تَحَرَّكت فلا خلافَ أَنَّها لا تُحدَفُ (٥).

أَلَا تَسرى أَنَّ قَولهم : (يا يزى بن مخرّم) (١) [لا تُحذف منه] الياءُ مع الدال (١)؛ لأنّه يصير إلى شيءٍ لَيْسَ في الأصول، و ذلكَ قُولُ مَنْ جَعَلَ الاسمَ عَلى حَرْفين، وَ حَرْفان ليسا في الأصول، وَ (يدٌ) وَ (دمٌ) إِنّما هما فَرْعان، وَ لَيْسا بأصل.

مسألة (٢٧٤)

(عَباية) (١٠) و (ملاية) إذا رخمتها عَلى لُغَةِ مَنْ قَالَ : (يَا حَارُ أَقْبَل)، تَنْقَلِبُ اليَّاءُ الْفَاءُ فيلتقي ساكنان، فتنقلب اليَّاء الأُخيرة همزة، فَكَذَلِكَ الواو (٩).

⁽١) في الأصل (والواو).

⁽٢) الكتاب ٢/ ٢٦٠ وشرح الكافية ١/ ١٥٢ وابن يعيش ٢/ ٢٣.

⁽٣) الخنوص: ولد الخنزير.

⁽٤) السنور: أصل الذئب.

⁽٥) ابن يعيش ٢/ ٢٣ وشرح الكافيه ١٥٢/١.

⁽٦) يزيد بن مخرم، ويقصد البيت الذي له:

فقلتم تعالَ يا يزى بن مخرم فقلت لكم إني حليف صداء.

والشاهد: ترخيم بزيد وهو في الكتاب ٢٥٣/٢.

⁽٧) الكتاب ٢/٣٥٢.

⁽٨) العباية: ضرب من الأكسية واسع فيه خطوط سود كبار وكذلك الملاية.

⁽٩) في شرح الكافية ١/ ١٥٥: وإن كان واواً أو ياء بعد ألف زائدة قلبت همزة نحو يا شقاء ويا خزاء في شقاوة وخراية وفي الكثيرة يـا شقاو ويا خزاي لأن كل واو وياء تطرفت بعد ألف زائدة قلبت ألفاً ثم همزة كما

مسألة (٢٧٥)

(مِنْقاد)(١) [لا] يحذفُ الأَلفَ مَع الدال، قَالَ : لأَنَّه بدل من الأصل، و قالَ أَبو الحسن : تحذف؛ لأنَّها بدلٌ من الأَصْل، فَكَأَنَّها زَائِدَةً؛ لأَنَّها مَدَّة، وَ الوَجه أَنْ لا تحذف(٢).

مسألة (٢٧٦)

إذا رخمْت (ناجين) رخمت الياء و النّون؛ لأنّهما زيدتا معاً، فَتَحْذِفهُما، و تردّ الياء المحذوفة؛ لأنّك كنت تَحْذِفها لالتِقَاءِ السّاكِنيْن وَ لَيْسَ هَاهُنا التقاءُ ساكنين (٣).

مسألة (۲۷۷)

إِذَا رَخَّمْتَ (مَفَرًا) (٤) على لُغَةِ مَن قالَ : (يَا حارٍ)، سكَّنْتَ فقُلْت : (يا مَفَرُ)؛ لأَنّ تقديرَه كَأَنّكَ قَدْ لَفَظْتَ بالمحذوف (٥)، وَ عَلَى لُغَةِ مَنْ قَالَ : (يَا حارُ)، (يا مَفْرُ) فَسَكّن الفاء؛ لأَنّها كَانت كَذَلِكَ فِي الأَصْل، وَ إِنّما كَانت (مفْرَراً)، و إِنّما حَرَّكْتَ الفاءَ لِلإِدْغَام، إِدْغَام الحَرْفين المُشَبَهين، فقَدْ زَالَ المَعْنَى، فَيُرَدُّ السّكونُ.

مسألة (۲۷۸)

إِنَّمَا جَوَّزَ الْـتِقَاءُ السَّاكنين إِذَا كَانَ مُدْغماً، وَ كَانَ قَبْلَ الْحَرْفَيْنِ حَرْفُ مَدٌ وَ لِينٍ، وَهُوَ وَاوٌ أَوْ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُن ذلِكَ لَمْ يَجُزِ.

مسألة (٢٧٩)

(أَنْ) تَكُونُ بَمَعنى : (أَيْ)، و تَكُونُ زائدةً، وتَكُونُ و الفِعْل بمعنى الْمَصْدَرِ، وَ تُكُونُ

في رداء وكساء.

⁽١) المنقاد: منقار الطائر.

⁽٢) فإن كان قبل آخر الاسم حرف مد زائد أتبعته الزائد في الحذف إذا كان الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف فقلت في رجل اسمه منصور يامنص الإيضاح ٢٣٧.

⁽٣) ينظر الإيضاح ٢٣٧ والمقتصد ٧٩٣ وشرح الكافية ١/٢٠١ وابن يعيش ٢/٢.

⁽٤) المفَر والمِفر هو موضع الفرار.

⁽٥) الكتاب ٢/٣٦٣: وأما مفر فإذا حذفت منه وهو اسم رجل لم تحرك الراء لأن ما قبلها متحرك.

مُخَفَّفَةً مِن الثقيلة(١).

فَالتِي تَكُونَ بَمَعْنَى (أَيْ) قُولُه سُبْحانه : ﴿ وَ انطلَقَ الملاُ مِنهِم أَنْ امْشُوا ﴾ (٢)، معناه: أَيْ امْشُوا، و لا تَكُونُ بَعْدُها جَمَلةٌ للتّفْسير (٣).

وَ إِذَا كَانْتَ زَائِدَةً قُولُكَ : (و الله لَوْ أَنْ جَئَتَنِي)، فهذا دليلٌ على أَنَّها زائِدة (). و إذا كانت (٥) مُحَفِّفَةً مِنَ الثقيلةِ كَقَوْل الأعشى :

[٨١] في فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الهندِ قَدْ علموا أَن هالكٌ كلّ من يحفى و ينتَعِلُ (٢)

وَ إِذَا كَانَتَ كَذَلِكَ فَلا بدّ أَنْ يكونَ مَعَها (هاءً) فَيَكُونُ التّقديرُ: (أَنّه هاكٌ)، وَيَكُونُ التّشديدُ فيها / ٢١و/ مُقَدَّراً (٧)، وَذَلك يَتَّصِلُ بالاسْم اتّصالاً شديداً،

(٦) البيت للأعشى في ديوانه ١٠٩ وانظر سيبويه والشنتمري ١٠٥١،٤٨٠،٢ ٢٨٢،٤٠٠ والخزانة ٢١٣/٣٥ والحزانة ٢٠٨١ والأصول ٢/ ٢٣٩ والعيني ٢/ ٢٨٧ وأمالي ابسن الشجري ٢/ ٢ والمحتسب ٢/ ٨٠٠ والمنصف ٣/ ٢٨٩ والأصول ٢/ ٢٣٩ والإنصاف ١٩٩، والأزهية ٦٤، ونسب في العيني لعبد الله بن الأعور ٢/ ٢٨٧ والبيت بلا نسبة في المقتصد ٤٨٣ ومعاني الأخفش ٢٩٩ والقرطبي ٢١/ ٢٣٦ وابن يعيش ٨/ ٧١ والمفصل ٢٩٨ والهمع ٢/ ١٨٥. وورد في الديوان برواية:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل وهو في قصيدة مطلعها:

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهـل تطيـق وداعـاً أيـهـا الـرجـل والشاهد في البيت استعمال أن المخففة من الثقيلة على تقدير أنه هالك.

 (٧) في الأزهيه ٦٣: والوجه الثاني وهو الأجود أن ترفعه على أن تريد بها الثقيلة وتضمر اسماً فيها وفي تقدير الهاء في أن. انظر الأزهية ٦٤، ومالم ينشر من الشجريات ١٩٠.

⁽۱) انظر هـذه المعـاني في مغني اللبيب ١/ ٢٧-٣٤ والأزهية ٥٩-٧٠ والكتاب ٣/ ١٥٢ والمقتصد ٤٨٩-٤٨٩ ومالم ينشر من الشجريات ١٨٨-١٩٠ ورصف المباني ١٩٣.

⁽٢) ص٢.

⁽٣) في البيان في غريب إعراب القرآن ٣١٣/٢: فسره وتقديره: أي امشوا وعند الفراء مصدرية. انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٩ وفي الكتاب هي بمعنى: أي. انظر الكتاب ٣/ ١٥٣ وانظر مغني البيت ١/ ٣١ ورصف المباني ١٩٧ وفي الشجريات: وتكون هذه في الأمر العام خاصة ولا تجيء إلا بعد كلام تام لأنها تفسير ولا موضع لها من الإعراب لأنها حرف يعبر بها عن المعنى. مالم ينشر من الشجريات ١٩١ وانظر الأزهية ٦٩.

⁽٤) المغني ١/٣٣: وتكون زائدة إذا وقعت بعد لما أو بين لو وفعل القسم أو أن تقع بين الكاف ومخفوضها. (٥) في الأصل (كان).

وَ لَيست كَذلك المكسورةُ.

يَـدَلُّ عَـلَى ذَلَـكَ قَولُهـم : (علِمْتُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ) بَمَعْنَى : عَلِمْتُ انطِلاقَكَ ، وَلَمَّا كَانَت أَشَدَّ اقْتِضاء للاسْم مِنْ (أَنْ) جعلوا التشديدَ وَالاسْمَ مُقَدِّراً فيها (١١).

قَالَ: وَيَكُونُ أَيضاً فِي مَوْضِعِ جَرِّ، إِذَا قُلْتَ: (أَنقطِعُ إِلَيكَ أَنْ تَنفَعَنِي)، تُريدُ: لِلمَنفعة، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِع نَصْبٍ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ، وَ إِذَا كَانتْ فِي مَوْضِع نصْبٍ نصَبْتَها ؛ لأَنكَ حَدَفْتَ اللّامَ، فَتَسَلَّطَ الفِعْلُ عليها.

وَإِنْ شئت جَعَلْتَها في موضِع جَرِّ ، وَجَعَلْتَ (أَن) لَمَّا ذَكَرْتَها كَأَنَّكَ قَدْ ذَكَرْتَ حَرْفَ الجَرِّ^(٢).

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَقْدِيرَ حَرْف الجِرِّ كَأَلَّه مَعَها أَنَّه (٣) حَرْفُ مَعْنى ، كُما أَنَّ (أَن) حَرْفُ مَعْنى ، فَمِن حيث كانتْ حرف مَعْنى جَازَ أَنْ يكونَ كَأَنَّ اللام (١) ملفوظٌ بها.

وَقَـدْ قَـالُوا : (إِيّــاكَ أَن تَفْعَـلَ)، وكانَ هَذَا بَمْنْزِلَةِ قَوْلِهِم : (إِيَّاكَ وَ أَنْ تَفْعَلَ)، أَلا تَـراهُم لا يَقُولُونَ : (إِيّاكَ وَزِيداً)، فعلمنا بهذا أنَّهم جَعَلُوا (أَنْ) هاهُنا لَمّا لَفَظُوا بها بَمْنْزِلَةِ حَرْف العطف لما ذكرنا.

مسألة (۲۸۰)

قولُ الشاعِرِ:

أَنْ تَلْبَسُوا حُرِّ الثيابِ(٥) وَتشبعوا (١)

[۸۲] إِنِّي رأيتُ من المُكارمِ حَسْبُكم

⁽١) في شرح المفصل ٨/ ٧٤: كأنهم استقبحوا أن تلي أن المخففة الفعل إذا حذفت الهاء وأنت تريدها، كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مثقل فأتوا بشيء يكون عوضاً من الاسم وعند الكوفيين شذ اتصالحها بالفعل. انظر المغني ١/ ٣٠ وفي رصف المباني ١٩٥: فتدخل على الجملة الاسمية لا الفعلية.

⁽٢) في الكتاب ٣/ ١٥٤: واعــلم أن الــلام ونحوهــا مــن حــروف الجــر قــد تحذف من أن كما حذفت من أن جعلوها بمنزله المصدر حين قلت فعلت ذاك حذر الشر أي لحذر الشر بحروراً على التفسير الآخر.

⁽٣) في الأصل (أنها).

⁽٤) في الأصل (الواو).

⁽٥) في الأصل (العراق).

⁽٦) البيت لعبد الرحمن بن حسان في سيبويه والشنتمري ١/ ٤٧٥ والدرر ٣/٢ وهو بلا نسبة في الهمع ٢/٣.

يَجُورُ أَنْ يكونَ فِي مَوْضِع ِ نَصْبٍ فَيَكُونُ بَدلاً مِن (حسب)(١)، وَيَجُورُ أَن يَكونَ رَفْعاً بـ(حَسْبكم) أَيْ: كافيكم.

مسألة (٢٨١)

قالَ سيبويه: (أَنعم أَنْ تَشدَّه) يجوز أَنْ يكونَ فِي موضِع نصْب ؛ لأَنَّه أَرَادَ :بَالغ في شدّه (٢)، وَيَجُوزُ أَن يَكُون فِي موضِع جرّ لما ذكرنا.

مسألة (٢٨٢)

تَقُـولُ: (إِنِّي مما أَن أَفْعَلَ كَذا وكذا) ، يُريدُ: إِنِّي من الأَمْرِ مِما أَفعلُ كَذا وكذا ، فيكونُ فِي مَوْضِعِ رَفْع ، يُريدُ: إِنِّي من الأَمْرِ صاحبُ فعل^(٣).

مسألة (٢٨٣)

وَتَقُولُ : (إِنَّهُ لَخُلَيْقٌ أَنْ تَفْعَل) ، فـ(أَنْ تَفْعَل) فِي مَوضِع نصْبٍ بـِ(خَلِيقٍ)(؛).

وَتَقُولُ: (عَسَيْتُ أَنْ أَفْعَل) ، في مَوْضِع نصْب بـ (عَسَيْتُ) ، وَ (عَسيت) يَتَعَدّى إلى مَفْعُول ، فَإِذا قُلْتَ: (عَسى أَنْ يَفْعَلَ) ، جَازَ أَنْ يَكُونَ فِي موضِع رَفْع؛ لأَنَّ المَعْنَى مَعْنى (دنا) و (قَرُبَ)، فَيَكُونُ المصدرُ هو الفاعِلُ (٥٠).

قَـالَ : وَمِـنَ العَـرَبِ مَنْ يَقُولُ : (عَسَيْنا) وَ (عَسَوْا)، فَإِذا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُز أَنْ

⁽١) الكتاب ٣/ ١٥٤.

⁽٢) نيص سيبويه في الكتاب ٣/ ١٥٥: ' وسمعت عربياً يقول: أنعم أن تشده أي: بالغ في أن يكون ذلك هذا المعنى وأن محمولة على أنعم.

⁽٣) نيص سيبويه ٣/ ١٥٦: وتقول: إنّي مما أن أفعل ذاك كأنه قال: إني من الأمر أو من الشأن أن أفعل ذاك فوقعت هذا الموقع ولها في الحلبيات ٢٠٠-٢٠١ ضربان: الأول: أن تكون (أن أفعل) بدلاً من ما تكون ما نكره، والثاني: أن تكون حذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه فصار المعنى: إني من أمر صاحب أن فعل ذاك

⁽ ٤) ويجوز أن تكون في موضع جر، بتقدير حرف الجر، انظر الكتاب ٣/ ١٥٧.

⁽٥) الكتاب ٣/ ١٥٨: وتقول: عسى أن يفعل وعسى أن يفعلوا وعسى أن يفعلا، وعسى محمولة عليها أن كما تقول: دنا أن يفعلوا وانظر العضديات ٦٦ والمقتضب ٣/ ٦٨ والمغنى ١٥١-١٥٢.

تَكُونَ إِلاَّ مَنصوبةً(١).

مسألة (٢٨٤)

إِنَّمَا لَم يُنْطَقُ من (عَسَى) بفِعْلٍ مُسْتَقْبُلُ^(۲) لأَنَّها لا تكونُ وَلَفْظُها مَاضِ إِلا بَمَعْنَى المُسْتَقْبُلُ^(۳)؛ وَذَلْكَ أَنَّها بَمَعْنَى المُقَارَبَةِ ، و المُقارَبَةُ لا تكونُ إِلا لفعل لم يقع، فَلم يَحْتاجُوا أَنْ يَنْطِقُوا مِنها بمُضَارِعٍ ، إذ كَانَ المَعْنَى لِلمُسْتَقْبُلِ وَ اللَّفْظُ للماضي.

مسألة (٢٨٥)

إِنَّمَا جَازَ أَنْ تَقُولَ : (عَسَيْتُ أَنْ أَفْعَلَ) ، ولم يَجُز أَنْ يقولوا : (عسيت الفِعْلَ) ؛ لأَنّ المصدَرَ لا يَتَبَيَّن في المُسْتَقبَلِ ، فَلِذلِكَ لَمْ ينطقوا به (١٠).

مسألة (٢٨٦)

قَـالَ : وَمِـنَ العـرب مَن يقول^(٥): (عَسى زيدٌ يَقُومُ) فَيُشبِّهُها بـ(كَادَ زَيدٌ يَقوم) وَ يَستعمِلُها عملها من حيث كان هذا للمقارَبَةِ و ذاك^(١).

قَالَ: وَ يَجُوزُ أَن تعني معنى (كانَ)، وَ ذلكَ أَنّ (كانَ) تَقْتَضِي مَفْعُولاً كَما تَقْتُضِي (كَانَ) تَقْتُضي (عَسى)، و لا يَسْتَغني أَحَدُهما عن الآخَر، فَمن هذا الوجه شبّهَهَا بـ(كان)(٧)

⁽١) عبارة الكتاب ١٥٨/٣: ومن العرب من يقول: عسى وعسيا وعسوا وعست وعستا وعسين، فلما قال ذلك كانت أن فيهن بمنزلتها في عسيت في أنها منصوبة وانظر أسرار العربية ١٢٦.

⁽٢) حكي عن ابن السراج أن عسى حرف، في أسرار العربية ١٢٦.

⁽٣) في ابـن يعـيش ٧/١١: وذلـك لأمـور مـنها أنهم أجروها مجرى ليس إذا كان لفظها لفظ الماضي ومعناها المستقبل لأن الراجي إنما يرجو في المستقبل لا في الماضى.

⁽٤) المقتضب ٣/ ٦٩: ولا تقل عسيت القيام وإنما ذلك لأن القيام مصدر لا دليل فيه يخص وقتاً من وقت، وأن أقوم مصدر لقيام لم يقع، فمن ثم لم يقع القيام بعدها ووقع المستقبل.

⁽٥) في الأصل (يقولوا).

⁽٦) ابن يعيش ٧/ ١٢٢: فإذا قال: عسى زيد يقوم، فكأنه قرب وكاد وإذا أدخلوا أن في خبر كاد فكأنه بعد عن الحال متى أشبه عسى وفي الكتاب ٣/ ١٥٨: واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع المنصوب وانظر أسرار العربية ١٢٩.

⁽٧) في الأصل (وكان).

من حيث يتعلَّقُ بالمفعول كما يَتَعَلَّقُ (عَسى)(١)، ويشهد على ذلك قولُهم : (عسى الغُوَيرُ أَبُوساً)(٢).

وَ يَجُوزُ أَنْ يُتَأَوِّلَ لَهَا مَعْنَى، وَلَا تَخْرُجُ عَن حَدَّهَا الذي كَانَ لَهَا، و هو المقاربة، وَ ذلك (أَنْ)، وَ يكونُ الشّاهِدُ عَلَى ذلك قَولُ اللهِ عَزَّ وَجَلّ: ﴿أَفَعَيْرَ اللهِ تَأْمرونِي أَعْبُدُ ﴾(٣) يُريدُ: أَنْ أَعْبُدَ، وَحَذفها لما في الكَلامِ من الدلالة عَليها، فكذلك هذا.

وَ يَجُوزُ أَنْ يُتَأَوَّلَ (أَبؤساً) بَمعْنَى الحالِ، وَيُجْعَلَ الْمَصْدَرُ فِي مَوضِع ثم يُجمَعُ.

قَالَ : وقد يجوز أَنْ يُحْمَلَ (عَسى) عَلى مَعْنى (كَانَ) إِذَا قُلْتَ : (عَسَى زَيدٌ أَنْ يقومَ) يُعريدُ : (كَانَ زيبدٌ أَنْ يَقُومَ) وَلَيْسَ هَذَا بَجَيّد (٤)، وَ إِنْ كَانَ لا يَمْتَنِعُ؛ لأَنَّهُم لَمْ يُحْروا (٥) هَذَا فِي الْأَكْثُرِ مِن كَلامِهِم مَجْرى (كَانَ)، فَلذَلِكَ لَمْ يَفْعَلُوا هَذَا.

مسألة (٢٨٧)

فَأَمَّا (كَادَ) وَ (قَرُبَ) وَ (كَربَ) فَلا يُسْتَعْمَلُ مَعَها إِلا الفِعْلُ^(٦)؛ وَذَلِكَ أَنَّها أَشَدُّ مُقَارَبَةً مِنْ (عَسَى) ذَكِرَ معها الفِعْلُ ؛ لأَنَّهُ (٢) أَدَلُّ مِنَ المَصْدَرِ .

⁽١) الكتاب ١٥٨/٣: قول عسى الغوير أبؤساً، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان وفي البيان ١٥٨/١: وهو يشبه كان في اقتضائه اسماً مرفوعاً وخبراً منصوباً. وفي الحلبيات ٢٥٠: وجاز ذلك فيها وإن لم تكن مثل كان وبابها من الأفعال الجردة من الدلالة على الحدث لمشابهتها لها في لزوم الخبر إياها.

⁽٢) المثل في مجمع الأمثال ٢/١٧ وهـ و من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه رجال وبات بالغوير على طريقه: عسى الغوير أبؤساً، أي: لعل الشريأتيكم من قبل الغار، انظر مجمع الأمثال ٢/١٧ والمثل في الكتاب ٣/ ١٥٨ واللسان(غـور) و(بـأس) والحلبيات ٢٥٠ والمقتضب ٣/ ٧٠ وإيضاح الشعر ٣٤٥ وأسرار العربية ١٢٨.

⁽٣) الزمر ٦٤.

⁽٤) ووجه رداءته أن كان مثل كاد لا تستعمل معها أن المصدرية، وانظر الكتاب ٣/ ١٥٨.

⁽٥) في الأصل (يجيزوا).

 ⁽٦) في الكتاب ٣/ ١٥٩: وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن وكذلك كرب يفعل ومعناهما واحد يقولون: كرب يفعل، وكاد يفعل، ولا يذكرون الأسماء في مواضع هذه الأفعال.

⁽٧) في الأصل (لأنها).

مسألة (٨٨٢)

وَتَقُولُ: (تُوشِكُ أَنْ تَدْهَبَ)، فَتُشَبِّهُها بـ (عسى) و يَجُوزُ: (يُوشِكُ يَجِيءُ ذا).(١)

مسألة (٢٨٩)

قالَ الخليلُ: (أُريد لأن (٢) أَفْعَلَ)، كأنّه أَرادَ: إِرادَتي للفِعْل (٣)، فَحدَف؛ لأَنّ (أُريدُ) تُنْبِي عَنْ إِرَادَتي، فَيَكُونُ (أُريدُ) وَقَعَ مَوْقِعَ المَصْدَرِ، وَهُوَ الْمُثْتَدَأُ، وَحَدَفَه؛ لأَنّه كَأَنّه مَلْفُوظٌ به، وَ يَكُونُ الخَبُرُ مُضْمَراً، كَأَنّهُ أَرَادَ: (ثابتَةٌ لِلفِعْل)، فَتَكُونُ مُتَعَلِّقَةً بهذا المُضْمَر، وَيَجُوزُ أَنْ يكونَ: (لأَنْ أَفْعَلَ) خَبَرَ المبتدأ، وهوضعيف؛ لأَنّك حِلْتَ بَيْنَ الصِّلَةِ وَالمَوْصُول.

مسألة (۲۹۰)

[قوله سبحائه]: ﴿ وَ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ ﴾ (١) يُرِيدُ: بأَنْ أَكُونَ، فَيَكُون في مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِع جَرِّ (٥).

مسألة (۲۹۱)

[قُول] الفرزدق:

جهاراً و لم تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابن خازم(٦)

[٨٣] أَتَغْضَبُ إِنْ أُذِنَا قُتَيبةَ حُزَّتا

١١) الكتاب ٣ / ١٦٠: 'وتقـولُ: يوشـك أن تجـيء، وأَنْ محمولة على يوشك، وتقول: توشك أن تجيء فأنْ في موضع نصب كأنك قلت: قاربت أن تفعل، وقد يجوز يوشك يجيء بمنزلة عسى يجيء.

⁽٢) في الأصل (أن) والصحيح من الكتاب ٣-١٦١.

⁽٣) قول الخليل في الكتاب ٣-١٦١: وسألته عن معنى قوله: أريد لأن أفعل قال: إنما يريد أن يقول: إرادتي لهذا.

⁽٤) الأنعام ١٤، يونس ٢٠٢٠٢، النمل ٩١.

⁽٥) الكتاب ٣/ ١٦١.

⁽٦) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣١١ وهو من قصيدة مطلعها:

تحن بزوراء المدينة ناقتي حنين عجول تبتغى البو رائم

وانظر البيت في سيبويه والشنتمري ١/ ٤٧٩ وشرح شواهد المغني ٨٦ والأزهية ٧٣ ومعاني الفراء ٣/ ٢٧ بــرواية (أتجزع)(و لم تجزع) وهو بلا نسبة في المغني ٢٦ والشاهد في البيت استعمال (إن) على وجوه فيجوز

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرادَ : أَتغضبُ إِنْ حُزّتا، فَتَكُونُ (إِن) للشَّرْطِ، وَ يكونُ التَّقديرُ : أَتغضبُ إِنْ حُزّتا أُذنا قتيبةَ، وَ يَكُونُ (حُزّتا) تَفْسيراً له (١).

وَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمُخَفِّفَةَ مِنَ الثَّقِيْلَةِ، كَأَنَّه أَرادَ : أَتَغضَبُ أَنَّه أُذنا قُتُيبَةَ (٢).

وَلا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (أَنْ) التي تنصبُ الفِعْلَ؛ لأَنَّكَ قَدْ حِلْتَ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ مَا عَمِلَتْ فه (٣).

مسألة (۲۹۲)

تَقُولُ : (كتبتُ إِليه أَنْ افعَلْ).

فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (أَنْ) التي تنصبُ الفِعْلَ، و تَصِلُها بالأَمْرِ؛ و ذلكَ أَنَّها حرف مَعْنىً، وَ لَيْسَت باسْم، فَإِذا لم تَكُنْ اسْماً جَازَ أَنْ توصَلَ بالأَمْرِ ('').

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُخَفَّفَةً مِنَ التَقيلَةِ؛ لأَنّه أَرَادَ حِكايةَ الكَلامِ الذي قال له، أَيْ: الذي أَمَركَ به : قُمْ (٥).

وَ يجبوز أَنْ تَكونَ بَعْنَى (أَي) (١)؛ لأَنّ الكَلامَ قَدْ تَمّ (٧) فَاسْتَغْنَى (٨) قَبْلها، فيكونُ تفسيراً.

أن تكون الشرطية على أن يليها فعل مقدر ويجوز أن تكون المخففة.

 ⁽١) رأي سيبويه في الكتاب ٣/ ١٦١ وانظر المغني ٢٦ وزعم الكوفيون أنها بمعنى إذ في هذا البيت. انظر المغني ٣٦، والأزهية ٧٣.

⁽٢) رأى المبرد في المغنى ٢٧.

⁽٣) ذكر صاحب المغني هذا الرأي ونسبه للخليل المغني ٢٧ وهو ليس في الكتاب والذي في الكتاب ٣/ ١٦١- ١٦٢ فقال: لأنه قبيح أن تفصل بين إن والفعل كما قبح أن تفصل بين كي والفعل، فلما قبح ذلك ولم يجز حُمل على إن أي إن الخليل يرى أن تُحمل على الشرطية.

⁽٤) الكتاب ٣/ ١٦٢: عملى أن تكون (أن) التي تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهي كما تصل الذي بتفعل إذا خاطبت حين تقول: أنت الذي تفعل، فوصلت أن بقم لأنه في موضع أمر.

⁽٥) هذا إذا قلت: (أمرته أن قم) كما في الكتاب ٣ / ١٦٢.

⁽٦) في الأصل(أن).

⁽٧) في الكتاب ٣/ ١٦٢: والوجه أن تكون بمنزلة أي كما كانت بمنزلة أي في الأول. وانظر المغني ٣١.

⁽٨) (استغنى) وضع الناسخ فوقها ضبة.

مسألة (۲۹۳)

إِذَا قُلْتَ : (آخرُ مَا أَقُولُ أَنْ لَا إِلَهُ إِلاَّ اللهُ)، فَـ(أَن) فِي مُوضِعِ رَفَعٍ؛ لأَنَّهُ خَبَرُ الابْسِدَاءِ، وَ لَا يَكُونُ بَمَعْنَى (أَي)؛ لأَنَّ الكَلام لم يَسْتَغْنِ، و هـذه هـي المُخَفَّفَة مِنَ الثَّقيلةِ('').

مسألة (٢٩٤)

قُولُـه سبحانه : ﴿و ناديناه أَنْ يا ابْرَاهيمُ قَدْ صَدّقت الرؤيا ﴾(٢) يجوز أَنْ / ٢١ظ / تكونَ بَعْنَى (أَي)، وَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُحَفَّفَةً مِنَ الثقيلةِ (٣).

وَ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا جَعَلْتُهَا بَمَعْنَى (أَيْ) لَمْ تَكُن أَتيتَ بِتَصْرِيحٍ، فَكَأَنَّكَ ثُفَسّر مَا كُنْتَ شَرَحته.

وَ إِذَا جَعَلْتُهَا الْمُخْفَّفَةُ، كَانَ تَصْرِيحًا بِالنَّدَاءِ.

وَ أَنْ يُؤتى بما هو تصريحٌ أَوْلَى مِنْ أَنْ يُؤْتى بشيءٍ يَدُلُ على التّصريحِ.

مسألة (٢٩٥)

إِذَا قُلْتَ : (مَتَى تَقُولُ أَنَّه ذَاهِبٌ)، [فتحت] وَ إِن شئتَ حَكَيْتَ [فَكسرت]، فَإِذَا لَمْ تَحْكِ كَانَتْ فِي مَوْضِعِ نصْبٍ، تُريدُ : مَتى تقُولُ هَذَا (١٤).

وَ قَـالَ سُبْحَانه: ﴿ فَدَعَا رَبَّه أَنّي مغلوبٌ فانتَصِرْ ﴾ (٥) فتكونُ إِذَا فَتَحْتَ فِي مَوْضِعِ رَصْبِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى عَلَى اللهِ عَلْمِ عَلَى اللهِ عَلَى الل

⁽١) الكتاب ٣/ ١٦٣: ولا تكون أن التي تنصب الفعل؛ لأن تلك لا يبتدأ بعدها الأسماء، ولا تكون أي؛ لأن أي تجيء بعد كلام مستغن.

⁽٢) الصافات ١٠٥.

⁽٣) يجوز الوجهان في الكتاب ٣/ ١٦٣.

⁽٤) الكتاب ٣/ ١٤٢: أإذا لم ترد الحكاية، وجعلت تقول مثل تظن، قلت: متى تقول أنك ذاهب، وإن أردت الحكاية قلت: متى تقول إنك ذاهب.

⁽٥) القمر ١٠.

قَدمناه (١)، و يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَكَايةً (٢).

مسألة (٢٩٦)

تقولُ : (أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ).

فَتَكُونُ (أَن) في مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرِ^(٣) الابْتِدَاءِ، و إِنْ أَرَدْتَ الحِكَايـَةَ قُلْتَ : (إِنِّي أَحْمَدُ الله) (٤).

مسألة (۲۹۷)

و تَقُولُ: (لَيْتَ (٥) أَنَّ زيداً منطَلِقٌ).

وَ أَجَازَ أَبُو الحَسَنِ فِي جَمِيعٍ ذلكَ فَقَالَ : (كَأَنَّ أَنْكَ قَائمٌ) وَ (لَعَلَّ أَنَّكَ قَائمٌ)(٦).

قَـالَ أَبُـو عُمَـر : وَ هَذا رَدِيءٌ فِي القِيَاسِ، قَالَ : وَوَجْهُ دَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ لا تَدْخُلُ إِلاَّ عَلَى الْمُبْتَدَأ، وَ (أَنَّ) لا يبتَدأُ بها.

وَ الوَجْهُ فِيْما قَالَهُ أَبُو الحَسن أَنّ هذه الحروف فيها معاني الأَفْعال، وَ إِذَا كَانَ فيها معاني الأَفْعال جَازَ أَنْ تَقَعَ عَلى (أَنّ) لِما دَخَلتها من معاني الأَفْعال، هذا هو الوجهُ.

مسألة (۲۹۸)

تَقُولُ: (قَدْ قالَه الناسُ حتّى إنّه يَقُولهُ)(٧)، وَ(انْطَلَقُوا حَتى إنّه مُنْطَلِقٌ)(٨).

⁽١) النصب على نزع الخافض، أما الجر فعلى تقدير حرف الجر.

⁽٢) بكسر إن وهي قراءة عيسى بن عمر وابن أبي اسحاق، انظر القراءات الشاذة لابن خالويه ١٤٧ و الكتاب ٣/٨٤٠.

⁽٣) في الأصل (بخبر).

⁽٤) الكتاب ٣/ ١٤٣.

⁽٥) (ليت) مكررة في الأصل.

⁽٦) بحث الفارسي هذه المسألة في مسألة رقم ٢١٥ وانظر فيها رأي الأخفش والجرمي وانظر الحلبيات ٢٥١-٢٥٢.

⁽٧) انظر المسألة في الكتاب ٣/ ١٤٣ وانظر مسألة رقم ٢١٧

⁽٨) في الأصل (حتى إنه يقول ذلك)

فَإِذِا بَطلَ هَذَا، كَسَرْتَ، فَتَكُونُ مُبتَدأةً، وَ يَكُونُ تَقْديرهُ (٢): حتّى هُو مُنْطلقٌ و حَتّى هُو يَقُولُه، ويكونُ مبتدأً و خَبَراً (٣).

مسألة (٢٩٩)

إِذَا قُلْتَ : (مَرَرْتُ بِهِ فَإِذِا إِنِّهُ يقول ذلكَ)، جازَ الوَجْهَان : الكسر و الفتح (٤٠).

فَإِذَا فَتَحْتَ قَدّرتَ : فإذا قولُه ذلك، فيكونُ (قولُه) رفعاً بالابتداءِ، و(إذا) مُقَدَّمٌ، و هو ظرفٌ من المكان.

و يَجُوزُ الكسرُ عَلَى معنى : فإذا هُوَ يقولُ ذاك، فيكونُ مُبْتَدأً و خَبَراً.

مسألة (۳۰۰)

إذا قلت : (ما قَدِمَ علينا أميرٌ إلا إنِّه مُكرمٌ لنا)(٥).

لأنَّـكَ لو فتحت لكانَ التّقديرُ : ما قَدِمَ عَلَيْنَا إِلاّ الكَرامة، وَ ما قَدِمَ عَلَينا أُميرٌ إِلا إِكْرامُه لَنا، و إِكْرامُه لا يَصِحّ قدُومُه.

فَإِذَا بَطَلَ هَـذَا تَبَتَ أَنَّ مَعْنَاه الابتِداءُ، وَ التَّقديرُ : إِلاَّ وَ هو مكرمٌ لَنَا، وَ الواو مُضمَرةٌ، و هذه واوُ الحال، و تعتبر واوُ الحال بـ(إذ)، فإنْ حَسُنَتْ (إذ) فَهي واو الحال، وَإِنْ لَم تَحْسُن فَلَيست واوَ الحال.

⁽١) الكتاب ٣/ ١٤٣ –١٤٤٤: ولو أردت أن تقول حتى أن في ذا الموضع كنت محيلاً، لأن أن وصلتها بمنزلة الانطلاق.

⁽٢) في الأصل (تقرير).

⁽٣) الكتاب ٣/ ١٤٣

⁽٤) الكتاب ٣/ ١٤٤ وانظر مسألة ٢١٨

⁽٥) الكتاب ٣/ ١٤٥ وانظر مسألة ٢١٩

مسألة (۳۰۱)

قولُه سُبْحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينِ إِلَّا إِنَّهِم لَيَأْكُلُونَ الطَعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾(١).

لا يَجُوزُ الفتحُ؛ لأَنّه لم يُرسِلْهُم لأَنّهم يَأْكُلُونَ، وَلا يَصِحّ أَنْ تقولَ: إِلا أَكلَهم في الأَسْوَاق، فيَبْطلُ هذانِ المَعْنيان.

فَكَبَتَ بهذا أَنَّ مَعْنى الكَلامِ: وَ مَا أَرْسلنا قَبلَكَ مِنَ المرسلين إِلاَّ وهم يَأْكلُونَ الطَعامَ، فَتكونُ هَذه واوُ الحالِ، وَالجملةُ بَعْدَها في موضع الحال^(٢).

مسألة (٣٠٢)

قَوْلُ كُثير:

اِلاَّ وَ اِنِّي لحاجزي كَرَمي^(٣)

[٨٤] ما أعطياني وَلا سَأَلْتُهما

دخولُ الَّلامِ هَاهُنا دلالةٌ أَنَّه مَوْضِع ابتداء، وَلَو حَدْفَها لَكَسَرَ (١٠).

وَلَـمْ يَجُـز الفتحُ؛ لأنّه لو فَتَح لكانَ التّقديرُ: ما أعطياني ولا سَأَلتهُما إِلا لأنّي (٥) حَاجِزي (٦) كرمي، وَ لا يَكونُ مَا حَجزه عن السؤال (٧) كرمُه، فَيبطل هذان المعنيان.

كأن فاها لمن توسنها أو هكذا موهناً ولم تنم

وانظر البيت في سيبويه والشنمري ٢/ ٤٧٢ والعيني ٣٠٨/٢ ، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٤٦/٢ وابن عقيل ٢/ ٣٠٢ والأشموني ٢/ ٤٧٢ والمحاجاة ١٢٦ ومعاني الأخفش ١٠٨ والشاهد في كسر إن لوجود لام الابتداء.

⁽١) الفرقان ٢٠

⁽٢) في إملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٦١: قوله تعالى ﴿إِلا إِنهم﴾ كسرت إِن لأجل اللام في الخبر ، وقيل: لو لم تكن الـلام لكسـرت أيضاً لأن الجملة حالية إذ المعنى إلا وهم يأكلون وانظر معاني القرآن الأخفش ١/ ١٠٨ ومعانى القرآن للفراء ٢/ ٢٦٤ وانظر الكتاب ٣/ ١٤٥

⁽٣) البيت لكثير عزة في ديوانه ٢٧٣ وهو من قصيدة مطلعها:

⁽٤) المقتضب ٢/٢٦ ومعانى القرآن للفراء ٢/ ٢٦٤ ومعانى القرآن للأخفش ١٠٨

⁽٥) في الأصل (ولأنى).

⁽٦) في الأصل: (لحاجزي).

⁽٧) في الأصل (المكان).

وَإِذَا تُبَتَ أَنَّ معناه : إِلا (١) وحاجزي كَرَمي، فهذه أَيضاً وَاوُ الحال (٢).

مسألة (۳۰۳)

قَوْلُه سبحانه: ﴿وَمَا مَنَعَهِم أَن تُقبَلَ منهم نَفَقاتُهِم إِلا أَنَّهِم كَفَرُوا بِاللهِ ﴾ (٣) يَجُوزُ أَن يَكُونَ (تُقْبُلَ) فِي مَوضِع نَصبٍ (٢)، فَيَكُونُ التَّقديرُ: وَمَامَنَعَهُم اللهُ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُم نفقاتُهم إِلا كَفَرَهُم بِالله، وتكون (أَنَّ) الثانية في موضِع نصْبٍ، وَإِنْ شَئِتَ فِي موضِع جَرٍّ.

وَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَفَعُولَةَ (مَنَعهم) (٥) وَ (إِلاّ أَنَهم كَفَروا بِاللهِ)، وَيَكُونُ التّقديرُ: وما مَنَعَهم قبولَ نفقاتهم إلا كفرُهم بالله(١٠).

مسألة (٢٠٤)

إِذِا قُلْتَ: (جاءني قاض) وَ (مررت بقاض)، حَذَفْتَ الياءَ فِي الجرِّ وَ الرَّفعِ اللّقاءِ السّاكنين، وهما (٧) الياءُ والتَّنوينُ (٨)، فإذا جئت إلى النَّصبِ فتحتَ (٩)؛ الأَن النَّصْبَ قَدْ جَرى فِي كَلامِهم عَلى خلافِ حكم الجرِّ وَ الرَّفْعِ فِي الوقفِ (١٠٠).

⁽١) في الأصل (ولا).

⁽٢) انظر الكتاب ٣/ ١٤٦ والمقتضب ٢/ ٣٤٦.

⁽٣) التوبة ٥٤.

⁽٤) انظر معانى القرآن للفراء ١/ ٤٤٢ وإملاء ما من به الرحمن ١٦/٢.

⁽٥) في الأصل (منعتهم).

⁽٦) وجه النصب على أنها مفعول لأجله ، انظر إملاء ما من به الرحمان ٢ / ١٦ وأما الجر فلم يذكره أحد وهو على تقدير السلام، وذكر سيبويه في الكتاب ١٤٦/٣ والمبرد في المقتضب ٣٤٦/٢ والفراء في ١/ ٤٤٢ والعكبري في الإملاء ٢ / ١٦ أن موضع (أنهم) موضع رفع على أنها فاعلة ولم يذكروا النصب فيها ولا الجر إلا العكبري ١٦/٢ ذكر النصب .

⁽٧) في الأصل (وهو).

⁽٨) في المقتضب ١٣٨/١: كما أنك إذا قلت : قاض فاعلم حذفت الياء لالتقاء الساكنين لأن الياء ساكنة ويلحقها التنوين وهو ساكن فتذهب لالتقاء الساكنين .

⁽٩) في العسكريات ١٤٥: أن ينوى في حرف إعرابه الحركة في حال الرفع والجر ويظهر في حالة النصب.

⁽١٠) في الكتاب ٣/ ٣٠٠: وسالت الخليل عن رجل يسمى بقاض : هو بمنزلته قبل أن يكون اسماً في الوقف والوصل وجميع الأشياء ويونس يثبت الياء في الكتاب ٣/ ٣١٢.

فَأَمَّا (جَوار) فَالِنهم حَذفوا الياءَ اسْتِخْفافاً، وَالياءُ وَقَعَت ساكنةً، فَلمّا حُذِفَتْ نقَصَتْ عَنْ بناءِ مَا لا ينصَرِفُ(١).

وَيَجوزُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّهَا جُعِلَت عِوَضًا (٢) عَن حَرَكَةِ (٣) الياءِ.

وَيُعْتَرَضُ عَلَى هَذَا بِأَنْ يُقَالَ: فَكَانَ سَبِيلُهَا أَلاَّ تُحْذَفَ؛ لأَنَّه لم يلتَق ِساكنان فلِهذا يكونُ بَمُنْزِلَةِ غير المُنْصَرِفِ.

[قيلَ له]: لأَنَّ الياءَ فِي آخِرِهِ وَقَعَتْ طرفاً ساكِنَةً، كَمَا وَقَعَتْ فِي (قَاضٍ)؛ فَأُجْرِيَ ما لا يَنْصَرِفُ بَمْنْزِلَةِ مَا يَنْصَرِف.

مسألة (٥٠٣)

إِذَا سَمَّيتَ رَجُلاً (يَقْضي) صَرَفْتَه فِي الرَّفع والجرِّ، ولم تصرفه في النصب.

وقالَ الخَليلُ: أُجْريهِ مَجْرى (جَوار)، وَذلِكَ أَنّ (جَواريَ) هِيَ أَبْعَدُ بالصَّرْفِ من (يقضي)؛ لأَنّ (يقضي) ينصرفُ فِي النَّكرةِ، وَلا ينصَرفُ فِي المَعْرِفَةِ، فَكانَ رَدّ مالا يَنْصَرِفُ فِي المَعْرِفَةِ وينصَرِفُ فِي النّكرةِ أَوْلى (٤).

فَإِنْ قَالَ: مَا أَنْكُرتُم أَنْ لا يُشْبهَ هذا ذلكَ، وَ ذلكَ أَنّ هذا التَّنُوينَ لَمْ يَكُن فِي أَصْل (قَضَى) كَما كَانَ التّنوين في (جوارٍ) أَصْلاً فِي بَابِ (جوارٍ)، فَإِذا كان هذا هكذا انْفَصَلَ حُكْمُه من حُكْم غَيْره.

قيلَ لَه: لا يشبّهُ بينهما؛ وذلكَ أَنّ التنوينَ قَد وَقَعَ فِي (جوار) في غير موقِعِه، وَ إِذَا كَانَ قَدْ وَقَعَ فِي غَيْرِ مَوْقِعِهِ وَتَبَتَ كَانَ تَباتُه فِي (يقضي) أَوْلَى، وإنّ نَصَبْته كانَ بَمُنْزِلَةِ

والوصل وجميع الأشياء ويونس يثبت الياء في الكتاب ٣/ ٣١٢.

⁽١) رأي سيبويه في الكتاب ٣/ ٣١٠ -٣١١ وانظر المنصف ٢/ ٧٢ والإغفال ٧٨٢ وأسرار العربية ٣٧ - ٣٨.

⁽٢) هـذا مـا ذهب إليه المبرد في المقتضب ١٤٣/٢ وانظر السيرافي في هامش الكتاب ٣/ ٣١٠ والمنصف ٢/ ٧١ وأنكر فيه أبو علي هذا الرأي وهي في الإغفال عوض عن حركة الياء وهي الضمة ، انظر الإغفال ٧٨٦.

⁽٣) في الأصل (حذف).

⁽٤) الكتاب ٣/٢/٣

مسألة (٣٠٦)

وَإِذَا سَمَيْتَ بـ(يَغْزو)(١) قَلَبْتَهَا إِلَى الياءِ، فَقُلْتَ : (هَذَا يَغْزِي فَاعِلَم)؛ لأَنَّ الاسْمَ لَيْسَ فِي آخِرِهِ الوَاوُ وَ قَبِلَهَا ضَمَّةُ، وهذَا لا يَكُونُ فِي الأسْماءِ(٢)، وَ دَلِكَ أَنَّ الأَسْماءَ الضَمَّةُ فيها مُلازِمَةٌ، وَ فِي الفعل غَيرُ مُلازِمَةٍ؛ لأَنَّ الواو تنحذَفُ لِلجزم، فَثَبَتَ بهذا ما قُلناه (٣).

مسألة (۲۰۷)

إِذَا صَـغَرْت (أَعْمَى) قُلْتَ: (أُعَيْمَى) (أَعُيْمَى) فَلَمْ تَصْرِفَه فِي النَّصْبِ؛ لأَنَّهُ عَلَى مِثالِ الفِعْلِ، وهو صِفة في حال/ ٢٢و / التصغير، وذلكَ أَنَّه قَدْ قيل:

[۸۵] يَاما أُميلِحَ (٥).....

فَلَمَّا كَانَ عَلَى زَبْتِه وهو صفةٌ بَقِيَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيه قَبْلَ التَّصْغِيرِ، وَفِي الرَّفْعِ وَ الجَرِّ يَنْصَرِفُ وَ يُنوَّنُهُ وَلَا تَنصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ الجَرِّ يَنْصَرِفُ وَ يُنوَّنُهُ وَلَا تَكِرَةٍ، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ ذَلِكَ (١٠).

وَ لَيْسَ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّه لَمَا حَذَفْتَ الْيَاءَ عَنْ (يَقْضِي) نَقَصَ عَنْ بناءِ الفِعْلِ، فَقَدْ عَلِمْتَ الفِعْلِ، فَقَدْ عَلِمْتَ الفِعْلِ، فَقَدْ عَلِمْتَ

(٥) يقصد مقدمة قول العرجى:

من هاؤليائكن الضال والسمر

يا ما أميلح غزلاناً شدن لنا يا ما أميلح غزلاناً شدن لنا

والبيت في الإنصاف ١٢٧ والمغني ١٨٢ وأسرار العربية ١١٥

⁽١) ينظر الكتاب ٣١٦/٣ والمنصف ١١٨/٢.

⁽٢) في الأصل (إلا في الأسماء).

 ⁽٣) في المنصف ٢/ ١٨ → ١٨ ا: ولكن لو سميت بـ (يغزو) ولا ضمير فيه لقلبت واوه ياء كما فعلت بأدل فكنت تقوله : هذا يغز ومررت بيغز ورأيت يغزى .

⁽٤) الكتاب ٢/ ٣١٨.

⁽٦) الكتاب ٣/ ٣١١ وسألته عن رجل يسمى أعمى فقلت: كيف تصنع به إذا حقّرته فقال أقول: أُعيم ، أصنع به ما صنعت به قبل أن يكون اسماً لرجل لأنه لو كان يمتنع من التنوين ها هنا لامتنع منه في ذلك الموضع. (٧) في الأصل (بناء الفعل).

أنّ هذا أسْلَمَ من ذلك.

مسألة (۲۰۸)

إذا سمّيْت رَجُلاً (عِهْ) قُلْتُ: (هذا وع) (١١)، تَردُّ الياءَ؛ لأنّك كُنْت تحذفها للجزم، وترد الواوَ؛ لأنّه كان يبقى الاسمُ عَلى حَرْفينِ أَحَدهُما حرفُ لينٍ، وهذا لا يكونُ في الكلام، فرَدُّ(٢) الحَرفِ الذِي حُذِف مِنْهُ وَ هُوَ الواو أَوْلى (٣).

وَكَذَلِكَ (رَهْ)، تَقُولُ (إِرْأُ (٤) كُما ترى)؛ لأَنَّ الأَلِفَ رَجِعَت لَمَّا سَمَّيْتَ به، فَكَرِهوا ما كَرِهوا، فَرَدّوا الهمزةَ وَهي عَيْنُ الفِعْلِ (٥).

مسألة (٣٠٩)

إِذَا كَانَ اسْمٌ قَدْ ضُمَّ إِلَيهِ اسمٌ مثلُ (حَضْرَمَوْتَ) وَ (بَعْلَبَكَ) فَفيه لُغَتان (٢٠): منَ العَرَبِ مَنْ يَفْيه لُغَتان أَوَّلَه إِلَى آخِرِهِ، العَرَبِ مَنْ يُضِيفُ أَوَّلَه إلِى آخِرِهِ، وَمِنْهم مَنْ يُضِيفُ أَوَّلَه إلِى آخِرِه، وَيُعْرِبُ الآخرَ إِنْ كَانَ مِمّا يَنصَرِفُ، وَإِن كَانَ مما لا يَنصَرِفُ لا يُعْرِبُه.

وَجْهُ الفَتحِ فِي الصَّدْرِ، وهو الاسمُ الأوَّلُ أَنَّ الثاني واقع موقِعَ هاءِ التَّأْنيث(٧).

يـدُلُّ عـلى ذلـكَ أَنَّهم إِذَا نسَبوا إلَيْه حَدَفوا الثاني كما إِذَا نسبَوا إِلَى ما فيه الهاءُ حَذفوها، وكَذَلكَ إِذَا رخَّموا حَدَفوا الاسْمَ الأَخيرَ كَما يُحْذِفون الهاءَ (٨).

⁽١) في الأصل (وعي).

⁽٢) في الأصل (فردوا).

⁽٣) الكتاب ٣/ ٣١٨: إذا سميت رجلاً بعه قلت: هذا وع قد جاء. صيرت آخره كآخر ارمه حين جعلته اسماً ، فإذا كان كذلك كان مختلاً لأنه ليس على مثال (ع)، فتصيره بمنزلة الأسماء وتلحقه حرفاً كان ذهب.

⁽٤) في الأصل (را).

⁽٥) الكتاب ٣/٣١٨: ولـو سميت رجلاً بره لأعدت الهمزة و الألف فقلت: هذا إراً قد جاء و انظر الحلبيات .٩٠

⁽٦) الكتاب ٣/ ٢٩٦، و الإيضاح ٣٠٧، و المقتصد ١٠٣٦ و التكملة ٢٥٣.

⁽٧) الإيضاح ٣٠٧: حكم هذا الباب أن لا ينصرف في المعرفة و ينصرف في النكرة لأن الثاني منها بمنزلة تاء التأنيث.

⁽٨) في التكملة ٢٥٣: و تحذف الآخر منهما و تنسب إلى الصدر فتقول في معدى كرب معدّى.ْ

فلمّا جَرى مَجْرى الهاءِ في هذه الموَاضِع كان (١١) بمنزلتِها، فانْفَتَحَت كَما انْفَتَحَ ما قبلَ الهاءِ.

مسألة (۳۱۰)

فأمّا قُولُهم: (مَعَـدّي كَرِبَ) ، فإنّهم سَكَّنوا هذه الياءَ في النّصْبِ والرّفعِ والجرّ، والقياسُ كانَ يوجبُ أَن تفتحَ.

ووجهُ سُكونِها أَنَّ هذه الياء في النَّصْبِ قَدْ جاءَت بالسَّكون (٢٠)، في قول الشاعِر: [٨٦] كَأَنَّ أَيديهن بالقاعِ القَرقِ (٣)

و كقول الآخَرِ:

[۸۷] فَكَسَوْتَ عاريْ جنبهِ فتركته جذلانَ جادَ قميصُه ورداؤه (١٤)

فلمّا كانَ النّصْبُ قَدْ أُجْرِيَ مَجْرى الجَرِّ؛ لأَنّه فَضلة كَما أَنّ النصب فضلة، فَكذلك جَمَعوا بَيْنَهما (٥) فيما لا يَنصَرِف، وضميرُهما يَرْجعُ إلى شَيءٍ واحِدٍ ، فأجروا النّصب مَجْرى الجرّ لما ذكرْنا ، لا أَنّ النّصْبَ مَحمُولٌ على الرّفع (١).

⁽١) في الأصل (كانت).

⁽٢) ألزموها السكون تشبيهاً لها بالألف، انظر المقتصد ١٠٣٨ و الخصائص ١/ ٣٧٥.

⁽٣) الرجز من الأرجاز التي تنسب إلى رؤبة و العجاج، انظر ديوان رؤبة ١٧٩ في الأبيات التي تنسب لرؤبة و العجاج، و هـو لـرؤبة في الكـامل ٩٠٩/٢ و شـرح شـواهد الشافية ٤٠٥ و الحزانة بلا نسبة في الصحاح ١٤٩٤ و اللسان (قرق) و الأمالي الشجرية ١٠٥/١ و المرزوقي ٢٩١، ٩٧٠، ٩٧٠ و أمالي المرتضى ١ / ٢٩١ و الحتسب ١/ ١٢٦، ٢/ ٧٥ و المقتصد ١٠٣٨ و الخصائص ٢/ ٣٠٦ و القرطبي ٢٢٢٤ و القرطبي ٢٢٢٤ و العين ٥/ ٢٢ و الشاهد سكون الياء في (أيدي) في النصب.

⁽٤) قائله مجهول لم أعثر عليه، انظر البيت بلا نسبة في الممتع في التصريف ٢/٥٥٧ و تهذيب إصلاح المنطق ١٧٢ و المرتجل ٥٥ و سمط اللآلي ١٠٦ و الدرر ٢٩/١ وورد الشاهد في الممتع برواية يسحب ذيله و رداؤه انظر الممتع ٢/٥٧٧ و ورد في التهذيب برواية (فكسون عارٍ) انظر إصلاح المنطق ١٧٢ و الشاهد سكون الياء في (عاري) في النصب.

⁽٥) (بينهما) مكررة في الأصل.

⁽٦) النصب محمول على الرفع و الخفض، انظر الممتع في التصريف ٥٥٧.

فَإِنْ قَالَ قَائلٌ : مَا أَنْكُرَتُمَ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَى الرَّفَعِ؛ لأَنَّه قد جَاءَ في الفِعْلِ (لَنْ أَغَزُوْكَ) و (هو يغزُوْك).

[قيل]: فهذا دلالَةٌ عَلَى أَنّ النّصْبَ إِنمَا يُحْمَلُ في هذا المَوْضِعِ قياساً عَلَى الأَسْماءِ؛ لأنّه قَدْ ثبت هذا في الأسماءِ، لا أَنّ النّصبَ هاهُنا مَحْمولٌ على الرَّفْعِ.

مسألة (٣١١)

(خَمْسةَ عَشَرَ) إِنَمّا بُنِيَ عَلى الفتح لِتَضَمّنِه للحَرْف؛ لأنّه نابَ مَنابَه وقامَ مقامَه (١).

و (حادي عشر) بُنيت؛ لأنّها قَدْ خَرَجَتْ مِنْ أَنْ يَكُونَ فيها حَرفُ إِعْرابِ؛ لأَنّها وسط كَلمة، وإذا كانت وسط كلمةٍ كانت مَبْنِيَةً.

مسألة (٣١٢)

(حَيْصَ بَيْصَ) (٢) إِنَّما بُنِي لأَنَّهُمَا صَوْتان جُعِلا صَوْتاً وَاحِداً، فَحَكُوْا بهذا صَوْتهم إذا اخْتَلَطُوا، فَهُوَ صوت الاخْتِلاطِ.

وَإِذِا كَانَ هذا هكذا وجب بناؤه حَمْلاً عَلَى الْأَسْمَاءِ؛ لأَنَّ هذه الْأَصْواتِ هِي (٣) حكايةً لما هُم (١) فِيهِ.

وَلَوْ أَعْرَبُوهُ كَانَ كَأَنَّهِم لَمْ يَحْمِلُوا فَبَنُوه، فأَمَا اخْتيارهم الفَتْحَ فَهُوَ قِياسٌ عَلَى الأَسْمَاء، وذلك أَنَّ الاسْمَيْنِ إِذِا اجْتَمَعا كَانَا ثقيلين، وَقَدْ وَجَبَ بناؤهما، فَأَن يُبْنَى عَلَى الآخِر أُولى.

⁽١) في الكتاب ٣/ ٢٩٧: و انما أصل خسة عشر، خسة و عشر و لكنهم جعلوهم بمنزلة الحرف الواحد و في العضديات ٢٩٧: و أما خسة عشر فليس من هذا الباب، و لكنه بني الاسمان لما أريد من معنى حرف العطف، فلما تضمن الاسمان المجهولان اسماً واحداً بنيا لتضمنهما معنى حرف العطف و انظر أسرار العربية ٢٢٠.

⁽٢) وفيه لغات: حَيْصَ بَيْصَ، وحِيصَ ييصَ، وحَيصِ بَيصٍ، وانظر الإتباع ١٤ وابن يعيش ٤/ ١١٥.

⁽٣) في الأصل (و هي).

⁽٤) في الأصل (فيهم).

مسألة (٣١٣)

(الخاز باز)، فيه لُغات(١):

مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (الخازَ بازً)(٢) فَيَبْنِيه على الفَتْحِ، فَمَن بَناه عَلى الفتح فهو عنزلة (حَيْصَ بَيْصَ)؛ لأَنّه حِكايةٌ لِلصوت(٣).

وَمَنْ قَالَ: (الحارُ بازُ) جَعَلَه صوتاً وَاحداً، ولم يَجْعَله صَوْتَين (٤).

وَمَنْ قَالَ:(الحَازِ بازِ) جَعَلَه اسْماً لللَّبابِ(٥)، وَهَذا جَائِزٌ أَنْ يُجْعَلَ الشيءُ باسم صَوْتِه، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

[٨٨] قَدْ أَقْبَلَتْ عَزَّةُ مِنْ عِرَاقِها مدودةَ الرّجل بخاقَ باقِها (٦)

وَ(خَـاقَ بِـاقَ) صَـوْتُ الفَـرْجِ [إِذا] جومِعَـت المَرْأَةُ، فَجُعِلَ اسْمُ الصّوت اسْماً لِلفرج، فَكَذلِكَ (الخازِ بازِ).

مسألة (٣١٤)

(عَمْرويه)، إِنَّمَا بُنِيَ لأَنَّ (وَيْه) بَمْنْزِلَةِ الصَّوْتِ (٧)، يَدُلُّكَ عَلَى هَذَا أَنَّه بَمْنْزِلَةِ

تضرب قنب غيرها بساقها

قد أقبلت عزة من عراقها

ملصقة السرج بخاق باقها

تستقبل الريح بخاق باقها

و الشاهد في البيت جعل الشيء بمنزلة صوته، فالخاق باق هو صوت الفرج عند الجماع، و هو في البيت الفرج نفسه.

⁽١) ست لغات في الكتاب، ٣/ ٢٩٩ _ ٣٠١ و سبع لغات في ابن يعيش ٤/ ١٢٠ وانظر اللغات في الإنصاف مسألة ٤٣٩

⁽٢) للخاز باز معان منها : الذباب، و صوت الذباب، و قيل : بقلتان، و قيل : داءٌ يأخذ الإبل و الناس، وقيل: قرحة تأخذ في الحلق.

⁽۳) ابن یعیش ۲۰۱۶.

⁽٤) الكتاب ٣/ ٢٩٩ و ابن يعيش ٤/ ١٢٠.

⁽٥) الكتاب ٣/ ٢٩٩.

⁽٦) البيت بلا نسبة في الأشموني ٣/ ٢١١ و اللسان (خوق) برواية (ملصقة السرج) و ورد في اللسان :

⁽٧) انظر الكتاب ٣/ ٣٠٢ وإيضاح الشعر ١٨.

الصَّوْتِ، فَلَمَّا ضَمَّ صَوتاً إلى اسْم كَانَ بَمْنْزِلَةِ المَّبْنِيِّ، وَبُنِيَ عَلَى الكَسْرِ اللَّقَاءِ السَّاكِنَيْن، وَبُنِيَ عَلَى الكَسْرِ اللَّقَاءِ السَّاكِنَيْن، وَبُنِيَ عَلَى الكَسْرِ اللَّقَاءِ السَّاكِنَيْن، وَبُنِيَ لَيَفْرَقَ بَيْنَ المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ؛ الأَنَّ هَذا نَكِرَةً(١).

وَ أُمَّا قول النابغةِ:

وَ مَا أُثُمِّرُ مِن مَالَ وَمِنْ وَلَدَ^(٢)

[٨٩] مَهْلاً فِداءِ لك الأَقْوامُ كُلُّهم

فَجَرَّه؛ لأَنَّه بَناهُ عَلَى الكَسْر؛ لأَنَّه قَدْ تَضَمَّنَ مَعْنى الحَرْف، وَهو لامُ الأَمْر؛ لأَنَّ التَّقديرَ: لِيَهْدِك الأَقْوامُ كُلُّهم، فَلَمّا كانَ بَعْناه (٣) بُنيَ، وَبُنيَ عَلَى الكَسْر؛ لأَنَّه وَقَعَ للأَمْر، وَالأَمْرُ إِذَا حُرِّكَ تَحرِّكَ إِلَى الكَسْرِ، و نُوتوه (٤)؛ لأَنّه نكرة (٥).

مسألة (٣١٥)

قُوْلُ الفرزدقِ

عَلَى زُواحِفَ تَرْجّی مُخُّها ریر (٦)

[٩٠] عَلَى عَمائمنا يُلقى وأرْحلِنا

(۲) ديـوان الـنابغه الذيـباني ۸۷ واللسان (فدى) والخزانة ٦/ ١٨١،٢٣٧ والشاهد بلانسبة في المفصل ٧٧ وابن يعيش ٧٤/٤

وهو من قصيدة مطلعها:

أقوت وطال عليها سالف الأبد

يا دار مية بالعلياء فالسند

والشاهد في البيت بناء (فداء) على الكسر لأنه قد تضمن معنى الحرف، والتقدير: ليفدك.

(٣) في الأصل (معناه). التصحيح من الخزانة ٦/ ١٨١ .

(٤) الكتاب ٣/ ٣٠٢ وابن يعيش ٤/ ٧٣.

(٥) القول من (لأنه قد تضمن) إلى هنا نقله البغدادي في الخزانة انظر في الخزانة ٦/ ١٨١ .

(٦) البيت للفرزدق في ديوانه ٢١٣/١ وفي اللسان (زحف) وتذكرة النحاة ١٧٥ .

وللبيت روايتان قصتهما في تذكرة النحاة ١٧٥: قال ابن اسحاق: إنما هي (رير) وكذلك قياس النحو في هذا الموضع، قال يونس: والذي قال جائز حسن، فلما ألحوا على الفرزدق قال:

على زواحف نزجيها محاسير

وهو في الديوان من قصيدة مطلعها:

في ذاك منك كنائي الدار مهجور

كيف ببيت قريب منك مطلبه

والشاهد في البيت تخفيف ياء النسب في (ريري)، فحذفت وكسر ما قبلها ليدل عليها.

⁽١) إيضاح الشعر ١٨ وابن يعيش ٤/ ٧٠.

فَكَسَرَ الرَّاءَ من (رير)؛ لأَنَّه أَرَادَ النَّسَبَ وَ هُوَ (ريرِيِّ فَاعْلَم)، فَخَفَّفَ ياءَ النِّسبَ. أَنْشَدَ أَبُو الطَّيِّبِ قَالَ: أَنْشَدَنا أَبُو على لِبَعْض العَرَبِ:

[٩١] تَرَثُمَ أَخطُباني (١٠).

أَرادَ (أَخطباني) فَخفّف يَاءَ النَّسب، وَ أَنشَدَ:

[٩٢] ياعينُ بَكِّي واكفَ القَطْر لابْنِ الحَواري العاليَ الدَّكر (٢)

فخفُّفَ ياءَ النَّسَبِ(٣)، وَأَنْشَدَ أَيْضاً:

[٩٣] فَظُلَّ لنِسْوَةِ النَّعْمانِ مِنْه عَلَى سَفْوانَ يَـوْمٌ أَرونـانـي (١)

أَراد : (أرونانيًا) فخفَّفَ ياءَ النَّسَبِ.

وَهَـذا لا يَجُـوزُ فِي الكَـلامِ، إِلا أَنْ يُعَوِّضَ، (٥) فَيَجْعَلَ الأَلِفَ عوضاً مِن إحدى الياءين كَقَوْلهم: (يمانِ)، وَ (شآم)، و (تهام)(١٦).

(١) قطعة من بيت لزهير بن أبي سلمي و هو :

أمرٌ هما ترثم أخطبان

كأن صريف نابيه إذا ما

و البيت لـزهير في ديوانـه ٣٥٤ و هو في مجاز القرآن ٢٢/٢ منسوب لكعب بن زهير و ليس في ديوانه، و أخطبان : طاشران، و تـرنم: الصوت ليس بالمرتفع. و في مجاز القرآن ٢/ ٢٢ قال : قال الاصمعي : إنما هو أخطباني منسوب و الياء مشددة فخففها في الوقف للوقاية.

(۲) البيت لعبد الله بـن قـيس الرقـيات في ديوانه ۱۸۳ و انظر النوادر ۲۰۵ برواية (بكي بدموع) و البيت بلا نسبة في اللسـان (حـور) و المحتسب ۱۳/۱ ، ۳۲۳، و المقتصد ۱۰٤٠ و الحجة للفارسي ۱۳/۱ برواية (بكي بعينك).

و الشاهد في البيت أنه أراد الحواري فخفف ياء النسب.

- (٣) الحجة ١/ ٦٣.
- (٤) البيت للنابغة الجعدي في سيبويه والشنتمري ٣١٧/٢ برواية (يوم أرونانُ) على أنّه وصف، وانظر اللسان (رون) والنوادر ٢٠٥. وفي اللسان (رون) :والرواية المعروفة يوم أروناني لأنّ القوافي مجرورة. ويومّ أرونان: يوم شديد الحر والغم. والشاهد في البيت أنّه أراد أروناني فخفف ياء النسب.
 - (٥) ويجوز أن تخفف في الشعر، انظر الحجة ١/ ٦٣.
 - (٦) الأمالي الشجرية ١/ ٣٥٤.

مسألة (٣١٦)

قُوْلُه: (عَـلَى زواحـفَ)^(۱) بَـدَلٌّ مِـنْ (عـلَى) الأُولى، ومِنْه قول الشاعِرِ / ٢٢ظ/ أَنْشَدَه أَبُو الحسن في المَعاني^(۲):

[٩٤] فَلَوْ كَانَ البُكاءُ يَرُدُّ شيئاً

[٩٥] عَلَى المرأين إِذْ هَلَكَا جَمِعاً لِشَأْنِهِما بشجو واشتياق (٣)

بكيتُ عَلى عُمَيْرِ أَوْ عِفاقِ

فجعل (على) الثانية بدلاً من الأولى(٤).

مسألة (٣١٧)

(يومَ يومَ) وَ (صَباحَ مَساءَ) وَ (بَينَ بينَ).

فَإِنْ شَئْتَ أَضَفْتُهُ، وَ إِنْ شَئْتَ بَنَيْتَه عَلَى الفَتْحِ، وَ إِذَا بَنَيْتَ الثَّانِي بَنَيْتَه لأَنَّه تضمّن مَعْنى الحَرْف، وهو واقِعٌ مَوْقِعَ الحَال، وَ بنيته عَلَى الفَتْحِ لما تقدّم (٥٠).

وَ تَقُـولُ: (لقيتُه كَفَـةً كَفَـةً) مَعْناه: (كفاحاً)، فَتَضَمَّنَ الثاني مَعْنى الحَرْف، وَ هو اللامُ، و يَجُوزُ أَنْ تُضيفَ^(١).

فلو كان البكاء يرد شيئاً بكيت على يزيد أو عفاق هما المرآن إذ ذهبا جميعاً لشأنهما بحزن واشتياق

والشاهد إبدال (على) في البيت الثاني من (على) في البيت الأول.

⁽١) يقصد بيت الفرزدق في المسألة السابقة.

⁽٢) يقصد معاني القرآن للأخفش، وانظر البيتين في المعاني٣٣.

⁽٣) البيتان لمتمم بن نويرة في معاني القرآن للأخفش ٣٣ والأزهية ١١٦ والخزانة ٧/ ١٣١ والأمالي الشجرية ٢ /٣١٨ واللسان (عفق) ورواية اللسان:

⁽٤) في الخزانة ٧/ ١٣١: وهـذا مـن شواهد النحويين أورده أبو علي في المسائل المنثورة وقال: على المرأين بدل من قوله على بجير".

⁽٥) الكتاب ٣/٣٠٣ والعضديات ٢٥٨ وابن بعيش ٤/ ١١٨.

⁽٦) الكتاب ٣/٤ ٣٠ والعضديات ٢٥٨.

مسألة (٣١٨)

(أَيادي سَبَا) و (بادي بَدا) وَ (قالي قَلا).

مِن العَرَبِ مَنْ يُنَوِّنُ (قَلاً) وَ (بَداً) وَ (سَبَاً)، فَمَنْ نَوَّنها جَعَلَها اسْماً نكرةً، وَأَضَافَ إليها (أيادي)، وَ هو واقِعٌ مَوْقِعَ الحالِ فِي هَذَا المَوْضِعِ؛ لأَنَّ التَّقُدِيرَ: مُتَفَرِّقِينَ (١).

وَ أَجْمَعَ النَّحويونَ أَنَّ الهَمْزَةَ هَاهُـنا تُخَفَّـفُ، وَ إِذا خُفِّفَتْ صَارِت أَلِفاً، وَ إِذا صَارَتْ أَلِفاً لَمْ يَدْخُلُها الإعْرابُ^(٢).

وَ (قالي) اسْمَ مَدينَةٍ، فَإِنْ جَعَلْتَ (قَلا) مُؤنَّثاً لَمْ تَصْرِفْه، فَقُلْتَ: (قالي قَلا)، وَإِنْ نكَّرْتُه أَدْخَلْتَ التّنوينَ .

وَ (أَيْدي سَبَا) و (بادي بَدَا) يَجُوزُ أَنْ يُبْنَى عَلَى الفَتْحِ، فَيَكُونُ مُتَضمّناً للحَرْفِ كَأَنّه أَرَادَ: (أَيادي لِسَبَا)^(٣).

مسالة (۲۱۹)

(شَغَرَ بَغَرَ)^(۱)، اسمٌ لِلصَّوْتِ، فَتَحْكيه؛ لأَنَّه صَوْتان، وَ تَجْعَلُه عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ (۱).

وَ(أَخُولَ أَخُولَ) هِي مَحْكَيةُ أَصُواتٍ لِلتَّفْرِقَةِ، فَحُكَيَتْ عَلَى ما كانت عَلَيْه (٦).

⁽١) ينظر الكتاب٣/ ٣٠٤ وابن يعيش ١٢٣/٤.

⁽٢) العضديات ٣٩ وابن يعيش ٤/ ١٢٣ ومنثور الفوائد ٣٤.

⁽٣) ابن يعيش ١٢٣/٤.

⁽٤) وفيه لغة ثانية شِغَرْ بغرْ بكسر الشين والباء انظر الإتباع ١٦.

⁽٥) في ابن يعيش ١١٨/٤: (وهما اسمان ركّب أحدهما مع الآخر فصار اسماً واحداً وبنيا لما تضمناه من معنى الواو).

⁽٦) هي مثل شَغَرْ بَغَرْ في الكتاب ٣/ ٣٠٧ وانظر الأصول ٢/ ١٤٠ وابن يعيش ١١٨/٤.

مسألة (٣٢٠)

(اثـنا عَشَـرَ) (١) تُعْـرِبُه، وَ (عَشْرَ) تَبْنيها على الفَتْحِ؛ لأَنَّها تَضَمَّنت مَعْنى الحَرْف، وَهِي نون الاَئنَيْن، وَ (اثْنَان) تُعْرِبُها؛ لأَنَّ الأَلِفَ فِيها تَنَغَيَّر، فَحُكِيَتْ عَلى ما كَانَتْ عَلَيْه، وَ لَيْسَتْ كَسَائِر مَا تَقَدَّمَ.

مسألة (٣٢١)

إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلاً (ذَا)، فَعَلَى قَوْلِ الْخَلِيلِ (ذَاء)؛ لأَنَّه يَبْقى عَلَى حَرْفينِ أَحَدهما حَرْفُ لِين، فزادَ أَلفاً أُخْرى، وَ قَلَبَها هَمْزَةً، فقالَ (ذَاءُ كَما ترى)(٢).

وَ قَالَ أَبُو الحسن: (ذيُّ كما ترى)، قالَ: لأَنَّ هذا أَصْلُه (٣)، وَ ذلِكَ أَنَّ أَصْلَه (ذَىْ) فَتَزِيد عَلَيْه ياءً وَ تُشَدِّدُه (٤).

مسألة (٣٢٢)

إِذِا سَمَّيْتَ رَجُلا (الَّذِي) قُلْتَ: (لَذي كَما ترى)، فَتَحْذِفُ الأَلِفَ و الَّلامَ؛ لأَنَّها ذَخَلَت للصِّلَةِ (٥).

قَالَ: وَهَذَا يُقَوِّي مَذْهَبَ شَيْخِنا أَبِي عَلَيَّ^(۱)؛ لأَنَّه يَقُولُ: إِنِّ الأَلِفَ وَ الَّلامَ لِلصِّلَةِ، وَ إِذَا كَانِتْ لِلصِّلَةِ حَدْفَتَها؛ لأَنَّه (التَّسْمِيَةِ قَدْ خَرَجَ (الذي) مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَالِه، و إذا كَانَ هَكَذَا سَقَطَتْ منْ أَنْ تَكُونَ صلةً.

⁽۱) الكتاب ٣٠٧/٣.

⁽٢) الكتاب ٣/ ٢٦٤،٢٨٠ وانظر المنصف ١/ ١٢٥-١٢٦.

⁽٣) المنصف ١٢٦/١.

⁽٤) انظر الأصل فيها في سر الصناعة ٤٦٩ والمنصف ١/٢٢١ وانظر قول أبي على فيه.

⁽٥) هذا رأي سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٨١.

⁽٦) انظر قول أبي على في سر الصناعه ١/٣٥٣.

⁽٧) في الأصل (لأنّ).

مسألة (٣٢٣)

هَيْهاتَ فِيها لُغَتان : التاءُ و الهاءُ (١).

فَمَن جَعَلَها بالهاءِ، صارَتْ بَمْنزِلَةِ (سَعْلاة)، وإذا سَمَّيتَ بها لم تُصرف.

ومَنْ جعلها تباءً أدخلها جميع الإعراب، وَ لَمْ يَنوَّنْ؛ لأَنَّ هذه التاءَ لا يَدْخُلُها الفَتْحُ فِي حَال، و هي لا تَنْصَرِف، فَلَمّا كائتْ بهذه المُنْزلةِ حذف عَنها التنوينَ.

فَإِنْ قَالَ: أَوَ ليسَ التُّنُوينُ هُنا بمنزلة مسلمين، فالتنوين بمُنْزِلَةِ النون؟.

قيلَ : هذا لا يَلْزَمُ، و ذلكَ أَنّ النّونَ لا تَنْحَذِفُ في حال من الأَحْوالِ كَما يَنْحَذِفُ التّـنْوينُ، فَفارَقَـتْ حَـالَ الـنّونِ من هذا الوَجْهِ لِدخول المعنى الذي ذكرْناه، وَهو أَنّها لا تَنْصَرفُ (٢).

وَ قَوْلُنا: (مُسْلِماتٌ)، تَنْزِلُ النّونُ بَمْنْزِلَةِ التّنْوينِ (٣)؛ لأَنّ هذا الجَمْعَ الذي لِلمُؤَنّثِ يَنْصَرِفُ كَمَا ينصَرفُ جَمْعُ اللَّذكرِ، فَلِذلكَ نَزّلَه بَمْنْزِلَتِه، وَ فِي هَذه المَواضِعِ لَيْسَ فيها المَعْنى الذي في ذلك الجَمْعِ.

وَ إِنْ كَانَ هَذا هَكَذا فَلَيْسَ بُمْشْبِهِ لِذلكَ.

وَ هي مَبْنِيَّةٌ؛ لأَنَّها وَقَعَتْ مَوْقِعَ الفِعْلِ الماضي، و إذا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الفِعْلِ المَاضِي، وَ إذا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الفِعْلِ المَاضِي، وَجَبَ أَنْ تُبنى [بناء]مَا كَانَ مَعْنَاه البُعْدُ، وَ مَعْناها (بَعُدَ)، فَلِذلك َ بَناها (؟).

مسألة (٣٢٤)

الْأَلْقَابُ إِذَا كَانْتَ مُضَافَةً تَكُونُ بَمُنْزِلَةِ الصِّفَاتِ (٥)؛ لأنَّه لا يَكُونُ للإنسانِ اسْمانِ

⁽١) الكتاب ٣/ ٢٩١ والعضديات ١٦٨ وإيضاح الشعر ٢٠٢ وابن يعيش ٢٦٢.

⁽٢) في العضديات ١٦٩: (إلا أن التنوين لم يلحق هيهات فيمن جعلها جمعاً إذ كان اسماً لم يتمكن وقد حذفوا هذا التنوين في الجمع من الأسماء المتمكنة).

⁽٣) يقصد أن النون التي في مسلمين هي بمنزلة التنوين في مسلمات، وانظر العضديات ١٦٩.

⁽٤) انظر العضديات ١٦٨ وابن يعيش ٤/ ٦٥-٢٦.

⁽٥) الكتاب ٣/ ٢٩٥ والمقتضب ٤/ ١٦ وابن يعيش ٣/ ٧١-٧٢.

عَلَمان مُفْرَدان، وَإِنَّما يَكُونُ لَهُ مُفَرَدٌ وَمُضافٌ، وذلك مثلُ: (زَيدٌ أَبُو عبدِ الله) و(عَبْدُ اللهِ أَبُو مُحَمَّد)، وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا وَكَانَ اللّقَبُ مُضَافاً وَالاسمُ مُفْرَداً أُجْرِيَ مَجْرَى الصّفة، وَإِنْ كَانَ مُضافاً و[اللّقَبُ] مفرداً أُجْرِيَ مَجْرى الصّفة، وَإِنْ كَانَ مُضافاً وَمُفرداً، كَانَ اللّقبُ بَمُنزلةِ الاسْم، وَ الاسْم بَمْنزلةِ الصّفةِ، وعلى هذا جميعُ الأَلقابِ.

مسألة (٣٢٥)

إِذَا سَمِّيتَ بِهِ^(۱) امْرَأَةً، فَمِنْه فِي النّداءِ^(۱): (يَا فَسَاق) وَ (خَبَاثِ) و (لَكاع)، وَإِنّما بُنِيَ لأَنَّه بَعْنَى الحَرْف، وَ ذَلِكَ هَاءُ التّأنيث، و إِذَا كَانَ بَمْنْزِلَتِها^(۱) فَأَرَدْتَ مَا أَرَدْتَ.

وَ فِيها وَجْهٌ آخَرُ: لأَنَّه أَرَادَ^(١): إنّ هذا مُشبَّهٌ بقَوْلِك : (نزال) وَ من أصولهم أن^(٥) يبنوا الشيءَ إِذا تَضمَّنَ مَعْنى الحَرْفِ أَوْ مَا أَشْبَهَ مَا تضمَّنَ مَعْنى الحَرْفِ.

أَلَا تَـرَى أَنّهم يَقُولونَ فِي النّداءِ: (يَـا زَيْـدُ)، إِنَّما بُنِي لأَنّه وَقَعَ مَوْقِعَ (أَنْتَ) وَ(أَنْتَ) بُنِيَتْ لأَنّها تَضَمَّنت مَعْنى الحَرْف، وَكَذَلِكَ (هو) (١١).

مسألة (٣٢٦)

وَ مِمَّا جَاءَ مَعْدُولاً عَنْ الْمَصْدَرِ (٧) قَوْلُ الشاعِر:

⁽١) الضمير يعود عن اللقب.

⁽٢) صيغة فعال على أربعة أضرب هي التي في معنى الأمر والتي تكون اسماً لمصدر والتي تكون صفة غالبة في المنداء وضرب من المرتجل. انظر المقتضب ٣/ ٣٦٨-٣٧٥ وابن يعيش ٤/ ٥٠-٦٠ وهذا الذي في المسألة هو الضرب الذي تكون فيه صفة غالبة في النداء.

⁽٣) المقتضب ٣/ ٣٧٤.

⁽٤) المقصود أن (فساق) وأمثالها بنيت لمشابهتها (نزال) وانظر هذا الوجه في إبن يعيش ٤/٤٥.

⁽٥) في الأصل (ومن أضمر لهم لم).

⁽٦) المقتصد ١٠٢٢ وابن يعيش ٤/٥٧.

 ⁽٧) ضرب آخر من ضروب فعال وهو المعدول عن المصدر. انظره في الكتاب ٣/ ٢٧٤ وابن يعيش ٤/٣٥ والمقتصد ١٠٢١.

[٩٦] إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بيننا

يُريدُ : (فجرة)، فهو معدول عَنْ اسْمٍ مَصْدَر مَعْرِفَةٍ مُؤَنَّثٍ جُعِلَ عَلَماً، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ تَضَمَّنَ مَعْنَى الحَرْفِ فَبُنِيَ، وَ عَلَى الوَجْهِ الأَوَّلِ هو ما قَدْ مَرّ.

مسألة (٣٢٧)

قَوْلُ الشاعِرِ:

[٩٧] وَ الخَيْرُ أَنْ تُنْزِلَنِي كَفاف (٢)

يريدُ: (كَافةً) (٣)، فَتَضَمَّنَ مَعْنَى الحَرْفِ.

مسألة (٣٢٨)

قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَ اخْتَلَطَ الْمَعْروفُ بالإِنْكارِ (٤).

[٩٨] قَالَتْ له ريحُ الصّبا قرقارِ

(۱) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ۱۰۵ وانظر سيبويه والشنتمري ۳۸/۲ واللسان (برر) (فجر) ومقاييس اللغة ۱۷۸۱ والعيني ۱/ ٤٠٥ والـدرر ۱/ ۹ وابـن يعيش ۳۸/۱ والخزانة ۲/ ۳۲۷ والبيت بلا نسبة في مجالس ثعلب ٤٦٤ والأشموني ۱/ ۱۳۷ والمرتجل ۱۱۷ والخصائص ۱۹۸/۲ والمقتصد ۱۰۲۱ وهو في الديوان من قصيدة مطلعها :

قفر أسائلها وما استخباري

طال الثواءعلى رسوم ديار

والشاهد في البيت عدل (فجار)عن المصدر (فجرة).

(٢) البيت لرؤبة في ديوانه ١٠٠ برواية:

والنفع أن تتركني كفاف

فليت حظي من جداك الضافي

وانظر شرح شواهد المغني ٩٥٦ واللسان (كفف) وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ١٣ برواية (والفضل أن تتركني) والأمالي الشجرية ٢٨/١ وهو في البيت يخاطب العجاج أباه والشاهد في البيت بناء (كفاف) على الكسر لتضمنه معنى الحرف.

(٣) الأمالي الشجرية ١/ ٢٨ والمغنى ٦٨١ وتذكرة النحاة ١٣.

(٤) البيت لأبي المنجم العجلي، أنظر اللسان (قرر) والخزانة ٢٧٧٦ وتذكرة النحاة ٢٥٩ وهو بلا نسبة في سيبويه والشنتمري ٢/٠٤ والمفصل ١٠٥٦ وابن يعيش ٤/١٥ والمخصص ١٠٥٨ والأشموني ٣/١٦٠

فَهذا تَضَمَّنَ مَعْنى الحَرْف ِ(١)؛ لأنَّه يريدُ : (قَرقرَةً)، وَ كَذلكَ قَوْلُ النَّابِغَةِ: [٩٩] مُتَكَنِّفي جَنْبي عُكاظَ كِلَيْهما يَدْعُو بها أَوْلادُها عَرعار (٢)

يُريدُ: (عَرْعَرَةً)، تَضمَّنَ مَعْنى الحَرْفِ، وَنابَ مَنَابَه، و أَدّى مَعْناه، فَلِذلِكَ بُني.

مسألة (٣٢٩)

وَ هذا لَو سَمِّيتَ به رَجُلاً أَعْنِي (عَرْعارَ)^(٣) أَعْرَبْتُه، وَ لَمْ تَصْرِفْه؛ لأَنَّ الفِعْلَ الذي عُدِلَ مِنْه لو سَمِّيْتَ به لَمْ تَصْرِفْه، فَكَذلِكَ هَذا.

وَ قَوْمٌ مِنَ العَرَبِ يَدَعُونَه عَلَى ما كانَ عَلَيه مِنَ البَنَاءِ، و لُغَةُ مَنْ أَعْرَبَ أَقيسُ لما ذكرْنا (٤).

مسألة (٣٣٠)

إِذَا كَانَ آخِرَه الرَّاءُ، فَلُغَةُ تَمِيم فيها الكَسْرُ (٥)، وَ كَذَلِكَ هَذَا / ٢٣و/.

مسألة (٣٣١)

أَسْماءُ السَّور (٢)، إِذَا قُلْتَ: (هودُ) فَجَعَلْتَها اسْماً للسَّورَةِ لَمْ تَصْرِف؛ لأَنَّها مُؤَنَّةٌ، وَهِي مَعْرِفَةٌ، فلِذلِكَ لَمْ تَنْصَرِفْ، وَ إِنْ لَمْ تَجعَلْها اسْماً لِلسَّورَةِ صَرَفْتَها.

ومعجم ما استعجم ٣٣٨ والشاهد في البيت العدل من الرباعي والبناء على الكسر .

⁽١) انظر ابن يعيش ٤/ ٥٠ والأشموني ٣/ ١٦٠.

⁽٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ١٠٢ وانظر ابن يعيش ٤/ ٥٢ والمفصل ١٥٦ والحزانة ٦/ ٣١٢ والبيت بلا نسبة في الأشموني ٣/ ١٦٠.

والشاهد العدل من الرباعي والبناء على الكسر.

⁽٣) عرعار.. لعبة للصبيان، وفي اللسان (عرر) لأن الصبي إذا لم يجد أحداً رفع صوته فقال: عرعار، فإذا سمعوه خرجوا إليه فلعبوا تلك اللعبة.

⁽٤) الكتاب ٣/ ٢٧٧ .

⁽٥) الكتاب ٣/ ٢٧٨ وابن يعيش ٤/ ٦٤.

⁽٦) انظر هذه المسألة ٣/ ٢٥٦ والمقتضب ٣/ ٣٥٥.

مسألة (٣٣٢)

إذا سَمَّيْتَ امْرَأَةً (زيداً) لَمْ تَصْرِفْ عِنْدَ سِيبويه (١)، وَ قالَ أبو زَيْد: يَنصَرِفُ (٢).

وَ وَجْهُ قَوْلِ أَبِي زَيْد أَنّ هذا الاسْمَ نَقَلْتَه من مُذَكّرٍ إِلَى مؤنّثٍ سَمَّيْتَه به، فَلَيْسَ هُوَ بَأَبْعَدَ من (هِنْد) إذا سَمّيت به امْرَأَةً، وَ إذا كَانَ هَذا هَكَذا وَجَبَ أَنْ تَصْرِف^(٣).

وَ وَجْـهُ قَوْلِ سِيبويه أَنّ هَذَا وَ إِنْ كَانَ قَدْ سُمّيَ به، وَ هُوَ مُذكّرٌ لِمُؤَنّتْ، فَقَدْ نُقِلَ مِن التّذكير إلى التّأنيَثِ، وَ هَذَا هُوَ عَدْلٌ مِنْ لَفْظَة إِلى لَفْظَةٍ، وَ هَذَا يُعْتَدّ بهِ (٤٠).

أَلَا تَـرِى أَنَّ (عُمَـر) مَعْـدولٌ عَـنْ (عامِرِ)، و هذا قَد اعتدّ به (٥)، فَكَذلِكَ فِي هَذا الْمَوْضِعِ.

مسألة (٣٣٣)

وَ لَوْ (سَمَّيْتَ) بـ (قَدَم) لِمُؤَنَّتْ لِم تَصْرِفْ؛ لأَنَّ حَرَكَةَ الأَوْسَطِ، تقوم مَقَامَ حَرْف رابع (٢٠).

يَدُلَّكَ عَلَى هَذَا قَوْلُهم فِي النَّسَبِ إِلَى (قَرْقَرى)(٧): (قَرْقَرِيّ)، وَ إِذَا نَسَبْتَ إِلَى (جَمَزى) قُلْتَ: (جَمَزيّ) فَعَلَمْتَ أَنَّ حَرَكَةَ الحَرْفِ بَمُنْزِلَةِ حَرْفٍ رَابِع (٨). فَكَذَلِكَ هَذَا.

⁽۱) وهمو قول أبي إسحاق وأبي عمرو وهو القياس، انظر الكتاب ٣/ ٢٤٢ ونسب المبرد هذا الرأي إلى سيبويه والخليل والأخفش والمازني في المقتضب ٣/ ٣٥٢ وانظر الهمع ١/ ٣٤ والأشموني ٢/ ٤٧٤ وانظر شرح الكافيه ١/ ٥١.

⁽٢) ونسبه المبرد إلى عيسى بن عمر والجرمي في المقتضب ٣/ ٣٥٢ وانظر الهمع ١/ ٣٤ والأشموني ٢/ ٤٧٤ وانظر شرح الكافية ١/ ٥١.

⁽٣) المقتضب ٣/ ٣٥٢.

⁽٤) الكتاب ٣/ ٢٤٢ والمقتضب ٣/ ٥٥١.

⁽٥) الإغفال ٢٩٧.

⁽٦) الكتاب ٣/ ٢٤٠ والمقتضب ٣/ ٣٥٠ والإيضاح ٢٩٨ والمقتصد ٩٩١.

⁽٧) قراقر وقرقرى وقرورى مواضع معروفة. اللسان (قرر).

⁽٨) الإيضاح ٢٩٨ والمقتصد ٩٩١.

مسألة (٣٣٤)

إذا سَمِّيتَ رَجلاً (ذو) قُلْتَ: (ذواً)؛ لأَنَّ أَصْلَه (فَعَلَ)، وَ هو عَلى حَرْفين، أَحَدهما حَرْفُ لِين، فَرَدَدْتَ الأَصْلُ (١).

وَ عَلَى قَوْلَ غَيْرِهِ (٢): إِنَّه بَمُنْزِلَةِ الْحَرْفِ فَتُشَدِّدُه.

مسألة (٣٣٥)

إِذَا قُلْتَ: (واحِدُ اثنان) فَإِنَّما تُحَرَّكُه بالضمَّ؛ لأَنَّكَ لَوْ أَعْرَبْتَ هَذَا كَانَ رَفْعاً بالاَبْتِدَاءِ، فَحَرَّكُتُه بالضمِّ لهذه العِلَّةِ (٣٠).

وَ مِنْهِم مَنْ يَقُولُ: (واحِدِ اثنان) فَيُحَرِّكُ بِالكُسْرِ لِيَتَوَّصِلَ إِلَى الوصلِ بِها كَما تُوصِّلنا إِلَى النَّطْقِ بِــ(الاسْم) بكَسْرِ الهَمْزَةِ، فَإِذِا (أَنَّ أَرادوا الوَصْلَ كَسَرْت الدالَ كَما كَسَرْت الهَمْزَة (٥٠).

وَ مَنْ قَالَ: إِنِّ حَرَكةَ الهَمْزَةِ أُلقِيَتْ عَلى الدَّالِ فَهُوَ خَطَّأٌ، وَ ذَلِكَ أَنَّ الهمزة لا تثبتُ فِي هَذا المَوْضِع، فَلِذِلك حَرَّكْتُها.

مسألة (٣٣٦)

الظروفُ كُلُّها عَلَى التَّذُّكيرِ إِلاَّ حَرْفين (قُدَّامُ) و (وراءُ)(٦).

والدّليلُ عَلى ذلِكَ أَنهم صَغّروها كُلّها بغيرِ هَاءٍ إِلاّ هَذين الحَرْفين: (وَرَاءَ) وَ(قَدّام)، فَصغّروهما(٧) (وَرَيّعْة) وَ (قُدُيْدية)، فَجَعلوا هذين بالهاءِ ليعلموا أَنّ هذين

⁽١) هذا الرأي لسيبويه في الكتاب ٣/ ٢٦٢: (ولو سميت رجلاً (ذو) لقلت هذا ذواً لأن أصله فعل).

⁽٢) الخليل في الكتاب ٣/ ٢٦٣: (وكان الخليل يقول هذا ذوًّ).

⁽٣) الكتاب ٣/ ٢٦٥.

⁽٤) في الأصل (إذا).

⁽٥) في الأصل (كما كسر قائم).

⁽٦) الكتاب ٢٦٧.

⁽٧) في الأصل: (فصغروها).

الحرفين قَدْ خَرجا عَنْ تَذكيرِ الظّروفِ(١).

وَ لا يَخْلُو إِذَا صَغِّرِنَاهَا أَنْ (٢) تكونَ الْهَمْزَةُ فِي (وراء) وَقَعَت بَعْدَ أَلِفٍ، فَانْقَلَبَت، فَصَارِت مثلَ (كساء)، وَ لَوْ كانت كذلك لكانت (وُريَّة) (٣) كَمَا ترى بلا هَمْز، كَمَا إِذَا صَغِّرُوا (غِطاء) قالوا: (غُطيِّ) يَحْذِفُونَ الياء لكثْرةِ الياءاتِ .

فَتَصْغيرُهم لــ (وراء) مَهْموزة دلالةٌ عَلى أَنّها لَيْسَت مِنْ (وَرَا) مِنْ التّواري كَما قالَ الشّاعِرُ:

[١٠٠] وَراهَنّ (١) رَبّي مثلَ مَاقَدٌ ورينَني وَأَحْمَى عَلَى أَكْبادِهنّ الْمُكاويِا (٥)

وَ إِنَّما هو اسْمُّ الهمزة فيها لازمَةٌ ، فلذلك تُبَتَتْ فِي التَّصْغير.

مسألة (٣٣٧)

(عنْ) وَ(عَلى) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْماً وَتكونُ ظَرْفاً(١٠).

⁽١) الإيضاح ٢٩٨ والمقتصد ٩٩٠ والتكملة ٣٠٢.

⁽٢) في الأصل (لأن).

⁽٣) في الأصل (ورييه).

⁽٤) في الأصل (وارهن).

⁽٥) البيت لعبد بني الحسحاس انظر ليس في كلام العرب ٢٥١ وشرح ديوان العجاج للأصمعي ٤٥ والصحاح (وري) ٢٥٢٢ ورسالة الصاهل والشاحج ٥٦١ وابن خالويه على مقصورة ابن دريد ٢٧٨ والتاج (وري) واللسان (وري) وينسب البيت لابن أحمر الباهلي وهو في شعر عمر بن أحمر الباهلي قصيدة ٧١ وانظر جمهرة اللغه ٢/٢٣٢.

وهـو بـلا نسبة في الاتباع (١٠٦) وأسـاس الـبلاغة ٦٧٣ ومجمـع الأمثال ٢٠٦/١ والشاهد في البيت أن (ورى) من التواري.

⁽٦) الكتاب ٤/ ٢٨٨: وأما (عن) فاسم إذا قلت: من عن يمينك لأن (من) لا تعمل إلا في الأسماء ويقول في ٤ / ٢٣١: وهو اسم لا يكون إلا ظرفاً ويدلك على أنه اسم قول العرب نهضت من عليه وانظر الكتاب ١/ ٤٣٠ والمقتضب ٣/ ٥٣٠ والمغني ١٤٦،١٥٠ وفي العضديات ٨٨: تولهم (على) كلمة استعملت فعلاً واسماً وحرفاً وانظر التفصيل فيه في رصف المباني ٤٢٩،٤٣٣ وانظر أسرار العربية ٢٥٦-٢٥٦.

يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ قَوْلُهُم : (مِنْ عَلَيْه) وَ (مِنْ عَنه)، وَ قَدْ عَلَمتَ أَنَّ حروفَ الجَرّ لا تَدخُلُ إِلا عَلَى الأَسْمَاءِ، فَدَخُولُها عَلَى هذه الأسماءِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّها اسْمٌ.

فَإِذَا قُلتَ (زيدٌ [مِنْ] عَلَيْه ثُوبٌ)، فـ(على) هَاهُنا هِي ظَرْفٌ ؛ لأَنَّ حَرْفَ الجَرِّ قَدْ دَخَلَ عَلَيْها، فَصارَ حَرْفُ الجَرِّ دَالاً(١) عَلَى أَنَّها تَكُونُ اسْماً، فَتَصِيرُ اسْماً ظَرْفاً.

وَكَذَلِكَ إِذَا قُلتَ: (نزَلْتُ عَلَيْه) يُحْتَملُ أَنْ تَجعَلَها حَرْفاً، وَ يُحْتَملُ أَنْ تَجعلَها اسْماً للدّلالَةِ التي قُلنا(٢).

وَإِنْ صِغْرِتُهَا قُلْتَ : (عُلَيّ) وَ (عُنَيّ)؛ لأَنّ الاسْمَ إِذَا سَقَطَت مِنْه الّلامُ ، لَم تُعِدْ إلَيْه الحَرْفَ الآخِر.

مسألة (٣٣٨)

(قَطُّ) مَبْنيَّة، وَإِنِّما بَنيَتْ لأَنَّها تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الحَرْف، وَ هو الْأَلِفُ وَالَّلامُ ؛ لأَنَّه يريدُ بها الزِّمانَ كَما أَنَّ نقيضَها (أَبَداً).

فَأَشْبَهَت (قطُّ) (أَمْس) فَتَضَمَّنَت مَعْنى الحَرْف ، فَكانَ تضمينها الحَرْف أَوْلى من تَضْمين المُسْتَقْبَل ، فَضمّنوها كَما ضمّنوها كَما ضمّنوها أَسُّ .

فَأَمَّا اخْتيارُهم للضّمِّ فيها فَإِنّما يشبه (قَبْلُ) وَ (بَعْدُ) ، وَذلِكَ أَنّها لانْقِطاعِ الزّمان، كَما أَنّ (قبلُ) لانقِطاعِ العَايةِ، فَأَشبَهَتْها من حَيْثُ كانت ظرفاً، وَ من حيثُ كانت مُنْقَطِعَةً (٤).

مسألة (٣٣٩)

(حَيْثُ) بُنِيَت عَلى الضّمّ؛ لأَنْها ظَرْفٌ حُلِفَ مِنْها ما أُضيفَ كَما حُلفَ مِن

⁽١) في الأصل (دال).

 ⁽۲) في المغني ۱٤۲: أن تكون حرفاً وخالف في ذلك جماعة فزعموا أنها لا تكون إلا اسمأ وانظر ابن يعيش ٨/
 ٣٩.

⁽٣) تنظر قط في الكتاب ٣/ ٢٨٦ وابن يعيش ١٠٨/٤ وانظر بناء أمس وعلتها في العضديات ٢٤٥.

⁽٤) الكتاب ٣/ ٢٨٦ وابن يعيش ١٠٨/٤.

(قَبلُ) ومن (بَعْدُ)، فَبُنيتُ كُما [بني] من (قبلُ) وَ (بَعْدُ) عَلَى الضمّ (١٠).

مسألة (٣٤٠)

(قطْ) بُنِيَت؛ لأَنّها فِي مَعْنى (قَدْ) التي هي حَرْفٌ (٢)، فقد تَضَمّنت مَعْناها ، وذلك أَنّ (قَطْ) للانقطاع، فَلَمّا تَضمّنت هَذا بُنيَت عَلى السُّكونِ.

مسألة (٣٤١)

تَقُولُ : (مُـدُّ شُبُّ إِلَى دُبُّ) فَهَذا مَعْناه (٣): (مُدُّ أَنْ شُبُّ إِلَى أَنْ دُبِّ) فَجَعَلَ هَذا الفِعلَ يُوادُ به ذلكَ، وَ غَيِّر أَوّله ؛ لأَنْ حُرُوفَ الجَرِّ لا تدخُلُ عَلَى الفِعْلِ ، فَلَمّا دَخَلَ حَرْفُ الجَرِّ عَلَى هذا غَيْر أَوَّله .

وَ يُمْكُنُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ هَذَا الْفِعْلَ وَ إِنْ كَانُوا قَدْ قَالُوا : (شَبٌّ) وَ (دَبٌّ) لَمْ يُنْطَقْ كُمَا قَالُوا: (عُنيت بحاجتك) وَ (أُوْلِعْتُ بالشَّيءِ) فَكَذَلْكَ هذا.

مسألة (٣٤٢)

(قُرَيْشيّاتُ) هي مثلُ (أَذرُعاتُ) لا تُنَوّنُ (أَنْ اللهُ عَنْزِلَتِها إِذَا سَمّيتَ بها فَتجرّها ولا تُنَوّنُها ؛ لأَنَّ تَنْوينَها بَمُنْزِلَةِ النّونِ فِي (مُسْلمين)، فَحَذفُوا التّنْوينَ؛ لأَنَّه لا يَنْصَرِفُ.

فَ إِن قَ الَ : فَ إِذَا كَانَ هَذَا التَّنُوينُ يُشْيِهِ النَّونَ، فكان إذا سمينا رجلاً بـ (قِنسرين)، قلنا: (قِنسرينٌ) فاعلم، فتنون النون، فهلاَّ أثبتم التَّنُوينَ ؟

قيلَ له: إِنَّ التُّنْوِينَ هَاهُنا يُشْبِهُ تُنْوِين مَا لا يَنْصَرِفُ ، وذلكَ أَنَّه ساكِنٌ كَما أَنَّه

⁽١) الكتاب ٣/ ٢٨٦ وفيه: قد قال بعضهم حيث شبهوه بأين وانظر المقضب ٣/ ١٧٣.

⁽٢) في الكتاب ٣/ ٢٦٨ قط كحسب وحسب في المغني ١٧٠ هي بمعنى قد.

⁽٣) هذه المسألة تفسير لقول سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٦٩ وفي الحكاية قالوا: مذ شب إلى دب.

⁽٤) الكتاب ٣/ ٢٦٩ هـي كـلمة أعجمية لا تنصرف وانظر الكتاب ٣/ ٢٣٣ وإيضاح الشعر ٢٠٠-٢٠٢ وسر الصناعة ٤٩٦

⁽٥) في الأصل (قالا).

ساكِنٌ ، وهو يُحْدَفُ مَع الأَلِفِ واللّام (١)، وَ النّونُ فِي أَصْلِها قَدْ بُنيَتْ على الحَرَكَةِ ، وَالتّنوينُ فِي أَصْلِها قَدْ بُنيَ عَلى السُّكُونِ، فَكَانَ (٢) حَملُه عَلى مَالا يَنْصَرِفُ أَوْلى من حَمْلِهِ عَلى التّنوينِ (٣).

فَإِنْ قَـالَ : وَ إِذَا نَكُـرَتُمُوهُ أَلَـيسَ تَنُوِّنُونَهُ ، فَيَجِبُ أَنْ تُنُوِّنُوا التَّنْوِينَ؛ لأَنَّهُ بَمُنْزِلَةِ النَّوْن؟.

قيلَ له: لا يَجِبُ ذلِكَ (٤) وَ ذلكَ أَنّ منْ أُصولِهِم أَلاّ يَجْتَمِعَ شَيْئانِ لِمَعْنى واحدٍ، فكَما لَمْ تُدْخِل تانيثاً عَلى تَانيثاً عَلَى تَانِيثاً عَلَى تَانِعْ عَلَى تَانِعْ عَلَى تَانِعْ عَلَى عَلَى تَانِعْ عَلَى تَانِعْ عَلَى تَانِعْ عَلَى تَانِعْ عَلْمُ عَلَى تَانِعْ عَلَى تَانِعْ عَلَى تَانِعْ عَلَى تَانِعْ عَلَى تَان

مسألة (٣٤٣)

قَوْلُهم: (تصارَى).

قَالَ أَبُو عُمر: هو مَحْذوفٌ مِن قَوْلِهم: (النّصْرانيين) (٥) بَحَدْف ياءي النَسبِ مِن الأَصْلِ (٢)، وَجَمعه عَلى حَدّ الحَدْف كَما جَع قولهم: (مهالبة) و (أشاعرة) (٧) وَ إِنْ كَانَ جَمْعُ (أَشْعَريّ) و (مَهْلَيّ) (٨)، فَكَذلك هَذا.

وَ جَعَلْتَ الهَاءَ في (مَهالبة) وَ (أَشاعِرَة) عِوَضاً مِن حَدَّفِ ياءي النسبِ، وَ هَاهُنا لا يَصِح أَن تعوض؛ لأَنَّ الياءَ يَاء^(١) التأنيث.

⁽١) إيضاح الشعر ١٩٩ وسر الصناعة ٤٩٦.

⁽٢) في الأصل (فكانه).

⁽٣) في الأصل (النون).

⁽٤) في إيضاح الشعر ١٩٩: وتقول مسلماتن وفي النكرة مسلماتن إلا أن هذا القياس وجب أن يرفض لأنك لو قسته لجعلت علاقة التأنيث في الدرج.

⁽٥) وعلى هذا قول سيبويه في الكتاب انظر قوله في ٣/ ٢٥٤-٢٥٥.

⁽٦) الكتاب ٣/ ٢٥٤-٢٥٥ وإيضاح الشعر ١٧٣ والحلبيات ٣٤٢.

⁽٧) في الأصل (مشاعرة)

⁽٨) إيضاح الشعر ١٧٣-١٧٤ و الحلبيات ٣٤٢.

⁽٩) في الأصل (التاء تاء التأنيث).

مسألة (٣٤٤)

إذا سمَّيْتَ رَجُلاً بـ (رَجُلَيْن) وَ (مُسْلمَيْن) (١) و (صالِحَيْن) ففي هذا قولان (٢) :

أَحَـٰدُ القَوْلَـينِ: أَنَّـكَ تَحْكيه لِيُعْلَمَ أَنَّ التَّثْنِيَةَ قَدْ سمّيتَ بها، فتجريه على أَصْلِ ما كان له قبل أَنْ يُسمّى بهِ (٣).

وَ وَجْهُ قَوْلِ مَنْ قالَ : إِنِّي لا أَصْرِفِه وَ أَتْرُكُ الحِكَايةَ ، فَقالَ : أَقُولُ: (مُسْلمانَ) في النّصْب وَ(مُسلمانُ) في الرَّفْع و(مُسلمانَ) فِي الجَرّ.

قَـالَ: هَـذا الاسْـمُ هـو لواحِـدٍ بعَيْـنِه، فَقَـدْ خَرَجَ مِنْ حُكْم التَّثْنِيَةِ، فَأَجْعَلُه اسْماً وَاحِداً، فَقَد / ٢٣ ظ/ صَارَ بَمُنْزِلَةِ (عثمانَ) وَ (سَكرانَ) (١٠).

وَالوَجْهُ أَنْ تَرُدٌ (مسلمَين)إلى الأَلفِ وَلا تَرُدَّ إلى اليّاءِ؛ لأَنْكَ لَوْ قُلْتَ: (مُسْلِمَيْن) كان هذا (فِعْلَيْن)، و (فعلَيْن) لَيْسَ فِي كَلامِهِم، فَكَأَنَّ هَذا يَكُون خروجاً من كلامِهم (٥٠).

وَ إِذِا جئتَ بِالأَلِفِ والنونِ لَمْ يَخرُج؛ لأَنَّ له بناءً وهوَ (عُثْمانُ) و(عطشانٌ) ومَا أَشبَه ذلِكَ.

فَكَذَلِكَ القَوْلُ فِي الجمعِ عَلَى (٦) لُغَةِ مَنْ لَم يَحْكِ، فَإِنَّه إِذَا سُمّي به رَدَّه إلى الياءِ ولَمْ يَأْتِ بالواو (٧).

قَالَ: وَذَلَكَ أَنَّ اليَاءَ قَدْ تَقَع للإعرابِ وَ البناءِ، وَ الواوُ لا تَكُونُ كَذَلَكَ، فَتَقُولُ: (مُسْلِمين) فتُجْرِيه مَجْرَى مَالَه نَظيرٌ مِن كَلامِهِم، وذلك (غِسْلينَ) وَ مَا أَشْبَه ذَلِكَ، فَافْهم هذا.

⁽١) قوله: (ومسلمين) مكررة في الأصل.

⁽٢) الكتاب ٣/ ٢٣٢.

⁽٣) هذا وجة والوجه الآخر أن ترده إلى الألف وترك الحكاية.

⁽٤) الكتاب ٣/ ٢٣٢: ومن النحويين من يقول هذا رجلان كما ترى يجعله بمنزلة عثمان.

⁽٥) و وجه سيبويه : قياسه أن ترده إلى الياء. انظر الكتاب ٣/ ٢٣٢.

⁽٦) في الأصل (إلا على).

 ⁽٧) السيرافي: وأما في الجمع فقد وجد نظيره في الكلام إذا الزمنا الإعراب النون وجعلنا قبلها ياء لازمة كقولنا: غسلين هو فعلين. هامش الكتاب ٣/ ٣٣٣ والنظر المقتضب ٣٦٦/٤.

مسألة (٣٤٥)

العجمةُ تمنعُ من الصّرْف ِ إِذَا كَانَ مَعَها عِلَّةٌ أُخْرى (١)؛ لأَنَّه بَمُنْزِلَةِ عَدْلِ الاسْم، فَهْوَ يشبهُ الفِعْل؛ لأَنّ الفِعْلَ في الأَصْلِ مَعْدولٌ، وَالأَعجميّ إِذَا سُمّي به وهو معرفةٌ عَلى مَا كَانَ عَلَيْه فَقَدْ عُدِل. (٢)

وَإِذَا كَـانَ عَـلَى ثَلَاثَـةِ أَحْرَفِ أَوْسَطُها سَاكِنٌ خَفَّ، فَقَاوَمَتْ (٣) الخِفَّةُ فِي وَسَطِه أَحَدَ (٤) السَّبَيْن، وَهو العجمة (٥).

يَدُلُّ عَلَى هَذَا أَنَّ الاسْمَ إِذَا كَانَ وَسَطُه سَاكِناً عَادَلَ السَّبَيْن، أَنَّهِم إِذَا قَالُوا: (سَقَر) لَمْ يَصْرِفُوا، فَعَلَمْتَ أَنَّ الحَرَكَةَ تَقُومُ (سَقَر) لَمْ يَصْرِفُوا، فَعَلَمْتَ أَنَّ الحَرَكَةَ تَقُومُ مَقَامَ النِّقَلِ وَ مَقَامَ (١) الحَرْفِ الزَّائِدِ، وَ سُقُوطُها ضَرْبٌ مِن الخِفَّةِ (٧).

وَ إِذِا دَلَّ مِنْ كَلامِهِم أَنَّه ضربٌ من الخَفَّةِ وَجَبَ أَنْ يكونَ سُكونُ الأَوسط يُعادلُ أَحَد الثقلَيْن.

مسألة (٣٤٦)

في الجَمْع شيء (٨) إذا سمَّيْتَ به رَدَدْتَ الياءَ ولَمْ تُرُدّ الواوَ؛ لأَنَّ الواوَ أَشْبَه بالياءِ، وذلك أَنَّ الواوَ لإِعْرابٍ مَخْصوصٍ والياءُ لإعْرابَيْن؛ فلا يَبينُ فيها إِعْرابٌ.

⁽١) الكتاب ٣/ ٢٣٤ وابن يعيش ١/ ٦٦ وشرح الكافية ١/ ٥٣ والمقتضب ٣/ ٣٥٣ والأصول ٢/ ٩٢.

⁽٢) في ابن يعيش ٢/ ٦٦ لأن العجمة دخيلة على كلام العرب لأنها تكون أولاً في كلام العجم ثم تعرب فهي ثانية له وفرع عليه.

⁽٣) في الأصل (فقامت).

⁽٤) في الأصل (فقام أحد).

 ⁽٥) في الإيضاح ٢٩٨: والصرف لأن الاسم على غاية الخفة فقاومت الخفة أحد السببين وانظر شرح الكافية ١
 ٥٠/

⁽٦) في الأصل (مقام).

⁽٧) الكتاب ٣/ ٢٣٥ وانظر شرح الكافية ١/٥٣-٥٤.

⁽٨) مر طرف من هذه المسألة في مسألة رقم ٣٤٣ وانظر الكتاب ٣/ ٢٣٣ و هامشه.

وإذا كائت أشكل في البناء من الواو، وَجَبَ أَنْ تَجْعَلَ الياءَ المردودة دون الواو.

مسألة (٣٤٧)

الأَعْجَميُّ إِذَا حَسُنَتْ فيه الأَلِفُ واللهم(١١)، ونقلتَه وهو نكرة صرفته (٢)؛ لأنّه بمنزلَةِ النّكراتِ التي لَيْسَت بأَعْجَميْةٍ؛ فيكُونُ سبيلُها سَبيلَ الأَسماءِ النّكراتِ.

والأسماءُ إذا صغّرْتها نحو: (نوح) صَرَفتها كَما تصْرِفُ (نوحاً)، وكانَ القياسُ أَلاّ تصرفُ، إِلاّ أَنّـه لما كانَ بَمُنْزِلَةِ الصِّفَةِ لهُ وَجَبَ أَنْ تكونَ صَفته تنصرفُ كَما ينصَرفُ؛ لأَنّه بَمُنْزِلَةِ صِفَتِه.

مسألة (٣٤٨)

إِذَا سَمَيْتَ رَجُلاً باسمٍ مُؤنَّثٍ عَلَى أَربَعَةِ أَحْرِفٍ فَصَاعِداً لَم تَصْرِفِه فِي الْمَعْرِفِة (1)، وصَرَفته فِي النَّكرةِ نحو: (زينب) و(عَقْرب) و(عُقاب) و(عِناقُ)؛ لأَنَّ الحَرْفَ الرابعَ بَمُنْزِلَةِ الْحَانِيثِ.

يَدُلَّكَ عَلَى ذَلَكَ أَنهِم إِذَا صَعَرُوه لَم يُدْخلوا هَاء التَّأْنيثِ فَيه، فثبت بذلكَ أَنّه بمنزلَةِ هَاء التَّأْنيثِ^(ه)، فلا ينصرف.

⁽۱) الأعجمي عملى ضربين: ضرب تدخيل عليه الألف واللام وهذا جار مجرى العربي يمنعه من الصرف ما يمنعه ويوجبه وما يوجبه ، وما لا يدخله الألف واللام فهذا لا ينصرف معرفة وينصرف من نكرة انظر الأسماء الأعجمية في الكتاب ٣/ ٣٤٢ والمقتضب ٣/ ٣٥٣ والمقتصد ١٣٢ واللمع ٥٨-٦٠ وشرح الكافية ٥٣/١ وابن يعيش ١/ ٦٦.

⁽٢) عبارة الكتاب ٣/ ٢٣٤: أعلم أن كل اسم أعجمي أعرب فدخلته الألف واللام و صار نكرة فإذا سميت به رجلاً صرفته.

⁽٣) الكتاب ٣/ ٢٣٥.

⁽٤) الكتاب ٣/ ٢٣٥-٢٣٦.

⁽٥) في الإيضاح ٢٩٨: وهذه الأشياء لا تنصرف لغلبة التأنيث عليها و أن الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة العلامة الثابتة فيه بدلالة أن علامة التأنيث لم تلحقه في التصغير.

مسألة (٣٤٩)

(ذراع) (١)، مِنَ العَرَبِ مَنْ يُؤَنَّهُ فَلا يَصْرفُه، وَ مِنْهُم من يُذكَّرُه.

فَمَنْ ذَكَّرِه قَالَ : إِنِّه يُوْصَفُ به اللَّذَكَّرُ، فَيَقُولُ : (هَذَا ثُوبٌ ذِراعٌ)، وَ يُسَمَّونَ به الرَّجُلَ، فَقَدْ غَلَبَ عَلَيْه التَّذَكيرُ، وَ إِذَا كَانَ التَّذكيرُ غَالباً عَلَيْه، وَجَبَ أَنْ تصْرِفَ.

وَ (كُراع (٢) لَيْسَ كَذلِكَ؛ لأَنّ الأَوْلى فيه أَنْ لا يُصْرَفَ؛ لأَنّه ـ وَ إِنْ كَانَ قَد سُمّيَ به ـ عَلَمٌ يوصَفُ به المُذكّر، وَ إِذا كُنّا لَم نَعْلَم أَنّه وُصِف به كَما وصف به المُذكّر، وَ جَبَ أَن يُحْكم عَلَيْه بالتّأنيثِ كَما حكم عَلى (عقاب)، فتركُ الصرفِ أَجودُ (٣).

مسالة (۳۵۰)

إذا سمّيتَ رَجُلاً بـ(حُبارى) ثمّ حَقَّرته قُلْت : (حُبيّر) فَلَمْ تَصْرِفِه عِنْد سِيبويه (٥)، و قال أبو عَمْرو : أَصْرِفُه (١).

وَجْهُ قَولِ أَبِي عَمْرِو أَنّ (حُبارى) تأنيتُه تأنيثُ بحَرْفٍ، فإذِا سَقَطَ الحَرْفُ الذِي للتأنيث صَرَفْتَه، فَهْوَ بَمـنْزِلَةِ (تُلاثُ) إذِا أَخَدْتُها مِن (ثلاثةٍ)، وَ إِذِا كَانَت (ثلاثُ) مِنْ (ثلاث نِسْوَةٍ) لم أَصْرِفْ (٧)، فَكَذلِكَ (حُبيّر).

⁽١) الكتاب ٣/ ٢٣٦ والمقتضب ٣/ ٣٦٦ وشرح الكافية ١/ ٥١.

⁽٢) الكراع من الإنسان ما دون الركبة إلى الكعب.

 ⁽٣) قال في اللسان (كرع): قال سيبويه :أما كراع فإن الوجه فيه ترك الصرف و من العرب من يصرفه يشبهه بذراع.

⁽٤) في تصغيره أقـوال : القياس فيه أن تقول حبيرى وقالوا: حبيّر وقال أبو عمروين العلاء حبيرة انظر الكتاب ٣/ ٣٣٦ والمقتضب ٢/ ٢٦١-٢٦١.

⁽٥) الكتاب ٢/ ٢٣٦.

⁽⁷⁾ في البصريات: وإنّما عدل أبو عمرو إلى حبيرة فأبدل الياء حيث لم يجز له أن يثبت الألف لأنها تسقط هنا كما تسقط في تحقير قرقرى و تكسيرها فلما كانت تقع في موضع تسقط فيه ولا تثبت أوقع موقعها الهاءكالاسم الثاني المضموم إلى الأول فدل على التأنيث كدلالة الألف ولم يمتنع ثباتها كما امتنع ثبات الألف. انظر البصريات لوحة (٥) والتعليقة ٣/ ٦٠٠ وانظر رأي أبي عمرو في المقتضب ٢٦٢٢٨.

⁽٧) في المقتضب ٢/١٥٧: وإن سميت رجلاً بـ (ثلاث) التي تقع على عدة المؤنث لم تصرفه لأنه اسم مؤنث

قَالَ سِيبَويْه: فَيَجِبُ أَنْ يُقالَ: إِنِّه لَيْسَ وَ إِنْ صُغِّرَ وَسَقَطَ عَنْه حَرْفُ التَّأْنِيثِ بَعُوجبِ أَنْ يَنْصَرِفَ (١).

أَلَا تَرَى أَنِّ الْمَاءَ لَوْ لَمْ تَكُنْ فيه لَكَانَ بَمُنْزِلَةِ (عقاب)، وَ أَيْضاً فَقَدْ أُجْرِيَ في كَلامِهِم مُصَغِّرٌ كَلامِهِم مُصَغِّرٌ كَلامِهِم مُصَغِّرٌ مَصْروفةٍ إلا فِي (عُمَر) وَحْده؛ لأَنّه لَيْسَ في كَلامِهِم مُصَغِّرٌ مَعْدولٌ، وَ فِي كَلامِهم مُصَغِّرٌ غَيْرُ مَصْروف، فصَح بَمَا ذكرْنا قَوْلُ سيبويه.

مسألة (٢٥١)

(حائِضٌ) وَ (طَامِثٌ)^(۲) وَ (مُرْضِعٌ) وَ (مُتئِمٌ)^(۳) وَ (مُرمِلٌ)^(٤) إِذا سَمَّيْتَ به رَجُلاً صَرَفتَه؛ لأَنّ هذا مُذكّر أُجْرِيَ عَلَى الْمُؤَنِّثُ^(٥).

وَلَيْسَ كَوْنُه مُجرىً عَلَى الْمُؤنَّث يُخْرِجُه (١) من أَنْ يَكُونَ مُذكَّراً؛ لأَنَّهُم يُريِدُونَ بهِ: شَيءٌ حائضٌ وشيءٌ طامث، وَكَذلِكَ قَالَ الْحَلِيل (٧).

قىالَ: وهو في الأصل مُذكّرٌ، وَ إِنْ أَجْرَيْتَه عَلَى الفِعْل أَدْخَلْتَ فِيهِ الهَاءَ، فقُلْتَ: (حائِضَةٌ غَداً)، فقَدْ ثبت به تَأْنيتٌ آخَرُ، وَ أَيْضاً إِنّما يُطْلَقُ عَلَى من اسْتَقَرٌ هَذا مِن حَالِه، فَهُو بَمُنْزِلَةِ النّسَبِ؛ لأَنّهُ يُرادُ به(ذاتُ حَيْض)، فَإِذا كَان هذا هكذا وَجَبَ أَنْ يَصْرِفَ (٨).

وَ لا يَعْتَرِضُ عَلَى هَذَا تَجْوِيزُه لِتَرْكِ الصَّرْفِ فِي (ذِراع)؛ لأَنَّه لَيْسَ ثُمَّ دَلَيلٌ يَدُلُّ

بمنزلة عناق و إن سميته بثلاث التي تقع على المذكر صرفته.

⁽١) نص سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٣٦: ولو سميت رجلاً حبارى ثم حقرته فقلت: حبير لم تصرفه لأنك لو حقرت الحبارى نفسها فقلت: حبير كنت إنما تعنى المؤنث فالياء إذا ذهبت فإنما هي مؤنثة.

⁽٢) الطامث: المرأةُ أُوِّل ما تحيض.

⁽٣) المتتم: المرأةُ الحامل، لها عادةٌ في إنجاب التوائم.

⁽٤) مرمِلٌ: المرأة الميّت زوجها.

 ⁽٥) نص سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٣٦: واعلم أنك إذا سمّيت المذكر بصيغة المؤنّث صَرَفته وذلك أنْ تسمي رجلاً
 بحائض وطامث أو متثم.

⁽٦) صحّح بعضهم الكلمة فجعلها (مما يخرجه).

⁽٧) قوله في الكتاب ٣/ ٢٣٦.

⁽٨) الكتاب ٣/ ٣٨٣ وفيه: فإنَّما أراد ذات حيض ولم يجيء على الفعل.

على التّذكيرِ أَكْثرَ مِن جَرَيانِه عَلَى اللّذكّرِ، وقَدْ عَلِمْنا أَنّ الجَرَيانَ عَلَى اللّذكّرِ لا يُعْتَدُّ بهِ، و هَاهُنا قَدْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى أَنّ لِلحائِضِ مؤنثاً (١)، وَ هُوَ دُخُولُ الْهَاءِ، وَ ثُمَّ لا تَدْخُل عَلَى (ذراع) الهاءُ، فافْتَرَقَ الأَمْرُ بَيْنَهما من الموضِعِ الذي جُمِعَ فيه.

مسألة (٣٥٢)

(قَبولٌ)(٢) وَ (دَبـورٌ)(٣) و(حَـرورٌ)(٤) أَيْضاً يَنْصَرِفِ (٥)؛ لأَنَّه صِفَةٌ لِلرَّيحِ، وَالقَوْل فِيهِ كَالقَوْلُ فِي هَذا.

وَ (شَـمالٌ)^(٢) وَ (دَبـورٌ) و (جَـنوبٌ)^(٧) إِنْ جَعَلْـتَها أَسْماء لِلريح ِ لَمْ تَصْرِفُ^(۸)؛ لأنّها قَدْ صَارَتْ مُؤنّثةً^(٩).

مسألة (٣٥٣)

تَأْنيتُ الجَمْعِ لا يُعْتَدّ به؛ لأَنّه يَضُمُّ إلِيه المُذكّرَ والْمُؤَنَّثَ، وَكَذلكَ تَأْنيثُ الصِّفَةِ إذِا قُلتَ: (ظريفةٌ) و(ظَرَيفٌ) و(كَريمةٌ) و(كَريمٌ).

مسألة (٣٥٤)

إِذَا سَمِّيْتَ رَجُلاً (رباباً) أَو (دَلالاً) أو (تَوْلَباً)(١١) صَرَفتَه (١١)؛ لأنَّه قَدْ سُمِّيَ به

⁽١) في الأصل (موقعاً).

⁽٢) القبول: ريح الصبا، لأنها تستدبر الدبور وتستقبل الكعبة.

⁽٣) الدبور: الريح التي تُهُبّ من دبر الكعبةِ.

⁽٤) الحرور: الريح الحارة بالليل وقد تكون بالنهار.

⁽٥) في الأصل (لا ينصرف).

⁽٦) الشمال: الريح التي تهب من جهة القطب.

⁽٧) الجنوب: ريح تخالف الشمال تأتي عن يمين القبله.

⁽٨) في الأصل (انصرف).

⁽٩) انظر الكتاب ٣/ ٢٣٧-٢٣٨

⁽١٠) التولب: ولد الأتان من الوحش وقيل: الجحش.

⁽١١) الكتاب ٣/ ٢٣٩ وانظر شرح الكافية ١/٥٠

المُذكّر، فَكَأَنّك (١) قَدْ نَقَلْتُه من مُذكّر إلى مُذكّر "

مسألة (٥٥٣)

الاسْمُ المَحْكيّ مثلُ: (تَأَبَّطَ شرّاً) لا يُثَنّى وَلا يُجْمع؛ لأَنْكَ لَوْ ثَنَيْتَ الاسْمَ الأَوّلَ لم يُثَنّ، وأَنْتَ تُريدُ أَنْ تُثنّي الاسمَ فثنَيْتَ بَعْضَه (٣).

وكَذَلَكَ لَوْ ثُنَّيْتَ الآخِرَ (٤) فكَأَنْكَ لم تُثنُّه، وإنَّما ثنّيتَ بَعْضَه.

فَلَّمَا كَانَ فِي كُلِّ وَجْهِ لا يَحْصُلُ مُثَنَّىً وَلا مَجْمُوعاً جَنْتَ بشَيءٍ يُعْلَمُ أَنَّه مُثَنَىً وولا مَجْمُوعً، وهو (ذوو) (٥) وَمَا أَشْبَهَ ذلكَ، وكَذلكَ تَحْقيرُه .

مسألة (٣٥٦)

إِذَا سَمَّيْتَ امْرَأَةً (خَيْرًا مِنْك)، لَمْ تَحْذِف التَّنُوينَ؛ لأَنَّ التَّنُوينَ وَقَعَ وَسَطَ الاسْم، فَنَزَلَ مَنْزِلَةَ الاسْمِ

فلمّا كانَ لا يُحذفُ من الاسْم حَرْفٌ فكَذلكَ لا يُحْدَفُ التَّنْوينَ؛ لأَنّ هذا الاسْمَ إِنّما يتم بـ (مِنْك)، وإذِا كانَ إِنّما يَتم (٧) بـ (منك) وَجَبَ أَنْ تُثْبِتَ التَّنُوينَ؛ لأَنّه لَيْسَ آخِرَ الاسْم فتَحْذفُه.

مسألة (٣٥٧)

إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلاً (مِنْ زيدٍ) [لم تحك]؛ لأَنَّ تقديرَ (مِنْ) تقديرُ الإِضافَةِ، وهي عَلَى

⁽١) في الأصل (فكأنه).

⁽٢) في شرح الكافية ١/ ٥٠: (وهاهنا شروط أخر لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر أحدها أن لايكون ذلك المؤنث منقولاً عن مذكر، فإن (رباباً) اسم امرأة، لكن إذا سميت به مذكراً انصرف لأن الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكراً).

⁽٣) ينظر الكتاب ٣/ ٣٢٧ والمقتضب ٤/ ٩-١١.

⁽٤) في الأصل (الأول أو الآخر).

⁽٥) في الأصل (ذا).

⁽٦) الكتاب٣/ ٣٢٨.

⁽٧) في الأصل (يتم إنّما).

مثالِ الاسْمِ مِثلُ (يدٍ) و(دم)(١) / ٢٤و/ فَتُضيفُه. (٢)

مسألة (٢٥٨)

إِذَا سمَّيْتَ رَجُلاً (بزَيْدٍ) أَوْ (كَزيدٍ) حَكَيْتَ^(٣)؛ لأَنّ الكافَ والباءَ لا تكونُ أَسْماء؛ لأَنّها عَلَى حَرْفِ واحِد، فَلا تُضِفْ.

فإنْ قالَ قائِلٌ: فلم لا يزيدُ (١) عَلَيْها حَرْفاً آخَرَ حتّى تَكُونَ عَلى حَرْفين ثُمّ يُضيفُها؟ قيلَ له: لا يَجب ذلك، وذلك أنّه إِنَّما يُزاد الحَرْف أِذا كانَ مِنْ حُروفِ اللّه واللّين، ولَوْ زدْناه لاحْتَجْنا إلى زيادَة حَرْف ثالِث؛ لأنّ الاسم لا يكونُ عَلى حَرْفين أَحَدهما حَرْف لين، فَكُنّا نحتاج أَن نخرُج عَنْ كلامِهم إِذ كُنّا نزيدُ حَرْفين في اسم واحِد، وهذا لا يَصِحُ .

ولا يَصِح أَنْ ننزيدَ غيرَ حَرْفِ اللّه واللين؛ لأنّه لا يُزادُ غَيرُه (٥) في هذه المواضِع، فلمّا اسْتَحالَ ذلك وَجَبَت الحِكايَةُ.

مسألة (٢٥٩)

(كَأَنْما)و (إِنِّما) حِكاياتُ؛ لأَنَّ (كَأَنَّ) حَرْفٌ و (ما) حَرْفٌ، فكَأَنَّهما جُزْآن (٢) فأَشْبَها الجُمْلَةَ (٧).

⁽۱) المسألة في الكتاب ٣/ ٣٢٩-٣٣٠ وفي المقتضب ٤/ ٣٣: فإن سميت رجلاً من زيد وعن زيد فإن أجود ذلك أن تقول: هذا من زيد وعن زيد كما تقول: يد زيد وأجاز الزجاج أن يحكي ذلك انظر هامش الكتاب ٣٣ والمقتضب ٤٣/ ٣٣ ومن عند المبرد معربة.

⁽٢) في الأصل (تصرف).

⁽٣) في الكتاب ٣/ ٣٣٤: وأما كزيد ويزيد فحكايات لأنك لو أفردت الباء والكاف غيرتها ولم تثبت كما تثبت من .

⁽٤) في الأصل (يزيدوا).

⁽٥) في الأصل (غيرها).

⁽٦) في الأصل (جزئين).

⁽٧) الكتاب ٣/ ٣٣١ وانظر لعلما وإنّما في المقتضب ٤/ ٣٢.

ولَـيْسَ كَذلـكَ (مِنْ زَيْدٍ) ؛ لأَنَّا قَدْ قُلْنا : إِنَّ (مِن) فيها مَعْنى الإِضافَةِ ، وَلَيْسَ في (كَأَنّ) مَعْنى الإضافَةِ، فافْتَرق حالُهما.

وكَذلك (إمّا) في الجزاءِ تُحْكى؛ لأنّها جُزْآنِ، وهِي (إِنْ) ضُمَّتْ إِلَيْها (ما)، فأشْبَهَت الجُمْلَةَ إذا سمَّيتَ بها (۱).

مسألة (٣٦٠)

(إِلاّ) في الاستثناء (٢) بَمْنْزِلَةِ (دِفْلى) (٣)، وَتكونُ أَلِفُها للتّأنيث وغَيْره (١)، فإنْ كانت للتّأنيث لَـمْ تَصْرِفْ في المعرفةِ والنّكرةِ ، وَإِنْ كائت مُلْحَقَةً بـ (هِجْرع) (٥) و (درهم) صَرَفتها في النّكرةِ والمَعْرِفَةِ (٢).

مسألة (٣٦١)

و(أَمَّا) التي في قَوْلكَ : (أَمَّا زَيدٌ فمنطَلِقٌ) فَهيَ بَمَنزِلَةِ (علقى) (٧) ، فتَكونُ الياءُ للثَّانيث، لم تَصْرفْها في المَعْرفةِ ولا النّكرةِ.

وإِنْ جَعْلتها مُلْحَقَّةً بـ (جَعْفَر) صَرَفتها في سائِر الأحْوال.

مسألة (٣٦٢)

(أَنتَ) إِذَا سمّيتَ به لَـمْ تُعـربُه (٨)؛ لأَنّ الاسْمَ إِذَا ضُمّت إِليه (التّاءُ) فهي حـرفُ مَعْني مُتَضمِّنٌ لها، لمّا كانَ لا يُنْطقُ به دونها ، فَإِذَا سمَّيْتَ به نفْسه (٩)

⁽١) الكتاب ٣/ ٣٣١ والمقتضب ٤/ ٣٤.

⁽٢) انظرها في الكتاب ٣/ ٣٣٢ والمقتضب ٤/ ٣٤.

⁽٣) الدفلي: نوع من النبت.

⁽٤) رصف المباني ١٠٨ وسر الصناعة ٦٩١.

⁽٥) الهجرع: الأحمق من الرجال.

⁽٦) رصف المبانى ١٠٨ وسر الصناعة ٦٩١.

⁽٧) العلقى :شجر تُدومُ خضرته في القيظ.

⁽٨) انظر (أنت) في الكتاب ٣/ ٣٣٢.

⁽٩) يقصد أنَّك إذا سميت به نفس المضمر وهو الرجل.

فهو عَلى ما كانَ عَلَيْه.

فَإِنْ قَيلَ: فَلِمَ لا يَجْعَلُونَ (الـتاء) بَعْدَه بَمَنزلة الـزائِدةِ الستي في (جَبَروت) و(عنكَبوت) (١٠٠؟

قيل: الفصلُ بينَهُما قريبٌ ، وذلك أَنها وإنْ كانت زائدةً، فقَدْ تَنزّلَتْ في كلّ مَوْضع بَمنزلَةِ الجُرءِ منه، حتّى لا يُفيد دونها، و(عَنْكَبوتُ)و(جَبَروت) لَيْست كَذلكَ؛ لأنّها قدُ تُحْذَفُ في مواضِعَ فَتَدُلُ عليه (٢)، وهي ثابتة، ولَيْستْ كذلكَ (أَنْتَ) (٣).

وكَذلكَ (تلكَ) ؛ لأَنّ التّاءَ واللاّمَ هي الاسْم ، والكافُ مضمومةٌ إليهما، فكَذلكَ (هذا) وَ (هَلُمّ)؛ لأَنّ (الهاء) مَضْمومَةٌ إلى (ذا)(٤).

مسألة (٣٦٣)

ولو سمَّيْتَه: (الرجُلُ مُنْطَلِقٌ) جازَ أَنْ تُنادِيَه ؛ لأَنّ هـذه الأَلِفَ واللاّمَ لَيْسَتْ للرّجُلِ، وإنِّما هي لجُملةِ الاسْمِ، فَلَمْ تَدْخُلْ لتَعْريفٍ، وإذا لَمْ تَدْخُلْ للتعريف وكانت زائِدةً ناديته بها (٥)، وكذلك (الذي)(١).

وهذه المسألة قد اخْتَلَفَ النَّحُويون فيها(٧):

فَقالَ أَبُو العبَّاسِ: إِنَّ الأَلِفَ واللاَّم التي في قَوْلكَ: (الذي) هي للتَّعْريفِ(^)، وقالَ

⁽١) انظر زيادة التاء في سر الصناعة ١٥٧.

⁽٢) المقصود هنا أن الناء في (أنت) جزءٌ منها، لا يُفْهَـمُ معنى للكـلمة دونهـا، أمـا الناء في غير (أنت) مثل (جبروت) يمكن أن تحذف ويبقى الاسم تاماً والمعنى مفهوماً.

⁽٣) الكتاب ٣/ ٣٣٢.

⁽٤) انظر هذه الألفاظ في الكتاب ٣/ ٣٣٢.

⁽٥) رأي سيبويه في الكتاب ٣/ ٣٣٣ وخالفه المبرد في المقتضب ٤/ ٢٣٩ وانظر الإغفال ٢٥٧.

⁽٦) في الأصل (ال)

 ⁽٧) في الإنصاف خلاف في نداء المحلى بأل المسألة ٤٦ انظرها وانظر المسألة في ابن يعيش ٣/ ١٤١ وانظر
 الإغفال ٢٥٧.

⁽٨) المقتضب ٤/ ٢٤١ وابن يعيش ٣/ ١٤٠ وانظر الإغفال ٢٥٧ وانظر مسألة ٣٦٥.

غَيْرُه: هي زائدة (١).

فَممّا يَـدُلُ عَـلَى آنَها زائـدةً آنَك تُنادي بها ، ولا يَجْتَمعُ النّداءُ والألفُ واللاّمُ؛ لأَنّ النّداءَ تَعْريف والألِف واللامُ تعريف ، ولا يجتَمِعُ تَعْريفان في اسْمِ واحِدٍ .

قَالَ: وإذا نادَيْتَ فَلَمْ تُعَرِّفه بالأَلِف واللاّم، وإنّما عَرَّفْتُه بالإشارة، هذا عَلى قول أبي العبَّاس (٢)، قال (٣): فَيَسْقُط تَعْريفُ الأَلفِ واللام.

ولا يعْتَرضُ عَلى (هـذا) ما قُلْنا ؛ لأَنَّ(هذا) إِذا ناَدَيْته، فَلَمْ أُعَرَّفه إِلاَّ بـ(يا)، وَلَمْ أُعَرَّفه بالإِشارَةِ (١٤)، فَثَبَتَ ما قالَه (٥٠).

مسألة (٣٦٤)

إذا نسَبْتَ إلى الاسْمَيْن اللَّذين جُعِلا اسْماً واحِداً قُلْتَ: (تَأَبَّطِي) (() و (حَبِّي) (() وَإِنَّما جَازَ ذَلَكَ فِي النَّسَبِ، ولَمْ يَجُزْ فِي التَّنْيَةِ والجَمْع (() النَّسَبَ مَوْضِعُ تَغييرِ الاسمِ فِي البناءِ والمَعْنى، وَذَلَكَ أَنّه يكونُ مَوْصوفاً، ويَكونُ صِفَةً، ويُحْذَفُ منه، فتقولُ فِي الاسمِ فِي البناءِ والمَعْنى، وذلكَ أَنّه يكونُ مَوْصوفاً، ويَكونُ صِفَةً، ويُحْذَفُ منه، فتقولُ فِي (حنيفَةَ): (حَنفي)، وفي (رَبيعَة) (() : (رَبَعِي) (())، فلمًا كانَ يُبنى لَهُ الاسمُ، ويُحْذَفُ، ويغيّرُ فِي المَعْنى واللَّفْظِ اسْتَجازوا تَعْييرَه فِي هذا المُوضِع، ولَمْ يَستَجيزوا ذلكَ فِي التثنيةِ والجَمْع لهذا الفرق.

⁽١) يقصد سيبويه ومن تبعه. انظر الكتاب ٣/ ٣٣٣ وابن يعيش ٣/ ١٤٠ وانظر مسألة ٣٦٥.

⁽٢) في المقتضب ٤/ ٢٣٩: واعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام لأنَّك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا وذاك، ولا يدخل تعريف على تعريف فمن ثم لا نقول: يا الرجل تعال.

⁽٣) الفارسي انظر الإغفال ٢٥٧.

⁽٤) على خلاف المبرد في المقتضب ٤/ ٢٣٩.

⁽٥) يقصد سيبويه وانظر الكتاب ٣/ ٣٣٣ ومسألة ٣٦٥.

⁽٦) نسبة إلى تأبّط شرًا.

⁽٧) نسبة إلى ذرى حبّا.

⁽٨) جاز النسبة إلى الجملة ولم يجز أن تثنيه وتجمعه لأنّ النسبة موضع يتغير فيه الاسم بينما في التثنيه والجمع يبقى الاسم على حاله.انظر السيرافي في هامش الكتاب ٣/٧٧.

⁽٩) في الأصل (أمس).

⁽١٠) في الأصل (أمس).

مسألة (٣٦٥)

إِذَا سَمَّيتَ رَجُلاً (أَنْتَ) حَكَيْتُه (أَنْ جُزآنِ، ضُمَّ أَحَدُهما إِلَى الآخر.

وَلا يُشْبهُ(التاءَ) في (جَبَروت)؛ لأَنَّ(التاءَ) في (جَبَروت) زيدت لَمَعْني، و(التَّاءُ) هنا في مَعْني الانفِصال، وهي للخطاب.

فإذا كانَ هذا هكذا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ جزأين بَمُنْزِلَةِ (هذا) و (ذلك)(٢)، وَلا يُشبه ياءَ التّصْغيرِ والأَلِفَ للتثنية؛ لأَنّ تِلْكَ جُعِلَتْ من بنية الاسم، وهذا لَمْ يُجعَلْ كَذَلِكَ، فلذلك حَكَيْت.

مسألة (٣٦٦)

الأَلِفُ والَّلامُ التي في (الذي)(٣).

قَالَ أَبُو العباس: إِنَّهَا للتعريفُ، وقَالَ سيبويه: إِنِّهَا زَائِدَةٌ.

فمما يَدُلِّ عَلَى أَنَّهَا تَتَعَرِّفُ بَصِلَتِهَا، بِدَلالَةِ قُولُكَ: (مَنْ رأيتُ في الدار الظَّريفُ) وَقَدْ علِمت أَنَّ (مَنْ) هُنا مُعَرِّفةٌ لَيْسَتْ بِالأَلِفِ واللّامِ.

وقـالَ أبـو العَبّاس: الأَلِـفُ والـلامُ فيها مُقدَّرةٌ بَمَنزلةِ(الذي)، والأَلفُ واللّام لا يَجُوزُ أَنْ تكونَ تُعَرّفُ بالتَّقديرِ، إلا أَنْ يكونَ الاسمُ مَعْدولاً، وإذِا كانَ هذا هكذا وَجَبَ أَنْ لا تُعرّف.

ويَجُوزُ أَنْ يُدْخِلَ ياءً عَلَيْها في النّداءِ عَلى قَوْلَيْهما جَميعاً.

وَعَلَى قَوْلِ أَبِي العبَّاسِ: إِذَا أَدْخَلْتَ(يا) في عَلَمٍ مثل (زيدٍ)، فإنّ تعريف العَلَمِ قَدْ زالَ، وإِنّما عَرفته بـ(يا)^(٤).

⁽١) انظر المسألة ٣٦٢.

⁽٢) طمس جزء من هذه الكلمة فلم يظهر منها سوى(ذ).

⁽٣) انظر المسألة ٣٦٣.

⁽٤) في المقتضب ٤/ ٢٠٥: وزيد وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة منتقل عنه ما كان قبل النداء.

فإذا كان هذا هكَذا لَمْ يدخُل تعريفٌ عَلى تعريف.

مسألة (٣٦٧)

إِذَا سَـمَّيتَ امْرَأَةً (زَيْداً) أَوْ (عَمْراً) عَلَى قول سِيبَويه لا يَنْصَرفِ (١٠٠)؛ لأَنَّه تُقِلَ مِنْ مُذكّرِ إِلَى مُؤَنَّثٍ وَهْوَ مَعْرِفَةً، فالَّنقْلُ اعْتُدّ به، ولم يُعْتَدّ بالتّأنيثِ هاهُنا.

مسألة (٣٦٨)

(لِسانُ) إِذَا سمّيْتَ به وهو مُؤَكَّتُ '')، لم تَصْرفْه؛ لأَنّ تَأْنيتُه تأنيتٌ حَقيقيٌّ في التّأْنيث؛ وإذا كانَ مُؤَنّتًا اعْتُدَّ بهذا التّأْنيث (۳).

و(قُباءُ) و (حِراءُ) لا يُعْتَدّ به؛ لأنّه لم يُنْقَلْ في حال نكرتِهِ (١٤)، والأسماءُ الأعلامُ قَدْ تُؤَنّت (٥) بأنْ تُنقَلَ، فيُسَمّى بها مُؤنّت، وليْسَ قبلَ النّكرةِ شيءٌ يُنْقَلُ إلَيْهِ، فَيُعْلَمُ بهذا أَنه لا يَنْصِرِ فَ.

مسألة (٣٦٩)

(جُوزٌ) و(خسّ) و(حِمْص) إِذَا سَمَّيْتَ به لَمْ تَصْرِفْه (١٦) ؛ لأَنّه لَمْ يَكُنْ اسْماً في العَجميّة فَسَمَّيْتَ بهِ مِثْلَ (نوح)(٧)، وإِنّما هُوَ اسمٌ أَعْجَميّ نَقَلْتَه، فَسَمَّيْتَ بهِ، فَصارت النَّقْلةُ مُعْتَدّاً بها؛ لأَنّه لَمْ يَكُن في العَجميّةِ اسمَ شخصٍ كَما كانَ (نُوحٌ) و(إبراهيم)

⁽١) وصرفه أبو زيد وعيسى بن عمر وغيرها انظر مسألة رقم ٣٣٢.

⁽٢) هو مما يؤنث ويذكر. انظر الكتاب ٣/ ٢٤٦ والمقتضب ٢/ ٢٠٤.

⁽٣) نص الكتاب ٣/ ٢٤٦: فإن سميته بلسان في لغة من قال: هي اللسان قال: لا أصرفه من قبل أن اللسان قد استقر عندهم حينئذ أنه بمنزلة عناق قبل أن يكون اسماً لمعروف.

⁽٤) نـص الكتاب ٣ / ٢٤٦: وقباء وحراء ليسا هكذا إنما وقعا علماً على المؤنث والمذكر مشتقين وغير مشتقين في الكلام لمؤنث من شيء، والغالب عليهما التأنيث فإنما هما كمذكر إذا وقع على المؤنث لم ينصرف.

⁽٥) في الأصل (تأنث).

⁽٦) ينظر الكتاب ٢٤٣/٣ وشرح الكافية ١/٥٠ وشرح قطر الندى ٣٦٠.

⁽٧) في شرح الكافية ١/ ٥٠: وإن كان فيه العجمة كَمَاه وجور فإن سميت به مذكراً حقيقياً أولاً فالصرف لا غير . غير إذ هما كنوح ولوط وإن سميت به مؤنثاً فترك الصرف لا غير .

و(إِسحق) فافْتَرَقَ حال (نوحٍ) وحالُ (خسّ) و(جُوْز). مسألة (٣٧٠)

إِذَا سمَّيْتَ رَجُلاً (أَفْضَلَ) لَمْ تصرفه في المَعْرِفَةِ وَصَرَفته في النَّكرةِ؛ لأَنَّ فيه شَبهَ الفِعْل من وجْهَيْن: وذلكَ أنَّه عَلى وَزْنِه، وَهَوَ مَعْرِفةٌ.

فإذا سمّيتَ بـ(أَفْضَل منك) لَمْ تَصْرفُه في النّكرةِ؛ لأَنّ(أَفْضَلَ) (١) قَدْ جَعَلْته صفةً بـ(مِنْكَ)، فَيَحْصُل فيه الوصفُ وزنِةُ الفِعْلِ (٢).

مسألة (٣٧١)

تقولُ: (رَأَيتُه عاماً أَوّلَ) و(عاماً أَوّلاً) (٣)، إِذا لَمْ تَصْرِفْه جَعَلْتُه صفةً ونكرةً / ٢٤ ظ / فلا تصْرِفُه؛ لأنّه صِفَةٌ؛ وهو على زئةِ الفِعْلِ.

فإِنْ شَئَّت نَصَبْتَ فَقُلْتَ: (عاماً أَوَّلاً) وتجعلُه ظَرْفاً، فَيَكُونُ بَدَلاً، وَيَكُونُ ظَرْفاً.

مسألة (٣٧٢)

َ (مَفَاعِلُ) لا ينصرف في مَعْرِفَةٍ وَلا نكرةٍ؛ لأَنّه قَدْ تَكرّرَ فيه الجَمْعُ مَرّتين، وَذلكَ أَنّه جَمْعٌ لا يُجْمَعُ، فَلمّا كَانَ كَذلكَ مُنِعَ الصَّرْفُ في النّكرةِ؛ لأَنّ تكريرَ الجَمْعِ بَمُنْزِلَة الثقلَين (٤).

وَلَوْ سمّيتَ به رَجُلاً لم تَصْرِفه؛ لأَنّه مَعْرِفَةٌ؛ ولأَنّه واحِدٌ لا نظيرَ له من الآحاد في كَلامهم، وَكَذلك في النّكرةِ؛ لأَنّه في حال الجَمْع نكرةٌ، وهو لا يَنْصَرِفُ، فلمّا كانَ كَذلك مُنِعَ الصّرْفُ.

وَعَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ لا يَنْصَرِف، فالقَوْلُ فيه كالقَوْلِ فِي (أَحْمَر) (٥٠).

⁽١) في الأصل (منك).

⁽٢) المسألة في الكتاب ٣/ ٢٠٢ وانظر هامشه.

⁽٣) المسألة في الكتاب ٣/ ٢٨٨ وانظر المقتضب ٣/ ٣٤٠ والتكملة ٣٠٦.

⁽٤) المسألة في الكتاب ٣/ ٢٢٧ وانظر المقتضب ٣/ ٣٢٧،٣٤٧ والمقتصد ١٠٢٧.

⁽٥) انظر المقتصد للجرجاني ١٠٢٧ وفي شـرح الكافية ١/٧٧: وخالف سيبويه الأخفش وهو قوله: ومذهب

مسألة (٣٧٣)

(حَضاجرُ)(۱) لا يَنْصَرِفُ؛ لأنه اسمٌ للضّبْع، وَهْوَ يُرَادُ بِهِ الجَمْعُ؛ لأَنّها إِذَا عَظُمَ بَطْنُها وُصِفت بِهِ، فَكَأَنه اجْتِماعُ بطنِها وانْضِمامُ بَعْضٍ إِلَى بعضٍ، وَهُو جَمْعٌ(٢) لا يَنْصَرِف، ولا يُدْرى ما واحِدُه(٣).

مسألة (٣٧٤)

(سَراويلُ) قُدْ اخْتَلَفَ النَّحويونَ فيه (٤).

فقالَ سيبويه: لأنَّه مُؤَنَّتْ (٥)، ولأنَّه عَلى زنةِ الذي لا يَنْصَرِفُ في الكلام (٦).

وقال أبو العبّاس: لا يَنْصرفُ؛ لأنَّه جَمْعٌ؛ ولأنَّه مُؤنَثٌ، وَلَمْ يجيءُ واحِدُه (٧).

وقَال أَبُو بَكُرُ السرَّاجِ: هو ينصَرِف في النَّكرةِ؛ لأَنَّ (سَراويل) لم يَتَكَلَّم به العَرَبُ

سيبويه أولى لما ثبت مقدماً من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحقيقها معنى، بل لاستدلال له في باب أحمر إذا نكر بعد العلميه وانظر ص ٦٢ من نفس الجزء.

⁽١) الحضاجر: اسم للذكر والأنثى من الضباع سميت بذلك لسعة بطنها .

⁽٢) قال في اللسان (حضجر): قال السيرافي: وإنما جعل اسماً لها على لفظ الجمع إرادة للمبالغة، قالوا: حضاجر فجعلوها جمعاً.

⁽٣) انظر الكتاب ٣/ ٢٢٩ وابن يعيش ١/ ٦٤.

⁽٤) الخلاف في علمة المنع من الصرف، واتفقوا على منعه إلا ابن السراج كما يذكر الفارسي هنا. انظر رأي سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٢٩ وهامشه والمبرد في المقتضب ٣/ ٣٤٥ وانظر رأيهما في شرح الكافية ١/ ٥٧.

⁽٥) نـص سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٢٩: وأما سراويل فشيء واحد وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآخر، إلا أن سراويل أشبه في كلامهم ما لا ينصرف في النكرة ولا معرفة وانظر شرح الكافية ١/ ٥٧.

⁽٦) في شرح الكافية ٧/١٥: واختلف في تعليله، فعند سيبويه وتبعه أبو على أنه اسم أعجمي مفرد فسيبويه يمنعه من الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف ... وقال المبرد: هو عربي جمع سراولة فاتّفق الاثنان في المنع من الصّرف لكنهم اختلفوا في علة المنع.

⁽٧) لا أرى المبرد في المقتضب قـد خـالف سيبويه فذكر ما ذكره سيبويه مرتين في المقتضب ٣/ ٣٢٦ و٢٤٥ ثم ذكـر رأيـاً آخر وبين وجهه ولم يصرح باختياره وهو من العرب من يجعلها جمعاً واحدها سراولة ونسب إلى المبرد أنه خالف سيبويه في ابن يعيش ١/ ٦٤ وانظر شرح الكافية ١/ ٥٧.

مَصْرُوفاً وَلا غيرَ مَصْرُوف، فَتَقيسه عَلَى كَلامِهِم (١).

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّيءَ إِذَا أَشْبَهُ (٢) ما لا ينْصَرِفُ في مَعْرِفَةٍ وَلا نَكرةٍ، فإنّ (٣) سَبيلَه أَنْ يصرف.

فَيُعْتَرضُ عَلَى هَذَا القَوْل: بأَنّ (مَسَاجِدَ) إِذَا تُكّرَت وهي اسمَ رَجُلِ لا تُصْرَفُ، ولَيْسَت جَمْعاً، فكذلك هذا، وإِن لَمْ يكُن جمعاً إذا تُكّرَ لم يُصْرَف كما لم يُصْرَف (مساجد)(١٤).

مسألة (٣٧٥)

قال أبو عُمَر: (شُراحيلُ)(٥) لا يُدْرى ما أَصْلُه(٢)، يُريدُ: لا يُدْرى ما واحِدُه، فَهْوَ جَمْعٌ فِي الحقيقةِ، ويَجُوزُ أَنْ يكونَ (شَرحولُ) و(شِرحالُ)، وَإِنّما يُريدون: لا يُدْرى ما أَصْلُه، أَيْ: لا يُدْرى ما واحِدُه، فهذا هو المَعْنى، والعَرَبُ قَدْ نطَقَت بـ(شُراحيلَ)(٧) ولَيْسَ فِي كَلامِهم اسم واحِدٌ عَلى هذا الوزن، وإذا كان هذا هكذا ثبت أنّه جَمْعٌ، وأنّه بَنزلَةِ (مساجد)(٨).

مسألة (٣٧٦)

مَنْ اعْتَلَّ بِأَنَّ (مَساجدَ) لا يَنْصَرفُ؛ لأنَّه جَمْعٌ لا نظيرَله في الآحادِ لَزِمَه في

⁽١) في الأصول ٢/ ٨٨ نقل ابن السراج ما ذكره سيبويه في سراويل واكتفى بذلك ولم يزد أو يعلق على قوله.

⁽٢) في الأصل (شبه).

⁽٣) في الأصل (أن).

 ⁽٤) رأي أبي علي في سراويل في ابن يعيش ١/ ٦٥: قال أبو علي : الوجه عندي أن لا ينصرف في النكرة لأنه
 مؤنث على بناء لا يكون في الآحاد.

⁽٥) شراحيل: اسم رجل.

⁽٦) انظر قول الأخفش في أبابيل في معانيه ٢٧٢ ومعانى الفراء ٣/ ٢٩٢ وسر الصناعة ٢٠٩-٦١٠ .

⁽٧) ينظر الكتاب ٣/ ٢٢٩ والأصول ٢/ ٨٨.

 ⁽٨) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة عند سيبويه لأنه بزئة الجمع وينصرف عند الأخفش في النكرة انظر الكتاب
 ٣/ ٢٢٩ وانظر اللسان (شرحل).

(أَكْلُب) و(أَفْلُس)؛ لأَن هذا جَمْعٌ لَيْسَ لَه نظِيرٌ في كَلامِهم، فتسْقُطُ هَذه العلَّة (١١).

ونحْنُ نعْتَلٌ فيهِ إِذا سُمّي بهِ أَنّه مَعْرِفَةٌ، وَأَنّه واحِدٌ لَيْسَ في كلامِهم اسْمٌ عَلى زنِتِه (٢)، وهذا ضربٌ مِنَ الثقلِ، فلذلكَ لم يُصْرفْ.

فإنْ قالَ قائلٌ "": فـ (أفعالٌ) لا واحِدَ لَهُ في الجَمْعِ، ولكن قَدْ وُصِفَ به الآحاد قالوا: (بُرمة أَعْشار) و(قميص أَخلاق) و(حَبلُ أرْمَام) فقدْ وُصِفَ به الواحد (١٠)، و(فعولٌ) أمثِلة (جُلُوس) و(قعود) فَمثاله جمعٌ (٥٠)، فإذا كَانَ عَلى هذه الصّفة سَقَطَ ما أَلزَمتُمونا إيّاه.

مسألة (٣٧٧)

(صَياقِلَةُ)(١) و(جَحاجحَةُ)(٧) إِذا سمّيت به صَرَفْته في النّكرةِ، ولَمْ تَصْرِفْه في المَعْرفةِ.

فَأَمَّا تَرْكُ صَرْفِه فِي الْمَعْرِفَةِ فَإِنَّه مُؤَنِّث، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ.

وأَمّا صَـرْفُه في النّكرةِ فإنّ هذه الهاء لمّا صارَتْ في آخِرِه ٱلْحَقْتُه ببنيّةِ الواحِدِ، وذلكَ أنّهم قالوا: (حمارٌ حَزابِيةٌ)(١) و(رجلٌ عَباقِيةٌ)(١)، فَلمّا صار (١٠) له

⁽۱) الجرجاني في المقتصد ١٠٢٦ ولو كان كون الاسم جمعاً على مثال لا يكون في الآحاد النكرات يوجب منع الصرف لوجب أن لا يصرف أكلب لأن أفعل ليس في الآحاد وذلك مصروف البتة وأما تلك العلة فقد جرت العادة على استعمالها وذكرها جملة من النحاة انظر المقتصد ١٠٢٦ والمقتضب ٣/ ٣٢٥.

⁽٢) في شـرح الكافية ٧/١ فالأولى إذن في منع صرف مساجد علماً ما قاله أبو علي وهو أن فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الآحاد نظير وانظر المقتصد ١٠٢٦ وابن يعيش ١/٦٣.

⁽٣) هذا اعتراض على العلة الأولى وليست علة أبي على.

⁽٤) ينظر شرح الكافية ١/٥٧.

⁽٥) الكتاب٣/ ٢٣٠ والمقتضب ٣/ ٣٢٩.

⁽٦) الصياقلة: الذين يشحذون السيوف.

⁽V) الجحاجحة: السادة الكرماء.

⁽٨) الحزابية: الغليظ إلى القصير.

⁽٩) العباقية: الداهية ذو الشر.

⁽١٠) في الأصل (صارت).

في الآحادِ نظيرٌ صُرف (١).

وشيءٌ آخَرُ: وذلك أَنّ الإعْرابَ إِنّما يَقَعُ علَى الهاءِ، والهاءُ بَمُنْزِلَةِ اسمٍ ضُمّ إلى اسم، ولَيْسَ يَقعُ على [ما قبل] الهاءِ، فَلَمْ يَكُنْ ذلك الجَمْعُ يَمْنَعُ الصَّرْفَ (٢).

مسألة (٣٧٨)

(ثماني) هذه الأَلِفُ كَأَنَّها بَدَلٌ مِنْ ياءَيْ النَّسَبِ فِي مِثْلِ (يَمان) و(شآمٍ)، وذلك أَنَّه كانَ فِي الأَصْل (شآميًا) و(يَمَانيًا) فأَبْدَلُوا الأَلفَ من الياءِ لكَثْرةِ اجْتَمَّاعِ الياءاتِ (٣).

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ جَمْعًا، فقد خَرَجَ الفها من أَنْ يكونَ للجَمْع، وصارَت الألفُ ثالثة بَمَنزِلَةِ الف (يمان)؛ لأنها وَقَعَت ثالثة وبَعْدَ الألف ياءٌ سَاكِنَة، كَما بَعْدَ الألفِ في (ثماني) (١) ياءٌ ساكِنَةٌ ونوُنٌ مكسورة، فَلَمًا أَشْبَهه بهذِه الأحوال صُرفِ.

مسألة (٣٧٩)

(أُحـادُ) و(ثـناءُ)^(٥) و(ثـلاثُ) و(رُباعُ)^(١)، لا يَنْصَرفُ؛ لأَنّه مَعْدُولٌ في النّكرةِ من (واحِدٍ) و(اثنين) فَلَما عُدِلَ في حال نكرتهِ، وسَمَّيْتَ بهِ صارَ فيه العَدْلُ والتَّعْريفُ؛ لأَنّكَ نقَلْتُه إلى ما هُوَ أَثقَلُ، وهو التّعْريفُ.

مسألة (۳۸۰)

(أُخَر) لا تُنْصَرِف في مَعْرِفَةٍ ولا نكرةٍ؛ لأنها مَعْدولةٌ عن (آخَر منْك)، ولَيْسَت مَعْدُولَةٌ عن الألفِ واللامِ (١٠)، وإنِّما قولهم: عدلت عمّا يَقومُ مَقامَ الأَلِفِ واللامِ بدَلالةِ

⁽١) الكتاب ٢/ ٢٢٨ وانظر المقتضب ٣/ ٣٢٧-٣٢٨ والمقتصد ١٠٢٧ وشرح الكافية ١/ ٥٠ .

⁽۲) الكتاب ۳/۲۲۸.

⁽٣) انظر الكتاب ٣/ ٣٣٧.

⁽٤) (في ثماني) غير واضحة في الأصل.

⁽٥) في الأصل (ثنان).

⁽٦) المسألة في الكتاب ٣/ ٢٢٠ والمقتصد ١٠٠٨ وانظر الإغفال ٦١٣.

⁽٧) المسألة في الكتاب٣/ ٢٢٤-٢٢٠ وهامشه وانظر المقتضب ٣/ ٣٧٦ وابن يعيش ٦/ ٩٩-٠١٠.

أَنّ كُـلَّ واحِدٍ مِنْهُما لا يُدْكَرُ مَعَ الآخَرِ، فلمّا عُدِلَ عَنْ (آخر منكَ) وَجَبَ أَنْ لا يُصْرَفَ في حال النّكرةِ.

وجـازَ عَدْلُه منه؛ لأنّ (آخَرَ) يَقعُ عَلى الواحِدِ و الجمع والمثنّى^(۱)، فجازَ أَن تَعْدِلَ مِنْه(أُخَر)؛ لأَنّه يَقَعُ عَلى الجمع كَما أَنّ (آخَرَ) جَمْعٌ^(۱).

ووَجْـهٌ آخـرُ: وذلكَ أَنّه عُدِلَ من غير بابهِ، وأُريدَ حَدْفُ الألِفِ والّلامِ من ذلك إثباتاً (٣)، وذلك بأنّه جَمْعُ (آخر) و(أُخرى) تجمَعُ (أُخَر).

فلما كُنْتَ إِذَا قُلْتَ: (أُخَر) قَدّرتَ فيه أَنْ يكونَ من البابِ الذي يلفظُ بالأَلِفِ والنَّلامِ فيه، وكانَ هذا مُشبهاً للفِعْلِ في النَّكرةِ، فيكون في هذا القول قد اجْتمع فيه أَنّه صِفَةٌ والعَدْلُ.

مسألة (٣٨١)

(تَنْضُب) (٤) الـتّاءُ زائِــدةٌ (٥)؛ لأَنّ الـتاءَ لا يُحْكَــمُ بــزيادَتِها إِلاّ بثبْــت، وهــو الاشــتقاقُ (٢)، وكَانَـت لَـيْسَ لَهـا نَظيرٌ في الكَلام [وهو] (فَعْلُلُ) مثل (جَعْفُرُ)، فإذا كانَ كذلك وَجَبَ أَنْ تكونَ زائِدةٌ (٧)، لأَنّ الزّيادَةَ عَلى وَجْهَيْن:

فمنه ما قد كثرت الزيادة فيه في كلامِهم فيُحكم له بالزيادة إلا أَنْ يُعْلَمَ أَنَّه لَيْس بزائِد (٨) بالاشْتِقاق.

⁽١) في الأصل (الأثني).

⁽۲) ابن یعیش ۲/ ۱۰۰.

⁽٣) في الأصل (إثبات).

⁽٤) التنضب: شجر ضخام ليس له ورق.

⁽٥) انظر زيادة التاء في التكمله ٥٥٩ وسر الصناعة ١٥٧.

⁽٦) في الـتكملة ٤٣ أفالذي يعـرف به الزيادة من الأصل هو أن تشتق من الكلمة ما يسقط فيه بعض حروفها فما سقط في الاشتقاق كان زائداً.

⁽٧) قال في اللسان (نضب): والتاء زائدة لأنه ليس في الكلام فَعْلُلِّ.

⁽٨) في الأصل (بأصل).

والمياءُ والمواوُ يُحْكَمُ بأَنَّها زائِدةٌ إِذَا وَقَعَتْ ثانيةً أَو ثالثةً؛ لأَنَّها قَدْ كَثُرَتْ في هذه المواضع (١).

والنّونُ والمتاءُ لا تكادُ تَقَعُ أوّلاً زائدةً، فيُحْكُمُ أَنها أبداً من الأصْل حَتّى يَصحّ أَنّها زائِدةً.

مسألة (٣٨٢)

إِذَا سَمَيْتَ رَجُلاً (اضْرِبْ)(٢) قَطَعْتَ الْأَلِفَ فَلَمْ تَصِلْها؛ لأَنَّ الأَفعال ينقاسُ فيه أَلَفُ الوَصْلِ، فيها وفي مَصَادِرِها، فتَقولُ: (انطلَقَ) وَ (اسْتَخرِجَ) وَ (احرَنْجَمَ) وَ (اسْتَقَلَ) وَ (اسْتَضرَبَ) وَ كَذلِكَ مَا يَجْرِي عَلَيْها.

فَلَمّا كَانَت أَلفُ الوَصْلِ تَنْقاسُ فِي الأَفْعَالِ وَلا تَنْقَاسُ فِي الأَسْمَاءِ (٣)؛ لأَنّه جاء شيء لَيْسَ مِنَ الأَفْعالِ (٤)، فَوَجَبَ أَنْ تُقاس أَلِفُ الوَصلِ عَلَى الأَكثر (٥) وَهوَ الأَفْعالُ، وَ لا يُقاسُ عَلَى الأَكثر (٥) وَهوَ الأَفْعالُ، وَ لا يُقاسُ عَلَى الأَسْمَاءِ مِثلَ لا يُقاسُ عَلَى الأَسْمَاءِ مَثلَ اللهُ عَلَى الأَسْمَاءِ مِثلَ اللهُ الله

⁽١) انظر الواو في التكملة ٥٥١ والياء في ٥٥٢ وسر الصناعة ٥٤٩.

⁽٢) من مسائل الكتاب ٣/١٩٨-١٩٩ والمقتضب ٣/ ٣٦٦ ورصف المباني ١٣٠.

⁽٣) جاءت ألف الوصل في الكلام في أربعة مواضع، الأول: الاسم وهي أسماء معلومة لا تتعداها وهي: اسم، است، اثنان، ابنم وامرء وايمن الله، وماله من المؤنث أو المثنى والثاني المصدر الذي في ماضيه همزة وصل والثالث الفعل وكثرت فيه والرابع الحروف ولم تدخل إلا على أل التعريف تنظر بالتفصيل في رصف المباني 1٣١-١٣٠.

⁽٤) في الأصل (من الأسماء).

⁽٥) في الأصل (الاسم).

مسألة (٣٨٣)

إِذَا سَمِّيتَ رَجُلاً بـ(اسْمٍ) أَوْ (ابنِ) أَوْ بشيءٍ مِمّا في أَوَّله أَلِفُ الوَصْلِ تَرَكْتُه عَلى حالِه وَلَمْ تَقْطَعْهُ؛ لأَنَّكَ نقلته مِنْ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ، فَوَجَبَ أَنْ تَتْرُكَه عَلى مَا كانَ عَلَيْه (١٠).

ولا يُشبه هذا (ذا)؛ وذلك أنّك إذا سَمّيت (ذا) قُلْتَ: (ذاءٌ) كما ترى، فلمّا كانَ (ذا) إذا سّميت به زالَ مَعْنى الإِشارَةِ التي أَوَجَبَتْ له البناءَ وَجَبَ أَنْ تُغيّرَه (٢).

وَ لَيْسَ هَاهُنا شَيءٌ يَجِبُ أَنْ يُغَيَّرَ كَمَا وَجَبَ فِي ذَلِكَ.

مسألة (٣٨٤)

إِذَا سَمَيتَ بــ(يقضي) أو (أَرمي) قُلْت: (هذا يقضٍ) و (أَرْمٍ) فِي الجرّ وَ الرّفْعِ، وَتَفْتحُ الْيَاءَ فِي النّصْب؛ لأَنّه لا يَكُونُ أَقلً مَنْ (جَوارٍ)، و(جوارٍ) بمنزلةِ (مَساجد) لا ينصَرِفُ فِي معرفةٍ ولا نكرةٍ^(٣).

مسألة (٣٨٥)

(قيلَ)(١) إذا سمَّيْتَ بهِ صَرَفْتُه؛ لأَنَّ مِثالَه (فُعِلَ)(٥).

فَللمُعْتَرِضِ أَنْ يعْتَرِضَ هَاهُنا فيقولُ: أَلَيْست الضمّةُ هَاهُنا مُقَدّرةً ؟ وَإِذا كَانت مُقَدّرةً فيجبُ أَلا يَنْصَرِفَ كَما يَقُولُونَ: (قَضْوَ الرّجُلُ)(٢)، فإذا سَكنْتم أَبقيتُم(٧) الواو؟ لأَنّ الضَمّةَ مُقَدّرةٌ، فَيَجِبُ أَنْ لا تصرفوا.

⁽١) المسألة في الكتاب ٣/ ١٩٩.

⁽٢) انظر مسألة ٣٢٠.

⁽٣) الكتاب ٣/ ٣١٢،٣١٨.

⁽٤) انظر الكتاب ٣/ ٢٢٦ والمقتضب ٣/ ٣٢٤.

⁽٥) في الأصل (ديك).

 ⁽٦) في الإغفال ٦٦: ألا ترى أنهم قالوا: قضو الرجل فتركت الواو على انقلابها مع زوال الضمة التي قلبتها في اللفظ وإنما لم يعتمد بالحركة في لام التعريف وبالسكون في عين الفعل لكونهما زائلتين غير ثابتتين .
 (٧) في الأصل (بقيتم).

فَعَلَى هَذَا لَا يَلْزَمُ، وذلكَ أَنّ الضَمّة وَ الواوَ قَدْ (١) لُفِظَ بهما جميعاً، وَ لُفِظَ بالسُّكون، وَ لَيْسَت كَذلكَ (قيلَ)؛ لأَنّ (قيلَ) لَمْ يُقَلْ بضَمّ القاف و تَحْريكِ الياء، فَافْتَرَقَ حَالاهُما.

مسألة (٣٨٦)

قولُ أبي عُمَر: التّصْغيرُ عَلى سِتّةِ أَوْجُهِ، إِنّما تَرْجعُ إِلَى ثلاثةِ أَوْجُهِ، وهي: (فُعَيْعِل) وَ(فُعَيْعيل) مثل (فُلَيْس) و(دُرَيْهم) و(بَيْطار) إِذَا صَغّرته (٢) فكذلكَ قَالَ الخليلُ (٣).

وَ إِنِّمَا ذَكَر ثلاثةً؛ لأَنَّه أَرادَ أَنْ يُعَرِّفنا أَنِّ مثلَ هَذِه الزياداتِ قَدْ تَدْخُلُ عَلَى هذه الأَمْثِلَةِ، وَ هِي علامات، فَإِذَا دَخَلْتَ كَانَ تَباتُها في التصغير كَتُباتِها في الأَصْلِ، لا يغيّرها التصغير (٤).

مسألة (٣٨٧)

إِذَا صَغَرْتَ اسْماً عَلَى ثلاثةِ أَحْرُفٍ، فتصغيرُه عَلَى (فُعَيْل)، تقول في (كَعْبَ): (كُعَيْبَ) وفي (فِلْس): (فُلَيْس)^(ه).

فإِنْ كانت الواوُ عَيْناً ساكِنَةً مثلَ قولك: (جوز) فَإِنَّكَ تُبْقي الواوَ (جُوَيز)؛ لأَنَّكَ لَو قَلَبْتَ الواوَ تَقَعُ قَبْلَ الياءِ مُتَحَرِّكَةً، لو قَلَبْتَ الحواوَ ياءً أَخْرَجْتَ الاسم عن ما يَجبُ له؛ لأَنَّ الواوَ تَقَعُ قَبْلَ الياءِ مُتَحَرِّكَةً، وإِذا كانتْ ساكِنَةً وإِذا كانتْ ساكِنَةً وَقَبْلَها عِسرةً (١٠).

⁽١) في الأصل (وقد).

 ⁽۲) هـذا قـول معظـم الـنحويين وانظـر التصغير في الكتاب ٣/ ٤١٥ والمقتضب ٢/ ٢٣٦ وابن يعيش ١١٦/٥ والتكملة ٤٨٧.

⁽٣) انظر قوله في الكتاب ٣/ ٤١٥.

⁽٤) المقتضب ٢٣٦/٢ وابن يعيش ٥/١١٦.

⁽٥) الكتاب ٣/ ٤١٥ والمقتضب ٢/ ٢٣٧ وابن يعيش ٥/ ١١٥ والتكملة ٤٨٨.

⁽٦) انظر مواضع قلب الواوياء في الكتاب ٣/ ٤٦٨ والمقتضب ٢/ ٢٣٨ والتكملة ٤٨٨ و ٥٩٠.

مسألة (٣٨٨)

فإِنْ كانت الياءُ ساكِنَةً في مِثلِ (قَيْس) و(بَيْت) فَإِنّكَ تضمُّ الأوّل للتّصْغيرِ، وإِنْ شِئْت لَمْ تَضمّ (١).

وإِنَّما جازَ الكَسْرُ وَالضمّ هاهُنا؛ لأَنّ هذِه الياءَ ثابتَةٌ، فقويت عَلَى تغيير ما قَبْلَها، فَكَسَرْتَ؛ لأَنّ الياءَ بَعْدَه (٢).

ويَجُوزُ أَنْ لا تَكْسِرَ وَتَضُمّ؛ لأَنّ الضمّ أَصْلٌ في التّصْغير، وَيدلكَ عَلى ذلك قَولُهم في الياء إذا وَقَعَت ثالثةً في (أُسَيُّودِ): (أُسَيِّد) وَلا يَجوزُ الكسرُ في أَوِّله، فَدَلّنا هذا أَنّ الضمّ أَصْلٌ.

مسألة (٣٨٩)

إِذَا كَانَتَ الْعَيْنُ وَاواً سَاكِنَةً نحو (مَقُود)، فَعلى قَوْل ِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهَا زَائِدةً، وأَنَّ الواو التي هي عين محذوفَةً، وَعَلَى قُول سِيبويه والخليل أَنَّهَا [غير] زائدة (٣)، فَعَلَى كِلا القَوْلَيْن ثُقْلَبُ يَاءً، وثُدْغَمُ (١٠).

وَإِذَا كَانَتْ مَتَحَرِكَةً فِي مَثْل: (أَسْوَدَ)، فَإِنَّه يقالُ فيها: (أُسَيُّود) و(أُسَيِّد)، فَمَنْ قَالَ: (أُسَيِّد) كَانَ مِنْ حَجِّتِه مَا قالوه في(مَيِّت)، وذلكَ أَنَّه كَان فِي الأَصْلِ(مَيُوت)، فَلَمَّا وَقَعَت الواوُ بَعْدَ ياءٍ سَاكِنَةٍ، قُلِبَتْ ياءً وأُدْغِمَت، فَكَذلك(أُسيّد)(٥).

وَأَمَّا مَنْ قَالَ (أُسيود) فَإِنَّه قالَ: قَدْ ثبت أَنَّ الجَمْعَ عَلَى زِئَةِ التَّصْغِيرِ، وَذلك أَنّ

⁽١) في الكتاب ٣/ ٤٨١: وذلك نحو بيت وشيخ وسيد فأحسنه أن تقول: شُييخ وسُييد فتضم لأن التحقير يضم أوائل الأسماء وهو لازم له كما أن الياء لازمة له، ومن العرب من يقول: شييخ وبييت وسييد كراهية الياء بعد ضمة.

⁽٢) في الأصل (قبلها) وإنما جاز الكسر فيما قبل الياء كما سمع سيبويه عن العرب انظر الكتاب ٣/ ٤٨١.

⁽٣) الكتاب ٣/ ٤٧٠.

⁽٤) في الكتاب ٣/ ٤٦٨: وأما ماكانت العين فيه ثالثة مما عينه واو فإن واوه تبدل ياء في التحقير وهو الوجه الجيد لأن الياء الساكنة تبدل الواو التي تكون بعدها.

⁽٥) الكتاب ٣/ ٦٨ ٤ - ٤٧٠ والمقتضب ٢/ ٢٣٨ - ٢٤٣.

ثالثه حَـرْفٌ زائِدٌ، وَأَوَّلُه مُتَحَرّك. كَما أَنّ أَوّلَه مُتَحَرك، وهو يَسُدُّ مَسَدّه في وزن الشِعْرِ، فَلَمّا كانَ بهذه المُنْزِلَةِ وَجَبَ أن يكونَ مثلَه مَحْكومًا له مجكمِه (١).

وهذه الواوُ تَظْهَرُ في الجَمْعِ في مثل قَوْلِهم: (أَساوَد)، فإذا كانت كذلك وَجَبَ أَنْ يَكُونَ التصغيرُ بَمْنْزِلَتِهَا^(٢).

وَهَـذا لا يَلْزَمُ، وذلك أَنّه لَو عَرَضَ [في الجمع] مَا عَرَضَ في التصغير هاهُنا مِنْ وُقوعِ الواو^(٣) بَعْدَ ياءٍ ساكنةٍ، لَكانَ حُكْمُه هذا الحُكْمَ.

وَكَذَلَكَ إِذَا وقعت زائدةً في مثل(عجوز)، تُحَقّر(عُجَيّز)؛ لأَنّها قَدْ وَقَعَت الواوُ ساكنةً بعد ياءٍ، فَتَقْلَبُ بلا خِلاف.

وَالـواوُ إِذَا كَانَتَ فِي مِثْلِ (جَدْوَل) فَهْ وَ مُلْحَقٌ بـ (جَعْفَر)، فسبيلُها سبيلُ الواوِ فِي (أَسـوَد) فَيَقُول: (جُديّل) و(جُديول)؛ لأنَّها بَمْنْزِلَتِهَا؛ لأَنَّ الْمُلْحَقَ بمنزلَة الأَصلِ (أ)، فإنْ كانت الواوُ أَخيرةً فِي مثل (غزو) تَقُولُ: (غُزَيّ) فَتَقْلِبُ الواوَ ياءً (٥٠).

مسألة (۳۹۰)

الدليلُ عَلَى أَنَّ الباءَ تُكْسَرُ إِذَا كَانَتَ البَاءُ بَعْدَهَا قُولُهُمْ فِي النَّسَبِ إِلَى البَصْرَةِ: (بَصْري) فيكْسِرون الباءَ لأَجْلِ الباءات، فَكَذَلكَ فِي التَّصْغيرِ⁽¹⁾.

ولا يَلْزَمُ قـولُ مَـنْ قالَ : إِنَّما كَسَرْتَ لأَنّ ذلِكَ منسوب إلى حجَارة فِيها لين (٧٠)، فَـلا يَلْـزَمُ هـذا؛ لأنّـه لا يَمتنعُ أَنْ يَكُونَ ذلِكَ كانَ الأَصْلَ ثمَّ جُعِلَ لهذا، ولو كان على

⁽۱) في المقتضب ٢/ ٣٤٣: وانما استجازوا ذلك لما رأوا التصغير والجمع على منهاج واحدً انظر الكتاب٣ / ٢٩

⁽٢) الكتاب ٣/ ٤٦٩ والمقتضب ٢/ ٢٤٣.

⁽٣) في الأصل (بعدها).

⁽٤) الكتاب ٣/ ٤٦٩ والمقتضب ٢/ ٣٤٣.

⁽٥) الكتاب ٣/ ٤٧٠ والمقتضب ٢/ ٢٨٥.

⁽٦) المقتضب ١٤٦/٣.

⁽٧) ينظر شرح الشافية ٢/ ٨١-٨٦ وفيه: قالوا في البصرة بصري بكسر الباء لأن البصرة في اللغة حجارة بيض.

ذلك لكان منسوباً إِلَيْه، وَلَمْ يَكُن لَه حكم.

مسألة (٣٩١)

إذا حَقَّـرْتَ(جَيَلا)^(۱) و (بَيْطرا)^(۲) قُلْت (جُيَيْئل) وَ (بَيَيْطِر) فَلا تُغيّرها لِلياءِ؛ لأَنّ كَثرةَ حُروفِه قَدْ مَنَعَ الياء أن تُغيّرها.

يدلك على ذلك أنّهم إذا نسبوا إلى النّمر قالوا: (نَمَريّ) لأَجْلِ دُخولِ ياءِ النّسبِ، وَ لَـوْ نسَبْتَ إِلَى (تَغْلِب) لَقُلْتَ: (تَغْلبي) فَلا تغيّر؛ لأنّ الحُروف قَدْ زادت، فيعلَمُ أَنّ الحروف إذا كَثَرَت قاومت الياءات.

مسألة (٣٩٢)

(ما زيدٌ إِلاَّ قام) مُحالة عِنْدَ أَصْحابنا، وَ ذَلِكَ أَنَّ (إِلاَّ) إِنَّمَا تَدْخُلُ لِإِخراجِ شَيءٍ من شيءٍ، وَ الأَفْعَالُ لا تَخْرجُ من الأَسْماءِ، وَإِنِّمَا يَخْرُج الاسمُ من الاسم، وَ يَجُوزُ فِي (يقومُ)؛ لأَنَّه أَقْربُ إِلَى الأَسْماءِ (٣).

مسألة (٣٩٣)

أَنْشُدنا أبو الطيّب:

لأُعَلّ مِنْها حِينَ هبّ نيامُها(٤)

[١٠١] بَاكَرْتُ حاجَتَها الدَّجاجَ بسُحْرَةٍ

⁽١) في اللسان (جأل) قال: أبو علي النحوي : وربما قالوا جَيْل بالتخفيف ويتركون الياء مصححة لأن الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في النية فتعامل معاملة المثبتة غير المحذوفة.

والأصل فيه جيأل وهي الضبع.

⁽٢) البيطر: معالج الدواب.

⁽٣) في الأصول ١/ ٢٩٩: ولا يجوز أن تقول: ما زيد إلا قام، فإن قلت: ما زيد إلا يقوم كان جيداً وذلك لأن الموضع موضع خبر والخبر اسم فلو كان ما زيد إلا يقوم كان جيداً لمضارعته الأسماء وانظر الإيضاح في علل النحو ٨٧.

⁽٤) البيت للبيد في ديوانه ٣١٥ برواية: (بادرت) وانظر اللسان (بكر) والحجة للفارسي ١/ ١٣٥ وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١/ ١٩٠. والشاهد في البيت نصب الدجاج على المعنى.

قالَ: هَذَا منصوبٌ عَلَى المَعْنَى، كأنَّه أراد: سَبقنا الدجاجَ.

مسألة (٣٩٤)

(إِلاَّ) لا يَعْمَـلُ مَا بَعْدَهـا فيما قَبْلَها (١) عِنْد أَصْحابنا، وذلكَ قولُكَ : (مَا ضَرَبْتُ إِلاَ زيداً) وَ لا يَجوزُ : (مَا زيداً إلا ضَرَبْتُ)

وَ إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لَأَنَّ (إِلاًّ) مشبهَةٌ لِـ(إِنْ) التي للجَزاءِ، وذلكَ أَنَّ (إِنْ) إِذَا قُلْتَ: (إِنْ قمتُ جِئتُكَ)، ألا ترى أَنَّ قيامَه عامٌ ثم يخصص بالجواب.

فكذلك: (جاءني القومُ إلا زيداً)، ألا ترى أنّ (القومَ) لَيْسَ بَمْحْصوصين، فَإِذَا قُلْتَ (إلاّ زيداً) تَخصّص؛ فَلِذلكَ لم يَعْمل، ولشبهِ آخَرَ لأنّ الشبه الواحِدَ لا يَعْملُ.

وَ الشبهُ الثّاني أَنّ الفِعْلَ إِذَا تَقَدّمه المفعولُ ضَعُفَ بدلالَة [دخول اللام] إذا قالُوا: (لزيدٍ ضربتُ)، وَلا يجيزونَ : (ضَرَبْت لزيدٍ)، فَعَلمْتَ أَنّ المفْعُولَ إِذَا تَقَدّمَ كَانَ أَضْعَفَ، فَلَمّا اجْتَمَعَ مَا ذكَرْنا وَ هَذَا الشّبةُ الآخر لَم يَعْمل.

وَ أَمَّا قَوْلُ اللهِ سُبْحانه: ﴿قُلْ اللهمّ فاطِرَ/ ٢٥ظ / السماواتِ والأرضِ (٢٠) فَعَلَى قَوْلِ الزّجّاجِ (٣) أَنّه صِفة (٤).

قَالَ أَبوعلي: إِنَّ النَّداءَ أَصْلُه أَلاَّ يُوصَفَ (٦)؛ لأنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْمُضْمَرِ، وَ المُضْمَرُ لا

ويغلب لى أن هذه المسألة هي كلها لأبي الطيب القصري.

⁽١) في الأصل (لا يعمل ما قبلها فيما بعدها).

⁽٢) الزمر ٤٦.

⁽٣) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزّجّاج من أهل العلم والأدب والدين أخذ الأدب عن المبردوثعلب، بصري المذهب له معاني القرآن والأمالي وغيرها توفي سنة إحدى عشرة وثلثمائة، انظر وفيات الأعيان ١٩/١ وإنباه الرواة ١/ ١٥٩ وبغية الوعاة ١٣/١ ونزهة الألباء ١٨٣.

⁽٤) انظر قوله في الإغفال ٥٥٣.

⁽٥) الكتاب ١٩٦/٢.

⁽٦) في الإغفال ٥٥٤،٥٥٥: والأسماء المناداة المفردة المعرفة كان القياس فيها ألا توصف كما ذهب إليه بعض الناس لأنها واقعة موقع ما لا يوصف.

يُوصَفُ، فَكَانَ حُكْمُهُ ذلكَ، إِلا أَنْهُم وَصَفُوهُ لأَنَّ فِيهِ شبهاً واحداً بِالْمُضْمَرِ.

قالَ: لَمَّا انْضَمَّت (الميمُ) (١) إلى (اللهُمَّ) كانت هذه الياءُ (٢) أيضاً شَبَهاً آخَرَ؛ لأَنَّهُ ضمّ إلى الصّوْتِ، فَصارَ فِيها شَبَهاً فَامْتَنَعَ، وَ هَذا قُولُ سيبويه (٣).

يَدُلَّكَ أَيضاً عَلَى أَنَّ فِيها شَبَها لِلجَزَاءِ قَوْلُهم: (ما جاءني زَيْدٌ إِلاَّ تَكَلَّمَ)، قَالَ: مَعناه (٤): كُلَّما جَاءَنِي زَيدٌ تَكَلَّمَ، فَهَذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ شَبِهاً لِلجَزاءِ [فِيها].

فإِنْ قَالَ: (إِلا) فِي [هذا] المَوْضِعِ هَل أَخرجت شيئاً مِنْ شَيءٍ ؟ لأَنَّها لإخراج شيءٍ مِنْ شيءٍ.

قِيلَ لَهُ : أَخْرَجت، وَ ذَلِكَ مَعناه: ما جاءني زيدٌ إِلاَّ مَجيء كَلام، فَلَمَّا كَانَ كَذَلكَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ هَاهُنا شَيءٌ ، فَدَلَّ (جَاءَنِي) عَلى (مَجيء) وَ دَلَّ (تُكَلِّم) عَلَى الْمَسْدَرِ.

فَاإِذَا قُلْتَ: (مَا جَاءني زيـدٌ إِلاّ يَتَكَلَّمُ)، وَ هَذَا فِعْلٌ مُسْتَقَبَلٌ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَخْرِجَ مُسْتَقبلٌ مِنْ ماضِ ؟.

قِيلَ لَهُ: إِنَّما هو حكاية حال قَدْ انْقضَت.

مسألة (٣٩٥)

(العِرَضْنى) (٥)، تَصْغيرُه (عُريضنُ)؛ لأَنّ الأَلِفَ [زيادة] وَالنّون (٢) تُسلحقُهُ برسِبَطرٌ) (٥) وَ (دِرَفْسٌ (٨)؛ لأَنّ الخُماسي لا يخلو من (٩) (فَعْلَلِلٌ) مثلَ (جَحْمَرِش) (١٠)،

⁽١) في الأصل (الهم).

⁽٢) يقصد حرف النداء الذي قام مقامه الميم.

⁽٣) الكتاب ٢/ ١٩٦/ وانظر المقتضب ٤/ ٢٣٩ وابن يعيش ٢/ ١٦ والإغفال ٥٥٤.

⁽٤) في الأصل (كل ما).

⁽٥) العرضني: ضرب من العدو.

⁽٦) في الأصل (اللام).

⁽٧) سبطر: السرعة في السير.

⁽٨) درفس: الضخم من الرجال والإبل.

⁽٩) في الأصل (من أن).

⁽١٠) الجحمرش: العجوز الكبيرة.

فلمَّا لَمْ يكن [(العِرَضني)] ضمنَ هَذه الأُصُول، لَمْ يَكُن مُلْحَقاً بها.

فَتُبَتَ أَنَّ الـنونَ تُلْحِقُهُ(١) بـ (سِبَطر) و (دِرَفْس) و الأَلفُ زيادةٌ، فتَحْذِف الأَلِفَ لأَنَها آخر(٢).

مسألة (٣٩٦)

وَ أَمَّـا(حَبَنْطَى)^(٣) فَإِن شِئْتَ: (حُبَيْنِط) وَ (حُبَيِّط) كَما تَرى؛ لأَنَّهما قَدْ تساويا فِي أَنَّهما قَدْ تَنَزَّلا بَمُنْزِلَةِ الأُصول^(٤).

فَأَنْت مُخَيِّرٌ فِي أَيُّهما شِئْتَ؛ لأَنَّه يشبّه بالأَصْلِ، وَ إِنْ كَانَ زائداً، وَ لا يَجبُ أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ (٥) الآخِرُ أَولَى بالحَدْف؛ لأَنَّه لا يَلْزَمُ أَن تُجْرِيَه مَجْرى الأَصْلِ فِي كُلِّ وَجْهٍ؛ لأَنَّه لا يَلْزَمُ أَن تُجْرِيَه مَجْرى الأَصْلِ فِي كُلِّ وَجْهٍ؛ لأَنَّ له بالزيادَةِ حُكماً وَ بالأَصْل حُكْماً.

مسألة (۳۹۷)

(ثمانية) إذا صَغِرتها (أن شئت صَغِرتها فَقُلْتَ: (ثُمَيِّنة)، وَ إِنْ شئت (تُمَيْنِة)، وَ غِنْ شئت (تُمَيْنِة)، فَعَوِّضت، و حَذَفْت (أن شئت الأُولى؛ لأنها زائدة، وَ الياءُ وَقَعَت بَعْدَ أَلِف، وَ هِي مُتَحَرِّكَة، فَثباتُها أَوْلى؛ لأنها قَدْ شابَهت الياءَ فِي (دِرْحاية) (أم)، وَ الياءُ في (درحاية) ثابتة (أق)، فَلَمّا كَانَتْ كَذَلِكَ كَانَ تَبَاتُها أَوْلى.

وَأَمَّا مَنْ حَدَفَ اليَاءَ وَ أَثَبَتَ الأَلِفَ فَقَالَ: (تُمَيَّنَةُ) فَحَدْفَ الياءَ؛ لأَنَّ الأَلفَ هَاهُنا

⁽١) في الأصل (ملحقة).

⁽٢) الكتاب ٣/ ٤٣٩.

⁽٣) الحبنطى: الممتلىء غضباً.

⁽٤) الكتاب ٣/ ٣٦٤ والمقتضب ٢/ ٢٤٥.

⁽٥) غير واضحة في الأصل.

⁽٦) انظر في الكتاب ٣/ ٤٣٧ والمقتضب ٢/ ٢٥٥ والتكملة ٥٠٠.

⁽٧) في الأصل (حذف).

⁽٨) رجلٌ درحاية: كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن.

⁽٩) الكلمة الأخيرة غير واضحة في الأصل.

بدلٌ من إِحْدى ياءي النّسب، وكان الأَصْلُ في (يَمان) على قَوْلهم: (يَمَني)، فانْقَلَبَت الياءُ أَلفاً.

وَ كَذَلَكَ (ثمان) كَانَ (تُمْنِيّ)، فَتَقُولُ: قَدْ صَارَتْ الأَلِفُ هَاهُنا بَمْنْزِلَةِ الياء المتحركة، وَ إِذَا كَانَتْ كُذُكَ بَالخيارِ، إِنْ شئت حَذَفْتَ الْأَلِفَ، وَ إِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ اللَّالِف، وَ إِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ اللَّالِف، وَ إِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ اللَّالِف،

وَأَمّا (قُراسية)^(۱) فَلا تحذف الياءَ؛ لأنّها ملحَقَة بـ(حُلاحِل)^(۲)، وإذا كانت كَذلكَ لَمْ تَحْذَفْها.

مسألة (٣٩٨)

إِذَا قُلْتَ (دانِق) تحقيرُه (دُوَيْنِق)، وإنْ كانوا قَدْ قَالوا : (دوانيق)، لا يُلْتَفَتُ إِلى جَمْعهم؛ لأَنّ هذا جَمْعُ (دانق) (٣)، وَ لَيْسَ هُوَ بقِيَاسِ (١).

وَ مِنْ أُصُولِهِم أَنْ يَـاتُوا بِـالجَمْعِ عَـلَى غيرِ بِناءِ الواحِدِ، أَلَا تَرَى أَنَهُم قالُوا فِي جَمْعِ (حُسْن): (محاسِن)، وَ إِنْ كانُوا قَدْ قالُوا : (حُسَيْن).

وَكذلك في (دَكَرٌ): (ذكَير) وَ إِنْ كَانوا قَدْ قالوا: (مَذاكيرٌ)، وَ كَذَلِكَ هَذا لا يُلْتَفَتُ إِلَى الجَمْعِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِم : إِنَّ الْجَمْعَ وَ التَّصْغِيرَ مِن وادٍ واحدٍ [أَنَّ] الجَمْعَ هو مِن زَئِتِه وَحَرَكته وَسُكونِه.

وَذَلِكَ أَنَّ عَلامَتَهُ ثَالَثَةٌ وَ هِيَ أَلِفٌ، كَمَا أَنَّ عَلامةَ التَّصْغِيرِ ثَالِثَةٌ وَ هِيَ يَاءٌ، وَيَتَغَيَّرُ، فَيكُونُ مَفْتُوحاً كَمَا يُغَير أَوِّل التَّصْغيرِ، وَ يَقَعُ مَا بَعْدَ الْأَلِفِ مَكسوراً كَمَا يقعُ بَعْدَ السَّعْرِ مَوْقِعَه؛ لأَنَّهُ يَدْخُل فِي زنتِه (خَواتيم) بَعْدَ اليَاءِ فِي التَّصغير مكسوراً، وَ يَقَعُ فِي الشَّعْرِ مَوْقِعَه؛ لأَنَّهُ يَدْخُل فِي زنتِه (خَواتيم)

⁽١) القراسية: الفخم الشديد من الإبل.

⁽٢) الحلاحل: السيد في عشيرته، وهو اسم موضع أيضاً.

⁽٣) في الأصل (خاتم) وعليه ضرب.

⁽٤) ومنهم من اعتمد على هذا الجمع فقاس عليه التصغير وهذا الجمع من الشذوذ. انظر الكتاب ٣/ ٤٢٥.

و(خُوَيْتيم)، فلمّا كانَ كَذلكَ وَجَبَ أَنْ يُقَاسَ عليه التّصْغيرُ.

مسألة (٣٩٩)

إِذَا حَقَّرتَ(غَزَالاً) قُلْتَ: (غُزَيِّلْ) فقلَبْتَ الأَلْفَ إِلَى الْيَاءِ، وكَانَ في الأصل (غُزَيُّولاً)، فلمّا سَكنَت الياء وانكسرت الواوُ قلَبْتَ الواوَ، وذلكَ أنّ الواوَ آخرُ اللفظِ بها مخرجُ الأَلِف؛ لأَنَّ الأَلِفَ بَمَنزلة النّفَسِ الخارج، والواو آخِرُ مخرجها مخرج الأَلِف.

فلمَّا كانت كَذلكَ كان قَلْبُها إِلَى الواوِ أُولَى لما ذكرْنا.

مسألة (٤٠٠)

الأَلِفُ^(۱) إِذَا كَانِت رَابِعَةً فِي مثلِ (معـزى) تَنقَلِبُ يـاءً فِي التَّصْغيرِ لانْكسارِ مَا قَبْلَها (٢)، وفي (حُبْلى) إِذَا حَقَّرتَ لَمْ تَقْلِب الأَلِفَ؛ لأَنَّها تدُلُّ عَلَى التَّانِيثِ كَمَا تَدُلُّ قَبِلَ التَّصغيرِ، ولا تُحذفْ.

وهيَ أَيْضاً تُشبَّه بهاءِ التَّأْنيثِ؛ لأَنّ ما قَبْلَ هاءِ التَّأْنيثِ مَفْتوحٌ مثلَ (حَمْدةُ)، فَلمَّا كانت عَلامة كَما أَنَّ أَلِفَ التَّأْنيثِ عَلامةٌ، وقَبْلَها مَفْتوحٌ كَما أَنّ قَبْلَها مَفْتوحٌ وَجَبَ ألا تقلبَ.

وَقَدْ وَجَدْناهم يَفْتَحون في مِثْل قولِهم: (مَعايا) وَ(خَطايا) لِخِفَّةِ الفَتحَةِ، فَأَنْ يَفْتَحوا في (حُبْلي) أَوْلى؛ لأَنّ الأَلِفَ عَلامَةٌ للتَّأْنيثِ (٣).

مسألة (٤٠١)

تَقُولُ فِي تَصْغيرِ (أَسُود) (أُسَيُّودِ)، وإِنْ شِئْت قُلْتَ: (أُسيِّد)، وكَذلكَ في (جَدُّوَل) (جُدَيَّل) و(جُدَيْوِل) (٤٠٠).

⁽١) في الأصل (الواو)

⁽٢) الكتاب ٣/ ٤١٩ والمقتضب ٢/ ٢٥٩

⁽٣) الكتاب ١٨/٣

⁽٤) انظر مسألة رقم ٣٨٩.

أمّا وَجْهُ قولِ مَنْ قال: (جُديّل) قال: الواوُ قَدْ وَقَعَت بَعْدَ الياءِ، فأَقْلِبُها ياءً وأُدْغِمها، ولا يلزَمُ أَنْ أَثبتَ الواوَ كما أُثبتُها في (أَساوِد) و(جَدَاول)؛ لأَنّ تِلكَ بَعْدَ الأَلفِ، فَإذا كائتْ بَعْدَ الأَلفِ وَقَبْلها فَتْحَة كائتْ واواً ولم تَنْقَلَبْ.

فمِمّا نَقُولُ لِمَنْ (١) أَثْبَتَ الواوَ أَنّ هذه الياءَ قَدْ أشبهت (٢) [الألف] بدَلالةِ أَنّها تَقَعُ ثالثةً كَما تَقَعُ ثالثةً، وتُغيّر كَما تُغيّر.

ومِنْ إِدْغَامِهِم قَالُوا فِي تَصْغِيرُ (أَقْؤُس) (٣): (أُقَيْس) فإذا خَفَفُوا قَالُوا: (أُقَيِّس) فَيُلْقُونَ حَرَكَةَ الْهَمْزةِ عَلَى الياءِ؛ لأَنَّ الهمزَةَ إِنِّما تَنْقَلِبُ إِلَى الياءِ إِذَا كَانَ قَبْلَها ياءٌ قبلَها كَسْرةٌ.

وفي إِدْغامِهم إِذا خَفَّفُوا دَلالةٌ عَلى أَنْهم قد أَجروا [الياء] مَجْرى الأَلِف.

وَشَيَّ آخَرُ مِن الشَّبَهِ وذلكَ أَنَّهُم يَقُولُونَ: (جيِّل) كَمَا يَقُولُون: (جَيْأُل)، والتَّشْديدُ لا يَقَعُ إِلا بعد [تخفيف] الألِف، فإدغامهم دلالة على أنَّها قَدْ جَرَتْ مجرى الألِف.

مسألة (٤٠١)

(قَلَنْسُوة)(٤) إذا صَغّرتها(٥).

فإن شئت قُلْت: (قُلينِسَةُ)(١) وَإِنْ شئت عَوِّضت فقُلْت: (قُلَيْسِيَّة)؛ لأَنّ الواو والنونَ زائدتان، وأَنتَ في حَذف ِ أيَّهما شئت بالخيار؛ لأَنّ الواو (٧) متحركة، وكوْنها

⁽١) في الأصل (من)

⁽٢) في الأصل (أشبهت)

⁽٣) أَقْوُس جمع قوس جمع قلمة عَلى أَفعُل وهو جمع قياسي، والجمع المسموع أقواس وقِسِي وهذه ليست بمسموعة.

⁽٤) القلنسوة: من لباس الرأس.

⁽٥) انظر في الكتاب ٣/ ٣٦٤ والتكملة ٤٩٩-٥٠٠ وابن يعيش ٥/ ١٣٠.

⁽٦) في الأصل(قلينسة وقليسية)

⁽٧) في الأصل (الواو والنون)

متحرّكةً والنون ساكنةً (١)، فحَذفُها أَوْلى من هذا (٢).

ولَـهُ وَجْهٌ آخَرُ يَقُوى أَنَّها لا تُحْدَفُ، وذلكَ أَنَّها في صدر الاسم والواوُ في طَرَف، فاعتدلا من هذا الوَجْهِ (٣).

مسألة (٤٠٢)

إِذَا حقَّرتَ (مَساجدَ) قُلتَ: (مُسيْجد)(١)، تَحْذفُ الألِفَ لالتقاء الساكنين.

وإذا سَمَيْتَ رَجْلاً (مواقيت) قُلْتَ: (مُوَيْقيت) (٥)؛ لأَنّ هذا غاية الجَمْع، وغايَة بناءِ التّصغير، وتَحْذف الألِف وتبقي الياء؛ لأنّ الياء في موضع يَحْتمل / ٢٦و / الزّيادة، فلذلك (٦) تُعَوّضُ في التّصْغير، والألِف في هذا المَوْضِع لا يُحْتَملُ زيادتُها؛ لأنّها تَخْرجُ عن مثال التّصْغير.

مسألة (٤٠٤)

(إبْراهيم) و(إسماعيل) عَلَى قول سيبويه (٧): (بُرَيْهيم)و(سُمَيْعيل)، وعِنْد أَبي عُثْمانَ (أُسَيْمع) (١) و(أُبيْره).

وَجْهُ قَوْلِ أَبِي عُثْمَانَ أَنّ (إِبْراهِيمَ)و(إِسْمَاعِيلَ)(فِعْلاليلُ) (٩)، قال: ولو لم أُقَدّره بهذا لكنتُ قَدْ زدتُ الألِفَ في بناتِ الأَربَعةِ، والألفُ لا تُزادُ في بناتِ الأَربَعةِ، فإذا كان

⁽١) في الأصل: (الساكنة).

 ⁽۲) في الـتكملة ۹۹۹-۰۰: وذلـك نحـو قلنسـوة تقـول: قلينسة فتحذف الواو وتبقى النون وإن شئت حذفت
النون فقلت: قليسية وكذلك التكسير قلانس وقلاس ولك أن تعوض من ضربي التكسير وضربي التحقير."

⁽٣) انظر التعويض من النون في سر الصناعة ٧٧٠.

⁽٤) أرادَ إذا سميت رجلاً (مساجد) فهي عند سيبويه اسم واحد يصغر تصغير الواحد وهو مسجد، انظر الكتاب٣/٣٣) وتصغير مساجد(مسيجيد).

⁽٥) انظر في المقتضب٢/ ٢٨١ وابن يعيش ٥/ ١٢٢ .

⁽٦) الكلمة غير واضحة في الأصل

⁽V) الكتاب٣/٢٤٦.

⁽٨) في الأصل (سميع).

⁽٩) كذا في المنصف ٣/١٤٣ وفي الأصل: (فعاليل).

ذلك كَذلك قلت (أُسَيْمع)(١) و (أُبيْره).

ووجه أعْجَميٌ عَلى غيرِ السمّ، ولا ينكر أن يأتي اسمٌ أعْجَميٌ عَلى غيرِ أَبنيةِ العربِ، وذلك مثل (بَقَّمَ) (٢) فإذا كانَ كذلك لم يُنكَرْ لهذا أَنْ يأتي عَلى ذلك، فتكونُ زنتُه (إفعاليل).

قالَ: ويدلّ عَلَى ذلك قولُهم في تَصْغيره: (بُريه)، وهذا ترخيم التّصْغير، وترخيم التّصغير يَحْذفُ كلّ حَرْفٍ زائِدٍ فيه (٣).

مسألة (٥٠٤)

الأَلفُ والنّونُ تَجْري مَجْرى اسْم ضُمَّ إِلَى اسْم بدلالة قَوْلِهم إِذ حَقّروا (زعفراناً): (زُعَيْفَران)، فإثباتُهم الأَلفَ والنونَ في التصغير دَلالةٌ عَلى أَنّها اسمٌ يُضمّ إلى اسم (³⁾، أَلا تَرى أنّ (سَفَرجلاً) لما كانَ من الأَصلِ قالوا: (سُفَيْرج) وَلَمْ يقولوا: (سُفَيْرج) وَلَمْ يقولوا: (سُفَيْرج) فَكذلك ياءُ النّسب بَمُنْزِلَةِ اسم ضُمَّ إلى اسم .

مسألة (٤٠٦)

إِذَا نَسَبْتَ إِلَى (زَعْفَرائة) مُصَعِّراً، قُلْتَ: (زُعَيْفَراني) فتحذف الهاء؛ لأَنَّها تجري مَجْرى ياء النَّسبِ لما ذكرْنا من قَوْلِهِم : (زِنْجيُّ) و (زنج).

مسألة (٤٠٧)

قَالَ: لا يَجُوزُ: (نِعْمَ الرَّجُلُ نَفْسُه زيدٌ)؛ لأَنَّ التَّأكيدَ هو تكريرٌ للأوَّلِ، وإذا

⁽١) في الأصل (أسمع).

⁽٢) البقم: صبغ معروف، وفي اللسان(بقم):قال الجوهري: قلت لأبي علي الفسوي: أعربي هو؟ فقال معرب وانظر تتمة القول.

⁽٣) الكتاب ٣/ ٢٧٦،٢٤٦.

⁽٤) ينظر الكتاب ٣/ ٤١٧ والمقتضب ١١٦٦/٢.

⁽٥) الكتاب ٣/ ٤١٧ والمقتضب ٢/ ٢٤٩ وابن يعيش ٥/ ١١٦.

كان تكريراً (١) للأول فيجب أن تكونَ الهاءُ تدلُّ عَلَى الجنْس، ولَيْس في كلامهم الهاءُ تدلُّ على الجنس.

مسألة (٨٠٤)

قالَ سيبويه: (أزيدٌ أنتَ تضربُه؟) قالَ: لا يَجوزُ النّصبُ^(٢)، وقال أَبُو الحسنِ: لا يَجوزُ الرّفْعُ.^(٣)

وَجْهُ قَوْلِ سيبويه أَنّ (تَضْرِبُه) لا تَقَعُ على الاسْتِفْهام لتنصبَه (١)، و إنّما (آثت) رَفْعٌ بالإبتداءِ و (تَضْرِبُه) الخَبَرُ (٥).

و شَيَّ آخرُ و هـو أَنَّ (تَضْرِبُه) قَدْ بَعُدَ عن الألِف، و (تَضْرِبه) هوَ الذي يُفسَّرُ اللهُعلَ المضمر، و لا يَجُوزُ إِضْمارُه لِتَأْخَرِ اللهَسِّرِ.

ووجـهُ قَوْل ِ أَبِي الحَسَن قالَ : إِنّ (زيداً) هو في الحقيقةِ مفعولٌ، و إذا كانَ مفعولاً وَجَبَ أَنْ أُضْمِرَ، و اسْتَعْملَ أبو الحَسَنِ النّصبَ^(٢).

و للمُعْتَرِضِ أَنْ يُعارضَه فيقولُ : أَوَليسَ منْ قولكَ: (أَزَيْداً أَنت ضاربُه)؛ فَلا تُجيزُ الرِّفْعَ في (زيدٍ) و إِنْ كَانَ لَهُ ضميرٌ في (ضاربٍ).

فَلسيبَويه أَنْ يَفصِلَ في هذا المَوْضِعِ فيقولُ: الضّميرُ الذي في (ضاربٍ) غَيْرُ معتدً به، و ذلكَ أنّه لا يَظْهَرُ في التثنِيَةِ و الجَمْع.

يدلُّكَ على ذلكَ أَنْك إِذَا ثُنِّيتَ قُلْتَ: (ضَارِبَان) و (ضَارِبُون)، و إِذَا كَانَ هذا هَكَذَا صَارَ قَوْلُنا: (أَلْتَ تَضْرِبُه) بَمَنزِلَةِ (تَضْرِبه) فَيُصِيرِ التّقديرُ: (أَزيداً تَضْرِبُه).

⁽١) في الأصل (تكرير).

⁽٢) الكتاب ١/ ١٢٨ - ١٣٠.

⁽٣) معانى القرآن للأخفش ٧٧-٧٨.

⁽٤) في الأصل (فانصبه).

⁽٥) في الكتاب ١٢٨/١: ولم تكن لتقول أزيد أنت رجل تضربه، وأنت إذا جعلته وصفاً للمفعول لم تنصبه لأنه ليس بمبني على الفعل.

⁽٦) معاني القرآن للأخفش ٧٧–٧٨.

مسألة (٤٠٩)

(أَزَيْداً لَمْ يضربْه إلا هو).

قَـالَ أَبـو الحَسَن: لا يَجوزُ إِلا نَصْبُ (زَيْدٍ) تحمله على الْمُتَصِلِ، و لا تُحِمُله على الْمُنْفصِلِ(١).

وَجْهُ ذَلَكَ أَنَّه لُو حَمَلْتُه عَلَى الْمُنْفَصِل لَكَان إضماراً قبلَ الدِّكْرِ، فَكُنْتَ تقول : (الآلا يضربه] إلا زيدٌ)، و إذا حَمَلْتَ عَلَى الهاءِ كَانَ إِضْماراً بَعْدَ الدَّكْرِ، فتَقولُ: (الم يَضربُ زيداً إلا هو).

مسألة (٤١٠)

العَدَدُ من المُدَكَّرِ من الثَّلاثَةِ إلى العشرَةِ تُثْبتُ فيه الهاءَ، و المُؤَنَّث تَحْذَفُ منه الهاء من الثلاثةِ إلى العشرةِ (٢).

وذلكَ أَنْهِم بَدَاوا بِاللَّذِكَّرِ و أَدْخَلُوا فيه الهَاءَ؛ لأنَّه جَمْعٌ (٣)، فَكَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (ثلاثةُ أَثُوابِ) فَكَأَنَّه: جماعَةُ أَثُوابِ.

ثُمَّ جَاوُوا إِلَى الْمُؤَنِّثِ فَلَمْ يَحْتَاجُوا إِلَى أَنْ يَفْصِلُوا بِينِه و بِينِ اللَّذِكْرِ، إِذِ اللَّذِكُرُ قَد انفَصَلَ بِالْهَاءِ لَلْعِلَّةِ الْسَيِّةِ اللَّهِ الْعَشْرةِ إِلَى أَبْنِيةِ أَقَلَّ الفَصَلَ بِالْهَاءِ لَلْعِلَّةِ اللهِ الْعَشْرةِ إِلَى أَبْنِيةِ أَقَلَّ العَدَدِ؛ لأَنّ الثلاثة إلى العشرةِ أَقلُ العَدَدِ، فَهْيَ بأقلُ العَدَدِ أَشدُ مُشاكِلَةً (١٠).

فَإِذَا قَالُوا: (ثلاثُ نساءٍ) كَأَنَّهم (٥) قالوا: جمعُ نِسْوَةٍ، كُمَا أَنَّهم إِذَا قالوا: (ثلاثةُ رجال)، فَكَأَنهم قالوا: جماعة رجال.

⁽١) معاني القرآن للأخفش ١٦.

⁽٢) ينظر العدد في الكتاب ٣/ ٥٥٧ والمقتضب ٢/ ١٥٧ والأصول ٤٢٤ والتكملة ٢٦٠.

⁽٣) (جمع) غير واضحة في الأصل.

⁽٤) الفارسي في المتكملة ٢٦٠: وما بعد الاثنين من أسماء العدد من ثلاثة إلى عشرة تلحقه تاء التأنيث إذا كان للمذكر، لأنه أصل العدد وأوله، والمذكر أول فحملوه على ما يحافظون عليه في كلامهم من المشاكلة، وتنزع منه الهاء إذا كان للمؤنث.

⁽٥) (نساء كأنهم) غير واضح في الأصل.

و ذكر أصْحابُنا أنّ الثّلائة مُضافةٌ إلى الأثوابِ عَلى إِضافةِ البعضِ إلى الكُلِّ؛ لأَنّ الأثوابَ تقع عَلى ثلاثةٍ إلى عشرةٍ، و ثلاثةٌ لا تقع عَلى أَكْثَر من ثلاثةٍ.

فَسُئِلُوا عَـنْ (عَشْرَةِ أَثوابٍ)، فقيلَ: (أَثوابٌ) لا تَقَع عَلَى أَكْثَر من (عَشْرَةٍ)، فقدْ أَضَفْتَ الشيءَ إلى نفسِه، فأجابوا بجوابين:

أَحَدُهما: أَنَّ الأَثـوابَ مقصـودٌ بها المُسـمّى، فَكَأَنّـه قالَ: العَشْرةُ التي يَقَع عليها الاسمُ الذي هو الأثوابُ، و استشهَدوا عَلى ذلكَ بقَوْلِ كُثيّر:

[١٠٢] بُكْيْنَةُ مِنْ آلِ النِّساءِ و إِنَّمَا لَكُنَّ للأَدْنَى لا وصالَ لغائب(١)

فقالوا: (النساء) هاهُ نَا مقصودٌ بها الاسمُ دونَ المُسمى، و (آل) المقصود بها المُسمّى دونَ الاسم؛ لأنّهُ لَوْ جَعَلَ (النّساءَ) مَقْصوداً بِها المُسمّى لبَقِيَ (آلُ) لا معنى له.

قالوا: و من ذلك : (مررتُ بزيدٍ نفسِه)، أيْ: نفس المُسمّى بهذا الاسم دون المُسمّى، فالهاءُ ترجعُ إلى الاسم دون المُسمّى.

فأمّا: (مررتُ بهما إثنينِهما)، فلا يَصِحّ فيه هذا التّأويلُ؛ لأنّ (بهما) يَدُلّ على التّثنيَةِ، فَلا يَكونُ في ذِكرِهِ فائدةً.

و الوجهُ الآخرُ: أنّهم قالوا: يُقصدُ بالأثوابِ الكثرةُ كَما يُقصدُ بأبنيةِ أقلّ العددِ أكثرُ العددِ مثلَ قَولِنا: (ثلاثةُ أرجلٍ)، لَمْ يَأْتِ فيه جمعٌ كثير اجتِزاءٌ (٢) بالقليل (٣) عن الكثير.

قالوا: فإذا قصدنا بالأثوابِ الكثرة و إن كانَ بناؤُه القِلّة عَلى مَا في كَلامِهِمْ سَقَطت المسَأَلة.

 ⁽١) البيت لكثير عزة في ديوانــه ٣٤٣ وانظـر الخصائص ٣/ ٢٧ وهو في الصاحبي ٢٥٨ بلا نسبة برواية (يكنّ الأَدْنى).

واعتمد محقق الديوان في تخريج البيت على وروده عند ابن جني، وألحقه بذيل قصيدة مطلعها: أمن آل سلمى دمنة بالذنائب إلى الميث من يمان ذات المطارب

والشاهد في البيت مجيء لفظ النساء يدل على جمع أقل من عشرة.

⁽٢) في الأصل (اجتزانا).

⁽٣) في الأصل (بالعلل).

مسألة (٤١١)

قالَ سيبويهِ: (ما جاءت حاجَتُكَ)، بمعْنى (صارت)، فَأَثْبت ضميرَ (ما)؛ لأنّه هو الحاجَةُ (۱)، و مثلهٔ (۱)، و الا يجوزُ: (عسَى زيدٌ قائماً)، و كما نوّنوا (لَدُن) مَع (غُدُوَةٍ) (۱).

يقالَ: فَقَدْ نُوِّنَتْ مَعْ غَيْرِ (غُدُوَةٍ) فِي قَوْلِه [سبحانه]: ﴿مَن لَدَن حَكَيْمٍ عَلَيْم ﴾ (٤) ؟ فالجوابُ أَنّه أَرادَ (٥): وكَما نصَبُوا (لَدُنْ) مَعْ (غَدْوَةٍ)، هذا الذي يُراد في قولهم: (١٦) (لَدُن غُدْوَةً) و لا يَقولُونَ: (لَدُنْ عَشيّةً) (٧).

و لا يصح أَنْ تنصِبَ (غُدُوةً) إِلاّ أَنْ تُقدّر النّونَ في (لَدُن) تقدير التنوين، و تُقدّرُ الحركات التي قبلها تقدير حركاتِ الإعرابِ حتى تشبه (ضارب) و (ضارباً)، ينتصب (غُدُوةً) بهذا الشّبَه.

* * *

آخر المسائل المنثورة و الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله علقها لنفسه الفقير إلى رحمة ربه أحمد بن تميم بن هشام اللبلي بالمحروسة بغداد أتم نسخه، و كان فراغه من نسخه ليلة الثلاثاء الثاني من شهر رجب من سنة خمس عشرة وستمائة

و الحمد لله رب العالمين.

* * *

⁽١) بعده في الأصل (ورب شيء).

⁽٢) (ومثله) غير واضحة في الأصل.

⁽٣) أقوال سيبويه متتابعة في الكتاب ١/ ٥٠-٥١ وانظر منثور الفوائد ٥١.

⁽٤) النمل ٦.

⁽٥) يقصد سيبويه وانظر قوله في الكتاب ١/١٥.

⁽٦) في الأصل (يريد).

⁽٧) ابن يعيش ٢/٤.



الهمارس العامة

فهرس الآيات القرآنيّة.

فهرس الحديث النبوي.

فهرس الأشعار.

فهرس الأعلام والقبائل.

فهرس اللغة.

فهرس الأمثال والأقوال والنّماذج النّحويّة.

قائمة المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

* * *

فهرس الآيات القرآنية

رقم المسألة	رقم الآية	السورة	الآيـــة	الرقم
149	١.	البقرة	(بما كانوا يكذبون)	1
747	٦٨	البقرة	﴿عوانٌ بين ذلك﴾	۲
4 + 8	19	البقرة	﴿ وَلِمَا جَاءُهُمُ كَتَابٌ مِنْ عَنْدُ اللهِ مُصَدِّقًا	٣
			لما معهم، وكـانوا مـن قبـل يسـتفتحون	
			على الذين كفروا﴾	
7 . 8	19	البقرة	﴿فَلَمَا جَاءُهُمُ مَا عَرَفُوا كَفُرُوا بِهُۗ	٤
104	1.7	البقرة	﴿وما يعلمان من أحد﴾	٥
104	1.7	البقرة	﴿إَمَا نَحْنَ فَتَنَهُ فَلَا تَكَفَّرُ ﴾	٦
104	1.4	البقرة	﴿فلا تكفر فيتعلمون	٧
117	170	البقرة	﴿ولو يرى الذين ظلموا إذ يسرون	٨
			العذاب	
. 194	118	البقرة	﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرُ لَكُمُ	٩
717				
AY	708	البقرة	﴿لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة﴾	١.
177	475	البقرة	(الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار	11
			سرأ وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم	
			ولا خوف عليهم ولا هم يجزنون)	
119	١٨٠	آل عمران	﴿ وَلا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله	17
			من فضله هو خيراً لهم،	

18	74	النساء	(حرمت عليكم أمهاتكم)	۱۳
18	78	النساء	﴿كتاب الله عليكم﴾	١٤
77.	117	المائدة	﴿أَأَنت قلت للناس﴾	10
79.	18	الأنعام	﴿وأمرت أن أكون﴾	17
101	77	الأنعام	﴿يا ليتنا نـرد ولا نكـذب بآيـات ربنــا	١٧
			ونكون من المؤمنين﴾	
19.	1.9	الأنعام	﴿وما يشعركم أنها إذا جاءت لا	١٨
			يؤمنون)	
۸۳	71	الأعراف	﴿إِنِي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾	19
777	97	الأعراف	﴿أَفَأُمن أَهِلِ القرى﴾	۲.
7.7	٧	الأنفال	﴿ وَإِذْ يَعْدُكُمُ اللهِ إِحْدَى الطَّائِفَتِينَ أَنَّهَا	11
			لكم	
198	١٨	الأنفال	﴿ذَلَكُم وأَن الله موهن كيد الكافرين﴾	**
4.4	٥٤	التوبة	﴿وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا	74
			أنهم كفروا بالله	
7.0	74	التوبة	﴿ أَلَمْ يَعْلُمُوا أَنَّهُ مُـنَ يُحَادِدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ	4 8
			فأنّ له نار جهنم)	
79.	۲۷،	يونس	﴿وأمرت أن أكون﴾	40
	1 + 8			
7.7	**	هود	﴿ لا جسرم أنسهم في الآخسرة هسم	77
			الأخسرون﴾	
٧٢	111	هود	﴿وَإِنْ كُلاُّ لَمَا لَيُوفِينَهُم	27
**	٨٢	يوسف	﴿واسأل القرية﴾	
179	97	يوسف	﴿لا تثريب عليكم اليوم﴾	44
141	41	الرعد	﴿ ولو أن قرآناً سيرت به الجبال أو	4.

			قطعت به الأرض أو كُلَّم به الموتى﴾	
171	41	إبراهيم	﴿قُـلُ لَعبُـادِي الذِّيــن آمنــوا يقيمــوا	41
			الصلاة﴾	
10.	٤٦	إبراهيم	﴿وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال﴾	44
189	7 8	النحل	﴿ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين﴾	44
191	11.	الكهف	﴿يُوحِي إِلَيْ أَنْمَا إِلْهَكُمْ إِلَهٌ وَاحِدُ	45
171	79	مريم	﴿ثُم لننزعن من كل شيعةٍ أيهم أشد﴾	40
٤٨	90	مريم	﴿وكلهم آتيه يوم القيامة فردا﴾	47
77	75	طه	﴿إِنَّ هذان لساحران	27
٤.	77	الأنبياء	﴿وقالوا اتخذ الرحمن ولـدأ سبحانه بــل	٣٨
			عباد مكرمون	
197	74	المؤمنون	﴿وَأَنْ هَذَهُ أَمْتُكُمُ أَمَّةً وَاحِدُهُ	49
174	0	الحج	﴿لنبيّن لكم ونقرّ في الأرحام﴾	٤٠
190	7.	الحج	﴿ذَلَكُ وَمَنَ عَاقَبِ بَمْثُلُ مَا عَوْقَبِ﴾	٤١
100	74	الحج	﴿ أَلَمْ تَو أَنَ اللهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءُ مَاءً	24
			فتصبح الأرض مخضرة)	
4.5	40	المؤمنون	﴿أيعدكـم أنكـم إذا متـم وكنتـم ترابـــاً	24
			وعظاماً أنكم مخرجون﴾	
4.1	۲.	الفرقان	﴿وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنّهم	٤٤
			ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق﴾	
۲۷، ۸3۱	23	الفرقان	(إن كاد ليضلنا عن آلهتنا)	20
113	٦	النمل	(من لدن حكيم عليم)	27
18	٨٨	النمل	﴿وترى الجبال تحسبها جامدةً وهـي تمـرّ	٤٧
			مرّ السحاب صنع الله ﴾	
79.	91	النمل	﴿وأمرت أن أكون﴾	٤٨

77.	٣	السجدة	﴿أُم يقولون افتراه﴾	٤٩
	٨	الأحقاف		
110	40	الأحزاب	﴿وَإِذْ تَقُــُولَ لَلَّــٰذِي أَنْعُــَمُ اللهُ عَلَيْـــهُ	۰ ٥
			وأنعمت عليه	
۲.۳	41	یس	﴿أَلَمْ يَرُوا كُمْ أَهْلَكُنَّا قَبْلُهُمْ مِنْ قَـرُونَ	01
			أنهم إليهم لا يرجعون	
777	14	الصافات	﴿أَو آباؤنا الأولون﴾	07
798	1.0	الصافات	﴿وناديناه أن يا إبراهيم قلد صدقت	04
			الرؤيا)	
449	٦	ص	﴿وانطلق الملأ منهم أن امشوا﴾	٥٤
498	٤٦	الزمر	﴿قُلُ اللَّهُمُ فَاطْرُ السَّمُواتُ وَالْأَرْضُ﴾	00
771, 577	78	الزمر	﴿ أَفْغُــيرَ الله تَــامرُونِي أَعْبِــد أَيْــها	07
			الجاهلون)	
117	٧٣	الزمر	﴿حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال	٥٧
			لهم خزنتها﴾	
977	١.	غافر	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَنَادُونَ لَمَّتَ اللَّهُ أَكْـِبُر	٥٨
			من مقتكم أنفسكم إذ تدعون	
184	٤٨	فصلت	﴿وظنوا ما لهم من محيص﴾	09
171	01	الشوري	﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيــاً	7.
			أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً﴾	
771	01	الزخرف	﴿ أَلِيسَ لِي ملك مصر وهذه الأنهار	17
			تجري من تحتي أفلا تبصرون﴾	
771	0 7	الزخرف	ام أنا خيرًا	75
٣٨	٥	الدخان	﴿أُمْرُأُ مِنْ عَنْدُنَّا﴾	74
۲۲، ۸۳	17	الأحقاف	﴿وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً﴾	78

۸۳، ۲۶	74	الذاريات	﴿وإنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾	70
6197	1.	القمر	﴿فدعا ربه أني مغلوبُ فانتصر﴾	77
717,097				
777	٤٨	الواقعة	﴿أُو آباؤنا الأولون﴾	77
148	٨٩	الواقعة	﴿فَأَمَّا إِنْ كَسَانَ مَسَنَ الْمَقْرِبَسِينَ فَسَرُوحِ	٨٢
			وريحان﴾	
178	11 61 .	الصف	(هل أدلكم على تجارة تنجيكم من	79
			عذاب أليم تؤمنون بالله الله	
178	17	الصف	﴿يغفر لكم ذنوبكم	٧.
1.4	٨	الجمعة	﴿قُلُ إِنَّ المُوتُ السَّذِي تَفْـرُونَ مَنَّهُ فَإِنَّهُ	٧١
			ملاقيكم﴾	
٧٢	۲.	الملك	﴿إِنَّ الْكَافُرُونَ إِلَّا فِي غُرُورُ﴾	٧٢
171	O	القلم	(فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون)	٧٣
18.	70.19	الحاقة	(کتابیه)	٧٤
181,18.	77, 77	الحاقة	﴿حسابيه﴾	٧٥
740	1	الإنسان	(هل أتى على الإنسان حين من الدهر)	٧٦
74.	37	الإنسان	﴿ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً﴾	٧٧
149	1.7	النبأ	(عم يتساءلون عن النبأ العظيم)	٧٨
١٣٨	٤	الفجر	﴿والليل إذا يسر﴾	V9
110	V	العلق	(أن رآه استغنی)	۸.
٤٧	17,10	العلق	﴿بالناصية ناصية كاذبة﴾	۸١
181.18.	1.	القارعة	﴿ماهيه﴾	٨٢
1 / •	١	قريش	﴿الإيلاف قريش﴾	۸۳
1 V •	۴	قريش	﴿فليعبدوا رب هذا البيت﴾	18
707	1.1	الإخلاص	﴿قل هو الله أحد الله الصمد	V0

فهرس الحديث النبوي

الحديث الرقم رقم المسألة ١ ما من أيام أحب إلى الله العمل منه في عشر ذي الحجة 01 فهرس الأشعار الرقم رقم القائل المتسلسل المسألة طلبوا صلحنا ولات أوان أبو زبيد الطائي 111 ٤. فأجبنا أن ليس حين بقاءً فكسوت عاري جنبه فتركته 41. ۲ AV جذلان جاد قميصه ورداؤه تركتني حين لا مال أعيش به 40 أبو الطفيل 1.8 ٣ وحين جنّ زمان الناس أو كليا 11 (رجل من [هذا لعمركم الصغار بعينه] 44 ٤ لا أم لي أن كان ذاك ولا أب مذحج، همام بن مرّة، ابن أحمر، رجل من عبد مناف...) بثينة من آل النساء وإنما 1.7 كثبر ٥ 113 يكن للأدنى لا وصال لغائب

[يدلُّ على محصّلة تبيت]

49

عمرو بن

قنعاس

11.

ألا رجلاً جزاه الله خبراً

٦

٧٨	7 8	ذو الرمّة	كأن أصوات من إيغالهن بنا	٧
			أواخر الميس ِأنقاض الفراريج	
108	٤٨	المغيرة بن حنباء	سأترك منزلي لبني تميم	٨
			وألحق بالحجاز فأستريحا	
۸۱	77	سعد بن مالك	من صد عن نيرانها	٩
			فأنا ابن قيس لا براځ	
٦	٣	الراعي النميري	دأبت إلى أن ينبت الظل بعدما	١.
			تقاصر حتى كاد في الظل بمصحُ	
٦	٤	الراعي النميري	وجيف المطايا [11
			[
٥٧	1 8	أبو ذؤيب	فإن تمس في قبر برهوة ثاويا	17
			أنيسك أصداء القبور تصيح	
۸١	**	العجاج	تالله لولا أن يحشى الطبّخ	۱۳
			بي الجحيم حين لا مستصرخ	
98	47	كعب بن جعيل	لنا مرفد سبعون ألف مدحج	١٤
			فهل في معد فوق ذلك مرفدا	
90	37	ابن الزبير	[أرى الحاجات عند أبي خبيب	10
		الأسدي	نكدن] ولا أمية في البلاد	
177	٥٤	طرفة	[ولكن مولاي امرؤ هو خانقي	17
			على الشكر والتسآل] أو أنا مفتد	
٧.	١٨	النابغة	[ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه]	۱۷
			وما أحاشي من الأقوام من أحد	
٦	۲	النابغة	[مقذوفة بدخيس النحض بازلها]	۱۸
			له صريف صريف القعو بالمسد	

۱٦٣	٥٦	طرفة	[ولست بحلال التلاع مخافة]	19
			ولكن متى يسترفد القوم أرفد	
171	٥٨	طرفة	ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى	۲.
			وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي	
317	19	النابغة	مهلاً فداءٍ لك الأقوام كلهم	71
			وما أثمر من مال ومن ولد	
377	VV	(رجل من عبد	لا أب وابناً مثل [مروان] وابنه	77
		مناة)	إذا هو بالحجد ارتدى وتأزرا	
1.7	٣٨	الفرزدق	لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها	74
			إلي لامت ذوو أحسابها عمرا	
97	41	(جرير)	[يا صاحبي دنا الرواح فسيرا]	7 8
			لا كالعيشة زائراً ومزورا	
70.	٧٢	(خداش بن	فإنك لا تبالي بعد حول	40
		زهير) جرير	أظبي كان أمك أم حمار	
7.0	٣	الفرزدق	[فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	77
			إذ هم قريش] وإذ ما مثلهم بشر	
778	77	ذو الرمة	فيا مي هل يجزى بكائي بمثله	27
			مرارأ وأنفاسي إليك الزوافر	
70.	٧١	الفرزدق	أسكران كان ابن المراغة إذ هجا	44
			تميماً بجوف الشام أم متساكر	
09	10	(لبيد)	لو كان غيري سليمي اليوم غيره	44
			وقع الحوادث إلاّ الصارم الذكر	
٣.٧	٨٥	(العرجي)	يا ما أمليح [غزلاناً شدَنّ لنا	۳.
			من هؤليائكن الضال والسمر]	

;

Λŧ	4.	(جرير)	يا تيم تيم عدي لا أبالكم	41
			[لا يلقينكم في سوأة عمر]	
٦	٧	جرير	تضحى الرياح لها حنانة حذراً	44
			سوف الروائم بواً بين أظآر	
447	97	النابغة	إنا اقتسمنا خطتينا بيننا	٣٣
			فحملت برة واحتملت فجار	
٧٨	70	الفرزدق	كم عمة لك يا جرير وخالة	37
			فدعاء قد حلبت علي عشاري	
417	99	النابغة	متكنفي جنبي عكاظ كليهما	30
			يدعو بها أولادها عرعار	
411	91	(أبو النجم	قالت له ريح الصبا قرقار	41
		العجلي)	فاختلط المعروف بالإنكار	
410	9.	الفرزدق	على عمائمنا يلقي وأرحلنا	٣٧
			علمی زواحف تزجّی مخها ریر	
410	97	(ابن الرقيات)	يا عين بكي واكف القطر	٣٨
			ابن الحواري العالي الذكر	
777	٧٨	(العجاج)	جاري لا تستنكري عذيري	49
			[سعيي وإشفاقي على بعيري]	
751	00	(حسيل بن	لم يك الحق على أن هاجه	٤٠
		عرفطة)	رسم دار قد تعفى بالسرر	
VV	71	/	لا تصحبن بعدنا عجوزا	٤١
			إن العجوز خبة جروزا	
۲۷.	٧٩	رؤبة	إما تريني اليوم أم حمز	27
			قاربت بين عنقي وجمزي	

Y • V	70	(الأسود بن	أحقاً بني أبناء سلمي بن جندل	24
		يعفر)	وعيدكم إياي وسط المجالس	
٧٨	22	(أنس بن زنيم)	کم بجود مقرفاً نال العلى	٤٤
			وكريماً بخله قد وضعه	
YA •	٨٢	(عبد الرحمن بن	إني رأيت من المكارم حسبكم	٤٥
		حسان)	أن تلبسوا حر الثياب وتشبعوا	
187	57	العباس بن	أبا خراشة أما أنت ذا نفر	27
		مرداس)	فإن قومي لم يأكلهم الضبع	
07	14	حسان	ظننتم بأن يخفى الذي قد صنعتم	٤٧
			وفينا رسول عنده الوحي واضعه	
۸۳	44	/	بكت جزعاً واسترجعت ثم آذنت	٤٨
			ركائبها ألا إلينا رجوعها	
٦	٥	العجاج	ناج طواه الأين مما وجفا	89
			طي الليالي زلفا فزلفا	
			سماوة الهلال حتى احقوقفا	
441	97	(رؤبة)	[يا ليت حظي من جداك الضافي]	0 •
			والخير أن تنزلني كفاف	
414	۸۸	/	قد أقبلت عزة من عراقها	01
			ممدودة الرجل بخاق باقها	
417	9 8	(متمم بن	فلو كان البكاء يرد شيئاً	07
		نويرة)	بكيت على بجير أو عفاق	
417	90	(متمم بن	على المرأين إذ هلكا جميعاً	٥٣
		نويرة)	لشأنهما بشجو واشتياق	
170	٥٧	(زهير)	ومن لا يقدم رجله مطمئنة	٥٤
			فيثبتها في مستوى الأرض يزلق	

41.	٨٦	(رؤبة)	كأن أيديهن بالقاع القرق	00
			أيدي جوار يتعاطين الورق	
109	01	ذو الرمة	فإنك من عشر وعشر مناخة	٥٦
			لدى بابه أو تهلكي في الهوالك	
٩	٨	/	وداهية من دواهي المنو	٥٧
			ن ترهبها الناس لا فالها	
77.	77	(الأخطل)	كذبتك عينك أم رأيت بواسط	٥٨
			غلس الظلام من الرباب خيالا	
177	04	الأعشى	إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا	09
			أو تنزلون فإنا معشر نزل	
171	24	زهیر	صحا القلب عن سلمي وأقصر باطله	7.
			[وعري أفراس الصبا ورواحله]	
277	۸١	الأعشى	في فتية كسيوف الهند قد علموا	17
			أن هالك كل من يحفى وينتعل	
307	٧٣	(هشام أخو ذي	هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها	77
		الرمة)	وليس منها شفاء الداء مبذول	
777	٧٤	(کثیر)	لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها	٦٣
			وأمكنني منها إذن لا أقيلها	
٧٧	19	(عدي بن زيد)	فليت دفعت الهم عني ساعة	78
			فبتنا على ما خيلت ناعمي بال	
1.	٩	(لبيد)	فأرسلها العراك ولم يذدها	70
			ولم يشفق على نغص الدخال	
79	17	(أبو قيس بن	لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت	77
		الأسلت)	حمامة في غصون ذات أوقال	

٦	٦	(أبو كبير	ما إن يمس الأرض إلا منكب	77
		الهذلي)	منه وحرف الساق طي المحمل	
171	٤٤	(امرؤ القيس)	قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل	٦٨
			[بسقط اللوى بين الدخول فحومل]	
109	٥٠	كعب بن سعد	وما أن للشيء الذي ليس نافعي	79
		الغنوي	ويغضب منه صاحبي بقؤول	
41	17	(عمرو بن	الحرب أول ما تكون فتية	٧.
		معدي كرب)	تسعى بزينتها لكل جهول	
۲.,	77	كثير	أراني ولا كفران لله إنما	٧١
			أؤاخي من الأقوام كل بخيل	
79	14	/	وتداعى منخراه بدم	Y Y
			مثل ما أثمر حماض الجبل	
VV	77	(الأعرج المعني)	إنا بنو ضبة أصحاب الجمل	٧٣
			[ننعى ابن عفان بأطراف الأسل]	
177	07	(الحصين بن	لولا رجال من رزام أعزة	٧٤
		حمام)	وآل سبيع أو أسوءك علقما	
494	1.1	(لبيد)	باكرت حاجتها الدجاج بسحرة	٧٥
			لأعلُّ منها حين هب نيامها	
124	09	(الحطيئة أو	[والشعر لا يسطيعه من يظلمه]	٧٦
		رؤبة)	يريد أن يعربه فيعجمه	
14.	٤٥	الفرزدق	فستعلمون إذا نطقت بمحجتي	٧٧
			آيًا وأي بني زبينة أظلم	
17	11	(عبد الرحمن بن	وإن بني حرب كما قد علمتم	٧٨
		حسان)	مناط الثريا قد تعلت نجومها	

101	٤٩	المتوكل الليثي	لا تنه عن خلق وتأتي بمثله	4
			عار عليك إذا فعلت عظيم	
240	٧.	(الجحاف	أبا مالك هل لمتني مذ حضضتني	٨٠
		السلمي)	على القتل أم هل لامني لك لائم	
4.4	45	كثير	ما أعطياني ولا سألتهما	۸١
			ألا وإني لحاجري كرمي	
791	۸۳	الفرزدق	أتغضب إنْ أذنا قتيبة حزتا	٨٢
			جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم	
101	٤٧	(الفرزدق)	وما أنت من قيس فتنبح دونها	۸۳
			ولا من تميم في الرؤوس الأعاظم	
111	٤.	(أبو وجزة)	العاطفون تحين ما من عاطف	٨٤
			[والمطعمون زمان أين المطعم]	
771	٦٧	ذو الرمة	فيا طيبة الوعساء بين جلاجل	٨٥
			وبين النقا آأنت أم أم سالم	
۱۸۰	7.	زهير	ومن هاب أسباب المنايا ينلنه	۲۸
			[ولو نال أسباب السماء بسلم]	
17	١.	عمرو بن كلثوم	[صددت الكأس عنا أم عمرو]	۸٧
			وكان الكأس مجراها اليمينا	
7.0	78	رؤبة (ابن	[رؤبة والعجاج أورثاني]	٨٨
		رؤبة)	بحران إذ ما مثلهما بحران	
410	91	(زهير)	[كأن صريف نابيه إذا ما	٨٩
			أمرهما] ترنم أخطباني	
710	94	(النابغة	فظل لنسوة النعمان منه	9.
		الجعدي)	على سفوان يوم أروناني	

777	٦٨	(أفنون التغلبي)	أنى جزوا عامراً سوأى بفعلهم	91
			أم كيف يجزونني السوأى من الحسن	
777	79	(أفنون التغلبي)	أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به	97
			رئمان أنف إذا ما ضن باللبن	
774	٧٥	(المثقب)	دعي ماذا علمت سأتقيه	94
			ولكن بالمغيب فنبئيني	
1.0	40	(جرير)	[ما بال جهلك بعد الحلم والدين]	9 8
			وقد علاك مشيب حين لا حين	
٢٣٦	1	(عبد بني	وراهن ربي مثل ما قد ورينني	90
		الحسحاس)	وأحمى على أكبادهن المكاويا	
199	11	عمرو بن	أبلغ الحارث بن ظالم الموعدا	97
		الأطنابة)	والناذر النذور عليا	
199	11	(عمرو بن	أنما تقتل النيام ولا تقــ	97
		الأطنابة)	تل من كان ذا سلاح كميا	
0	١	(العجاج)	أطربا وأنت قنسري	9.1
			[والدهر بالإنسان دواري]	
٧٧	۲.	/	يا ليت أيام الصبا رواجعا	99
171	۸.	(أبو النجم	في لجة أمسك فلاناً عن فل	1
		العجلي)		
1 • 8	٣٦	(العجاج)	حنت قلوصي حين لا حين محن	1 • 1
114	23	(خطام	[وصاليات] ككما يؤثفين	1.7
		المجاشعي)		
90	٣٣	/	لا هيثم الليلة للمطي	1.4

فهرس الأعلام والقبائل

الاسم	الرقم
الأخفش / سعيد بن مسعدة ٨٢ ، ١١٨ ، ١٢٨ ، ١٧٩ ، ١٩٣ ،	1
3 • 7) 0 • 7) 0 17) 177 , 777)	
177, 737, 737, 737, 677,	
٧٩٢، ٢١٣، ٢٧٣، ٩٨٣،	
٤٠٩،٤٠٨	
الأصمعي / عبد الملك بن قريب	۲
الأعشى / ميمون بن قيس	٣
أهل الحجاز	٤
أهل النحو	٥
البغداديون البغداديون	٦
مّیم ۳۳۰٬۵۷	٧
الجرمي أبو عمر / صالح بن إسحاق ٢، ٤٠، ٢٦، ٥٣، ٦١، ٦٢، ٦٧،	٨
۹۲، ۳۷، ۱۱۱، ۱۱۱، ۱۱۱، ۱۱۵، ۱۱۵،	
۸۶۱، ۹۰۱، ۱۸۳ د ۱۸۰ مرا، ۲۰۶	
٥٠٠، ٧٠٠، ١٩٠٠، ٣٤٣،	
۵۷۲، ۲۸۳	
جرير بن عطية ٢٥٠،٦	٩
بنو الحرث	١.
حسان بن ثابت الأنصاري	11
الخليل بن أحمد الفراهيدي ٢، ٥٣، ٧٢، ١١٠، ١٢٩، ١٤٦،	17

151, 771, 191, 591, 177,		
777, 207, 257, 227, 0.7,		
177, 107, 117		
901, 177, 357	ذو الرمة	۱۳
Y . 0	رؤية	1 &
498	الزجاج / أبو إسحاق إبراهيم بن السري	10
۱۸۰،۱٦٥	زهیر بن أبی سلمی	١٦
77, 77,	أبو زيد / سعيد بن أوس	١٧
7, 5, 51, 83, 70, 15, 75,	سيبويه / عمرو بن عثمان	١٨
۶۲، ۲۷، ۲۸، ۲۲۱، ۳۰۱،		
771, 011, 3.7, 7.7, .17,		
737, 737, 737, 737, 807,		
۲۲۲، ۲۲۲، ۱۸۲، ۲۳۳، ۳۵۰،		
777, 777, 377, PAT, 3PT,		
٤٠١، ٤٠٨، ٤٠٤		
٣٧٤ ، ٥٧٥ ع٣٣	ابن السراج / أبو بكر	19
1 • 8	أبو الطفيل	۲.
777, 017, 797	أبو الطيب	71
111, 557, 757, 757, 557,	أبو العباس/ محمد بن يزيد المبرد	77
478		
101	عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي	74
٦	العجاج	4 8
1, 7, 7, 8, 1, 77, 37, 07,	أبو علي الفارسي	40
.3, 13, 73, 73, 33, 10,	-	
15, 14, 44, 18, 111, 431,		

. 11, 737, 017, 777, 387

70. AV07	أبو عمرو بن العلاء	77
17	عمرو بن كلثوم	**
49	عیسی بن عمر	44
۸۷، ۲۰۱، ۳۰۱، ۵۰۲، ۲۰۰،	الفرزدق	79
197,017		
VV	قطرب / علي بن المستنير	۳.
٤١٠، ٣٠٢، ٢٠٠	كثير	41
1 1 1	الكسائي	44
PF, WY, 0V, 1V1, 3+3	المازني أبو عثمان	44
٢، ١٤، ٢٠٠	النابغة	45
13, 751, 751, 507, 607	يونس بن حبيب	40

* * *

فهرس اللّغة

رقم المسألة	الكلمة	الرقم	رقم المسألة	الكلمة	الرقم
		ــزة	الهم		
٤٠٤ ،٣٦٩	إبراهيم	4	٣٨.	آخو	١
٤٠٤	أبيره	٤	474	ابن	٣
174	أجوءك	٦	44.	اثنا عشر	٥
474	احرنجم	٨	279	أحاد	٧
٣٨٠	أخر	1.	737, 777,	أحمر	٩
			٣٨٢		
۳۸۲	أخضر	17	٣٨٠	أخرى	11
419	أخول	1 8	710	أخطبان	14
184	أدر	17	784	أداهم	10
727	أذرعات	١٨	737, 337	أدهم	١٧
754	أربع	۲.	٣٠٨	إرأ	19
444	أساود	77	478	أرمي	71
474	استضرب	7 8	٣٨٢	استخرج	74
419	إسحاق	77	٣٨٢	استقل	40
٤٠٤	إسماعيل	44	۳۸۳	اسم	27
ለለግ، የለግ،	أسيود	4.	۶۰۱،۳۸۹	أسود	44
٤٠٢					
454	أشاعرة	44	ለለግ، የለግ،	أسيد	41
			٤٠٢		

474	اضرب	48	454	أشعري	٣٣
***	أعيمي	41	4.1	أعمى	40
737	أفعل	47	419	أفضل	40
٤٠١	أقؤس	٤٠	471	أفلس	49
٤٠١	أقيس	23	٤٠١	أقيئس	٤١
477	أكلب	٤٤	17.	ٱكْرمَه	24
114	إلينا	٤٦	47.	ٳڵ	٤٥
٣٣٨	أمس	٤٨	117	إلي	٤٧
471	أمّا	0 •	۸٧	امرؤ	89
777, 077	أنت	07	409	إمّا	01
709	إنما	٥٤	47	انطلق	٥٣
780	أول	70	111	إنني	٥٥
٤٩	إيّاك	٥٨	811	أيادي سبا	٥٧
٤٩	ٳێٵؽؘ	7.	٤٩	إيّاه	٥٩
		_اء	الب		
414	بادي بدا	77	14	باب المدينة	71
118	بذي تسلم	78	140	باع	74
٤٠٤	بريهيم	77	٤٠٤	بُرَيه	70
44.	بصري	٦٨	TOA	بزيدٍ	٦٧
4.9	بعلبك	٧.	779, P77	بعد	79
٤ • ٤	بَقَّم	٧٢	70	بعيداً منك	٧١
VV	بلهجيم	٧٤	VV	بلحرث	٧٣
٣٨٨	بیت	٧ ٦	٣٩	بنات الوبر	٧٥
211	ين ين	٧٨	44.	بيطر	٧٧

		اء	الت		
400	تأبط شرآ	۸.	١٣٨	تالك	٧ ٩
491	تغلبي	٨٢	377	تأبطيّ	۸١
471	تنضب	٨٤	771,177	تلك	۸۳
18.	تَهْلَلُّ	۲۸	710	تهآم	٨٥
144	تي	٨٨	408	تولب	۸٧
		اء	الث		
٤١٠،٣٥٠	ئلاثة	9.	TV9 . TO .	اللاث	٨٩
441	تمانية	94	441	تّمان	91
297	تُمْنِي	9 8	444	ئمان <i>ي</i>	94
441	تُمَينية	97	441	تُمَينة	90
			441	أثناء	97
		<u></u>	الجي		
337	جبال	99	778	جائيا	91
*V 7	جبل أرمام	1.1	777, 077	جبروت	١
790	جحمرش	1.4	***	جحاجحة	1.7
1.3, 644	جدول	1.0	٤٠١	جداول	1 • 8
1.3, 644	جديل	١.٧	1.3, 644	جُديول	1.7
441	جلاجل	1 • 9	1573 187	جعفر	۱۰۸
444	جَمَزى	111	471	جلوس	11.
401	جنوب	114	444	جَمَزي	117
441	جَوْز	110	٥٠٠، ٧٠٠،	جوار	118
			474		
٤٠١	جيأل	117	441	جويز	
			٤٠١	جيّل	۱۱۸

الحــاء

٧٢	حاحيت	14.	401	حائض	119
40.	حُبارى	177	779	حارث	171
X77, FP7	حُبَنطي	178	٢٣٧، ٠٠٤	حبلي	174
497	حُبَينط	177	40.	حُبيّر	170
٥	حَذار	171	441	حُبيّط	177
749	حرباء	14.	417	حراء	179
337	حسان	147	401	حرور	141
474	حَضَاجر	148	10,337, 1.07	حسن	144
***	حمار حَزابية	147	4.9	حضرموت	140
۷۳۲، ۸۳۲،	حمراء	147	٤٠٠	حمدة	140
137, 737					
737	خُمّاض	18.	779	حمص	149
354	حنيفة	731	٥	حنانيك	181
40	حياتي الدهر	1 8 8	418	حنفي	184
717,717	حيصَ بيصَ	187	444	حيث	180
		اء			
414	الخاز باز	181	17	خارج الدار	187
440	خَباثِ	10.	414	خاق باق	189
419	خس	107	737	خُبّاز	101
411	خمسة عشر	108	٤٠٠	خطايا	104
447	خواتيم	107	***	خيتوص	100
			401	خيراً منك	104
		_دال			
291	دانق	109	11.	داخل الدار	101

404	دَبور	171	48.	دب ً	17.
490	ۮؚۯؘڡ۫ٛڛ	174	P97, 7P9	دِرْحاية	1771
የ ለ٦	دُرَيهم	170	137, 054	درهم	178
304	دلال	177	47.	دفلی	177
717	دنا	179	٣٥٧ ، ٢٧٣	دم	۸۲۱
118	دونكي	1 / 1	447	دوانق	14.
447	دُُوَينق	144	118	دونكه	177
		خال			
177, 77,	ذاءً	140	۸۳۱، ۲۲۱،	ذا	148
			٣٨٣		
١٣٨	ذلك	177	109	ذات الغضب	177
701,789	ذراع	149	١٣٨	ذانك	۱۷۸
447	ذكر	141	781	ذِفري	14.
400	دَوَا	١٨٣	447	ڎؙػؙؽڔ	111
774, 454,	الذي	110	400	دَوُو	118
417					
			441	ذي	711
		راء			
444	رُباعُ	١٨٨	405,450	ربا <i>ب</i>	١٨٧
400	رجل عَباقِية		181.18.	رجل	119
414	الرجل منطلق		455	رجلين	191
171	رَدَّها	198	171,171	رڈ	194
٨٢٢	رَسُول	197	AFY	رُسُل	190
4.4	ره	191	737	رُمّان	197

الـــزاي ۲۰۰ زعفرانة 8.7 2 . 0 ۱۹۹ زعفران ۲۰۲ زُعیفرانی 8.0 8.7 ۲۰۱ زُعيفران زنجي ۲۰۳ زنج 8.7 7.8 8.7 ۲۰٦ زيدك 19 777, 777 ۲۰۵ زید 434 Y . A 150 ۲۰۷ زید بن عمر زينب السين 7.9 277 71. 490 سراويل ۲۱۱ سیرُداح 444 سعلاة 717 749 سُفَيرج سَقَر ۲۱۳ سَفَرجل 8.0 317 8.0 ٢١٥ سُفُيرجل 750 717 8.0 ۲۱۸ سکران ۲۱۷ سکری 137, 337 747 سُمَيْعل سُمَيعيل 8 . 8 719 77. 8 . 8 ۲۲۱ سِنّور 777 الشين شاتم 01 774 710 ۲۲۲ شآم ٢٢٤ شاكي السلاح 45. 770 171 ٢٢٦ شبهك 2 8 شبيهك 777 ٤٤ شدّ ۲۲۸ شتّان 779 117 0 شرحول ۲۳۰ شراحیل 440 1771 240 ۲۳۲ شيرحال 419 شُغُرَ يَغُرَ 744 440 ۲۳٤ شمال 740 401 747 شهداء الص___اد 411 747 455 صالحين 747 صباح مساء

78.

749

صحراء

747

صددك

40

			***	صياقِلة	78.
		اد	الض		
٤٠٨	ضاربان	737	10, 4, 3, 113	ضارب	781
117	الضاربي	7 2 2	٤٠٨	ضاربون	754
V Y	ضَوْضَيْتُ	727	14.	<i>ضر</i> َبَهُ	780
		حاء	الط		
17	طوا	781	401	طامث	787
777	طَيْلِسان	70.	787	طويلة	7 2 9
		اء	الظ		
404	ظريفة	707	707,01	ظريف	101
		ين	الع		
471	عاماً أولاً	408	V Y	عاعيت	704
137,337	عثمان	707	448	عباية	700
٣٨٩	عجيز	YOX	444	عجوز	Yov
490	عُريضِن	77.	444	تحرعار	409
274	عسوا	777	40	عِرَضْني	177
444	عشراء	418	YAY	عسينا	774
789, P37	عقاب	777	747	عَفُرْني	770
٧٢	علاك	AFY	454	عقرب	777
٣٦.		YV •	749	علباء	779
118,44	عليك		118	عليكه	771
124	عليهم		118	عليكي	274
441	عُلَيّ	277	171	عليهي	
411	عمرو	YVA	131, 777	عمر	**

457	عناق	YA •	418	عمرويه	449
414	عنكبوت	717	17.	عنده	111
440	عُنَيّ	3 1 7	171	عنه	717
AFY	عوان	7.7.7	٣.٧	عِه	440
			XTX	عُون	Y A Y
		ن	الغــــ		
499	غزال	79.	113	غُدوة	PAY
۴۸۹	غَزُو	797	499	غُزَيل	791
441	غطاء	397	474	ۼؙؙڗؘؠۜ	794
78.	غوغاء	797	441	غُطَيّ	790
£ £	غيرك	APY	78.	غُوْغُو	444
		اء	الف_		
470	فَساق	*	747	فرزدق	799
			٣٨٦	فُلَيْس	4.1
		_اف	الق		
4.8	قاض	4.4	01	قائم	4.4
140	قال	4.0	01	قاعد	4.5
* 77	قُباء	* • ٧	414	قالى قلا	4.1
401	قَبول	4.4	ለግግን የግግ	قبل	٣.٨
447	قُدام		45.	قد	41.
441	قُدَيديمة	414	Lhh	قَدَم	414
441	قُراسِيَة	410	40	قرابتك	317
40	قربك		777, 777	قر ب	
٣٣٣	قُرقَرى		737	قُرَّاص	
454	قُريشيّات	471	ppp	قَرقَرِي	44.

48.	قطْ	474	78.	قَضْقاض	477
117	قَطْني	440	۳۳۸	قطُّ	377
4.3	قَلَنْسُوة	411	07	قل	777
8.4	قُلَيْنسة	479	۲٠3	قُلَيْسيّة	417
٧٢	قَوْقَيْتُ	441	477	قميص أخلاق	44.
			440	قيل	444
		اف	الك	·	
409	كأنما	377	114	كأنني	444
18.	کرّ	447	454	كُراع	440
404	كريمة	***	33,10,707	كريم	**
447	كساء	.48.	300	كزيد	449
441	كُعَيب	737	٣٨٧	كعب	134
109	كلام الغضب	337	114	كَكَ	454
			114	کَهٔ	450
		_ لام			
117	لدينا	451	٤١١	لَدُن	451
117	لديًّ	489	171	لديهي	257
417	لسان	401	477	لَذي	40.
VV	لعلّي	404	787	لست	401
VV	ليتني	400	440	لَكَاعِ	408
787	ليس	401	787	ليسا	401
الميسم					
80	مثل	409	401	مُتَّعِم	401
111	مثله	411	111.50	مثلك	41.
447	مذاكير	474	447	محاسن	777

401	مُرْضِع	410	747	مرضى	478
377,077,	مساجد	411	801	مُرْمِل	417
477					
777, 737,	مسلمين	419	474	مسلمات	*71
337					
۲	مَشْرُبَة	401	8.4	مُسَيْجِد	**
41.	معدي كرب	٣٧٣	٤٠٠	مَعايا	**
14.	معه	440	137,3	مِعزى	377
474	مَقُود	***	***	مَفرّا	274
401	من زید	444	444	ملاية	**
441	من عنه	41	441	من عليه	٣٨.
117	منّي	444	440	مِنْقاد	474
454	مَهالِبة	440	171	منه	47.5
٤٠٣	مواقيت	441	179	مَه	717
140	مَوْهب	474	٤٠٣	مُوَيْقيت	411
		ون	النـــــ		
470 00	كزال	491	, YY7	ناجين	44.
757	النصرانيين	494	454	نصارى	444
·			419	نوح	498
الهـــاء					
Y & V	هاؤمو	497	Y & V	هاؤم	490
0	هذا ذيك	447	41.	هجرع	441
٣٢٣	هيهات	٤٠٠	١٢٣	همو	499
الــــواو					
744	وراء	8 . 4	110	ودع	٤٠١
				_	

418	وَيْه	٤٠٤	**7	وُرَيئة	٤٠٣
		اء	الي		
709	تخشى	٤٠٦	441	بَيْطُرَ	٤٠٥
110	يَدَعُ	٤٠٨	777	ید	٤٠٧
١٣٨	يغشى	٤١٠	4.1	يغزو	٤٠٩
***	يمان	713	۰۳،۷،۳۰٥	يقضي	113
	. *		٣٨٣		
417	يومَ يومَ	٤١٤	***	يمانيا	814

* * *

.

فهرس الأمثال والأقوال والنّماذج النّحُويّة

رقم المسألة	المثل، القول، النموذج النحوي
7 8	آتيك يوم الجمعة أو يوم السبت أبطؤه
797	آخر ما أقول أن لا إله إلا الله
187,181	أتخرج البادية أنا إنيه
144	أتذكر إن من يأتينا نأتيه
77	أحد وعشرون
Y•V	أحقاً أنك ذاهب
Y • A	أحقُّ أنك ذاهب
119	أحقاً
٣٨	أخذت زكاةً ماله درهماً لكل أربعين درهماً
٣	أخذت هذا هنيئا
٤٨	أخرج الله نفسه
74	أخطب ما يكون زيد قائماً
44	ادخل الرجلُ
٣٩	ادخل زید ا
19.	ادخل السوق أنك تشتري
٣٩	ادخلوا الأول والآخر والصغير والكبير
77	إذا كان غداً فالقني
140	إذا قام زيد كلمتك
187	إذن أظن ذلك
187	إذن أكرمك

۲۳	أرخص ما يكون البر قفيزان وقفيزين
117	اردد ابنك
444	أريد أن أفعل
184	أزيد إنيه
774	أزيدا ضربت أم عمرا
774	أزيداً عندك أم عمرو
8 • 9	أزيداً لم يضربه إلا هو
7 £ 9	أسفيهاً كان زيد أم حليماً
٣٩	أصاب المطر كذا فكذا
179	أضرب أيٌّ أفضل
179	إضرب أياً أفضل
177	اضرب أيَّهم أفضل
117	اضرب الرجل
110	أضربك إذاً زيد منطلق
۲۳	أطيب ما تكون البداوة شهري ربيع
774	أعلمت أيهما عندك
777, 377	أعندك زيد أم عمرو
377	اغفر لنا أيتها العصابة
٦٢	أقل رجل يقول ذاك إلا زيد
Y•V	أكبر ظني أنك منطلق
117	أكرم ابنك
74	أكرم القوم جاءني إلا زيداً
٧٥	أكلوني البراغيث
119	ألا إنه منطلق
177	ألا تنزل بنا نكرمك

ماء أو لبناً	ألا ما
ماء بارداً	ألا ما
ك أو تقضني	ألزمك
ت فعلت فأكرمك	ألست
ت بزيد؟ أزيدٍ	أمررن
نت منطلقاً انطلق معك	أما أنه
جهد رأيي فإنك مقيم	أما ج
حقاً فإنك ذاهب	أما حا
ريدا فإني ضارب	أما زي
يد فمنطلق	أما زي
لسُّمن فسمين	أما ال
صديقاً مصافياً فليس لك	أما ص
لنبلَ فنبيل	أما الن
وم الجمعة فإنك ذاهب	أما يو
أتني آتك	إن تأت
ت قم يقم زيد	إن تقر
الذي فعلت	أنت ا
ظالم إن فعلت	أنت ه
قردة	أنت ق
أن تشده	أنعم أ
ع إليك أن تنفعني	أنقطع
مت جئتك	إن قم
مت لأضربنك	إن قم
ن تذهب خير لك	إنّ أن
باك ضربت	إن إيالا

١٨٦	إن زيداً لقائم
١٠٨	إن زيداً لا قائم ولا قاعد
Y1	إن زيداً منطلق وعمرو
· V1	إن زيداً وعمرو منطلق
Y **	إن في الدار قائماً أخواك
٧٦	إن فيها قائماً أخواك
٧٦	إن فيها قائمان أخواك
٧٥	إن فيها قائمين أخواك
٧٤	إن فيها قائمين أخويك
194	إن لك أن تكرم
191	إن لك هذا وأنك لا تؤذي
194	إن لك لأجرا
**	إن الليلة لهلال
77.	إنها لأبل أم شاء
140	إنهم أجمعون ذاهبون
444	إني لخليق أن تفعل
7.7.	إني مما أفعل كذا وكذا
44	إن يومَ عبد الله أمير زيداً جالس
44	إن يوماً فيه عبد الله جالس زيداً فيه مقيم
44	أن يوماً فيه عبد الله جالس زيدٌ فيه مقيم
781	أولعت بالشيء
317, 597	أول ما أقول أنّي أحمد الله
١٦٨	إيت الأمير لا يقطع اللص
777	إيتني آتك
YVA	إياك أن تفعل

إياك وأن تفعل	274
إياك وزيدا	779
أي من إن يأتنا نعطه نكرمه	121
أيّ مَنْ إن يأتنا نعطه من إن يأته يعطك تأت يكرمك	124
أي من يأتنا يريد صلتنا فنحدثه	127
۔ أيهم تحب فلك	177
أيهم تحب لك	177
أيهم تضرب أو تقتل	744
أيهن فلانة	18
أَيِّي وَأَيِّكَ كَانَ شَرًّا فَأَخْزَاهُ الله	14.
بعت دارك ذراع بدرهم	۳۸
بعت الشاء شاة بدرهم	٣٨
بعت الشاء شاة ودرهماً	٣٨
بعته یدا بید	**
بعضهن منطلقة	148
بكم رجل مررت	۸٠
بمن تمور أمرر	١٧٨
بینت له حسابه باباً باباً	47
تباً له وويلاً له	140
تكلمت ولم تتكلم	171
توشك أن تذهب	YAA
جئت بخمسة عشر	1 . 8
جئت بلا شيء	۸١
- جئتك أنك	198
جئتك الظهر	۲

10.	جئتك لتكرمني
79	جاء زید راکباً
79	جاء رَجُلٌ راکب
77	جاءني أكرم الرجال إلا زيداً
٤٨	جاءني زيد نفسه
٥٣	جاءني زيد وهذا عمرو المحسنان
4.5	جاءني قاض
798,00	جاءني القوم إلا زيدا
09	جاءني القوم إلا زيد
17	جاءني القوم الجماء الغفير
٥٨	جاءني القوم غير زيد
77.	جالس الحسن أو ابن سيرين
٤	جحيش وحده
701	حائضة غدا
٧.	حاش لله
184	حسبت أن لا تقول ذاك
107	حسبته شتمني فأثب عليه
14. (114	حسبك ينم الناس
779	خذه بما عزّ أو هان
٦	خرجت فإذا زيد
٤٨	خرجت نفسه
٥٦	خطيئة يوم لا أعمل فيه
184	خفت أن لا تقول ذاك
44	ادخلوا الأول فالأول
**	دخولي في الدار

الدرهم بيني وبينك	14.
دونك به	118
الذي يأتيني فله درهم	1.4
رأیت زیداً	1 2 1
رأيت زيداً أخاكم	141
رأيت زيداً الطويل	147
رأیت زیداً من زیداً	140
رأيت زيداً وإن في الدار عمرواً الجالسين	٥٣
رأيت عمراً وأخا زيد	140
رأيتك أنت	٤٩
رأيته عاماً أولاً	771,780
رب رجل وامرأته	191
رجع فلان عوده على بدئه	٣٧
رجل في الدار	179
رجل قام	701
رويدك زيداً	00
زيد أبو عبد الله	478
زيد باب الدار	١٨
زید ضارب عمرا	۳.
زيد الظريف	701
زيد من عليه ثوب	441
زيد في الدار قائماً	۳.
زيد في الدار قائم	۳.
زيد قائم	١٨٦
زيد قائم عندك	۳.

٧٨	زید قام
1.4	زيد لا فارساً ولا شجاعاً
١٠٨	زيد لا قائم ولا قاعد
187	زيداً لن أضرب
19	زیداً منی مرأی ومسمعاً
177	زید هل ضربته
180	زيد يقوم
*1	زيد اليوم
٣٧	سادوك كابراً عن كابر
94	سبحان الله رجلاً
119	سُقياً لزيد
7.7	سُلب زید ثوبه
377	سواء علي أقمت أم قعدت
١٦	سير عليه فرسخاً وفرسخين
74.	سیان زید أو عمرو
00	ضارب لزيد أمس
117	ضرب
149	ضربت الذي تحبه
1 8 1	ضربت زیدا أزید نیه
٤٠	ضربت زیداً بل عمراً
V 9	ضربت زیداً رأسه
118	ضربت زيداً وإياك
118	ضربت زيداً وإياي
١	۔ ضربت ضرباً
448	ضربت لزيد

118	<i>ض</i> َرِبتني
117	- ضربني
Y•1	۔ ظننت أن زيداً منطلق
1 & V	ظننت لتقولن ذلك
110	ظَنْتُني
110	ظننت نفسي خارجه
478	عبد الله أبو محمد
117	عجبت من ضرب زید أنت
114	عجبت من ضرب زيد إياك
117	عجبت من ضرب زید هو
7	عسى أن أفعل
777	عسى أن يفعل
7.7.7	عسى زيد أن يقوم
113	عسى زيد قائم
7.7.7	عسى زيد يقوم
577, 113	عسى الغوير أبؤساً
440	عسيت أن أفعل
440	عسيت الفعل
۸۰ ،۷۸ ،۵٤	عشرون درهمأ
۸۰	على كم جذعاً بيتك مبنياً
774	علمت زيداً عندك أم عمرو
774	علمت زيد عندك أو عمرو
184	علمت أن لا تذهب
184	علمت أن لا يدعه
YVA	علمت أنك منطلق

٦	عِلْمٌ عِلْم الفقهاء
114	عليك إياه
118	عليك به
٦	عليه نوح نوح الحمام
0 &	عليها مثلها زيدا
144	عماذا تسأل
451	عُنيت بحاجتك
٤	تحيير وحدِه
٨٤	غلام لزيد
79	غلام من تضرب أضرب
٩	فاها لفيك
٧	فعلته مخافة الشر
700	قائماً كان زيد
717	قال زید: إنك منطلق
119	قاما الزيدان
٤٠	قام إما زيد وإما عمرو
١٨٦	قام زید
181	قام هند
119	قامت هند
٤٠	قام وزیدٌ عمرو
717, 187	قد قاله الناس حتى إنه يقوله
٤	قضهم بقضيضهم
۳۸۰	قضو الرجل
٥٦	قلّ أحد يقول ذلك
٦٢	قلّ رجل يقول ذلك إلا عمرو

١٨٣	قل رجل يقول ذلك إلا زيداً
00	قمت إليه
00	القوم قومك إلا زيد
١٢٣	القوم مُنْحدُرُ الجبل
710	كأن أنك ذاهب
Y9V	كأن أنك قائم
7.7.7	کان زید یقوم
7 & A	کان زید
۲۸۲	كان زيد أن يقوم
700	كان زيد إنْ تقم يقم
1.7	كان زيد لا يقوم أباه
707,307	کان زید منطلق
119	کان زید ہو خیر منك
119	كان زيد هو قائم
119	كان محمد هو العاقل
١٧٦	كان من يأتيني آتيه
797	كتبت إليه أن افعل
1 8 9	كتبت إليه أن لا يقل ذلك
1 8 9	كتبت إليه أن لا يقول ذلك
110	كسوت نفسي
110	كَسَوثْني
787	كل أحسن زيد
7 2 7	کل رجل أفعل
١٨٠	كل رجل يأتيني فله درهم *
179	كلّ يوم لك ثوب

148	كلتهن منطلقة
A•	كم درهم في يدك
٧٨	کم رجال قد رأینا
VA	كم رجلِ آتاني
٧٨	كم رجلُّ أتاني
V9	كم رجلاً رأيت لا رجلاً ولا رجلين
۸۰	كم سنة زيد؟ أثلاثٍ أم أربع
۸.	کم ضربت رجلاً
۸.	كم غلاماً مضروب خمسة أو ستة أعشرون أم ثلاثون
۸.	كم مرة ضربت زيد أعشرون أم ثلاثون أم أربعون
747	لأضربنه أذهب أم مكث
771	لأضربنه أذهب أو مكث
777	لأضربنه أي ذلك كان منه
771	لأضربنه يذهب أو يمكث
1	لا سلام على زيد
1.7	لا سواء
٨٨	لا ضارب زيداً لك
٨٨	لا ضارباً يوم الجمعة لك
٨٨	لا ضارب يوم الجمعة لك
٨٤	لا غلام رجل عندك
٨٧	لأغلام ظريف لك
۹.	لا غلام فيها ظريفاً
٨٨	لا غلام لك
۸١	لا غلام لك في الدار
٨٩	لا غلامين ظريفين لك

لا فيها رجل و غلام	AY
لا فيها رجل ولا غلام	AY
لا قائم إلا زيد	97
لا قائم في الدار زيداً	97
لا كالعيشة عيشة	94
لا مال له قليلاً ولا كثيراً	91
لا مال لكم قليلاً ولا كثيراً	91
لا مثل زید	٨٨
لا محالة أنك ذاهب	Y • A
لا يدي لك بها	٨٤
لا يسعني شيء ويعجز عنك	104
لكن أنك ذاهب	710
لزید ضربت	448
لعل أنك ذاهب	. 110
لعل أنك قائم	79
لقيته فجأة وكفاحاً وعدواً وركضاً	٨
لقيته كفة كفه	*1v
لك الشاء شاة بدرهم	٣٨
لم أضرب أحداً إلا زيداً	71
لن أغزوك	٣١٠
له الشاء شاة ودرهماً	٣٨
له صراخ بكاء ثكلى	٦
له صوت صوت الأسد	٦
له صوت صوت الحمار	٦
له على ألف درهم عرفاً واعترافاً	1 8

٦	له نوح نوح الحمام
Y.0 (1AV	لو أنك جئتني لأكرمتك
144	۔ لو أنه ذهب كان خيراً له
177	لو جاء زید لجاء عمرو
710	لولا أنك جئتني
797,710	ليت أن زيداً منطلق
747	ليت شعري أزيد أفضل أم عمرو
144	ليس له معقول
377	ما أبالي أزيد عندك أم عمرو
777	ما أبالي أقمت أم قعدت
٥٧	ما أتاني أحد إلا حمارا
٦٨	ما أتاني أحد إلا زيداً إلا عمراً
٦٦	ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد
V•	ما أتاني أحد ليس زيداً ولا يكون بكرا
74	ما أتاني إلا أباك أحد
٦٧	ما أتاني إلا أبوك
77	ما أتاني إلا أبوك أحد
777	ما أدري أأذن أو أقام
770	ما أدري أقام أم قعد
777	ما أدري أقام أو قعد
71	ما أظن أحد يقول ذاك إلا زيداً
181	ما أعلم أن فيها إلا زيداً
٦.	ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به
1 7 9	ما تدوم لي أدوم لك
187	ما جئتني فأغضب

٤١١	ما جاءت حاجتك
24	ما جاءني أحد
498	ما جاءني زيد إلا تكلم
498	ما جاءني زيد إلا يتكلم
٤٠	ما جاءني زيد بل عمرو
٤١	ما جاءني زيد ولكن عمرو
24	ما رأيت أحداً
01	ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه إلى زيد
01	ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد
111	ما رأيت منذ أن الله خلقني
701	ما رجل قام
498	ما زيداً إلا ضربت
٦.	ما زيد إلا قائم
441	ما زید قام
71	ما ضربت أحداً ضرب أحداً
71	ما ضربت أحداً يقول ذاك إلا زيداً
448	ما ضربت إلا زيداً
٤٠	ما ضربت زیداً بل عمرو
٤١	ما ضربت زیداً لکن عمراً
71	ما ضربت من القوم إلا زيدا
97	ما في الدار أحد إلا زيداً
404	ما منها أحد خير منك
١٦٣	ما قام زید لکن عمرو
4	ما قدم علينا أمير إلا أنه مكرم لنا
701	ما كان أحد خيراً منك

ما كان فيها أحد خير منك
ما كنت لأقول ذلك
مالي إلا أباك من القوم؟
مالي إلا أبوك من القوم
ما يدريك ولعله
مبرورا مأجورا
متى تقول أنه ذاهب
مذ شُبّ إلى دُبّ
مررت بامرأة حسنة الوجه
مررت ببر قبل قفيزاً بدرهم
مررت برجل إما قائم وإما قاعد
مررت برجل حسبك وكفيك وما شئت من رجل
مررت برجل حسن وجهه
مررت برجلِ خيرَ ما يكون خيرِ منك خيرَ ما تكون
مررت برجلٌ خير منك أبوه
مررت برجل خیر ما یکون
مررت برجل ضارب زید
مررت برجل قائم أبوه
مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين
مررت برجل لا قائم ولا قاعد
مررت برجل مثلك
مررت برجل معه صقر صائد به
مررت برجلين قائم وقاعد
مررت بزيد أخيك وصاحبك
مررت بزید رجل

٤٧	مررت بزید رجل صالح
70	مررت بزيد الطويل
٤١٠،٤٧	مررت بزید نفسه
١٧٨	مررت بزید وعمراً
70	مررت بالطويل
٣. ٤	مررت بقاض
٤٩	مررت بك أنت
٤٨	مررت بكلِّ قائماً
٤٩	مررت بكم أنتم
0 •	مررت بهذا الرجل
0 •	مررت بهذا الظريف
799 .91	مررت به فإذا إنه يقول ذلك
٦	مررت به فإذا صوته صوته
٦	مررت به فإذا صوته
٦	مررت به فصوتٌ صوت الحمار
٤١٠	مررت بهما اثنينهما
٤٩	مررت بهن
**	مروري بزيد
۲	مقدم الحجاج
۲	مقدم خير
184	من أخو زيد وعمرو
411	من رأيت في الدار الظريف
1 8 1	من زیداً
187	من زيد أخوكم
184	من عمراً وأخا زيد

78	من لي إلا أباك صديق
78	من لي إلا أبوك صديقاً
177	من يأتني آته
109	ناقة ذات هلاك
٤	نسيج وحده
£ • V	نعم الرجل نفسه زيد
45	هذا بسرا أطيب منه تمرأ
0	هذا ثوب نسج اليمن
454	هذا ثوب ذراع
٣٣	هذا حلو حامض
٥٢	هذا الرجل معه امرأة ضاربة ضاربته
١٣	هذا زيد حقاً
١٣	هذا زيد الحق
۳1	هذا عاقلاً رجل
١٣	هذا القول ولا قولك
٤٥	هذا مثلك
٣٣	هذا مزُّ مُزُّ
** * * * * * * * * * * * * * * * * * *	هذا وع
4.1	هذا يغزي
474	هذا يقض
118	هذا يوم يُذهب زيد
٥٢	هذه شاة ذات حمل مثقلة به
۸١	هل من رجل
70	هو بعيداً مُنك
١٣	هو زید حقاً

هو زید منطلقاً	44
هو قربك وقرابتك وصددك	70
هو مني مناط الثريا ومنزلة الشفاف	14
هو يغزوك	٣١.
واغلاماه	707
واغلامُ صَاحِبَياه	707
واغُلامياه	707
وامن لا يغزوه	709
وامن لا يعصيه	709
وجدت خَبَرَك أو قصتك أنك صاحب شر	7.1
وجدتك إنما أنت صاحب شر	۲
وزن سبعة	٤
وعدتك الثوب أن أهبه لك	7.7
والله إنه لصادق ووالله	187
والله لأفعلنّ	187
والله لو أن جئتني	771
ولا كرامة ولا مسرة	99
ويلَ زيدٍ وعولَه	7.
يا ذا الجاريةِ الضار يها	٥٢
یا زیدُ	171
يا زيد الظريف	701
یا غلام	707
يا غلامي	707
يا فساق ِ	440
يضربان	711

117	يضربني
117	يضربون
120	يقوم زيد
YAA	يوشك أن يجيء ذا
7 £	يوم الجمعة أو يوم السبت أبطؤه

米米米

قائمة المصادر والمراجع

١ _ القرآن الكريم.

٢ _ الآمدى:

المؤتلف والمختلف، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية

٣ _ الأتابكي: يوسف بن تغري بردى.

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٩.

٤ _ ابن أحمر: عمرو.

شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمع وتحقيق: حسين عطوان، دمشق، مجمع اللغة العربية.

٥ _ الأخطل: غياث بن غوث.

شعر الأخطل، رواية ابن الأعرابي، عني بنشره: أنطوان صالحاني اليسوعي، الطبعة الثانية، دار المشرق، ببروت.

٦ _ الأخفش: سعيد بن مسعدة.

معانى القرآن، تحقيق: د. فائز فارس، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨١.

٧ _ الاستراباذي: رضى الدين.

- ـ شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بــيروت . ١٩٨٢.
- _ شرح الشافية وفيه شرح شواهد الشافية للبغدادي، تحقيق: محمد نور وزميليه، القاهرة، دار الكتب العلمية ١٩٨٢.
 - ٩ ـ الأشموني: علي نور الدين.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٥.

١٠ ـ الأصفهاني: أبو الفرج على بن الحسين.

الأغاني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، بيروت، دار الثقافة ١٩٥٥.

١١ ـ الأصمعي: أبو سعيد عبد الملك بن قريب.

الأصمعيات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هـارون، القـاهرة، دار المعارف ١٩٥٥.

١٢ ـ الأعشى: ميمون بن قيس.

ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق، د. محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٢.

١٣٠ ـ الألباني: ناصر الدين.

صحيح سنن الترمذي باختصار السنة، إشراف زهير الشاويش ومكتب التربية العربي لدول الخليج ١٩٨٨.

١٤ _ امرؤ القيس بن حجر.

شرح ديوان امرىء القيس ومعه أخبار المراقسه وأشعارهم، تأليف حسن السندوبي، الطبعة السابعة، المكتبة الثقافية، بيروت ١٩٨٢.

- ١٥ الأنبارى: عبد الرحمن بن محمد.
- أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البطار، دمشق، المجمع العلمي العربي ١٩٥٧.
- الإنصاف في مسائل الخلاف ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محى الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى عبد الستار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٨٠.
- منثور الفوائد تحقيق، د. حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة بروت ١٩٨٣.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة،

الزرقاء، مكتبة المنار ١٩٨٥.

١٦_ الأندلسي: أبو حيان.

_ البحر المحبط، مطبعة السعادة، مصر ١٣٢٨.

- تذكرة النحاة، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، معروت ١٩٨٦.

١٧ _ الأنصاري: أبو زيد.

ـ النوادر في اللغة، تعليق وتحقيق: سعيد الشرتوني، بيروت، المطبعة الكاثوليكية.

١٨ _ البحتري.

_ حماسة البحتري، تحقيق: كمال مصطفى، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى.

١٩ _ البخاري.

_ صحيح البخاري، تقديم: أحمد محمد شاكر، دار الجيل، بيروت.

۲۰ _ بروكلمان: كارل.

- تاريخ الأدب العربي، نقله عبد الحليم النجار، ط٤، القاهرة، دار المعارف ١٩٧٧.

٢١ ـ البصري.

- الحماسة البصرية، تقديم: مختار الدين أحمد، معهد الدراسات الإسلامية، الهند، عالم الكتب، بيروت.

٢٢ _ البطليوسي: ابن السيد عبد الله بن محمد.

- الاقتضاب، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد الجيد، القاهرة، الهيئة العامة المصرية ١٩٨١.

٢٣ _ البغدادي: عبد القادر بن عمر.

ـ خزانة الأدب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة العامة المصريـة 19۷۹.

ـ شرح أبيات المغني، تحقيق: عبد العزيز رباح وزميله، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق ١٩٨١.

- ٢٤ ـ البكرى: أبو عبيد عبد الله بن العزيز.
- ـ سمط اللآلي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، لجنة التأليف والنشر، القاهرة ١٩٣٦.
- - ٢٥ ـ التبريزي: الخطيب أبو زكريا يحيى بن على.
- - ٢٦ _ التوحيدي: أبو حيان.
- _ الأمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، القاهرة، لجنة التـأليف والنشــر 1989 _ 1988.
 - ٢٧ _ ثعلب: أحمد بن يحيى.
 - _ مجالس ثعلب، شرح وتعليق: عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، القاهرة.
 - ٢٨ ـ الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر.
- _ الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، المجمع العلمي العربي، بيروت ١٩٦٩.
 - ٢٩ ـ الجرجاني: عبد القاهر.
- المفتاح في الصرف، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، إربد ١٩٨٧.
- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢.
 - ٣٠ ـ جرير بن عطية.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، القاهرة، دار المعارف ١٩٦٩.
 - ٣١ _ ابن الجزري: شمس الدين محمد بن محمد العمري.
 - ـ غاية النهاية في طبقات القراء، ط٢، دار الكتب العلمية ١٩٨٠.

- ٣٢ _ جميل بثينة: جميل بن معمر.
- ـ ديوان جميل بثينة، دار صادر، بيروت.
 - ٣٣ ـ ابن جنّى: أبو الفتح عثمان.
- ـ الخصائص، تحقيق: محمد على النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
- ـ سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق ١٩٨٥.
 - ـ اللمع في العربية، تحقيق: د. فائر فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلى، القاهرة ١٩٦٩.
- ـ المنصف في شرح التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، مكتبة الحلبي، القاهرة ١٩٥٤.
 - ٣٤ ـ الجوهري: إسماعيل بن حماد.
- _ الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، 19٧٩.
 - ٣٥ ـ حاجي خليفة.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، عنى بتصحيحه: محمد شرف الدين ورفعت بيلكه، وكالة المعارف ومطبعتها، استانبول ١٩٤٨.
 - ٣٦ ـ ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين.
 - ـ لسان الميزان، ط٢، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٩٧١.
 - ۳۷ _ حداد: حنا.
 - _ معجم شواهد النحو الشعرية، الرياض.
 - ـ ملك النحاة حياته وشعره ومسائله، منشورات جامعة اليرموك ١٩٨٢.
 - ۳۸ _ حسان بن ثابت.
 - ـ ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار صادر، بيروت.
 - ٣٩ _ حسين محمد الخضر.

- ـ القياس في اللغة العربية، الطبعة الثانية، دار الحداثة ١٩٨٣.
 - ٤٠ ـ الحطيئة: جرول بن أوس.
- ـ ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٧.
 - ٤١ _ الحموى: ياقوت.
 - _ معجم الأدباء، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
 - _ معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٧٩.
 - ٤٢ _ ابن خالويه: الحسين بن أحمد.
- _ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، نشر دار ومكتبة الهلال، بيروت ١٩٨٥.
 - _ الحجة، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ١٩٧١.
- _ شرح مقصورة ابن درید، دراسة وتحقیق: محمود جاسم محمد، مؤسسة الرسالة، بروت ۱۹۸۲.
- _ ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة، دار مصر للطباعة.
- _ مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، عنى بنشره ج برجستر اسر، دار الهجرة.
 - ٤٣ _ ابن الخشاب.
 - _ المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: على حيدر، دمشق ١٩٧٢.
 - ٤٤ _ الخطيب البغدادي: أحمد بن علي.
 - ـ تاريخ بغداد، بيروت، دار الكتب العربي.
 - ٤٥ _ ابن خلكان.
 - ـ وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
 - ٤٦ _ ابن خير: محمد بن خير الإشبيلي.
 - _ فهرسة ابن خبر، المكتب التجاري، بيروت ١٩٦٣.
 - ٤٧ _ الدؤلى: أبو الأسود.
 - _ ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بغداد ١٣٨٤.

- ٤٨ _ الداني: عثمان بن سعيد.
- _ التيسير في القراءات السبع، عنى بتصحيحه أو تيرتزل، ط٢، دار الكتاب العربي
 - ٤٩ _ ابن دريد: محمد بن الحسن.
 - _ جهرة اللغة، بغداد، مكتبة المثنى ١٩٧٠.
 - ٥٠ _ رؤبة بن العجاج.
- _ ديوان رؤبة، مجموع أشعار العرب بعناية: وليم بن الورد البروسي، ليسيغ، برلين _ . ١٩٠٣ .
 - ٥١ ـ الراعى النميري: أبو جندل عبيد بن حصين.
- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: ولينهرت فاييرت، دار فرانتس شتايزبقيسادن، بيروت ۱۹۸۰.
 - ٥٢ _ ابن الرقيات: عبد الله بن قيس.
- _ ديوان ابن الرقيات، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت ١٩٥٨.
 - ٥٣ _ ذو الرمة: غيلان بن عقبة العدوى.
- شرح ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي تحقيق: عبد القدوس أبو صالح مؤسسة الإيمان، بيروت ١٩٧٣.
 - ٥٤ _ زاده: طاش كبرى.
 - _ مفتاح السعادة، الطبعة الأولى، حيدر أباد.
 - ٥٥ _ أبو زبيد الطائي.
- _ ديوان أبي زبيد الطائي، جمع وتحقيق: د. نوري حمودي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٧.
 - ٥٦ ـ الزبيدي: محمد بن مرتضى الحسيني.
 - ـ تاج العروس، القاهرة، المطبعة الخيرية ١٣٠٦.
 - ٥٧ _ الزبيدي: محمد بن الحسن.

_ طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.

٥٨ _ الزجاج.

- _ إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، القاهرة، المؤسسة المصر به العامة ١١٦٣.
- _ معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل شلبي، ط١، عالم الكتب ١٩٨٩.

٥٩ _ الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق.

- _ أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، دار الجيل، بيروت ١٩٨٧.
 - _ الجمل في النحو، تحقيق: د. على الحمد، ط١، دار الأمل، إربد ١٩٨٤.
 - _ حروف المعاني، تحقيق: د. علي الحمد، ط١، دار الأمل، إربد ١٩٨٤.
 - _ اللامات تحقيق مازن المبارك ط٢، دار الفكر، دمشق ١٩٨٥.

٦٠ _ الزمخشري: محمود بن عمر.

- _ المحاجاة بالمسائل النحوية، تحقيق: بهيجة باقر الحسيني، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٧٤.
 - _ المفصل في علم العربية، ط٢، دار الجيل، بيروت.
 - _ أساس البلاغة، ط٢، دار الكتب، القاهرة ١٩٧٢.

٦١ _ زهير بن أبي سلمي.

- _ شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح ثعلب، الدار القومية، القاهرة ١٩٦٤.
 - ٦٢ _ السخاوي: علم الدين أبو الحسن بن محمد.
- _ سفر السعادة وسفر الإفادة، تحقيق: محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٨٣.

٦٣ _ ابن السراج: محمد ين سهل.

_ الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة ١٩٨٥.

- _ الموجز في النحو، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر
 - ٦٤ _ ابن السكيت: يعقوب بن إسحاق.
- _ إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محد شاكر وعبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، مصر ١٩٦٥.
 - ٦٥ _ سيبويه: عمرو بن عثمان.
 - _ كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

٦٦ _ ابن سيده.

- ـ المخصص، المكتب التجاري، بيروت.
- _ الحكم والحميط في اللغة، تحقيق: مصطفى السقا وزملائـه، مطبعـة البـابي الحلـبي، 190٨.
 - ٦٧ _ السيرافي: أبو سعيد.
- _ شرح كتاب سيبويه، تحقيق: د. رمضان عبد الثواب ود. محمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦.
 - ٦٨ _ السيوطى: جلال الدين عبد الرحمن.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بروت.
 - _ الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط١، بروت ١٩٨٤.
 - ـ شرح شواهد المغني، تحقيق محمد محمود، المطبعة البهية، القاهرة ١٣٢٢.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد جاد المولى وعلى البجاوي ومحمد أبو الفصل إبراهيم، صورة طبق الأصل عن طبعة دار إحياء الكتب، دار الفكر، بيروت.
- همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت 19۷۷.
 - ٦٩ ـ ابن الشجري: أبو السعادات هبة الله.

- _ الأمالي الشجرية، مطبعة دار المعارف العثمانية، حيدر أباد ١٣٤٩.
- ما لم ينشر من الشجريات، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مجلة المورد، المجلد الثالث، العدد الثاني ١٩٧٤.
- _ حماسة ابن الشجري، تحقيق: عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، دمشق، وزارة الثقافة ١٩٧٠.

٧٠ ـ الشريف المرتضى.

ـ أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق محمد أبـو الفضـل إبراهيـم، دار إحياء الكتب ١٩٤٥.

٧١ ـ ابن شقير.

_ الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، مؤسسة الرسالة ١٩٨٥.

٧٢ _ شلى: عبد الفتاح.

- أبو على الفارسي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.

٧٣ _ الشنتمري.

_ بهامش كتاب سيبويه، طبعة بولاق، القاهرة.

٧٤ _ الشنقيطي: أحمد بن الأمين.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع، القاهرة، أحمد ناجي الجمالي ومحمد الخانجي

٧٥ ـ ضيف: شوقي.

_ المدارس النحوية، ط٢، دار المعارف، مصر.

٧٦ _ طرفة بن العبد.

- شرح ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٧٥.

٧٧ _ أبو الطيب اللغوي: عبد الواحد بن علي.

- _ الاتباع، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق، مجمع اللغة العربية ١٩٦١.
 - _ شجر الدر، تعليق: محمد عبد الجواد، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٧.

- ٧٨ ـ العباس بن مرداس.
- ـ ديوان العباس بن مرداس، تحقيق: يحيى الجيوري، بغداد ١٩٨٦.
 - ٧٩ _ عباس: إحسان.
 - ـ ديوان شعر الخوارج، دار الشروق ج٤، ١٩٨٢.
 - ٨٠ _ عبد الله بن الزبير الأسدى.
- شعر عبد الله بن الزبير الأسدي، جمع وتحقيق: د. يحيى الجيوري، منشورات الجمهورية العراقية ١٩٧٤.
 - ٨١ ـ أبو عبيدة: معمر بن المثني.
 - _ مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، ط٢، مؤسسة الرسالة ١٩٨١.

٨٢ _ العجاج.

- ـ ديوان العجاج، برواية الأصمعي، ت: عزة حسن، مكتبة دار الشروق، بيروت.
 - ۸۳ ـ عدى بن زيد.
 - ـ ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيبد، بغداد ١٩٦٥.
 - ٨٤ ـ ابن عصفور.
- شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٩٨٠.
 - ـ المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، بغداد ١٩٧١.
- الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٤، دار الآفاق الجديدة، بـيروت ١٩٧٩.
 - ٨٥ _ ابن عقيل.
 - شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٢.
 - ٨٦ _ العكري.
 - إملاء ما من به الرحمن، ط١، دار الكتب العلمية، بروت ١٩٧٩.
 - ٨٧ ابن العماد الحنبلي.
 - ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار إحياء التراث، بيروت.

۸۸ ـ عمرو بن معدى كرب.

- ديوان عمرو بن معدي كرب، صنعه: هاشم الطعان، وزارة الثقافة والإعلام.

٨٩ _ العيني.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، طبع في بولاق على هامش خزانة الأدب ١٣٩٩.

۹۰ ـ ابن فارس.

- _ الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. يدران ١٩٦٤.
 - مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية.

٩١ ـ الفارسي: أبو علي.

- الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني، رسالة ماجستير أعدها محمد حسن إسماعيل إشراف د. طه عبد الحميد، جامعة عين شمس، القاهرة.
- أقسام الأخبار، تحقيق: علي المنصوري، مجلة المورد، المجلد السابع، العدد الشالث ١٩٧٨.
 - _ إيضاح الشعر، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق ١٩٨٨.
- الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط١، دار التأليف، القاهرة ١٩٦٩.
- البصريات شريط ميكروفيلم في الجامعة الأردنية، مركز الوثائق والمحفوظات يحمل رقم ٨١٢.
- البغداديات، دراسة وتحقيق: صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف، بغداد ١٩٨٣.
- التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق د. عوض القوزي، ط١، مطبعة الأمانة 1947.
 - ـ التكملة، تحقيق ودراسة، كاظم بحر المرجان، الموصل، جامعة الموصل ١٩٨١.
- الحجة في علل القراءات السبع تحقيق على النجدي وعبد الحليم النجار وعبد اللعامة المصرية للكتابة، الطبعة الثانية، مصر ١٩٨٣.

- _ الحلبيات، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط۱، دار القلم دمشق ودار المنارة بـيروت
- العسكريات، تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، مراجعة د. نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية ١٩٨١.
 - _ العضديات، تحقيق: شيخ الراشد، ط١، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٦.
 - ٩٢ _ الفراء: يحيى بن زياد.
- ـ معانى القرآن، تحقيق: محمد على النجار وأحمد نجاتي، ط٣، عالم الكتب، بيروت.
 - ٩٣ الفراهيدي: الخليل بن أحمد.
- العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٢.
 - ٩٤ _ الفرزدق.
 - ـ ديوان الفرزدق، بيروت، دار صادر ١٩٦٠.
 - ٩٥ _ القزاز: محمد بن جعفر.
- ضرائر الشعر، تحقيق: محمد زغلول سلام، محمد مصطفى هدارة، الإسكندرية منشأة المعارف ١٩٧٣.
 - ٩٦ _ القرشي.
 - جمهرة أشعار العرب، تحقيق: على محمد البحاوي، الطبعة الثانية ١٩٥٢.
 - ٩٧ _ القفطى: على بن يوسف.
- إنباه الرواة على أبناه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٠.
 - ٩٨ _ ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر.
 - ـ البداية والنهاية، ط٤، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٨٨.
 - ٩٩ _ كثير عزة، كثير بن عبد الرحمن.
 - ـ ديوان كثير عزة، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧١.
 - ۱۰۰ ـ کعب بن زهير.

- ـ ديوان كعب بن زهير بشرح السكري، الدار القومية، القاهرة، ١٩٥٠.
 - ١٠١ _ لبيد بن ربيعة.
 - _ ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢.
 - ١٠٢ _ ابن ماجه: الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد.
- _ سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقى، المكتبة العلمية، بيروت لبنان.
 - ١٠٣ _ المالقي.
- _ رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط٢، دار القلم ١٩٨٥.
 - ١٠٤ _ ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبيد الله.
- _ شواهد التوضيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٧.
 - ١٠٥ _ المرد.
 - _ المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.
 - _ الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أحد الدالي، مؤسسة الرسالة ١٩٨٣.
 - ١٠٦ ـ المثقب العبدي.
- _ ديوان المثقب العبدي، تحقيق: حسن الصيرفي، معهد المخطوطات العربية القاهرة . ١٩٧١.
 - ١٠٧ _ المرزوقي.
- _ شرح ديوان المثقب العبدي، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والنشر، القاهرة ١٩٥٣.
 - ١٠٨ _ ابن مضاء القرطبي.
 - _ الرد على النحاة، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط١، دار الاعتصام، القاهرة.
 - ١٠٩ _ المفضل الضبّي.
 - _ المفضليات، تحقيق: عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر، ط٣، ١٩٦٤.
 - ١١٠ _ ابن مطرف الكناني: محمد بن أحمد.

- _ القرطين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ١١١ ـ المعرى: أبو العلاء أحمد بن عبد الله.
- _ رسالة الصاهل والشاحج، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، ط٢، القاهرة ١٩٨٤.
 - ١١٢ ـ مكى بن أبى طالب.
- مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة ١٩٨٤.
 - ١١٣ ـ ابن منظور: أبو الفصل جمال الدين.
 - _ لسان العرب، دار صادر، بيروت.

١١٤ ـ الميداني.

- _ مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات دار النصر، دمشق.
- نزهة الطرف في علم الصرف، الطبعة الأولى من منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١١٥ ـ النابغة الذبياني.

_ ديوان النابغة الذبياني، جمعه وشرحه: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة الوطنية للتوزيع، تونس ١٩٧٦.

١١٦ _ ابن الناظم.

_ شرح ألفية ابن مالك، عني به: محمد بن سليم اللبابيدي، من منشورات ناصر خسرو، طهران.

١١٧ _ النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد.

_ إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ط٢، ١٩٨٥.

١١٨ _ ابن النديم.

_ الفهرست، تحقيق: رضا تجدد، مكتبة الأسدي، طهران.

١١٩ ـ الهذليون.

- ـ ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب في السنوات ٤٥، ٤٨، ٥٠، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥.
 - ١٢٠ ـ الهروي: على بن محمد.
- الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٨٢.

١٢١ _ ابن هشام الأنصاري.

- ـ شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، بلا.
- _ شرح شذوذ الذهب في معركة كـ لام العـرب، تحقيق: محمد محي الدين عبـ د الحميد، بدون.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، المكتبة التجارية بمصر جزآن.
 - ١٢٢ ابن ولاد، أبو العباس، أحمد بن محمد.
- ـ الانتصار لسيبويه على المبرد، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة ١٩٩٦.
 - ١٢٣ _ موفق الدين يعيش بن علي
 - ـ شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع أرقام المسائل

أولاً: الأبواب الصوتية والرسم الإملائي

همزة القطع والوصل ٣٨٣، ٣٨٢

باب الوقف المراب ١٤٠، ١٢٠، ٢٦٨، ٢٦٨، ٢٦٨

في الإدغام

التقاء الساكنين التقاء الساكنين

الحذف ۲۲۸، ۲۲۹، ۲۲۸

ثانياً: الأبواب الصرفية

المصدر

التصغير ٣٨٦

تصغير الثلاثي ٢٨٨، ٣٨٧

تصغير الرباعي ٢٨٦، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠١

تصغير الخماسي ٢٨٦، ٣٩٥، ٣٩٦، ٧٩٧، ٢٠٤، ٤٠٤، ٢٠٤

تصغير الأعجمي

النسب ١٤٦٣، ٢٦٩ ، ٢٠٥

زيادة التاء ١٨٦، ٢٢٣

زيادة النون

زيادة الألف ٥٩٣، ٣٩٧

زيادة الواو

أل الزائدة ٣٦٣، ٢٢٣

ثالثاً: المقدمات النحوية

المعرفة والنكرة 0 . 11, 277, 277, 137 البناء الممنوع من الصرف التأنيث ATT, PTT, +37, 137, 737, 737, 737, · 07, 107, 707, 707, 307 337, 037, 537, V37 أفعل الأعجمي 737, A37, PFT المركب 711,71. 777, 377, 077, 577, 777, 777, 777, الجمع 441 باب التسمية التسمية بالفعل ۷۰۲، ۵۸۳، ۲۸۳ التسمية بالمركب 17, 717, 717, 317, 017, 717 التسمية بالأسماء الخمسة 777, 077 التسمية بالموصول 377 التسمية بجمع المؤنث 440 الألقاب 777 التسمية بالمعدول 177, P77, · 77, 177 أسماء السور 777 تسمية المؤنث بالمذكر 3773 157 التسمية بالظروف TTV التسمية بالمثنى 720 التسمية بجمع المذكر TEV تسمية المذكر بالمؤنث 459

TOV التسمية بالصفة المركبة التسمية بالجار والمجرور 1070, 177 777 , 777 التسمية بالضمير التسمية بالمعرف بأل 777 التسمية بالحروف المركبة * 77 , 177 , 777 رابعاً: الأبواب النحوية المرفوعات 137, 937, 07, 107, 707, 707, 307 اسم کان 14, 74, 74, 34, 04, 54 خبر إن 74, 04, 14, 74, 44, 94 خبر لا النافية للجنس اسم لا العاملة عمل ليس 94 (1) المنصوبات 7.3,5,1,1,1,71,71,31,.7 المفعول المطلق ونائبه الحال 37, 07, 57, VT, AT, PT, 707 05 التميز ٥١، ٢١، ٧١، ٨١، ١٩، ١٢، ٢٢، ٤٢، ٥٢، ٢٢، المفعول فيه (الظروف) 71 . TV ٧ المفعول له

387 النداء

507, VOY, AOY, POY الندبة

۵۲۲, ۲۲۲, ۷۲۲, ۸۲۲, P۲۲, ۰۷۲, ۱۷۲, الترخيم

777, 777, 377, 077, 577, 777

٥٥، ٧٥، ٨٥، ٥٥، ١٦، ١٢، ٣٢، ١٢، ١٢، ٥٢، الاستثناء

۲۲، ۷۲، ۸۲، ۹۲، ۷۰، ۱**۹۳**، ۲۹۳

	التوابع
۶۳، ۷٤	البدل البدل
٤٠٧ ، ٤٨ ، ٣٩	التوكيد
٠٤، ٧١، ١٧٥	العطف
73, 33, 73, 10	النعت
	إعراب الأفعال
731,001, PT1, • ٧١, ٣٧١, ٢٨١	ر ق . المضارع المرفوع
٧٤١، ٨٤١، ٩٤١، ٠٥١، ١٥١، ٢٥٢، ٣٥١، ١٥١، ٥٥١،	المضارع المنصوب
۲۰۱، ۷۰۱، ۸۰۱، ۲۰۱، ۰۲۱، ۱۲۱، ۲۲۱، ۲۸۱	
751, 751, 351, 051, 551, 751, 171, 371	المضارع الحجزوم
371, 071, 771, 771, 771, 971, •71, 171,	باب الشرط والجزاء
771, 471, 371, 671, 771, 771, 871, 871,	
٠٨١، ١٨١، ٢٨١، ٣٨١، ١٨٤، ٥٨١، ٢٨١، ٢٢٢،	
777, PA7, • P7	
79. 474	أفعال المقاربة
۸37, P37, • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	کان
707	
Y & A	لیس
٥	اسم الفعل
	الأدوات
٠٤، ٢٢٢	حروف العطف: الواو
٤٠	الفاء
٤٠	إما
٤٠	 بل
• 3 , 13 , 777	ب <i>ن</i> لکن

٤٢	أو
177, 777	أم
731, V31, A31, P31, YA1, PAY, •PY,	أدوات النصب (أن)
197, 797, 797, 397	
10.	(أن) المضمرة بعد (اللام)
100, 101, 701, 301, 001	(أن) المضمرة بعد (الفاء)
٠٢١، ١٢١، ٢٢١، ١٣٢، ٢٣٢	(أن) المضمرة بعد (أو)
(٧, ٢٧, ٣٧, ٤٧, ٥٧, ٢٧, ٨٧, ٥/٢,	(إن) المشددة
79.	+
7P1, VP1, AP1, PP1, 1.7, 7.7,	(إن وأن)
7.7, 3.7, 0.7, ٢.7, ٧.٢, ٨.٢, ρ.٢,	
17, 117, 717, 717, 317, 017, 717,	
۷۲۲، ۸۲۲، ۶۲۲، 3۶۲، ۵۶۲، ۲۶۲، ۸۶۲،	
PPY, ***, 1**, Y**, Y**	
(۸، ۲۸، ۳۸، ٤٨، ٥٨، ۲۸، ۷۸، ۸۸، ۹۸، ۴،	لا النافية للجنس
۱۹، ۲۲، ۳۲، ۱۶، ۵۶، ۲۲، ۷۲، ۸۲، ۲۲،	
۱۰۸،۱۰۷	
1 • 9	זו
117 .110	لات
٥٧، ١٢٤، ٥٧١، ٢٧١، ٧٢١، ٨٢١، ٩٧١،	أي
٠٣١، ١٣١، ٢٣١، ٣٣١، ١٣٤	
	أدوات الاستفهام
٠٢٢، ١٢٢، ٣٢٢، ١٢٢، ٥٢٢، ٢٢٢، ٧٢٢،	الهمزة
۸۲۲، ۲۲۲، ۳۳۰، ۱۳۲، ۲۳۲، ۳۳۲، ۲۳۲،	
077, 777	

777, 277 هل 777, 777, 377, 077, 377, 077, 777 أم 371, 171 أي 777 (149 ماذا 777 أين 777, 777 كىف (كم) الاستفهامية ۸. V9 .VA (كم) الخبرية 131, 731, 731 علامة الإنكار 140 6144 (إذا) 140 (144 (إذ) 177 لو 177 لو لا أبواب نحوية متفرقة 117, 717, 77, 177, 777 التركيب P3, 711, 711, 311, 011, 711, V11, الضمائر 111, 111, 113 الموصولات الذي 031, 377, 777 177 أي

العدد

الحكاية

٤1.

771, VYI, XYI, +54, 154, 754